الجزر العربية والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية - الإيرانية
دراسة وثائقية - أرشيفية

الجزء الرابع

جمهورية إيران الإسلامية والجزر العربية

١٩٧٩ - ١٩٩٧

علاء الحصري

دكتور
محمد حسن العيدروس

دار العيدروس للكتاب الحديث

دار الكتاب الحديث

الجزر العربية والاحتلال الإيرانى
نموذج للعلاقات العربية ـ الإيرانية

دراسة وثائقية ـ أرشيفية

الجزء الرابع

جمهورية إيران الإسلامية والجزر العربية
١٩٧٩ ـ ١٩٩٧

الدكتور/ محمد حسن العيدروس
أستاذ التاريخ والعلاقات الدولية
جامعة روتردام الإسلامية ـ هولندا

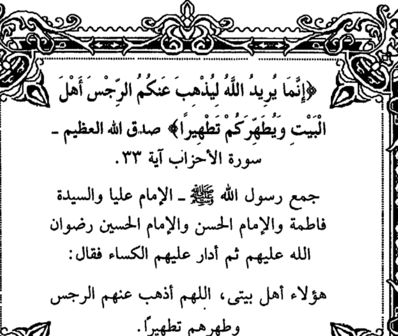
دار العيدروس للكتاب الحديث



الإمارات	دار العيدروس للكتاب الحديث ص.ب 24393 دبي هـاتف 3522887 (04) ـ متحرك 5932613 (050) فاكس 3522885(04) ش. خالد بن الوليد ـ بناية الماجد/ش ـ 206 / دبي ـ إ.ع.م.
القاهرة	94 شارع عباس العقاد ـ مدينة نصر ـ القاهرة ص.ب 7579 البريدي 11762 هاتف رقم : 2752990 (202 00) فاكس رقم : 2752992 (202 00) بريد إلكتروني : kdh@eis.com.eg
الكويت	شـارع الهلالي ، برج الصديق ص.ب : 22754 – 13088 الصفاه هاتف رقم 2460634 (965 00) فاكس رقم : 2460628 (965 00) بريد إلكتروني ktbhades@ncc.moc.kw
الجزائر	تجزئة "C" رقم 34 ـ درارية ـ الجزائر العاصمة ص.ب 061 درارية هاتف رقم : 353035 (021) – 354105 (021) فاكس رقم : 353055 (021) بريد إلكتروني dkhadith@hotmail.com

رقم الإيداع	2001 / 17067
I.S.B.N.	977-350-007-1





﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ صدق الله العظيم - سورة الأحزاب آية ٣٣.

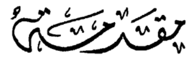
جمع رسول الله ﷺ - الإمام عليا والسيدة فاطمة والإمام الحسن والإمام الحسين رضوان الله عليهم ثم أدار عليهم الكساء فقال:

هؤلاء أهل بيتى، اللهم أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً.

الإهداء

إلى سيدنا ومولانا بقية العترة الطاهرة الإمام محمد الفقيه المقدم، والإمام عبدالله أبو بكر العيدروس الأكبر وإلى الوالد حسن أحمد علوى العيدروس.

إليهم أهدى هذه الصفحات، راجيا من الله العلى القدير أن يغمد أرواحهم ويسكنهم الجنة.



مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمد رسول البشرية وعلى آل بيته الطاهرين الأخيار إلى يوم الدين.

الحمد لله الذى وفقنى إلى كتابة هذه الدراسة عن مسألة الجزر العربية، تفسر دراسة مسألة احتلال إيران للجزر العربية، جانبا مهما فى العلاقات العربية ـ الإيرانية فى فترة مهمة من التاريخ الحديث والمعاصر للخليج العربى، فلم تتم عملية الاحتلال من فراغ بل سبقتها أطماع وادعاءات ومحاولات إيرانية منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر وذلك من خلال حكم القاجار ثم رضاخان المازندراني وابنه محمد رضا خان حتى مجيء الثورة الإسلامية فى إيران.

تحتل الجزر العربية موقعا مهما فى مدخل مضيق «هرمز»، حيث تشرف على الخط الملاحى التجارى لمعظم الكيانات العربية فى الخليج العربى، فعن طريقه تمد صادراتها ووارداتها، كما تخرج منه ناقلات النفط، بمعدل ناقلة كل خمس دقائق لتنقل ما معدله ٨٦٪ من مجموع صادرتها النفطية إلى العالم، كما تشكل جزيرة أبوموسى والطنب الكبرى والصغرى مركزا للمراقبة يمكن منه السيطرة على الممرات المائية. وأهمية هذه الجزر لا تقل عن أهمية مضيق هرمز نفسه، ومن يسيطر على هذه الجزر يسيطر على حركة المرور المائى فى المنطقة ويستطيع أن يمارس منها قدرا من الضغط على مجموعة من الكيانات العربية فى الخليج العربى.

جاءت السيطرة الاستعمارية البريطانية على المنطقة لمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية على جانبى ساحلها العربى والإيرانى، وتحدد موقفها من قضية الجزر العربية فى ضوء تلك المصالح، وكانت بريطانيا تسعى باستمرار للحفاظ على الوضع الراهن لتحقيق أمنها واستقرارها لأنه السبيل الوحيد الذى يحفظ مصالحها ويحقق احتكارها الاستعمارى وهيمنتها على الخليج العربى.

استخدمت إيران طرق متنوعة وأساليب مختلفة لاحتلال الممتلكات العربية، وتفجر الوضع فى الخليج العربى بعد احتلال إيران للجزر العربية، ويعتبر هذا الاحتلال



ذو تأثير بالغ فى مستقبل الكيانات العربية فى المنطقة إذ أن إيران أصبحت تسيطر على مدخل الخليج العربى. وبدراسة تاريخ العلاقات العربية ـ الإيرانية نجد أن أهداف إيران لا تقتصر على الجزر العربية ولكنها تتعدى إلى الخليج العربى كله. ورغم تغير النظام السياسى فى إيران إلا أنها استمرت فى نهج نفس الاستراتيجية التوسعية ضد الأمن القومى العربى مرورًا من الحدود العراقية ـ الإيرانية حتى مدخل الخليج العربى ومهددًا الحدود الشرقية للعرب وبذلك أصبحت من القضايا القومية العربية التى تمس الأمن القومى العربى فى الجناح الشرقى. ويعتبر هذا النزاع من أهم العوامل لعدم الاستقرار فى الخليج العربى.

ما هى أبعاد المشكلة؟ وما هى دوافع وأسباب الإدعاءات الإيرانية؟ ولماذا استخدمت إيران قوتها العسكرية؟ وما هى مبررات إيران فى احتلالها للجزر العربية؟ وما هى حقيقة النوايا الإيرانية وغاياتها؟ ولماذا تقوم إيران بتصعيد التوتر فى المنطقة؟ ولماذا ترفض نقل النزاع إلى محكمة العدل الدولية؟ سوف نحاول الإجابة على تلك التساؤلات فى هذه الدراسة.

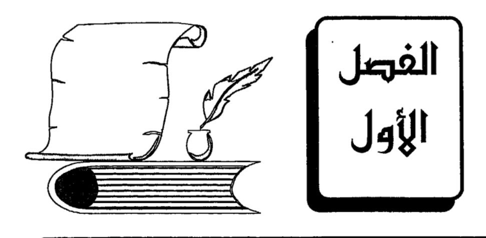
تتناول الدراسة فى الجزء الرابع ـ ستة فصول ـ الأول عن السياسة الإيرانية تجاه الجزر العربية ١٩٧٩ ـ ١٩٩٢، الفصل الثانى ـ الاحتلال الإيرانى لجزيرة «أبو موسى» ١٩٩٢، الفصل الثالث ـ سياسة الإمارات تجاه الاحتلال الإيرانى لجزيرة «أبو موسى» ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧، الفصل الرابع ـ موقف مجلس التعاون من الاحتلال الإيرانى للجزر العربية ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧، الفصل الخامس ـ الموقف العربى من الاحتلال الإيرانى للجزر العربية ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧، الفصل السادس ـ الموقف الدولى من الاحتلال الإيرانى للجزر العربية ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧.

وفى الختام آخر دعوانا الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلقه سيدنا وحبيبنا وشفيعنا محمد رسول الله وعلى آل بيته الطاهرين الأخيار.

د. محمد حسن العيدروس

روتردام ـ هولندا





السياسة الإيرانية تجاه الجزر العربية

١٩٧٩ ـ ١٩٩٢

- ـ الإمارات العربية المتحدة والثورة الإسلامية فى إيران ١٩٧٩ ـ ١٩٩٢.
- ـ الثورة الإيرانية وموقفها من الجزر العربية.
- ـ الإمارات العربية المتحدة والحرب العراقية ـ الإيرانية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٩.
- ـ عهد الرئيس على هاشمى رفسنجانى.
- ـ إيران والجزر العربية منذ نهاية الحرب العراقية ـ الإيرانية وحتى احتلال أبو موسى ١٩٨٩ ـ ١٩٩٢.

الإمارات والثورة الإسلامية فى إيران ١٩٧٩ ـ ١٩٩٢

برزت بعد رحيل الشاه محمد رضا خان المازندراني ونجاح الثورة الإسلامية فى إيران فى فبراير عام ١٩٧٩ معطيات جديدة فى العلاقات العربية الإيرانية توقع البعض عهدا جديدا من العلاقات بين إيران الإسلامية وجاراتها الكيانات العربية فى المنطقة، واعتقد بأن الظروف مهيأة لإعادة النظر فى هذه العلاقات، وأن القوة الإسلامية فى إيران أزاحت الشاه محمد رضا خان المازندراني بأحلامه التوسعية فى بناء الإمبراطورية الفارسية المعادية والمتناقضة مع المصالح العربية والإسلامية والسافرة المتحدية إلى حد احتلال الأرض العربية للجزر الثلاث عام ١٩٧١ وإلى حد إقامة تحالف غير معلن مع إسرائيل فجاءت الثورة ووجهت ضربة قاسية لهذا التحالف، وأن الثورة الإسلامية أسقطت الشاه الذى نصب نفسه أو نصبته أمريكا شرطيا لحماية المصالح المسيحية الغربية فى الخليج العربى بغض النظر عن مصالح العرب فيه وكان عاملا معوقا لتحولات اجتماعية فى مناطق عربية محددة فى جنوب إيران وعربستان تولى تصفيتها وضربها بقسوة، وقال الإمام الخمينى عن العلاقات العربية ـ الإيرانية وأن الجماهير العربية تتذكر حتى الآن وهى[1]:ـ

أ ـ إن إيران لن تلعب مرة أخرى دور الشرطى فى الخليج العربي، وإن هذا الدور قد سقط ولن يعود أبدا.

ب ـ إن إيران ستكون جارا طيبا للأقطار المحيطة لها وسوف تلتزم بمبادئ حسن الجوار ولن تتدخل بأى شكل من الأشكال فى شؤون الآخرين.

ج ـ الخليج إسلامى لأن الدول التى تحيط به من كل جهة هى دول إسلامية.

د ـ أمريكا وإسرائيل اعداؤنا الألداء. أمريكا هى التى صنعت إسرائيل المعادية للعرب والإسلام.

تفاءل البعض لما جاء على لسان المسؤوليين الإيرانيين بأن الاتجاه السائد لدى إيران الإسلامية هو إسقاط نظرية التوسع الفارسى التى انتهجها محمد رضا خان المازندراني وأن إيران الإسلامية سوف تجرى مراجعة شاملة لجميع الاتفاقيات السابقة ومنها الاحتلال الإيرانى للجزر العربية. وفى زيارة آية الله خلخالى رئيس المحاكم الثورية المفاجئة للإمارات العربية فى الفترة ما بين ٢٨ ـ ٢٩ مايو ١٩٧٩ ومقابلته للمسئولين فى

---

١ ـ د. محمد حسن العيدروس ـ الإمارات من الاستعمار إلى الإستقلال ص١٨٢ .



الإمارات أكـد آية الله خلخالى فى تصريحاته أن الخـليج ليس عربيا ولا فارسـيا بل هو الخليج الإسـلامى ولكن بعد وصـوله إلى طهران صـرح الدكتـور مهدى بـازرجان بأن تصريحات الخلخالى لاتمثل وجهة نظر الحكومة الإسـلامية وأنه غير مسؤول فى الدولة، ومنها صدرت تصريحات متناقضة للمسؤولين الإيرانيين بعضها يدعو للتفاؤل والأمل.

بانتصار الثورة الإسلامية فى إيران على حكم الشاه محمد رضا خان عم الابتهاج الوطن العربى، حيث أحس العرب بأن روح التضامن والإخاء سوف تسود العلاقات بين الأمتين العربيـة والايرانية من جديد على أسس من الأخوة الإسلاميـة والعدالة الدولية، فكان الوجـدان العربى يتطلع إلى الـثورة الإسـلاميـة فى إيران بأن ترفع المظالم وتعيـد الحقوق إلى أصحابها لاسـيما وأن سماحة الإمام الخمينى قائد الثـورة الإسلامية الإيرانية قد أعلن فى باريس فى نوفمبر ١٩٧٨ منهج الثورة الإسلامية وأهدافها وفى طليعتها رفع المظالم والعودة بالعـلاقات الإيرانية مع الشـعوب والدول الأخرى إلى عـلاقات طبيعـية وحل المشكلات القـائمة بين إيران والدول الأخرى وفق المفـاهيم الإسلامـية، وفى رده على سؤال حول احـتلال قوات الشاه الغـاشم للجزر العربية وعزم الثـورة الإيرانية على إعادتها إلى أصحابها، أكد بأن الثـورة قامت لتنصر الحق ولتسحق الباطل ولترفع المظالم التى ارتكبها نظام الشاه. لقد اسـتبشر العرب والإمارات العربية المتحـدة خاصةً خيرا فى قيام الثورة الإسلامية فى إيران، وأدى نجـاح هذه الثورة إلى ظهور الأمل فى حل قضية الجزر العربية التى طال أمدها، لا سيما وأن كبار المسؤولين الإيرانيين الجدد قد دعوا إلى مراجـعة جمـيع الاتفاقـيات المبرمـة فى عهد الـشاه، ومن منطلق حسن النـوايا عملت الإمارات العربية على المحافظة على مايشبه الحـياد فى الحرب العراقية الإيرانية، ومضت الإمارات العـربية فى اتصـالاتها مع القـادة الإيرانيين مطالبـة إياهم بحل تلك القضـية بالطرق السلمية عن طريق التباحث الثنائى(١).

عندمـا قامت الثـورة الإسلامـية فـى إيران عام ١٩٧٩ كـان الشعب العـربى فى الإمارات من أوائل الشعوب الإسلامية التى فرحت بقيام هذه الثورة ليس لأن هذه الثورة تعتبر رجوعًا للإسلام فـى هذه الدولة فحسب وإنما لأن الإمارات العربية ترتبط مع إيران منذ القدم بعلاقات متينه بحكم الجوار والتـاريخ والتراث المشترك، ولقد وقفت الإمارات العربيـة بجانب هذه الثورة فى مواجـهة أعداء الإسلام من القـوى الاستعمارية الـطامعة ولكى ينهض هذا الشعب الذى عاش دهوراً مظلمة فى عهد النظام السابق.

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص ٨٥.



وكما طالعتنا الصحف اليومية أن الإمارات العربية رحبت بالتعاون الوثيق مع إيران فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية بغض النظر عن بعض التجاوزات التى قامت بها إيران فى عهد النظام السابق ومنها على سبيل المثال لا الحصر «قضية الجزر العربية» التى سلبتها إيران قبل وبعد الإنسحاب البريطانى من الخليج العربى. وكان ظن الإمارات العربية أن الثورة الإسلامية فى إيران ستعيد هذه الحقوق لأصحابها الشرعيين ولكن بمرور الوقت ودخول إيران فى حرب ضروس مع العراق تناست قضية هذه الجزر العربية وأصرت على عدم إرجاعها للإمارات. لم تتهاون الإمارات العربية المتحدة بالمطالبة المستمرة باستعادة الجزر العربية إلى حياضها وتأكيد عروبتها فى كافة المناسبات ولدى الأوساط العربية والدولية، وقد استبشرت الإمارات العربية خيرًا بقيام جمهورية إيران الإسلامية فكان الأمل فى أن تعمد الجمهورية الإسلامية الجارة إلى إعادة الحق إلى نصابه بتسليم الجزر العربية الثلاث إلى الإمارات ورفع العدوان الذى قامت به سلطات الشاه. فقد بعث صقر بن محمد عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم رأس الخيمة برسالة خطية إلى الإمام الخمينى هذا نصها:

صاحب السماحة الأخ آية الله روح الله الخمينى حفظه الله ـ طهران ـ السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ياصاحب السماحة

لقد تحققت إرادة الله جل شأنه فنصر عباده المخلصين المتقين الذين يخشون ربهم، فانتصرت ثورتكم بل ثورة الشعب الإيرانى المسلم الشقيق على قوى الظلم والاضطهاد والطغيان «قل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقًا» صدق الله العظيم. وإننى إذ أبارك لكم انتصاركم، بل إننى إذ أبارك للأمة الإسلامية فى مشارق الأرض ومغاربها انتصارها لأدعو الله العلى القدير أن يحفظكم ويرعاكم ويديمكم قائدًا مظفرًا لهذه المسيرة الإسلامية. إن النصر الذى حققتموه فى إيران ستكون له أبعاد كبيرة تعود على جميع المسلمين أينما وجدوا فى هذا العالم بالخير والبركة، لأن المسلمين كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا، فإن قوى جانب منه قوى البنيان بأكمله. وإن الجمهورية الإسلامية التى أعلنتموها ستكون رائدة للمسلمين ورائدة لكل دول العالم فى إحقاق الحق والتمسك بالعروة الوثقى والمبادئ الإسلامية الفاضلة التى سترسم لكل دول العالم كيف يكون الإسلام وكيف يكون النظام الإسلامى والدولة الإسلامية، كيف أن الجمهورية الإسلامية التى أعلنتموها ستعلن الحياد الإيجابى بين المعسكرين الشرقى



والغربى، فليس للمسلمين مصلحة فى الانحياز لأى منهما، وكيف أن الجمهورية الإسلامية تعتز بمبادئ الحق والانصاف وتبتعد عن هضم الحقوق أو اغتصابها.

وإننى فى رسالتى هذه لكم ياصاحب السماحة، قصدت التهنئة والمباركة. فأنا لست فى حاجة لتذكيركم بأن النظام السابق والطغمة الفاسدة المندحرة قد زُين لها الإستيلاء على جزيرتى طنب التابعتين لإمارة رأس الخيمة منذ أقدم الأزمنة، فاستولت عليهما فى عام ١٩٧١ قوة واقتدارا وظلما فاضحًا، ضاربة بعرض الحائط الأخوة الإسلامية وكل القيم والأخلاق الدولية، فأجلوا أهلها المسلمين عن ديارهم وديار آبائهم وأجدادهم واضطروهم للالتجاء إلى رأس الخيمة حيث مازالوا يعيشون فى انتظار الفرج من عند رب العالمين. وها قد جاء الفرج وأهل النصر وزفت البشائر فى أنحاء الأرض من أقصاها إلى أقصاها، وهم يتطلعون لكم ولحكومتكم الرشيدة لإصلاح ماخربه النظام السابق وإعادة الحق إلى نصابه، وإننى أؤكد لكم ياصاحب السماحة أنه لا شىء يثلج صدورنا ويدخل الفرحة الحقيقية إلى قلوبنا أكثر من أن نرى المسلمين فى كافة أنحاء الأرض متكاتفين متعاونين لايضمر أحدهم للآخر أى سوء، وإن ظروفنا نحن الذين نعيش فى هذه المنطقة تملى علينا جميعًا أن نتحلى بالأخوة الإسلامية والمحبة الإسلامية قولا وعملا، فما أجمل أن تكون شعوب هذه المنطقة كلها متحابة متوادة، الحق رائدها والإسلام منهجها.

إننا يا صاحب السماحة نشعر فى هذه الأيام بأننا أصبحنا أقرب إليكم بكثير، لأننا نحس أن الأخوة الإسلامية ـ وهى التى تملك علينا شغاف قلوبنا ومجامع نفوسنا ـ هى التى تفرض علينا أن نتوجه إليكم ونسأل الله تعالى مزيدًا من النصر ومزيدًا من التقدم والرفاهية لشعب إيران المسلم الشقيق.

بارك الله فيكم وسدد خطاكم على درب الحق والهداية. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته، رأس الخيمة فى ٩ ربيع الأول ١٣٩٩هـ ـ ٦ فبراير ١٩٧٩.

تتسم العلاقة بين إيران ومجلس التعاون بالتنافس وغياب الثقة وهيمنة الإرث التاريخى، وصراع الأيديولوجيات وسيطرة وتفشى الجهل المتبادل وغياب الثقة بين الطرفين. هناك خطر حقيقى لدى بعض الكيانات العربية من إيران بينما هناك تحالف مع إيران من كيانات عربية أخرى لخدمة الأمن القومى لكيانات فى المنطقة على حساب



الأمن القومى لكيانات أخرى. هناك مبالغة فى الخطر الإيرانى لمصالح دول من خارج منظومة مجلس التعاون لخدمة المصالح القومية لتلك الدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية. إيران ارتكبت الكثير من الأخطاء خلال العشرين عاما الماضية وأضاعت الكثير من الفرص وناصبت العداء سواء عن قصد أو من غير قصد كيانات المنطقة، بتركيزها على الخلافات الأيديولوجية والعقائدية، بإصرارها على تصدير الثورة، بإرسالها رسائل وتصريحات ومواقف متناقضة ومختلفة، بأنهماكها بصراع الأجنحة ومحاربة المعتدلين والاصلاحيين داخليا، باحتلالها الجزر العربية باصرارها لفترة على تبعية البحرين، ثم التدخل فى الشؤون الداخلية لكيانات المنطقة عبر الطابور الخامس وهم الأقلية الإيرانية الكبيرة التي تحمل جنسيات دول مجلس التعاون الخليجي، دخولها فى سباق تسلح، وحرب طاحنة مع العراق ثم احترقت فيها إيران بإصرارها على استمرارها بعد إعادة الاحتلال لمدينة المحمرة. كذلك تحولت إيران إلى ضحية للهيمنة الأمريكية والمقاطعة والحصار الأميركى من طرف واحد. كما أن هيمنة الدولة الإيرانية على المجتمع وتردى الاقتصاد وتدنى أسعار النفط وفقدان الثورة لبريقها فى تحقيق الرخاء والعدالة الاجتماعية. لم يساعد إيران على أن تبرز بالوجه المشرق الناجح لثورة إسلامية تريد مصادقة كيانات المنطقة وإقامة علاقات ودية مع دول العالم[١].

كل هذه العوامل تدفع بشكل طردى إلى هدم أى محاولات لبناء الثقة بين ضفتى الخليج العربى، وتبقى العلاقات مجمدة فى عربية، ومحاكمة النوايا فى وقت كما يرى الإيرانيون وأبناء الجزيرة العربية، أن التحولات الدولية والإقليمية والتحديات المتمثلة بالتحالف، والتحالفات المضادة، فى عصر التكتلات والعولمة التى تواجه كيانات المنطقة والعالم الإسلامى تفرض على كيانات المنطقة وإيجاد صيغة للتعاون وسقف أدنى على الأقل من التنسيق على أمل التكامل مستقبلا لتصل إيران إلى أن تقبل فى منظومة مجلس التعاون كدولة محورية رئيسية فاعلة تشارك ويكون لها رأى ودور فى الترتيبات الأمنية. حتى يتبع مجلس التعاون سياسة الضم (Inclusion) بدلا من السياسة المتبعة حاليا وهى سياسة العزل Exclusion على إيران أن تنتهج أسلوبا مغايرا لسياستها المتبعة حاليا سواء اتجاه كيانات المنطقة أو مع الدول الفاعلة فى النظام العالمى وتمارس سياسة بناء الثقة والتعاون الذى يولد علاقات أفضل فى المقابل من وجهة نظر إيران، ترى نفسها ضحية الموقع وضحية تآمر الغرب وخاصة الولايات المتحدة وقبل ذلك عندما احتلها

١ ـ د. عبدالله الشايجى ـ عوامل بناء الثقة بين دول مجلس التعاون وإيران. ص١.



السوفيات والبريطانيون. عندما أسقطت المخابرات الأميركية حكومة مصدق وأعادت الشاه، والتآمر على الثورة ومحاولة إجهاضها لتدمير الثورة والجمهورية وكذلك الحرب الداخلية وصراع الأجنحة. إيران ترى أنه من حقها أن تعيد تسليحها حيث خسرت حوالى نصف ترسانتها العسكرية فى الحرب مع العراق التى استمرت ثمانية أعوام حيث سقط خلالها مليون قتيل وجُريح. إيران تصر بأنها تنفق أقل من دول الجزيرة العربية على ميزانية الدفاع والتسلح وأقل من كيانات الخليج العربى على التسلح والدفاع بالنسبة للناتج العام السنوى. إيران تؤمن بأن هناك مؤامرة تحاك ضدها عبر الإحتواء المزدوج الذى طورته الادارة الاميركية لإخراج إيران عن محيطها وإبقاءها رهينة للغرب. وأن مجلس التعاون يساهم سواء عن إدراك أو بسبب الحاجة للحماية المسيحية الأمريكية والذي يصفها الخمينى بالشيطان الأكبر فى هذه المؤامرة، حيث تصر إيران على الدوام أن أمن الخليج العربى للخليجيين ولا يحق لأحد أن يتدخل من الخارج(١).

من الأمور التى جرى الترويج لها فى الأوساط الإعلامية أن الثورة الإسلامية أخذت بحماس توجهها فى الدعوة لمبادئها وتصدير ثورتها، إلا أن ما رفعته من شعارات سياسية دينية أرقت بعض أنظمة الحكم فى الكيانات العربية، حيث وجد المتطرفون الدينيون والمتعصبون المذهبيون فى العمل تحت راية الإسلام وفى ظل الدولة الإسلامية الجديدة سندا لهم وراعيا لنشاطاتهم.

ورغم أن شعارات الثورة الإسلامية الإيرانية التى تقول باحترامها لحدود الآخرين وأنه بقيامها انتهى دور الشرطى الذى كان يقوم به الشاه فى الخليج العربى، فقد أخلت السلطات الإيرانية بتلك الشعارات وعملت على عكسها فى معالجة قضية الجزر العربية الثلاث. مما أوحى بأن الفكر الإيرانى بزمن الشاه لازال سائدا فى بعض الأوساط فى عهد الجمهورية الإسلامية . وهذا كما يبدو كان تناقضا فى مصداقية الثورة الإسلامية الإيرانية، هذا الموقف المناقض للأهداف المعلنة.عبر عنه آية الله صادق خلخالى فى تصريح أدلى به خلال زيارته للجزائر فى الشهور الأولى للثورة الإيرانية عقب اندلاع الحرب مع العراق أمام جمع من العلماء الإسلاميين عن أهداف الثورة فى تغيير هوية الخليج العربى من العربية إلى الفارسية حيث قال: بأن الحرب مع العراق كانت خطأ وأضاف: «إن المفروض تحرير الخليج والسعودية ومصر أولا ثم تحرير العراق ثانيًا»(٢).

---

١ ـ د. عبدالله الشايجى ـ نفس المرجع ص ٢٢.

٢ ـ أحمد التدمرى ـ أضواء على العلاقات العربية الإيرانية فى عهدين ـ ص١٠.



مما أوحى بالتوجه الإيرانى لتصدير الثورة أيضًا إلى خارج إيران، وجعل التخوف مبررًا بين كيانات الجزيرة العربية كان إعلان آية الله الخمينى أن الإسلام لايتفق مع النظام الملكى المتوارث القيصري، إضافة إلى الخطب الحماسية المتعصبة التى كان يشجب فيها بعض المسؤولين الإيرانيين آنذاك جميع النظم السياسية فى الجزيرة العربية ويتهمونها بأنها أدوات للاستعمار المسيحى الأمريكى، ومن ثم رفض السلطة الإيرانية للمقترحات السلمية لإنهاء الحرب مع العراق، مما اعتبره السياسيون العرب والأجانب مضيًا من قيادة الثورة الإيرانية فى تصدير الثورة الإسلامية وتحويل إيران إلى دولة مهيمنة أيدولوجيًا على المنطقة تحقيقًا لشعارها (الحرب حتى النصر) وأن كربلاء ليست إلا المحطة الأولى فى طريق الوصول إلى القدس. إلا أن ذلك التوجه لم يحقق أى مكسب لإيران أو الثورة الإسلامية فيها سوى العزلة والترقب والتخوف من الآخرين، ولاشك أن الساسة فى إيران أدركوا أن لا وجود لفراغ سياسى أو فراغ فى القوة بالمنطقة وخاصة عقب الحرب الخليجية الثانية، ومن هذا الواقع برز الساسة المعتدلون فى إيران يدعون لتحقيق الاستقرار الإقليمى وإلى الحل السلمى للنزاعات الإقليمية وهذا ما شجع الجانب العربى على التفاؤل فى الوصول إلى حل انطلاقا من المبادئ السلمية لحل القضايا العالقة فى العلاقات بين إيران والجوار العربى وفى طليعتها قضية الجزر العربية الثلاث المحتلة منذ أيام الشاه. واعتبر استمرار رفض إيران التباحث حول الجزر العربية الثلاث ومواصلتها الاحتلال تعبير عن إصرارها وسعيها لتصبح القوة المهيمنة فى المنطقة طالما أنها لم تستجب لأى دعوة سلمية من الإمارات العربية بخاصة ومن العرب بعامة لحل هذا النزاع، ومضت فى تعزيز وجودها فى الجزر العربية مما يبعث الشك والريبة فى مصداقية التصريحات الداعية للتعاون وحل الخلافات، وهكذا بقيت قضية الجزر العربية عقبة فى طريق التطبيع الكامل للعلاقات. وقد تكون السياسة المعتدلة هى تعبير عن مرحلة انتقالية تمر بها الثورة الإيرانية وتتركز على إعادة البناء الوطنى بعد أن أدرك القادة الإيرانيون أن تغيير الخريطة السياسية للمنطقة أمر غير ممكن، وأن تصدير الثورة الإسلامية أيضًا أمر غير قابل للترحيب به[1].

كما أن العامل الاقتصادى الداخلى الذى يعانى من الدمار والتشتت وعدم التوازن قد يكون أحد أهم الأسباب فى التوجه العقلانى للتركيز على الدخل لإعادة بناء الاقتصاد الوطنى الذى بدوره يعتبر عاملا مهما فى ترسيخ الاستقرار الداخلى الإيرانى

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ نفس المرجع ـ ص ١١.



وبالتالى يخدم الاستقرار فى المنطقة، لاسيما وأن إعادة الاقتصاد يتطلب توسيع العلاقات التجارية والاستثمارية مع الجوار العربى. وهذا ماشهدته الساحة الإيرانية فى عهد الرئيس رفسنجانى.

كان قيام الثورة الإيرانية من أهم الأحداث التاريخية فى العصر الحديث فى منطقة الخليج العربي، ولاشك أن هذه الثورة الإسلامية وماصاحبها من تداعيات، كان لها أكبر الأثر على العلاقات العربية الإيرانيــة، وبالرغم من كل شىء فإن نظام الشاه، كان نظامًا علمانيا، متـحالفًا مع الغرب المسيحى، بينما طرحت الثـورة الإيرانية نظام إسلامى قدم رؤى مغـايرة لما هو سائد فى البيـئة الإقليمـية. ولم تظل إيران حليـفا تقليديا وصـديقا لإسرائيل، كـما أن عـداء إيران للإتحاد السـوفيتى، لم يـعد بنفس الصدر الـسابق، بل وصلت محل ذلك أشكال من العداء السافر مع الغـرب وخاصة الولايات المتحدة، ومن هنا اختفى الدور التقليدى الإيرانى القيم «شـرطى الخليج» وحل محلها الوجود الفعلى للولايات المتحدة الأمريكية والغرب حفاظًا على المصالح المسيـحية العالمية الإستراتيجية، وبدت بوادر صراع حاد أيضًا بين بعض الكيانات العربية وإيران سواء من مجلس التعاون أو غيرها. وكانت الحـرب العراقية الإيرانية هى ذروة هذا الصراع، كـما أن تأييد الثورة الإيرانية للقضية الفلسطينية جاء بعد فـترة دخول القضية إلى دائرة المفاوضات بين العرب وإسرائيل ورغبة الغرب والولايات المتحدة فى إنهـاء القضية سلميًا، ومن هنا فإن تدخل إيران فى هذه القضية أدى إلى مخاوف من تعثر المفـاوضات الاستسلامية للعرب، وعلى أية حال فقد تبـاينت المواقف العربية من الثورة الإسلامية الإيرانية تبـعًا للشكل الحضرى الذى تمثله هذه الثورة الإسلامية على هذا النظام وذاك، فعلى سبيل المثال العراق ونظامه الحاكم، الذى رأى أن الحرب هى المخرج من هذا الوضع الجـديد، بينما أخذت كيانات مجلس التعاون حذرها من الوضع الجديد فى إيران خـشية أن تؤثر هذه الثورة الإسلامية على الأوضاع السيـاسية الداخلية، وخاصة وأن النمـوذج الإيرانى للدولة قد استند على الإسلام الحركى والثورى كمصدر لبناء شرعية إسلامية جديدة. ولعب مبدأ تصدير الثورة الإسلامـية دورًا حيـويًا آخر حين ربط الإمـام الخمينـى تصدير الثورة الإسـلامية ببـقاء وإستمرار الثـورة ذاتها من خلال إعلانه «أن كل القوى العظمى قـد قامت لتحطمنا وإذا مابقينا فى بيئة منغلقة فسوف نواجه الهزيمة»(١).

اتبعت إيران منذ قيـام الثورة الإسلامية فى عام ١٩٧٩ حتى وفـاة آية الله الخمينى

---

١ ـ د. جمال زكريا قاسم ـ العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون ص٤.



فى عام ١٩٨٩ مسارا يهدف إلى تصدير الثورة. وليس من شك فى أن مبدأ تصدير الثورة كان عاملا هاما من عوامل التوتر بين إيران ومجلس التعاون وخاصة حين ربط آية الله الخمينى تصدير الثورة الإسلامية ببقائها واستمرارها، وعلى الرغم من وجود المعنى العالمى للإسلام، إلا أن مجلس التعاون أهمية خاصة فى هذا المجال لأسباب جيوبوليتكية واستراتيجية. وعلى الجانب الآخر شكل إعلان تأسيس مجلس التعاون فى مايو ١٩٨١ عاملا آخر من عوامل التوتر بين الجانبين، حيث نظرت إيران إلى ذلك المجلس نظرة سلبية واعتبرته بمثابة حلف موجه ضدها وأداة لإبعادها عن شئون المنطقة، وخطوة للاندماج الاقتصادى والسياسى والعسكرى مما يشكل وضعا غير ملائم لمصالحها، ووصل بها الأمر إلى أن اعتبرته بمثابة غطاء لمد النفوذ المملكة العربية على كيانات شرق الجزيرة العربية. وفى خلال مرحلة التطرف الثورى مارست إيران سياسة نشطة استهدفت بها زعزعة الاستقرار فى كيانات شرق الجزيرة، حيث تولت تمويل بعض المنظمات الثورية داخل كيانات الخليج العربية خاصة فى البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية، وإنشاء فروع لحزب الله من خلال الطابور الخامس،أى المواطنين ذوى الأصول الإيرانية فى مجلس التعاون مما أدى إلى اندلاع العنف السياسى فى تلك الكيانات، ومن بين ذلك المحاولة الفاشلة للإطاحة بالحكم فى البحرين فى عام ٩٨١لجماعة حزب الله ذات الأصول الإيرانية، والتفجيرات المتتالية التى حدثت فى الكويت والتى وصلت إلى محاولة اغتيال الشيخ جابر الأحمد أمير الكويت فى عام ١٩٨٥ وكذلك الاضطرابات التى حدثت فى مواسم الحج بهدف زعزعة الصورة التى اكتسبتها المملكة العربية فى العالم الإسلامى حتى أن إيران قاطعت اجتماعات المنظمة ولم تعد إليها إلا فى خلال الحرب العراقية الإيرانية عندما نجح العراق فى كسب تأييد بعض قطاعات الرأى الإسلامى لوجهة نظره فى الحرب الدائرة بينه وبين إيران(١).

لعل أخطر الاضطرابات حدثت خلال موسم حج ١٩٨٧ حين اتهمت السعودية إيران بتهريب كميات ضخمة من الأسلحة والمتفجرات مما أسفر عن وقوع صدامات بين الحجاج الإيرانيين وسلطات الأمن في المملكة العربية أدت إلى مقتل مايقرب من أربعمائة شخص، وترتب على ذلك الحادث قطع السعودية علاقتها بإيران فى الوقت الذى قاطعت فيه إيران مواسم الحج لمدة عامين احتجاجا على تحديد السعودية لعدد الحجاج الإيرانيين بأقل من ثلث العدد الذى كان عليه قبل وقوع تلك الأحداث، كما دعا آية الله

١ ـ د. جمال زكريا قاسم ـ نفس المرجع ص٥.



الخمينى إلى وضع الحرمين الشريفين تحت إدارة إسلامية مشتركة، واستجابة لتلك الدعوة نظمت الحكومة الإيرانية مؤتمرا إسلامية عقد فى لندن فى يناير ١٩٨٨ بهدف نزع السيادة السعودية عن الحرمين الشريفين. وعلى الرغم مما وصلت إليه العلاقات بين إيران والسعودية من درجة عالية من التردى نتيجة طبيعية للصراع بين قوتين إقليميتين متنافستين، إلا أنها كانت فى الوقت نفسه تعكس الخلافات الأيديولوجية بين الجانبين، حيث كان كل منهما يعلن عن تمثيله للإسلام الصحيح. وعلى الرغم من المحاولات السابقة التى بذلت بهدف التقريب بين المذهبين السنى والشيعى لم تؤد إلى نتائج إيجابية، فإنه ليس هناك مايمنع فى الوقت الراهن من أن يعيد المثقفون العرب والإيرانيون وعلماء الشيعة والسنة فتح حوار جديد للتخفيف من حدة النزعات المذهبية التى كان لها تأثيرها فى التباعد بين الجانبين، وعلى الرغم من أن تلك المحاولة لن يكن لها نتائجها الملموسة على المدى القريب، إلا أنه لابأس من تكرارها[1].

تعتبر عوامل الشك فى نوايا إيران تجاه كيانات الجزيرة العربية من أهم المعوقات فى مواجهة نمو العلاقات العربية ـ الإيرانية، وقد ظهرت أبعاد هذه الأطماع حينما طالبت إيران بالبحرين بإعتبارها جزءًا من إيران، إلا أنها توقفت عن هذه المطالبة بعد الإستفتاء الذى تم إجراؤه فى البحرين، كما تأتى المطالبة ببعض الجزر العربية وأجزاء من الأراضى العراقية، وحركة الهجرة الاستيطانية الإيرانية إلى الشاطئ العربى من الخليج العربي لتؤكد التهديدات والأطماع الإيرانية فى دول الجوار التى تطل على الخليج العربي. ولقد ظلت الرؤية الإيرانية فى التعامل مع كيانات الجزيرة العربية تحكمها دوافع أمنية بإعتبار الخليج العربي منفذا أساسيًا للنفط الإيرانى وللحركة التجارية، ولذا رأت إيران أن ضمان سلامة المؤسسات والمنشآت البترولية الإيرانية فى الخليج العربي يتطلب سيطرة إيرانية، إلا أنه قد حدثت ولاشك مبالغات فى هذا الجانب الأمنى فيما سمى بتأمين الساحل العربى للخليج العربي من أى تقلبات قد تنعكس على متطلبات الأمن الإيرانى.

الثورة الإسلامية الإيرانية وموقفها من الجزر العربية:

يسهل على أى باحث أن ينقب فى التاريخ البعيد والقريب للعلاقات العربية ـ الإيرانية عامة وفى منطقة الجزيرة العربية خاصة فيجد العديد من مظاهر التنافس والخصام التى تعكس عوامل محددة، وعلى الفترة المعاصرة يمكن أن يلاحظ سوء الحظ التاريخى

---

١ ـ د. جمال زكريا قاسم ـ نفس المرجع ص٦.



الذى واكب هذه العلاقات إذا جاز التعبير، ففى الوقت الذى كان العرب يدخلون فيه فى مواجهات سياسية وعسكرية ضاربة لاستخلاص استقلالهم السياسى كانت إيران الشاه تعمل فى تنسيق كامل مع ذات القوى التى يناضل العرب ضدها، وعندما نجحت الثورة الشعبية الإسلامية فى إيران والتى أحدثت تغيرات جذرية فى توجهات السياسة الإيرانية، كان المسار العربى قد بدأ يتسم بقدر واضح من الاعتدال والتقارب مع أعداء الأمس الذين أصبحوا أنفسهم خصوم الثورة الإيرانية. وبعبارة أخرى فقد حدث بصفة عامة مايشبه تبادل المواقع على خارطة العلاقات الدولية. غير أن الأهم من ذلك أن الثورة الشعبية الإسلامية التى استقبلتها شرائح واسعة من الرأى العام العربى بالإعجاب والتقدير لقدرتها على الإطاحة من خلال نضال سلمى بنظام حكم قوى حاول أن يفصل إيران عن هويتها الحقيقية، ولمواقفها المساندة دون حدود للطرف العربى فى صراعه مع إسرائيل سرعان ما دخلت فى سلسلة من التفاعلات التى أحدثت قدرًا واضحًا من التعقيدات فى علاقات إيران العربية عامة ومع الجزيرة العربية خاصة[1].

جاءت الثورة بنظام حكم يختلف جذريًا فى توجهاته مع معظم النظم العربية القائمة، وحتى لو لم تعمل الثورة الإيرانية وقتها على تصدير هذا النظام إلى محيطها العربى عامة والجزيرة العربية خاصة فإن الأفكار عادة ماتنتقل بسهولة إذا وجدت البيئة المناسبة، ولاننسى فى هذا الصدد عاملين مهمين ساعدا على زيادة الإحساس بحدة هذه المشكلة أولهما البنية المذهبية الدينية للسكان فى عدد من البلاد العربية عامة والجزيرة العربية منها خاصة، وثانيهما صعود حركات «الإسلام السياسى» فى عدد من الكيانات العربية. وقد أفضى هذا كله إلى إدراك عربى ولو على الصعيد الرسمى لنوع من التهديد السياسى الحقيقى الذى تمثله الثورة الإيرانية للأوضاع السياسية العربية القائمة. وكان الإنطباع فى دوائر عربية عديدة فى بداية الثورة الإيرانية بأن طابعها الإسلامى سوف يساعد على حل بعض المشكلات الإقليمية مع جاراتها العربية وبصفة خاصة مشكلة الجزر العربية المعلقة بينها وبين الإمارات العربية المتحدة. بعبارة أخرى شعر العرب بأن الثورة الإسلامية أسلوب مثالى إلى ذلك الإطار الإسلامى العام الذى تزول فيه خصوصية الاقليم والحدود السياسية على النحو الذى قد يساعد على التوصل إلى حلول لمثل تلك المشكلات الاقليمية. لكن الثورة الإيرانية لم تدع مجالا للشك فى أن طابعها الإسلامى ليس مسوغًا لتغيير مواقفها فى قضايا تعتبرها منطوية على مصالح إيرانية

---

١ ـ د. أحمد يوسف ـ التطور الإيجابى للعلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران ص٢.



وطنية حيوية، وهكذا ورثت الثورة الإيرانيـة عن نظام الشاه ذات الموقف من قضية الجزر العربية[١].

جاءت الكارثة الكبرى فى العلاقات العربية ـ الإيرانيـة المعاصرة متمثلة فى الحرب العراقية ـ الإيرانية الـتى تعتبر من أطول الحروب وأكثرها تدميـرًا فى عالم مابعد الحرب العالمية الثانـية، والتى يمكن اعتبارها بأحد المعـايير حربًا عربية ـ إيرانية مـصغرة، ولقد عكست الحرب العراقية ـ الإيرانية كافة التعقيدات السابقة فى العلاقات العربية ـ الإيرانية فى أعقاب الثـورة الإسلامية فى إيران فى إعادة النـظر فى قضية الجزر العـربية والبعض الآخر يغالى ويتشدد فى اتجاهاته القومية الإيرانية فيؤكد بتبعيتها لإيران بل طالب البعض باعادة استـفتاء فى البحرين لأن الثورة الإسـلامية لاتقر موافـقة المجلس النيابى الإيرانى السـابق، وكان عـباس أمـير انتظام نائب رئيـس الوزراء والمتحـدث الرسمى للحكومـة الإيرانية يعلق على تصريحات كريم سنجابى وزير الخارجية الإيرانية فى تلك الفترة الذى قال إن إنسحاب إيران من الجزر العربية التى تتحكم فى مدخل الخليج العربي هى مسألة ليست موضوع مناقشة وأن هذه الجزر أراضى إيرانية، بقوله إن تصريحات وزير الخارجية تحتاج إلى دراسـات من قبل الدولة وأنه لم يطرح سلفا فى مجـلس الوزراء حتى يصدر بشأنها بيـان رسمى، وعند إرسال الصحفى مـحمود الباز حول قول الإمـام الخمينى أن الخليج إسلامى وأن إذاعـة عبادان الناطقـة بالعربية اسـتخدمت هذه التـسمية يومـيا ثم توقفت عن ذلك قال عباس أمير انتظام أنه يسمع ذلك لأول مرة[٢].

حول هذه التـصريحات والآراء المتناقـضة من المسـئولين الإيرانيين جعلت وجـهة النظر العربية متشككة ومتخوفـة بعد أن أزاحت إيران الإسلامية كابوس الشاه الطامع فى التوسع علـى حساب جـيرانه العـرب وإيران لها الآن أن تلعب نفس الدور مـرة أخرى ولكن تحت شعارات إسلامية فمرة تنطلق دعوة غير مسؤولة لضم البحرين ومرة يقول أن كل أراضى دول شرق الجزيرة العربية هى تاريخـيا جزء من إيران وأن الجزر الثلاث التى احتلها الشاه محمد رضا خان المازندراني عـام ١٩٧١ لن يعود شبر منها لأصحابها لأنها هى الأخـرى أراض إيرانيـة فى الأصل وقـد صـرح د. أبـو الحـسن بنى صـدر رئيس الجـمـهورية الإيـرانية فى ٢٣ مـارس ١٩٨٠ أن إيران لن تـعيـد الجـزر طنب الكبـرى والصغرى وأبو موسى مادامت الولايات المتحـدة تعزز وجودها فى منطقة الخليج العربي

---

١ ـ د. أحمد يوسف ـ نفس المرجع ـ ص٤.

٢ ـ د. أحمد يوسف ـ نفس المرجع ـ ص٤.



وعاد الدكتور أبو الحسن بنى الصدر فأكد لجريدة الخليج الصادرة فى الشارقة فى أول مايو ١٩٨٠ أنه يخشى أن يسلم الجزر العربية فتستخدمها الولايات المتحدة قواعد للعدوان ضد إيران كما حدث فى العملية الأمريكية الفاشلة(١).

جاءت بعد ذلك تصريحات أبو الحسن بنى صدر أول رئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية فى ١٩٨٠ فى إطار حملته على (دول الاستكبار العالمى) ورده على المطالبة العربية بإعادة الجزر العربية إلى الإمارات العربية، قال:

إذا كانت جميع تلك الكيانات التى تقع على ساحل الخليج العربي مستقلة فإننا ـ عندئذ ـ كنا سنعيد الجزر إليهم. وقد رددت أجهزة الإعلام الإيرانية القول: إن أممية الإسلام تتغلب على القومية العدوانية، وإن إيران تؤمن بأممية الإسلام، وعليه كما يقول بعض المسؤولين الإيرانيين: إن الجزر الثلاث ملك للأممية الإسلامية، ولأن الأممية أقوى من القومية فإنه لم يعد هناك مبرر لتخلى إيران عن الجزر العربية. ويأتى الرد على ذلك متسائلا: هل تبيح أممية الإسلام سلب أرض وحقوق مسلم ومنحها إلى مسلم آخر، وهل العرب الذين نشروا الدعوة الإسلامية ورفعوا رايتها خفاقة عالية فى سماء هذا الكون أقل شأنا بالحرص على القيم الإسلامية وعلى ديار المسلمين والحفاظ على مصالحهم!، وهل إعادة الجزر العربية إلى أصحابها الشرعيين خروج على أممية الإسلام، إننا مسلمون بعمق، وانطلاقا من حرصنا على الأخوة الإسلامية كانت مطالبتنا الدائمة باسترداد الحق العربى المغتصب الذى استباحه الشاه جورًا وعدوانًا وإنه من المنطق الإسلامى أن يرفع الظلم الشاهنشاهى عن الجزر العربية الثلاث فهى جزء من الوطن العربى الكبير الذى لايمكن أن يساوم على ترابه أحد من العرب(٢).

بعد قيام الثورة الإيرانية استمرت التصريحات من المسؤلين فى إيران بالتأكيد على عروبة الجزر الثلاث، حيث قال حسين منتظرى: «إننا لانختلف ولن نختلف على التسمية، وفى الإسلام لا أهمية لموضوع التسمية، ومن حيث الجزر فى نظر الإسلام أن جميع الدول الإسلامية واحدة، ولا حدود فيها»، كما أشار صادق خلخابى إلى أن الخليج العربى خليج إسلامى وأن الحكومة الإيرانية مستعدة لإعادة النظر فى قضية الجزر الثلاث التى سيطر عليها الشاه فى عام ١٩٧١، غير أن الحكومة الإيرانية نفت تلك

---

١ ـ د. محمد حسن العيدروس ـ الإمارات من الاستعمار إلى الاستقلال ص١٨٤.

٢ ـ أحمد التدمرى ـ الجزر العربية الثلاث ص٨٧ وأنظر جريدة النهار العربى والدولى ـ العدد ١٥١ بتاريخ ٣٠/٣/ ١٩٨٠.



التصريحات بعد ذلك حيث أشار إبراهيم يزيدى إلى أن حكومته لاتنوى إعادة النظر فى وضع الجزر الثلاث (وأكد أن الإسم التاريخى هو «الخليج الفارسى» وأن أى تغيير مخالف للمنطق). كما أن بعض أقطاب النظام الإيرانى أعلنوا مرات عدة عن نواياهم تجاه كيانات الجزيرة العربية، وعدم انسحابهم من الجزر العربية. أما وزير خارجية (قطب زاده) الذى زار الكويت فى ٢ مايو ١٩٨٠ و«أبو ظبى» فى ٣ مايو ١٩٨٠ فقد تعرض بدبلوماسية إلى أن هذه الجزر وغيرها أرض إسلامية وأن إيران لاتمارس نوعا من القومية العدوانية، كما قال إنه لا داعى للبحث عن الأصول التاريخية لهذه القضية حتى لايوجد مزيد من الخلافات بين الأشقاء ثم ختم بدبلوماسية قائلا:

إن كل جزء من أراضى الإسلام تخص كل المسلمين. ويقول د. مرسى عبدالله أنه بمتابعة ماظهر من تصريحات وبيانات إيرانية حول موضوع الجزر العربية يتضح أنه لم يظهر جديد فى هذه القضية ولا يتوقع أن يكون هناك جديد وذلك لسببين اثنين[1]:

أولا: إن الثورة الإيرانية لم تستقر بعد ولم تظهر فى إيران بعد الحكومة المسؤولة التى تبين عن سياسة إيران الخارجية الجديدة بصورة محددة وكل ما صدر حتى الآن ما هى تصريحات تمثل التضارب وصراع القوى الذى يجرى داخل الثورة فى طهران.

ثانيا: لاتزال الثورة الإيرانية تعيش مرحلة إثبات كيانها والدفاع عن نفسها وتلك هى القضية الكبرى التى تشغل بال المسئولين هناك وهى تثبت احتدام الثورة فى الداخل ومجابهة التحديات الخارجية ومن هنا فإن قضية الجزر مسألة غير واردة حاليا وإذا نظر إليها فإنها تصور فى مسار القضية الكبرى وهى مسألة الدفاع عن كيان الثورة الإسلامية.

أذاع راديو طهران بأن القوات الإيرانية لن تنسحب من الجزر العربية الثلاث، وأكد الرئيس أبو الحسن بنى صدر ذلك بقوله: إن إيران لن تعيد الجزر العربية الثلاثة التى احتلتها عام ١٩٧١، ونسبت إليه مجلة «النهار العربى والدولى» قوله «لاننوى إعادة هذه الجزر، بل بالعكس أنوى تنظيف الخليج العربي من الوجود الأمريكى ومن كل ما هو مرتبط بالولايات المتحدة». وأضاف «أنه يوجد فى طرف الخليج العربى مضيق هرمز الذى يمر عبره النفط وهم خائفون من ثورتنا فإذا سمحنا لهم بالحصول على هذه الجزر فإنهم سيسيطرون على الممر، أى أن الولايات المتحدة ستسيطر على هذا الممر، فهل يمكن أن نقدم هذه الهدية للولايات المتحدة». وقام وزير خارجية إيران السابق «قطب

---

١ ـ د. محمد مرسى عبدالله ـ المرجع السابق ص٣٨٦.



زادة» بمهاجمة تصريحات أدلى بها «أبو الهول» أحد القادة الفلسطينيين، حول الجزر العربية، وطالب قطب زادة من منظمة التحرير الفلسطينية بتقديم إيضاح رسمى حول تصريحات «أبو الهول» التى قال فيها أن الجزر العربية الثلاث يجب أن تعود للسيادة العربية بعد إجراء مفاوضات مع الثورة الإيرانية، وأضاف زادة، أن مثل هذا التصريح يدعو للأسف الشديد. وكذلك طالب وزير خارجية العراق سعدون حمادى فى رسالة بعث بها إلى الأمين العام للأمم المتحدة «كورت فالدهايم» بالانسحاب الإيرانى من الجزر العربية، لكن قطب زادة عاد وقال «على العالم أن يعرف أننا لن نتخلى حتى عن سنتيمتر واحد من أراضينا». وذكرت الأنباء أن الجزائر ستتوسط بين الإمارات العربية المتحدة وإيران لإعادة الجزر، لكن أحد أعضاء الوفد الجزائرى الذى زار الإمارات العربية فى أواخر عام ١٩٨٠ برئاسة وزير الخارجية الجزائرى محمد بن يحيى قال: بأنه يستحسن تأجيل الموضوع إلى ما بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وذكرت الأنباء أن إيران تؤيد المسعى الجزائرى، وتوافق عليه(١).

طالبت الإمارات العربية المتحدة إيران بتسوية موضوع الجزر العربية بالطرق السلمية والوسائل الدبلوماسية المعتمدة على الشرعية الدولية، وذلك فى رسالة بعثت بها إلى الأمم المتحدة. وأعلن راشد عبدالله وزير الدولة للشئون الخارجية أن الإمارات العربية تسعى بالطرق السلمية إلى تأمين عودة الجزر الثلاث وقال لقد طالبنا مرارا بهذه الجزر العربية بالطرق الدبلوماسية، ونحن نسعى بالطرق السلمية للوصول إلى حقنا، ولانريد غير هذا الحق. وفى رأس الخيمة أعلن صقر بن محمد حاكم الإمارة، بأن اتصالات بطرق خاصة قد حصلت مع الإمام الخمينى بشأن الجزر العربية، وأن موافقة مبدئية على التفاهم بشأن الجزر العربية قد أبداها الإمام الخمينى. وقال أن مسؤولية الجزر العربية هى مسؤولية الدولة والأمر يخص الدولة ولايعنى الإمارة فحسب. وقد أيد المجلس الوطنى الاتحادي الجهود التى تبذلها الحكومة لاستعادة الجزر العربية، ودعا إلى البدء فى مفاوضات بين الطرفين لانهاء أزمة الجزر العربية. لكن رغم ذلك لم تبد إيران تجاوبا ملموسا إيجابيا بل على العكس، فقد قامت مؤخرا بتعزيز نشاطها فى الجزر العربية، حيث ترابط سفينة حربية إلى جانب جزيرتى الطنب، وكذلك توجد طائرات الهيلوكوبتر هناك. وفى بداية العام ١٩٨١، صرح الدكتور على شمس أردكانى السفير

١ ـ التقرير السياسى لجريدة الخليج ـ العدد ٩٠ ـ ١٩٨٧ ـ ص١٥.



الإيرانى فى الكويت بأن الجزر إيرانية ولانقبل التفاوض بشأنها، بل إن إيران قد ذهبت إلى تحذير وتهديد الإمارات العربية المتحدة من إثارة موضوع الجزر أو المطالبة بها وجاء التحذير على لسان الناطق الرسمى الإيرانى بهزاد نبوى حيث حذر الإمارات من التورط فيما اسماه «بالمؤامرات الإمبريالية بالمنطقة» وتعلل إيران عدم انسحابها من الجزر العربية بالخوف من التدخل الأمريكى، حيث قال وزير المواصلات الإيرانى «موسى كلافترى» الذى زار دمشق «إن المسؤولين الإيرانيين أجروا محادثات مع دولة الإمارات العربية المتحدة، حول جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى» وأضاف بأن الإيرانيين يرون أن إنسحابهم من الجزر العربية سيفتح الباب أمام التدخل الأمريكى فيها وأشار إلى أن القوات الإيرانية باقية فيها حتى لاتستخدم كقواعد عسكرية ثابتة ضد شعوب المنطقة. لكن المصادر الرسمية فى الإمارات العربية قد نفت بشدة أى إجتماع بين المسؤولين الإيرانيين والمسؤولين فى الإمارات العربية وعلى أراضيها بشأن الجزر العربية الثلاث(١).

الإمارات والحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٩

عندما قامت الحرب العراقية الإيرانية وقفت الإمارات العربية موقفا واضحا منها ألا وهو الرغبة الأكيدة فى وقف هذه الحرب بشتى الوسائل. هذه الحرب المؤسفة التى أكلت كل شىء فى طريقها، وأكدت الإمارات العربية سواء أكان ذلك عن طريق إرسال الرسائل أو البرقيات أو استقبالات الحكام والمسئولين لمسئولين إيرانيين على موقف الإمارات العربية الثابت تجاه هذه الحرب التى استنزفت طاقات البلدين المسلمين وسببت الدمار الشامل ليس فى الدولتين المتحاربتين وحدهما وإنما جر ويلات على دول المنطقة الأخرى، ولاتخدم سوى مصالح أعداء الإسلام والمتربصين بدول الجزيرة العربية، وضرورة أن تقبل إيران لنداء المسلمين ولقرار مجلس الأمن رقم «٥٩٨» التى قبلته إيران مؤخرا وتقرر وقف إطلاق النار مع العراق وقيام المباحثات بينهما والتى لاتزال متعثرة. والجدير بالذكر أن الإمارات العربية قد تعرضت بتاريخ ١٨/ ٤/ ١٩٨٨م لاعتداء إيرانى على حقل مبارك البترولى والذى سبب أضرارا كبيرة على أوضاع النفط ولكن من أجل مساعى الإمارات العربية لوقف هذه الحرب رأت الدولة ضبط النفس ولم تهتم الدولة بعمل أى إجراء انتقامى ضد إيران.

---

١ ـ التقرير السياسى لجريدة الخليج ـ نفس المرجع ـ ص١٥.



أما عن العلاقات الاقتصادية فـقد كانت قوية منذ قديم الأزل وذلك بحكم الجوار وبحكم الموانئ المفـتوحة حيـث كانت الإمارات العـربية سوقًـا رائجة للبضـائع الإيرانية وأيضا للعمال والدليل على ذلك وجود عدد كـثير من أبناء إيران يحملون جنسيات دول مجلس التعاون الخليجي وكان من نتائج ذلـك أن دخلت الكثير من الأنماط الثقافية على الإمارات العربية منها على سبيل المثال دخلت اللهجة المحلية الكثير من الألفاظ الأعجمية وأيضا الطابع العمرانى. وعندما قامت الثورة الإسلامـية فى إيران وتلتها الحرب العراقية الإيرانية الـتى سببت أضـرارًا كثـيرة على الدولتين وأيضـا على كيانات الخليـج العربي الأخرى، تضـررت الإمارات العربـية أيضا من هذه الحـرب وعلى سبيـل المثال شكلت الحرب ضررا كبيرا على تدفق النفط من موانئ الإمارات لدول العالم وأيضا زادت أسعار النفط وأسعـار السلع الاستهـلاكية والكـمالية وأسـعار النفط، وقد تعـرضت الإمارات العربية لحوادث اعتداء على آبار النفط. ولكن بجانب ذلك وإيماننا من الحكومة بنبذ هذه الخلافات ولأهمية وقف هذه الحرب فقد سارعت الإمارات العربية لاقامة علاقات تجارية جديدة واسـعة مع إيران وتصـدير واستيـراد السلع وأيضا التـشاور مع إيران فى مـجال تطورات الوضع فى السوق البترولية وأثرها على الدول المصدرة للنفط فى منظمة «أوبك» باعتبـار أن كلتا الدولتين عضو فيهـا. واستقبلت غرف تجـارة وصناعة الدولة العديد من المبعوثين الإيرانيين لاقامة علاقات تجـارية متينة بين الإمارات العربية وإيران وتضمن ذلك فتح المكاتب التجارية الإيرانية فى الإمارات وتبادل زيارات الوفود التجارية وإقامة أسابيع تجارية إيرانية وتأسيس شـركة ملاحية وزيادة عدد الخطوط البحـرية المسيرة بين ميناء بندر عباس وموانئ الإمارات وأيضا زيادة عدد الخطوط الجوية.

طالعتنا الصحف بأخبـار مفادها أن تجارة إعادة التصدير قـد تضاعفت من المنطقة الحرة بدبى إلى إيران والتى وصلت قـيمتها إلى ٩٨ مليـون دولار فى يناير عام ١٩٨٠م وينتظر أن يتضاعف هذا الـرقم إلى إضعاف السوق الإيرانية والذى ترتب على مـقاطعة الدول الأوروبية لإيران ولـم تجد أمامها إلا أسواق الإمارات العربية القريبة وهذا يدل على العلاقات المتميزة بين الإمارات العربية وإيران.

الانهيار الأمنى فى منطقة الخليج العربي جراء الحرب مدعوما بالتخوف من الثورة الإسلامـية فى إيران واحتمـالات تصديرها إلى الدول المجاورة. كـان على دول الجزيرة العربية الأخرى أن تتحـرك بشكل إيجابى يحفظ لها أمنها واستقرارها وكـان نتيجة لهذا



التحرك، أن عقد مؤتمر وزراء خارجية هذه الدول في الرياض بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٤ وتم التأكيد في ذلك الاجتماع على القلق من التطورات الإقليمية وأثرها السلبي على أمن الخليج العربي واستقراره ورغبة من الدول المجتمعة في المحافظة على كيانها وأمنها القومي فقد تمت الموافقة على مشروع النظام الأساسي لمجلس التعاون الذي أقره قادة المجلس في مؤتمر قمتهم الأول المنعقد في أبو ظبي في ٢٥ مايو ١٩٨١[١].

منذ أن اندلعت شرارة الحرب العراقية ـ الإيرانية حملت في طياتها وثناياها مجموعة من الأخطار ومن أهمها تدخل الدول الأجنبية في هذه الحرب وزيادة وجودها فيها وتوسيع نطاق الحرب الذي امتد ليشمل دول الجزيرة العربية المجاورة وهذا ما حدث بالنسبة للإمارات العربية المتحدة وذلك عندما تعرضت منصة في حقل مبارك الواقع في مياه الخليج العربي والتابع للإمارات العربية لاعتداء من قبل بعض القطع البحرية التابعة للقوات البحرية الإيرانية، مما أسفر عن حدوث إصابات بشرية وإلحاق أضرار مادية بالغة بالمنشآت البترولية في الحقل وكان ذلك في يوم الاثنين ١٩٨٨/٤/١٨، بالرغم من أنها تتقاسم إنتاجه مع الإمارات العربية. وكان من ضمن الأسباب التي حدت بإيران إلى ضرب الحقل هو المواجهة البحرية الكبيرة التي وقعت بين أمريكا وإيران في مياه فيها عدد من العمال، وهددت إيران بالرد بقوة على الهجوم الأمريكي على المنصتين. وقد قامت إيران بالهجوم على حقل مبارك وذلك لأن هناك شركة أمريكية تعمل في الحقل، ولم يكن هنالك مبرر لهذا الاعتداء.

إذ تدين الإمارات العربية مثل هذا الإعتداء الذي لامبرر له على منشآتها الإقتصادية لكونه يتنافى مع سياسة حسن الجوار ويتعارض مع المواثيق والأعراف الدولية التي تؤكد احترام سيادة واستقلال الدول، فإنها تعلن رفضها التام واستنكارها الشديد لمثل تلك الإعتداءات وتؤكد حقها في اتخاذ كافة التدابير الملائمة للمحافظة على حقوقها وأمنها وسيادتها. والإمارات العربية ترفض مثل هذه الأعمال لأن الإمارات العربية لها مواقف ثابتة تجاه الحرب العراقية ـ الإيرانية وموقفها ومساعيها الداعية لوقف النزيف الدموي بين الجارتين المسلمتين، ودائما تريد إبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية.

---

١ ـ د. معصومة مبارك ـ نحو آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران ص٢.



كتب غانم غباش عن إيران والإمارات العربية والحرب العراقية ـ الإيرانية فى مجلة الأزمنة العربية بتاريخ ٨/ ١٠/ ١٩٨٠ يقول:[١]

تردد اسم الإمارات العربية كثيرا، وبلا علم منها، أثناء مباحثات إيران الشاه والعراق التى أشرفت عليها الجزائر عام ١٩٧٥ التى انبثقت عنها اتفاقية البلدين حول شط العرب وبقية الحدود المختلف عليها بينهما. وكما نصت الاتفاقية على وقف الدعم والتحريض الإيرانى للأكراد فقد تضمنت أيضا ـ وباتفاق سرى ـ توقف العراق عن إثارة قضية الجزر الثلاث التابعة للإمارات العربية، والتى احتلتها قوات الشاه باتفاق مع البريطانيين المنسحبين عسكريا من المنطقة فى اليوم نفسه ـ ويبدو أن الشعور بالذنب تجاه الإمارات العربية، وذلك الاتفاق الذى يفرط فى مبدأ الالتزام القومى بالإضافة للاقليمى، هو الذى يريد اليوم زج الإمارات العربية فى مواقف لم تحدد هى توقيتها ودروب لم تقرر بعد سلوكها. ومن السهل على رئيس الدولة أن يعلن ليس الدعم للعراق فقط بل المشاركة الفعلية فى الحرب، لاسيما وأن بعض المسؤولين الإيرانيين ممن لم يستوعب المنطق الثورى الإسلامى مازال يطلق التصريحات الاستفزازية حول موضوع الجزر العربية. ليس صعبا على رئيس الدولة أن يفعل ذلك، لكنه ليس من صالح شعب الإمارات العربية ولا الشعب الإيرانى ولا هو من صالح شعوب المنطقة بأسرها أن تشتبك فى حرب انتحارية مدمرة لكل الانجازات الحضارية التى بنيت بعرق هذه الشعوب طوال الثلاثين سنة الماضية، حرب ستزرع فى قلوب الأشقاء بذور الحقد والكراهية إلى زمن لايعلم إلا الله مداه. وقبل التورط فى خوض ويلات الحرب كوسيلة، لحل المشكلة المعلقة حول الجزر العربية هناك ألف ميل من الحوار والتفاوض واستخدام الحكمة والموعظة الحسنة لاستعادة أراضينا ودون أن يتكبد شعبنا نتائج تلك الحرب أو يتكبدها شعب تربطنا به وشائج الدين والجوار والتحالف التاريخى فى وجه أعدائنا المشتركين.

إن الحكمة التى يتحلى بها رئيس الدولة، والتى تجلت فى هذه الأيام الحرجة، لتستحق كل تقدير وإكبار. فقد رأى أن الجميع فى هذه المرحلة بحاجة للكثير من ضبط النفس وإبعاد كل ما من شأنه إضرام مزيد من النيران، وتجنب الانزلاق فى هاوية الحرب السحيقة. أما قضية الجزر العربية، وهى شأن من شؤون شعب الإمارات العربية ورئيسها، فقد بدأت بمخطط نفذه الشاه، ولم يكن لشعب الإمارات العربية ولا لرئيسها حضور فى ذلك المخطط كما لم يكن لهم حضور فى الجزائر عام ٧٥. والآن فإن الشعب العربى فى الإمارات العربية ورئيسها على ثقة بأنه إن سلب حق لهم على يد

---

١ ـ مجلة الأزمنة العربية ـ ٨/ ١٠/ ١٩٨٠



الطاغية المقبور، فلا يمكن لشعب حر ونظام إسلامى ثورى أن يغمط حقوق الآخرين، وهو الشعب الذى ناضل وقدم فى سبيل الحرية والعدالة ستين ألف شهيد من خيرة أبنائه وبناته. وعلى ضوء هذه الحقائق فإن الإمارات العربية، عندما تصر على أن تختار هى التوقيت المناسب لبدء الحوار مع الأشقاء، فإنها تضع فى اعتبارها الظروف القاسية واللاإنسانية، ظروف المحاربة والتجويع التى يواجه بها العالم الغربى «المتحضر» هذا الشعب الذى لا يريد أكثر من حريته وانعتاقه من التبعية بشتى أشكالها ومصادرها. وحين تتمكن جمهورية إيران الإسلامية من كسر الحصار المحكم حولها ومن التخلص من مشاكل ما زالت معلقة، كمشكلة «الرهائن» واكتمال مجلس الوزراء، وعودة حالة السلام بعد هذه الحرب البغيضة، عندئذ يمكن للحوار والدبلوماسية الهادئة أن يمارسا دورهما المأمول فى استرجاع حقوقنا التى سلبها الشاه وليس الشعب الإيرانى. وخير ماتفعله الإمارات العربية فى هذه المرحلة هو الوقوف إلى جانب الشعب الإيرانى المسلم فى مواجهة اعدائنا المشتركين من القوى الاستعمارية الطامعة. وواجب الإمارات العربية كما تفرضه أخوة الإسلام بذل كل الوسائل فى سبيل مساندة هذا الشعب لينهض بعد عشرات السنين من الظلم والقهر والاستبداد، ومن هذه الوسائل على سبيل المثال، مضاعفة الدور الذى تقوم به موانئنا حاليا من خلال حركة إعادة التصدير إلى الموانئ الإيرانية، وهو دور ليس بجديد، فهو يشكل مظهرا من العلاقة التاريخية الخاصة بين البلدين. وهذه العلاقة تفرض على الإمارات العربية، وهي تتمتع بالوفرة المادية وبالطمأنينة والأمن على أرضها وخيراتها من نوايا الشاه التوسعية، بعد أن أطاح به إخواننا هناك أن لاتبخل بما لديها، وأن تواصل الدور الإنسانى الذى رسمته لنفسها بسياستها الناضجة خلال الفترة الوجيزة من عمرها والذى سجلت آثاره فى قلوب الكثيرين من أبناء أفريقيا وآسيا وغيرها(١).

ما لوحظ إذن خلال الأيام الماضية فى سياسة الإمارات العربية من ترو وهدوء وحكمة لم يكن إلا تواصلا لتراث دبلوماسى رفيع كان يضرب به المثل، واستطاعت تلك السياسة بفضل رئيس الدولة ووزير خارجيتها السابق أحمد خليفة السويدى أن تحرز للبلاد سمعة عربية مشرفة وموقعا دوليا مرموقا. فالقرار الشجاع بقطع النفط إبان حرب ١٩٧٣ سيبقى واحدا من الشواهد البارزة على أصالة المواقف وجذريتها، وقد استمرت تلك المواقف الملتزمة، وعبرت عن نفسها فى الدعم السخي لدول المواجهة بعد الحرب.

---

١ ـ غانم غباشى ـ مجلة الأزمنة العربية ـ بتاريخ ٨/ ١٠/ ١٩٨٠م.



ولا يمكن أن يغيب عن الأذهان ذلك الدور الذى لعبه رئيس الدولة عبر الجهود المتواصلة فى التوفيق بين الأشقاء العرب (كوساطته بين مصر وليبيا). وما هذه الاشارات للماضى القريب إلا محاولة للتذكير ببعض النماذج المتواضعة لحلقات متواصلة من تراث دولتنا الدبلوماسى الذى تمكن أبناؤها المخلصون من مواكبته فى فترة قياسية، وبهذا التراث وتلك السياسة الواعية، استطاعت الإمارات أن تحدد موقفها بوضوح حيال كل قضاياها المصيرية وعلاقاتها بالآخرين، وأبرز مثال على ذلك ما عبر عنه رئيس الدولة أثناء زيارته لباكستان، وقبل سقوط نظام الشاه بأيام قليلة عندما سئل عن رأيه فيما يجرى على الساحل المواجه. فى تلك اللحظات الحرجة وفى وقت اختلطت فيه كل الحسابات والموازين. وتغبشت الرؤية رغم قرب الحدث جغرافيا، وعبر عن تخبطه وسوء تقديره كثير من الأنظمة العربية، فى ذلك الوقت، كان رده على ذلك السؤال بمثابة ضوء تسير عليه سياسة الإمارات العربية تجاه جارتها إيران حين عبر عن تمنياته للشعب الإيرانى بالخير والرفاه، وأكد أن ما يجرى في إيران هو شأن أبنائها، والإمارات العربية حريصة على علاقاتها الطيبة بجيرانها.(1)

وما أحوجنا، فى هذه الفترة العصيبة من تاريخ خليجنا الخير المعطاء، لبذل كل المساعى واستحضار التجارب القريبة والبعيدة، والاستفادة من عبرها فى سبيل إخماد النيران المشتعلة والهدم المجنون الذى يدمر نتاج عرق الأجيال الماضية وطاقات الأجيال المعاصرة. والذى لن يترك للقادمين فى المستقبل سوى أطلال يلفها القحط. هذه الصورة القاتمة للمستقبل، قد تعجل بها أى خطوة ارتجالية أو عاطفية كتلك الخطوات الفردية وغير المسؤولة، ولابد فى هذه الفترة بالذات من أن تتولى كلُّ جهة اختصاصها ومسؤولياتها. فسياسة الدولة الخارجية لايعبر عنها إلا رئيسها والوزارة المختصة، ولايجب أن ترتكب أى تجاوزات لهذ السلطات المحددة الواضحة من جهات أخرى مهما كان حجم تلك التجاوزات وبغض النظر عن حسن النوايا فيها، وحتى لو تطابقت مع السياسة العليا للدولة، فربما يمكن التغاضى عن مثل هذه التجاوزات الخاطئة فى الظروف العادية، أما فى حالة التوتر القائمة، فإنه قد لايكون هناك متسع من الوقت للتراجع أو مجال لغض النظر. أما حقوق الإمارات العربية، سواء كانت فى الجزر العربية أو أى شبر من أراضيها، فلا يمكن أن تضيع أو يفرط بها. ولكن توقيت المطالبة وأسلوبها أمران تحددهما جهة الاختصاص فى الإمارات حسبما يتمشي ومصلحة أبنائها. وعندما يأتى

---

١ ـ مجلة الأزمنة العربية ـ ٨/ ١٠/ ١٩٨٠



الوقت المناسب، فلن يكون مستغربا أن يقطع الأشقاء المتفاوضون من الطرفين مسافة الألف ميل فى يوم واحد وفى جلسة مشتركة داخل مبنى مجلس الشورى فى الجمهورية الإسلامية فى إيران(١).

نصت ديباجة النظام الأساسى لمجلس التعاون على مبررات قيام هذا المجلس ومن أبرز هذه المبررات الحاجة للاستقرار مما يعتبر الهاجس الأمنى لهذا المجلس المحاطة بأحداث إقليمية تمثل تهديداً مباشراً للأمن القومى والإقليمى وقد استمر الهاجس الأمنى مسيطرا على مسيرة مجلس التعاون طوال السنوات الأولى منذ إنشائه بفعل استمرار الحرب العراقية الإيرانية، وكان إعلان توقفها فى ١٩٨٨/٨/٨ إيذانًا بدخول مجلس التعاون وكذلك العلاقات الإقليمية مرحلة جديدة من الاستقرار وبناء الثقة والإمكانيات معا(٢).

عهد الرئيس السيد علي هاشمي رفسنجاني:

شهدت إيران فى انتخاب حجة الإسلام السيد علي هاشمى رفسنجانى رئيسًا للجمهورية توجهًا فى السلطة نحو الاعتدال والعقلانية لتحتل القومية الإيرانية الهادئة دورًا أكثر أهمية من ذى قبل مع الإقرار بأن لاتعارض بين القومية الإيرانية والإسلام مع التوجه لإعادة بناء الاقتصاد الوطنى وفق خطط خمسية للتنمية تعتمد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية واستيراد التكنولوجيا الحديثة وزيادة عائدات النفط والاقتراض من أسواق المال الدولية، وأخذت العبارات الثورية تختفى من فوق الجدران ليحل محلها الإعلان عن السلع والبضائع الأوروبية واليابانية. لقد شكلت سياسة الرئيس رفسنجانى بذلك التوجه تحولا فى مسيرة الثورة الإيرانية وإقرارا بالواقع الذى يقوم على الحقائق التالية(٣): أن إيران غير قادرة على تغيير الخريطة السياسية للمنطقة. لابد من التكيف مع ميزان القوى الجديد فى العالم. إن التوجه نحو تحسين العلاقات مع مجلس التعاون يخرج إيران من العزلة التى فرضتها عليها ظروف الحرب العراقية الإيرانية. وتبعا لتلك السياسة زاد حجم التبادل التجارى مع دول المنطقة بشكل ملحوظ وقامت بعض

---

١ ـ غانم غباشى ـ مجلة الأزمنة العربية ـ بتاريخ ٨/ ١٠/ ١٩٨٠.

٢ ـ د. معصومة مبارك ـ المرجع السابق ص٢.

٣ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص١١.



الاستثمارات لمجلس التعاون فى إيران ضمن سياسة المصالح المشتركة التى أدت إلى التقارب بين الجانبين، وبرغم ذلك بقيت تركة الشاه فى احتلاله للجزر العربية الثلاث العائق القابل لقلب كل حالات التقارب والتعاون العربى الإيرانى.

تمر العلاقات العربية ـ الإيرانية عامة وفى منطقة الجزيرة العربية خاصة بمنعطف أو مرحلة تحول تتراوح فيه مابين إرث مضطرب يسهل إيجاد عوامل ومظاهر الصراع فيه إلى حد إمكان الاستسلام لنوع من حتمية التنافس والخصام بين طرفى العلاقة وحاضر يموج بتغيرات جذرية إقليميا وعالميًا على النحو الذى يستوجب طرح ذلك الإرث أو على الاقل التنقيب فيه عن القواسم المشتركة بما يمكن الطرفين من الالتفات إلى ضرورة بناء تعاون وثيق بينهما يعينهما معًا على مواجهة متغيرات عاصفة يمكن أن تكون محصلة تأثيراتها النهائية شديدة السلبية على الطرفين. ولعل مما يدعو إلى الإطمئنان النسبى أن نلاحظ أنه بينما سادت لغة الصراع الخطاب السياسى والإعلامى الإيرانى والعربى عقودا من الزمان فإن الدعوة إلى التقارب وتطوير التعاون بين الجانبين قد بدأت تتسلل إلى ذلك الخطاب مع بداية عقد التسعينات خافتة وحذرة فى البداية ثم واضحة ظاهرة بعد ذلك، وما هذا اللقاء سوى مثال من الأمثلة العديدة التى تعكس الرغبة في التطوير الإيجابى للعلاقات العربية ـ الإيرانية إحساسًا بالمتغيرات البنيوية التى صارت تدفع فى هذا الاتجاه. على أن التطوير الإيجابى لهذه العلاقات عامة وفي منطقة الجزيرة العربية خاصة ليس مجرد رغبة تبديها وتتحمس لها أطراف العلاقة. وإنما هو عملية شديدة التعقيد تتطلب انجاز مهام محددة وتنطوى على صعوبات ليست بالهينة ينبغى المصارحة بشأنها على النحو الذى يمكننا من تطوير فهم مشترك لها، ومن ثم محاولة التوصل إلى أنسب السبل لانجاز تلك المهام والقضاء على هذه الصعوبات التى تنبع جميعها سواء من أطراف العلاقة ذاتها أو من محيطها الاقليمى والعالمى(١).

رغم احتلال قوات الشاه لأرض ومياه إماراتية عربية، فإن الإمارات العربية لم تكن العداء لإيران بل استمرت فى سعيها لإقامة علاقات طبيعية معها واستمرت طيلة الأعوام بالمطالبة الدبلوماسية الهادئة من الجارة إيران بإعادة الجزر وإجراء محادثات ثنائية مباشرة لإزالة أية مخاوف قد تنشأ فى ظن إيران لدى إعادتها للحق العربى إلى أصحابه.

وكانت الإمارات العربية ولازالت تمضى وفق سياستها الرصينة. مبدية الاستعداد التام لإزالة كل أسباب التوتر مع دول الجوار وفى طليعتها إيران. وفى ذلك أكدت

---

١ ـ د. أحمد يوسف ـ المرجع السابق ص٣.



الإمارات العربية أنها النموذج فى الحرص على مبدأ حسن الجوار والتعايش السلمى وإبداء الاحترام المتبادل فى علاقاتها الخارجية وعدم التدخل فى شؤون الآخرين. وانطلاقا من الحرص الدائم لرئيس الدولة على الأمن والاستقرار فى منطقة الجزيرة العربية وعلى علاقات حسن الجوار بين دوله، دعا رئيسها الجارة إيران مرارا لحل قضية الجزر العربية الثلاث عن طريق الحوار وبالطرق السلمية وقال: «إن دولة الإمارات العربية المتحدة أعربت عن استعدادها التام ورغبتها الصادقة فى إجراء حوار مباشر مع جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق باحتلالها لجزر الإمارات الثلاث عام ١٩٧١. وإننا لانزال نبادى بضرورة اللجوء إلى الحوار والالتزام بالطرق السلمية من أجل إنهاء هذا الاحتلال، وعودة الجزر الثلاث لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، تمشيا مع القوانين والأعراف الدولية ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول»[١].

بقيت قضية الجزر العربية المحتلة رغم السياسة الإيرانية الداعية للاعتدال دون معالجة ولم تلق هذه القضية أى اهتمام من الحكومات الإيرانية المتعاقبة، التى اعتبرت أن هذا الاحتلال أمر واقع وأنه مكسب لإيران بل إن تلك الحكومات تبنت نفس الادعاءات التى أطلقها الشاه ومضت على نهجه فى تحويل البنية السكانية والطبيعية للجزر العربية الثلاث بما يخالف ما كان متوقعا من الثورة الإسلامية تجاه ما ارتكب الشاه من مظالم وعدوانه الغاشم على جيرانه، بل إنه زيادة على ذلك العدوان حولت الحكومات الإيرانية المتعاقبة تلك الجزر العربية إلى معسكرات للجيش تضم المطارات والموانئ الحربية. وانحصرت الردود الإيرانية على الدعوات السلمية للإمارات العربية وللأشقاء العرب وللمحبين للسلام فى العالم، بالموافقة المشروطة للتفاوض الثنائي مع الإمارات العربية باستبعاد بحث قضية الاحتلال الشاهنشاهى لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى، والاقتصار فى التباحث ضمن مذكرة التفاهم حول جزيرة أبو موسى فقط، تلك المذكرة التى أجهضتها التجاوزات الإيرانية المتوالية ابتداء من عملية التطهير العرقى بمضايقة سكان الجزيرة العرب ودفعهم للهجرة خارج الجزيرة وإنتهاء بعملية الضم الفعلى للجزيرة لتكون خاضعة للحكم الإدارى الإيرانى. وما القيام بمناورات عسكرية واسعة شملت الجزر العربية الثلاث وتعدت على المياه الإقليمية للإمارات العربية إلا دليل واضح أمام العالم عن سلوكيات إيران تجاه قضية الجزر العربية الثلاث[٢].

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ـ ص١٠.

٢ ـ أحمد التدمرى ـ نفس المرجع ص١١.



إيران والجزر العربية منذ نهاية الحرب العراقية. الإيرانية حتى احتلال أبو موسى ١٩٨٩.١٩٩٢.

إن التحـولات التى طرأت على السـياسة الإيرانيـة بعد انتـهاء الحـرب العراقـية الإيرانية ووفاة آية الله الخمـينى وانتهاء مرحلة التطرف الثورى وجنوح السـياسة الإيرانية إلى العقلانية، كان لها أثرها الواضح فى التقارب بين إيران وبين مجلس التعاون. ولعلنا نلمس بوادر ذلك التقارب، حين عقدت إيران فى نوفـمبر ١٩٨٩ مؤتمرًا دوليا فى طهران تحت عنوان الخليج كان من أبرز توصيـاته دعوة مجلس التعاون إلى التضـامن والتعايش السلمى مع إيران، وقد عكست تلك التـوصيات توجهات السيـاسة الإيرانية التى بدأت تركز على المصالح أكثر من الاعتبارات الأيدلوجية، واعتراف إيران بحاجتها إلى علاقات أكثر استقرارا مع جيـرانها وشركائها التجاريين نتيجة أوضاعهـا الاقتصادية المتردية بسبب الخسائر الفادحة التى تكبدتها خلال حربها مع العراق وعدم استقرار أوضاعها الداخلية، ويمكننا أن نضيف إلى ذلك إدراكها لعجزها الكامل عن تغيـير الخريطة السياسية للمنطقة أو عن تصدير ثورتها. وقد استجابت دول مـجلس التعاون للمبادرات الإيرانية، وكانت الكويت فى طليعة دول المجـلس التى استأنفت علاقاتهـا الدبلوماسية بإيران بعد قـبولها وقف إطلاق النار فى أغـسطس ١٨٨٨، وذلك على الرغم من الانتـقادات الحـادة التى وجهتها إيران للكويت من مسألة رفع أعلام الدول الكبرى على شاحناتها النفطية(١).

كما اتفقت إيران والسـعودية فى مارس ١٨٨٩ على إعادة علاقاتهمـا الدبلوماسية التى كـانت قد قطعت بسـبب أحداث الحـج فى ١٩٨٧، وإثباتا لحـسن النية صـرحت المملكة العربية لـ ١١٥,٠٠٠ إيرانى لأداء فريضة الحج، وهو ضعف العدد الذى كانت قد حددته من قـبل. وليس من شك فى أن الموقف الحيادى الذى وقفـته إيران من أزمة الخليج الثانية أدى إلى تطبيع علاقتهـا بالكويت وبغيرها من دول مجلس التعاون، حيث شهدت العلاقات الإيرانية الخليجية تحـسنا ملموسا وساد المنطقة شعور بالتفاؤل بأن إيران دولة صديقـة وأن عليها أن تسـاهم بدور إيجابى فى أمن الخليج العـربى. غير أن فـترة توافق المصالح لم تستمر طويلا إذ لم يلبث أن عـاد التوتر من جديد حين أثيرت مشكلة الترتيبات الأمنية، فمع انتهاء حرب الخليج الثانية ومانجم عنها من تدمير جانب لايستهان به من القوة العـسكرية المنافسـة لها، أخذت إيران تؤكـد على إيجاد تحالـف بينها وبين

---

١ ـ د. جمال زكريا قاسم ـ المرجع السابق ص٦.



مجلس التعاون، والرفض الكامل للمعاهدات الدفاعية الثنائية أو لمشاركة أية عناصر خارجية فى أمن الخليج العربى مثل امريكا والدول الغربية، ومن ثم كان رفضها لميثاق دمشق مارس ١٩٩١ ومهاجمتها للدول التى أبرمته وفى مقدمتها مصر وسوريا، وأصبح واضحا أن تصور إيران للأمن يرتبط بعزل دول مجلس التعاون عمقها الاستراتيجى عن الوطن العربى وإقامة نظام أمنى محدود يسمح بهيمنتها على المنطقة، ومن ثم عاد الطموح الإيرانى ليعزز من دورها فى الخليج العربي. وكان مما يذكى ذلك الطموح التغيرات التى طرأت على المناخ الإقليمى الذى جعلته أكثر ملائمة لتحقيق أهدافها. ومن أبرز تلك التغيرات تراجع العراق عسكريا والانهيار الدرامى للاتحاد السوفيتى مما قلل من التهديدات التى كانت إيران تواجهها على حدودها الشمالية والغربية وبالتالى تخصيص قدر أكبر من مواردها وطاقتها للساحة الجنوبية(١).

مثل النظام الإيرانى بأهدافه التوسعية هاجسا أمنيا للخليج العربي على مدار التاريخ الحديث، حتى فى ظل تلك التغيرات الحادة التى حدثت أو التى لحقت بنظامه السياسى من جراء نجاح الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ والتى رسمت النوايا بطابعها تحت شعار تصدير الثورة، وهو ماتمخض آنذاك عن حرب مدمرة استمرت قرابة ثمانى سنوات واستهدفت استنزاف نظام آيات الله الإيرانى وشل قدرته فى تصدير الثورة عبر الجزيرة العربية. وللأسف فقد أرخت تلك الحرب لتنامى النفوذ الإيرانى فى المنطقة على حساب الإخلال بتوازن القوى التقليدية، وهو ماتبدى فى تدخل طهران السافر فى الترتيبات الأمنية للخليج العربي وخرق إتفاقية الشارقة لعام ١٩٧١ والمتعلقة بترتيبات السيادة على جزيرة أبو موسى.(٢) وعلى الرغم من عمق التغيرات التى أصابت منطقة الجزيرة العربية عقب تلك الأزمة للعراق، بعد نجاح القوات الأمريكية وحلف الأطلسى فى هزيمة الجيش العراقى فى الكويت وأدت إلى نسف معادلة الأمن، ناهيك عن آثارها فى زيادة فعالية آليات الاختراق الإيرانى للمنطقة، إلا أنه من الخطر إغفال الطابع التوسعى للمشروع الإيرانى والذى وجد فى تلك التطورات الفرصة مهيأة للوثوب وإستعادة مكانته التى فقدها بسقوط الشاه كقوة إقليمية ويمتلك البرنامج العسكرى الإيرانى على منظومة الأمن فى الخليج وهو الشق النووى، حيث تواترت فى الآونة الأخيرة وعقب الانقلاب الفاشل

---

١ ـ د. جمال زكريا قاسم ـ نفس المرجع ص ٦.

٢ ـ مجلة الشروق ـ ٢٥ /١١/ ١٩٩٢.



فى الاتحاد السـوفيـتى المنحل العديد من التكهنات حـول نجاح إيران فى الحـصول على أسلحة نووية، وهذا يمثل بعدًا أخر فى مخطط التوسع الإيرانى[١].

وعلى الرغم من أن برنامج التسلح السالف الذكر وهواجس التوسع الخليجى التى بدت مؤشراتها فى أبو موسى بالإضافة إلى جزيرتى طنب الكبرى والصغرى قد تلوحان كإمتداد لتـراث الحقبة الخومينيـة وعقيدة تصدير الثورة الإسلامـية. وإذا كانت المكاسب سالفة الذكر تجد منطقها فى طبيعة التغيرات التى شابت المنطقة العربية على مدار العامين الماضيين والهزة العنيفة التى أصابت مـيزان القوى الإقليمى بما يعطى لإيران اليد الطولى فى الخليج العربى، إلا منطق الأزمة ذاته يظل مبهـمًا خاصة مع إصرار نظام طهران على إدارة دفة الأزمة لإبتزاز دول مجلس التعاون، وهو ما اتضح من خلال تصريحات بعض المسئولين الإيرانيـين والتى تطالب الإمارات العربية بدفع تعـويضات مالية مقـابل خسائر حربها مع العراق. إذا كان الوضع يختلف كيفيا، نظرا لكون الأزمة مازالت فى أطوارها الأولى وضآلة تأثيرها على الأوضاع فى الخليج العربي وإذا كـانت الأبعاد السابقة تصادر على إحـتمـال النهايات المتـشابهـة، إلا أن أزمـة الجزر العـربية تظل مـحيـرة فى تلك المستـجدات ذاتها، خاصــة بعد برهنة النهاية الكارثيـة لأزمة الخليج الثانية، إضـافة إلى طبيعـة التغيرات التى شهـدها النظام الإيرانى فى الفترة الماضيـة والتى تؤكد على تراجع الجناح الدينى المتشدد لصالح تحالف رافسنجانى المعتدل والسـاعى لصياغة سياسة عقلانية تكرس النفوذ الإيرانى، بالإستفادة من اختلال التـوازنات التقليدية فى المنطقة عوضا عن آليات تصدير الثورة الإيرانية التى تراجعت برحيل الخمينى[٢].

ورغم المحاولات الإيرانيـة للتقارب مع كل من المملكة العـربية والكويت وقطر، والسعى لحل الأزمـة الأفغانيـة، وفتح قنوات الحـوار مع الولايات المتحدة، إلا أنهـا ما زالت تتخذ مواقف خارجية متضاربة، فهى لم تتخذ خطوات فعليـة للتخفيف من حدة الخطاب السياسى ضد مجلس التعاون، والتى ظهـرت فى الحملة الصحفية العدائية التى شنتـها الصحف الإيرانـية على المجلس عندمـا بدأ الحديث عن الجـزر العربية المحـتلة، ولاتزال تتمـسك بمواقفها المضـادة للمصالح في مـجلس التعاون سواء بتـصعيد سـباق

---

١ ـ مجلة الشروق ـ ٢٥/ ١١/ ١٩٩٢.
٢ ـ مجلة الشروق ـ ٢٥/ ١١/ ١٩٩٢.



التسلح التقليدى وغير التقليدى، أو بعدم التزامها بمسؤوليتها داخل منظمة الأوبك. ولازالت إيران ترى أن تقاربها مع السعودية يتيح لها تحييد القوة الرئيسية فى مجلس التعاون، وربما يكون للسعودية أسبابها فى هذا التقارب، إلا أن إيران لم تأخذ بعين الاعتبار أن الأمن والاستقرار فى المنطقة لن يتحققا إلا من خلال إقامة علاقات حسن جوار مع جميع جيرانها. ويؤدى كل هذا التضارب والغموض فى طبيعة توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه كيانات مجلس التعاون، وربما يرجع السبب فى ذلك إلى أن إيران ذاتها تبدو غير مستعدة لكى تتفهم أهمية مجلس التعاون بالنسبة إليها. والواقع يفرض على إيران أن تهتم بتحقيق مصالحها - الاقتصادية بالدرجة الأولى - فى حدود الإمكانيات المتاحة فى الوقت الراهن وليس ماتطمح إلى تحقيقه على أسس أيديولوجية، حتى تتغلب على التناقضات الواضحة فى سياستها الخارجية[1].

وفى ظل زخم الأطروحات المتناقضة وتصاعد الصراع الداخلى فى إيران وانعكاساته الخارجية، فإن استقراء حقيقة توجهات السياسة الخارجية الإيرانية وثوابتها على الصعيدين الإقليمى والدولى، والوقوف على حقيقة القدرات العسكرية الإيرانية واستخداماتها المحتملة، هو وحده مايستطيع أن يؤكد أو ينفى حقيقة التهديد الذى تمثله إيران لأمن الخليج العربى واستقرار المنطقة. إن الرؤية الاستراتيجية لحقيقة توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تؤكد على وجود ثوابت مرتبطة بمصالح إيران الحيوية الاستراتيجية ونظرتها للهيمنة على المنطقة. ومن ثم فإن منطلقات تحديد المصالح القومية والسياسة الخارجية والأمنية فى عصر الثورة لم تختلف عنها فى عصر الشاه. ومن هنا نجد أن إيران الثورة لم تختلف فى جوهرها الأمنى عن إيران الشاه، حيث تسعى لتحقيق العديد من الأهداف الخارجية دون النظر لأية مصالح حيوية للدول الأخرى، وهذا فى حد ذاته يحمل تهديداً مباشراً لأمن الخليج العربى، بل والمنطقة العربية بأسرها. وتتركز هذه الأهداف فيما يلى[2]:

تهيئة أنسب الظروف لفرض مصالح إيران الحيوية فى المنطقة من خلال تمسكها بمحاولة الهيمنة على منطقة الخليج العربى. وإذا كانت إيران قد تمسكت بالهدف نفسه والوسائل ذاتها خلال حكم الشاه برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها تهدف إلى تحقيقه الآن من دون أن يحدث تغيير يذكر بين نظام الشاه ونظام الجمهورية الإسلامية من

١ - د. جمال سند السويدى - مأزق السياسة الإيرانية فى الخليج ص١٧.
٢ - د. جمال سند السويدى - نفس المرجع ص ١٧.



حيث النظرة الإيرانيـة، أو يخفف من حدة الخطاب الإيراني وتلـويحه باستخـدام القوة لفرض المصـالح الذاتية. وضـرورة الحفاظ علـى تدفق النفط الإيرانى للأسواق العـالمية وتوفير أقصى قدر من حرية الحركة فى تداوله، وهـو الهدف الذى تسعى إيران لتحقيقه من خلال تمسكهـا بسياسة التهـدئة مع السعودية. وفرض المفـهوم الإيرانى لأمن الخليج العربى وما يمثلـه ذلك من إمكانية انفردها بالقوة العـسكرية والسيطرة على باقى دوله بما يخدم مصالحها. والتنافس التقليدى مع العراق على فرض السيطرة على المنطقة. ولذلك فإن عـملية ترسـيم الحدود بين إيران والعـراق والمستـمرة منذ عام ١٩٧٥ لم تـتم بعد، ومازالت الاتهامات متبادلة حول موضـوع الأسرى، هذا بخلاف قضية الطائرات العراقية الموجودة فى إيران منذ حرب الخلـيج الثانية (١١٩ طائرة)، فضلا عن قـيام كلا البلدين بإيواء ودعم جماعات المعارضـة للنظام الحاكم للبلد الآخر. وتعظيم قيم الأمن الإيرانى على حساب أمن الإقليم ككل، واعتبار ذلك سبيلا لحل المشكلات الاقتصادية المتفاقمة، ومن ثم معـارضة أية نشـاطات تحمل تصوراً مـختلفًا لتـحقـيق السلام والاستـقرار فى المنطقـة. ولذا تعارض إيـران السلام العـربى ـ الإسـرائيلى ولكن من دون أن تطرح أى بديل، وتعـارض حل مشكلة الأكـراد، وتعرقل حل المشكلـة الأفغانـية بإذكـاء الحرب الأهلية بين فصائلها، وتتدخل فى الشؤون الداخلية للعديد من الدول المجاورة لها.

أما فيما يتعلق بالرفض الإيرانى للتواجد العسكرى الأجنبى والذى ينطلق من إيمان إيران بأن أمن الخليج العربى هو من مسئولية دوله، فقد صرح الرئيس الإيرانى (هاشمى رفسنجانى) فى ١٢/٨/ ١٩٩٠ «بأن وجود القوات الأجنبـية فى المنطقة أحدث توترًا بها وبأن إيران هى البلد الوحيد الذى يستطيع العالم أن يعـتمد عليه للدفاع عن أمن المنطقة ومواردها النفطية». يتضح من هذا التصريح أن إيران تسعى فى تلك المرحلة الصعبة من مراحل التدهور الأمنى فى منطقة الخليـج العربى أن تلعب دور راعى الأمن وأنها البديل المناسب والوحيد عن أى قوى أخرى خارجـية ولكن واقع الأحداث سواء خلال الحرب العراقية الإيرانية أو بعدها وكذلك مسار الحرب العراقية ـ الأمريكية يثبت بما لايدع مجالا للشك أن الرئيس الإيرانى قـد بالغ كثـيرًا فى تقـدير قوة إيران. كمـا أن إيران فى تلك الحقبة الصعبة قد أصرت على مبدأ أن أمن الخليج العربى هو مسئولية الدول الواقعة على شواطئه أى لابد أن تعـتمد الترتيبات الأمنية الإقلـيمية على العلاقات التاريخـية والدينية والاقتصادية والجغرافية المشتـركة بين دول المنطقة، وفى هذا دعوة صريحة من الجمهورية الإسلامـيـة الإيرانية لمشاركتـها فى أية ترتيبـات إقليمية فى المنطقـة. حيث أعلن الرئيس



رفسنجانى من أن «إيران قادرة ومستعدة للقيام بدور القوة التى تدعم الاستقرار فى المنطقة». وفى مقابل هذا الدعوة فإن إيران ترفض أية مشاركة خارجية حتى لو كانت عربية فى الترتيبات الأمنية الإقليمية على اعتبار أن هذا شأن خليجى. ومن هنا جاء رفض المسئولين الإيرانيين لإعلان دمشق «إعلان دمشق لايعدو إلا أن يكون حبراً على ورق»(١).

أعلن ولايتى بهذا الخصوص إلى «أن أى ترتيبات أمن فى منطقة الخليج العربى الحساسة لاتكون طهران جزءاً أساسيًا فيها مصيرها الفشل وأن خطط استجلاب دول من الخارج لإقامة نظام أمن فى المنطقة يمثل مدرسة فاشلة فى التفكير». وفى شهر سبتمبر عام ١٩٩٠ وأمام الاجتماع الخامس والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة أعلن وزير خارجية إيران « أننا قد أعلنا ولمرات عديدة وعبر هذا المنبر على أن إقرار السلام واستتباب الأمن الدائم فى المنطقة لا يأتى إلا عبر بلدان المنطقة ذاتها وأن القواسم الكثيرة القائمة بين هذه البلدان، هى الدافع الرئيسى للتضامن والتلاحم فيما بينها. كما أنها توفر القدرة والطاقة اللازمة للحفاظ على أمن المنطقة دون تواجد أو تدخل أجنبى». مما سبق يتضح أن السياسة الإيرانية تجاه أمن الخليج العربى تهدف إلى إخراج الوجود الأمريكى من المنطقة، بل وتكيل الاتهام إلى أن هذا التواجد قد أدى إلى تدهور أمن المنطقة وزيادة حدة التوترات الإقليمية. وهذا القول إذا قارناه بالواقع نجده ليس دقيقًا حيث أن الأمن الإقليمى لمنطقة الخليج العربي فى فترة ما قبل الانسحاب البريطانى منها كان مستتبًا والتوترات فى حدودها الدنيا ليس بسبب أن الوئام كان يسود بين دول المنطقة بل لأن بريطانيا بما لها من قوة ونفوذ استطاعت أن تكبح جماح عوامل التوتر وتزايدت بذلك مؤشرات الاستقرار. أما بعد الانسحاب البريطانى فكما توضحه الأحداث انفجرت الرغبات المكبوته فى التسلط والتسيد التى كان يحملها (شاه إيران) وانفلت زمام الأمن فى المنطقة. واستمر الانفلات الأمنى إلى أن قامت الحرب العراقية الإيرانية التى حدثت بفعل أطراف خليجية ولم يتدخل الخارج بصنعها أو باستمرارها حيث أن دول من المنطقة كانت كفيلة بإشاعة التوتر وانهيار الأمن الإقليمى بشكل عام وليس فقط الأمن القومى للدولتين المشتركتين فى الحرب (٢).

وإذا كان من المسلم به الاعتراف بحق الدولة الشرعى فى الدفاع عن نفسها ضد

١ ـ د. معصومة مبارك ـ المرجع السابق ص١٨.
٢ ـ د. معصومة مبارك ـ نفس المرجع ص١٨.



أى تهديدات، إلا أنه من غير المقبول أن تصبح الطموحات العسكرية مصدرًا لتهديد أمن واستقرار الدول الأخرى، حيث تسعى إيران لامتلاك قدرات عسكرية تقليدية وغير تقليدية وأسلحة دمار شامل، الأمر الذى يشكك فى حقيقة نوايا وطموحات النظام الإيرانى، بل ويؤكد إصرار إيران على فرض تصورها الأمنى على المنطقة. وفى سبيل تحقيق إيران لأهدافها فى منطقة الخليج العربى نجدها تنتهج سياسة خارجية تعمل على محورين أساسين(١):

١ ـ الجنوح لإثبات الذات وامتلاك القوة، باستعراض قدراتها العسكرية الاستراتيجية أحيانًا والميل للمواجهة أحيانًا أخرى.

٢ ـ التهدئة والمبادرات التوفيقية مع دول الجوار الجغرافى وبعض الدول الأوروبية لتحول دون عزلها أو احتوائها سياسيًا واقتصاديا.

يؤكد هذا على استمرار تمسك إيرن بثنائية «التعاون والمواجهة»، بمعنى أنها تقوم بتبادل الزيارات الخارجية على مختلف المستويات خاصة مع القوى الإقليمية العربية مثل السعودية ومصر وسوريا سعيا لبناء جسور التعاون، وفى الوقت نفسه تسعى للحفاظ على استمرار الخلل فى توازن القوى العسكرية بينها وبين كيانات الخليج العربية، بل وتؤكد امتلاكها لقدرات عسكرية فوق تقليدية وأسلحة دمار شامل لتشير إلى حفاظها على استراتيجية المواجهة التى تضمن لها فرض مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية بالقوة على أى دولة أخرى فى المنطقة. وهذا يعنى أن استراتيجية التعاون تجرى مع الدول القوية فى المنطقة، واستراتيجية المواجهة هى أسلوب التعامل مع باقى الدول(٢).

ولايمكن التوفيق بين هذه المجموعة المتناقضة من التوجهات الخارجية الإيرانية، إلا إذا نظر إليها من خلال المنظور الإيرانى، على أنها محاولة لاستخدام كل عناصر القوة الشاملة الإيرانية، بما فى ذلك القوة العسكرية المتعاظمة، لتهديد مجلس التعاون. ومن ثم نخلص إلى أن سعى إيران لتهديد أمن الخليج العربي ومحاولة فرض الهيمنة على المنطقة، إنما يهدف إلى اكتساب النفوذ الاقتصادى بالاعتماد على الوسائل العسكرية، ثم استخدام هذا النفوذ لتنمية وتسريع عجلة الاقتصاد الإيرانى، لأنه عندما يتعاظم الخلل فى التوازن العسكرى الاستراتيجى، يصل التهديد إلى أقصى درجة من الفعالية وتصبح

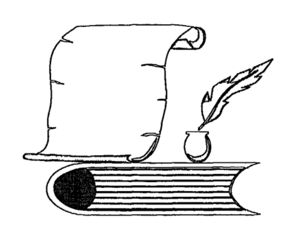
١ ـ د. جمال سند السويدى ـ المرجع السابق ص١٩.
٢ ـ د. جمال سند السويدى ـ نفس المرجع ص١٩.



الردود الأكثر احتمالا هى المهادنة الاقتصادية، واعتماد استراتيجية الإغراء. وربما يكون ذلك هو المبرر للمساعى الإيرانية لتعظيم الخلل فى التوازن العسكرى فى منطقة الخليج العربى. وقد يمكن رد ذلك إلى المنظور الجيوسياسى الذى يرى أن كل دولة هى بالضرورة فى صراع مع عالم خارجى مجاور من أجل حماية المدى الذى تسيطر عليه وتوسيعه، أو من أجل ضمان المزيد من الأمن له. ولذلك ربما تشعر إيران بأنها مهددة من قبل القوى المجاورة لها وتسعى لأن تلقى بظلها فى مواجهة هذه القوى، الأمر الذى يؤدى إلى قيام مثلث الأزمة بالنظر إلى العراق كمصدر تهديد، ومنافسة السعودية فى الزعامة الدينية، فضلا عن دعاوى الهيمنة التاريخية على الخليج العربي التى أوجدها الشاه(١).

١ ـ د. جمال سند السويدى ـ نفس المرجع ص١٩.







الاحتلال الإيرانى لجزيرة أبو موسى ١٩٩٢

- التصعيد الإيرانى واستكمال احتلالها لجزيرة أبوموسى ١٩٩٢ .
- بداية أزمة جزيرة أبوموسى.
- التجاوزات الإيرانية لمذكرة التفاهم فى جزيرة أبو موسى.
- إيران تسعى لسيطرة نفطية بعد السيطرة الاستراتيجية.
- التهديدات الإيرانية للإمارات العربية.
- تطور السياسة الإيرانية تجاه الجزر العربية ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥ .

التصعيد الإيرانى واستكمال احتلالها لجزيرة أبو موسى ١٩٩٢

حاولت إيران خلال عهد الثورة الإسلامية أن تزيد من نفوذها فى الخليج العربى عن طريق ماسمى بمحاولات تصدير الثورة، التى ساهمت إلى حد ما فى تحفيز عوامل عدم الاستقرار فى بعض المناطق ذات الأغلبية السكانية الشيعية ذات الأصول الإيرانية في مجلس التعاون وظلت الثورة الإيرانية طيلة عقد ونصف من عمرها ترتدى ردائين أساسيين وفى آن واحد فى سياستها الخارجية، أحدهما رداء سياسى يمثل الدولة ومؤسساتها، والآخر رداء مذهبى وأيديولوجى يمثل قوى ومؤسسات سياسية داخل المؤسسة الدينية الحاكمة مثل حزب الله ومؤسسة (خمسة عشر خرداد) ومنظمة الارتباطات الثقافية والإسلامية، التى تنظر إلى نفسها بأنها مسؤولة فى المقام الأول عن تصدير الثورة وتسلم قيادة ما سمى «بالاسلام الشعبوى» فى المحيط القريب منها، وفى بقية أنحاء العالم الإسلامى. وبالرغم من تخفيف حدة البعد الأيديولوجى فى سياسة إيران الخارجية فى الوقت الحاضر، إلا أن البعد الشعبوى الموجه نحو فئات وطبقات إجتماعية فقيرة فى العالم الإسلامى، قد نجح فى زيادة رصيد إيران ونفوذها فى مناطق تمتد من طاجيكستان شرقا وحتى شرق أفريقيا غربا، مرورا بمنطقتى الخليج العربى ولبنان. وتجذر هذا التأثير بين فئات من الجماعات السنية الشابة التى تتعاطف مع الثورة الإيرانية، وربما اعتبرتها تلك الجماعات المثال أو النموذج الذى يحتذى به لبناء دولة دينية فى المشرق، وبالرغم من أن العراق كان يمثل القوة العسكرية الرئيسية المناوئة لإيران فى شمال الخليج العربى، ويمثل كذلك ثقلا موازنا لها فى ميزان القوى الإقليمى، إلا أن تحطم المؤسسة العسكرية العراقية ـ وإن لم يكن كاملا، فى أعقاب حرب الخليج الثانية ضد حلف الأطلسى ـ قد أعطى إيران فرصة تاريخية ممتازة لإعادة بناء نفوذها عن طريق إعادة تسليح قواتها وعتادها التقليدى الذى تقلص فى حربها مع العراق. وكذلك تبنى برنامجا نوويا، يهدف إلى بناء قدرات نووية ذاتية خلال العقد القادم(١).

فى الوقت الذى نجد الوجود المسيحى الأمريكى يبقى لتكريس سياسة الأمر الواقع فإن احتلال النظام الإيرانى للجزر العربية لايسمح باستتباب الأمور فى محيط إقليمى بالغ التعقيد وحسابات مصالح قومية لكل طرف فى هذا المستطيل الخليجى الصعب الذى يضم كيانات المجلس كأحد أضعف الأضلاع بالاضافة إلى الولايات المتحدة الضلع

---

١ ـ د. صالح عبدالرحمن المانع ـ العلاقات الخليجية ـ الإيرانية إبان حكم الرئيس محمد خاتمى ـ ص٤. (بحث غير منشور).



الأقوى - من خارج الإقليم - وضلعى العراق وإيران. وأن هذا المستطيل بأربعة أضلاع لايزال بعيدا عن مرحلة الاستقرار والتعايش السلمى الكامل. ولايمكن لهذا المستطيل أن يستقر - طالما اعتمد على الأمن المستورد، وطالما أبقى دول رئيسية فى المحيط الإقليمى بعيدة عن الترتيبات الأمنية واعتمد سياسة الإقصاء بدلا من سياسة الضم، لايمكن أن يشهد هذا الاقليم استقرارا وتعايشا سلميا حقيقيا ومعظم دولها يحكمها أنظمة قمعية شمولية متسلطة ترفض أن يدخل عصر الشفافية ويتحمل مسئولياته فى عصر موجة الديمقراطية الثالثة والعولمة. ولا يمكن لهذا الإقليم أن يستقر وهنالك خلافات ومحاكمة نوايا واحساس بالخوف والخطر من الدول الصغيرة تجاه الدول الكبيرة التى تسعى للسيطرة. يجب على إيران التى تملك الكثير من الأوراق أن تجنح للسلم، وأن تغلب اللغة العقلانية والطرح البراجماتى على الخطاب السياسى والطرح الثورى. إيران فى الجمهورية الثالثة يجب أن تكون قد تخطت المراهقة السياسية وأن تكرس التعاون على بناء الثقة وإلا فالنتائج ستكون ضارة للجميع وسنعود لحرب باردة جديدة لايريدها أحد[1].

نجد أن الخلافات الحدودية ليست حديثة المنشأ ولكنها أهملت أو عندما تمت معالجتها لم يتم حسمها بما يرضى الأطراف المعنية، ومن ثم فقد بدأت فى التفجر بشكل أزمات تثير المزيد من القلق والمزيد من التوتر وعدم الاستقرار فى الخليج العربى. وذلك منذ أن أقدمت إيران عام ١٩٩٢ إلى تغيير مفاجئ فى وضع الجزر العربية (طنب الكبرى، وطنب الصغرى وأبو موسى). وأعلنت بأنها جزر تابعة للسيادة الإيرانية وجزء من التراب الوطنى الإيرانى. وأن اتفاقية ١٩٧١ تعطيها كامل الحق بعد مرور عشرون عاما على ممارسة كامل صلاحياتها السيادية على هذه الجزر الثلاث فإمارة الشارقة التى هى الآن عضوا فى الإمارات العربية المتحدة وتبنت الدولة المطالبة بحق السيادة على تلك الجزر العربية واستمرت المساجلات بين الطرفين يؤكد فيها كل طرف حقه فى السيادة على تلك الجزر العربية. وفى الوقت الذى تدعو فيه الإمارات العربية المتحدة للجوء للتحكيم الدولى أو محكمة العدل الدولية، تصر إيران على أن معالجة هذه المسألة لن يكون إلا من خلال الآلية الدبلوماسية القائمة على الحوار الثنائى وفى نفس الوقت تصدر تصريحات من القيادة الإيرانية وبمستويات مختلفة تؤكد على أن الجزر إيرانية وتخضع

---

١ - د. عبدالله الشايجى - عوامل بناء الثقة بين دول مجلس التعاون وإيران ص٥. (بحث غير منشور).



للسيادة الوطنية الإيرانية، بل إن الرئيس الإيرانى السابق أكد استعداد بلاده الدخول فى حرب من أجل الجزر الثلاث. الخلاف حول الجزر العربية إذا لم يحسم وبشكل سريع ومرضى فإنه عامل من عوامل التوتر، والأهم من ذلك هو عامل من عوامل فقدان الثقة بين ضفتى الخليج العربى ويعيد للأذهان مرحلة الصراع على مد النفوذ. ويعطى مبررا جديدا للتدخل الخارجى ولانفجار الأوضاع فى منطقة قد سئمت الانفجارات الأمنية المتكررة(١).

تتميز إيران بتفوق كبير فى مجال الأسلحة التقليدية مقارنة بقوات أقطار مجلس التعاون، وتستخدم القوات الإيرانية قوات حرس الثورة كأداة لسياستها الدفاعية فى منطقة الخليج العربى، حيث تتمتع هذه القوات بسرعة الحركة والقدرة على العمل وإنجاز مهمات استطلاع وإنزال متقدمة، يمكن أن تتلوها قوات مارنيز وقوات بحرية مساندة. ويكاد الحرس الثورى أن يتخصص فى مسائل الدفاع عن الجزر، خاصة الجزر البحرية المحتلة للإمارات العربية، لا بل باستخدام هذه الجزر العربية كنقط انطلاق محتملة للقيام بعمليات اعتراض للسفن التجارية النفطية، أو كمنطلق لعمليات زرع ألغام فى الخليج العربى.

وهكذا تبرز القوات البحرية الإيرانية، وقواتها الأخرى التقليدية منها وغير التقليدية كأدوات هامة فى سياسة إيران الخارجية، وتعانى السياسة الخارجية الإيرانية من اشكاليتين رئيسيتين وهما(٢).

الاشكالية الأولى تختص بعدم وجود تجانس أو تناغم أساسى بين هذه الأهداف. فالمؤسسات الثورية والتيار السياسى «المحافظ» فيها والذى يرغب فى تصدير الثورة وتسلم زمام القيادة السياسية فى العالم الإسلامى والتحدث مباشرة للمؤسسات الجماهيرية فى منطقة الخليج العربى وفى المناطق الأخرى من العالم الإسلامى، قد جلب للحكومة الإيرانية سخط هذه الدول ومعارضتها الشديدة لتدخل إيران فى شؤونها الداخلية، مما أجهض فى الماضى الكثير من محاولات تحسين العلاقة بين إيران وبين الدول المحيطة بها. كما أن البناء العسكرى المتزايد للجيش الإيرانى ومحاولاته للحصول على تقنيات نووية وصاروخية، إضافة إلى إحياء طموحات الشاه ومخططاته فى التوسع

---

١ ـ د. معصومة المبارك ـ أمن الخليج بين الواقع والتوقعات ـ ص٢٠.

٢ ـ د. عبدالله الشايجى ـ المرجع السابق ص٥.



والهيمنة مجددا بعد انتهاء حرب إيران مع العراق وعدم رغبتها فى إيجاد حلول سلمية لمشكلة الجزر العربية المحتلة مع الإمارات العربية، قد أثار مخاوف وهواجس مجلس التعاون من لهجة الخطاب الإيرانى المتشدد وكذلك من مخططاتها لبناء قوة عسكرية يمكن أن تهيمن مستقبلا على منطقة الخليج العربى. خاصة وأن إيران عارضت ولاتزال تعارض أى تحالف دفاعى بين دول المنطقة وبين أمريكا ذات المصالح الأساسية والنفطية فى المنطقة، وعارضت إيران كذلك موقف دول إعلان دمشق من أمن الخليج العربي، مايعنى أن إيران تود أن تلعب دور الدولة المهيمنة الأولى فى منطقة الخليج العربى، أو الدولة «القوامة» على أمن الخليج العربي، مما يتعارض بشكل جذرى مع موقف مجلس التعاون. كما أن تبنى إيران لسياسة دفاعية تتخطى حدود إعادة بناء ما دمرته الحرب العراقية ـ الإيرانية، قد دفع بالدول المجاورة فى الجزيرة العربية إلى زيادة بناء قواتها الدفاعية وشراء أنظمة تسلح حديثة وقاد ذلك المنطقة إلى سباق تسلح مكلف للإيرانيين ولجيرانهم.

أما الإشكالية الثانية فى أهداف السياسة الخارجية الإيرانية فهى الفروق الواضحة بين طموحات هذه السياسة والإمكانيات المتاحة للحكومة الإيرانية لتنفيذها. ويأتى فى مقدمة هذه العقبات عدم تمكن المؤسسات الثورية فى إيران من دعم معظم المؤسسات الثورية فى العالم الإسلامى، نظرًا لضعف الامكانيات المادية والمالية. وبالرغم من أن نشاط الجميعات الإيرانية والمؤسسات التى تركز على نشر «الدعوة» و«الدعاية» لإيران فى أفريقيا لاتكلف الكثير من الأموال، إلا أن نقص الإنتاج النفطى فى إيران وتراجع أسعار النفط خلال العام الماضى، قد حرم مثل هذه المؤسسات من القيام بجميع ما تأمل القيام به فى أوساط المجتمعات الأفريقية الفقيرة، مما جعل هذه المؤسسات تركز على دعم المنظمات الهامة الممثلة للاقليات الشيعية خاصة فى دول مجلس التعاون الخليجي وجنوب لبنان، حيث يحصل حزب الله على أكبر نسبة من الدعم الإيرانى للمنظمات «الشقيقة» فى الخارج، وهو ما يصل حسب بعض المصادر إلى مائة وخمسين مليون دولار سنويا. كما أن دعم إيران لبعض «النشاطات» الثقافية والمؤسسات والأحزاب المتعاطفة معها فى بلدان وسط آسيا والتى استقلت حديثا مثل طاجيكستان، لم ينجح فى زيادة نفوذ «إيران الدولة» فى هذه المناطق. ولقد وجدت إيران أن تراجع أسعار النفط وحتى تدهورها فى الآونة الأخيرة قد أثر على ميزانيتها العامة، وعلى قدرتها على تمويل برامجها العسكرية والنووية، لذا فقد جمدت إيران لمدة عام كامل برنامج إنشاء مفاعل



بوشهـر، والذى يبنى بمساعدة روسـية، إلا أن اختبـار كل من الهند وباكستـان لقنابلها النووية، قد حـدى برئيس وكالة الطاقة النووية الإيرانى لحث الحكومة الـروسية، والتى تتعرض لضغـوط أمريكية، للإسراع فى الإنتهاء من تشـغيل المحطة الأولى فى بوشهر، والتى انتـهى بناء أبراجها الحـرارية فى صيف ١٩٩٧. كـما أن الفـجوة بين طمـوحات السياسة الخارجـية الإيرانية وبين امكانياتها قد تعمـقت بسبب القطيعة الكاملة بين إيران وحليفتهـا السابقة قبل الثورة وهى الولايات المتحدة الأمريكيـة. وقد زادت هذه القطيعة بسبب مـوقف إيران المناوئ للعمليـة السلميـة، وبسبب تهديدها الاسـتراتيـجى لوجود القوات الأمريكيـة فى منطقة الخليج العربى، وقد زاد من تكاليف هذه الفجـوة المقاطعة الاقتصادية أو «سياسة الاحتواء المزدوج» التى تبنتها الولايات المتحدة ضد إيران والعراق، وكذلك قـوانين داماتو التى تجرم أى اسـتثمـار أجنبى فى إيران يزيد عن عشـرين مليون دولار[1].

ومما لاشك فـيه أن اتـباع إيران سـياسة القـوة فى نسف بنود مـذكـرة التفـاهم بخصـوص جزيرة أبو موسى والتلويـح بالقوة فى المناورات الحربيـة الحية على مـشارف الإمارات العربية وفى ميـاهها الإقليمية المتنازع عليها، قد سـاهم إلى حد كبير فى إثارة شكوك العرب تجاه نوايا إيران غـير الودية فى فرض هيمنتها على دول المنطقـة. لاسيما وأن تلك السلوكيات ومواصلة التـجاوزات قد استمرت فى تصعـيد الموقف على حقوق الإمارات العربية فى جزيرتى طنب وجـزيرة أبو موسى بشكل مكشوف منذ عام ١٩٩٢ وحتى الآن. فى حين أن الإمارات العربية التى تتمتع بسياسة مستقلة فى معالجة القضايا العالقة مع جيرانها انطلاقا من مبـادئ ثابتة تقوم على بعد النظر والحكمة فى المعالجة مع الالتزام بحسن الجوار والأخوة الإسلامية والحفاظ على الاستقرار والأمن الإقليمى، ذلك التوجه الذى يحظى باحترام عالمى واسع، قد حرصت وبصبر وحكمة على العلاقات مع إيران واقتصرت مطالبتها بحقوقها الوطنية بالجزر العربية على الأسلوب الدبلوماسى دون استفزاز أو إثارة إعلامية إيمانًا منها بأن الحق لابد أن يعود لأصحابه[2].

يبدو أن الرؤية الإيرانية الإعـلامية ـ على أقل تقدير ـ لردة فعل الإمـارات العربية تجاه المناورات العسكرية الإيرانية والتجاوزات التى قـامت بها فى الجزر العربية عامة وفى جزيرة أبو مـوسى على وجه الخصوص وفى الميـاه الإقليمية أيضًـا، تعتقد بأنهـا مرتبطة

---

١ ـ د. صالح عبدالرحمن المانع ـ المرجع السابق ص٢٠.
٢ ـ أحمد التدمرى ـ أضواء على العلاقات العربية ـ الإيرانية ـ ص٨.



بالسياسة الأمريكية تجاه المنطقة مما يظهر عدم التركيز والاهتمام فى خصوصية القضية ومما يوحى بعدم الجدية فى البحث عن حلول للقضايا العالقة بين إيران ودول الجوار وخاصة مع الإمـارات. وذلك مايفـسر به المـراقبـون والمحللون السيـاسـيون للمـوقف الإيرانى ولتصريحات بعض المسـؤولين الحكوميين بتعابير شديدة أو عنيـفة فى بعض الأحيان بأن تلك المواقف تتخذ تبعًا للصراعات والمنافسات الداخلية بهدف الاستهلاك المحلى ولتقوية مراكز المتنافسين فى الساحـة الإيرانية الداخلية. ولكننا نرى ومن باب الحرص على تقوية العلاقات العربية الإيرانية والرغبة فى تطبيعها أن مـوضوعا حساسًا كقضية الجزر العربية يجب أن يكون ضمن مسؤولية السياسيين القادة الحريصين على المصالح الوطنية الإيرانية مع جيرانها، وهى مصالح الأخوة الإسلامية ومصالح السلام والأمن الإقليمى والعالمى، وأن لاتترك تلك القضية لعبة فى حلبة المزايدات السياسية، كما أنه لابد للجانب الإيرانى الجار من أن يخطو إلى الأمام خطوات خـيرة نحو حل قضية الجزر العـربية الثلاث على ضوء المبـادرات السلمية التى أعلنهـا مرارا رئيس الإمارات والتى أيدها الـعرب جميـعا ودعا إليها محبو السلام فى العالم[1].

أعلن المجلس الأعلى للإمارات العـربية المتحـدة فى ١١/ ٥/ ١٩٩٢ أن أى اتفاق بين إحدى الإمارات الـسبع وأى دولة مجاورة يعد اتـفاقا معهـا جميعـا وقد صدر هذا الإعلان فى أعقاب الخلاف الذى نشب مؤخـرا بين إيران وإمارة الشارقة حول جزيرة أبو موسى الصغيـرة فى الخليج العربى وهو يعكس قلق الإمارات العربية المتـزايد من طبيعة الأهداف الإيرانية فى الخليج العربى. وكانت إيران الشارقة قـد أبرمتا اتفاقا بشأن الجزيرة المتنازع عليها قبل واحد وعشرين عاما ولكن إيران اتخذت عددا من الخطوات فى الآونة الأخيرة لتأكيد سيطرتها الكاملة على جزيرة أبو موسى.

تشترك إيران والشـارقة فى السيطرة على جزيرة أبو موسى وذلك بموجب اتفـاقية مبرمة فى شـهر نوفمبر من عام ١٩٧١ وتسيطر إيران على ٧٥٪ من مـساحة الجزيرة فى حين تخضع بقـيتها لسيطرة الشارقة ويرفـع كل من البلدين علمه على الجزيرة إلا أن أيا منها لم يتـخل عن مطالبتـه بالسيادة الكاملة علـى جزيرة أبو موسى، وقـد ظهرت هذه القضـية مـرة أخرى عندما أبعـدت السلطات الإيرانية بعض المواطنـين من الإمارات من الجزء العربى من الجزيرة إلا أنه لم تتضح بعد السـبل التى تأمل الإمارات العربية المتحدة اللجوء إليها لتطبيق الإعلان الأخير ذلك أن الاتفاقية بين إيران والشارقة أبرمت قبل شهر

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ نفس المرجع ـ ص ٨.



واحد من الإعلان رسمـيا عن تشكيل اتحاد الإمارات فى شهر ديسـمبر كانون الأول من عام ١٩٧١م[١].

الواقع أن ذلك يبـرر إصرار إيران على أن هذه القضـية هى قـضية تتـعلق بإيران والشارقة فحسب ولا علاقة لها الإمارات العربية المتحدة كما لم تتضح الجهة التى ينطبق عليها هذا الإعـلان الأخير. وإذا ما أراد المجلس الأعلى للاتحاد اتخاذ قـضية جزيرة أبو موسى سبيلا لتأكيد صلاحيتـه فإنه قد يجد نفسه فى خلاف مع دول أخرى مجاورة تود توضيح اتفـاقيتها الـثنائية مع الإمارات. والواقع أن الموقف الحيـادى الذى اتخذته إيران أثناء حرب حلف الأطلسى ضد العراق ولد الثقة بين مجلس التعاون عموما بأن إيران لم يعد لديها مطامع فى المنطقة وبالفعل تعتبـر إيران قوة موازنة هامة للعراق إلا أن السياسة الخارجية الإيرانية فى المنطقة وكذلك فى أسيا الوسطى أصبحت فاشلة أكثر فأكثر وهو ما أثار من جديد الشكوك الـقديمة فى نية إيـران ولابد من تسوية قضـية الأمن فى الخليج العربى عـقب حرب حلف الأطلسى ضد العـراق ذلك أنه طالما لايوجد اتفاق جـماعى حول مسألة أمن الخليج العربى فإنه من غير المحتمل أن تتجاهل دولة قوية من قبيل إيران الفراغ الـذى أحدثه حيـاد العراق ويفـترض أن المجلس إنما يوجـه تحذيرا إلى الحـكومة الإيرانية من مغبة التعرض للدول العربية المجاورة لها الواحدة تلو الأخرى[٢].

كشفت مصادر عسكرية إيرانية لـ «صوت الكويت» عن خطـة وضعتها قيادة هيئة الأركان الإيرانيـة تقضى بتحويل جـزيرة «أبو موسى» القريبة من سـواحل الإمارات إلى كبـرى قواعـد إيران العسكرية فى الخليج العـربي وبحر العـرب، كما عـلمت «صوت الكويت» أن وزارة الداخلية الإيرانية أصدرت تعليمات لانشاء محافظة جديدة تحمل اسم «محافظة الجزر الإيرانيـة» وتكون أبو موسى عاصمتها، وعلى هذا الصعـيد أيضا ذكرت مصادر إيرانية مطلعة أن نائب وزير الخارجية الإيرانى على بشارتى سيتوجه إلى الإمارات حاملا رسالة من الرئيس الإيرانى هاشمى رفسنجانى تتعلق بحل الخلاف حول جزيرة أبو موسى، وحول الاتفاق الذى عقد بين طهـران الشارقة عام ١٩٧١. وقالت هذه المصادر «أن إيران تحترم تعهداتها والاتفاقيات الثنائية التى وقعتها، كما يهمها تطوير علاقاتها مع الإمارات» وفى حـوار هاتفى مع «صوت الكويت» فى لندن قـال ضابط إيرانى فى مـقر

---

١ ـ تقرير من وزارة الإعـلام نقلا عن الإذاعة الكويتـية ـ لندن ـ فى مساء السـاعة ٤,٣٥ بتاريخ ١٢/٥/١٩٩٢.

٢ ـ نفس المرجع.



قيادة القوات البحرية الواقع فى شارع شريعتى (شميران سابقا) فى طهران «أن وحدات من مشاة البحرية والقوات الخاصة «هوانيروز» ووحدة هندسية تابعة لقوات بحرية الحرس الثورى تم نقلها إلى أبو موسى بعد انتهاء مناورات القوات البحرية الإيرانية فى الخليج العربى التى أطلق عليها اسم «النصر٣» وقد استخدمت القوات المشاركة صواريخ سطح ـ سطح من نوع «سيلك كورم» الصينية(١).

علمت «صوت الكويت» أن الخبراء والفنيين الإيرانيين يقومون حاليا بتوسيع الميناء الرئيسى لجزيرة أبو موسى لكى يصبح جاهزا لاستقبال المدمرات والسفن الحربية الكبيرة التى تمتلكها إيران منذ عهد الشاه، وتجرى فى الوقت نفسه عمليات مماثلة فى شمال الجزيرة حيث يتم بناء قاعدة بحرية كبيرة ومطار عسكرى يقال بأن فنيين من كوريا الشمالية ودولة أوروبية شرقية يشاركون فى تجهيزه بأحدث المعدات وأجهزة الرادار والاستطلاع الأرضى. وتفيد مصادر «صوت الكويت» فى طهران بأن وزارة الداخلية الإيرانية تلقت تعليمات حول فصل أبو موسى وخمس جزر أخرى فى الخليج العربى، منها جزر «قشم» و«لارك» و«لافان» عن محافظة هرمزجان الساحلية (بندر عباس) بهدف إنشاء محافظة الجزر الإيرانية التى ستكون أبو موسى عاصمتها(٢).

جاء فى صحيفة السياسة الكويتية قولها(٣):

وجهت إيران ـ تحذيرا إلى مجلس التعاون من أى مطالبة «بأراض إيرانية» لأن ذلك قد يؤدى إلى نشوب نزاع مسلح. وردا على التصريحات التى أدلى بها الملك فهد وطلب فيها من إيران أن تعيد إلى الإمارات الجزر العربية الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. قالت وكالة الأنباء الإيرانية أن أى مطالبة بأراض قد تشكل خللا خطيرا فى استقرار المنطقة وقد تكون عواقبها بخطورة حرب الخليج فى العام ١٩٩١ بين العراق والتحالف العربى ـ الغربى بقيادة الولايات المتحدة. وذكرت الوكالة فى أول رد إيرانى على تصريحات الملك فهد بأن إيران أكدت دائما استعدادها للتفاوض مع الإمارات العربية حول جزيرة أبو موسى من أجل تبديد أى سوء تفاهم لكى يجب حل هذه المشكلة عبر المفاوضات الثنائية ومن دون تدخل من جانب دول أخرى. من

---

١ ـ صوت الكويت بتاريخ ١٤/ ٥/ ١٩٩٢ الادعاءات الإيرانية ـ جزيرة أبو موسى.

٢ ـ نفس المصدر.

٣ ـ جريدة السياسية الكويتية الصادرة بتاريخ ٢٤/ ٥/ ١٩٩٢ يوم الثلاثاء العدد ٩١٦١.



جهة أخرى زعمت الصحيفة المحافظة «رسالات» التى تعكس وجهة نظر أكثرية البرلمانيين فى إيران، بأن تصريحات الملك فهد «خطوة جديدة على طريق زعزعة استقرار المنطقة». وأضافت أن هذا التدخل لن يؤدى إلا إلى خلق توتر يصب فى مصلحة الولايات المتحدة. وكان الملك فهد والأمير عبدالله ولى العهد السعودى قد أكد فى كلمة مشتركة إلى حجاج بيت الله الحرام حرص المملكة العربية على تحقيق تعاون ملموس بين جميع الأطراف المعنية بالعمل المخلص والبناء على إزالة أسباب الاختلاف بين كيانات مجلس التعاون الست وبين إيران وهى أسباب تبدأ وتنتهى بالتزام الأخوة فى إيران بالمواثيق والأعراف الدولية القائمة على الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول وإعادة الجزر العربية الثلاث إلى الإمارات. والجدير بالذكر أن الامارات العربية تطالب بالسيادة على الجزر العربية الثلاث التى احتلتها إيران فى عام ١٩٧١ عندما نالت الامارات العربية استقلالها. وأعربت إيران عن استعدادها لاجراء مفاوضات مباشرة مع الإمارات العربية حول وضع وليس حول السيادة على جزيرة أبو موسى على أساس اتفاق موقع فى العام ١٩٧١ وينص على إدارة مشتركة للجزيرة لكن طهران رفضت بالمقابل مناقشة وضع جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى مما أدى إلى فشل محاولة إجراء مفاوضات مباشرة.

بداية أزمة فى جزيرة أبو موسى

حسب المصادر الإيرانية فإن إيران قد أعادت فكرة طرح جزيرة أبو موسى أولا فى إطار جديد يقوم على أساس اعتراف إيرانى بأنها ارتكبت خطأ فى عام ١٩٩٢ عندما منعت موظفى الإمارات من دخول الجزيرة وقامت بفرض قيود على دخول وخروج السكان منها خلافا لما هو منصوص عليه فى اتفاق ١٩٧١ فضلا عن أنها قامت بتعزيز وجودها العسكرى فى الجزيرة وتعيين حاكم عسكرى لها بشكل يعنى بطريقة غير مباشرة حسم موضوع السيادة على الجزيرة من جانب واحد دون مراعاة لما ورد فى الاتفاقية. وتقول المصادر الإيرانية أن إيران أدركت أن اجراءاتها فى تلك الفترة كانت ضارة وغير مبررة وأنها بنيت على أساس مخاوف أمنية مبالغ بها، إذ اعتقدت أن الوجود الأمريكى المكثف إبان حرب الخليج الثانية سينتهى بعد الحرب إلى القيام بعملية عسكرية ضد إيران وبالتحديد مساعدة الإمارات العربية لاستعادة جزرها بالقوة وهو ماثبت مع الوقت أنه غير صحيح. وقد أثيرت قضية الجزر العربية الثلاث وحق السيادة عليها أكثر من مرة خلال حكم الجمهورية الإسلامية فى إيران منذ نهاية السبعينات. غير أن القضية تفجرت



بشكل واسع فى أعقاب حرب الخليج الثانية حين أرسلت إيران قواتها المسلحة لتحتل جزيرتى الطنب الصغرى والطنب الكبرى، فضلا عن تعزيزها لوجودها العسكرى فى جزيرة أبو موسى وإخلائها من الوجود الإماراتى.

تسبب هذا التصرف الإيرانى فى توتر العلاقات بين طهران وأبوظبى، وألقى بظلاله فوق مجمل علاقات مجلس التعاون، التى قدرت وقوف إيران إلى جانب التحالف الأطلسى - الغربي بمواجهة العراق ورأت فيه دليلا على رغبة إيرانية فى تطبيع علاقاتها مع معظم هذه الكيانات وهى علاقات سادها الحذر والريبة بعد ظهور طموحات إيرانية بتصدير الثورة إلى أبعد من حدود الجمهورية الإسلامية خلال فترة سيطرة مرشد الثورة آية الله الخومينى على القرار فيها. بدأت الأزمة تتصعد من جديد فى أغسطس ١٩٩٢ حين قامت إيران بعدد من التصرفات التى تعتبر تحديًا سافرا لاتفاقية ١٩٧١، منها طلب إيران من المواطنين والعمال العرب والأجانب فى جزيرة أبو موسى الحصول على تأشيرات إقامة منها وليس من الشارقة كما قامت إيران بمنع ركاب العبارة «خاطر» من النزول فى الجزيرة وتصعد الموقف عندما منحت إيران نفسها مسؤولية الأمن على الجزيرة واحتلتها. أصبحت السلطات الإيرانية العسكرية فى الجزيرة تقوم بمنع سفن الصيد والطرادات من الصيد بحرية كما الحال فى السابق، حيث أصبحت تقيد تلك الحركة بسلسلة من الإجراءات الإدارية الأمنية، بما فى ذلك الاستيلاء على الطرادات والسفن وفرض غرامات تصل فى بعض الأحيان إلى حوالى ٥٠٠٠ درهم. وأكثر من ذلك، حيث ضيقت السلطات الإيرانية على السكان المحليين فى وسائل رزقهم فإنها قامت بإغلاق المحلات التجارية فى الجزيرة التى كان يبلغ عددها ١٨ محلا تجاريا، وأبقت على محل واحد هو الجمعية الاستهلاكية التى لاتوفر احتياجات السكان كافة، وزاد التضييق على سكان الجزيرة حيث شددت السلطات الإيرانية عمليات التفتيش على البضائع التى تدخل الجزيرة عن طريق سكان الجزيرة أو أبناء الإمارات العربية أو العاملين فيها وضمن ظروف مناخية صعبة سواء فى الصيف أو الشتاء، وغيرها من ممارسات التطفيش التى تمارسها السلطات الإيرانية والخارجة عن مبادئ حقوق الإنسان.

منذ مطلع الثمانينات وحتى الآن أقدمت إيران على العديد من التصرفات التى تشكل انتهاكا صارخا لمذكرة التفاهم وتدخلا سافرا فى الشؤون الداخلية للإمارات العربية والتى لاتجد تفسيرا لهذه التصرفات سوى رغبة إيران فى ضم الجزيرة وبسط السيادة الإيرانية عليها. ومن أمثلة هذه التصرفات: التعدى على الأراضى التابعة للإمارات



العربية والتى تقع خارج حدود جزء الجزيرة المخصص للتواجد الإيرانى وذلك ببناء طرق ومطار ومنشآت مدنية وعسكرية وإقامة مزارع. التدخل فى الحياة اليومية لمواطنى الإمارات المقيمين فى الجزيرة وذلك بمنعهم من إقامة مبان جديدة أو ترميم المبانى القائمة وإغلاق المحال التجارية وعدم السماح بإعادة فتحها إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من السلطات الإيرانية. إلزام سكان الجزيرة بالقدوم إليها ومغادرتها عن طريق مركز إيرانى. فرض الحصول على إذن مسبق عند قدوم الموظفين الجدد للجزيرة وعند استبدالهم. قيام إيران بوضع أنظمة للصواريخ فى الجزء الذى تنص مذكرة التفاهم على أن يتبع الإمارات. عرقلة عمل شرطة الإمارات وذلك بسبب الدوريات العسكرية الإيرانية التى تجوب شوارع وأسواق الجزيرة. إغلاق روضة أطفال الجزيرة وطرد التلاميذ ومدرسيهم. دخول مخفر الشرطة وتوجيه إهانات إلى أفراد الشرطة والتصرف معهم تصرفات غير لائقة. اعتقال بعض الصبية عندما كانوا يلهون أمام منازلهم فى الجزيرة. طرد ٦٠ عاملا من الجزيرة فى مارس ١٩٩٢ وتخيير المعلمين والمقيمين من غير مواطنى الإمارات بين حمل الهوية الإيرانية أو مغادرة الجزيرة نهائيًا[١]. منع المعلمين الذين يعملون فى الجزيرة وبعض مواطنى الإمارات من النزول فيها فى نهاية أغسطس ١٩٩٢ وقطع مرساة السفينة التى كانت تقلهم. اعتراض السفن الإيرانية العسكرية لقوارب الصيد التابعة لمواطنى الإمارات العربية فى المياه الإقليمية للدولة والتحقيق معهم ومصادرة قواربهم. تابعت الإمارات قضية عروبة جزيرة أبو موسى وجزيرتى طنب على كافة الأصعدة والمستويات العربية والدولية طارحة الدعوة للتفاهم المباشر مع الجارة إيران لحل هذه القضية من منطلق العدالة وحسن الجوار. واعترفت حكومة الإمارات العربية المتحدة بمذكرة التفاهم انطلاقا من الحرص على الأخوة الإسلامية وعلى مبدأ حسن الجوار، رغم أن هذه المذكرة تخالف مواد دستور الإمارات العربية الذى أعلن بقيام الاتحاد والذى ينص على عدم التفريط بالسيادة الوطنية على أراضى الدولة ومياهها، كما كان اعتراف الإمارات العربية بهذه المذكرة التزاما منها بالالتزامات المترتبة على الإمارات العربية قبل قيام الدولة الاتحادية[٢]. يمكن القول بأن نشوب الثورة الإيرانية الإسلامية وسقوط النظام الشاهنشاهى لم يلبث أن أحدث تغيرا دراماتيكيا فى العلاقات بين إيران

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص ٢٩٢.

٢ ـ أحمد التدمرى ـ نفس المرجع ـ ص ٢٩٢.



ومجلس التعاون، إذ قدر لإيران رغم تغير نظام الحكم بها أن تظل أسيرة تقاليد سياسية فى مقدمتها تحقيق الهدف الاستراتيجى وهو جعل الخليج العربى بحيرة فارسية، وبالتالى فإن أهداف إيران فى الخليج العربى لم تتبدل أو تتغير مع التحول الهائل من نظام إمبراطورى إلى نظام جمهورى.

التجاوزات الإيرانية لمذكرة التفاهم فى جزيرة أبو موسى

قام فى مارس ١٩٩٢م رئيس جمهورية إيران هاشمى رفسنجانى بزيارة مفاجئة لجزيرة أبو موسى تعتبر الأولى لهذه الجزيرة منذ احتلالها وشقيقتها من طرف إيران عام ١٩٧١م.

عقب هذه الزيارة بادرت السلطات الإيرانية إلى إتخاذ سلسلة من الإجراءات الإدارية سعت من ورائها إلى تأكيد سيطرتها وفرض هيمنتها على كامل تراب الجزيرة وعلى الأشخاص المقيمين على أرضها فى خطوة منها نحو ضمها إلى أراضيها ضما واقعيًا فمنعت رعايا الإمارات الموجودين فى الجزيرة وهم سكان الجزيرة الأصليين وكذلك الوافدين العرب منهم والأجانب من التجول فى الجزيرة إلا ضمن كيلو متر مربع واحد يشكل المنطقة الجغرافية التى يتواجد فيها السكان العرب ومرافق الخدمات الحكومية الخاصة بهم كمرافق التعليم والصحة والأمن التابعة جميعًا إدرايا لسلطة الحكومة الاتحادية فى أبوظبى. كما فرضت السلطات العسكرية الإيرانية فى الجزيرة سلسلة من الإجراءات على سفن الصيد المملوكة لسكان الجزيرة، كمنعها من الصيد بحرية فى المياه الاقليمية للجزيرة إلا بتصاريح صادرة منها تجدد كل خمس أيام، وفرض غرامات كبيرة على من يخالف تعليماتها، وإجبار الصيادين على بيع معظم كميات الصيد إلى السلطات الإيرانية بأسعار صرف غير مجزية، ومنعهم من تسويق صيدهم لمدن الدولة الأخرى مما جعل إمكانية استمرار السكان فى عملهم كصيادين عبئًا ماديًا ونفسيًا. وفى إطار اجراءاتها الاستفزازية الهادفة إلى التضييق على السكان المحليين فى وسائل كسب رزقهم قامت السلطات العسكرية الإيرانية باغلاق جميع المحلات التجارية فى الجزيرة ولم يبق سوى الجمعية الاستهلاكية التى لاتتوفر فيها احتياجات كافة السكان.

استكمالا لاجراءات تضييق الحياة اليومية لسكان الجزيرة منعت السلطات العسكرية الإيرانية إدخال أى شىء إلى الجزيرة مهما كان صغيرا، إلا بتصريح من القائد العسكرى



الإيرانى (آل فرمندار) فى الجـزيرة وتشديد عـمليات التفـتيش تجاه القـادمين من سكان الجزيرة من أبناء الإمارات العربية أو العاملين فيهـا بزعم أنهم يستخدمون الجزيرة كمركز لتهريب بعض السلع التى تحتكرها الدولة الإيرانية كالسكر والتبغ[1].

لم تكتف السلطـات الإيرانية بهـذا القـدر من الإجراءات، بـل عمـدت إلى منع المواطنين من بناء مساكن جديدة أو مرافق خدمات أو حتى ترميم بيوتهم القديمة إلا فى حدود ضيـقة جدا. كمـا رفضت السماح بتـوصيل خدمات الهاتف إلـى الجزيرة حيث لايوجد فى المنطقة التى يقطنها العرب إلا هاتفين أحـدهما فى مخفر الشرطة والآخر فى منزل والى الجزيرة المعـين من قبل حاكم الشـارقة، أو إنشاء العـيادات الطبية وعـمليات الإخلاء الجوى للمرضى إلى المستـشفيات فى الإمارات العربية مهما كـانت طبيعة الحالة المرضية. وفى محاولة من السلطات الإيرانية العسكرية لـفرض سيادة إيرانية واقعية على الجزيرة قامت إيران بمنع ادخال السيارات التى تحمل لوحـات رسمية إماراتية، كما منعت رفع علم الإمارات العربية فوق الجزيرة خلافـا لما تنص عليه مذكرة التفاهم بين حكومتى الشارقة وإيران عام ١٩٧١م.

وسـعت السلطات العـسكرية الإيرانية مـن نطاق منطقة وجـودها العـسكرى فى الجزيرة حيث قامت ببناء قـرية إيرانية نموذجية وأقامت نقاطًا عسكـرية فى المنطقة العربية من الجزيرة واحـتلت مواقع فى منطقة منـاجم أكسيد الحـديد الأحمر (المغـر) فى الجزء الشرقى من الجـزيرة والمعروف بمنطقة (الخلوة) كمـا عززت قواتها العـسكرية فى الجزيرة وزادت أعداد العـسكريين من ١٢٠ ـ ٥٠٠ عسكرى ونصـبت قواعد لصـواريخ سيلك وورم الصينية الصنع. وامتدت التجاوزات لتطال التيسيير الادارى اليومى لمرافق الخدمات العامـة فى الجزيرة كـالرقابة على الـقرارات الإدارية والتعـاميم التى تـصدرها الإدارات المركزية فى الحكومة الاتحادية أو المحلية فى الشارقة والتدخل فى الأعمال التنفيذية اليومية كأعمال الأمن والنظام فى الجزيرة أو الخـروج منها والدخول إليها. ومنذ أبريل ١٩٩٢م قامت السلـطات الإيرانية بمنع العـمال الأجانب من دخـول الجزيرة إلا بموجب تأشـيرة إيرانية، وأبلغ القائد العسكرى الإيرانى أبناء الجزيرة الأصليين بأنه لن يسمح لهم بالعودة إلى الجزيرة إذا غابوا عنها لفترة تزيد على ستة أشهر وهو أمر يطبق على غير المواطنين. مما يعنى ضمنًا أنهم أصبحوا مجرد مقيمين وليسوا بمواطنين. كما شمل نطاق المضايقات

---

١ ـ عبـدالوهاب عبدول ـ الجـزيرة العربية المحـتلة من قبل السلطات الإيرانيـة ـ مجلة درع الوطن ـ يناير ١٩٩٤ ـ ص ٤٢.



قطاع التعليم فى الجـزيرة بشكل مبرمج ودقيق فمنعت السلطات العسكرية الإيرانية من بناء رياض للأطفال كـما منعت فصل الطـلبة عن الطالبات رغم ازدياد عـددهم وظهور حاجـة فنية واجتمـاعية ودينيـة وتربوية تقضى بوجوب فصلـهم. ثم تدخلت فى منهاج التعليم حيث قامت بشطب كل العبارات الخاصة بتسمية الخليج العربى وما يتصل بتاريخ المنطقـة وأهلها، ليس هـذا فحسب، فقـد أبلغ القائـد العسكرى الإيرانى فى الجـزيرة المدرسين بأنه لن يسمح لهم بـالعودة إلى الجزيرة فى العام القـادم إلا إذا حصلوا مسبـقًا على تأشـيرات إقامـة سارية من السلطات الإيـرانية فى الجزيـرة، وتنفيذا لذلـك قامت السلطات الإيرانيـة باصـدار بطاقـات حـاولت توزيعـهـا على المدرسين الذين رفـضـوا استلامها(١).

وصلت مضايقات السلطات العسكريين ذروتهـا فى شهر أغسطس ١٩٩٢م عندما منعت أكثر من مائة مدرس ومدرسـة وعامل مع عائلاتهم من الوصول إلى الجزيرة لبدء عملهم فى المدرستـين التابعتين لوزارة التربية والتـعليم بالإمارات العربية المتـحدة، وعاد المدرسون إلى ميناء خالد بالشارقة على متن سفينة الركاب (خاطر) التى سبق وأن أقلتهم للجزيرة بعـد أن أمضوا ثلاثة أيام علـى متنها قـبالة ميناء جـزيرة أبو موسى فى ظروف مناخية وإنسانية قاسية حيث أنها رأت ـ أى السلطات الإيرانية ـ أن أفضل وسيلة لاخلاء الجزيرة من سكانها وتهجـيرهم يتمثل فى ضرب مرفق التـعليم فيها إذ أن منع المدرسين من الوصول إليها سيـضع أولياء أمور الطلبة أمام خيار صعب، فإما الصـمود والتضحية بمستـقبل أبنائهم إلى الشارقة لإلحـاقهم بمدارسهم أو بمدارس مدن الدولـة الأخرى، وقد فضل معظمهم الخـيار الأخير بعد ماتبين لهم صعوبة التوفـيق بين الخيارين. يروى أحد المدرسين الذين كانوا على متن السفينة (خاطر) الظروف الصعبة التى مر بها قائلا:

إن السلطات الإيرانية طلبت من سفينة إيرانية كـبيرة يطلق عليها (هرمز٢) مطاردة السفـينة خاطر وإخراجهـا من الميناء. فقامت هرمـز بمحاولة لإخراج خـاطر من منطقة المرسى وفعلا اضطرت خاطر للخروج من المنطقـة حتى لاتصطدم بها هرمز وأضاف هذا المدرس «.. أننا طلبنا من السلـطات الإيرانية إرسـال طبيب إلينا للكشف عـن الحالات المرضية الموجودة فى السفينة وخـاصة بعض الحوامل اللاتى حدث لهن نزيف، والأطفال المصابين بالإسهال. فرفضت رفضًا قاطعًا الأمر الذى حدا بقبطان السفينة وركابها العودة إلى ميناء خالد بالشارقة خوفًا على حيـاة الركاب، وخاصة النساء والأطفال المرضى فقد

---

١ ـ عبدالوهاب عبدول ـ نفس المرجع ص٤٣.



نفـذ ماعندهم من طعـام وشراب وأصـبحت الحـالات المرضيـة فى موقف يخـشى من مضاعفـاته. . ». لم تنكر إيران أنها أقدمت على تصرفات اعتبـرتها الإمارات تجاوزرات لبنود مذكرة التفاهم لعام ١٩٧١م، لكنهـا ـ أى إيران ـ ركزت على مقولة المسألة الأمنية من وجهـة نظرها، وهذا ما جـاء فى مفاوضـات أبوظبى حيث قـالت إيران أنها لاتزال تعترف بمذكرة التفاهم بشأن أبو موسى غيـر أن المفهوم الإيرانى لمضمون المذكرة مختلف عن وجهة النظر الإماراتية. وفي إطار التبـريرات الإيرانية صرح كمال خرازى ممثل إيران لدى الأمم المتحـدة فى وفد بلاده بمؤتمر عـدم الانحيـاز لوكالة (رويتر) أن منـع الشرطة الإيرانية ركاب سفينة من الإمارات من النزول إلى الجزيرة ينبع من حقيقة مسؤولية إيران عن أمن الجزيرة وقد سبق تصريح المسـؤولين الإيرانيين تصريح لمسؤول آخر هو مرتضى سرمدى الناطق بلسان وزارة الخارجية الإيرانية قال فيه: إن إيران والشارقة اتفقتا على أن المواطنين والأجانب الذين يـرغبون فى الذهاب إلى أبو مـوسى يتوجب عليهم الحـصول على تصـاريح دخول من سلطة الموانئ الإيرانيـة، لكن الشارقـة نفت وجود مـثل ذلك الاتفاق وطالبت إيران باثباته(١).

الواقع أن التجاوزات الإيرانية لبنود مذكرة التفـاهم ليست وليدة هذه الساعة، فقد بدأت في عهـد الشاة محـمد رضا خـان المازندراني بعيـد توزيع المذكرة واستـمرت فى الاتساع منذ قـيام الثـورة الإيرانية وحتى انتـهاء حـرب الخليج الثانية واسـتكملت إيران تجاوزاتهـا بإعلانها الضم الواقـعى للجزيرة بعد الربع الأول من عـام ١٩٩٢م. والجدير بالذكر أن أطمـاع إيران فى جزر الخليج العربى لهـا جذور ضاربة فى التـاريخ، ظهرت بشكل واضح فى عـهد الدولة الصفـوية وبالتحديد فى زمـن ناصر الدين شاه الصـفوى الذى اتخذ سـياسة توسـعية نشطة فى الخلـيج العربى استـهدفت توحيـد دعائم الحكم الإيراني على موانئ وجـزر الساحل الشرقى للخليج العـربي، ثم امتدت هذه السيـاسة التوسـعية لتطال الجزر التى كـانت تحت السيادة العـربية، فاحتلت إيران جـزر «القشم» وهنجام وفارور وصرى وقيس . . إلخ» وكانت آخر ثلاث جزر عربية احتلتها إيران عام ١٩٧١م هى أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغـرى فى عهد رضا خان المازندراني، ومن الملاحظ أنه رغم تبدل الأسر والأنظمة الحـاكمة فى إيران إلا أن سياستها الـتوسعية ظلت ثابتة دونما تغيـير أو تبديل، ومن ثم فإنه يتعين وضع التجـاوزات الإيرانية الأخيرة فى جزيرة أبو موسى فى إطار هذه السـياسة التاريخية الثابتـة. كان هدف إيران للسيطرة

---

١ ـ عبدالوهاب عبدول ـ نفس المرجع ص٤٣.



على الجزر العربية هو الهيمنة على المنطقة ولعب دور الشرطى فيها، إلا أن التصعيد الأخير لم يكن هدفه الأهمية الاستراتيجية للجزيرة بل الهدف الجديد الذى تسعى إليه، فهو التحلل من آخر بنود الاتفاق الذى يقضى باقتسام النفط الذى يتم اكتشافه فى الجزيرة وحولها بين إيران والشارقة مناصفة، وحسب الواقع النفطى الحالي للجزيرة فإن النفط الذى يجرى اقتسامه حاليا هو نفط حقل مبارك الذى ينتج حاليا حوالى ٤٠ ألف برميل يوميا.

والمشكلة التى يمثلها النفط هنا أنه يشكل مصدرا مهما لدخل إمارة الشارقة، كما أن الإمكانيات الواعدة لاكتشاف النفط سواء فى الجزيرة نفسها أو حولها إمكانيات كبيرة، مما يحرم الشارقة من دخل نفطى محتمل، كما يعطى لإيران فرصة زيادة الكميات النفطية التى تحصل عليها من المنطقة.

ومما تجدر الإشارة إليه أن إيران وهى بصدد تنفيذ سياستها التوسعية استثمرت الظروف المحلية والاقليمية والدولية لاستكمال احتلالها لجزيرة أبو موسى. فسكوت الإمارات العربية على تجاوزات إيران لمذكرة التفاهم واستمرار احتلالها للطنبين لأكثر من عشرين عاما والاكتفاء بالاحتجاجات الورقية وعدم السعى الجدى نحو تحديد مصير الجزر العربية وعلى الخصوص جزيرة أبو موسى التى لم تنص مذكرة التفاهم مستقبل السيادة عليها، وتغيب المسألة جماهيريا حتى كادت أن تسقط من الذاكرة العربية تذرعًا بسياسة الدبلوماسية السرية. كلها عوامل شجعت إيران على المضى قدمًا فى استكمال اجراءات ضمها. فعلى المستوى المحلى، الإيرانى فإن تردى الوضع الاقتصادى والاجتماعى فى إيران واشتداد الصراع بين التيار المعتدل والتيار المتشدد داخل المؤسسة الحاكمة وبروز النزعات الانفصالية لدى بعض القوميات المكونة للدولة الإيرانية فإنها هى الأخرى عوامل لاشك وأنها تهدد النظام الحاكم فى إيران فى شرعية بقائه وليس أحسن من مسألة يلتف حولها الشعب الإيرانى من إثارة مسألة السيادة الإيرانية على الجزر العربية المتنازع عليها بين الإمارات العربية وإيران واقليميا، فإن تصدع الصف العربى إثر حرب الخليج الثانية، وخروج العراق من حلبة المواجهة كقوة اقليمية خليجية مبارزة لإيران ومطالبة بالحق العربى فى الجزر العربية الثلاث، وبروز النزعات الحدودية بين بعض دول مجلس التعاون وارتباط إيران باتفاقات ثنائية فى مجالات مختلفة مع معظم كيانات المجلس وبعض الكيانات العربية الأخرى، خلقت انطباعا قويا لدى إيران بأن إستكمال احتلالها للجزر لن يخلق لها مشاكل عسكرية أو دبلوماسية حادة مع العالم العربى. وأخيرا فإن



الظروف الدولية كإنتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي وظهور الدول القومية على أنقاضه وخاصة فى آسيا الوسطى، وانشغال الولايات المتحدة الأمريكية بانتخابات الرئاسة والدول الأوروبية بأزمتها النقدية وباتفاقاتها الحدودية والقضايا الأخرى الدولية كالصومال والبوسنة والهرسك. أعطى إيران تصورا بأن تجاوزاتها فى أبو موسى لن تأخذ حيزا أو اهتماما يذكر على الصعيد العالمى.

ما الذى تريده إيران بالضبط من وراء تصرفات مسؤوليها فى الجزر العربية الثلاث (جزيرة أبو موسى وجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى). قبل أشهر من الإحتلال عمدت إيران إلى مضايقات مواطنى الإمارات العربية والبالغ عددهم ٧٠٠ فرد والعاملين فى جزيرة أبو موسى فابعد بعضهم وربط البعض الآخر بقيود وشروط ولقد مارس أبناء الإمارات العربية أعلى درجات ضبط النفس وذهبت وفود إلى طهران وجاءت وفود من طهران وتوقعنا أن تحل هذه الأزمة بالحوار والوسائل الساعية. لكن التوقع المبنى على النيات الحسنة شىء والواقع شىء آخر. وقامت إيران بتكرار مافعلت فى السابق حيث طردت السكان المواطنين كما منعت باخرة كانت تقل ٢٠٠ مواطنا عربيا حيث أن بعضهم من الأساتذة وعائلاتهم وحاكم الجزيرة من الوصول إلى الجزيرة وظلوا فى مياه الخليج العربى ثلاثة أيام ينتظرون موقفا إيرانيا مغايراً ولكن ذلك لم يحدث. وأكد مسؤول أن الإيرانيين سيطروا على كل الجزيرة منذ حرب الخليج الثانية مطلع ١٩٩١م. إن الوضع فى جزيرة أبو موسى محكوم باتفاقية ممهورة بتوقيع وزير خارجيتى إيران وبريطانيا وحاكم الشارقة آنذاك المرحوم الشيخ خالد بن محمد ولقد جاءت هذه الاتفاقية (١٩٧١) نتيجة تسوية ظالمة تواطأت فيها بريطانيا مع الشاه وفرضت على الشارقة فى لحظة تاريخية اتسمت توازناتها بالهشاشة واتسم الوضع العربى بالضعف من جراء هزيمة يونيو ١٩٦٧م العسكرية.

إن هذه الاتفاقية تحدد حقوق الطرفين فى الجزيرة فلماذا لاتلتزم إيران بها حيث أن وزير الخارجية الإيرانى قد وضح أن بلاده ملتزمة بالاتفاقية حول الجزيرة. ولكن عادت طهران تؤكد أن بريطانيا تخلت لها عن الجزيرة وجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى التى كان الجيش الإيرانى يحتلها كلها لدى حصول الإمارات العربية على استقلالها عام ١٩٧١م. فيما تقول مصادر دبلوماسية غربية فى طهران أن الإتفاق الإيرانى البريطانى الذى ظل سريا يبت فى وضع مسألة السيادة على الجزيرة لكنه يسمح للجيش الإيرانى ولرعايا الإمارات العربية بالبقاء فيها. أبرزت صحيفة نمساوية الخطر الذى يشكله النزاع



حول جزيرة أبو موسى بالنسبة للأمن والاستقرار فى المنطقة وأوضحت صحيفة دى بريسه عن هذا وعن الموقف الذى ستتخذه الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة فى هذا النزاع. تنوى إيران طبقا للصحيفة تحويل أبو موسى إلى قاعدة عسكرية بحرية للغواصات التى تسعى للحصول عليها من روسيا وبعض الدول الأوروبية. وأزمة الجزر العربية كما يؤكد الخبراء تتجاوز إطار النزاع الحدودى بين الدولتين ليعكس رغبة إيران فى استعراض عضلاتها وتحقيق الحلم الامبراطورى القديم بلعب شرطى الخليج العربى.وسط أجواء دولية تعتقد أنها تسمح لها بذلك. ويدعو هذا الاحتلال إلى تساؤلات حول توقيت الأزمة الإيرانية ـ العربية. ونسأل كيف أجرت طهران حساباتها قبل احتلال جزيرة أبو موسى؟

لأكثر من سبب اعتبر المراقبون تحريك إيران لأزمة الجزر العربية المتنازع عليها بين إيران والإمارت عملا غير مفهوم وغير مبرر فى إطار ماتطرحه القيادة الإيرانية من تصورات بهدف إعادة الاستقرار لمنطقة الخليج العربى. ولأنه من غير المتصور افتراض عدم وعى القيادة الإيرانية بما سوف يحدثه قرارها باستكمال احتلالها لتلك الجزر عربيا ودوليا كان لابد من البحث عن الأسباب الكامنة وراء حادثة أبوموسى وتوقيت وقوعها بهدف الوصول لمبررات الحادثة والأهم أسباب تجاهل إيران لردود الأفعال العربية والدولية المنتظرة أثناء اجرائها لحسابات مثل هذا القرار، من أجل ذلك نطرح سؤالين متناقضين(١):

الأول: لماذا يعتبر القرار غير موفق وضارا بالمصالح الإيرانية؟

والثانى: لماذا يعتبر القرار موفقا وإيجابيا بالنسبة للمصالح الإيرانية؟ فيما يخص السؤال الأول نلاحظ أن قرار إيران باستكمال احتلالها لجزيرة «أبو موسى» جاء مناهضا لما يلى:

رغبة إيران فى كسب ثقة مجلس التعاون والبرهنة على قطعها مع أسس السياسات التى قامت فى عهد الشاه والإمام الخمينى والتى اعتبرتها دول مجلس التعاون سياسات ضارة بمصالحها الأمنية والاقتصادية. ورغبة إيران فى تخفيف الضغوط الواقعة على الخليج من مصر وسوريا لتنفيذ الشق الدفاعى فى إعلان دمشق وفق الرؤى المصرية ـ السورية. ورغبة إيران فى توفير الأجواء الملائمة للرد على كل مايثار حول

١ ـ ملف العلاقات الخليجية ـ الإيرانية (وكالة الأنباء الكويتية) الأرشيف والمعلومات ملف العلاقات العربية ـ الإيرانية (صحيفة القبس الأرشيف والمعلومات).



طموحاتها الاقليمية، وعلى الحملة القائمة فى الغـرب ضد مشاريعها التسليحية. ولأن القرار الإيرانى ـ كـما أشرنا ـ يأتى مـجافيـا لكل محاولات إيران للبـرهنة على نواياها الحسنة تجاه جيـرانها . . لايبقى أمامنا إلا افتراض تجاهل القيـادة الإيرانية أثناء اجراءاتها لحسابات إعلان هذا القرار لردود الأفعال العربيـة والدولية باعتبارها قليلة الأهمية وذات طابع مؤقت، وحقيـقة الأمر أن القيادة الإيرانية أدركت منذ الـبدء أن إعلان دمشق وفق التصور المصرى لايمكن تحقيقه وهذا ما يكفى لطمأنة القيادة الإيرانية بألا يحدث تصرفها فى جزيرة أبو مـوسى أى تغييـر حيال تفسـير الشق الدفاعى فـى إعلان دمشق. وفيـما يخص تأثيـر القرار على ثقـة مجلس التـعاون فى النوايا الإيرانيـة حيـالها يبـدو القرار الإيرانى أقل من أن يحدث مثل ذلك التأثير، وبمعنى آخر فإن تصريحات القادة الإيرانيين حول الأزمة يبرر ثقتهم بإمكان حلهـا بشكل ودى مع الإمارات كما قال مندوب طهران فى الأمم المتحـدة «إن كل شىء قابل للحل مع الإمارات العربيـة بدون تدخل الآخرين» وهذا ماتوده إيران فى أن تجـعل التفاوض لايخرج عن إطار المحـادثات الثنائية بين إيران والإمارات. وعن القيـد الثالث الذى يجعل من القرار سلبـيا بالنسبة للمـصالح الإيرانية ونعنى به احتمال عرقلة هـذا التصرف لجهود إيران المبذولة لتحديث جيـشها وبناء قوتها العـسكرية، فليس من المتوقع فى ظـل السيـولة التى يعيـشهـا النظام الدولى فى الوقت الراهن أن تتمكن الدول الكبـرى من إحكام سيطرتها على شـحنات السلاح المرسلة إلى إيران، ومن جانب آخر فإن خبرة حكام طهران فى ظل حالة الحصار التى ضربت عليهم طويلا فى أعقـاب نجاح الثورة الإسلامـية عام ١٩٧٩م تتيـح لهم إمكانية التصرف عـبر السوق السوداء لبيع الأسلحة والتكنولوجيا. وأن القرار الإيرانى كأن حال اتخاذه متحسبا لتلك التعـقيدات وأنه تجاهـلها لقدرته على التغـلب عليها كمـا أوضحنا[١]. نأتـى إذن للسؤال الثانى وهو لماذا يعتبر القرار نافعا وإيجابيا بالنسبة للمصالح الإيرانية؟

الأمر الواضح أن إيران لم تـتخل ـ كمـا يتهمـها الجمـيع ـ عن طموحـات الشاه الاقليمـية والتوسعـية الذى أسقطه عبـر ثورة شعبيـة فريدة عام ١٩٧٩. وهذه الحقـيقة لاتحتاج إلى مـزيد من الإيضاحات. فإيران التى تخلصت فى الآونة الأخـيرة من سيطرة التيار المتطرف (الراديكاليـيـن) على أجهزة صنع القرار بها عبر الانـتخابات البرلمانية التى حسمت، لصالح تيار رافسنجانى الموصوف بالاعتدال. . تدرك أنها تخلصت من هذا التيار وأخرجته من مؤسسات الدولة المهمة إلا أنه مازال موجودا وفاعلا فى المجتمع الإيرانى،



١ ـ نفس المرجع.



وإذا أرادت إيران أن تجرى مفاضلة بين قمعهم حتى النهاية أو تصدير جهودهم للخارج، فإنها حتما ستختار الطريق الثانى لأنه من جانب يحقق هدف تحقيق الاستقرار الداخلى ومن جانب آخر يشكل تواجدهم بالخارج - أى المتطرفين - أداة ضغط غير مباشر على حكومات الدول المتواجدين بها لصالح خدمة بعض الأهداف الإيرانية كما هو حادث فى لبنان. كما أن الرئيس هاشمى رافسنجانى كان أبرز الداعين فى الأونة الأخيرة لإحياء الثقافة الفارسية والاهتمام بنشرها وهو مايدعم من استمرارية خط الشاه السابق الذى كان يسعى لاحياء حلمه وحلم أجداده بإعادة تأسيس تلك الإمبراطورية التى تجاوزها التاريخ، ورغم كل تلك الشواهد على استمرار السياسة العدوانية الإيرانية تجاه جيرانها إلا أن حادث أبو موسى لاينهض فقط على كونه أحد شواهد هذه السياسات، بل أنه يشكل أحد الردود لإيران على عديد من التطورات التى شهدتها منطقة جنوب العراق فى الأونة الأخيرة. وربما يكون القرار فى حد ذاته رد فعل على ماحدث فى المنطقة عقب قرار الولايات المتحدة إنشاء منطقة أمنية لشيعة العراق على غرار المنطقة المقامة لصالح الأكراد فى شماله، وإذا عدنا للوراء قليلا وبالتحديد عقب إقامة المنطقة الأمنية لأكراد العراق فى عام ١٩٩١م[1].

سنجد أن إيران كانت أكثر الدول رفضا لتلك الخطوة واعتبرتها مقدمة لتقسيم العراق، وفى هذا الصدد اتهمت صحيفة إيران تايمز المعبرة عن الخارجية الإيرانية الولايات المتحدة بمحاولة إقناع الأكراد بتأسيس دولة لهم عن طريق مساعدتهم على إجراء الانتخابات فى المنطقة الأمنية، وقالت الصحيفة أن مشكلات الأكراد فى شمال العراق يجب حلها على أساس مبادئ مشروعة وضمن سيادة العراق وليس من خلال انتخابات اقليمية تجرى تحت وصاية واشنطن، كما حذرت الصحيفة نفسها فى ٨/٩/٩٢ (بعد زيارة زوجة الرئيس ميتران لمناطق الأكراد فى شمال العراق) على حد تعبيرها - وهى إشاره واضحة لاعتبار إيران تلك السياسات وسيلة لنقل الصراعات القومية والعرقية إلى الدول المجاورة وعلى رأسها إيران، وهذا الكلام يؤكد اتجاه موقف إيران للدول الغربية وعدم رضاها على قدوم الدول الغربية إلى منطقة الخليج العربى. لأجل ذلك يمكن القول أن خطوة إيران الأخيرة والتى دعمت بها سيطرتها على جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى قد حققت هدفين أساسيين لإيران حسب وجهة نظرى هما:

---

١ - ملف العلاقات العربية - الإيرانية (صحيفة القبس: الأرشيف والمعلومات).



الأول: استغلال الفوضى القائمة فى المنطقة لتنفيذ بعض المهام المؤجلة منذ عصر الشاه، وهذه سياسة موجودة لدى حكومة الثورة.

الثانى: الرد بقوة على محاولات الغرب لتقسيم العراق لما يحدثه ذلك من تأثيرات خطيرة على أمن ووحدة واستقرار إيران. وإذا كانت الولايات المتحدة قد خفضت من طلعاتها الجوية فوق المنطقة المحظورة على الطيران العراقى فى الجنوب بحجة التزام بغداد بقراراتها، فإن الأمر الواضح أيضا أنها تتحسب لتطور رد الفعل الإيرانى أكثر من ذلك ولايبقى أن نشير إلى رغبة إيران فى توجيه رسالة غير مباشرة إلى الإمارات على وجه الخصوص بعدما تردد أنها أكثر كيانات مجلس التعاون رغبة فى إدخال مصر فى ترتيبات أمن الخليج العربي، وحادثة أبو موسى يمكن معالجتها فى إطار اقتناع واشنطن وحلفائها بعدم جدوى استمرار ومحاولات تقسيم العراق فى ظل رفض قوى إقليمية مهمة وقوى عربية مهمة أيضا (مصر وسوريا) لمثل تلك السياسات. وأن هناك عوامل ساعدت إيران على احتلال الجزر العربية فى هذا الوقت منها:

استغلال إيران فترة الشلل النسبى فى السياسة الأمريكية بسبب المعركة الانتخابية، وكذلك انشغال الأمم المتحدة بمهامها الجديدة فيما يتعلق بقضايا الإغاثة فى الصومال والبوسنة والهرسك ومحاولة ايقاف النزاعات المسلحة. وأيضا استفادت إيران من أزمة الخليج الثانية استفادة كبرى، بمعنى أن العراق اضطر ـ بسبب حرب الخليج الثانية ـ أن يعطى لإيران كل ما كانت تطالب به مثل الخروج من عزلتها الدبلوماسية[1].

استفادت إيران من انهيار الاتحاد السوفيتى السابق، وأصبح لها نفوذ واضح فى دول وسط آسيا الإسلامية. فالأهمية الاقليمية لإيران أدت إلى تضخيم إدراكها أنه آن الآوان لممارسة مزيد من الضغط على مجلس التعاون خصوصا فى ظل الحصار المستمر والمفروض على العراق، ووجدت إيران فى ذلك فرصة لممارسة مزيد من الضغط على مجلس التعاون، إما لتحقيق مكاسب إقليمية أو لإشهار كيانات الخليج العربي بأنها يجب أن تكون تحت الحماية الإيرانية. إيران تخشى النفوذ الأميركى فى الخليج العربي خصوصا بعد توقيع بعض دول مجلس التعاون مع الولايات المتحدة على اتفاقيات أمنية وحماية، وتحاول إيران بإحتلالها الجزر العربية أن ترسل إشارة بأنها قادرة على الحركة وأن دول مجلس التعاون إذا تمادت فى الاعتماد على الولايات المتحدة فلن يتحقق لها الأمن بشكل دائم.

---

١ ـ نفس المرجع.



تكريسا للمنهج السلمى الذى التزمت به الإمارات منذ بداية الاحتلال الإيرانى للجزر العربية، أكد وزير خارجية الإمارات العربية فى خطابه أمام الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٩٢/٩/٣٠ استعداد الإمارات لتسوية هذه القضية بالطرق السلمية المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، كما ناشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تقوم من جانبها بالعمل على تسوية هذه المسألة بتلك الطرق التزاما بأحكام ونصوص القانون الدولى والمبادئ الأساسية التى تحكم العلاقات الدولية. ورغم التجاوزات الإيرانية فى الجزر العربية الثلاث فإن الإمارات العربية لم تلجأ إلى التصعيد فى الموقف ولم تتح المجال لأى طرف آخر للتدخل أو للتوسط معتبرة أن قضايا الجوار يجب أن تحل عن طريق المباحثات الثنائية، وعدم ترك الفرصة للآخرين للولوج فى هذه القضية بأى شكل من الأشكال ولأى هدف من الأهداف. أى أن الإمارات العربية رغم الاستفزازات لم تصعد الموقف رغم قدرتها عربيا وعالميا على ذلك، لأن التصعيد أسلوب لاينسجم مع سياستها فى التعامل مع دول الجوار، والإمارات العربية فى ذات الوقت متمسكة بموقفها المبدئى لاتتنازل عن حقها الوطنى القومى فى أرضها ومياهها، جاهدة فى سعيها بكل الوسائل السلمية والدبلوماسية لاسترداد حقها المغتصب، وهو حق مشروع تكفله كل القوانين والشرائع السماوية والوضعية، وكان الأمل ولا زال فى أن يضع الساسة الإيرانيون حدا لتلك الاستفزازات، مقابل موقف الإمارات التى تتعامل بوعى واقتدار واسع، تتعامل بعقلانية وحرص على مبادئ حسن الجوار والأخوة الإسلامية، متخذة من ضبط النفس منهجا وتوجها لإعطاء مهلة من الوقت لكى تؤتى الجهود الدبلوماسية العربية والدولية ثمارها فى إقناع إيران بالجلوس إلى طاولة المفاوضات لحل ذلك النزاع بالكامل. أما الكيانات العربية وعلى امتداد رقعة الوطن الكبير فإن شأنها بالمطالبة بالجزر العربية الثلاث شأن الإمارات، باعتبار أن الجزر عربية تخص الوطن العربى كله وتخص الأمة العربية بأسرها تماما[1] كما تخص الإمارات.

ذكرت صحيفة الوطن الكويتية الصادرة بتاريخ ١٩٩٢/٨/٢٥ قولها بأنه: منع مسؤولون إيرانيون على جزيرة أبوموسى التابعة للإمارات والتى تحتلها قوات إيرانية، سفينة الركاب الإماراتية «خاطر» التى تقل أكثر من مائة من المدرسين والمدرسات وأفراد

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص١٧.



عائلاتهم من الرسو فى ميناء جـزيرة أبو موسى التى توجهوا إليها استـعدادا لبداية العام الدراسى الجديد. وقـام المسؤولون الإيرانيون بقطع مـراسى الباخرة عند محـاولة رسوها بالميناء ولم يسـمـحوا لأى من ركـاب السـفيـنة بالنزول منهـا. وذكر هؤلاء المدرسـون والمدرسات أنه بعد محـاولات مضنية وفاشلة استمرت ثلاثة أيام بكاملهـا عادت السفينة إلى ميناء خالد بالشـارقة بجميع ركابها. وكان هؤلاء المدرسـون والمدرسات فى طريقهم إلى الجزيرة لاسـتئناف عملهم هناك بالمدرسـتين التابعـتين لوزارة التربيـة والتعليم بدولة الإمارات العربية المتـحدة وذلك استعدادا لبداية العـام الدراسى الجديد. وقام المسؤولون الإيرانيون بقطع مراسى الباخرة عند محـاولة رسوها بالميناء ولم يسمحوا لأى من ركاب السفينة بالنزول منها. وذكر هؤلاء المدرسون والمدرسات أنه بعد محاولات مضنية وفاشلة استمرت ثلاث أيام بكاملها عادت السفينة إلى مـيناء خالد بالشارقة بجميع ركابها وكان هؤلاء المدرسون والمدرسات فى طريقـهم إلى الجزيرة لاستئناف عمـلهم هناك بالمدرستين التابعتين لوزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك استعدادا لبدء العا، الدراسى الجديد. وقـد شهدت الجـزيرة خلال الاسبوع الأخـير من شهـر مارس ١٩٩٢ مواجهـات إيرانية تمثلت فى مراجـعة الهويات التى يحملهـا المواطنون من أبناء الإمارات والمقيمون فى هذه الجزيرة لفصلهم عن الإيرانيين الذى انتقلوا إلى الجزيرة منذ احتلالهم. وتبلغ مساحـة جزيرة أبو موسى ٨٥ كيلو متـرا مربعا وتقع على بعد ٤٣ كـيلو مترا من سواحل الإمارات و٦٧ كيلو مترا من سواحل إيران(١).

أكد السيـد مرتضى سرمدى المتـحدث باسم وزارة الخارجيـة الإيرانية أن سلطات بلاده لم تسئ استقبال الركاب الذين كـانوا على متن السفينة التى رست فى ميناء جزيرة «أبو موسى» قادمة من إمـارة «الشارقة» فى الإمارات العربية المتحـدة. وقال سرمدى فى تصريـح أذاعته وكـالة الأنباء الإيرانيـة يوم ١٩٩٢/٨/٢٥ أن دخول مـسافريـن أجانب لجزيرة «أبو مـوسى» يجب أن ينسجم مع الاجراءات المتـفق عليها بين إيران والشـارقة. وذكـر أن هذه الإجـراءات توجب على السـفن التى تصل إلى الجـزيرة الحـصـول على تفويض للدخول إلـى مياه الجزيرة الاقليمـية كما توجب على المسـافرين الأجانب الذين يريدون الدخول للجزيرة الحصول على تأشيرات دخول من السلطات الإيرانية(٢).

---

١ ـ جريدة الوطن الكويتية ١٩٩٢/٨/٢٥.

٢ ـ جريدة الشرق ـ ١٩٩٢/٨/٢٦.



تساءلت جريدة الخليج بقولها:

ما الذى تريده إيران بالضبط من وراء تصرفات مسؤوليها فى جزيرة «أبو موسى»؟! قبل أشهر ، وتحديدا فى مارس الماضى عمدت إلى مضايقة مواطنى الإمارات المقيمين فى الجزيرة والموظفين العاملين فيها، فأبعدت بعضهم وربطت بقاء بعضهم الآخر بقيود وشروط، وارتكبت تجاوزات فى الجزيرة. ووقتها مارست الإمارات العربية أعلى درجات ضبط النفس حرصا منها على احتواء مابدا أنه بوادر أزمة، وذهبت وفود إلى طهران، وجاءت وفود منها، وتوقعنا أن تطوى هذه الصفحة إلى أن يأتى الوقت الذى يحسم فيه أمر الجزر المحتلة بالحوار والوسائل السلمية. لكن التوقع المبنى على النيات الحسنة شىء، والواقع شىء آخر، فقد فاجأتنا إيران يوم السبت الماضى بتكرار مافعلته فى أبريل الماضى ومنعت الأساتذة وعائلاتهم من الوصول إلى الجزيرة، بل ولم تسمح لهم بالنزول من السفينة التى تقلهم، وظلوا فى مياه الخليج ثلاثة أيام ينتظرون موقفا إيرانيا مغايرا، لكن ذلك لم يحدث(١).

يثير هذا التصرف الإيرانى أسئلة عديدة، ويبعث فى النفس ذكريات مريرة دونها فى صفحات العلاقات العربية ـ الإيرانية الشاه البائد الذى حاول فرض الهيمنة على المنطقة بممارسة أحلامه التوسعية فى أرجائها. ومن المؤسف أن نشهد اليوم فى جزيرة أبوموسى تجاوزات على حقوق الإمارات العربية ومواطنيها من نمط التجاوزات نفسها التى عرفناها أيام الشاه. إن الوضع فى جزيرة أبوموسى محكوم باتفاقية ممهورة بتوقيعات وزير خارجيتى إيران وبريطانيا وحاكم الشارقة آنذاك المرحوم خالد بن محمد. ونعلم تماما أن هذه الاتفاقية كانت «اتفاقية أمر واقع»، فقد جاءت نتيجة تسوية ظالمة تواطأت فيها بريطانيا مع الشاه وفرضت على الشارقة فى لحظة تاريخية اتسمت توازناتها الاقليمية بالهشاشة، واتسم الوضع العربى بالضعف من جراء هزيمة يونيو ١٩٦٧ العسكرية. هذه الإتفاقية تحدد حقوق الطرفين فى الجزيرة وفى مياهها الاقليمية فلماذا لاتلتزم إيران بها؟! وما الذى ترمى إليه من وراء ممارسات تشير إلى التحلل من الالتزام؟! لقد أكد وزير خارجية إيران خلال زيارته إلى الكويت فى أبريل ١٩٩٢، أن بلاده ملتزمة بالاتفاقية حول أبوموسى والمطلوب من إيران أن تضع هذا التأكيد موضع التطبيق. ولعل المسؤولين فى إيران يدركون أن مستقبل علاقاتهم مع الإمارات العربية لن يستقيم، إذا لم تكن العلاقات مبنية، فى الممارسة قبل القول، على الاعتراف بالحقوق والمصالح، وعلى عدم

---

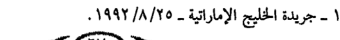
١ ـ جريدة الخليج الإماراتية ـ ٢٥/٨/١٩٩٢.



التدخل فى شؤون الغير، وهذا الذى نشهده فى أبو موسى هو تجاوز على حقوق الإمارات العربية وشعبها. نأمل من حكومة الجمهورية الإسلامية فى إيران، إذا كانت فعلا حريصة على الأمن والاستقرار فى المنطقة وعلى تنمية العلاقات مع الإمارات العربية وشعبها، المبادرة إلى تصحيح الوضع الناجم عن تصرفات مسؤوليها فى أبو موسى، ويكفى منطقتنا ماتشهده من بؤر توتر مشتعلة(١).

قالت صحيفة «النهار» البيروتية:

تجدد التوتر بين الإمارات العربية المتحدة وإيران فى شأن جزيرة أبو موسى التى يطالب بها البلدان، بعد إعلان السلطات الإيرانية رفضها السماح بعودة مدرسين عرب وعائلاتهم إلى الجزيرة. وأفادت شرطة الشارقة أن ١٠٤ أشخاص عادوا إلى مرفأ الإمارة بعد الرفض الإيرانى. وصرح الملازم فى الشرطة سليم مقرب أن هؤلاء «أمضوا ثلاثة أيام فى البحر وهم يحاولون النزول فى «أبو موسى»، لكن الإيرانيين رفضوا. وقد عوملوا معاملة سيئة ووصل الإيرانيون إلى حد التهديد بإغراق السفينة» ولاحظ «إنها المرة الأولى يفعل الإيرانيون ذلك وأننا مندهشون لأنهم لم يعطوا أى إيضاح. ونحن ننتظر الآن نتائج الاتصالات الدبلوماسية». فى شأن تقاسم الجزيرة. وتؤكد الشارقة، وهى الإمارة الثالثة من حيث الأهمية فى اتحاد الإمارات العربية، أن الجزيرة تعود إليها ولكنها أجبرت على توقيع الاتفاق. وفى أبريل ١٩٩٢ جاء فى تقارير صحافية أن إيران «أنجزت ضم أبو موسى» وأغلقت المدرسة العربية فى الجزيرة ومركز الشرطة التابع لسلطة الإمارات وبدأت طرد مواطنى الإمارات العربية منها الأمر الذى نفته طهران. وأكد الملازم مقرب أن «الإيرانيين سيطروا على كل الجزيرة» منذ حرب الخليج الثانية مطلع ١٩٩١. ويعيش نحو ٧٠٠ شخص فى الجزيرة التى تبلغ مساحتها ٦٥ كيلو مترا مربعا ورفضت سفارة إيران فى أبوظبى التعليق على الحادث، لكن مقرب قال أمل «فى التوصل إلى حل عبر الاتصالات الدبلوماسية. وفى طهران نفت إيران رواية الشارقة عن الركاب وإساءة معاملتهم. وقالت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «أرنا» الإيرانية أن هذه الاتهامات «لاأساس لها وغالبية الركاب أساتذة فلسطينيون وسوريون ومصريون وأردنيون ترافقهم عائلاتهم وبينهم أيضا عشرة مواطنين من الإمارات العربية. وكانوا قد غادروا الشارقة السبت الماضى ووصلوا إلى أبو موسى بعد سفر ساعتين يرافقهم الملازم مقرب وحاكم الجزيرة. وأوضح قائد الشرطة فى الشارقة العقيد محمد خليفة أن



١ ـ جريدة الخليج الإماراتية ـ ٢٥/٨/١٩٩٢.



السلطات الإيرانية طلبت أن يحمل الركاب تأشيره دخول وهذا الأمر غير مقبول بالنسبة إلى الشارقة لأن الجزيرة جزء من أراضى الإمارات ولدينا اتفاق مع الإيرانيين. وكان العقيد خليفة يشير إلى اتفاق موقع بين إمارة الشارقة وشاه إيران عام ١٩٧١ من الصحة على الاطلاق»(١).

أقرت بأن السلطات الإيرانية فى أبو موسى اعترضت السفنية الآتية من الشارقة وأنها أعادت الركاب إلى الإمارات العربية الاثنين «لكن الركاب لم يكونوا من رعايا كيانات الخليج» وكان عليهم «بموجب الاتفاقات المبرمة بين إيران والشارقة» أن يحصلوا على تأشيرات دخول تمنحها السلطات فى الجزيرة. وأضافت «أن الركاب حصلوا على مساعدة ودية من السلطات الإيرانية فى الجزيرة» التى أمنت لهم خصوصا الغذاء. ولمح الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية الذى نقلت «أرنا» تصريحاته إلى أنه يخشى أن تسيء الصيغة التى روت فيها الشارقة الوقائع إلى العلاقات الطيبة بين إيران والإمارات العربية. وتؤكد طهران أن بريطانيا السلطة الاستعمارية السابقة فى منطقة الخليج العربي تخلت لها عن جزيرة أبوموسى وجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى التى كان الجيش الإيرانى يحتلها كلها لدى حصول الإمارات العربية على استقلالها عام ١٩٧١. فيما تقول مصادر دبلوماسية غربية فى طهران أن الاتفاق الإيرانى ـ البريطانى الذى ظل سريا لايبت فى وضوح مسألة السيادة على الجزيرة، لكنه يسمح للجيش الإيرانى ولرعايا الإمارات العربية بالبقاء فيها فى آن(٢).

ذكرت صحيفة «البيرق» اللبنانية قولها:

برز النزاع بين الإمارات وإيران حول ملكية جزيرة «أبوموسى» مرة أخرى إذ اتهمت الإمارات القوات الإيرانية الموجودة فى الجزيرة بمنع مجموعة من المدرسين الإماراتيين من الدخول إلى مرفأ فى الجزيرة كعادتهم فى كل عام. ويعود الخلاف على الجزيرة إلى الوقت الذى أعلنت فيه بريطانيا الجلاء من شرقى السويس العام ١٩٧٠ إذ عمد شاه إيران إلى ادعاء السيادة على الجزيرة، ثم إلى احتلالها عسكريا مع جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى المجاورتين لها فى الخليج العربى. وكانت الحكومة البريطانية قد توسطت آنذاك، للتوصل إلى اتفاقية بين إمارة الشارقة وإيران مما سمح

---

١ ـ جريدة النهار ـ البيروتية ـ ١٩٩٢/٨/٢٦.
٢ ـ جريدة النهار ـ البيروتية ـ ١٩٩٢/٨/٢٦.



للطرفين بالابقاء على وجودهما فى جزيرة أبو موسى واشتراكهما فى عائدات النفط حيث آبار نفطية فى الجزيرة وفى المياه المحيطة بها. وبدا فى ذلك الوقت أن هذه الاتفاقية تنفذ دونما عائق بغض النظر عن عدة حوادث وقعت فى شهر ابريل ١٩٩٢ فأصدرت السلطات الإيرانية آنئذ أوامرها إلى ٧٠٠ من مواطنى الإمارات ورعاياها بمغادرة الجزيرة أو التقدم بطلب إذن من السلطات الإيرانية للبقاء فيها. وعقدت عدة جولات من المحادثات بين مسؤولين فى الإمارات ومسؤولين إيرانيين. غير أنه لم يعلن عن التوصل إلى حل يرضى الجانبين(١).

وقد أبلغت سلطات الشارقة مراسلى الصحف المحليين فى ميناء «خالد» بالحدث وأجيز للمراسلين الصحافيين التحدث إلى مدرسين لم يسمح لهم بالرسو فى جزيرة أبوموسى إذ استقل أكثر من مائة مدرس مع أفراد أسرهم السفينة المسماة «الخاطر» فى رحلة استغرقت ساعتين إلى الجزيرة. وتقول الإمارات العربية أن السلطات الإيرانية حالت بين السفينة ورسوها فى الميناء وذكرت السلطات الإيرانية أنه أصبح يتوجب الآن على المسافرين الذين يريدون مغادرة السفينة أن يكونوا حاصلين على تأشيرات إقامة أو تأشيرات، دخول من السلطات الإيرانية. وذكر مسؤولون فى إمارة بأنهم لايمكن أن يقبلوا بهذه المطالب لأن جزيرة أبو موسى أرض تابعة لدولة الإمارات العربية ونشرت صحف الإمارات العربية مقالات على صفحاتها الأولى تناولت فيها المحنة التى يعانى منها المسافرون على متن سفينة «الخاطر» بينما كانت تبذل المحاولات لحل هذه القضية. وجرت، وفقا لبعض المصادر، اتصالات على مستوى عال بين الشارقة والحكومة الاتحادية فى أبوظبى وقد يتطور الموقف ليتحول إلى انتهاك لسيادة الإمارات العربية على الجزيرة. وقد اشتهرت جزيرة أبو موسى خلال الحرب العراقية - الإيرانية بأنها كانت قاعدة ينطلق منها حراس الثورة الإيرانيون لشن هجمات خاطفة من على متن زوارق سريعة على السفن التجارية التى كانت تعبر المناطق السفلى من الخليج العربى. واستنادا إلى مصادر دبلوماسية فإن الإيرانيون عززوا منذ الحرب العراقية - الإيرانية وجودهم العسكرى فى جزيرة أبو موسى(٢).

قالت صحيفة الفجر بأنه فى الوقت الذى أعلنت فيه بريطانيا عن نيتها فى الانسحاب من شرقى السويس عام ١٩٧٠ تقدم شاه إيران بمطالب حقوق السيادة

---

١ - جريدة البيرق اللبنانية ١٩٩٢/٨/٢٧.

٢ - نفس المرجع.



الإيرانية على جزيرة أبو موسى. وكانت الحكومة البريطانية قد توسطت حينذاك من أجل التوصل إلى اتفاقية بين الشارقة وإيران مما سمح للطرفين بالابقاء على وجودهما فى جزيرة أبو موسى واشتراكهما فى عائدات النفط حيث توجد فى الجزيرة آبار للنفط وبدا فى ذلك الوقت أن هذه الاتفاقية تنفذ دون عائق بغض النظر عن عدة حوادث وقعت فى شهر أبريل ١٩٩٢ عندئذ أصدرت السلطات الإيرانية أوامرها إلى سبعمائة من مواطنى الإمارات العربية ورعاياها بمغادرة الجزيرة أو التقدم بطلب إذن من السلطات الإيرانية وعقدت عدة جولات من المباحثات بين المسؤولين فى الإمارات العربية والمسؤولين الإيرانيين غير أنه لم يعلن عن توصل الجانبين إلى حل يرضى الطرفين. وقد أبلغت سلطات الشارقة مراسلى الصحف المحلية فى ميناء خالد بالحادث وسمح للمراسلين الصحفيين بالتحدث إلى مدرسين لم يسمح لهم بالرسوم فى جزيرة أبو موسى إذ استقل أكثر من مائة مدرس مع أفراد عائلاتهم السفينة المسماة «الخاطر» فى رحلة استغرقت ساعتين إلى جزيرة أبوموسى. تقول الإمارات العربية أن السلطات الإيرانية حالت بين السفينة وبين رسوها فى الميناء وذكرت السلطات الإيرانية أنه يجب على المسافرين الذين يريدون مغادرة السفينة أن يكونوا حاصلين على تأشيرات إقامة أو تأشيرات دخول من السلطات الإيرانية. وذكر الرائد محمد خليفة الملا المدير العام لشرطة الشارقة بأن سلطات الشارقة لايمكن أن تقبل بهذه المطالب لأن جزيرة أبوموسى أرض تابعة للإمارات العربية. ونشرت صحف الإمارات العربية مقالات على صفحاتها الأولى تناولت فيها المحنة التى يعانى منها المسافرون على متن سفينة «الخاطر» بينما تبذل المحاولات لحل هذه القضية(١).

أما جريدة القبس فقالت بأنه: أكد بعض المقيمين فى جزيرة أبوموسى أنهم منعوا أخيرا من العودة إلى منازلهم، وأن إيران بنت قاعدة عسكرية فى هذه الجزيرة الصغيرة الواقعة إلى شرقى الخليج العربى واستولت بشكل كامل عليها. وصرح هؤلاء المقيمون الذين اضطروا للرجوع إلى الشارقة بعد أن أمضوا ثلاثة أيام فى البحر محاولين عبثا العودة إلى أبو موسى أن الإيرانيين يضايقون السبعمائة عربى الذين يعيشون فى الجزيرة بغية دفعهم إلى الرحيل. وقد طردت السلطات الإيرانية فى أبو موسى هؤلاء الأشخاص من رجال ونساء وأطفال الذين يتجاوز عددهم المائة وينحدرون من الإمارات العربية

---

١ ـ الفجر الجديد ـ ٢٨/٨/١٩٩٢.



والأردن وسوريا ومصر إضافة إلى فلسطين لعدم حصولهم على تأشيرات دخول إيرانية. وتجمع هؤلاء فى بهو مركز الشرطة فى الشارقة ثالث الإمارات أهمية فى الإمارات ينتظرون إشارة للعودة إلى أبو موسى من السلطات الإماراتية التى لم تصدر حتى يوم الجمعة أى رد فعل رسمى على هذا الحادث الذى وقع. وصرح ملازم الشرطة فى الشارقة سليم مقرب أن «لإيران الآن قاعدة عسكرية فى الجزيرة مجهزة بمروحيات وآليات عسكرية وزوارق سريعة». وفى الجزيرة الواقعة بالقرب من مضيق هرمز الاستراتيجى وحدة شرطة عربية ومركز رياضى ومدرسة تضم مئتى تلميذ ومولدان للكهرباء ومصنع صغير لتحلية مياه البحر، جميعها بتمويل من الشارقة[1].

أبرزت صحيفة نمساوية واسعة الانتشار الخطر الذى يشكله النزاع بين إيران والإمارات العربية على جزيرة أبو موسى وجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى بالنسبة إلى الأمن والاستقرار فى منطقة الخليج. وتساءلت صحيفة ـ دى بريسه ـ فى تقرير لها نشرته فى ١٦/٩/١٩٩٢ عن هذا النزاع وعن الموقف الذى ستتخذه الولايات المتحدة والأمم المتحدة من هذا النزاع. وحاولت الصحيفة فى تقريرها الرد على هذا التساؤل بالاشارة إلى أن الولايات المتحدة «القوة الحامية للمصالح العربية فى الخليج» «لن تسمح لنفسها بالبقاء بشكل مستمر فى وضع مواجهة مع إيران التى تكتسب أهمية اقتصادية بحوالى ٦٠ مليون نسمة. وأكدت الصحيفة أن حكومة طهران قد أقدمت فى أبريل ١٩٩٢ على خرق اتفاقية سابقة كان نظام الشاه السابق قد أبرمها مع الشارقة عند احتلاله للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة تقضى باستخدام جزيرة أبوموسى الهامة استراتيجيا من الجانبين حيث أن إيران تدير الجزيرة «أمنيا» فى حين تعود إدارة الجزيرة المدنية إلى الشارقة، وقالت أن الرئيس الإيرانى هاشمى رافسنجانى قام فى فبراير ١٩٩٢ بزيارة سرية للجزيرة أعلن خلالها أن أبوموسى أصبحت الخط الأمامى للدفاع الإيرانى وأن الجزيرة المحتلة أصبحت بذلك جزءا من أراضى إيران حسب سياسة طهران الجديدة. وقالت الصحيفة النمساوية أن عملية الضم الإيرانية للجزيرة إلى جانب احتلال طنب الكبرى وطنب الصغرى منذ عام ١٩٧١ فى عهد الشاه السابق قد بلغت أوجها عندما قامت القوات الإيرانية المرابطة فى أبو موسى بطرد السكان العرب ومنع باخرة

---

١ ـ جريدة القبس ـ ٢٩/٨/١٩٩٢.



كانت تقل ٢٠٠ مواطنا إماراتيا وعربيا من بينهم حاكم الجزيرة الإماراتي من الدخول إلى الجزيرة[١].

وأشارت الصحيفة إلى أن سفير إيران لدى الأمم المتحدة كمال خرازاني قد ألمح بوضوح خلال قمة عدم الإنحياز الأخيرة في أندونيسيا في مطلع هذا الشهر أن إيران ستعيد النظر في الاتفاقية المبرمة مع الشارقة منذ ٢٠ عاما أو في ضم جزيرة أبوموسى بقرار إيراني. وأوضحت الصحيفة أن إقدام ايران على تفجير هذا النزاع في الخليج العربي في هذا الظرف بالذات يجسد «مدى ثقة رفسنجاني وجماعته في طهران» في أن إيران تطالب بدور القوة العظمى الاقليمية في المنطقة. وتنوى إيران ـ طبقا للصحيفة تحويل أبو موسى إلى قاعدة عسكرية بحرية للغواصات التي تسعى إلى الحصول عليها وخاصة من روسيا وبعض الدول الأوروبية الشرقية التي تقدمت بعروض بهذا الشأن لحكومة طهران.

وأبرزت الصحيفة في هذا السياق أيضا أهمية الدورة الأخيرة العادية الـ ٩٨ لوزراء خارجية الدول العربية في القاهرة وإصدار أول قرار جماعي عربي يؤكد التضامن العربي في قضية عربية منذ حرب الخليج الثانية. وقالت الصحيفة النمساوية أن المستفيد الرئيسي من النزاع الجديد بين إيران والإمارات العربية والتضامن العربي الجديد من الإمارات العربية هو نظام بغداد الذي يأمل في الخروج بذلك من العزلة في العالم العربي وأكدت أن صدام حسين يحاول استغلال الوضع وتخويف العرب بالأطماع الإيرانية الجديدة، لمنع تقسيم العراق وإقناع العرب بخطورة هذا التقسيم[٢].

نسبت رويتر إلى دبلوماسيين من مجلس التعاون قولهم أن إيران قامت فعليا بضم جزيرة خليجية صغيرة كانت تشترك في السيطرة عليها مع الإمارات العربية طوال العشرين عاما الماضية. وقال الدبلوماسيون أن طهران ترفض التوصل إلى حل وسط بشأن جزيرة أبوموسى التي تقع في منتصف المسافة بين الإمارات العربية والساحل الإيراني، وكانت الشرطة الإيرانية في جزيرة أبوموسى التي تشترك مع الشارقة في السيطرة عليها قد أعادت عبارة تحمل مسافرين بعد أن احتجزتها في الميناء لمدة ثلاثة أيام. وهذه هي المرة الأولى التي يحدث فيها تدخل في حركة المرور المدنية منذ السماح بدخول ايرانيين إلى الجزيرة في عام ١٩٧١ بموجب اتفاق تفاوضت عليه بريطانيا التي كانت مسؤولة آنذاك عن العلاقات الخارجية لسبع إمارات شكلت فيما بعد الإمارات

---

١ ـ جريدة السياسة ١٩٩٢/٩/١٧.

٢ ـ جريدة السياسة ١٩٩٢/٩/١٧.



العربية. وقال دبلوماسى أنه ضم تدريجى وهو يدخل فيما يبدو مراحله النهائية. وقالت إيران يوم ٢٥ أغسطس ١٩٩٢ أن جزيرة أبو موسى هـى جزيرة إيرانية وأن لها الحق فى السيطرة على دخـول الأجانب. وامتنعت الإمـارات العربية عن الرد على أعـمال إيران واكتفت باصدار بيـانات تحدثت عن محنة ١٠٤ مسافر كانوا عـلى ظهر العبارة ومن بين هؤلاء يوجد نحو ١٢ مسافرا من مـواطنى الإمارات. وقالت إيران إن سكان الشارقة فى جزيرة أبو مـوسى لهم حرية دخول الجـزيرة ومغادرتها حـسب رغبتـهم لكن الآخرين يحتاجون إلى تصاريح إيرانية. وقال الدبـلوماسيون أن الاتصالات مع طهران منذ إعادة العبارة يوم ٢٤ أغسطس ١٩٩٢ لم تسفر عن نتـائج. وقال دبلوماسى أن طهران تتعامل مع الجزيرة على أنها أراضى إيرانية وهى ترفض فيـما يبدو الحديث بشأن أى شىء ما لم يتم الاعتراف بسيادتها[1].

ووصف دبلوماسى عربى هذا التطور بأنه نكسة لجهود تحسين العلاقات بين حكام إيران ومجلس التعـاون. ونقل عن سيف المسكرى مساعد الأمين العـام لمجلس التعاون قوله: مثل هذا السلوك غير المـسؤول من المرجح أن ينعكس بشكل سلبى على العلاقات بين مجلس التعاون وإيران، ويخلق جوا من انعدام الثقة والتوتر. والجزيرة المتنازع عليها ليست ذات أهمية اقتصادية كبيرة وتقتـسم إيران والشارقة دخل حقل بترولى صغير قبالة سواحلها. وقال دبلومـاسيون غربيون أن تحرك طهران جاء على الأرجح نتـيجة مخاوف عسكرية واسـتراتيجيـة. فجزيرة أبوموسى تقع فى منطقـة قريبة من خط عبـور ناقلات البترول فى الخليج العـربى. وتعتبر إيران واحدة من أكبر الدول المصـدرة للنفط عبر هذا الطريق. وأخطرت حكومة الإمارات العربية الدول الخـمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن عندما قـامت الشرطة الإيرانيـة فى شهر ابريل ١٩٩٢ بتـرحيل عمـال أجانب من جزيرة أبوموسى كانوا يعملون فى محطة للطاقة ومـركز الشرطة ومدرسة الجزيرة. وقام وزير خـارجيـة الإمارات راشـد عبـدالله فى أعقـاب هذا الحادث بزيارة طهـران إلا أن محـادثاته مع رفسنجـانى لم تكن مثمـرة. وقال دبلوماسـيون أنه لم تجـر بعد ذلك أية محادثات رسمية أخرى وكانت العبـارة التى رفضت الشرطة الإيرانية السماح لها بالرسو فى جزيرة أبو موسى تقـل فى الأساس مدرسين مصـريين عائدين بعد الإجازة الصيـفية لترتيب امتـحانات مدرسية. واضطر طلاب الـشارقة فى الجزيرة إلى السفـر إلى الشارقة لأداء الامتحانات هناك منذ يومين[2].

---

١ ـ جريدة السياسة ٢/٩/١٩٩٢.

٢ ـ جريدة السياسة ٢/٩/١٩٩٢.



منذ أن بدأت إيران التجاوز على حقوق الإمارات فى جزيرة أبوموسى فى مارس ١٩٩٢. صدرت تصريحات رسمية إيرانية مترافقة مع حملة فى الإعلام الإيرانى تدعى التزام إيران بنصوص الاتفاقية الموقعة حول الجزيرة فى نوفمبر ١٩٧١. ففى ١٩ أبريل صرح وزير خارجية إيران على أكبر ولايتى خلال زيارته للكويت قائلا أن إيران تلتزم بما تم التوقيع عليه مع الإمارات العربية. وأن الاتفاق مازال ساريا ولم نخرقه. وفى شهر مايو ١٩٩٢ قام وفد من الإمارات العربية برئاسة وزير الخارجية راشد عبدالله بزيارة لطهران والتقى بالمسؤولين الإيرانيين للبحث فى الاجراءات التى اتخذت ضد مواطنى وموظفى الإمارات العربية فى أبو موسى. وكان مأمولا أن تسفر زيارة الوفد عن تسوية للخلاف وتوقف ممارسات المسؤولين الإيرانيين فى الجزيرة. خصوصا وأن الإمارات العربية مارست آنذاك أقصى درجات ضبط النفس إلى الدرجة التى حظرت فيها نشر أية أنباء عن التجاوزات الإيرانية فى الجزيرة منعا لتوتير الأجواء وتأكيدا إضافيا على حرص الإمارات العربية على حل هذا الإشكال وديا لكن هذا الحرص لم يقابل من إيران بالمثل. بل أقدم مسؤولو إيران فى الجزيرة يوم ٢٤ أغسطس على منع مواطنى الإمارات والموظفين العاملين فى الجزيرة من مغادرة السفينة التى تقلهم والوصول إلى الجزيرة. وليس هذا فحسب، بل صدرت تعليقات ايرانية رسمية تتضمن ادعاءات لا أساس لها من الصحة. ففى ٢٥ أغسطس ١٩٩٢ نقلت وكالة الأنباء الإيرانية عن الناطق بلسان وزارة الخارجية مرتضى سرمدى قوله أن إيران والشارقة اتفقتا على أن المواطنين الأجانب الذين يرغبون بالذهاب لجزيرة أبو موسى يتوجب عليهم الحصول على تصاريح دخول من سلطة الموانئ الإيرانية. وقد نفى مسؤولون فى الشارقة وجود مثل هذا الاتفاق المزعوم. وطالبوا إيران بما يثبت وجوده. وأمس الأول صعدت إيران من الموقف بمنحها نفسها مسؤولية الأمن فى كل الجزيرة. وزعمها أن اتفاق ١٩٧١ يخولها هذه المسؤولية. فقد قال كمال خرازى ممثل إيران فى الأمم المتحدة المشارك فى وفد بلاده بمؤتمر عدم الإنحياز لوكالة «رويتر» أن منع الشرطة الإيرانية ركاب سفينة من الإمارات من النزول إلى الجزيرة ينبع من حقيقة مسؤولية إيران عن أمن الجزيرة. وقال خرازى «بموجب اتفاق العام ١٩٧١ فإن الجزيرة مملوكة لإيران والإمارات - الشارقة» وأضاف «لكن إيران مسؤولة عن الأمن». والواقع أن أقوال خرازى هذه لاتستند إلى أى أساس من الصحة وتشير إلى اتجاه للاستيلاء على الجزيرة بأكملها(١).

---

١ - الخليج ١٩٩٢/٩/٤.



فمذكرة «الترتيبات» الموقعة فى نوفمبر ١٩٧١ بين إيران والشارقة والمضمونة من الحكومة البريطانية لاتتضمن أية بنود تحدد مصير الجزيرة والسيادة عليها. حيث تركت هذه المسألة الاساسية للحل والحسم مستقبلا. وفى المراسلات عام ١٩٧١ بين حكومة الشارقة والحكومتين البريطانية والإيرانية وبين شركة النفط العاملة فى المنطقة وشركة النفط الإيرانية فى شأن جزيرة أبو موسى تأكيدات على أن مايجرى الحديث عنه هو ترتيبات Arrangments وليس اتفاقية تقرر مصير الجزيرة.

قبلت إيران هذه الترتيبات فى الرسالة الموجهة بتاريخ ٢٥ نوفمبر ١٩٧١ من وزير خارجية إيران آنذاك عباس على خلتعبرى إلى وزير خارجية بريطانيا إليك دوجلاس هوم. قال خلعتبرى فى رسالته «أؤكد أن حكومتى قبلت الترتيبات فى شأن «أبو موسى» كما جاءت فى النص المرفق مع رسالتكم بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٧١ وارفق صورة عن مذكرة التفاهم التى تتضمن الترتيبات المشار إليها». ماهى نصوص الترتيبات التى تم الاتفاق عليها بين حاكم الشارقة السابق المرحوم الشيخ خالد بن محمد والحكومة الإيرانية بضمان الحكومة البريطانية؟ تتضمن الترتيبات مقدمة و٦ بنود.

وبدون الدخول فى شرح الظروف التى أجبرت الشارقة على قبول هذه الترتيبات فى العام ١٩٧١. فالواضح أن الشارقة حافظت على حقها فى المطالبة باستعادة الجزيرة كاملة ولديها مايثبت ملكيتها للجزيرة، والواضح أيضا أن الوضع الايرانى فى الجزيرة هو وضع قوة احتلال كما تنص مذكرة الترتيبات على ذلك. على أى الأحوال اذا اكتفينا بالاحتكام الى نصوص مذكرة الترتيبات التى تنظم الوضع فى الجزيرة منذ نوفمبر ١٩٧١، فإن المذكرة فى الفقرة (٢ ـ ب) تعترف للشارقة بحق ممارسة الصلاحيات كاملة على أنحاء الجزيرة التى لاتتواجد فيها القوات الإيرانية المحتلة والتى تحددت على خريطة الجزيرة المرفقة بمذكرة الترتيبات. وهذا النص الصريح يسقط المزاعم الايرانية فى شأن مسؤولية الأمن على الجزيرة، وفى شأن دخول مواطنى دول ثالثة إلى الجزء التابع للشارقة، فالقوانين التى تنظم وجود هؤلاء فى الإمارات العربية المتحدة تسرى على وجودهم فى جزء الجزيرة التابع للإمارات. وما دامت مذكرة الترتيبات قد أقرت ممارسة الشارقة لصلاحياتها على الجزء التابع لها فى الجزيرة فإن من ضمن هذه الصلاحيات مسؤولية الأمن فى هذا الجزء، والحق فى إدارته بالطريقة التى تراها الإمارات محققة لصالحها ومصالح مواطنيها. وليس لايران أن تقرر ما الذى تفعله الامارات العربية فى الجزء التابع لها من الجزيرة(١).

---

١ ـ الخليج ١٩٩٢/٩/٤.



إيران تسعى لسيطرة نفطية مطلقة بعد السيطرة الاستراتيجية

منع المدرسين والمدرسات تم فى سياق سلسلة من الاجراءات الادارية والعسكرية التى بدأتها إيران فى الجزيرة مع عام ١٩٨٠ يهدف إلى ترحيل أهالى الجزيرة، أى بعد عام من سقوط الشاه، وتوجت بزيارة مفاجئة قام بها رئيس الجمهورية الإيرانية هاشمى رافسنجانى إلى الجزيرة فى مارس ١٩٩٢ تلتها مباشرة سلسلة من الاجراءات الادارية التى اعتبرت استفزازية وغير مبررة. ومن هذه الاجراءات أن مواطنى الجزيرة الأصليين وعددهم حوالى ٧٠٠ شخص من أبناء الإمارات وحوالى ٤٠٠ شخص من العرب والعمال الآسيويين التابعين إداريا للشارقة أو الحكومة الاتحادية، لم يعد مسموحا لهم التجول فى الجزيرة إلا ضمن كيلو متر مربع واحد يشكل المنطقة الجغرافية التى يتواجد فيها السكان العرب ومرافق الخدمات الحكومية الخاصة بهم وتشمل المخفر والمدرسة والعيادة الصحية. وأصبحت السلطات الإيرانية العسكرية فى الجزيرة تقوم بمنع سفن الصيد والطرادات من الصيد بحرية كما الحال فى السابق، حيث أصبحت تقيد تلك الحركة بسلسلة من الاجراءات الادارية والأمنية، بما فى ذلك الاستيلاء على الطرادات والسفن وفرض غرامات تصل فى بعض الأحيان إلى حوالى ٥٠٠٠ درهم. وأكثر من ذلك، فإن السلطات الإيرانية بدأت تمنع أصحاب هذه السفن التى يشكل صيد الأسماك مهنتهم الوحيدة ومصدر رزقهم الأول من إرسال صيدهم إلى الشارقة لبيعه هناك(١).

وقامت هذه السلطات أيضا بعمليات بوليسية مختلفة من بينها الإقدام على سجن عدد من مواطنى الجزيرة فى الحمامات، والقيام بضرب بعضهم مما طال فى إحدى المرات ابنة رئيس المخفر الإماراتى. ووسعت السلطات العسكرية الايرانية نقاط تمركزها فى الشريط الغربى من الجزيرة التى تبلغ مساحتها ٣٢كم٢، وفى نطاق هذا التوسيع قامت ببناء قرية إيرانية نموذجية وأقامت نقاطا عسكرية فى المنطقة العربية من الجزيرة، واحتلت مواقع فى منطقة مناجم الحديد فى الجزء الشرقى من الجزيرة، ومنع فى مابعد العرب من استثمار الحديد فيه. وإذا كانت سلسلة الاجراءات الإدارية والعسكرية الإيرانية التى بدأت منذ ما يزيد على ١٠ سنوات وبشكل متدرج قد أدت إلى تقليص الوجود العربى، وإلى قضم مستمر فى الأراضى التى يتواجد فيها العرب، فإن ماتم فى عام ١٩٩٢ وبالتحديد بعد زيارة الرئيس الإيرانى للجزيرة كان محاولة أخيرة من إيران لفرض سيادتها القانونية

---

١ ـ مجلة المجلة ـ لندن ـ ٦ ـ ١٥/٩/١٩٩٢.



والسياسية على الجزيرة والبدء بتصفية الوجود العربي فيها كليا. وقيل أيضا أن السلطات عرضت على أبناء الجزيرة التجنس بالجنسية الإيرانية «لتجنب القيود الأمنية والإدارية على الدخول والخروج من الجـزيرة» وبالطبع فإن هذا العرض قوبل بالرفض التـام خاصة وأن لمعظم سكان الجزيرة مصالح وأقارب فى الشارقـة وباقى أجزاء الإمارات العربية. وطبقًا لما يقوله المدرسـون فى الجزيرة فإن السلطات الإيرانية وجـدت أن أفضل وسيلة لتهـجير السكان بعد أن أعـيتـها الحيلة، هى هدم العـمود الفقـرى الذى يضمن اسـتمرار إقـامة المواطنين فى الجـزيرة وهو التعليم. رغم أن جـزيرة أبو موسى التـى احتلتهـا إيران إلى جانب جزيرتى طنب الكبـرى والصغرى عام ١٩٧١ وقبل قليل من انسـحاب بريطانيا، وإعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، قد مثلت لإيران أهمية استراتيجية، فى وقت كان شاه إيران يسعى لفرض هيمنته على المنطقـة والقيام بدور الشرطى الحارس فيها، إلا أن التصعيد الإيرانى الأخير لم يكن هدفه الأهميـة الاستراتيجية للجزيرة، فقد تحقق هذا الهدف واقعيا من خلال الوجود العسكرى الإيرانى فيها، ومن خلال تكثيف هذا الوجود وزيادته خاصة فى العقد الماضى. أما الهدف الجديد الذى تسعى إليه إيران، فهو التحلل من آخر بنود الاتفاق الـذى يقضى باقتسام النفط الذى يتـم اكتشافه فى الجـزيرة وحولها بين إيران والشارقة مناصفة[١].

المشكلة التى يمثلها النفط هنا أنه يشكل مصدرا مهـما لدخل إمارة الشارقة، كما أن الامكانيات الواعـدة لاكتـشاف النفط سواء فى الجـزيرة نفسهـا أو حولهـا امكانيات كبـيرة، ممـا يحرم الشـارقة من دخل نفطى مـحتـمل، كمـا يعطى لايران فرصـة زيادة الكميات النفطية التى تحصل عليهـا من المنطقة. وعلى خلال ردة الفعل المعتدلة والحذرة التى كانت تواجه فيـها الإمارات العربية الاجراءات التى كانـت تتخذها إيران فى جزيرة أبو موسى، فإن الجولة الأخيرة من التصعيد الإيرانى الذى بدأ فى مارس ١٩٩٢ ووصل إلى ذروته فى نهـاية أغسطس، بات المسـؤولون فى الإمارات يشـعرون بأن طهـران قد قطعت الطريق أمـام الديبلوماسـية الهادئة خـاصة بعـد فشل الزيارة التى قـام بها وزير خارجيـة الإمارات راشد عبـدالله لطهران فى مايو، والتى طلب خلالـها من إيران عدم المضى فى اجـراءاتها الأمنيـة والإدارية التى تعنى خلق واقع جـديد يغـير من الطبـيعـة القانونية للسيادة فى الجزيرة. ففى ذلك اللقاء، رفضت إيران حتى مجرد قبول التفاوض مع الوزير الاماراتى حول الجزيرة معتبرة «أن هذا الأمر شأن يخص علاقات إيران بإمارة

---

١ - نفس المرجع.



الشارقـة، وينظمه اتفـاق بين الجانبـين». وقد سبب المـوقف الإيراني هذا ضيقـا كبـيرا للمسؤولين في الامارات العربية ودفع المجلس الأعلى للاتحاد الذي يضم حكام الامارات السبع إلى الاعـلان عن «أن الاتفاقـات التي أبرمتهـا أو تبرمـها الامارات الأعـضاء في الاتحاد تعتـبر ملزمة للحكومة الاتحاديـة ومن مسؤولياتها». وجـاء هذا الاعلان بمثابة رد غير مباشر على ما طرحه الجانب الإيراني الذي أصبح وفق هذا الاعلان ملزما بالتفاوض مع الحكومة الاتحاديـة إذا أراد الوصول إلى تسوية سياسـية مقبـولة حول وضع الجزيرة. ومنذ تلك اللحظة توقفت المساعي الدبلوماسيـة إلا أن إيران استمرت مع ذلك في اتخاذ مزيد من الاجراءات التي تؤثر على الوضعية الديموغرافية والاقتصادية والأمنية للجزيرة. وإزاء ذلك فإن المسؤولين في الإمارات العربية وخـاصة في إمـارة الشارقـة وجدوا أن استمرار الحذر والتحفظ في التصـدي للاجراءات الإيرانية لم يؤد إلى النتيجة التي كانت تأملها وهي ضبط التسارع في عمليات تغيير واقع الجزيرة[1].

ولذلك فإن التـصعـيد الأخيـر المتمـثل في منع دخول المدرسـين والمدرسات إلى الجزيرة ووجـه بشكل مختلف على الصـعيد الاعـلامي حيث تناولته الصـحف ووسائل الإعلام بشكل صـريح ووجه بعضـها اتهامـات للحكومة الإيرانية، ومن ذلك مـاكتبـته جريدة «الخليج» عن تجـاوزات إيران ومضايقة مسـؤوليها لمواطني الإمارات المقـيمين في الجزيرة والموظفين العاملين فـيها وقالت الصحيفة أن التصـرف الإيراني يثير أسئلة عديدة ويبعث في النفس ذكـريات مريرة عن العلاقات الـعربية الإيرانية أيام حكم الشـاه البائد الذي حاول فرض الهيمنة على المنطقة بممارسة أحلامه التوسعية في أرجائها. وأضافت: «ومن المؤسف أن نشـهد اليوم في جـزيرة أبو موسى تجـاوزات على حقـوق الإمارات ومواطنيها من نمط التجاوزات نفـسها التي عرفناها أيام الشاه. إلى أن الوضع في الجزيرة محكوم باتفـاقية ممهورة بتـواقيع وزيري خارجـية إيران وبريطانيا وحاكم الشـارقة آنذاك الشيخ خالد بن محمد». ورغم أن الصحيفة انتـقدت تلك الاتفاقية وقالت عنها «اتفاقية أمر واقع» جاءت نتيجة تسوية ظالمـة بين بريطانيا والشاه وفرضت على الشارقة في لحظة اتسم فيها الوضع العربي بالضعف من جراء هزيمـة عام ١٩٦٧، إلا أن الصحيفة قالت أن هذه الاتفاقية تحـدد حقوق الطرفين في الجزيرة وفي مياههـا الاقليمية. ومع أن تناول أزمة جزيرة أبوموسى من قبل الأجهزة الاعلاميـة الإماراتية الرسمية والخاصة بعد خطوة إماراتية مـتقدمة للتـصدي للتصعـيد الإيراني إلا أن المراقبين يقـولون أن هذه الخطوة قد

---

١ ـ مجلة المجلة ـ لندن ـ ٦ ـ ١٥/٩/١٩٩٢.



تكون متأخرة وغير قادرة على إعادة ما استبدلته إيران طوال عقد كامل فوق أرض الجزيرة. لكن أولئك المراقبين يقولون إن الانتقال بالمواجهة من طور علاقة خاصة ربطت إيران بإمارة الشارقة، ودفعها إلى دائرة العلاقة بين الإمارات وإيران، يعنى إعطاء الأزمة فرصة دبلوماسية وسياسية أفضل، وجعلها من بين الهموم والهواجس التى تطرح فى علاقات الإمارات بالدول الأخرى وفى الأطر الاقليمية والدولية التى لها وجود مؤثر فيها(١).

السيادة للشارقة والبترول مناصفة

نظمت ادارة جزيرة أبو موسى منذ نوفمبر ١٩٧١ وبعد نزول القوات الإيرانية على الجزيرة وقبل الموعد الرسمى لانسحاب القوات البريطانية اتفاقية وقعها وليام لوس المبعوث الشخصى لوزير خارجية بريطانيا فى ذلك الوقت اليك دوغلاس هيوم مع وزير خارجية إيران فى ذلك الوقت عباس على خلتبرى، وحاكم الشارقة السابق خالد بن محمد. وبموجب هذه الاتفاقية تمارس الشارقة السيادة الفعلية على جزيرة أبوموسى ويكون المواطنون فى الجزيرة تحت سلطة واختصاص حكومة الشارقة، ويرفع علم الشارقة على الجزيرة على أن يتم اقتسام دخل البترول إذا تم اكتشافه مناصفة وأن يسمح لايران بأن تصل قواتها إلى منطقة متفق عليها فى الجزيرة بين الطرفين مقابل أن تدفع إيران للشارقة مبلغ مليون ونصف المليون جنيه استرلينى ولمدة تسع سنوات. وبموجب نصوص الاتفاقية فإن إيران اعتبرت هذه الاتفاقية منقضية ابتداء من عام ١٩٨٠ وبدأت بخلق واقع سياسى وقانونى وديموغرافى جديد منذ ذلك الوقت. أما إمارة الشارقة فإن المسؤولين فيها يقولون أن مجرد النص على أن إيران تدفع إيجارا مقابل استخدامها للتسهيلات العسكرية يعد حجة قانونية تؤكد تبعية الجزيرة للإمارة.

تصريحات خرازى محاولة لثنى الإمارات عن قضيتها

اعتبرت أوساط إماراتية التصريحات التى أدلى بها كمال خرازى ـ مندوب إيران الدائم لدى الأمم المتحدة بشأن الخلاف مع الإمارات حول جزيرة أبوموسى، بمثابة «محاولة إيرانية لاطفاء الزخم المحلى والخليجى، الذى بدأت تحظى به مشكلة الجزيرة، وإضعاف عزيمة الإمارات لإثارة هذه المسألة فى المحافل الاقليمية والدولية». وقالت تلك الأوساط أنه رغم المظهر الإيجابى الذى حاولت أن تتغلف به تصريحات المسؤول

---

١ ـ مجلة المجلة ـ لندن ـ ٦ ـ ١٥/٩/١٩٩٢.



الإيرانى والتى أشار فيها إلى تمسك إيران باتفاقها الموقع مع الشارقة عام ١٩٧١، إلا أن ذلك التوجه ولاتترجمه حيث أنها ماضية فى اتخاذ اجراءات عملية تغير من الواقع السكانى والوضع القانونى للجزيرة. كذلك فإن تلك التصريحات احتوت على مغالطة للنصوص الواردة فى الاتفاقية المعقودة مع الشارقة، من حيث أنها جعلت مسؤولية الأمن فى الجزيرة مسؤولية إيرانية، وهو أمر تقول المصادر الإماراتية المسؤولة «إنه لا يستند إلى أى أساس قانونى أو سياسى وإنما يعد بمثابة اتجاه إيرانى للسيطرة والاستيلاء على الجزيرة بكاملها. وطبقا لبعض المصادر الإماراتية فإن إيران تحاول تسويق إدعاء مفاده أن إجراءاتها فى جزيرة أبوموسى تستهدف قطع الطريق أمام الإمارات لمنح تسهيلات للدول الغربية فى الجزيرة، وذلك بعد أن وقعت تلك الدول اتفاقيات دفاعية مع عدد من دول المنطقة. الإمارات العربية لم تفكر بمثل هذا الاجراء فى أصعب الأوقات حينما كانت الحرب العراقية الإيرانية على أشدها وحينما كانت حرب ناقلات النفط مشتعلة، وكانت إيران فى موقف عسكرى وسياسى معزول. وأضافت المصادر أن الإمارات التزمت بنصوص اتفاقها مع ايران فى تلك الفترة ولم تحاول نقض الاتفاقية رغم أن الظروف التى مرت بها المنطقة خلال الثمانينات كانت مواتية من الناحيتين العسكرية والسياسية، ورغم أن الاتفاقية نفسها مجحفة بحقوق الشارقة التاريخية فى الجزيرة حيث أنها تمثل جزءا من الإمارة[١].

كما تقول بعض المصادر الإماراتية المطلعة فإن الإمارات العربية التى مارست أقصى درجات ضبط النفس فى مواجهة الاجراءات الايرانية فى الجزيرة وامتنعت عن إثارة الموضوع إعلاميا طوال الفترة الماضية لن تقبل سوى الجهود التى تبذلها حاليا لوقف التصعيد الايرانى، إلا إذا وجدت تراجعا إيرانيا فعليا عن بعض الاجراءات التى اتخذتها خاصة خلال الفترة الأخيرة، وأوضحت أن «إيران حاولت من قبل الايحاء بإمكانية حل الخلاف عن طريق محادثات تجريها مع إمارة الشارقة مباشرة وليس عن طريق الحكومة الاتحادية، فى محاولة لعزل الشارقة عن الاتحاد وهى الآن تحاول عن طريق بعض التصريحات ذات المظهر الإيجابى عزل الإمارات العربية عن محيطها فى مجلس التعاون الذى بدأ يتفاعل مع قضية الجزيرة والذى يمكن أن يكون مؤثرا فى المسار العام للأزمة،

---

١ ـ الشرق الأوسط ـ لندن ـ ١٩٩٢/٩/٦.



خاصة بما يتمتع به مجلس التعـاون من ثقل جيوبولتيكى». ونقلت وكالة رويتر من دبى أن دبلوماسـيين من مـجلس التعـاون نفوا أمس المزاعم الإيرانيـة بأنه تم حل النزاع بين طهران والإمارات العربية المـتحدة بشأن جزيرة أبوموسى الاستراتيجـية. وقال دبلوماسى غربى «لم يتم تسوية شىء حـسب معلوماتنا، لقد استولى الايرانيـون فعليا على الجزيرة ويرفضون الـتحدث بشأن التـفاصيل». وكان كمـال خرازى قد صرح فى جـاكرتا أمس الأول «بأنه لايوجـد شىء دون حل بين إيران والإمـارات الـعـربيـة المتـحـدة» لكن الدبلوماسـيين قالوا أن الإيرانيـين يرفضون حـتى الآن بحث القضيـة فى اتصالات بين الحكومتيـن. وذكروا أن الدبلوماسيين الإيرانـيين يرددون أن القضية حلـت منذ أسبوع. رغم عدم تحقيق أى تقدم[1].

واجتمع الرئيس الإيرانى أكبر هاشمى رفسنجانى مع وزير خارجية الامارات على هامش مؤتمر حركة عدم الانحياز فى أندونيسيا أمس الأول لبحث الموضوع ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية عن رفسنجـانى تأكيده صداقة طهران مع الامارات العـربية المتحدة ولكن الوكالة لم تشر إلى جزيرة أبو موسى. وقال خرازى أن إيران كانت تعمل طبقا لحقها فى تولى شـؤون الأمن فى جزيرة أبومـوسى عندمـا اعادت مـعدية تحـمل أكثـر من ١٠٠ شخـص فى ٢٤ أغسطس، وأوضح أن أمن الجـزيرة والسيطرة عليـها مـسؤوليـة إيران بموجب اتفـاق عام ١٩٧١ لكن الاتفـاق الذى نشر فى ذلك الوقت لايسـمح بما تدعـيه إيران وتقول صفحـة واحدة بأنه لا إيران ولا الشارقة تخلت عن مطالبتـها بالجزيرة كلها وتضع الوثيقة ترتيبات يسـمح بموجبها لإيران بالاحتفاظ بحاميـة فى شمال الجزيرة بينما يكون للشارقـة سلطة اختصـاص كاملة على بقيـة الجزيرة. وذكر خرازى أن اتفـاق عام ١٩٧١ لايزال سارى المفعول وأن مواطنى الامارات أحرار فى دخول أبو موسى والخروج منها فى حرية[2].

إنشاء قواعد عسكرية إيرانية

أكدت مصادر إيرانية مطلعة لـ «صوت الكويت» أن إيران بدأت ببناء مجموعة من القواعد العـسكرية البحرية الضخـمة داخل جزيرة أبوموسى بينمـا أكد الرئيس الإيرانى

---

١ ـ الشرق الأوسط ـ لندن ـ ١٩٩٢/٩/٦ .

٢ ـ الشرط الأوسط ١٩٩٢/٩/٦ .



على أكبر هاشمى رفسنجانى مجددا فى ١٩٩٢/٩/٤ رغبة بلاده فى انتهاج سياسة ودية حيال دول مجلس التعاون وخصوصا الإمارات العربية. وكان الرئيس الإيرانى التقى ووزير الخارجية الإماراتى على هامش أعمال قمة دول عدم الانحياز المنعقدة فى جاكرتا وأوضحت إذاعة طهران أنه أكد للوزير أن «سياسة إيران الودية حيال الدول الأخرى فى المنطقة وخصوصا الإمارات العربية المتحدة لم تتغير. المصادر الإيرانية المطلعة كشفت لـ «صوت الكويت» أنه وفقا للخطة التى يجرى تنفيذها حاليا، فإن وحدة الصواريخ التابعة للقوات البحرية الإيرانية ستنشىء ٥ قواعد صاروخية متحركة تحت الأرض على أن تنصب فيها منصات صواريخ «سيلك وورم» الصينية الصنع. وتقول المصادر التى نقلت هذه المعلومات أن عددا من الخبراء الأجانب يساعدون الجيش الإيرانى فى بناء القواعد وتحويل الجزيرة إلى منطقة عسكرية. وذكرت هذه المصادر أن إيران بدأت فى الوقت نفسه ببناء مطار عسكرى ضخم فى الجزيرة إضافة إلى إنشاء محطة للرصد والاستطلاع البحرى والجوى. وأكدت المصادر أن عمليات البناء بدأت أساسا فى شهر يوليو ١٩٩٢، وهى تسير الآن فى وتيرة سريعة ملفتة للنظر(١).

وتشير المصادر نفسها إلى أن السلطات الإيرانية تخطط لتكون أبو موسى عاصمة محافظة الجزر الإيرانية وتقول أن عملية إخلاء الجزيرة من السكان المدنيين ستبدأ فى وقت قريب ليحل محلهم الجنود الذين سيتولون إدارة وحراسة القواعد الجوية والبحرية من أى تدخل خارجى. وحسب المصادر نفسها فإن إيران اقترحت على الإمارات العربية أن تدفع تعويضات مالية لكل شخص اماراتى يرغب فى العودة إلى الإمارات لكنها اشترطت على كل من يريد البقاء فى أبوموسى أن يقبل الجنسية الايرانية أو ينتقل إلى طنب الكبرى أو جزيرة كيش. وأوضحت أن جميع أهالى أبو موسى من الايرانيين الذين سيمنحون إذنا خاصا بالبقاء فى الجزيرة سيكونون من الأشخاص العاملين فى المشاريع ذات الطابع العسكرى وأنه لن تكون هناك استثناءات فى هذه الحالة. ويذكر أن الجهات الإيرانية المسؤولة لاتزال ترفض تحديد موقفها الرسمى من القرار الذى أصدره قائد المنطقة البحرية الجنوبية (قاعدة بندر عباس) بمنع دخول الإماراتيين من سكان أبو موسى إلى الجزيرة إلا أن مسؤولا إيرانيا قال على هامش اجتمعات قمة عدم الانحياز فى جاكرتا أن إيران لم تضم أبوموسى وأن الخلافات التى حصلت مع الامارات فى هذا

١ـ صوت الكويت ـ ١٩٩٢/٩/٦.



الشأن أصبحت فى حكم المنتهية. قال الرئيس الإيرانى أكبر هاشمى رفسنجانى أن إيران شددت سيطرتها على جزيرة أبو موسى فى الخليج العربى التى تديرها بالاشتراك مع إمارة الشارقة وذلك بعد اعتقال مسلحين ربما يكونون متورطين فى مؤامرة، وقالت وكالة أنباء الجمهورية الاسلامية الإيرانية أن رفسنجانى ذكر فى مؤتمر صحافى فى مدينة لاهور الباكستانية أن جزيرة أبوموسى تابعة لايران ونقلت الوكالة عن رفسنجانى قوله «لقد اعتقلنا على الجزيرة عددا من الأفراد المسلحين المشتبه بهم من خارج المنطقة ونعتقد أنه ربما كانت هناك مؤامرة». ونسبت الوكالة إلى رفسنجانى قولة لذلك فقد أمرنا بتحديد الأفراد الذين لايحملون جنسية الإمارات العربية ووضعهم تحت السيطرة. الأمر يتعلق بقرار أمنى وليس سياسيا»[1].

ولم يذكر تقرير الوكالة متى تم الاعتقال ولم يذكر أى تفاصيل أخرى. وقالت الوكالة أن رفسنجانى ذكر أن الجزيرة تابعة لطهران وأنه لم يحدث شيء جديد. وأضافت «أوضح الرئيس الإيرانى أنه بإمكان سكان أبوموسى مواصلة الاقامة كما كانوا والانتقال من الجزيرة واليها». وقالت الوكالة أن السفارة الإيرانية فى أبوظبى أصدرت بيانا يقول أن ٢٠ شخصا من مواطنى الشارقة وصلوا بالعبارة إلى أبو موسى فى الثالث من الشهر الحالى وهى حقيقة تظهر أن إيران لاتعتزم حظر نزول مواطنى الامارات على الجزيرة وقال البيان أن إيران تواصل توسيع علاقات حسن الجوار مع مجلس التعاون ومن بينها الامارات العربية وأضاف «أن التحركات الحقودة من جانب عناصر ودوائر معينة تسعى إلى تحقيق مصالحها.. لايمكن أن تضر بالعلاقات والروابط العميقة بين البلدين[2]».

ذكرت جريدة القبس الكويتية

قال مبعوث الرئيس الايرانى رفسنجانى أن سكان جزيرة أبوموسى من رعايا الإمارات العربية المتحدة هم ضيوف على إيران. وكان هذا الوصف محل تندر فى أجهزة الاعلام الأوروبية .. الفرق بين المنطقين هو أن النظام الإيرانى يعتبر سكان جزيرة أبو موسى الاصليين هم ضيوف إيران التى تحتل الجزيرة، بعد هذا نود أن نخاطب النظام الايرانى المسلم بأن حل المنازعات مع الجيران لايكون بالقوة بل بالحوار أولا، ثم اتباع

١ ـ صوت الكويت ١٩٩٢/٩/٦.
٢ ـ صوت الكويت ١٩٩٢/٩/١٠



الأساليب المتعارف عليها بين الدول من خلال التحكيم أو اللجوء إلى منظمة المؤتمر الإسلامى أو عرض النزاع على محكمة العدل الدولية. فايران قد خرجت من حرب مع العراق خسرت فيها الكثير من الرجال والسلاح واستنزاف اقتصادها وبالتالى فهى بحاجة إلى الاهتمام بأوضاعها الداخلية وإعطاء التنمية الاقتصادية الأولوية، ويجب أن لاتشغل نفسها بمغامرات خارجية ستكون نتيجتها معاداة جيرانها لها، كما أن على مجلس التعاون الخليجى إقناع الإمارات العربية وإيران بالابتعاد بقدر الامكان عن اللجوء إلى القوة[1].

أعربت الحكومة الهولندية عن استغرابها لاعلان الرئيس الإيرانى هاشمى رفسنجانى عن اعتقال أحد الرعايا الهولنديين قرب جزيرة أبوموسى، وقال الناطق الرسمى فرانك دوبروين لـ «صوت الكويت» أن السلطات الإيرانية لم تبلغ لاهاى بأى شيء فى هذا الخصوص، وأضاف أن الحالة التى أشير فيها إلى القبض على مواطن هولندى فى البحر كانت فى قضية «فاندر دوم» وهو أحد الهولنديين الذى كان يبحر على متن يخته فى مياه الخليج العربي ودخل المياه الإيرانية دون إذن بعد أن ضل طريقه، وذلك فى ١٢ مايو ١٩٩١ (أى قبل ١٧ شهرا) حيث اعترضه حينها رجال خفر السواحل وعثروا على مناظير متطورة، وأجهزة إرسال مزود بها يخته وأسلحة فردية خاصة به. وقال أن دوم قد أدين أمام المحاكم الإيرانية بتهمة التجسس وحكم عليه بالسجن لفترة طويلة تم اختصارها بعد اتصالات دبلوماسية جرت وسمحت بالعفو عنه واطلاق سراحه فى الأول من أبريل ١٩٩٢. وكان الرئيس الإيرانى أكد فى خطبة الجمعة يوم أمس وفى معرض حديثه من الاجراءات فى جزيرة أبوموسى أن السلطات الإيرانية اعتقلت فى وقت سابق هولنديا فى طريقه إلى جزيرة أبوموسى وكان بحوزته سلاحه وكل مايثير الشكوك حوله. ودعا إلى إنهاء أزمة الجزيرة قبل أن تكشف إيران سببها، وشدد رفسنجانى على رغبة بلاده فى علاقات إيجابية مع جميع دول مجلس التعاون، وقال نمد أيدينا إلى إخواننا فى الخليج لنشد على أيديهم فى علاقات إيجابية وحسنة لكنه استدرك قائلا «سنقاوم ولن نقبل بالخضوع لسياسة الذل فهذه سياستنا التى يعرفها الجميع وهم يدركون أيضا بأننا نقرن القول بالعمل»، ووسط هتافات المصلين قال الرئيس رفسنجانى «سنقاوم وسندافع عن أرضنا»[2]

---

١ ـ القبس ١٩٩٢/٩/١٢.

٢ ـ صوت الكويت ١٩٩٢/٩/١٩.



ولم يستطع رئيس البعثة الهولندية فى طهران أيتش هاينن تأكيد النبأ لـ «صوت الكويت» مساء أمس وقال إنه استمع إلى ترجمة بالانكليزية لخطاب رفسنجانى خلت من هذه العبارة مشيرا إلى أن أحد المراسلين الصحافيين هو الذى أعلمه بالأمر بعد الظهر. وقد أكد الناطق الرسمى فرانك دوروين أنه ليس متفائلا كثيرا بالنسبة لمعرفة مصير الهولندى الذى أعلن رفسنجانى عن اعتقاله وقال هذه معلومة جديدة ولسنا فى وضع يسمح لتأكيد أو نفى الخبر. وأضاف نعرف من تجارب الماضى أن الجهود الدبلوماسية ستأخذ بعض الوقت قبل الحصول على أية معلومات أخرى مشيراً إلى أن السفارة الهولندية فى الامارات العربية لم تبلغ عن وجود أى من رعاياها فى عداد المفقودين كما لم يقم الجانب الإيرانى من جانبه بالابلاغ عن القبض على أى مواطن هولندى. وبرر عدم تفاؤله الحالى بأنه سبق للخارجية الهولندية أن انتظرت أسابيع قبل الحصول على أية معلومات من طهران ردا على استفسارات عن مصير فاندر دوم الذى قبض عليه العام الماضى وقال تحركنا حينها بعد أن أبلغتنا[١].

هدد الجنرال نصور سارتارى قائد القوات الجوية الإيرانية بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢١ بإسقاط الطائرة التى تحلق فوق الجزر المتنازع عليها مع الإمارات. أعلن سارتارى زيادة عدد الطائرات الإيرانية فوق الخليج. وخاصة منطقة جزيرة أبوموسى. أوضح سارتارى أن أى طائرة تنتهك المجال الجوى الإيرانى سيتم اعتراضها واجبارها على الهبوط واسقاطها إذا اقتضى الأمر!! وأكد اعتزام السلطات الإيرانية تعزيز القوة الدفاعية لسلاح الجو كما أكد بيان للحرس الثورى الإيرانى استعداد القوات الإيرانية للدفاع عن سلامة ووحدة أراضى إيران. لم يشر البيان صراحة إلى جزر أبوموسى. وكانت الإمارات العربية قد قررت أمس اللجوء لمحكمة العدل الدولية لحسم قضية أبوموسى. أكد مانع العتيبة مستشار رئيس الإمارات إصرار السلطات الإماراتية على حل الخلاف، استناداً للقانون الدولى وعن طريق الهيئات الدولية والأمم المتحدة، ويصل الشيخ زايد بعد غد الخميس إلى دمشق لإجراء مشاورات مع الرئيس السورى حافظ الأسد حول أزمة أبوموسى وكانت إيران قد رفضت الوساطة السورية خلال الفترة السابقة[٢].

---

١ ـ صوت الكويت ١٩٩٢/٩/١٩.

٢ ـ الوفد المصرية ١٩٩٢/٩/٢٢.



ذكرت صحيفة الانباء فى تعليقها:

استهدفت التعزيزات العسكرية للوجود الامريكى فى الخليج العربي العراق حتى الآن. لكن إذا كانت الولايات المتحدة تريد بهذه التعزيزات أن تضمن الأمن والاستقرار الإقليميين فى المنطقة، يتعين عليها عندئذ أن تولى اهتماما مماثلا للتحركات الإيرانية الأخيرة فى الخليج العربى. إذ يبدو أن طهران أحكمت سيطرتها على جزيرة أبو موسى الاستراتيجية، الواقعة قرب مدخل الخليج العربى بين إيران والإمارات العربية المتحدة. والواقع أن الحكومة الإيرانية كانت قد ضمت جزيرة أبو موسى فى أبريل ١٩٩٢ بعدما دفعت معظم سكانها إلى الرحيل. ورغم أن التقارير الأولية كانت تحدثت عن قيام إيران بطرد كل مواطنى الإمارات العربية من الجزيرة، يبدو أن الاستراتيجية الإيرانية تركز على التحرك وتحقيق الأهداف بشكل غير مباشر وعلى المدى الطويل. ففى نهاية شهر رمضان ألغت السلطات الإيرانية إقامات وتصاريح عمل كل المغتربين الموجودين على الجزيرة، ومعظمهم من الهنود الذين كانوا يشغلون محطات الطاقة، وتحلية المياه التى يستفيد منها سكان الإمارات العربية. وكانت النتيجة المباشرة لهذا الاجراء مغادرة معظم السكان العرب الجزيرة إلى الإمارات العربية. ومن المعروف أن إيران كانت قد حصلت على موطئ قدم فى جزيرة أبوموسى مع جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى فى نوفمبر عام ١٩٧١، قبل موعد الانسحاب البريطانى من المنطقة. ورأى البعض فى احتلال الشاه لجزيرة أبوموسى التى تتبع الشارقة والجزيرتين الصغيرتين اللتين تتبعان لرأس الخيمة تعويضا لتخلى إيران عن ادعائها القديم بالمطالبة بالبحرين قبل سنة من ذلك. ورغم الاحتلال الايرانى للجزيرة عام ١٩٧١، بقى السكان العرب خاضعين لحكم الشارقة.

إعلان إيران ضم الجزيرة

يكشف نص مذكرة الترتيبات حول جزيرة أبوموسى الموقعة عام ١٩٧١ بين إيران وإمارة الشارقة أن السلطات الايرانية تخالف مضمون هذه المذكرة من خلال اجراءاتها التى توحى وكأن طهران تعتبر هذه الجزيرة تابعة لها. والواقع أن مذكرة الترتيبات هذه التى تم توقيعها فى نوفمبر ١٩٧١ برعاية بريطانيا وضمانتها لا تتضمن أى نص يحدد مصير الجزيرة والسيادة عليها بل أن هذه المسألة تركت للحل والحسم لاحقا. وتؤكد مصادر سياسية فى أبوظبى أنه على رغم توقيع هذه المذكرة تحت تأثير الضغط



العسكرى على الشارقة عام ١٩٧١ فإن الشارقة حافظت على حقها فى المطالبة باستعادة الجزيرة كاملة ولديها ما يثبت ملكيتها للجزيرة وأن الوضع الايرانى فى الجزيرة هو وضع احتلال كما تنص مذكرة الترتيبات السابقة. كما تعترف المذكرة للشارقة بحق ممارسة الصلاحيات كاملة على أنحاء الجزيرة التى لا تتواجد فيها القوات الإيرانية. ومن ضمن هذه الصلاحيات مسؤولية الأمن فى هذا الجزء والحق فى إدارته بالطريقة التى تراها الامارات العربية وليس لإيران أن تقرر ما الذى تفعله الامارات العربية فى الجزء التابع لها من الجزيرة. وتسقط مذكرة الترتيبات المزاعم الإيرانية التى أكدها كمال خرازى مندوب إيران فى الأمم المتحدة فى شأن مسؤولية إيران عن أمن الجزيرة وفى شأن دخول مواطنى دولة ثالثة إلى الجزء التابع للشارقة. فالقوانين الى تنظم وجود هؤلاء فى الإمارات العربية تسرى على وجودهم فى جزء الجزيرة التابع للامارات العربية ويؤكد مسؤولون فى الإمارات العربية أن الحكومة الإيرانية قبلت هذه الترتيبات فى عام ١٩٧١ وأوردت نص موافقة وزير خارجية إيران آنذاك عباس علي خلعتبرى التى بعث بها إلى وزير خارجية بريطانيا ويؤكد فيها أن حكومة إيران قبلت الترتيبات فى شأن أبوموسى كما جاءت فى النص مع رسالتكم بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٧١[1].

لكن على رغم هذه المذكرة بدأ الايرانيون يضايقون العرب الذين يعيشون فى الجزيرة لدفعهم إلى الرحيل كما ذكرت أنباء أن لايران الآن قاعدة عسكرية فى الجزيرة مجهزة بمروحيات وآليات عسكرية وزوارق سريعة وفى الجزيرة وحدة شرطة عربية ومركز رياضى ومدرسة تضم مئتى تلميذ ومولدان للكهرباء ومصنع صغير لتحلية مياه البحر، جميعها بتمويل من الشارقة، وسكان الجزيرة يعيشون بشكل أساسى من الصيد البحرى ومعظمهم ينحدر من الشارقة ويعتمد على مساعدة الإمارات العربية المتحدة. أما المدرسون والعمال الآخرون فهم يأتون من الدول العربية الاخرى. وإزاء هذا الوضع ردت دولة الإمارات بلهجة أكثر قوة على إجراءات السلطات الإيرانية بمنع سفينة إماراتية من الرسو فى ميناء أبوموسى فى ٢٤ أغسطس ١٩٩٢ وهى تحمل ١٠٤ من المدرسين والمدرسات العاملين فى مدارس الجزيرة وحددت موقفها السياسى بشكل واضح من التصرفات الإيرانية والادعاءات التى عكسها مسؤولون رسميون إيرانيون وأكدت وزارة الخارجية فى الإمارات فى بيان أصدرته يوم ٢ سبتمبر ١٩٩٢ أن ما قام

١ ـ مجلة الوسط ١٤/٩/١٩٩٢.



ويقوم به المسؤولون الايرانيون على جزيرة أبوموسى لايتفق مع العلاقات التى ربطت بين الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الاسلامية الإيرانية وينعكس سلبا على التعاون بين البلدين فى الوقت الذى ترغب الإمارات العربية فى إقامة علاقات حسن الجوار والتعاون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ويقول المراقبون أن هذا البيان يحمل تطورا وتصعيدا تجاه ممارسة السلطات الإيرانية فى جزيرة أبو موسى ويحدد مواقف الإمارات الرسمى من هذه الممارسة بكونها تنعكس سلبا على التعاون بين البلدين ولا تتفق مع العلاقات التى تربط بينهما(١).

ذكرت مصادر مطلعة أن هذا التطور فى موقف الإمارات العربية جاء بعد اتصالات غير مثمرة مع السلطات الإيرانية على وضع حد للممارسات التى تتم فى جزيرة أبوموسى ومراجعة موقفها من السفينة الإماراتية والسماح للمدرسين بالعودة إلى الجزيرة لممارسة نشاطهم وكانت الإمارات استوعبت المدرسين والمدرسات وطلاب مدارس جزيرة أبوموسى فى مدارس الشارقة وأقامت لهم امتحانات خاصة فى هذه المدارس بعد أن منعوا من العودة إلى الجزيرة. وترى هذه المصادر أن إصرار السلطات الإيرانية على موقفها نقل هذا الحادث من كونه حادثا عابرا، إلى خلاف سياسى بين الامارات وإيران يمتد إلى الخلاف فى تفسير الاتفاقية أو مذكرة الترتيبات بين الشارقة وإيران فى عهد الشاه عام ١٩٧١ والتى تحدد السيادة المشتركة للجانبين على الجزيرة التى تتمتع بموقع استراتيجى فى الخليج العربى، وهى أقرب إلى سواحل الامارات العربية منها إلى الساحل الإيرانى ويؤكد المراقبون أن الجانب الإيرانى دفع من جانبه الخلاف حول سفينة الركاب الإماراتية ومنعها من الرسو فى جزيرة أبوموسى من خلاف اجرائى إلى خلاف سياسى، وذلك بإصدار الخارجية الإيرانية بيانا فى ٢٥ أغسطس ١٩٩٢ أعرب فيه مرتضى سرمدى الناطق بلسان الخارجية الإيرانية عن أسفه واستغرابه للدعايات التى تروجها وسائل الاعلام الإماراتية وذكر سرمدى أن العلاقات بين الجمهورية الإسلامية ودول المنطقة تتجه نحو الإيجاب وليس من مصلحة العلاقات الإيرانية ـ الاماراتية أن تقوم وسائل الإعلام الإماراتية بإثارة ضجة مفتعلة. وقد عززت هذا الموقف الإيرانى تصريحات مندوب إيران فى الأمم المتحدة كمال خرازى الذى أكد مسؤولية إيران عن

---

١ ـ مجلة الوسط ١٤/٩/١٩٩٢.



الأمن فى الجزيرة وقد اعتبر المسؤولون فى الإمارات العربية هذه البيانات تصعيدا للموقف وبذلك انتقل الخلاف إلى أعلى المستويات السياسية فى البلدين بعد أن كانت الإمارات العربية فى بيانها الأول فى ٢٤ أغسطس ١٩٩٢ هادئة[1].

وأراد المسؤولون فى الإمارات العربية بإصدار بيان رسمى عن الخارجية الرد بشكل واضح وقوى على محاولات ايران حصر النزاع حول جزيرة أبوموسى مع الشارقة والتى تتجاهل قرار المجلس الأعلى لدولة الإمارات فى ١٠ مايو ١٩٩٢ الذى أكد أن أية اتفاقيات مقصودة بين إحدى الإمارات العربية وإحدى الدول المجاورة هو اتفاق بين هذه الدولة والإمارات العربية. فبيان الخارجية فى أبوظبى هو تطبيق عملى لقرار المجلس الأعلى الذى اتخذه رئيس دولة الإمارات ومقصود به شكل مباشر أن الخلاف مع إيران والاتفاقيات المعقودة معها من قبل الشارقة فى عام ١٩٧١ أصبح رسميا من اختصاص الحكومة الاتحادية فى أبوظبى عاصمة الإمارات العربية. وتستند الإمارات العربية فى ردها وموقفها القوى إلى حقها التاريخى والقانونى فى الجزيرة وإلى مساندة مجلس التعاون الذى أعلنه سيف المسكرى الأمين العام المساعد وحذر فيه إيران من أن انعكاسات تصرفاتها المزعجة وغير المسؤولة فى جزيرة أبو موسى على علاقاتها مع المجلس ستكون سلبية للغاية، وعبر المسكرى عن القلق البالغ لدول مجلس التعاون وخيبة الأمل الشديدة لأن الحادثة تأتى بعد فترة من تحسن وانتعاش العلاقات بين كل دول المجلس وإيران، لكنه عبر أيضا عن الأمل فى أن يراجع الأخوة فى إيران مواقفهم. ويؤكد المراقبون أنه على رغم ارتفاع حدة البيانات السياسية التى صدرت عن طهران وأبو ظبى والأمانة العامة لمجلس التعاون إلا أن هذه البيانات أكدت حرصها على استمرار العلاقات الودية بين دول المنطقة وهو مايترك الباب مفتوحا لتسوية سلمية لهذه المشكلة عن طريق الحوار والاتصالات المباشرة وغير المباشرة. وقد أكد الرئيس الإيرانى على أكبر هاشمى رفسنجانى رغبة إيران فى انتهاج سياسة ودية حيال دول مجلس التعاون، خلال لقائه فى جاكرتا يوم ٤ أيلول سبتمبر ١٩٩٢ ووزير الخارجية الاماراتى. على هامش أعمال قمة دول عدم الانحياز وأكد رفسنجانى أن سياسة إيران الودية حيال الدول الأخرى فى المنطقة خصوصا الإمارات العربية المتحدة، لم تتغير[2].

١ ـ مجلة الوسط ـ ١٩٩٢/٩/١٤.

٢ ـ جريدة الوطن ١٩٩٢/٩/١٩.



قال الرئيس الإيرانى رفسنجانى الجمعة ١٨/٩/١٩٩٢ أن القوى الغربية المتعطشة للنفط هى المستفيد الوحيد من نزاع إيران مع الإمارات العربية على الجزر العربية الثلاث بالخليج العربى. لكنه أكد أن طهران لن تتخلى أبدا عن تلك الأراضى. وقال رفسنجانى فى خطبة صلاة الجمعة مشيرا إلى النزاع على جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى «سياستنا لاتشمل المواجهة أو التحريض أو إعطاء الذرائع للاعداء أو خلق الاعداء» ومضى إلى القول «لكنها تشمل المقاومة وحراسة أرضنا وعدم الاذعان أبدا للاذلال» وقال رفسنجانى «أن إيران لم تغير سياستها تجاه الجزر وإنما شددت الأمن فقط بعد القاء القبض على العديد من المسلحين الأجانب المشتبه فيهم على ظهر قوارب بالقرب من أبو موسى قبل سبعة أو ثمانية أشهر». وقال فى الخطبة التى أذاعها راديو طهران «واحدهم وهو هولندى لا يزال فى السجن وقد كان تهديدا خطيرا فقررنا تشديد الضوابط»[1].

قال رفسنجانى أنه فوجئ برد الفعل العربى الموسع بعد أن اجتمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون فى أندونيسيا قبل أسبوعين لمناقشة المشكلة وقالوا أنهم إنما يرغبون فى أن يعيش أهلهم على جزيرة أبوموسى بارتياح. وقال «لسوف نفضح المتعطشين للتحريض أمام الأمة العربية وفى الوقت نفسه فإن أيدينا ممتدة لمصافحة أيدى الصداقة والتعاون بالمنطقة. ونحن ننصحهم بألا ينساقوا وراء مثل هذه الأشياء فلن تكون فى مصلحتهم أو مصلحتنا أو مصلحة المنطقة وإذا كانت هناك أى فائدة فسوف تكون من نصيب الأعداء من المتعطشين للنفط والتهام العالم».

استمرت الشارقة أيضا فى إدارة الاجزاء غير الخاضعة للسيطرة الإيرانية فى الجزيرة، إلا أن عائدات استخراج النفط كان يتعين تقاسمها بشكل مشترك بين إيران والشارقة بموجب الاتفاق الذى تم التوصل إليه فى ذلك الوقت. وحتى شهر أبريل كان يسكن الجانب الإماراتى من الجزيرة ٢٠٠٠ نسمة معظمهم من قبائل العرب فى الإمارات، أما البقية فكانوا من العمال المغتربين ومعظم عرب أبو موسى كانوا يمتلكون الإقامة الشرعية فى الإمارات العربية المتحدة، وكانوا يديرون المدارس وأقسام البوليس

---

١ ـ جريدة الوطن ١٩/٩/١٩٩٢.



ومحطات التحلية. أما الجانب الإيرانى من الجزيرة، فقد كان قاعدة لقوات الحرس الثورى الإيرانى، حيث كان يعمل فيها عدد من القوارب السريعة المسلحة خلال الحرب بين العراق وإيران، كما استعمل الايرانيون جزيرة أبوموسى مع جزر أخرى لشن هجمات على الملاحة الدولية فى الخليج العربي. وردت الإمارات العربية على إحكام إيران لقبضتها على جزيرة أبوموسى بإرسال وزير خارجيتها إلى طهران، إلا أن إيران رفضت التفاوض حول هذه القضية بالقول أن نزاعها هذا يتعلق تحديدا مع الشارقة، وردا على هذا الموقف الإيرانى اجتمع المجلس الأعلى لدولة الإمارات فى مايو ١٩٩٢، وأعلن أن الإمارات العربية المتحدة مسؤولة بصفتها دولة اتحادية عن كل التزامات أعضائها الدولية(١).

والحقيقة أن الإمارات لم تسع لإحداث ضجيج إعلامى حول هذه القضية، بل حاولت التفاوض مع إيران بدلا من مناشدة الأمم المتحدة والولايات المتحدة. ويعود السبب فى هذا الموقف إلى تحسن العلاقات بين إيران ومجلس التعاون بما فى ذلك المملكة العربية، وذلك منذ انتهاء حرب الخليج الثانية ورغبة الدول العربية فى إنهاء المواجهة مع إيران. فبعد أن أعلنت تقديرات الأمم المتحدة أن عملية إعادة البناء فى إيران سوف تكلف ٩٧,٢ بليون دولار، أوضحت البنوك فى البحرين استعدادها للمساعدة فى إعادة البناء بإيران، ووافقت قطر على النظر فى احتمال انشاء أنبوب بقيمة بليون ونصف البليون دولار لجر الماء العذب من إيران، كما أعلنت مؤسسة عبدالوهاب «الكلدارى» التى تعمل من دبى اعتزامها بناء منشأة بيتروكيميائية فى إيران بقيمة ٤٥٠ مليون دولار. ولاشك أننا لو أخذنا بعين الاعتبار تنامى هذه الروابط التجارية بين إيران ومجلس التعاون، لبدا لنا العمل الإيرانى فى أبو موسى أمرا غير مفهوم. لكن فى نفس الشهر الذى قامت فيه إيران باجرائها، قصف سلاح الجو الإيرانى قاعدة لحركة المعارضة الإيرانية داخل العراق، وأجرت البحرية الإيرانية مناورات كبرى فى الخليج العربى. ومايبدو من هذه التطورات هو أن إيران تنوى استغلال التوتر فى المنطقة من أجل الحصول على تعويضات الحرب من العراق وحلفائه السابقين معا(٢).

---

١ ـ جريدة الأنباء الكويتية ٩/ ١٠/ ١٩٩٢.

٢ ـ جريدة الأنباء ٩/ ١٠/ ١٩٩٢.



ولكن لما كانت إيران لن تستطيع أبدا الحصول على التعويض من العراق، تحاول بمختلف الوسائل استمالة مجلس التعاون كى تحصل منها على القروض والمساعدات المالية. وتقول صحيفة الحياة التى تصدر من لندن، أن إيران تسعى للحصول على التعويض من الإمارات العربية لقاء الأضرار التى عانت منها على أيدى العراقيين خلال الحرب. من ناحية أخرى رغم أن استيلاء إيران على جزيرة أبوموسى لايمكن مقارنته مع محاولة العراق ضم الكويت إليه، إلا أن هذا الاجراء الايرانى يظهر بما لايدع مجالا للشك أن طهران تريد أن تبين على الصعيد الداخلى أهميتها كقوة إقليمية فى الوقت الذى تتركز فيه الأنظار على صدام حسين، ومع استعداد روسيا وأوكرانيا بيع السلاح مقابل العملة الصعبة لن تجد إيران بالطبع مشقة فى إعادة بناء قواتها المسلحة. وفى هذا الإطار يعتقد معهد الدراسات الاستراتيجية، الذى يتخذ من لندن مقرا له، أن إيران طلبت عام ١٩٩١ ما لايقل عن ٧٥ طائرة حربية متقدمة من روسيا إضافة لحوالى ٢٠٠ دبابة من طراز تى ٧٢ كما أن حصول إيران على الغواصات ـ كما تحدثت التقارير مؤخرا ـ سيجعل من إيران قوة بحرية رئيسية فى الخليج العربى[١].

رفضت إيران قبول التحكيم الدولى فى خلافها مع الامارات العربية المتحدة فى شأن السيادة على جزيرة أبوموسى وجزيرتى طنب الكبرى والصغرى. وقال مرشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية على خامنئى أن الجزر العربية الثلاث تابعة لإيران «لكننا لن نخوض حربا مع جيراننا العرب إذا لم يحصل اعتداء على سيادتنا». وأكد نائب وزير الخارجية الإيرانى محمد على بشاراتى أن طهران لاترغب فى اللجوء إلى التحكيم الدولى لحل الخلاف وإذا كانت الإمارات العربية تريد عرض هذه المسألة على محكمة العدل الدولية فعليها أن تحصل على موافقة إيران وفى هذه الحال لن نقدم أى تنازل فى هذا الشأن. واستبعد بشاراتى أيضا فى تصريحات نشرتها صحيفة ابرار القريبة من المتشددين الإيرانيين إمكان أن يبحث مجلس الأمن فى القضية بموجب البند السادس لميثاق الأمم المتحدة لأن المجلس «لايستطيع التدخل إلا إذا هدد احتلال دولة أو منطقة السلام والأمن الدوليين». وأضاف أن هذه الجزر تابعة لايران منذ زمن طويل وقال أننا لانسعى إلى اشعال حرب وسندافع بشدة عن سلامة أراضى إيران ووحدتها». وكانت

---

١ ـ جريدة الأنباء ٩/ ١٠/ ١٩٩٢.



الإمارات العربية رفعت خلافها مع إيران إلى الأمم المتحدة بعد فشل مفاوضاتها مع طهران[١].

قال خامنئى فى خطاب أمام ممثلى القوات المسلحة الإيرانية «نريد أن نقول لكل جيراننا أننا لانخيف أحدا لكننا فى إيران الثورة لن نسمح لأى جهة بالاعتداء على سيادتنا ووحدة ترابنا. إن الجزر الثلاث تابعة لايران ويجب علينا ألانهتم بالدعاية التى يطلقها الأجانب». واعتبر مراقبون للشأن الإيرانى أن تصريحات خامنئى جاءت رفضا واضحا «للخط المتساهل» الذى ينتهجه الرئيس الإيرانى علي أكبر هاشمى رفسنجانى فى شأن الخلاف العربى ـ الإيرانى على الجزر العربية. وكان مساعد وزير الخارجية الإيرانى محمود واعظى اعترف للمرة الأولى فى تصريحات صحافية نشرتها صحيفة لوموند الفرنسية بأن اتفاق العام ١٩٧١ بين إيران والشارقة فى شأن جزيرة أبوموسى يعطى السيادة على ثلث الجزيرة لمشيخة الشارقة. ويعتقد أن تصريحات واعظى المقرب من رفسنجانى ووزير الخارجية الإيرانى على أكبر ولايتى تعكس توجه السلطات الإيرانية الذى يميل إلى التعامل بهدوء مع قضية الجزر العربية فى ضوء التضامن العربى مع الإمارات العربية[٢].

أعاد قيام إيران باكمال سيطرتها على جزيرة أبوموسى التابعة للإمارات العربية المتحدة أجواء التوتر إلى منطقة الخليج العربي من جديد بعد فترة هدوء نسبى عقب حرب الخليج الثانية. ويقول المراقبون للأوضاع الداخلية فى إيران، أن ضم هذه الجزيرة الصغيرة يعتبر نصرا للجناح المتشدد فى حكومة الرئيس الإيرانى هاشمى رفسنجانى. وبذلك يبدو أن ثلاث سنوات من المهادنة والتصالح بين إيران ومجلس التعاون قد انتهت إلى لا شيء فى الوقت الذى بدأت فيه الشكوك تظهر بين الطرفين إزاء هذه القضية. كما يبدو أن مسألة السيادة على هذه الجزيرة العربية أثارت أحقادا أخرى خارج منطقة الخليج أيضا. فكيانات عربية أخرى مثل مصر والجزائر برزت لكى تدافع عن حق الشارقة فى جزيرة أبو موسى وهى الإمارة العضو فى الاتحاد الإماراتى. ودول مجلس التعاون الست وهى السعودية والإمارات وسلطنة عمان والكويت والبحرين وقطر

---

١ ـ جريدة الحياة ١١/ ١٠/ ١٩٩٢.

٢ ـ جريدة الحياة ١١/ ١٠/ ١٩٩٢.



وكيـانات الجامعـة العربية الأخـرى عبرت أيضـا عن استنكارها لضم جـزيرة أبوموسى للسيادة الإيرانية واعتبرته عدوانا غير مقبول(١).

كانت إيران تخطط منذ شهور قليلة لإعادة علاقاتهـا المقطوعة مع مصر، غير أنها عدلت عن ذلك بعد تصريح لوزير خارجية مصر عمرو موسى فى الأسبوع الماضى، قال فيه أن على الكيانات العربية عدم الرضوخ للنزوات الإيرانية، وكانت هذه العبارة الشعرة التى قصـمت ظهر البعـير إذ تراجعت إيران بتـأييد من المتطرفيـن فى الحكومة عن فكرة إعادة العلاقات مع مصر. ورغم أن الرئيس الإيرانى رفـسنجانى كان قد صرح مرارا بأن إيران تمد يد الصداقة إلى مجلس التعاون، إلا أن المـراقبين يفسرن خطوة ضم جزيرة أبو موسى بأنها أيضا تذكير للدول العـربية بأهمية إيران فى المنطقة وبأنه لا ينبغى أن تتم أية ترتيبات أمنـية بدون مشاركة إيران. وكـانت التوترات حول الجزر العـربية قد بدأت فى الظهـور منذ حوالى ثمـانية شـهور عندمـا رفضت القـوات الإيرانية فى الخليج العـربى السماح لقارب يحمل رعايا من الإمارات العـربية بالرسو على شاطئ جزيرة أبوموسى. وقد دعت صـحيفـة إيرانية متـشددة تعبر عـن الأراء المتصلبة فى الحكومـة الإيرانية إلى تخفيض التمـثيل الدبلوماسى بين إيران وأبوظبى ثم تخفيض العـلاقات الثنائية مع دول مجلس التـعاون الأخرى الـتى تدعم الإمارات العربيـة المتحدة فـى موقفـها من قضـية الجزيرة. ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية تصريحا نسبته إلى أحد الدبلوماسيين فى الإمارات العربية جاء فيه أن حكومة الإمـارات العربية ترى أنه ليس أمام إيران إلا إعادة هذه الجزر للسيـادة العربيـة فى الوقت الذى سارع فـيه مـسؤولون إيرانيون فـى طهران وفى الأمم المتحدة إلى تكرار مطالبـهم بأن هذه الجزر العربية أصبحت ايرانيـة ولا رجعة عن ذلك. وفى خطبة الجـمعة بأحـد مساجـد طهران شن الخطيب وهو مسـؤول كبيـر فى الشؤون الخارجـية، هجومـا على دول مجلس التـعاون وقال: لقـد علمتنا التـجارب «أن إيران الإسلامية لن تسمح بالعدوان على أراضيها»(٢).

وأنكر هذا المسؤول حـقوق الإمارات العربيـة التاريخية فى الجـزر قائلا أن تاريخ إيران يعود إلـى أكثر من ٢٥٠٠ سنة. وفى الوقـت الذى عقدت فـيه عـدة لقاءات فى أبوظبى سعـيا وراء التوصل إلى حل لمشكلة الجـزر العربية عاد المتـشددون فى إيران إلى

---

١ ـ الوطن ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٢.

٢ ـ الوطن ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٢.



تكرار أقوال أكثر تشددا، فقد قال محسن رضا قائد الحرس الثورى فى إيران لضابطه: إذا فشلت الوسائل الدبلوماسية فنحن مستعدون لحماية أراضينا. أما قائد السلاح الجوى الإيرانى فقال هو الآخر: إذا حاولت أى طائرات معادية مهاجمتنا فنتحرك للدفاع عن أراضينا. ويقول المحللون أن عودة إيران لتأكيد سيطرتها على هذه الجزر العربية تعكس التوترات الداخلية فيها لأن إيران تعانى من مشاكل اقتصادية، ولهذا فهى تسعى للظهور فى مركز قوة فى الداخل والخارج، ولاتنوى التفريط ببوصة واحدة من الأراضى. ويقول محلل سياسى فى طهران أيضا أن إيران جادة فى سعيها لتحتل مركز قوة فى منطقة الخليج العربى يحسب حسابها الجميع فى المنطقة، وخارج المنطقة وما جزيرة أبو موسى إلا أحد هذه السبل التى تهدف من خلالها إيران الى التصرف من مركز قوة(١).

التهديد الإيرانى للإمارات العربية

حددت الإمارات العربية المتحدة ثلاثة خيارات لاستئناف المحادثات مع إيران فى شأن الجزر العربية الثلاث المتنازع عليها، فى حين اعتبرت مصادر دبلوماسية فى أبوظبى أن التهديدات التى أطلقها الرئيس الإيرانى هاشمى رفسنجانى وتلويحه بالقوة وخوض بحر من الدماء ستزيد حال التوتر فى المنطقة وتساهم فى زعزعة أمنها واستقرارها. تابعت طهران حملتها وبثت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء الإيرانية الرسمية تعليقا لصحيفة طهران تايمز جاء فيه «على الإمارات العربية أن تدرك أن لضبط النفس حدودا» وكتبت الصحيفة أن الإمارات» ستدفع ثمن سياساتها. وكان الرئيس الإيرانى صعد لهجته ضد الكيانات العربية الأعضاء فى مجلس التعاون وحذرها من أنه «لبلوغ الجزر الإيرانية فى الخليج يتعين عبور بحر من الدم» ودعا فى خطبة صلاة الجمعة فى جامعة طهران مجلس التعاون إلى عدم تكرار أخطاء صدام الذى اراد تحويل نهر ارفند رود الإيرانى إلى شط العرب والكويت إلى محافظة عراقية وأضاف إيران أقوى منكم وللوصول إلى هذه الجزر يتعين عبور بحر من الدم وكان زعماء مجلس التعاون الست طالبوا فى بيان صدر فى ختام قمة أبوظبى بأن تتراجع إيران عن ضم جزيرة أبوموسى والانسحاب من جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى. وقال رفسنجانى أننا نعتبر هذا الزعم العربى باطلا تماما اننى اتعجب لماذا يكررون أخطاء صدام(٢).

---

١ - الوطن - ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٢.
٢ - الحياة ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٢.



وأكد رفسنجانى مجددا أن إيران لاتسعى لأن تكون مصدرا للاضطرابات فى المنطقة ودافع عن صفقة الأسلحة وقال أن الأسلحة التى اشتريناها ليست كبيرة جدا مقارنة مع مساحة إيران وعدد سكانها، وأضاف متوجها إلى دول مجلس التعاون أن الحرب مع العراق علمتنا أن القوة ليست بالسلاح بل بشعب يتمتع بالعقيدة الدينية. وعن العلاقة مع الإمارات العربية قال أرسلنا وفدا إلى أبوظبى والآن تأتون أنتم إلى هنا فى أى وقت تريدون ولنسمع ما لديكم. دعونا نتعاون أمام العالم الإسلامى. واعتبر أن إيران تريد السلام والاستقرار فى المنطقة وأن شكوك العرب بسعيها إلى التسلح لكى تهيمن على المنطقة لا أساس لها وقال نسبة مشترياتنا من السلاح إلى السكان والمساحة أقل منها لدى كل منكم. وقالت المصادر الدبلوماسية فى أبوظبى أن عرض رفسنجانى اجراء جولة ثانية من المفاوضات مع الإمارات العربية فى شأن الجزر العربية التى احتلتها إيران، وهى طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى لايمكن أن يكون مقبولا وهو مبطن بتهديدات واضحة ومكشوفة، وأكدت أن هذه التهديدات تبين مجددا استمرار إيران فى عدم استجابة الدعوة السلمية التى وجهتها الإمارات العربية والدول الأخرى الأعضاء فى مجلس التعاون من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لمشكلة الجزر العربية تستند إلى القانون الدولى والشرعية الدولية. وذكّرت المصادر بقرارات قمة أبو ظبى خصوصا مطالبة ايران بإنهاء احتلالها للجزر العربية الثلاث والتضامن مع الإمارات وشددت المصادر الدبلوماسية فى أبوظبى على أن الإمارات العربية، لاتمانع فى إجراء محادثات مباشرة أو جولة أخرى من المحادثات مع طهران فى أى مكان وزمان، ولكن ضمن ثلاثة خيارات[1].

١ ـ التزام إيران الانسحاب من جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى، والتزامها مذكرة التفاهم الخاصة بجزيرة أبوموسى.

٢ ـ تحديد موعد زمنى للانسحاب من جزيرتى طنب الصغرى وطنب الكبرى وإلغاء مذكرة التفاهم الخاصة بجزيرة أبوموسى.

٣ ـ موافقة إيران على عرض القضية على مجلس الأمن أو محكمة العدل الدولية. وقال وزير خارجية الإمارات العربية أن هذه المطالب ليست شروطا بل حقوق لأن هناك أرضا محتلة وخرقا لاتفاق دولى موقع بين دولتين. وأضاف أننا نسعى إلى

---

١ ـ الحياة ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٢.

استعادة حقوقنا فى الجزر العربية من خلال الشرعية الدولية، ولانريد أخذ أرض أحد بل نطالب بحقنا. وكانت إيران احتلت جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى فى عام ١٩٧١، واستكملت احتلال جزيرة «أبو موسى» فى أبريل ١٩٩٢ بإلغائها مذكرة التفاهم الموقعة مع الإمارات وإيران فى عام ١٩٧١. وأجرى البلدان محادثات مباشرة فى أبوظبى أواخر سبتمبر ١٩٩٢ لحل النزاع بينهما بالطرق السلمية، لكن المحادثات انهارت بسبب اصرار وفد إيران على عدم البحث فى مسألة احتلالها جزيرتى طنب الصغرى وطنب الكبرى وتركيز المحادثات على جزيرة أبوموسى. وعبرت دول مجلس التعاون فى قمة أبوظبى عن أسفها الشديد لما أقدمت عليها إيران مما يهدد العلاقات بين دول المجلس والجمهورية الإسلامية الإيرانية. وأكدت القمة أن تطوير العلاقات بين الجانبين مرتبط بتعزيز الثقة وما تتخذه الجمهورية الإسلامية الإيرانية من إجراءات تنسجم مع التزامها مبادئ حسن الجوار واحترام سيادة دول المنطقة ووحدة أراضيها وعدم التدخل فى شؤونها الداخلية. وطالبت القمة إيران بإزالة كل الاجراءات التى اتخذتها فى جزيرة أبوموسى وإنهاء احتلالها لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المحتلة. وتقول مصادر دبلوماسية أن حديث رفسنجانى عن القوة وخوض بحر من الدماء للوصول إلى الجزر الثلاث لايخدم أية توجهات سلمية لحل أزمة الجزر ويتنافى مع التوجه السلمى الذى أعلنته الإمارات لحل الخلاف مع إيران سلميا، وأكدته قمة مجلس التعاون التى أعلنت دعمها كل الاجراءات والوسائل السلمية التى تراها الإمارات العربية مناسبة لاستعادة سيادتها على جزرها العربية الثلاث.

يؤكد رئيس المجلس الوزارى لمجلس التعاون أن دول المجلس هى أكثر الدول حرصا على علاقات ممتازة مع إيران، ويضيف أن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الإمارات وإيران كبيرة جدا، ونرجوا أن تساهم هذه العلاقات والمصالح المشتركة فى حل الخلاف على الجزر العربية. وكان رئيس دولة الإمارات أعطى تأكيدات بأن المحادثات المباشرة بين مسؤولين إماراتيين وايرانيين فى أبوظبى لم تكن ذات فائدة. وقال إن الإمارات العربية ستستمر فى تحركها السياسى والدبلوماسى لاستعادة حقوقها فى الجزر العربية الثلاث، وأضاف أنها أحالت القضية على الجامعة العربية والأمم المتحدة وستعرضها على مجلس الأمن. وتواصل الإمارات اتصالات مكثفة مع الأمين العام للأمم المتحدة والدول الخمس دائمة العضوية فى مجلس الأمن، وتتوقع مصادر فى



الخارجيـة الإماراتية أن يرسل غالى مبـعوثا شخصيا إلـى المنطقة فى وقت قريب لدرس قضية الجزر فى أبوظبى وطهران[1].

واصلت إيران فى ١٩٩٢/١٢/٢٧ حملتـها على مجلس التعاون وأكـدت مجددا استعدادها للدفاع عسكريا عن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى وهى الجزر الإماراتيـة التى تحتلهـا منذ ١٩٧١. وهددت بقطع يد كل طامع بأصغـر جزء من أرضنا كما حذرت الإمارات من أنها ستدفع ثمن سياستها المتهورة. وقال المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى أعلى سلطة سياسية فى البلاد فى بيان بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٢٧ أن دفاعنا طوال ثمانية أعوام فى الحرب بين العراق وإيران أثبت للعـالم أن أمتنا الشجاعة لن تتردد أبدا فى الدفاع عن سيادة إيران وحماية وحدة أراضيها. وانتقد بيان المجلس الأعلى الذى نقلته وكالة الجمهورية الإسلامية للانباء الرسمـية التى تستقبل نشرتها فى قبرص مجلس التعاون ووصف تأييده الإمارات فى قضيـة الجزر بأنه غير مسؤول. وقال: لن يمكن أى بلد أن يطمع حتى ولو ببوصة واحدة من التراب الإيرانى[2].

هاجم رئيس مـجلس الـشورى (الـبرلمان) الإيـرانى على أكـبـر ناطق نورى يوم ١٩٩٢/١٢/٢٧ السيـاسة البائـدة لدول مجلس التعـاون وندد فى كلمتـه أمام المجلس بسـياسة الـتعـاون أن هؤلاء السادة لم ينسـوا أن هذه الجزر إيرانيـة حتى قـبل أن تولد بلدانهم(..) سنقطع يد كل طامع بأصـغر جزء من أرضنا ونددت صحـيفة الجمـهورية الإسلامـية الـقريبـة من المتشـددين بـ مطالب الإمارات الخـاطئة فى الأراضى. وكـانت صحيفة طهران تايمز الـتى تصدر بالانكليزية قالت فى وقت سابق أن على الإمارات أن تدرك أن لضبط النفس حـدودا. ورفضت مطالبة الإمارات بالسيـادة على جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى ووصفتـه بأنه لا أساس له وقالت أن اتفاقا أبرم عام ١٩٧١ بين إيران والشـارقة لايزال ساريا علـى جزيرة أبوموسى. وأضـافت أن فكرة مسـؤولين من أبوظبى أن طهـران تحجم دائمـا عن الرد على ضربات تتكبـدها منهم فكرة صـبيـانية. وهددت سلطات الإمارات بأنها ستدفع ثمن سياسـتها المتهورة لو قررت إيران يوما ما أن تكيل لهم ضربة بضـربة. ويذكر أن الإمارات العربيـة المتحدة أكدت حرصـها على حل مشكلة الجزر المحـتلة بالطرق السلمية وأعلنت أنها تمتلك كل الوثائق التى تؤكد ملـكيتها للجزر التى احتلها الشاه عام ١٩٧١. وأبدت استعدادها للقبول بأى نتيجة تحكيم تقررها هيئة دولية. لكن إيران تتلكأ إلى التهويل باستخدام القوة[3].

---

١ ـ الحياة ١٩٩٢/١٠/٢٧.

٢ ـ الحياة ـ لندن ـ ١٩٩٢/١٢/٢٨.

٣ ـ الحياة ـ لندن ـ ١٩٩٢/١٢/٢٨.



واصلت طهران تسخين الأجواء فى الخليج العربى وتصعيد تهجمها على دول مجلس التعاون وعمدت فى ٢٧/ ١٢/ ٩٤ إلى اعتماد لغة التجريح المباشر على لسان رئيس مجلس الشورى الإيرانى علي أكبر ناطق نورى الذى وصف سياسة قادة مجلس التعاون «بالسياسة البائدة» إثر مواقفهم فى قمة أبوظبى حيال مسألة الجزر الثلاث التابعة للإمارات التى تحتلها إيران وندد نورى فى كلمة له أمام مجلس الشورى ما زعمه بـ «سياسة النعامة» التى تبعها قادة مجلس التعاون. وقال بكل صلافة: أن هؤلاء السادة لم ينسوا أن هذه الجزر إيرانية حتى قبل أن تولد بلدانهم من الاستعمار البريطانى[١].

وهدد نورى بقطع: يد كل طامع فى أصغر جزء من أرضنا. ولهجة التهديد الإيرانية وصلت إلى المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى الذى قال فى ٢٧/ ١٢/ ١٩٩٢ أن إيران مستعدة للدفاع عسكريا عن الجزر الثلاث. وانتقد مجلس التعاون ووصف تأييده للإمارات بأنه غير مسؤول، وقال: لايمكن لأى بلد أن يطمع حتى ولو فى بوصة واحدة من التراب الإيرانى. وأكملت صحيفة «الثورة الإسلامية» القريبة من المتشددين فى طهران معزوفة التهجم ونددت بـ «مطالب الإمارات» التى زعمت أنها خاطئة حول الأراضى ـ أى الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. ووسعت الصحيفة ادعاءاتها ومزاعمها بالقول أن على إيران أن تثير أيضا موضوع سيادتها على جزيرة البحرين. وأضافت أن على وزارة الخارجية الإيرانية أن تثير بواسطة الوثائق التاريخية سيادة إيران على البحرين وتضع حدا لانفصالها عن إيران. وكانت صحيفة «طهران تايمز» التى تصدر بالانجليزية والمقربة من الخارجية الإيرانية قد هددت دولة الإمارات العربية بأنها: ستدفع ثمن سياستها المتهورة لو قررت إيران يوما ما أن تكيل لهم ضربة بضربة[٢].

أوصل مسؤولون سوريون إلى طهران فى ٢٥/ ١/ ٩٣ رسالة مصرية تطالب المسؤولين الإيرانيين بعدم التدخل فى شؤون مصر الداخلية، وعدم إثارة مخاوف لدى دول مجلس التعاون من الموقف المصرى إزاء قضاياها. وتسلم المسؤولون الإيرانيون الرسالة المصرية أثناء زيارة الوساطة التى قام بها مؤخرا لطهران السيد فاروق الشرع وزير خارجية سوريا. وهى الزيارة التى حاولت تسوية الأوضاع بين الإمارات وإيران وهى الأوضاع التى توترت بسبب احتلال طهران للجزر العربية. على هذا الصعيد المتصل

---

١ ـ الأنباء ٢٨/ ١٢/ ١٩٩٢.

٢ ـ الأنباء الكويتية ـ ٢٨/ ١٢/ ١٩٩٢.



أفصحت الخارجية الإيرانية عن بعض الخطوط العريضة لتوجهات السياسة تجاه هذه الجزر العربية فقد أعلن مصدر فى هذه الوزارة أن إيران متمسكة وبشكل مطلق بجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى، وموافقة على إدارة جزيرة أبوموسى بالاشتراك مع الإمارات وتقاسم البترول فيها(١).

وبالنسبة للخلاف مع الإمارات العربية المتحدة حول جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى قال رفسنجانى أن إيران مستعدة لتسوية الخلافات مع الإمارات حول أبوموسى عبر محادثات ثنائية. ولم يشر الرئيس الإيرانى إلى جزيرتى طنب التابعتين للإمارات وتحتلهما إيران منذ أوائل السبعينيات. وقال رفسنجانى أن إيران ترغب فى تطوير علاقاتها مع مجلس التعاون، إلا أنه انتقد ما وصفه بالروابط العسكرية التى تقيمها هذه الدول مع الغرب المسيحى. وخاصة مع أمريكا قال الرئيس الإيرانى هاشمى رفسنجانى أن بلاده على استعداد لتسوية الخلافات مع الإمارات العربية حول جزيرة أبوموسى «عبر محادثات ثنائية». وأضاف فى مؤتمر صحفى عالمى عقده فى طهران يوم ١٤/٢/١٩٩٣هو الأول له منذ عامين أن إيران ترغب فى تطوير علاقاتها مع دول مجلس التعاون، إلا أنه انتقد ما وصفه بالروابط العسكرية التى تقيمها دول مجلس التعاون مع من وصفهم بالقوى المسيحية الغربية المعادية للإسلام، وقال أن إيران لاتبيت أى مطمع عدوانى تجاه دول مجلس التعاون(٢).

أعلن وزير الخارجية الإيرانى الدكتور على أكبر ولاياتى أن إيران لن تتخلى عن الجزر الثلاث المتنازع عليها مع الإمارات العربية، لكنه أكد فى الوقت نفسه استعداد بلاده لاستقبال وفد إماراتى للتباحث حول الجزر، وأعرب عن ارتياحه لتطور العلاقات الإيرانية ـ الكويتية. وأضاف قائلا فى مؤتمر صحفى عقده فى مبنى وزارة الخارجية الإيرانية يوم ١٤/٢/١٩٩٣ أن طهران لن تتخلى عن سيادتها فوق الجزر الثلاث ووحدة ترابها الوطنى. وفى معرض رده على سؤال من وكالة الأنباء الكويتية «كونا» قال ولاياتى أن إيران مستعدة للتفاوض مع الإمارات فى إطار ثنائى وعلى أساس اتفاقية عام ١٩٧١ لإنهاء الخلاف القائم حول جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى.

---

١ ـ السياسة ـ الكويت ـ ٢٦/١/١٩٩٣.

٢ ـ الأنباء ـ ١/٢/١٩٩٣.



وأردف قائلا: إن الأزمة القائمة مع الإمارات حول الجزر قد خفت حدتها نتيجة للجولة الأولى من المفاوضات التى عقدت فى الإمارات برئاسة المدير العام فى وزارة خارجية كل من البلدين. وأضاف أن نحو ٥٠٠ من السكان العرب عادوا إلى أبوموسى بعد الجولة الأولى من المباحثات، ويشمل هذا العدد الطلبة والمدرسين وهم يعيشون بصورة ودية مع السكان الإيرانيين فى الجزيرة(١).

وصفت وزارة الخارجية الإيرانية موقف مجلس التعاون حول الجزر العربية الثلاث فى الخليج العربى بأنه مكرر ومنحاز ولايرتكز إلى أى أساس ونقلت الصحف الإيرانية عن الناطق باسم الخارجية الإيرانية قوله أن بيان مجلس التعاون حول الجزر العربية الثلاث فى الخليج العربى الذى يهدف إلى تقسيم دول المنطقة والمسلمين لايأتى بجديد ويتضمن المطالب نفسها التى لاترتكز إلى أى أساس. وكان مجلس التعاون كرر فى ٧/ ٤/ ١٩٩٣ فى الرياض دعمه الكامل للإمارات العربية المتحدة فى كافة الاجراءات السلمية التى تراها مناسبة لاستعادة سيادتها على الجزر العربية الثلاث الاستراتيجية أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى الواقعة على مدخل الخليج العربى والتى تتنازع الإمارات العربية وإيران عليها. وقال الناطق أن إيران لاتزال مستعدة لاستئناف المباحثات من دون أية شروط مسبقة مضيفا أن الحكومة الإيرانية تعتبر أن مطالبة دولة بأراضى دولة أخرى أمر خطير جدا للمنطقة ولأمنها الجماعى. وأشار إلى أن موقف المكرر والذى لايرتكز إلى أساس يتعارض مع مصالح المنطقة والمسلمين ويهدف إلى تعزيز هيمنة القوى العظمى والى تناسى خطر إسرائيل. من جهة أخرى انتقد رئيس البرلمان الإيرانى حسن روحانى بيان مجلس التعاون حول هذه الجزر العربية وقال على الدول العربية فى الخليج العربى أن تفكر فى مصالحها على المدى الطويل وتتجنب ما يتعارض مع أمن المنطقة(٢).

وقال روحانى ممثل مرشد الجمهورية على خامنئى فى المجلس الأعلى للأمن القومى أعلى هيئة لاتخاذ القرارات السياسية والعسكرية فى البلاد فى مداخلة أمام البرلمان أن موقف مجلس التعاون يخدم مصالح القوى العظمى. وأدانت الصحف الإيرانية كافة بيان مجلس التعاون وقالت بشكل خاص أن على حكام مجلس التعاون فى الخليج العربى أن يعلموا أن عدم الاستقرار والتوتر فى المنطقة الاستراتيجية لايخدمان

---

١ ـ الأنباء ـ الاثنين ١٥/ ٢/ ١٩٩٣.

٢ ـ السياسة ـ ٨/ ٤/ ١٩٩٣.



مصالحهم. وذكرت طهـران تايمز شبه الرسمية أن هذا البيـان المعادى يهدف إلى إرضاء البيت الأبيض. وكانت الإمارات اتهمت إيران بأنها حاولت ضم جزيرة أبوموسى بحكم الأمر الواقع وطالبت بسيادتها على جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى اللتين تحتلهما إيران منذ العـام ١٩٧١ واللتين لم يـبرم بشـأنهمـا أى اتفاق فى مـا بعد. وكـان وزراء خارجـية المجلس الذين اجـتمـعوا فى الرياض يوم ٧/ ٤/ ١٩٩٣ قـد أدانوا ما وصـفوه بشروط إيران غير المقبولة لاستئناف المحادثات بشأن جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغـرى. ونددت الإمارات العـربية بالإجراء الإيرانى بوصـفه ضمـا فعليـا للجزيرة. وانهارت محادثات عقدت فى أبوظبى فى سبتمبر لتسوية النزاع بعد أن أصرت الإمارات على أن تتناول المحـادثات جزيـرتى طنب الكبرى والصـغـرى أيضا. ويطالب مـجلس التعاون بأن ترد إيران الجـزيرتين. ويقول زعماء إيرانيون أن شاه إيران الراحل كـان يعيد لإيران حقـا تاريخيا فى الجزر العـربية الثلاث عندما أرسل قـوات إلى هناك عام ١٩٧١ خلال إنسـحاب بريطانيـا من الخليج العربى وأن واشنطن تذكى النزاع لتـعكير عـلاقات طهران مع جيرانها فى الخليج العربى. ويقول دبلوماسيون مقرهم الخليج العربى أن إيران ألغت القيود التى فرضتها فى أبوموسى والتى أثارت غضب دولة الإمارات العربية(١).

تبنى مـجلس الشورى الإيرانى يوم ٢٠/ ٤/ ١٩٩٣ قـانونا يحدد الميـاه الإقليمـية للبلاد باثنى عـشر ميـلا بحريا (١٨٥٢ متـرا الميل) وأكد سيـادة إيران على جزر الخليج وبحر عمان. وأوضح مصدر برلمـانى أن السيادة الوطنية تمارس بموجب هذا القانون على الجزر التى تعود إلى إيران فى الخليج العربى داخل مياهها الاقليمية أو خارجها لكن نص القانون لايشـير إلى جزر الخليج العربى بالاسم. وجـاء فى القانون أن «لإيران الحق فى مواصلة اعتراض كل من ينتهك القانون الحالى وتفتيشه». فى لندن رأى مراقبون لشؤون الخليج العـربى أن البـرلمان الإيرانى قطع الطريق عـلى أى محـادثات أو وسـاطات لحل المشكلة بين حكومتى طهران وأبو ظبى وإيجاد تسوية لـلجزر الإماراتية المحتلة. علما أن مجلس الجامعة العربية أكد فى دورته الأخيرة التى انتهت يوم ١٩/ ٤/ ١٩٩٣ وقوفه إلى جانب الإمارات فى مطالبتها بالسيادة على الجزر الثلاث(٢).

---

١ ـ السياسة ـ ٨/ ٤/ ١٩٩٣.

٢ ـ الحياة ٢١/ ٤/ ١٩٩٣.



بعث مراسل «كونا» فى طهران ماوزعتـه وكالة الأنباء الإيرانية على بعض المصادر الخارجية حيث جاء فيه:

الأخ الدكتور الياس البراج المحترم

تحيـة عطرة. أدناه النص الذى وزعتـه وكـالة الأنبـاء الإيرانيـة على الصـحف والمسؤولين فى إيـران. وعلمت أن الخارجيـة الإيرانية طلبت من الصـحف الامتناع عن نشره ووافقت صحيفة «كيهان» الايرانية كـما أخبرنى رئيس تحريرها الان وأعتقد أن بقية الصحف ستلتزم بعدم نشره اللهم إلا إذا ضغطت قضية الحج. والنص هو كالآتى(١).

تزامنا مع زيارة علي أكـبر ولاياتى وزير الخـارجيـة الإيرانى نشرت وكالـة الأنباء الكويتية الأربعاء الماضى تحليـلا دعت فيه الجمهورية الإسلامـية الإيرانية إلى إبداء حسن النوايا العـملية إزاء الدول الأعـضاء فى مجلس الـتعاون وطالبت الـوكالة الكويتـية فى تحليلها إيران إلى إعادة النظر بشـأن الجزر العربية الثلاثة واعتبـرت كونا فى هذا التحليل الجزر المذكورة بأنها تتعلق بالإمارات معلنة دعمها وحمايتها للوجود المسيحي الأجنبى فى منطقة الخليج العـربي إن هذا التحليل يأتى فى وقت قيـمت فيه معظم وسـائل الإعلام زيارة وزير الخارجـية الإيرانية الأخـيرة للمنطقـة بأنها كانت إيجـابية. إن نبـرة التحليل المذكـور تختلف عـما نشـرته وسـائل الإعلام بشـأن زيارة ولاياتى للمنطقـة مما أدهش المراقبين المهـتمين بالمنطقة، ذلك لأن وسـائل الإعلام الكويتية جـربت فى الماضى نتائج اتخاذ مثل هذه الأساليب الإعلامية ومن المستبعد أن يكون قد نسى المسؤولون عن أجهزة الإعلام الكويتية تلك الذكريات المرة فى تماشيهم الإعلامى مع العراق فى السنين الماضية إن جميع وسائل الإعلام الكويتية أثناء الحـرب المفروضة ساندت العراق فى عدوانه على إيران واتخذت اساليبا متحيـزة لصالح العدوان العراقى حيث كانت تعلن إن العراق على حق وأن إيران على باطل وهى البادئة بالحرب وحتمـا أن بعض الاعتداءات العراقية على الكويت بهدف تحريكها ضد إيران نسبتـها وسائل الإعلام الكويتية إلى إيران بما فى ذلك الهجـوم الصاروخى العـراقى على الكويت ٢٢ أكتـوبر ١٩٨٧ وأثر الاحتـلال العراقى للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ غـيرت أجهزة الإعلام الكويتـية فى مواقفـها تجاه إيران وذلك تبعـا لمواقف المسؤولين السـياسيين الكويتيـين واتخذت مواقف أكـثر ليـونه تجاه الجمهورية الإسلامية لدرجة أن بعض الشخصيات المعروفة (الإعلامية) أعربت عن أسفها

---

١ ـ وكالة الأنباء الكويتية «كونا» رقم التصنيف ٥ ـ ٨/٢ بتاريخ ٢٩/ ٥/ ١٩٩٣.



للمواقف السابقة التى بدرت منها. فقد ذكرت صحيفة السياسة ١٩سبتمبر ١٩٩١ بعد أشهر قلائل من إخراج العراق من الكويت أن بعض الوجوه الإعلامية الكويتية البارزة اعترفت بتفريطها بتأييد العراق خلال سنوات الحرب الثمانية مع إيران وتقول المجرب لايلدع من جحر مرتين «المؤمن لايلدغ من جحر مرتين».

وأصحاب أجهزة الإعلام الكويتية يعلمون جيدا أن صدام لازال يحفر الانفاق والخنادق على حدود الكويت وإذا أتيح لصدام أن يهاجم الكويت فلن تتيح لأصحاب الصحف فرصة الهروب. وفى طهران ـ والقول للوكالة الإيرانية ـ أعرب مراسل عربى عن دهشته لتحليل وكالة الأنباء الكويتية وقال فى تصريح لوكالة الأنباء الإيرانية أن جهاز الإعلام الكويتى يخدم مصالح المسيحيين الأجانب فى السنوات الأخيرة وأضاف لو أن الأجهزة الإعلامية الكويتية لم تساند العراق خلال حربه ضد إيران لكانت المنطقة تعيش الأمن والاستقرار والسلام ولما تحمل الشعب الكويتى أوجاع الاحتلال من قبل العراق والوجود المسيحى الأمريكى الأجنبى. وردا على طلب كونا من ايران بعدم معارضة إعلان دمشق قالت الوكالة الإيرانية أن مهمات الأمن فى الخليج العربى هى فى وظيفة الدول المطلة عليه ووصفت الوكالة طلب كونا بأنه رد على الموقف الإيرانى الرسمى فى موضوعه الأمن الخليجى. ويرى المراقبون السياسيون فى المنطقة أنه حتى الموقعة على إعلان دمشق لايؤمنون بإمكان إخراجه إلى حيز العمل وهذا الإعلان العجول يتخذ مكانه فى أدراج النسيان لدى الدول المعنية به ويرى خبراء سياسيون أن الوكالة الكويتية تطالب بعودة الجزر العربية يعنى دعوة إلى تغيير الخريطة السياسية فى المنطقة وأن أى تغيير سيعرض الأمن والسلام للخطر. والوكالة الكويتية تعلم حق العلم أن جمهورية إيران الإسلامية غير مستعدة لصرف النظر بحكم تجربة الحرب عن ذره واحدة من ترابها وهى ليست بحاجة إلى اعتماد قدرة الأجانب للدفاع عن نفسها لانها تتكل أولا على الله عز وجل وثانيا على قدراتها وجماهيريها الشعبية وتتحدث الوكالة الكويتية فى تحليلها نقلا عن مراقبين مجهولين قولهم أن إيران عامل زعزعة استقرار المنطقة وقد نست الوكالة أن الدولة الأولى التى وقفت إلى جانب سيادة الكويت بعد الاحتلال وساهمت فى إخماد آبار البترول المشتعلة بروح كريمة هى إيران بالرغم من موقف الكويت السابق من عدوان العراق عليها وهل نسيت الوكالة موقف المسؤول الكويتى (ولى العهد) وكلامه مع الصحفيين الإيرانيين الذين زاروا الكويت أن الإيرانيين هم الذين بنوا الكويت وأن الكويتين يعترفون بفضل الإيرانيين؟ إن الأوساط الخيرة فى



الكويت لو تأملت قليلا فى وسائل الإعلام الكويتية لـوجدت أصابع المسيحيين الأجانب وراء تحليل كونا وأن الأمن والسلام والثبات لايتعزز إلا بإقـامة علاقات حميمة مع إيران الإسلامية. يقول مراسل كونا فى طهران(١):

طبعا النص كـان باللغة الفارسية وقـد ترجمناه بسرعة أمـلا فى أن يحقق الفائدة المرجوه وأوكد أن إيران بقـيادة رفسنجانى وسـياسته الخارجـية الحالية جـاده فى علاقات إيجـابية مع مـجلس التعـاون والعرب بـل ومع العالم ولولا أننى أراعى بعض الأمـور لنشرت تـفاصيل عن تخلـى إيران عن حركات التـحرر وبالأرقـام علما بأن العـلاقات الإيرانية السودانية تمر بأزمة حقيقة لهذا السبب.

قامت هند محمد مراسلة مجلة الوسط بتحقيق خاص من أبو موسى جاء فيه(٢):

فى منتصف الطريق لم يستـطع قائد الزروق إخفاء استغـرابه. إلتفت إلى وقال: صحيح أن الصحـافيين مجانين. كان فى استطاعـتك سؤال العائدين من هناك من دون الدخول فى هذه المخاطرة. لم أعلق وتابعت التحديق فى ارتباك المياه التى يشقها الزروق ورحت أفكر فى العلاقة بين الصـحافيين والصيادين. فالصـحفى مرغم دائما على رمى شباكه حـتى لو عادت فارغة. وتجربة البحارة تعلـم الصحفيين فضائل الصـبر والتمرس وعدم دفع الخيـبة إلى حدود اليأس وخـالجنى الخوف من تعثر الرحلة قـبل الوصول إلى موضع الأسماك التى لابد من نقلها إلى الوسط بالحبر والصورة معا. كان يمكن أن تبقى جزيرة أبوموسى مجرد مكان بعيد لايشغل أهل المنطقة ولايثير فضول أهل الصحافة لكن ماتعيشه هذه الجزيرة مـن محاولات لتغيير طابعها وهويتها أخـرجها من حسابات الموقع واللؤلؤ والأسمـاك ليضعـها فى حسـابات السيادة والأمن وأسلوب التـخاطب بين دول المنطقة. فمـوضوع أبوموسى يتخطى حـدود الجزيرة ليطرح أسئلة ليس فـقط عن علاقة إيران بدولة الإمـارات العربية المتـحدة بل أيضـا عن فرص التـعايش بين اللغـة الإيرانية الحالية ولغـة دول مجلس التعاون، وهل اللقـاء بين اللغتين سينجب تعـاونا وتفاعلا أم سيتـخذ خطوط للتماس؟ عـشية الرحلة تذكرت زيارتـى السابقة لجزيرة أبومـوسى فقد ذهبت إليها قبل ١٣ عاما برفقة مـجموعة من المواطنين من هواة الصيد بالصقور. ودرج أبناء الإمارات العربية المولعين بهذه الرياضـة العريقة على التوجه إلى هذه المنطقة لنصب الشراك بهدف اصطياد الصقـور حية تمهيدا لتدجينها وتدريبـها على الصيد. وأفضل هذه

١ ـ نفس المرجع.

٢ ـ مجلة الوسط ـ لندن ـ ٢٠/٩/١٩٧٣.



الصقـور يأتى من شمال روسـيا والقوقاز وبـعض مناطق إيران ليستـريح فى الجزيرة فى رحلتـه السنوية نحو المناطق الـدافئـة وفى طريق عودته إلى مـوطنه الأصلى. وسرعـان ماتنبـهت إلى أنه بين الرحلتيـن هبت على المنطقة رياح كـثيرة بدا التـغلب عليهـا أشد صعوبة من اصيطاد الصقور.

قبل ١٣ عاما كانت الرحلة عادية ويكفى للقيـام بها حجز مقعد فى أحد الزوارق «العبرات» التى تنقل الناس من ميناء الشارقـة إلى جزيرة أبوموسى واليوم صارت الرحلة تصنف فى باب المغامـرة لا بل أنها تتحول إلى مايشـبه التسلل إذا كان «الصـياد» الوافد يمنى النفس بتحقيق صحافى يبقى الحصول عليه مشروطا بعدم كشف الغرض من الزيارة مع براعة فى اخفاء الدفتر الصغير فضلا عن الكاميرا التى لابد من التحايل لتمكينها من العمل[١].

ذهبت أيام الرحلات الهادئة وصارت زيارة أبوموسى مـحفوفة بالمخاطر. ذلك أن إيران بعدما فرضت سيطرتها على كل الجزيرة حـولتها إلى قاعدة عسكرية حتى أنها تمنع أبناء الإمارات من دخولها وتسـتثنى بصعوبة بالغة أبناء الجزيرة أنفسـهم. ووسيلة العبور إلى أبوموسى هذه الأيام زروق سـريع يتسع لـ ٢٥ شـخصا ويطلق عليـه اسم «خاطر» يرسو فى ميناء خالد فى الشارقة ويبحر نحو الجزيرة فى الثامنة صباح كل اثنين وخميس أسبـوعيا ليـعود فى اليوم نفـسه فى الرابعة بعـد الظهر ويكاد «خاطر» يبـحر هذه الأيام بركاب لا يتعدى عددهم أصابع اليـد الواحدة علما أن الاجراءات الجديدة دفعت سكان الجزيرة من العـرب إلى الهجرة نحو الشـارقة المدينة والاستقـرار فيها. رفـض أصحاب الزورق «خاطر» انضمام «الوسط» إلى الرحلة وطلبـوا الحصول على تصريح من الديوان الأميـرى فى الشارقـة. وفى الديوان لم نوفق فى الحصـول على هذا التصـريح لوجود المسؤول المعنى خـارج البلاد. ولم يكن أحد مـستعدا لتـحمل مسـؤولية زيارة «الوسط» للجزيرة فـالتصعيـد على أشده والتعزيزات العـسكرية الإيرانية فى الجزيرة تجعل عـملية دخولها، خصوصا لوسائل الإعلام، من المسـتحيلات. ولكن أمام الإلحاح تحمس بعض الأخوة من سكان الجزيرة، فالقضية مصيرية بالنسبة إليهم، فهناك عاش أجدادهم وهناك أمضوا طفولتهم ووراء كل صخرة حكايات لاتنسى تثير شجونهم[٢].

---

١ ـ مجلة الوسط ـ لندن ـ ١٩٩٣/٩/٢٠.

٢ ـ مجلة الوسط ـ لندن ـ ١٩٩٣/٩/٢٠.



فوق واحـد من زوارق الصيد الخشبية المتـوسطة الحجم من النوع المسمى مـحليا «البتيل» انطلقت الرحلة فى اتجاه الجزء الأعمق من الخليج فقد اعتاد الصيادون المحترفون من أبناء الإمارات رمى شباكهم هناك لوفرة الصيد وجودته. هدفهم أسماك التونا الكبيرة وأنواع من «النفر» الحبار يجففونه ويملحونه ويحتل مكانة بارزة على موائدهم إلى جانب «الجمبـرى» من الحجم الكبير وهذا يتـوافر فى أماكن معـينة من الخليج يعرفونهـا جيدا وغالبا عند بعض الحواجـز المرجانية وهى كثيرة قرب جـزر الخليج. وفى ظروف مناخية سيئـة بسبب ارتفاع الحرارة إلى مافـوق الأربعين درجة واشتداد الرطـوبة تتحول الرحلة معاناة حـقيقية فوق هذا النوع من الزوارق، غـير المجهزة بالتكييف والإضاء وغـيرهما. والتى يعمل فـيها بحارة من العـمالة الرخيصـة كالهنود والباكـستانيين والمليـباريين وهم جماعـة من الهند اشتهروا بصبـرهم وجلدهم. وبطبيعة الحال تـنعدم النظافة فى الزروق ولكن حين يزورك العطش لايبـقى لك من خيار غـير اللجوء إلى الثـلاجة البلاستـيكية المتسخة. المقعد المريح الوحيد مـخصص لقبطان الزورق الذى حاول جاهدا توفير بعض الظروف الملائمة لامـرأة يثيـر وجودها فضـول البحارة ووحـده يجيد التـحدث معـها. فالبحارة يتحدثون لهجات بلدانهم وقـائد الزروق الإماراتى مثله مثل من سبقوه من أهله وأجداده تعلم لغـتهم بحكم التـعامل الطويل معـهم. أحمد لـم يغير مـهنته كمـا فعل الكثيـرون من أبناء المنطقة بعـد الطفرة النفطيـة عندما تخلوا عن الصـيد لعمـال وبحارة أجانب سلموهم المراكب، واكتفوا بنسبة من الغلال اليومية[١].

انطلاقة الزورق كانت عصرا فمن المستحسن الصيد ليلا فى هذه الأشهر من السنة بسبب اشتداد الحرارة وظروف عدة حـدثنى عنها أحمد أثناء الرحلة، إلى جانب ضرورة الوصـول إلى المكان المحـدد ليـلا لدواع أمنيـة هذه المرة إذ يوجـد على الزورق «جـسم مشبوه» هو صحافية امراة! وعلى امتداد الرحلة كان أحمد يردد «إن شاء الله تغفل عيون الإيرانيين». وأوصـانى بالبقـاء فى بطن الزورق إلى أن يأمرنى بغـير ذلك. وبين فـترة وأخرى كنت أسـمعه ينادى قادة زوارق أخرى ألـقت بشباكها مـلقيا التحيـة. وتساءلت كيف يعـرفهم والعتـمة تحيط بنا من كل جانب وعرفت أنهـا الخبرة المـتوارثة بين أهل البحـر. وبين فينة وأخرى كـان أحمد يهـبط إلى بطن الزورق ويسألنى هل أحـتاج إلى شىء. إنه يحاول كـسر رتابة الرحلة والتـخفيف من حـدة انفعالـى. سألنى هل أدخن فقلت لا أدخن السـجائر. وبعد لحظات جاء بنارجـيلة من النوع المحلى المسمى «الكدو»

---

١ ـ مجلة الوسط ـ لندن ـ ١٩٩٣/٩/٢٠.



وشرع يعدها لنفسه ليفاجأ بمشاركتى إياه بعدما أخبرته أننا فى بلاد الشام نتخلص من السجائر بتدخين النارجيلة، وأننى أشارك والدى بها أحيانا. تحدثنا كثيرا عن رحلات الغوص وعن أسطورة «بوردياه» المعروفة فى الخليج وهو شخصية أسطورية نسجت حولها حكايات كثيرة واتهمت بخطف الكثير من البحارة من فوق المراكب فى اتجاه الأعماق، وكلما انتقلنا من موقع إلى آخر. كان يحلو لأحمد أن يطلعنى على أسماء الأماكن «الهيرات» أى المغاصات الكبيرة التى جنوا منها ماضيا أفضل أنواع اللؤلؤ. كان أحمد يتحدث عن أماكن البحر بشغف وثقة كأنها أماكن على اليابسة عرفها وارتبط بها. وكنت اكتفى بسؤاله كل مرة عن عمق المكان الذى نحن فيه. واعترف لى لاحقا بأننى خضت امتحان ركوب البحر على رغم الخوف الذى لازمنى طوال الرحلة. وأطرف ما حدث لى هو تلك اللعبة عندما أنزل أحمد خرطوما للمياه، يستخدمه لغسل بعض الأسماك وتنظيفها قبل وضعها فى الثلاجات المتراصة فوق سطح الزروق وترك الطرف الآخر منه فى أذنى ليسمعنى حديث الأعماق، وكيف يمكننى الإنصات إلى حركة البواخر والسفن والبوارج وضجيجها المتناسب مع حجمها. واللافت أنه كان يستطيع تحديد بعدها عنا[1].

قصة أجيال

ماذا عن أبوموسى يا أحمد هل تذهب إليها دائما؟ يهز رأسه ويتطلع إلى البعيد فوق هذا السطح المائى المخيف «جدى دفن فيها ووالدى فقد فيها نصفه، لقد عاد إلينا ذات يوم وقد بترت يده ورجله بعد انفجار لغم بين يديه أثناء العمل فى مناجمها. يومها خسر العرب من دفنوا أحياء داخل السراديب وبعد العمل فى مناجم المغر داخل الجزيرة ووسط ظروف بدائية وصعبة انتقل إلى الصيد وهكذا انتقلت الخبرة إلى مياه أبوموسى غنية بالصيد فالقرش يعيش هنا قطعانا ونحن نصيد صغير الحجم منه ونسميه «ولد الولد» وله مكانة فى موائدنا لفوائده الغذائية. الآن تبدو الأمور معقدة جدا. نصطاد وفق الأميال البحرية وقوانين خاصة كتحديد نوع الشباك والكميات..» ست ساعات مرت كأنها دهر فوق سطح المياه الغامضة الداكنة. الرحلة تستغرق عادة أربع ساعات بسرعة ٣٠ عقدة فى الساعة، لكن قلق أحمد جعلها ستا، إذ كان من الضرورى إبطاء السرعة والتأكد من الزوارق القادمة أو الذاهبة فى الاتجاهات المقابلة. وفى كل مرة كان يلتفت

---

١ ـ مجلة الوسط ـ لندن ٢٠/٩/١٩٩٣.



نحوى ويقول «الله يمض هذه الرحلة على خير أنتم الصحافيين مجانين كان يمكن أن تسألى أحدا من أهل أبو موسى عن كل ماتبغيه وتريحى عمرك»! لم يكن فى ذهنى خلال الرحلة إلا هاجس واحد ماذا يمكننى القول لو اكتشف أمرى. لقد أبلغنى أهالى أبوموسى ممن هجروا فى العام الماضى قصصا أثارت الذعر فى نفسى، مثل حكاية ذلك المصور البريطانى الذى يعمل لاحدى وكالات الأنباء العالمية والذى أحب تسجيل سبق مهنى فذهب مع رفاق له فى رحلة صيد فى زورق صغير وحاول التقاط صور لمواقع فى الجزيرة إلا أن نقاط المراقبة الدقيقة عند الشاطئ كانت له بالمرصاد فحجز الزورق بمن فيه ولم يعرف حتى الآن ماذا حدث للمصور. كذلك روى لى أهل الجزيرة أن مسؤولا حكوميا رفيع المستوى من الإمارات لم يسمح له بالهبوط على أرضها وأعيد ويخته من دون تبرير أو توضيح[1].

أخفينا الأفلام بعناية وكذلك الكاميرا وكان أحمد المتوجس أكثر إدراكا منى لما يمكن أن يحدث لصعوبة إدخال هذه العدة إلى الجزيرة. وخطرت بباله فكرة سنشترى من فلان (أحد الصيادين فى الجزيرة) حصيلة جيدة بحجة أننا لم نوفق وهو سيتدبر الأمر. وتوقفنا فى مكان ما داخل المياه الإقليمية للجزيرة ورمى البحارة الشباك كالمعتاد لتبدأ مغامرة جديدة نتيجتها الحصول على فيلمين كاملين والبقاء ليلة أخرى وسط المياه والقلق. ولاعتبارات كثيرة يصعب سرد تفاصيل ما تبقى من الرحلة ـ المغامرة التى عدنا منها بصيد وفير وتعرفت خلالها إلى عالم الصيد البحرى ومهارة أبناء شرق الجزيرة العربية فى التعامل مع هذا المتسع الأخضر الداكن على رغم مخاطره. يقول أهل جزيرة أبوموسى من العرب أنه حتى عام ١٩٦٣ لم يكن هناك إيرانى واحد يقيم فى الجزيرة وأن الحضور الإيرانى الكبير بدأ مع قدوم قوات الجيش الإيرانى التى أرسلها الشاه بعد توقيع مذكرة التفاهم مع الشارقة. ويضيفون أن أبوموسى ـ بخلاف باقى جزر الخليج الكثيرة ـ لم تكن لها علاقات من أى نوع مع الساحل الإيرانى وأن كل حاجاتها كانت تؤمن من إمارة الشارقة من دون سواها، وأن إيران تعمدت هدم بيت الشيخ سالم بن سلطان القاسمى، حاكم الشارقة فوق الجزيرة وسوته بالأرض. ومنذ اللحظة التى وضع فيها جنود الشاه أقدامهم فوق أرض الجزيرة فى ١٩٧١ تعرضت أبوموسى لعملية تغيير قسرية ومدروسة، بدأت بشق طريق جديد يفصل بين المنطقتين العربية والإيرانية (هذا

١ ـ مجلة الوسط ـ لندن ـ ٢٠/٩/١٩٩٣.



الطريق بدأ بالتعرج والامتداد مع الوقت حتى أنه أصبح يحيط بالجزيرة من كل جانب ثم تلاه فتح مـصرف «ملى إيران» فى القطاع الإيرانى وإقـامة مركز حـراسة ومركـز شرطة تبعتهـا خطوة كبيرة تمثلت فى السيطرة الإيرانيـة الكاملة على الميناء الخاص بالجزيرة وهو ميناء طبيعى لم يحتج إلى الكثير من التعديلات[1].

وفى السنوات التالية بدأت إيران باقامـة مجمعات سكنية بحجـة ضرورة استقدام الجنود وعناصر الحـراسة والشرطة وعائلاتهم، من دون الحـصول على موافـقة الإمارات ومنعت فى الوقت نفـسه العـرب من دخول الجـزء الإيرانى. أول احتكاك بين الطرفـين سجل أثر إصرار السلطـات الإيرانية على منع أهالى الجزيرة من استـغلال مناجم المعدن الأحمر المسـمى «المغر» بسبب منافستـها مناجم أخرى تستغلهـا إيران فى جزيرة هرمز. وكان هذا المعدن مـصدر رزق لمعظم عائلات الجزيرة. فى تلك الأثناء كان عـدد البيوت العربية أكثر من ١٥٠ بيتا بنيت وفق الطراز المعمارى المتعارف عليه فى الإمارات قديما. ومعظم هذه البيوت سوى بالأرض لتقيم حكومة الشارقة منازل حديثة (شعبيات) وزعتها على مواطنيها أبناء الجزيرة فى السنوات العشرين الماضـية حرصا منها على تأمين وسائل العيش المريحة فى الجـزيرة، وضمانا لاستقـرارهم فيها. كذلك أقامت حكومـة الشارقة محطة لتحلية المياه، ومحطة توليد كهـرباء لتغذية الجزء الخاص بها. وفى كل مرة كانت حكومة الشـارقة تنوى فيـها إقامة أى نوع من المشـاريع الحيوية للسكان كـانت تخوض مفـاوضات صعبـة مع الجانب الإيرانى إلى أن توقفت هذه المشـاريع فى السنوات السبع الأخيرة. وفى جزيرة أبومـوسى مدرسة للمراحل الثلاث الابتدائيـة والإعدادية والثانوية تتبع وزارة التربيـة والتعليم الامـاراتيـة، ويتولى التـدريس فيـها سـتون من المدرسـين والمدرسات الذين وفرت لهم حكومة الشارقة المسكن وبلغ عدد الطلاب من أبناء الجزيرة العرب، استنادا إلى آخر احصاء لهم ١٩٠، إلا أن طلاب الثـانوية العامة يقصدون إمارة الشـارقة (المدينة) لخـوض امتـحانات آخـر السنة، وقلمـا يعود بعـضهم إلى الجـزيرة، خصوصا من يرغب فى متابعة تعـليمه الجامعى. ويحدث أن تحرم إيران الآن أى طالب من أبناء عائلات الجزيرة من العودة إليها بـحجة أنه غاب أكثر من سنة، أو بعض هؤلاء تخـرج من جامـعات أوروبيـة وأمريكيـة ويعملون فى دوائر حكومـية فى مـدن الدولة الرئيسية[2].

---

١ ـ مجلة الوسط ـ لندن ـ ١٩٩٣/٩/٢٠.

٢ ـ مجلة الوسط ـ لندن ـ ١٩٩٣/٩/٢٠.



بدأت الاجراءات الصارمة باستناد إيران إلى لوائح إسمية وضعتها لسكان الجزيرة من العرب عندما دخلت إليها إثر توقيع مذكرة التفاهم، وهى لاتعترف بسواها. وصادف آنذاك وجود الكثيرين من أبناء الأسر ومعيليها خارج أبوموسى، وبالتالى لم تسمح لهم بدخولها ثانية وعندما يغادر أحد السكان الجزيرة للعلاج أو قضاء حاجاته فى الدوائر الرسمية الحكومية لبلاده فى مدن الإمارات يجرى الإيرانيون تحقيقا موسعا معه قبل السماح له بالدخول مجددا. وتمنح تصاريح إقامة للمواطنين العرب تحمل العنوان الآتى «الجمهورية الإسلامية الإيرانية محافظة أبو موسى» وتمنع السكان العرب من إقامة أى نوع من المتاجر أو المؤسسات مما يدفع المقيمين العرب إلى التعامل مع تجار القطاع الإيرانى الذين وفدوا إلى الجزيرة تحت ستار أعمال الصيد، وأقاموا تجمعا سكنيا يحمل هذا الاسم «حى الصيادين» الذى يزيد عدد البيوت الإيرانية فيه على ٦٠ بيتا، فى حين يبلغ عدد مساكن العرب ٨٢ بيتا. وفى تطور ذى مغزى أنزل علم الإمارات عن كل المواقع فى الجزيرة باستثناء مركز للشرطة لايتمتع بأى صلاحيات. ويجوب رجال الشرطة الإيرانيون شوارع الجزء العربى ليلا ونهارا فى دوريات منتظمة على رغم أن ذلك غير ملحوظ فى الاتفاق (المذكرة) المعقود بين البلدين. وفى الميناء وهو المدخل الرئيسى للجزيرة لايتورع الإيرانيون عن تفتيش النساء تفتيشا دقيقا ومصادرة أى حاجات ضرورية يحملها الأهالى معهم بما فيها مكواة الملابس فى محاولة لتضييق الخناق عليهم ودفعهم إلى مغادرة الجزيرة. وتتم المحاكمات والعقود والمعاملات الرسمية داخل الجزيرة وفق القوانين الإيرانية(١).

وفى أبوموسى مجموعة من التلال الصخرية (جبال) أهمها جبل الحلوة وارتفاعه نحو ألف قدم وقد رفعت السلطات الإيرانية فوقه صورة للإمام الخومينى بارتفاع سبعة أمتار وعرض خمسة أمتار، تبدو واضحة تماما للقادم إلى الجزيرة من مسافة ميلين، إلى جانب برج خاص بالاتصالات السلكية واللاسكلية وهناك أيضا جبل حارب وجبل سليمان وكلها أسماء عربية وتستغلها إيران لاقامة منشآت رادارية ومواقع مراقبة. ومن الآبار الارتوازية التى روت عطش قوافل الصيادين ورجال الغوص فى الجزيرة لايزال «طوى البنات» أى بئر البنات أبرزها وإن كان الإهمال أصابة بسبب الاعتماد على محطة التحلية، وكذلك طوى بن عيسى وطوى بهبهوه وكلها مهملة الآن. ويتحدث الأهالى وبعض المهتمين بالتجارة خصوصا باسى عن المصير الذى آلت إليه جمعية أبو موسى

---

١ ـ مجلة الوسط ـ لندن ـ ١٩٩٣/٩/٢٠.



التعـاونية التى قطعت السلطات الإيـرانية عنها الإمـدادات من المواد واللوازم اليومـية مما تسبب فى إقفالها . وفى الجانب العربى عيادة طبيـة يقيم فيها طبيب وطبيبة . . . لكنها لاتستطيع التعامـل مع الحالات الطارئة فيضطر الكثيرون إلى الانتـقال إلى الشارقة المدينة والإقامة فيها خصوصـا أصحاب الأمراض الدائمة مثل مرضى السكر والقلب. وحظرت إيران فى السنوات الأخيرة إدخال كيس أسمنت واحد إلى الجزيرة لمنع السكان العرب من القيام بإصـلاحات فى منازلهم أو ترميمها لكـنها تسمح فى حالات استثنائيـة جدا وبعد إجراء تحقيق دقيق ومعاينة الأضرار[1].

تضاعف التشـدد الإيرانى أخيرا بعد تحويـل الجزيرة قاعدة عسكرية ضـخمة تعج بمنصات صواريخ «السكود» والمضـادات والبوارج العسكرية التى تتخـذ من الميناء مربضا لها. ويتحدث رجال الجزيرة العرب بقلق عن تلك الأشباح السوداء الضخمة التى تخرج فجأة من تحت المياه العميقة قبالة أبوموسى وهى الغواصات لتتزود الديزل والطعام، وعن تلك الخنادق المتصلـة التى حفرت قرب الشـواطئ من كل الجهات وركـزت فيهـا مدافع وراجمات ودفاعات جديدة من نوعها. وعـززت القدرات العسكرية الإيرانية بعد تهجير أعداد كبيـرة من السكان العام الماضى، ولم يسمح لكثيـر من سكان الجزيرة بالعودة منذ ذلك الوقت وأسكنوا موقـتا فى تجمـعات سكنية شـعبية حـديثة فى الشارقـة. ويخشى الأهالى تصلب إيران فى مسألة عودة أسرة التدريس إلى الجـزيرة للعام الجديد خصوصا بعد الأنباء عن إجراءات أكـثر شدة بدأت بتطبيقها فـى ما يخص الدخول إلى الجزيرة أو الإقامـة فيـها كأن تشـترط الحصـول على موافـقتهـا وإصدار بطاقـات عمل من قـبلها للمدرسين القادمين. وتبلغ مساحة أبومـوسى ٣٥ كيلو مترا مربعا وعدد سكانها العرب حاليا أقل من ربع السكان الأصليين إذ أفرغت مع الوقت من سكانها العرب[2].

تطور السياسة الإيرانية تجاه الجزر عام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥

أكدت مـصادر دبلوماسيـة فى أبوظبى فى ٣٠/ ٣/ ٩٤ تمسك الإمارات بسيـادتها الكاملة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغـرى وأبوموسى التى احتلتها إيران عام ١٩٧١، وأنها سـتتبع جمـيع الوسائل الدبلوماسية لاسـتعادة سيـادتها على الجزر. وقالت مـصادر فى أبوظبى أن تصريحات وزير خـارجية الإمارات فى القـاهرة فى شأن

١ ـ مجلة الوسط ـ لندن ـ ٢٠/ ٩/ ١٩٩٣ .

٢ ـ مجلة الوسط ـ لندن ـ ٢٠/ ٩/ ١٩٩٣ .



قضية الجزر تعكس الموقف الرسمى لدولة الإمارات الذى يؤكد عزمها على رفع هذا الخلاف إلى محكمة العدل الدولية إذا باءت محاولات التسوية بالفشل. ومنذ تفجر الخلاف بين البلدين فى أبريل عام ١٩٩٢ بعد إلغاء إيران من جانب واحد اتفاقا مع الإمارات فى شأن السيادة المشتركة على جزيرة أبوموسى تؤكد الإمارات موقفها «الثابت» الذى يقوم على الدعوة إلى الحوار المباشر لتسوية الخلاف سلميا على الجزر الثلاث. وأكد هذا الموقف بوضوح فى حديثه مع «الحياة» عندما قال أن الإمارات ستلجأ إلى محكمة العدل الدولية إذا استنفدت جميع الفرص والجهود للوصول إلى تسوية سلمية مع إيران. ويقول أن الإمارات لم تسمع من إيران حتى الآن شيئا جديدا وأن مانسمعه منها بعيد عما نفكر فيه. وتساءل كيف تتفاوض مع من يستولى على حق من الحقوق ويدعى أنه ملك سابق له ويؤكد أن على كل من الطرفين تقديم البراهين على ملكيته للجزر إلى التحكيم. وقال عندى براهين على حقى فيها، وعلى الآخرين أن يأتوا ببراهينهم فإن كانت أقوى فلهم الحق وإن كان برهاننا أقوى فالحق لنا. غير أن الموقف الإيرانى يتسم بالتذبذب والانقسام حول مسألة الجزر مما يعكس «انقسامات واضحة» داخل القيادة الإيرانية. وبدا هذا الانقسام واضحا من خلال التصريحات المتضاربة التى عكسها فى الآونة الأخيرة عدد من الوزراء فى حكومة طهران والقيادات الإيرانية الأخرى. وكان على أكبر ولاياتى وزير خارجية إيران اعترف فى تصريحات لمجلة «الوسط» الشهر الجارى بالنزاع مع الإمارات على الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى وجدد دعوة إلى وزير خارجية الإمارات للبحث فى هذا الخلاف واعتبرت أبوظبى فى حينه أن تصريحات ولاياتى تشكل موقفا متقدما من طهران لكنه غير كاف لأنه كان فقط عبر الوسائل الإعلامية، ولم تتلق أبوظبى أى موقف رسمى من إيران بذلك[1].

يعتبر موقف ولاياتى معايرا لموقف ساسة إيرانيين آخرين من أبرزهم محمد علي بشارتى الذى قال عبر وسائل الإعلام أيضا أن الخلاف مع الإمارات «بسيط» ويمكن حله بالحوار والتفاهم بالنسبة إلى وضع جزيرة أبو موسى. وأغفل ذكر الجزيرتين الأخريتين طنب الكبرى وطنب الصغرى. وتعتبر المصادر فى أبوظبى أن أجهزة الإعلام الإيرانية تقود حملة «تضليلية» فى شأن الخلاف الإماراتى ـ الإيرانى على الجزر الثلاث، وتعكس

---

١ ـ مجلة الوسط ـ لندن ـ ١٩٩٣/٩/٢٠.



فى شكل واضح التناقض السياسى داخل طهران. وأوضحت أن إطلاق الأحكام من الإذاعة الإيرانية على تصريحات وزير الخارجية الإيرانى التى تدعو إلى «الحوار» وعدم استنفاد الفرص لاستجابة إيران دعوات الحوار المتكررة من جانب الإمارات ووصفها بأنها «لامسؤولة» لاتخدم توفير أجواء إيجابية تساعد على بدء حوار مباشر بين البلدين لتسوية الخلاف على الجزر سلميا. ويلاحظ أن الحملات الإعلامية الإيرانية على الإمارات تثور فى أعقاب حصول الإمارات على تأييد من مجلس التعاون أو عربى ودولى لموقفها من قضية الجزر العربية. وتأتى حملة الإذاعة الإيرانية الأخيرة على تصريحات وزير خارجية الإمارات ووصفها بأنها «لامسؤولة وتثير مجددا الشكوك في حسن نية الإمارات فى علاقتها مع إيران»، عقب التأييد والدعم الواضحين اللذين أعلنهما مجلس جامعة الدول العربية لدولة الإمارات فى شأن استعادة سيادتها الكاملة على الجزر الثلاث. وتعكس تصريحات الإذاعة الإيرانية، حسب المراقبين، انقساما وتخبطا فى الموقف الإيرانى من قضية الجزر لايسمحان ببلورة موقف جدى يقود إلى الحوار مع طهران فى الوقت الراهن للوصول إلى تسوية سلمية لأزمة الجزر العربية[1].

وجهت إيران ـ تحذيراً إلى الدول العربية بتاريخ ٢٣/ ٥/ ١٩٩٤ من أى مطالبة «بأرض إيرانية» لأن ذلك قد يؤدى إلى نشوب نزاع مسلح، وردا على التصريحات التى أدلى بها الملك فهد وطلب فيها من إيران أن تعيد إلى الإمارات الجزر الثلاث أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى قالت وكالة الأنباء الإيرانية أن أى مطالبة بأراض قد تشكل خللا خطيرا فى استقرار المنطقة وقد تكون عواقبها بخطورة حرب الخليج الثانية فى العام ١٩٩١ بين العراق والتحالف العربى ـ الغربى بقيادة الولايات المتحدة ـ وذكرت الوكالة فى أول رد إيرانى على تصريحات الملك فهد بأن إيران أكدت دائما استعدادها للتفاوض مع الإمارات حول جزيرة أبوموسى من أجل تبديد أى سوء تفاهم لكن يجب حل هذه المشكلة عبر المفاوضات الثنائية من دون تدخل من جانب دول أخرى. من جهة أخرى زعمت الصحفية المحافظة «رسالات» التى تعكس وجهة نظر أكثرية البرلمانيين فى إيران فى ٢٣/ ٥/ ١٩٩٤ بأن تصريحات الملك فهد خطوة جديدة على طريق زعزعة استقرار المنطقة. وأضافت أن هذا التدخل لن يؤدى إلا إلى خلق توتر يصب فى مصلحة الولايات المتحدة. وكان الملك فهد والأمير عبدالله ولى العهد السعودى قد أكد فى كلمة

---

١ ـ الحياة ـ ٣٠/٣/١٩٩٤.



مشتركة إلى حجاج بيت الله الحرام حرص المملكة العربية على تحقيق تعاون ملموس بين جميع الأطراف المعنية بالعمل المخلص والبناء على إزالة أسباب الاختلاف بين دول مجلس التعاون الست وبين إيران وهى أسباب تبدأ وتنتهى بالتزام الأخوة فى إيران بالمواثيق والأعراف الدولية القائمة على الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول وإعادة الجزر العربية الثلاث إلى الإمارات العربية المتحدة. والجدير بالذكر أن الإمارات تطالب بالسيادة على الجزر العربية الثلاث التى احتلتها إيران فى العام ١٩٧١ عندما نالت الإمارات استقلالها وأعربت إيران عن استعدادها لإجراء مفاوضات مباشرة مع الإمارات حول وضع وليس حول السيادة على جزيرة أبوموسى على أساس موقع فى العام ١٩٧١ وينص على إدارة مشتركة للجزيرة لكن طهران رفضت بالمقابل مناقشة وضع جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى مما أدى إلى فشل محاولة إجراء مفاوضات مباشرة فى سبتمبر عام ١٩٩٢[١].

وبالنسبة للجزر الثلاث موضع النزاع مع الإمارات العربية المتحدة قال رفسنجانى أن «إيران لن تتخلى أبدا عن السيطرة على الجزر الثلاث». وأضاف أن هذه الجزر «جزء لايتجزأ من إيران حسب الوثائق والخرائط المقبولة دوليا» حسب تعبيره. وأعرب عن الأمل بأن يأتى مسؤول إماراتى إلى طهران «لبحث الخلاف حول جزيرة أبوموسى على أساس ثنائي وبدون أى شروط» لكنه لم يدل بمزيد من التفاصيل فى هذا الصدد[٢].

أن ترفض إيران إعادة المحتل من الجزر إلى السيادة العربية، وتؤكد إصرارها على ابتلاعها ومصادرتها وتفريسها، بل وتصعد تهديداتها العدوانية كلما أثير موضوعها هنا أو هناك مسألة ليست جديدة فقد درج هذا النظام على إطلاق التهديدات على لسان العديد من أركانه سابقا وراهنا الأمر الذى يكشف بوضوح عن أطماع ومطامع إيران فى التوسع والاحتلال. ويؤكد هذه النزعة كمنهج ثابت طبع سياستها على الدوام مع دول الجوار. ومع أن النظام الإيرانى حاول غير مرة أن يتظاهر بالاعتدال والمرونة والرغبة فى إقامة علاقات جوار حسنة مع دول المنطقة فإن محاولاته تلك فى أحسن الأحوال لم تكن سوى قنطرة للعبور والتمدد والتدخل فى الشؤون الداخلية وصولا إلى تحقيق

---

١ ـ السياسة ٢٤/ ٥/ ١٩٩٤.

٢ ـ الوطن ـ ٨ يونيو ١٩٩٤.



أحلامه المريضة وأوهامه فى السيطرة والتحكم بشؤون المنطقة. ولعل تصريحات رفسنجانى الأخيرة بإبقاء الاحتلال لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى وأبوموسى وإعلانه بأن استعادتها ستمر ببحر من الدماء يعبران أصدق تعبير عن عقلية الغطرسة وسياسة العربدة والقرصنة. بيد أن هذا الانفلات وتلك القرصنة، إذا كانت منهجا ثابتا بحكم توجهات النظام الإيرانى، فإن كثيرا من المسؤولية تتحملها الإمارات ومعظم أقطار مجلس التعاون الأخرى من خلال أسلوبها المتبع فى مسايرته وإرضائه والسكوت على تدخلاته وممارساته الإرهابية، حيث أسهمت تلك السياسة المساومة واللامبدئية تجاه تحركات القوى الإيرانية الظلامية على التمدد وشجعت نظام طهران على إبقاء احتلاله للجزر العربية الثلاث. إن النظام الإيرانى إذ يعود لنغمة التهديد مجددا فى الوقت الذى تشهد فيه طهران والمدن الأخرى احتجاجات واضطرابات وعمليات مقاومة وأوضاعا اجتماعية واقتصادية وسياسية متدهورة، إنما يحاول بذلك تحويل أنظار الإيرانيين إلى الخارج وافتعال قضية تصرفهم عن أوضاعهم الداخلية المتردية وهى لعبة قديمة كان يلعبها النظام فى عدوانه على العراق. ومازال يلعبها على أمل إطالة عمر نظامه الكسيح. وإذ يجدد تهديداته الوقحة، فهو بالقدر الذى يؤكد تمسكه بمنهج العدوان والتوسع وبأحلامه وأطماعه القديمة نفسها، فإنه بالقدر ذاته يحاول الإيحاء بأنه قادر على فرض نفسه ووجوده ضمن المنطقة، بينما الواقع يؤكد خواء هذا النظام وإفلاسه وتداعيه الوشيك[1].

كررت وزارة الخارجية الإيرانية فى ١٩/٩/١٩٩٤ رفض طهران أى بحث فى سيادتها على الجزر الاستراتيجية الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى فى الخليج العربي التى تطالب بها الإمارات العربية المتحدة. ونقلت إذاعة طهران عن الناطق باسم الخارجية الإيرانية محمود محمد قوله من الناحية الجغرافية والسياسية واستنادا إلى القوانين الدولية فإن الجزر الثلاث إيرانية ولايمكن لأى دولة أن تنافس فى سيادتها على أرضها. وقال محمدى ردا على نداء من وزراء خارجية مجلس التعاون بشأن هذه الجزر «إن مثل هذه المطالب من شأنها إذكاء التوتر فى المنطقة» وكان وزراء خارجية المجلس «الكويت والسعودية والإمارات وقطر والبحرين وعمان» فى الاجتماع الذى عقدوه السبت فى الرياض دعوا إيران إلى القبول بعرض خلافها مع الإمارات على محكمة

---

١ ـ الثورة ـ ٩/٦/١٩٩٤.

العدل الدولية. وأضاف الناطق الإيرانى أن بيان مجلس التعاون متناقض لأنه من ناحية يدعو إلى ارساء الأمن فى المنطقة وتسوية المشاكل بالطرق السلمية ومن ناحية أخرى يؤجج النزاعات بالعودة إلى مطالب تتعلق بهذه الجزر. وأشار محمدى إلى أن إيران مازالت على استعداد لإجراء مفاوضات ثنائية مع الإمارات من دون شروط مسبقة لتسوية المشاكل وتبديد سوء التفاهم. يشار إلى أن جزيرة أبوموسى تخضع منذ عام ١٩٧١ لإدارة مشتركة من قبل الشارقة عضو اتحاد الإمارات وإيران. وقد فشلت مفاوضات جرت بين البلدين فى سبتمبر ١٩٩٢ فى أبوظبى وكان من المقرر أن تستأنف هذه المفاوضات فى سبتمبر ١٩٩٣ لكن الإمارات ألغت زيارة وزير الدولة لشؤون الخارجية إلى طهران احتجاجا على تصريحات إيرانية تؤكد سيادة طهران على الجزر. من ناحية أخرى ـ ذكرت إذاعة طهران أن حراس الثورة الإسلامية (باسدران) والجيش النظامى الإيرانى بدأوا فى ١٩٩٤/٩/١٩ مناورات عسكرية تطلق فيها صواريخ فى الخليج وبحر عمان. وتستمر هذه المناورات التى أطلق عليها اسم «فالاغ» (الغسق) ثلاثة أيام فى منطقة تضم خصوصا مضيق هرمز فى وسط الخليج. وكانت القوات الإيرانية قامت بسلسلة من المناورات العسكرية فى مياه شمال الخليج وقرب جزيرة خرج النفطية. وقال مسؤولون أن الجيش الإيرانى سينظم هذا العام نحو ٤٠ مناورة فى الخليج وفى بحر عمان. على صعيد أخر رحبت الخارجية الإيرانية أمس بإطلاق سراح رئيس ونائب رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة فى الجزائر عباس مدنى وعلى بلحاج. وقال ناطق باسم الوزارة محمود محمدى أن إيران تعتبر إطلاق سراح زعيمى الجبهة خطوة إيجابية ستسمح للجزائر بأن تخرج من الأزمة التى تسبب بها عدم احترام أصوات الشعب الجزائرى. وكانت الجزائر قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إيران فى مارس ١٩٩٣مبررة ذلك بالتدخل الإيرانى فى شؤونها الداخلية. ويرى القادة الإيرانيون أن الجبهة الإسلامية هى التى تمثل الشرعية السياسية فى الجزائر وأنها بالتالى مفتاح التسوية فى هذا البلد. وكانت السلطات الجزائرية أطلقت الثلاثاء الماضى سراح مدنى وبلحاج ووضعتهما قيد الإقامة الإجبارية[١].

---

١ ـ السياسة ـ ١٩٩٤/٩/٢٠.



تطور السياسة الإيرانية تجاه الجزر

قالت مصادر مطلعة بتاريخ ٢٣/١١/١٩٩٤ أن إيران طلبت من سلطنة عمان مساعدتها على تنظيم محادثات مع دولة الإمارات العربية المتحدة، فى محاولة إيرانية جديدة لنزع الفتيل من الأزمة التى تهدد بالانفجار بين الدولتين بسبب النزاع على الجزر الثلاث. وتهدف الدعوة الإيرانية إلى البحث في خطة من ثلاث نقاط يمكن أن تكسر الجمود الحالى فى الأزمة وهذه النقاط كما تقول مصادر فى طهران هى كالآتى:

١ ـ امتناع الطرفين عن اتخاذ أى خطوة قد تزيد من التوتر بينهما.

٢ ـ تحديد تاريخ لاجراء محادثات ثنائية.

٣ ـ الاعتراف بالاتفاق الذى وقعت عليه إيران والمملكة المتحدة عام ١٩٧١ بشأن جزيرة أبوموسى على أساس أنه الوثيقة الأساسية التى يجب الرجوع إليها، ومعنى ذلك أن إيران لن توافق على الدخول فى أية مفاوضات بشأن جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى. وتشعر الحكومة الإيرانية باستياء من سياسة الإمارات بإثارة مسألة الجزر فى كل بلاغ مشترك توقعه مع الحكومات الأجنبية، وكانت الإمارات قد حصلت على دعم كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لموقفها، كما أن الجامعة العربية أيدت هذا الموقف مثلما أيده مجلس التعاون، وتفيد بعض الأنباء أن الإمارات ربما تثير القضية فى الاجتماع الوزارى المقبل لمنظمة المؤتمر الإسلامى. وتفيد الأنباء أيضا أن ولاياتى أبلغ سلطنة عمان أن إيران تعتبر تلك التحركات لاتساعد على التوصل إلى حل سلمى للخلاف. ولم يجتذب هذا النزاع حتى الآن اهتماما كبيرا داخل ايران. لكن الحكومة تخشى من استخدام جماعات المعارضة لهذه القضية كوسيلة لإحراج الحكومة لاجبارها على اتخاذ موقف أكثر تطرفا تجاه الدول المجاورة. ومن دلائل ذلك أن الحكومة سمحت فى بداية الشهر لحزب عموم إيران المنحل بفتح مكتب له فى طهران واستئناف نشاطه. ويقود هذا الحزب محسن بزشكبور عضو مجلس الشورى السابق الذى له صلات قوية مع العديد من رجال الدين النافذين. ويدعو الحزب إلى انتهاج سياسة معادية للعرب إلى درجة أن بعض المعلقين وصفوه بأنه عنصرى. وفى أول بيان أصدره الحزب عقب استئناف نشاطه تعهد بالقتال دفاعا عن مصالح ايران المقدسة واسترداد جزر الوطن الضائعة فى المنطقة(١).

---

١ ـ الشرق الأوسط ـ الأربعاء ٢٣/١١/١٩٩٤.



وقالت المصادر الدبلوماسية أن المفاوضات الهادئة مع الإمارات لاتزال ممكنة ولكن إذا ما أثارت اهتمام الرأى العام الإيرانى فإنه سيكون من المستحيل على السلطات الإيرانية الاستمرار فى انتهاج موقف مقبول.

كشفت دراسة وثائقية حديثة صدرت عن الديوان الأميرى برأس الخيمة أخيرا حول الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى أن صقر بن محمد عضو المجلس الأعلى حاكم رأس الخيمة رفض بشدة عرضا إيرانيا تقدم به سفير إيران الحالى لدى الإمارات حسن امنيان «لدفع أى مبلغ لرأس الخيمة شريطة أن تسكت وتترك دعوى المطالبة بالجزر». وقالت الدراسة أن هذا العرض الإيرانى جاء فى اجتماع مغلق ضم الشيخ صقر والسفير الإيرانى بناء على طلب السفير وأن الشيخ صقر أبدى استياءه الشديد من العرض وقال للسفير: أود أن أفهمك أننا لانباع ولانشترى، والأوطان لاتباع ولاتشترى، نحن لدينا مطالب وأنتم لديكم مطالب وليس هناك من وسيلة لحل هذه المطالب المتناقضة سوى تطبيق العدل. وأضاف الشيخ صقر مخاطبا السفير: «وعليك أن تبلغ حكومتك بما أخبرتك به وبصفتك رجلا صالحا نأمل أن تسعى بالصلاح وأننى آسف لأن هذه الأزمة لم تحل حتى الآن وأنا أنتظر الجواب منك على أساس ما أخبرتك به». وكان السفير الإيرانى قد قدم العرض للشيخ صقر فى بداية الاجتماع المغلق الذى أعقب اجتماعا موسعا عقد عصر يوم ٩/١٢/١٩٩٢ فى قصر الشيخ بمنطقة خزام برأس الخيمة. وفى اللقاء المنفرد بين الحاكم والسفير قال السفير مخاطبا الشيخ صقر. إننا وإياكم أصدقاء ويجب أن لاتحصل بيننا نزاعات وأننا على استعداد لتقديم أى مبلغ تطلبه على أساس أن تسكت وتترك الدعوى بالإضافة إلى أننا مستعدون لوضع ثقلنا فى رأس الخيمة لإنعاشها اقتصاديا فى جميع الحقول الزراعية والتجارية وأن نعمل علاقة خاصة معكم(١).

وهنا رد الشيخ القاسمى قائلا: «الكلام جيد إلا أننى أريد أن أفهمك شيئا لاتعرفه وهو أن لدينا والحمد لله الكثير من الأموال. ولايوجد فى بلدنا فقير واحد ورئيس الإمارات هو أيضا بمثابة الأب وهو يسد حاجتنا من كل شىء». وقال الشيخ صقر أيضا «أما قضية جزر طنب فقبل أكثر من عشرين سنة جاءنا وليم لوس وغيره من الانجليز

---

١ ـ الشرق الأوسط ـ الأربعاء ـ ٢١/١٢/١٩٩٤.



وعرضوا علينا الأموال وأبلغونا أنكم تهـددون باحتلال الجزر بالقوة، وكان ردنا أن الكل يعرف أن إيران هى أقوى من رأس الخيمة ولكن هناك من هو أقوى من الجميع وهو الله سبحانه وتعالى.

رد فعل إيران من وقوف الجميع مع الإمارات:

يشدد خامـئنى وجناح رفسنجانى بيدى ليـونة، إيران ترفض التحكيم الدولى فى النزاع على الجزر الثلاث. رفضت إيران قبول الـتحكيم الدولى فى خلافها مع الإمارات العربية فى شأن السيادة على الجزر الثلاث كـما أكد نائب وزير الخارجية الإيرانى محمد علي بشـارتى أن طهران لاتـرغب فى اللجوء إلى التـحكيم الدولى لحل الخـلاف، وإذا كانت الإمارات، تـريد عرض هذه المسألة على المحكمة العـدل الدولية فعليهـا أن تحصل على موافـقة إيران. فى الوقت الذى فوجئـت إيران بموقف إماراتى صلب. وذلك لرفع القضـية أمام الأمم المتحـدة. مما أثار من غضب إيران وثارت ثائرتهـا تجاه هذا الموقف. وهنا تضع إيران الإمارات أمام ثلاثة خـيارات بالضغط عليها وذلك بتـفريغ الجزيرة من سكانها ومنعها من الاتصالات الخارجـية. كما قامت بملأ هذا الفراغ بمزيد من المواطنين الإيرانيين وتعزيز الجـهد العسكرى الإيرانى فى الجـزيرة. أما الضغط الثـالث وهو تعيين حاكم عسكرى لأبومـوسى مطلق السلطات والصلاحيات. ومن هنا تكمن قضـية الجزر الثلاث بـين إيران والإمارات. ويفتـرض على إيران أن تكون أكـثر الدول وعيـا بأهوال الحـرب ونتائجـهـا فى التاريخ الحـديث وتعـرف كم هى الحرب مـؤذية على الصـعيـد الاجتـماعى والتنمـوى. إيران اليوم تتسلـح بأسلوب أبعد من الأسلوب التـقليدى الذى يحافظ على أمنها القومى!؟.

رفضت إيران بتـاريخ ٢١/٣/١٩٩٥ بيان دول مجلس التـعاون الذى أكد دعـمه لمطالبة الإمارات العربية بالجزر الثلاث وأكـدت على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية محمود محمدى أن جـزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى «هى إيرانية إلى الابد» وحذرت دول مـجلس التعاون من تبـعات ما وصـفته بهـذه «المزاعم». وقال المتحـدث الإيرانى أن تكرار هذه الإدعاءات التى لا أسـاس لها من شأنه أن يعـمق سوء التفاهم ويـزيد المشاكل. وأضاف «على دول مجلس التـعاون أن تتذكر جيـدا أن المنطقة دفعت فى الماضى ثمنا باهظا نتـيجة المزاعم المتعلقـة بالأرض». ورفض المسؤول الإيرانى



بشكل غير مباشر دعوة دول مجلس التعاون لعرض النزاع على محكمة العدل الدولية في لاهاي مؤكدا . . أن المفاوضات الثنائية تبقى أفضل وسيلة لازالة سوء التفاهم». وكان المتحدث الإيراني يرد على بيان أصدره وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي بعد اجتماع عقد مع وزير الخارجية الأمريكي وأرن كريستوفر في الرياض في الأسبوع الماضي وهو البيان الذي أيد مساعي الإمارات لإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية[1].

تحصين إيران لجزيرة أبو موسى

بدأت إيران منذ فترة تحصين جزيرة أبوموسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة. إضافة إلى بناء قواعد انطلاق مؤقتة في جزيرتي الطنب الكبرى والصغرى اللتين احتلتهما عام ١٩٧١. وحسب تقرير لمصادر عسكرية عربية ركزت إيران في أبوموسى قواعد لإطلاق الصواريخ وصل عددها في نوفمبر ١٩٩٤ إلى ٤ قواعد ثابتة ويعتبر الإيرانيون أن الجزيرة صالحة فقط كقاعدة للعمليات الخلفية إضافة إلى كونها قاعدة انطلاق لزوارق تحمل فرق الكوماندوس ضد أهداف مجارة أو ضد سفن تعبر المنطقة. وكانت إيران أسرعت في الفترة الأخيرة برنامج تسلحها مما سيزيد سباق التسلح في المنطقة ويرفع حالة التوتر فيها وركزت إيران على مايبدو على تقوية سلاحها البحري. خصوصا أنها تملك شواطئ مطلة على الخليج يصل طولها إلى ٢٥٤٠كلم. وقد اشترت إيران خمسة زوارق صاروخية صينية من طراز هيفو تسلمتها أخيرا وستتسلم خمسة أخرى في المستقبل إضافة إلى أن البحرية الإيرانية التي تملك حتى الآن غواصتين روسيتين من طراز «كيلو» تستعد لتسلم الثالثة في وقت قريب. وقد أجرت إيران العام الماضي مناورات بحرية في منطقتي الخليج وبحر العرب من بينها مناورة يعتقد أنها تركزت على احتلال منطقة مشابهة لمضيق هرمز الحيوي لمرور ناقلات النفط والتجارة الخليجية، كما تركزت مناورات بحرية جرت بعيدا عن متناول وسائل الإعلام المحلية على إنزال قوات كوماندوس على شواطئ تبعد نحو ١٥٠٠ ميل عن مكان انطلاقها حيث احتلت طلائع الكوماندوس الشواطئ ومهدتها لنزول القوات البرية بمساندة من الطائرات الحربية (القديمة نسبيا) وبحماية زوارق صاروخية والغواصات روسية الصنع.

---

١ ـ جريدة القبس ـ الأربعاء ٢٢/ ٣/ ١٩٩٥.



وأشارت المصادر العسكرية الغربية إلى أن التسلح البحرى الإيرانى أثار قلق دول مجاورة مما دعاها إلى التخطيط لشراء مدرعات وفرقاطات وطائرات هليكوبتر مضادة للغواصات والسفن الحربية إضافة إلى طائرة بعيدة المدى للمطاردة. وعلى رغم أن باكستان على علاقة جيدة مع دول مجلس التعاون فقد أجرت البحرية الباكستانية والبحرية الإيرانية مناورات مشتركة فى المحيط الهندى فى الأيام العشرة الأخيرة من فبراير ١٩٩٤ وشارك فى تلك المناورات غواصات باكستانية من طراز «إغوستا ٩٠» التى تسير بمحركات ديزل وزوارق صاروخية فرنسية الصنع من طراز «دافنى» و«اغوستا» بينما أشرك الإيرانيون غواصة «كيلو» فى أول مناورات لهم مع قوة أجنبية منذ تسلم الثورة الإسلامية الحكم عام ١٩٧٩[١].

تدعى إيران أن المناورات البحرية وخصوصا التى تنطلق من منطقة جزيرة خرج أو من بوشهر (التى جرت فى أكتوبر الماضى) هدفها فقط الدفاع عن مناطق إنتاج النفط.

عرقلة مفاجئة

حسب المراجع العسكرية الغربية تعرض تطوير البحرية الإيرانية إلى عرقلة مفاجئة عندما وعد الرئيس الروسى بوريس يلتسين زميله الأمريكى بيل كلينتون أثناء قمتهما فى سبتمبر ١٩٩٤ بالتوقف عن تزويد إيران بالأسلحة الثقيلة التى قد تستخدم فى أى حرب مقبلة. لكن يلتسين شدد على أن روسيا ستحترم عقود التسلح التى أبرمتها مع إيران قبل القمة الأمريكية ـ الروسية. ويذكر أن إيران اشترت فى الفترة الأخيرة من موسكو أسلحة ومعدات عسكرية متطورة وصلت قيمتها إلى نحو بليون دولار. وكانت إيران وقعت عقدا عام ١٩٨٩ مع موسكو لتزويدها بثالث غواصة من طراز «كيلو» لمواجهة عقد عراقى مع بريطانيا لشراء ٦ فرقاطات لم تتسلمها بغداد بسبب حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠. وقد تسلمت البحرية الإيرانية أول غواصة روسية عام ١٩٩٢ وتبعتها الغواصة الثانية من طراز «كيلو» أيضا فى العام اللاحق ومنذ توقف الحرب مع العراق فى يوليو ١٩٨٨ تركزت إيران على برنامج مكثف لإعادة بناء قواتها المسلحة وخصوصا البحرية منها. ولاتعلن طهران أرقام الإنفاق على مشتريات الأسلحة لكن أرقام الموازنة العسكرية عالية جدا مقارنة مع المصاريف على التنمية. ويلاحظ محللون للانفاق الإيرانى أن

---

١ ـ القبس ـ ٦/١/١٩٩٥.



طهران تخصص بعض انفاقها على الأبحاث المدنية لأغراض عسكرية. ويعتقد محللون عسكريون غربيون أن إيران إضافة إلى طموحاتها فى المنطقة تريد تجنب تكرار ما جرى أثناء حرب الخليج الثانية خصوصا فى الفترة الأخيرة منها وتريد طهران الحصول على قدرات لمنع أية قوة دخيلة، كما تقول، من العمل بحرية فى المنطقة(١).

وكان الأدميرال دوغلاس كانز القائد السابق للقوات المركزية التابعة لسلاح البحرية الأمريكية حذر من القدرات البحرية الإيرانية المتجددة التى تهدد الاستقرار فى منطقة النفط الحيوية. وتجدر الإشارة إلى أن دراسات بريطانية عن إمدادات الطاقة كررت مرارا قلقها من إمكانات قد تتوافر لاحدى دول المنطقة قد تستطيع عرقلة مرور الناقلات فى منطقة مضيق هرمز الاستراتيجي. ويقال أن إيران تبنى قواعد عسكرية فى جزيرة قشم على مقربة من القاعدة الكبرى فى بندر عباس فى غواصاتها. كما تتفاوض حاليا مع بكين لشراء قاذفات الألغام المعروفة فى الغرب باسم "EM52" وتستطيع هذه القاذفات زرع الألغام على عمق ١٠٠ متر مما يصعب اكتشافها وتنجذب هذه الألغام إلى أجسام السفن لتفجرها. وكانت إيران استخدمت بكفاءة نسبية سلاح الألغام أثناء حرب الخليج الأولى بين ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ وأدى انفجار ألغام إلى تعطيل جزئى للملاحة فى الخليج، وأصيبت فى الحوادث المتكررة سفينتان حربيتان أمريكيتان رغم الجهود التى بذلت تباعا لتنظيف مياه الخليج من الألغام الإيرانية. وتتفاوض طهران حاليا مع بكين لشراء قاذفة صواريخ بحرية ثقيلة وينتظر أن تتسلم قريبا الدفعة الأولى من ٨ زوارق تسير بسرعة كبيرة جدا فوق سطح الماء زودت بصواريخ «SS -N-22 سان بيرن» اشترتها المنطقة الجنوبية من الخليج، كما تبنى إيران ملاجئ بحرية (جحور) لغواصاتها وزوارقها فى منطقة شاه بار فى المحيط الهندى القريبة من باكستان ويعتقد أن المخططين العسكريين الإيرانيين لايريدون تكرار ما جرى أثناء الحرب مع العراق عندما استطاعت الطائرات العراقية مهاجمة مواقع البحرية الإيرانية مرارا انطلاقا من قواعد متقدمة. ويقول الخبراء العسكريون الغربيون أن سلاح البحرية الإيرانى لن يستطيع إكمال برنامجه لاستيعاب التقنية الجديدة واستكمال التدريب قبل فترة تترواح بين خمس و١٠ سنوات. وكانت إيران تملك إثر انتهاء الحرب مع العراق ٣ مدمرات قديمة الصنع و٣ فرقاطات وطرادين و١٠ زوارق بحرية فرنسية الصنع مزودة بصواريخ هاربون(٢).

---

١ ـ القبس ٦/ ١/ ١٩٩٥.

٢ ـ القبس ـ ٦/ ١/ ١٩٩٥.



ويعتقد الخبراء أن غالبية هذه القطع أصبحت قديمة وغير فعالة وستخرج من الخدمة فى وقت قريب مما يستدعى تزويد السلاح البحرى الإيرانى بقطع جديدة على الرغم من أن خبراء فى الغرب يقولون أن الخبراء الإيرانيين نجحوا فى إعادة تعمير بعض هذه السفن وتزويدها بالصاورخ الصينى البحرى «سيلكورم» المضاد للسفن. ويشار إلى أن بعض الخبراء العسكريين حذروا من أن إيران بتوسيع وجودها البحرى فى منطقة المحيط الهندى تريد التمدد إلى الوصول بقدراتها للتدخل حتى البحر الأحمر. وكان الرئيس حسنى مبارك حذر من أن إيران تريد بناء قاعدة بحرية فى بورسودان مما يعطيها القدرة على تهديد الملاحة النفطية المتوجهة لعبور قناة السويس أو المبحرة إلى إيلات أو العقبة فى عهد السلام الجديد. كما أن بناء تسهيلات للبحرية الإيرانية فى الأراضى السودانية قد يهدد الشواطئ السعودية على البحر الأحمر وموانئ تصدير النفط هناك. ولم تظهر حتى الآن تحركات إيرانية مشبوهة فى البحر الأحمر ولم تظهر سوى زيارات قامت بها قطع بحرية إيرانية صغيرة الحجم إلى موانئ سودانية الأمر الذى دفع الحكومة المصرية إلى تطوير قدراتها المضادة للأسلحة البحرية مما سيدفع طهران إلى استثمار أموال كبيرة إذا أرادت مد قدراتها البحرية إلى تلك المنطقة. وفقا لخبراء عسكريين فى الغرب يتمثل التهديد الإيرانى بقدرة السلاح البحرى على زرع ألغام تهدد الملاحة. وتستطيع كل غواصة إيرانية من طراز «كيلو» زرع ٣٦ لغما أساسيا دون الحاجة إلى الصعود إلى وجه الماء. وتفيد تقارير استخبارية غربية أن إيران اشترت ١٨٠٠ لغم من أوكرانيا عام ١٩٩٢، وسيتم نشر هذه الزوارق التى تبحر بسرعة تصل إلى ٣٠٧٥ كلم فى الساعة وعلى ارتفاع نحو ٤,٥ أمتار فوق سطع الماء على مقربة من مضيق هرمز. ويعتبر الخبراء الغربيون تلك الزوارق من أكبر الأخطار على الملاحة فى الخليج خصوصا وأن الرأس الحربى لكل صاروخ محمول على هذه الزوارق يمكن أن يحمل مواد شديدة الانفجار ويستطيع تدمير أية حاملة طائرات خلال دقائق. وتملك قوات الحرس الثورى التابعة لسلاح البحرية قواعد صواريخ «سيلكورم» على قاذفات متحركة نشرت فى المنطقة الشمالية المحاذية لمضيق هرمز. ويفيد الخبراء الغربيون أن نقطة الضعف الأساسية فى مشاريع تطوير السلاح البحرى الإيرانى تتمثل فى عدم تأمين الحماية الجوية للأسطول ولعملياته فى العمق(1).

---

١ ـ القبس ٦/١/١٩٩٥.



أعلنت إيران يوم ٤/ ٣/ ١٩٩٥ أنها ستدافع بقوة وحزم عما أسمته بجزرها الثلاث فى الخليج العربي، وشدد وزير الخارجية الإيرانى علي ولاياتى فى تصريحات نشرت فى ٤/ ٣/ ١٩٩٥ على أن بلاده لن تتخلى أبدا عن مصالحها الحيوية، ولن تقبل بأى تنازل بشأن وحدة أراضيها واصفا الجزر المتنازع عليها مع الإمارات بأنها إيرانية وستبقى كذلك. وردا على سؤال حول مطالب الإمارات منذ ٣ سنوات بشأن جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى الواقعة على مدخل الخليج اعتبر ولاياتى أن الاستفزازات الأجنبية وراء هذه المطالب، وتابع قائلا أن إيران بلد صاحب تاريخ عريق ولايخشى مثل هذه المطالب. وأضاف أنى أنصح سلطات الإمارات العربية المتحدة بالتفكير أولا فى مصالح بلادها من دون أن تتأثر بالتدخلات الأجنبية وعدم خلق مناخ من عدم الثقة فى المنطقة. وقال ولاياتى أن طهران ترغب بإقامة علاقات ودية مع الإمارات ومستعدة فى كل لحظة لإجراء مفاوضات ثنائية على قاعدة اتفاق عام ١٩٧١، وأوضح أن اللجوء إلى محكمة العدل الدولية يتطلب موافقة الطرفين، وإيران لا تساوم أبدا على وحدة أراضيها. وأكدت الخارجية الإيرانية في ٤/ ٣/ ١٩٩٥ نصب صواريخ من طراز هوك أرض ـ جو على جزيرة تردد أنها جزيرة «صرى» فى مدخل الخليج. وأشار بيان للخارجية الإيرانية إلى أن هذه الصواريخ منصوبة لمواجهة خطر الهجمات الجوية الإسرائيلية على الأراضى الإيرانية . . وأعرب المتحدث مرتضى سرمدى عن استغرابه للحملة التى شنتها الولايات المتحدة حينما أعلنت إيران عن نصب تلك الصواريخ وقال أن واشنطن نسيت على مايبدو تهديدات إسرائيل بمهاجمة إيران. من ناحية أخرى ذكرت مصادر البيت الأبيض أن إيران نصب الصواريخ له علاقة بالنزاع القائم بينها وبين الإمارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث، فى الوقت الذى ذكرت فيه صحيفة «واشنطن تايمز» نقلا عن مصادر وزارة الدفاع الأمريكية أن الأنشطة العسكرية الإيرانية تتركز فى معظمها على جزيرة أبوموسى حيث تهدف طهران من ذلك التحرك إلى تأكيد سيادتها على هذه الجزيرة[1].

قامت مجلة الوسط بتحقيق عن جزيرة أبوموسى جاء فيها:

هل كنا نلقى حجرا فى بحيرة ساكنة عندما بدأنا رحلة البحث فى أبوظبى وطهران عن آخر تطورات قضية الجزر الثلاث (أبوموسى وطنب الكبرى وطنب


١ ـ الأنباء ٥/ ٣/ ١٩٩٥.

الصغرى) المتنازع عليهابين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية؟ ما أوحى بهذا السؤال هو الهدوء الظاهر والخفوت الإعلامى الذى طبع قضية الجزر فى الفترة الأخيرة بعد شهور من سيطرتها على الخطاب السياسى للبلدين وتصدرها تصريحات المسؤولين فيهما. لكن الجواب عن هذا السؤال لم يكن لدى الإيرانيين الذين يسيطرون على الجزر والذين قد لاتكون لهم مصلحة فى إثارتها، فهم يرون كما قال مسؤول إيرانى فى طهران لـ «الوسط» أننا موجودون فى الجزر ووضعنا فيها راسخ ومؤمن جدا ولانشعر بضعف فى موقفنا، وعلى من لديه شكوك فى سيادة إيران على الجزر أن يأتينا إلينا ويتحدث معنا. كان الجواب عند الإماراتيين الذين يرون أن الجزر الثلاث عربية وإماراتية احتلتها إيران بالقوة فى عهد الشاه السابق ليلة ٣٠ نوفمبر ١٩٧١، وأنهم قاموا منذ ذلك الوقت بإثارة القضية ثنائيا ومباشرة، ثم بشكل واسع منذ عام ١٩٩٢ فى كل المحافل السياسية العربية والدولية. مسؤول إماراتى كبير التقته الوسط فى أبوظبى قدم التفسير لحالة الهدوء فقال: إن الإمارات لديها من الأدلة والاثباتات ما يؤكد حقها فى الجزر والعمل جار لوضعها فى الإطار القانونى تمهيدا للمضى قدما فى مسعاها الرامى إلى حسم النزاع سلما ومن خلال قواعد القانون الدولى(١).

وتستطرد المصادر الإماراتية التى يعتمد الجزء الأول من التحقيق على ما قالته فى حوار مع الوسط لتشير إلى أن الهدف من فترة الإعداد وتقوية الوضع القانونى هو تطوير القضية إلى مرحلة التحكيم الدولى فى محكمة العدل الدولية ونقلها بالتالى إلى مرحلة جديدة، أى من مرحلة الخلاف السياسى إلى مرحلة الخلاف أو الحسم القانونى وبالتالى عدم ترك القضية فى وضعها الحالى غير المريح. ولكن ماهى الآلية التى ستسعى الإمارات من خلالها إلى «إدارة الأزمة فى اتجاه الحسم القانونى ونقل النزاع إلى ساحة الحل النهائى؟».

أكثر من خيار

يبدو، من حديث المسؤول الإماراتى الكبير، أن أمام أبوظبى أكثر من خيار، وليس كما هو الحال مع إيران التى مازالت تصر على خيار «المفاوضات الثنائية المباشرة بين البلدين حول جانب واحد من جوانب النزاع فى شأن جزيرة أبى موسى فقط وليس

---

١ ـ مجلة الوسط ـ لندن ـ ٥/٦/١٩٩٥.



على الجزر الثلاث كما تطالب الإمارات». وتقـول المصادر الإماراتية ان اتخـاذ قرار فى شأن الخـيارات المتاحـة أمامهـا والتى تقوم على الأسـاس نفسه وتتـبع المنطق ذاته (الحل السلمى للنزاع على أساس قـواعد القانون الدولى ومبادئ الـعدل والانصاف) لن يطول كما قـد يتوقع بعضهم فـهل يتحرك الإماراتيـون نحو المرحلة الجديدة لقضـية الجزر فى الاتجاه القـانونى فقط؟ المصادر الإمـاراتية تقول أن التحـرك يسير فى اتجـاه تقوية الموقف القانـونى وأيضا تقويـة الموقف السيـاسى وتشير بـالنسبة إلى المـوقف السياسـى إلى ما استطاعت الإمارات الحصول عليه من دعم مجلس التعاون وعربى صريح لما تعتبره حقها المشروع فى السيادة على الجـزر العربية وما استطاعت الحصول عـليه من تأييد وتعاطف غربيـين ودوليين لموقفهـا الداعى إلى حل النزاع عبر مـحكمة العدل الدوليـة. وتتوقف المصادر فى هذا الصدد عند المحطات الآتية[1]:

بالنسبة إلى مـجلس التعاون لا يخلو بيان يصدر عن المجلس سواء عـلى مستوى القمة أو على مستـوى المجلس الوزارى من تأييد قطعى وصريح لحق الإمارات فى الجزر العربية ولموقفها المنادي بحله عن طريق التحكيم الدولى وتنفى هذه المصادر بقوة ما يتردد عن وجود انقسام فى مـجلس التعاون غير معلن على هذه المسألة مـؤكدة أن جميع دول المجلس تؤيد الموقف الإماراتى. الدعم الـعربى وخصوصـا من الجامعة العـربية. وعلمت الوسط من مصـادر موثوق بها فى دبى أن الإمـارات عمدت فى مـحاولة لتأكـيد الدعم السياسى وتوسيع نطاقه، إلى جعل قضية الجزر أحد الشروط أو البنود الأساسية لأى بيان سيـاسى أو تصريح سـياسى (مشـترك) يمكن أن يصدر عـقب زيارة مسـؤولين أجانب للإمارات أو زيارة مسؤولين إماراتيين لدول أخرى. وعلى المستوى الدولى يقول مسؤولون فى الإمارات أن بلادهم حصلت على دعم صريح من كثير من الدول الصديقة خصوصا الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا ومعظم الـدول الغربية لموقفها الرامى إلى حسم النزاع بالطرق السلمية وعبر اللجوء إلى محكمة العدل الدولية. ويبدو أن هذا المكسب السياسى ليس فـقط تقديرا إماراتـيا لكنه أيضـا تقدير إيرانى، إذ لاحظ خـبير إيرانى فـى الشؤون الدولية التقت به «الوسط» فى طهران «أن الـوضع القانونى الإيرانى فى الجزر قوى لكن الوضع السياسى ضعيف بسبب الصراع القـائم بين واشنطن وطهران منذ قيام الجمهورية

---

١ ـ مجلة الوسط ـ لندن ـ ٥/٦/١٩٩٥.



الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩». إلا أن الإماراتيين يؤكدون أنهم أثاروا موضوع الاحتلال الإيراني للجزر العربية في عهد الشاه حليف واشنطن آنذاك وقبل قيام الثورة الإيرانية. هذا التطور المتوقع في قضية الجزر، كما وصفته المصادر الإيرانية في اتجاه الحسم القانوني عبر آلية دولية، يوحي بأن طريق المفاوضات المباشر وعقد الحوارات الثنائية (كالتي عقدت عام ١٩٩٢ في أبوظبي) أصبح طريقا مسدودا تماما. والسؤال هو: لماذا اتخذت الأزمة هذا المسار المعقد وماهي رؤية كل طرف لأسباب التعقيد ولجذور المشكلة ولحجم الدور الاقليمي والدولي فيها؟ وأهم من ذلك ماهي رؤية كل منها للخطر الذي تمثله الأزمة، سواء على صعيد العلاقات بين الدولتين الجارتين أو على صعيد منطقة الخليج ومجمل العلاقات الإيرانية - العربية كلها؟

جدد المسؤولون الإيرانيون الذين التقتهم «الوسط» المواقف التي عبرت طهران عنها باستمرار خلال السنوات الثلاث الأخيرة، أي منذ عودة القضية إلى واجهة الأحداث في الخليج العربي ولخصها حسين صادقي المدير العام لشؤون الخليج العربي في وزارة الخارجية بقوله «إن خلافنا مع جارتنا الشقيقة الإمارات هو خلاف «صغير وهامشي» وقضية الجزر ليست سوى أزمة مفتعلة اصطنعتها الدول الكبرى التي أصابها القلق من التحسن الذي طرأ على علاقاتنا بدول الخليج العربية بعد غزو العراق للكويت ووقوع حرب الخليج الثانية». أما المصادر الإماراتية فترى العكس أن الخلاف كبير وجوهري ويتسم بالخطورة ويتعلق بقضايا السيادة، وهو نزاع قديم الجذور ويمكن أن يكون مصدرا لأزمة حقيقة في العلاقات، ليس فقط بين البلدين اللذين لن تتطور علاقاتهما الثنائية من دون حله، ولكن أيضا بين إيران من جهة ومجموعة دول مجلس التعاون من جهة أخرى. وأوضح المسؤول الإماراتي الذي التقته «الوسط» أن بلاده حرصت حتى الآن على ألا تسمح للنزاع بأن يؤثر سلبيا في العلاقات بين البلدين في جوانبها المختلفة، لكنه لفت إلى أن استمرار إيران في تجاهل الرغبة الصادقة التي عبرت عنها الإمارات في حل النزاع بالوسائل السلمية عن طريق التحكيم الدولي، لابد أن يدفع باتجاه تعكير مجمل العلاقات بين البلدين الجارين. وينفي الإماراتيون جملة وتفصيلا الرؤية الإيرانية التي تعتقد بأن إثارة الإمارات لنزاع الجزر بقوة في عام ١٩٩٢ كان مفتعلا وبتحريض من الولايات المتحدة المعادية لإيران. ويتحدون أن يكون هناك أي طلب أو دليل إلى أن دولة أجنبية كانت وراء تحريك الحكومة الإماراتية قضية الجزر «فإيران تعلم أن الإمارات قد



أثارت القضيـة فى عهد الشاه ومع قيـام الثورة الإيرانية وأثناء الحرب الإيرانية ـ العـراقية وبعدها»[1].

لكن الدكتور محمد جواد لاريجانى عضو مجلس الأمن القومى الأعلى فى إيران ونائب رئيس لجنة الشؤون الخـارجية فى مجلس الشـورى يرى أن حديث الإمارات عن تحويل النزاع إلى محكمة العدل الدولية هو جزء من لعبـة سياسية هدفها إدخال المصالح الخارجـية والعوامل الخارجـية (الأمريكية) وهو أمـر ليس من مصلحة إيران أو مـصلحة الإمارات وإنما لمصلحة طرف ثالث (واشنطن) يسعى إلى حصار الثورة الإسلامية الإيرانية منذ اليوم الأول لها قبل نحو ١٦ عاما. وترد المصادر الإماراتية على ذلك بقولها أن هذا الشعور المبالغ فـيه لدى إيران بـ «المؤامرة» وبوجود خيوط أجنبية فى كل قـضية من قبل إيران لا صلة له أبدا بالواقع، والـدليل على ذلك أن هذه ليسـت المرة الأولى التى تثيـر فيـها الإمارات مـشكلة الجزر ليزعم أنهـا أثارتها بعد حـرب الخليج الثانية بـالتنسيق مع الولايات المتحدة لمنع التقارب بين دول المنطقة وإيران.

وقائع مهمة

وتشير المصادر نفسها إلى وقائع مـهمة فى هذا السياق، فتقول أن الإمارات أثارت القضية فور حدوث الاحتلال الإيرانى للجزر عام ١٩٧١، فقد رفض أول بيان صدر عن أول مجلس وزراء اتحادى فى الثانى من ديسمبـر عام ١٩٧١ الاحتلال، ودعا إلى دعوة الجزر إلى السيادة العربيـة و«احترام الحقوق الشرعية والبـحث فى أية خلافات قد تحدث بين الدول بالوسائل المتفق عليهـا دوليا». كما أثارت القضية مع إيران نفسـها فور انتهاء الثورة الإسلامية مطالبة الإمام الخمينى بـتصحيح وضع الاحتلال الذى تم فى عهد الشاه وإثارته قبل اندلاع الحـرب العراقيـة ـ الإيرانية ثم خـففت من إثارة الموضوع أثناء فـترة الحرب المذكورة تقديرا منها لظروف إيران أثناء الحرب ولئلا يقال أن الإمارات تستغل هذه الظروف. لكن الإمارات عادت بعد انتهاء الحرب للمطالبة بحقها فى الجزر. والأهم من ذلك كله هو أنها ـ حسب المصـادر نفسها ـ لم تثر القضيـة سياسيا وإعلامـيا بكثافة منذ ١٩٩٢ افتعـالا وإيعازا من الولايات المتحدة كـما تصور المصادر الإيرانيـة الأمر، ولكن كأمر فـرضه الواقع الذى خلفته مـا تسميه أبوظبى انتهـاكات لمذكرة التفـاهم الموقعة بين إيران والشارقـة عام ١٩٧١ والخاصـة باقتـسام «مؤقت» لجـزيرة أبوموسى بينهـما وهى

---

١ ـ مجلة الوسط ـ لندن ـ ١٩٩٥/٦/٥.



الانتهـاكات التى برزت عام ١٩٩٢ فى صـورة إنزال العلم الإماراتى المرفـوع على الجزر الذى يخص الإمارات (حسب المذكرة) فى الجزيرة والتعدى على مخفر الشرطة الإماراتى ومنع المدرسين الوافدين الذين يعملون لمصلحـة الإمارات فى الجزيرة من ممارسة عملهم فيـها، إضافة إلى تركـيب أنظمة صواريخ فى المنطقـة الخاصة بالإمارات وتشـغيل خط طيران منتظم من منطقة بندر عباس إلى أبوموسى[١].

ويرد الإيرانيون بأنهـم لم يحدثوا أى تغيـيرات استـراتيجيـة أو ديموجرافـية فى الجزيرة ويقول لاريجانى: «أن السياسة المطبقة منذ اليوم الأول للثورة الإسلامية لم تتغير كمـا أن مواطنى الشارقة فى الجـزيرة يعيشون فـى ظل الإمكانات والحقوق نفسـها التى عاشوا فى ظلها فى السـابق وأن الشىء الوحيد الذى تغير هو حملات الدعايـة السياسية من قبل الإمارات».

مفاوضات فاشلة

هذا الاختلاف التام بين الطرفين فى تفسير أسباب إثارة الأزمة من جديد يمتد إلى تحديد أسـباب إخفاق المفاوضـات المباشرة التى تمت على مـرحلتين: الأولى زيارة وزير الخارجية الإيرانى على أكبر ولاياتى لأبوظبى والثانيـة المفاوضات الرسمية بين وفدين من وزارتى خارجـية البلدين عام ١٩٩٢ . إذ يلوم كل طرف الآخـر على التعثـر ثم التوقف الذى أصاب هذا الحوار. فالإمارات ـ كما قالت مصـادر رفيعة فيها ـ تعزو فشل أسلوب المفاوضـات الثنائية المبـاشرة إلى التـصلب الإيرانى الذى تمثل فى رفض مناقشـة قضـية السيادة على الجزر الثلاث، والاكتفـاء بعرض التفاوض على جزيرة أبوموسى فقط وعلى جزء محدد يتعلق بحقوق مـواطنى الإمارات فى الجزيرة. ويقول الإماراتيون أن هذا هو السبب نفسـه الذى دفع وزير الدولة للشؤون الخارجية الشيخ حـمدان بن زايد إلى إلغاء زيارته التى كانت مـقررة لطهران بعـد رفض إيران إدراج موضوع طـنب الكبرى وطنب الصغرى فى المحادثات. لكن لاريجانى يقول «حاولنا حل النزاع مع الإمارات ثنائيا وفى مناخ أخوى، فـأرسل الرئيس علي أكـبر هاشمى رفـسنجانى وزير خـارجيـته الدكـتور ولاياتى إلى أبوظبى استجـابة للرسالة التى بعث بها إليه رئيس الإمارات وعبـر فيها عن قلقه من الوضع فى جزيرة أبوموسى»[٢].

١ـ مجلة الوسط لندن ـ ١٩٩٥/٦/٥ .

٢ ـ مجلة الوسط ـ ١٩٩٥/٦/٥ .



وأعلن ولاياتى بوضـوح فى هذه الزيارة أن إيران مسـتعـدة للجلوس والتـفاوض والأخذ فى الاعتبار مخاوف الإمارات فـى شأن رعاياها فى الجزيرة لكن ما ضايقنا بشدة هو أننا فوجئنا بحديث الإمارات عن ضرورة تحويل النزاع إلى محكمة العدل الدولية فى لاهاى إذ أننا اشتممنا فى هذا رائحـة لعبة سياسية لمصلحة القوى الأجـنبية أكثر مما رأينا فيه محاولة لحل النزاع». والأمر كما فهمـته «الوسط» لايتعلق فقط بمواقف مستفادة عبر عنها كل طرف، ورفضها الطرف الآخر لكنه يتعلق أيضا بقدر غير قليل من سوء الإدراك قد يكون ناتجا من عدم وضوح بعض الآراء خصوصا الإيرانية. فعلى سبيل المثال لايبدو أن الموقف الإيرانى من موضوع التفـاوض نهائى أو متفق عليه تماما، فبـينما قال صادقى إن الحـوار يجب أن يكون على أبوموسى فـقط إذ لاغـموض فى مـايتعلق بالجـزيرتين الأخريتين ذلك أنهما جزيرتان ايرانيتان»، قال لاريجانى» إن إيران لاتستبعد أى قضية من الحوار وأن من حق الإمارات أن تطرح فى المفاوضات أى موضوع وليس أبوموسى فقط، ومن حق إيران أيضا فى المقابل طرح أى موضوع».

رفض التحكيم وخطورة النزاع

وإذا كانت إيران ترفض اللجوء إلى التحكيم الدولى وقـبول اختصاص المحكمة. فإن المصادر الإماراتية تتسـاءل عن سبب رفض هذا الأسلوب الذى سكلته دول كثيرة بما فيها إيران نفـسها لحل قضايا مماثلة. وتذكر هذه المصـادر بأن طهران سبق أن طلبت من بريطانيا حين كانت تسيطر على المنطقة فى الثلاثيـنات إحالة مسألة الجزر العربية الثلاث على محكمة العدل الدولية. ويقـول صادقى «نحن نعتبر أن القضية بسيطة وغـير معقدة ولا تحتـاج بالتالى إلى محكمـة العدل الدوليـة». أما لاريجانى فـيرفض فكرة أن بلاده لاتؤيد اللجوء إلى المحكمة لشـعورها بضعف فى موقفها القـانونى ويقول «نحن لانشعر بأى ضـعف قانونى ونـحن هناك وسيـادتنا هناك وهى ليـست مـحل نزاع، لكن المزاج الخاص بنا لايتـحكم به أو يحده مـا يقال من قبل دولة أو أخـرى . وعلى من لديه أية شكوك أو مطالب أن يأتى إلينا ويتحدث معنا مباشرة من دون تدخل طرف ثالث»(1).

لكن الإماراتيين يرون أن ليس هناك مبرر معقـول لعدم قبول إيران صراعا قانونيا متكافئا ومشروعا أمام هيئة دوليـة محايدة كمحكمة العدل الدولية، مادامت مطالب كل طرف متعارضـة تماما وغير قابلة للتلاقى على حل وسط من خلال المفـاوضات المباشرة

---

١ ـ مجلة الوسط ـ لندن ـ ١٩٩٥/٦/٥ .



كما أثبتت تجربة محادثات ١٩٩٢ بين البلدين. هذه المعضلة بالتحديد، أى إخفاق المفاوضات وتعثر قبول الطرفين بالتحكيم الدولي حتى الآن، هى التى تشكل، فى نظر المصادر الإماراتية، المصدر الرئيسى لخطورة الأزمة وقابليتها لتحديد استقرار منطقة الخليج العربي. وترى هذه المصادر أن التسليح الإيرانى الكثيف والمتسارع خصوصا فى الجزر والمتمثل فى أنظمة الصواريخ المتطورة التى نصبت كصواريخ «سام» التى يزيد مداها على ٢٠٠ كلم، يعتبر تهديدا للوضع فى الخليج العربي. لكن الإيرانيين يقولون أن هذه الأحاديث عن النمو العسكرى الإيرانى والمخاطر التى يمثلها لدول مجلس التعاون المجاورة، خصوصا الإمارات هى «مخاوف بثتها أمريكا التى تسعى إلى زيادة صادراتها من الأسلحة إلى دول المنطقة وخلق حالة رعب حقيقية من إيران». وترى المصادر الإماراتية أن تكثيف الوجود العسكرى الإيرانى خصوصا فى الجزر يشكل تصعيدا للوضع وتهديدا واقعيا وليس مفترضا للاستقرار فى المنطقة ولا علاقة له بأى دور لقوة أجنبية. وتخلص مصادر محايدة إلى أن المخاوف من تحول أزمة الجزر إلى نزاع عسكرى فى الخليج العربي، وإن لم تكن آنية أو قابلة للتحقق فى المدى القريب، إلا أن استبعادها كليا وتجاهل عناصر التعقيد والتوتر وسوء الفهم والإدراك ومشاعر الغضب المتولدة عن عدم حل النزاع قد يكونان خطأ فادحا جديدا يخشى أن تدفع المنطقة ـ من جديد ـ فاتورته الباهظة[١].

إيران تبنى مطارا وميناء جديد فى أبوموسى

نقل عن مسؤول إيرانى قوله في ١٩٩٦/١/٤ أن بلاده تقوم بتشييد مطار وميناء بحرى على جزيرة أبوموسى التى تطالب الإمارات العربية المتحدة بالسيادة عليها.

نقلت صحيفة «سلام» عن نائب وزير الطرق والنقل عبدالله محمد هاشم قوله أن مطار جزيرة أبوموسى سيفتتح أوائل فبراير وأضاف هاشم قائلا أن واحدا من أرصفة الميناء سينتهى تشييده قبل العشرين من مارس بينما يستكمل الثانى فى غضون عام من الأول. وقالت صحيفة «سلام» نقلا عن محسن رضائى القائد العام للحرس الثورى أن إيران استكملت الغطاء الدفاعى للجزيرة ولم تذكر تفصيلات. وتقول إيران أن سيادتها على الجزير غير قابلة للتفاوض إلا أنها دعت إلى عقد محادثات ثنائية مع الإمارات العربية المتحدة لإزالة أى سوء تفاهم[٢].

---

١ ـ مجلة الوسط ـ ١٩٩٥/٦/٥.
٢ ـ القبس ـ ١٩٩٦/١/٥.



افتتحت إيران في ١٠/٣/١٩٩٦رسميا مطارا فى جزيرة أبوموسى المتنازع عليها مع الإمارات العربية المتحدة. وقال وزير النقل الإيرانى أكبر طوركان أثناء الاحتفال بالتدشين أن بإمكان المطار الذى تبلغ مساحته ٢٣٠ هكتارا استقبال طائرات ضخمة. وذكرت إذاعة طهران أن بناء المطار استغرق ١٤ شهرا وبلغت تكاليفه أكثر من عشرة بلايين ريال «نحو ٥,٧ مليون دولار» ويمكنه خدمة ٧٠٠ راكب يوميا. وقال طوركان أنه يأمل بأن يشجع المطار الاستثمارات فى بناء الفنادق وإنشاء المراكز التجارية والتوسعات فى المشروعات السياحية فى المنطقة. وتشترك إيران الشارقة فى إدارة جزيرة أبوموسى بمقتضى اتفاق أبرم العام ١٩٧١قبل جلاء القوات البريطانية. وفى العام١٩٩٢شددت إيران سيطرتها على الجزيرة متذرعة بأسباب أمنية وردت الإمارات العربية المتحدة بالمطالبة مجددا بالسيادة على الجزر متهمة إيران باحتلالها. وتقول طهران أن اتفاق ١٩٧١ فى شأن أبوموسى وإرسالها قوات إلى جزر طنب الصغرى والكبرى أعاد الحقوق التاريخية لإيران فى الجزيرة على حد زعمها. وقالت إيران أن سياستها على الجزر أمر غير خاضع للتفاوض ولكنها دعت إلى إجراء محادثات ثنائية مع الإمارات لتبديد سوء التفاهم(١).

ذكرت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى ١٥/٤/١٩٩٦ أن إيران افتتحت محطة للطاقة الكهربائية على جزيرة طنب الكبرى المتنازع عليها مع الإمارات العربية المتحدة. وقالت الوكالة أن إيران بدأت فى ١٤/٤/١٩٩٦ الأحد تشغيل المحطة التى تبلغ طاقتها ١,٦ ميجاوات وتكلف بناؤها ١٤٠ بليون ريال إيرانى (٨٠ مليون دولار بالسعر الرسمى)(٢).

قررت إيران بناء ميناء جديد فى عام ١٩٩٦، فى جزيرة أبوموسى الخليجية المتنازع عليها بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة، استنادا إلى المدير التنفيذى لمنظمة الموانئ والملاحة البحرية الإيرانية محمد مدد. وقال مدد أن وزارة الطرق والمواصلات ستشرف على عملية البناء فى إطار سياسة تحديث للمرافئ الإيرانية الراهنة وإنشاء مرافئ جديدة ستكلف خزينة الدولة ٢٠٠ مليار ريال إيرانى «نحو ٦٥ مليون دولار». وربما ينظر بعض الإيرانيين إلى هذه المشاريع من زاوية اقتصادية خصوصا أن إيران لاتزال فى فترة إعادة الإعمار والتخطيط لتصبح مركز ترانزيت تجارى إقليمى ودولى لكن أبناء

---

١ ـ السياسة ١١/٣/١٩٩٦.

٢ ـ القبس ١٦/٤/١٩٩٦.



مجلس التعاون عموما والإماراتيين خصوصا ينظرون إلى المسألة فى أبعادها السياسية. وتشترك إيران الشارقة فى إدارة جزيرة أبوموسى بمقتضى اتفاق أبرم فى العام ١٩٧١، قبل جلاء القوات البريطانية لكن النزاع بين إيران والإمارات المتحدة على الجزر الثلاث أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى اتخذ طابعا أكثر توترا قبل أربعة أعوام حين شددت إيران من إجراءاتها الأمنية وسيطرت على الجزيرة واحتجت الإمارات على ذلك وطالبت بتحديد سيادتها على الجزيرة، لكن إيران تعتبر الجزر امتدادا لأراضيها وتشدد على الأحقية التاريخية التى تجعل التفاوض على سيادتها على الجزر أمرا غير وارد(١).

ليس خافيا رعاية طهران لهذه الجزيرة الاستراتيجية فى الخليج العربي. والإصرار على فرض سيطرتها عليها كأمر واقع. فقد زارها قبل مدة النائب الأول للرئيس الإيرانى حسن حبيبى، ودشن عددا من المشاريع الإقتصادية ووضع حجر الأساس لأخرى وذلك قبل أن يتم افتتاح مطار جديد فيها، يستوعب ٧٠٠ راكب يوميا. فى إشارة واضحة إلى اهتمام طهران بهذه الجزر الواقعة قرب ممرات رئيسية للملاحة النفطية. ولايخفى الإيرانيون رغبتهم فى أن تصبح أبوموسى مركزا استثماريا فى القطاعين التجارى والسياحى لكن الإمارات العربية لاتزال رافضة لأى هيمنة مطلقة لإيران على الجزيرة وتطالب بمحادثات كاملة ووفق بنود محددة مع إيران وتدعو فى لاهاى للفصل فى النزاع، وهو مارفضته إيران ولاتزال، ما يعنى أن الإمارات لن تتمكن من الاستفادة من التحكيم الدولى لكون محكمة لاهاى لاتنظر فى أى خلاف إلا إذا عرض طرفا النزاع الأمر عليها. وكانت آخر جولة من المحادثات بين البلدين احتضنتها العاصمة القطرية الدوحة، لكنها لم تخلص إلى نتائج ملموسة لحل، كذلك تؤكد إيران أنها لاتزال تنتظر زيارة وزير الخارجية الإماراتية إلى طهران ردا على زيارة نظيره علي أكبر ولاياتى إلى أبوظبى قبل ٣ سنوات لاستكمال المحادثات(٢).

اعتبرت إيران أن بيان القمة العربية تضمن إيجابيات ونفت مجددا تدخلها فى شؤون البحرين مؤكدة أن جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى المتنازع عليها مع الإمارات إيرانية وستبقى كذلك إلى الأبد. وكما كان متوقعا جاء التعقيب الإيرانى

---

١ ـ الرأى العام ـ ٣١/ ٥/ ١٩٩٦ ٣ محرم ١٤١٧هـ ـ العدد ١٠٥٦١.

٢ ـ الرأى العام ـ ٣١/ ٥/ ١٩٩٦.



على البيان الختامى للقمة العربية سريعا وجدد مرتضى سرمدى مساعد وزير الخارجية الإيرانى الناطق الرسمى باسم الخارجية الإيرانية نفى تدخل بلاده فى الشؤون الداخلية للبحرين معتبرا اتهام إيران بالضلوع فى الأحداث التى تشهدها البحرين أحد مظاهر السياسة الأمريكية الساعية إلى ممارسة ضغوط على إيران. وكرر أن مايحدث فى البحرين شأن داخلى ولا علاقة لإيران به من قريب أو بعيد، وأشار إلى المبادرة التى طرحها وزير الخارجية علي أكبر ولاياتى قبل أسبوعين، فى مقابلة مع «الحياة» وأكد فيها استعداد إيران للتوسط بين الحكومة والمعارضة فى البحرين لافتا إلى رغبة طهران فى تأكيد حسن نيتها. وكان البيان الختامى للقمة التى عقدت فى القاهرة دعا إيران إلى الكف عن التدخل فى الشئون الداخلية للبحرين، وأيد موقف الإمارات فى نزاعها مع إيران على الجزر العربية الثلاث أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. وطالب طهران بعدم فرض أمر واقع فى هذه الجزر العربية(١).

وجدد سرمدى موقف إيران الذى يعتبر الجزر الثلاثة إيرانية وستبقى كذلك إلى الأبد معربا فى الوقت ذاته عن استعداد إيران لاجراء محادثات مباشرة مع الإمارات لوضح حد لسوء التفاهم، لكن بيان وزارة الخارجية الإيرانية الذى صدر فى وقت متقدم ليل الأحد تضمن إشارات ترحيبية بالقمة وبيانها. إذ اعتبر سرمدى أن انعقاد القمة بعد سنوات من الخلافات العربية بهدف مواجهة السياسات الصهيونية التوسعية خطوة إيجابية على رغم ظهور بعض الضغوط الأمريكية وأكد ضرورة دعم أواصر الوحدة والتعاون بين الدول الإسلامية والعربية. وزاد أن إيران مستعدة للتعاون مع الدول العربية بصورة فاعلة لإحلال الأمن والاستقرار فى المنطقة ومواجهة المشاريع الإسرائيلية العدائية والتوسعية. ويبدو أن الدوائر الإيرانية راغبة فى تغليب إيجابيات البيان الختامى للقمة الذى أكد عددا من الثوابت فى مواجهة إسرائيل على سلبيات الموقف من إيران. وقال أحد مستشارى ولاياتى لـ «الحياة» أن بيان الخارجية الإيرانية درس بعناية وأن طهران رحبت بانعقاد القمة لأن العالم الإسلامى فى حاجة إلى تماسك عربى يواجه الهيمنة الإسرائيلية. ووصف السيد حسين شيخ الإسلام مساعد وزير الخارجية الإيرانى للشؤون العربية والأفريقية بيان القمة العربية بأنه «إيجابى» واعتبر أن القمة فتحت صفحة جديدة

---

١ - الحياة - ١٩٩٦/٦/٢٥.



فى تاريخ الصراع ضد خيار العدوان واحتلال الأراضى الذى تنتهجه إسرائيل. وأضاف أن المشاركة الفاعلة للقادة العرب فى القمة بهدف توحيد الجهود لمواجهة الكيان الصهيونى توحى بأن سياسة غربية جديدة ستبرز، خصوصا أن الانتخابات الإسرائيلية أكدت صعود التيارات الدينية المتطرفة التى تدل على المؤشرات على أنها ستعمل لتقوية موقعها، وليس مستبعدا أن يصبح أحد مرشحيها رئيسا للوزراء بعد ٤ سنوات(١).

شدد مستشار مركز الدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط القريب من وزارة الخارجية محمد على مهتدى على النقاط الإيجابية فى بيان القمة العربية. وذكر أن تعقيب الوزارة على ماتضمنه البيان من انتقادات لإيران أريد له أن يكون متسما بالمرونة والاعتدال وقال لـ «الحياة» أن هذا الخيار يمثل استكمالا للخطاب السياسى الإيرانى المعتدل تجاه المنظمة العربية، الذى برز فى شكل أساسى منذ ٦ شهور، وعزا ذلك إلى «إدراك خطورة الوضع وضخامة التحديات التى نواجهها كلنا فى المنطقة إيرانيين وعربا، وما يستدعى التكاتف لتأمين مقومات الصمود، وسعى المسؤولون فى إيران إلى توجيه السائل إلى الجانب العربى فى هذا الشأن». لكنه اعتبر أن القمة كانت فى غنى عن إثارة نقاط الخلاف مع إيران فى هذه اللحظة التاريخية وزاد أنه لايعتقد أن «بندا أو بندين فى البيان الختامى يمكن أن يسيئا إلى العلاقات العربية - الإيرانية المتجذرة»(٢).

انتقدت إيران بعنف البيان الصادر عن مجلس التعاون ١٩٩٦/٩/٩ الذى أيد حق الإمارات العربية المتحدة فى السيادة على الجزر المتنازع عليها فى الخليج العربي. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية محمود محمدى فى تصريح أوردته أمس وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية أن هذا الموقف غير اللائق يجعل المشكلة أكثر تعقيدا، ووصف الاجتماع الأخير الذى عقده مجلس التعاون فى الرياض بأنه تافه ومن دون نتيجة. واعتبر محمدى أن النتيجة الوحيدة لهذا الاجتماع هى تحويل أنظار الرأى العام لدى الشعوب المسلمة عن الخطر الذى تمثله الصهيونية والولايات المتحدة على المنطقة. وتابع أن وزراء مجلس التعاون كان الأولى بهم أن يشجعوا قادة الإمارات على متابعة الحوار مع طهران بدلا من إصدار أحكام مسبقة عن سيادة إيران على هذه الجزر. واعتبر

---

١ - الحياة ١٩٩٦/٦/٢٥ - ٩ صفر ١٤١٦هـ - العدد ١٢١٧٤.
٢ - الحياة - ١٩٩٦/٦/٢٥.



المتحدث الإيرانى أن مثل هذه المواقف لايمكن أن تمس سيادة إيران على جزرها مؤكدا فى الوقت نفسه أن طهران مستعدة لمواصلة المفاوضات مع الإمارات من أجل تبديد سوء التفاهم بين البلدين المسلمين(١).

تطالب السلطات الإماراتية طهران بقبول طرح خلافها أمام محكمة العدل الدولية الأمر الذى رفضته السلطات الإيرانية باعتبار أنه لايمكن إجراء محادثات بخصوص سيادة إيران الأدبية على جزرها. وكانت جرت مفاوضات سياسية فى سبتمبر ١٩٩٢ فى أبوظبى لكنها لم تفض إلى نتيجة بعدما رفضت إيران البحث فى وضع جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى اللتين احتلهما الجيش فى ظل الشاه السابق فى عام ١٩٧١ غداة رحيل القوات البريطانية وعشية حصول الإمارات على استقلالها. وكان وزراء خارجية مجلس التعاون الذين اجتمعوا السبت والأحد فى الرياض انتقدوا فى بيانهم الختامى إيران لامتناعها عن الاستجابة للدعوات المتكررة الجادة والصادقة. من أجل إيجاد حل سلمى للخلاف على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى عند مدخل الخليج العربي. وعبر المجلس عن استنكاره للإجراءات الإيرانية المتتالية فى الجزر التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة واستمرار قلقه من عواقب إمعان الحكومة الإيرانية فى اتباع سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة فى الجزر الثلاث(٢).

رفضت إيران الاقتراح البريطانى الخاص بإنشاء منظمة للأمن والتعاون فى الشرق الأوسط. وقال محمد على بشارتى وزير داخلية إيران الذى زار الدوحة للمشاركة فى معرض الأمن «مليبول» فى حديث لـ «الشرق الأوسط» أن دول المنطقة لاتعانى من قلة عدد المنظمات الإقليمية وأن على هؤلاء الذين يدعون للمنظمة الجديدة أن يذهبوا إلى المناطق التى توجد فيها حروب ونزاعات وسفك دماء. أما أبناء هذه المنطقة فإنهم أخوة وجيران ومسلمون. وقال: «إن الإسلام نفسه هو أكبر منظمة يمكن أن توفر الأمن للمنطقة». وقال الوزير الإيرانى أنه يرى أن أفضل مايمكن عمله هو السماح لدول المنطقة بأن تتخذ بنفسها الإجراءات التى تضمن أمنها. وجدد الوزير الإيرانى فى حديثه تمسك إيران بالجزر الإماراتية الثلاث وقال: «أن هذه الجزر كانت قديما جزءا من بلادنا

---

١ ـ القبس ١٠/٩/١٩٩٦ ـ العدد ٨٣٤٠.
٢ ـ القبس ـ ١٠/٩/١٩٩٦.

وستظل كذلك، لكنه أبدى استعدادا للتباحث حولها». ووصف الوزير الإيرانى علاقات بلاده بدول التعاون بأنها علاقات عائلة واحدة. لكنه اتهم وسائل الإعلام فى المنطقة بمحاولة تخريب هذه العلاقات وأكد الوزير الإيرانى حرص بلاده على حسن الجوار ورفض الاتهامات بشأن رعايتها للارهاب وفيما يلى نص الحديث[1]:

* كيف تقيمون العلاقات الإيرانية ـ العربية؟

ـ نحن وأعضاء مجلس التعاون من عائلة واحدة مشكلاتنا هى مشكلاتكم، وسعادتكم هى سعادتنا والفواصل بيننا قلت اليوم والرأى العام فى المنطقة واع. أنتم شاهدتم عندما احتلت الكويت كأنما احتلت كل البلدان. وكلنا بذلنا الجهود من أجل أن تحل هذه المشكلة، وقد أبدت إيران ردة فعل عند احتلال الكويت ورأيتم ردة الفعل تلك وما زلنا عند موقفنا وأية مشكلة تحصل فى المنطقة ستكون لنا نفس تلك المواقف. إن مساعينا هى توفير الأمن للمنطقة دائما. وهو شىء مفيد للجميع. لأن لا أحد يربح من اضطراب الأمن فى المنطقة.؟

* ما دمنا نتكلم عن الأمن، هناك مشكلة بين إيران والإمارات العربية المتحدة بخصوص الجزر الثلاث وهذه المشكلة أخذت بعدا عربيًا بعد تبنى دول التعاون لهذه القضية من خلال دعوة هذه الدول إيران للقبول بالتحكيم والتسوية السلمية لهذه القضية.

ـ هذه من الأشياء السلبية التى أقول أن صحفكم تكتبها ضدنا. فالبحرين وقطر لديهما اختلافات حول فيشت الديبل وجزيرة حوار، فلماذا لاتسألون هؤلاء عن خلافاتهم فى البلدان المتجاورة يمكن أن تحصل قضايا وخلافات، وهذا الأمر يتعلق بهم فقط ويتم حله عبر الطرق الودية، وهذه المشكلة ليست مشكلة غير قابلة للحل، إنه سوء تفاهم وسيحل.

ـ لكن عقدت عدة جولات مفاوضات وكان أخرها هنا فى الدوحة وقد قدمت الإمارات مبادرات لكن إيران كانت تصر على أن هذه القضية قضية مفتعلة فى حين أن الإمارات كانت تعرض اقتراحات محددة بخصوص التحكيم وبخصوص التسوية السياسية ولم تستجب إيران؟

---

١ ـ القبس ـ ١٩٩٦/١١/١١.



ـ هذه الجزر تخص بلادنا منذ القدم وستبقى كذلك وبالنسبة لحل هذه المشكلة نحن مستعدون أن نجلس مع إخواننا الإماراتيين لكى نتباحث معهم.

* كيف ترون العلاقات السعودية الإيرانية فى الظروف الحالية، وماهى المشاكل العالقة بين البلدين حاليا؟

ـ علاقاتنا كبلدين كبيرين فى المنطقة علاقات جيدة ولاتوجد أى مشكلة بيننا.

* عرض الوزير البريطانى مالكولم ريفكند قبل أيام إقامة منظمة للأمن والتعاون فى الشرق الأوسط، كيف تنظرون لهذه المبادرة؟

ـ هذه المنطقة لاتعانى من قلة المنظمات وأعتقد أن عليهم أن يسمحوا لدول المنطقة بأن تقوم بنفسها بتوفير الأمن المطلوب وهذه الدول التى تقدم الاقتراحات يجب أن تذهب للأماكن التى توجد فيها الحروب وسفك الدماء، هنا فى هذه المنطقة كلهم أخوة وجيران ومسلمون والإسلام نفسه هو أكبر منظمة يمكن أن توفر الأمن.

* هل هناك اتصالات بين إيران والسعودية بشأن القضايا المختلفة بالمنطقة؟

ـ كانت هناك اتصالات دائمة وهناك سفراء معتمدون بين البلدين وزيارات مستمرة.

* هناك شعور لدى دول مجلس التعاون أن إيران تتدخل فى شؤونها الداخلية؟

ـ هذا شعوركم أنتم، عندما نجلس نحن مع المسؤولين الكبار فى المنطقة بما فى ذلك قادة البلدان، فإنهم لا يتكلمون بهذه اللغة بل أنتم اللذين تصنعون مثل هذه الأجواء. لقد كنت لمدة ١٠ سنوات وكيلا لوزارة الخارجية والتقيت بقادة كافة البلدان فى هذه المنطقة وخلال كل هذه المقابلات لم يبد أحد منهم مثلا تلك المشاعر، أنتم تكتبون من أجل الترويج لصحفكم ولكن القادة لا يقولون مثل هذه الأمور.

* لكن دول مجلس التعاون عادة ماتضمن البيانات الختامية التى تصدر عن قمم مجلس التعاون مناشدة إيران للمحافظة على حسن الجوار مع دول المجلس؟

ـ هذه الأمور جزء من الروتين الذى يقال، لكننا أخيرا بعثنا بسفير مجرب ومحنك لدولة الإمارات ولهم سفير فى بلادنا، فلا توجد مشكلة لا يمكن حلها. نحن



نتوقع لمؤتمر القادة الذى سيعقد فى الدوحة فى الشهر المقبل أن لايتضمن البيان الذى يصدر عنها أى كلام من هذا النوع.

* كيف يمكن زرع الثقة لدى دول مجلس التعاون بأن إيران حريصة على حسن الجوار معها؟

ـ نحن قمنا بهذا العمل بالفعل ونحن حريصون على حسن الجوار، لكنه بالنسبة للصحافيين الذين لديهم مواقف مسبقة فإن ماتقوم به إيران من خطوات إيجابية لايشار إليه. إن وجودنا هنا فى الدوحة دليل على الإيجابية ففى الوقت الذى لم يشترك فى معرض مليبول إلا وزير واحد من دول التعاون المجاورة فإننا حرصنا على الاشتراك وجئنا من وراء البحر على الضفة الأخرى كتعبير عن الإيجابية.

* هناك شعور بل تصريحات رسمية تقول بأن إيران ترعى الإرهاب الموجه لدول مجلس التعاون. كيف تنظرون لذلك؟

ـ هذا الكلام قديم ويعود لعشرين سنة سابقة. ولايوجد أى دليل فى هذا الأمر لأن الارهابيين ماتوا ومن يدعمون الارهابيين ماتوا. أنتم قمتم فى الحرب المفروضة علينا ودعمتم العراق، وتعزز وتقوى صدام حسين واحتل الكويت فهل اعتذرتم للشعب الإيرانى. هل اعتذرتم لأسر الشهداء الذى راحوا ضحية لتلك الحرب أكثر من ٢٣٠ ألف ذهبوا فى تلك الحرب. فهل أنتم الذين دعموا الارهاب أم إيران هى التى دعمت الإرهاب. لم يأت أحد ليسأل لماذا تعزز وتقوى صدام واحتل الكويت، فقط ركزتم على شيء واحد وأوجدتهم سوء التفاهم بإصراركم على العداوة لإيران وهذا الشيء هو الذى أدى إلى تقوية صدام وإيجاد هذه المشكلة فى المنطقة.

لاتجعلوا مثل سوء التفاهم هذا يعود للمنطقة. إن إيران أكبر صديق للبلدان العربية فى منطقة الخليج، و٢٠ بئرا من آبار النفط الكويتية نحن الذين قمنا بإطفائها، ونحن كنا أول بلد ندين احتلال الكويت. أنتم قولوا هذه الأشياء، لاتقولوا أن إيران تدعم الإرهاب، فكل هذه الأشياء ماتت وراحت ومضى وقتها(١).

رأت مصادر فى وزارة الخارجية الإماراتية أن الإجراء الجديد الذى تقوم به

---

١ ـ القبس ـ ١٩٩٦/١١/١١.



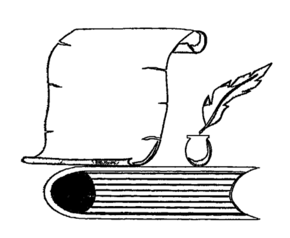
الحكومة الإيرانية بفتح فرع لإحدى جامعاتها فى جزيرة أبوموسى يعقد النزاع أكثر ولايكسب إيران أى حقوق فى الجزيرة. وأعلن نطاق باسم جامعة بيان النور الإيرانية أمس أن الجامعة قررت فتح فرع لها فى جزيرة أبوموسى. وأكدت المصادر لـ «الرأى العام» أن هذا التصرف الذى يهدف إلى تكريس واقع الاحتلال فى الجزيرة وفرض الأمر الواقع بالقوة إنما يفقد أى حديث عن الاستعداد لفتح باب المفاوضات من جانب الحكومة الإيرانية المصداقية اللازمة.

أضافت المصادر أن استمرار الحكومة الإيرانية فى اتخاذ خطوات من هذا القبيل فى الجزر الإماراتية الثلاث المتنازع عليها أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى إنما يشكل إصرارا على الاستمرار فى الخطوات الاستفزازية غير المبررة من جانب طهران، ما يمثل انتهاكا لسيادة الإمارات العربية المتحدة وتعديا على حقوقها، ويعرض الأمن والاستقرار فى المنطقة إلى الخطر ويتنافى مع مبادئ وقواعد القانون الدولى. وعن موقف الإمارات من الاجراءات الجديدة فى جزيرة أبو موسى أشارت المصادر إلى أنه لم يتم اتخاذ موقف رسمى بعد، وأشارت إلى أن الإمارات وبقيادتها الحكيمة تنتهج الدبلوماسية الهادئة والحكيمة لمعالجة احتلال الجزر وهى دائما تجدد مبادرتها الداعية إلى إحالة هذا النزاع إلى محكمة العدل الدولية باعتبارها الجهاز الدولى المناط لتسوية الخلافات المماثلة لإنهاء احتلال الجزر الثلاث التى تعد جزءا لايتجزأ من دولة الإمارات. وكان الناطق باسم جامعة بيان النور الإيرانية (رويتر) أعلن بدء قبول الطلاب اعتبارا من العام المقبل. وأكد أن الجامعة تبدأ فى استقبال طلبات الطلاب الراغبين بدءا من فترة الربيع الدراسية فى فبراير. و«بيان النور» جامعة إيرانية افتتحت العام ١٩٨٨ وتضم حاليا ١٨٠ ألف طالب فى ١٢٧ مدينة فى أنحاء إيران وتساهم الحكومة بنسبة ١٣٪ من موازنتها(١).

---

١ ـ الرأى العام ـ ١٩٩٦/١١/١٢.







سياسة الإمارات تجاه الاحتلال الإيرانى لجزيرة أبوموسى ١٩٩٢ـ١٩٩٧

- التحرك السياسى للإمارات منذ الاحتلال الإيرانى.
- موقف الإمارات من الاحتلال الإيرانى.
- صدور قانون لترسيم المياه الاقليمية للإمارات.
- أحقية الإمارات فى جزرها الثلاث.
- أربعة وعشرون عاما من الاحتلال الإيرانى.
- الإمارات تؤكد حقها فى الجزر.
- الموقف الشعبى فى الإمارات من الاحتلال الإيرانى للجزر العربية.

التحرك السياسى للإمارات منذ الاحتلال الإيرانى

بمجرد نزول القوات الإيرانية فى الجزء المخصص لها فى جزيرة أبوموسى بموجب مذكرة التفاهم، والاحتلال العسكرى لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى فى نهاية نوفمبر ١٩٧١، قامت المظاهرات والإحتجاجات فى جميع الإمارات مندده بالإحتلال الإيرانى للجزر ومطالبة بريطانيا بضرورة حماية الإمارات تطبيقا للإتفاقيات التى كانت تربطها بها والتى كانت سارية المفعول آنذاك. وقد أصدرت الخارجية البريطانية بيانا أعربت فيه عن خيبة الأمل والأسف لما حدث، ولسقوط الضحايا فوق الجزر. تحركت الإمارات العربية المتحدة منذ قيامها فى ٢/١٢/١٩٧١ على جميع الأصعدة والمستويات العربية والدولية مؤكدة تمسكها بالسيادة المطلقة على الجزر ومناشدة المجتمع الدولى حث إيران على إنهاء العدوان بسحب قواتها من الجزر. واصلت الإمارات العربية المتحدة انتهاج السياسة الهادئة فى معالجة قضية احتلال إيران للجزر وعلى مدى ٢٦ عاما من الاحتلال. فقد عملت الإمارات على إنهاء هذه القضية سلميا من خلال المفاوضات الجادة المباشرة أو إحالة الأمر إلى محكمة العدل الدولية. فقد أكد المجلس الأعلى للإتحاد يوم ٢ يسمبر ١٩٧١م فى أول بيان له بعد إعلان قيام الإمارات ما يلى: (يستنكر الاتحاد مبدأ استخدام القوة ويأسف لما اتخذته إيران أخيرا من احتلال جزء مهم من الوطن العربى العزيز ويرى ضرورة احترام الحقوق المشروعة ومناقشة ما قد ينشأ من خلافات بين الدول بالطرق المتعارف عليها دوليا) (١).

طلبت الإمارات العربية ودول عربية أخرى فى ٦/١٢/١٩٧١ من الأمين العام لجامعة الدول العربية الاتصال بإيران وعلى أعلى المستويات لإقناعها بإعادة النظر فى إجراءاتها بشأن الجزر. فى ٩/١٢/١٩٧١ عقد مجلس الأمن الدولى جلسة للنظر فى النزاع بناء على طلب الإمارات العربية المتحدة وعدد من الدول العربية، وقد عبرت الإمارات العربية عن رفضها لاحتلال الجزر وأكدت سيادتها عليها (الوثيقة رقم S/PV.161 المؤرخة فى ٩ ديسمبر ١٩٧١ فى ١٧/٧/١٩٧٢م) تقدمت الإمارات العربية مع دول أخرى برسالة إلى رئيس مجلس الأمن تؤكد فيها عروبة الجزر وأنها جزء لا

---

١ ـ يعقوب خليل قائد ـ النزاع الإمارات الإيرانى للجزر الخليجية الثلاث ـ (بحث غير منشور) ص٣٠.



يتجزأ من الإمـارات العربية المتحدة ومن الوطن العـربى (الوثيقة رقم S/10740 المؤرخة فى ١٨/ ٧/ ١٩٧٢م). أكـدت الإمـارات العربيـة فى ٥/ ١٠/ ١٩٧٢ فى بيـان لهـا فى الجمعية العامة للأمم المتحـدة الدورة رقم (٢٧) أنها لاتعترف بأية سيادة على تلك الجزر باستثناء سـيادة الإمـارات (وثيقـة رقم S/PV/2055 بتـاريخ ٥/ ١٠/ ١٩٧٢م). فى ٢٠/ ٢/ ١٩٧٤ أكدت الإمارات العربية فى بيان لها فى مجلس الأمن بأنها لاتعترف بأية سيادة على تلك الجزر سوى سيادة دولة الإمـارات وأكدت على أن الاستقرار فى منطقة الخليج يستلزم التعـاون فيما بين دولها واحترام كل دولة لسيادة الدولة الأخرى ووحدة ترابها ريأن تسوية أية خـلافات بينها يجب أن تتم بالطرق السلميـة (الوثيقة رقم /S/PV 1763 بتاريخ ٢٠/ ٢/ ١٩٧٤م) فى ١٩/ ١١/ ١٩٧٥ أكدت الإمارات العربية المتحدة فى الأمم المتحدة فى بيـان لها أمام اللجنة السيـاسية الخاصة مـوقفها من أنهـا لاتعترف بأية سيـادة على الجزر سوى سيـادة دولة الإمارات العربيـة المتحدة (الوثيـقة رقم .Ac.1/PV 2092 بتاريخ ١٩/ ١١/ ١٩٧٥م). أثار وزير الخارجية الإماراتى موضوع الجزر فى خطابه أمام الأمم المتحدة أكثر من مرة مؤكدا على رفض بلاده لسياسة جمهورية إيران الإسلامية حيال الجزر ومنوهًا إلى أن هذه السـياسات والإجراءات ستزيد التوتر وتزعـزع الإستقرار والأمن فى المنطقـة مما يتنافى مع مـفهـوم التعـايش السلمى وحسن الجـوار والعلاقـات التقليدية بين البلدين.

بعث وزير الدولة لـلشؤون الخـارجيـة لدولة الإمـارات العـربيـة المتـحـدة فى ٦/ ٨/ ١٩٨٠م رسالة إلى الأمـين العام أكـد فيـها سيـادة الإمارات على الجـزر الثلاث وصدرت الرسـالة كوثيـقة رسـميـة من وثائق الجمـعية الـعامة ومـجلس الأمن. وفى ١/ ١٢/ ١٩٨٠ بعثت دولة الإمـارات رسالة إلى الأمين العام للأمم المتـحدة أكدت فيـها موقفها الثابت وتمسكها بسـيادتها الكاملة على الجزر الثلاث. ولم تتوانى دولة الإمارات المتحدة عن تأكـيدها لسيادتهـا على الجزر والمطالبة بالإنسحـاب الإيرانى؛ إلا أنه مراعاة للظروف الإستثنائـية التى كانت تمر بها المنطقة خـلال العقد السابق والمتـمثلة فى الحرب العراقية ـ الإيرانيـة وتداعياتها وحرب الخليج الثانية، وحـرصًا على تجنيب المنطقة المزيد من التوتر وإيمانًا منهـا بالنهج السلمى لتسوية النزاعات بين الدول فقـد اتبعت الإمارات العربية سيـاسة الصبر والانتظار إلى حين زوال تلك الظروف. وكـانت الإمارات العربية



تأمل بأن يحظى هذا الموقف بتقدير الجانب الإيرانى وأن تبادر إيران إلى تصحيح الوضع الناجم عن احتلالها للجزر، إلا أنه لم يبدر من جانب الحكومة الإيرانية أية مؤشرات تدل على تجاوبها فى هذا الشأن، بل إنها أقدمت على المزيد من الإجراءات المخالفة لمذكرة التفاهم المبرمة عام ١٩٧١ حول جزيرة أبوموسى بالرغم من الاتصالات العديدة التى قامت بها الدولة سعيًا لتسوية هذه المسألة سلميًا.

وتأكيدًا لحسن نيتها ورغبتها فى تسوية هذه المسألة، فقد قام وزير خارجية الإمارات العربية بعدة اتصالات مع المسؤولين الإيرانيين خلال هذا العام، وأعقب ذلك ترحيب الإمارات بعقد اجتماع فى أبوظبى بين ممثلى حكومتى البلدين، حيث تم بالفعل عقد هذا الاجتماع الثنائى فى مدينة أبوظبى يومى ٢٧ و٢٨ سبتمبر ١٩٩٢م بين البلدين بهدف التوصل إلى تسوية سلمية تفاوضية، وقد قوبلت هذه المناقشات بالرفض من قبل الجانب الإيرانى كما رفضت إحالة المسألة إلى محكمة العدل الدولية.

تكريسا للنهج السلمى الذى التزمت به الإمارات العربية منذ بداية النزاع فقد أكد وزير خارجية الإمارات العربية فى خطابه أمام الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٩٢ استعداد الإمارات العربية لتسوية هذه المسألة بالطرق السلمية المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، كما ناشد الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تقوم من جانبها بالعمل على تسوية هذه المسألة بتلك الطرق التزامًا بأحكام ونصوص القانون الدولى والمبادئ الأساسية التى تحكم العلاقات الدولية.

ونظرًا لروابط العقيدة الإسلامية والعلاقات التاريخية والمصالح المتبادلة بين الشعبين والبلدين وعلاقة حسن الجوار التى حرصت الإمارات على مراعاتها دومًا فإن الإمارات العربية يحدوها الأمل فى أن يقوم المجتمع الدولى ممثلا فى الأمم المتحدة بالاضطلاع بمسؤولياته فى هذا الصدد بما يصون الأمن والسلم والاستقرار فى المنطقة مع الأخذ فى الاعتبار المبدأ المستقر فى القانون الدولى ومؤداه أن الاحتلال العسكرى لايغير الوضع القانونى للإقليم المحتل ولايكسب سيادة للطرف المحتل مهما طال أمد الاحتلال.



محادثات حاكم رأس الخيمة مع السفير الإيرانى لدى الإمارات

لم تتوان الإمارات عن المطالبة المستمرة للجارة إيران بالرجوع إلى الحق وإعادة الجزر الثلاث إلى الوطن الأم ـ الإمارات ـ وفى هذا الصدد نذكر فيما يلى محضر اللقاء الذى تم بين صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة والسفير الإيرانى لدى الإمارات سعادة حسن أمينيان، عصر يوم ٩/ ١٢/ ١٩٩٢م فى قصره بمنطقة خزام، حيث دار الحوار التالى(١):

السفير: عندما أمرتمونا بزيارتكم سررنا كثيراً، وبعد زيارتى السابقة لسموكم تحدثت مع المسؤولين فى إيران عما جرى بيننا وكانوا راضين عن الزيارة. وإننى أكرر الدعوة لسموكم لزيارة إيران. والواقع عندما ألتقى مع السيد نصرت آبادى نتحدث عن رأس الخيمة وهو يقول دائما إن سموكم تحبون الإيرانيين وتساعدونهم كثيرا كما يقول أن لدينا برامج كثيرة لتطوير العلاقات بيننا فى مجالات كثيرة منها الاقتصادية والتجارية وغيرها.

وفى لقائنا السابق طلبت من سموكم تعيين ممثل لكم حتى يتم الاتصال معه من قبل السفارة لمناقشة الأمور الاقتصادية. والواقع إننى معجب بشخص سموكم، وكثيرون من الناس الذين نجتمع معهم معجبون بسموكم وخاصة بما تتميزون به من تدين وأخلاق وحكمة، ونأمل أن يتم الازدهار والتطور فى الإمارات تحت قيادة حكامها. ونحن مستعدون لكافة أوجه التعاون معكم، وشكراً ياصاحب السمو.

الشيخ صقر: لاشك أن هذا الحديث يدل على أن علاقاتنا متميزة، ولكن لابد من أن نتفاهم معكم حول الأمور المهمة وخاصة الجزر، ونحن سعيدون بما سمعناه منكم عن رغبتكم فى التفاهم.

السفير: أى موضوع ياصاحب السمو؟ فى الواقع أن هذا المشكل ليس هو الموضوع الذى أتحدث حوله، وحديثى حول المواضيع الاقتصادية والتجارية يدل على حسن النية. وإذا كان لدى سموكم رأى خاص فنحن مستعدون لسماعه ونحن لانرى أى مشكلة بيننا حتى نحلها، إذ أننا وأنتم أعضاء فى أسرة واحدة فى هذه المنطقة.

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص ٢١٢.



الشيخ صقـر: كنا نتمى أن لايكون بيننا أى مشكلة، ولكن أثناء حـكم الشاه قام باحتلال الجـزر وشرد أهلها وسلب أموالهم، وعندمـا قامت الثورة فرحنا كثـيراً وأجرينا معها وخاصة مع الإمام الخمينى اتصالات ولكن لم نتلق أى رد، وعندما بلغتنى رغبتكم فى استئجار الجزر رحبنا بالتفاهم معكم.

السفير: المشكلـة الوحيدة التى كانت قائمة هى جزيرة أبـوموسى، وقد تم حلها والحمـد لله، ولقد التزمت إيران بالاتفـاقية الموقعـة مع الشارقة. ولاتوجـد مشكلة بيننا الآن. وعندما كان الشاه فى الحكم لم يكن هو الحاكم الفعلى وإنما كانت إيران تحكم من قبل أمريكا. أما الآن بعد الثورة، فإيران تحكـم بالإسلام أما الشاه فلم يكن يحترم أحداً لانحن ولا أنتم، وكل ما كان يعنيـه حماية مصالح أمريكا فى المنطقـة. وكما تعلمون، انتصرت الثورة فى إيران، لم يعجب ذلك أمريـكا، وأضاف السفير الإيرانى قوله: نحن ننتظر من الدول الإسلامية حماية إيران لأنها دولة مسلمة وأعداؤنا يأتون إليكم ويقولون لكم إن إيران تشترى أسلحة كـثيرة، حتى يخيفونكم منا والصحـيح أننا نشترى السلاح للدفـاع عن أنفسنا حـيث أننا نحتـرم جمـيع الدول المحيطة بنا ولانتـدخل فى شؤونـها الداخلية. وقال أيضا:

إننا وأنتم مسلمون، والإســلام أوصى على الجار ونحن متفـاهمون، ونعرف من جهة أخرى أن عــدونا المشترك هو إسرائيل، ونحن نرى مايجـرى لإخواننا المسلمين فى الجمهوريات الإسلامية وفى البوسنة والهرسك. ولايجوز أن نختلف على مسائل صغيرة وتأخذ منا هذا الوقت، ونسبب هذه الضجة، أما قضـية أبوموسى فقد انتهت وتم حلها والحمـد لله. وإذا كـان لدى سمـوكم أية اقتـراحات فـإننى على استـعداد لنقلهـا إلى المسؤولين فى طهران. إن علاقاتنا معكم قـوية ومتميزة ولا أتصور أن يجئ يوم تضعف فيه هذه الـعلاقات. كما أن القـيادة الإيرانية وخاصـة السيد الرئيس رفسنجـانى فإنه لن يسمح للأعداء أن يؤثروا على هذه العلاقات. إن إيران أخـوكم الكبير وهو فى خدمتكم دائما. المهم هو أن إيران الإسـلامية تحـترم الجيران كـبروا أم صغـروا. وأنا أتكلـم حول الإمكانيات المتـاحة للتـعاون، وليس التعـاون حول المشاكل الصـغيرة وخـاصة أن الذى يجمعنا هو الإسلام، وإننى مصغى لكم.

الشيخ صقر: كل الحديث جـيد إذا كانت كل النوايا حسنة، ولكن لابد من إزالة



أصل المشكلة وهى أن هذه الجزر احتلت بالقوة مع أنها لنا، وقتل فيها من قتل وجرح من جرح، ونهب أهاليها وطردوا، ولايمكن أن نتغافل عن هذه المسألة أو نسكت عنها، والواقع أنه عندما سمعنا رغبتكم ورغبة الحكومة الإيرانية بالتفاهم سعدنا كثيراً.

السفير: إننى أشكر سموكم على ماتفضلتم به من ذكر كلمة التفاهم، وهذا يدل على تطابق وجهتى نظرنا، فنحن نقول أنه يجب أن نتفاهم وأن نحل جميع الإشكالات. أما موضوع الجزر فالواقع أنها إيرانية وأمرها يعود إلى شعب إيران، والوثائق تثبت حقنا فيها، والشعب الإيرانى لا يسمح أن نتحدث عن هذا الحق الثابت، وكل شخص من شعب إيران له وجهة نظر، ولكن هذا لايعنى أنه لايمكن التحدث معكم لأن أية مشكلة بيننا قابلة للحل وخاصة أن ما يربطنا هو الإسلام. وما الضجة التى تثيرها الصحافة إنما هى ضجة مفتعلة وليس من صالح دولنا، وعلينا التخفيف من التصريحات المؤثرة، وجميع المشاكل فى طريقها للحل. ونحن نعرف أنه كلما تأزم الموقف بيننا نخسر جميعًا، والذين يستفيدون من ذلك هم الذين يريدون نفطنا، ولابد أن نكون جميعًا على درجة من الوعى.

الشيخ صقر: نحن حريصون على حل هذه القضية العادلة عن طريق التفاهم، وإننا لانريد هبة من أحد. وإننا نملك الأدلة القاطعة بملكيتنا لهذه الجزر، ولايجوز لأحد أن يعتدى على الآخر. وإننا جزء من الإمارات العربية المتحدة وهى صاحبة القرار فى هذا الموضوع ونحن مستعدون لوضع هذا الموضوع برمته للدولة، وكل الذى نريده هو إعادة جزرنا أما الخروج عن الحق فهو لايجمع الناس. وإن الرئيس هاشمى رفسنجانى يعرف أننا أصحاب حق وله خبرة كبيرة، وإننى بالرغم من أننى لا أعرفه شخصيًا إلا أننى أسمع عنه كثيراً. أما بالنسبة لدعوتى لزيارة إيران فإننى على أتم الاستعداد لتلبيتها ولكن فى ظل التفاهم لا الاختلاف، وفى هذه المنطقة لابد لنا نحن وأنتم أن نكون متفاهمين ومتعاونين على الحق والخير.

السفير: أشكركم مرة أخرى كثيرا وأؤكد لكم أننا لانرى وجود أية مشكلة بيننا، أما هذه المشكلة فنحن جميعًا قادرون على حلها بالتفاهم. أما سبب التوتر بيننا فهو أن الإخوة عندما ذهبوا إلى اجتماعات جدة والدوحة والقاهرة وجهوا الإدانة لإيران. وبالطبع فإن كل تصريح له أثره. فعندما يصرحون بأن إيران دولة معتدية، فإن الشعب



الإيرانى يتـأثر كثـيراً. ونحن نرجـو من إخوتنا فى الإمـارات أن يقدروا أوضـاعنا وأن علاقاتنا فيهـا الكثير من الحساسية وإننى سأنقـل للمسؤولين فى إيران كل شيء تكلمتم عنه، ولكن التصـريحات التى أشرت إليـها هى تدخُّل فى شـؤوننا الداخلية. وإن هذه الجزر الصغيرة لاتغـنيكم ولاتغنينا، ولاتكون حصيلة الخلاف إلا الخسارة للجميع، وإن شاء الله ستحل جميـع هذه المشاكل، وأن هذا الحديث يدل على الوضوح والحكمة التى يتميز بها سموكم، وأؤكد لكم مـرة أخرى أنه لايوجد أى مانع للتفاهم معكم وهذا هو رأى السيد رفسنجانى، وهو يقول دائمًا إن خلافاتنا صغيرة وعلاقاتنا كبيرة.

الشيخ صقر: إننا نأمل أن لاتكون هذه الجزر الصغيرة سببًا فى وجود مشاكل بيننا ونحن أقرب لكم ومصلحـتنا مرتبطة معكم بسبب الجـوار، وإننا فى انتظار جواب منكم حول هذا الموضوع.

السفير: فى الواقع أن الشعب الإيرانى هو صاحب الحق فى هذا الموضوع.

الشيخ صقـر: إن كل الشعوب لها من يمثلهـا وهو مفوض باتخاذ القرار بصـفته ممثلا للشعب.

السـفيـر: أنا مسـرور جـدا، ولكن أرجو تبليـغ رئيس الدولة أن لايندددوا بإيران وخاصة فى اجتماع قمة مجلس التعاون القادم. لقد حضرت من أجل التفاهم، وخاصة أن موضـوع جزيرة أبو مـوسى قد حل، وأن التـفاهم بهـدوء هو الذى يمكننا من حل المشاكل.

الشيخ صقر: نحن حـريصون على التفاهم معكم حول كـافة الأمور. وبعد ذلك عقد اجـتماع منفرد بين الشيخ صقـر والسفير الإيرانى بناء على طلب السفـير حيث دار الحديث التالى:

السفيـر: إننا وإياكم أصدقاء ويجب أن لاتحصل بيننا نزاعات وإننا على اسـتعداد لتـقديم أى مـبلغ تطلبـه على أسـاس أن تسكت وتتـرك الدعوى، بـالإضافـة إلى أننا مستـعدون لوضع ثقلنا فى رأس الخيمـة لإنعاشها اقتـصاديا فى جميع الحقـول الزراعية والتجارية، وأن نعمل علاقة خاصة معكم.

الشيخ صقر: إن الكلام جيد إلا أننى أريد أن أفـهمك شيئا لاتعرفه وهو أن لدينا والحمد لله أموال كثيرة ولايوجد فى بلدنا فقير واحد.



والشيخ زايد هو الأخ العزيز وهو أيضًا بمثابة الأب لم يقصر أبدًا وهو يسد حاجتنا من كل شيء. أما بالنسبة للتعمير والعمارات التى تراها فى أبوظبى ودبى، فإننى أقول لك أن دورنا سيأتى ونعمر البلد وعلينا أن نصبر قليلا وكل الشعب يتفهم الأوضاع. أما قضية جزر طنب، فقبل أكثر من عشرين سنة جاءنا وليم لوس وغيره من البريطانيين وعرضوا علينا الأموال وأبلغونا أنكم تهددون باحتلال الجزر بالقوة، وكان ردنا أن الكل يعرف أن إيران هى أقوى من رأس الخيمة ولكن هنالك من هو أقوى من الجميع إنه الله سبحانه وتعالى. وقضيتنا واضحة وضوح الشمس ولدينا وثائق كثيرة تثبت حقنا فيها، وتشاء الأقدار أن نكون وإياكم جيران فنحن مفروضون على بعضنا البعض سواء أردناكم أم لم نردكم، وعلى الجار أن يرعى مصالح جاره. وكنا نتصور أنه عندما طرد الشاه أن يكون ذلك فرجًا لنا فكتبنا عدة رسائل للإمام الخمينى ولكن لسوء الحظ لم نتلق أى رد. ووطدنا أنفسنا على الصبر لعل جارنا يعيد النظر فى موقفه ويرى خطأه الذى ارتكبه فى الماضى ويرعى حق الجوار. إننا لم نتهم الشعب الإيرانى بالاعتداء، وإنما الاعتداء كان سببه هو الشاه لأطماعه الشخصية. وأنتم استوليتم على الجزر فى عهد البريطانيين ونحن تحت حمايتهم وهذا عمل مشين، وقد اعترفت الحكومة البريطانية بأنها ارتكبت بحقنا خطأ كبيرا. وأود أن أفهمك أننا لانباع ولانشترى، والأوطان لاتباع ولاتشترى. نحن لدينا مطالب وأنتم لديكم مطالب، وليس هنالك من وسيلة لحل هذه المطالب المتناقضة سوى تطبيق العدل. وعليك أن تبلغ حكومتك بما أخبرتك به، وبصفتك رجلا صالحًا نأمل أن تسعى بالصلاح، وإننى آسف أن هذه الأزمة لم تحل حتى الآن لأن المشاكل جميعها لها حلول وأنا انتظر منك الجواب على أساس ما أخبرتك به. وبهذا انتهى الاجتماع.

طرح رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة فى خطابه بمناسبة العيد الوطنى الثانى والعشرين فى الثانى من ديسمبر ١٩٩٣م مبادرة دعا فيها إيران إلى الحوار المباشر لإنهاء احتلالها للجزر الثلاث. كما كرر مبادرته هذه فى المناسبة ذاتها لعام ١٩٩٤م داعيا إيران للاحتكام لمبدأ الحوار الموضوعى البناء أو اللجوء إلى التحكيم الدولى. أكدت دولة الإمارات فى ٢٨ أغسطس ١٩٩٦م فى رسالة رسمية إلى الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالى رفضها لادعاء إيران أن المجال الجوى لجزيرة أبوموسى تابع لإيران، واعتبرت الإمارات هذا الادعاء انتهاكًا صارخا لسيادتها على جزيرة أبوموسى. وفى ٤



سبتمبر ١٩٩٦م أبلغت الإمارات الأمم المتحدة عدم اعترافها بأحكام قانون المناطق البحرية للجمهورية الإيرانية لعام ١٩٩٣م وبأى حكم فى القانون يمس سيادتها على جزرها الثلاث والمياه الإقليمية التابعة لها. وسلمت البعثة الدائمة لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة الأمين العام للمنظمة الدولية ورئيس مجلس الأمن عدة مذكرات احتجاج منها ما يلى[1]:

أ ـ فى ٨ يناير ١٩٩٧م نصت المذكرة التى وجهتها وزارة الخارجية الإماراتية للسفارة الإيرانية فى أبوظبى احتجاجًا على إعلان الحكومة الإيرانية تنظيم دورة لكرة القدم فى جزيرة أبوموسى.

ب ـ وفى ٢٤ يناير ١٩٩٧م تسلم رئيس مجلس الأمن نص مذكرة وزارة الخارجية الإماراتية التى سلمتها للسفارة الإيرانية فى أبوظبى احتجاجًا على انتهاك إحدى القطع البحرية الإيرانية للمياه الإقليمية لدولة الإمارات يوم ١٩ يناير ١٩٩٧م بدون الحصول على إذن مسبق من السلطات المختصة فى الدولة.

جـ ـ فى ٢١ يونيو ١٩٩٧م سلمت نص مذكرة الاحتجاج التى وجهتها وزارة الخارجية الإماراتية إلى السفارة الإيرانية فى أبوظبى على قيام إيران ببناء رصيف بحرى فى جزيرة طنب الكبرى.

جدد رئيس الدولة بعد تولى الرئيس الإيرانى محمد خاتمى رئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقف الإمارات الثابت لإنهاء الاحتلال الإيرانى للجزر الثلاث بالطرق السلمية، وفى حديث لصحيفة (الحياة) التى تصدر فى لندن يوم ٨ أغسطس ١٩٩٧م قال: (أن استئناف الإتصالات مع إيران بشأن الجزر الثلاث أمر يعود إلى إيران ونتمنى أن تتسم سياسة إيران فى ظل الرئيس الجديد بالعدالة والاتزان لكى يصبح الحل ممكنًا). وطلبت الإمارات من الأمين العام للأمم المتحدة كوفى عنان يوم ١٣ فبراير ١٩٩٧م الاستمرار فى الإبقاء على البند الخاص باحتلال جمهورية إيران الإسلامية لجزر الإمارات الثلاث ضمن قائمة المسائل المعروضة على مجلس الأمن حتى تسترد الإمارات سيطرتها وسيادتها على جزرها الثلاث.

---

١ ـ يعقوب خليل قائد ـ نفس المرجع ص٣١.



موقف الإمارات من الاحتلال الإيرانى

لقد حدث عكس ما كان متوقعا من الجانب الإيرانى فبدلا من التجاوب مع المسار الودى السلمى للإمارات، قامت السلطات الإيرانية بسلسلة من التجاوزات والنقض لمذكرة التفاهم المعقودة مع حاكم الشارقة فى نوفمبر من عام ١٩٧١م، ومن تلك التجاوزات التعدى على الجزء الواقع تحت سلطة الإمارات فى جزيرة أبوموسى بوضع أنظمة للصواريخ فى ذلك الجزء، وكذلك إنشاء بلدية تابعة لمحافظة بندر عباس، وإغلاق روضة أطفال الجزيرة وطرد التلاميذ ومدرسيهم، وإهانة أفراد شرطة الجزيرة والتصرف معهم تصرفات غير لائقة، واعتقال بعض الصبية من أمام منازلهم فى الجزيرة، وكذلك طرد ستين عاملا من الجزيرة فى شهر مارس من عام ١٩٩٢ وتخيير المعلمين والمقيمين من غير مواطنى الإمارات بين حمل الهوية الإيرانية أو مغادرة الجزيرة نهائيا. وفى نهاية شهر أغسطس لعام ١٩٩٢ منعت السلطات الإيرانية فى الجزيرة المعلمين العاملين فى الجزيرة وبعض مواطنى الدولة من النزول فى الجزيرة وقطع مرساة السفينة التى تقلهم، هذا بالإضافة إلى اعتراض السفن الحربية الإيرانية لقوارب صيد مواطنى الإمارات فى المياه الإقليمية للدولة والتحقيق معهم ومصادرة قواربهم. لقد باشرت إيران من الأسبوع الأخير من شهر رمضان وأوائل شهر أبريل ١٩٩٢ طرد الإماراتيين الذين يقيمون فى جزيرة أبوموسى ومنعتهم من العودة إليها فى يوم ١٤/ ٤/ ١٩٩٢، وأغلقت المدرسة العربية ومركز الشرطة التابعين للإمارات فيها. وذكر الملازم سالم المقرب المتحدث باسم شرطة الشارقة فى يوم ٢٤/ ٨/ ١٩٩٢ أن (١٠٤) أشخاص عادوا إلى ميناء خالد فى الشارقة بعد رفض السلطات الإيرانية نزولهم على أرض الجزيرة، وأن هؤلاء الأشخاص الذين يضمون مواطنين من أبناء الشارقة بينهم حاكم الجزيرة/ محمد أبو غانم، ومدرسين عرب مع علائلاتهم قد أمضوا ثلاثة أيام فى البحر، وهم يحاولون النزول فى الجزيرة. ولكن الإيرانيين رفضوا ذلك وعاملوهم معاملة سيئة، وقد واصل الإيرانيون فى موقفهم إلى حد التهديد بإغراق السفينة. وأضاف بأن الإيرانيين سيطروا على كامل الجزيرة. وقال قائد شرطة الشارقة العقيد محمد خليفة: إن السلطات الإيرانية طلبت أن يحمل الركاب تأشيرة دخول من السفارة الإيرانية. وفى سلسلة تجاوزاتها ارتكبت السلطات الإيرانية مؤخرا انتهاكا جديدا لسيادة الإمارات العربية بافتتاحها خطًا جويًا بين مدينة بندر عباس وجزيرة أبوموسى[1].

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص٣٠٨ وانظر جريدة الحياة ٢٥/ ٨/ ١٩٩٢.



صرح مصدر مسئول بوزارة الخارجية بما يلى[1]:

قامت إيران يوم الاثنين ٢٦ صفر ١٤١٣هـ الموافق ١٩٩٢/٨/٢٤م بعدم السماح لأكثر من مائة شخص بالنزول على جزيرة أبوموسى من موظفى الإمارات العربية بعد أن أبقتهم فى عرض البحر لمدة ثلاثة أيام. إن ما قام ويقوم به المسئولون الإيرانيون على جزيرة أبوموسى لايتفق مع العلاقات التى ربطت بين دولة الإمارات العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية وينعكس سلبا على التعاون بين البلدين فى الوقت الذى ترغب فيه الإمارات العربية على إقامة علاقات حسن الجوار والتعاون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية. والإمارات العربية ليحدوها الأمل بأن تبقى العلاقات التاريخية والودية كما عهدناها قائمة بين البلدين.

كان موقف الإمارات من التعنت الإيرانى الرافض كليا لإعادة الجزر العربية إلى أصحابها الشرعيين بأنه تميز بالاتزان والهدوء والأناة وطول النفس فلا انفعال ولا تحدى بل رؤية موضوعية للأمور تنطلق من حتمية وجود إيران كأمر واقع وعليه فإن العداء والصراعات بين الدولتين ستجر الويلات إلى منطقة الخليج العربى فلابد إذا من حل القضية بالأساليب السلمية والدبلوماسية انطلاقا من علاقات حسن الجوار والانتماء إلى الدين الإسلامى الواحد والمصير المشترك وقد لاقت هذه السياسة الحكيمة التأييد والاحترام من قبل معظم الدول العربية والغربية. إن الإمارات تؤكد عزمها على اتخاذ ومتابعة كافة الإجراءات السلمية الكفيلة باستعادة سيادتها على الجزر العربية الثلاث بموجب مبادئ وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى وكتاب الله وسنة رسوله الكريم.

اتبعت الإمارات إزاء قضية الجزر الخطوات التالية:

الدعوة المستمرة للحوار المباشر والتفاوض الثنائى بين الدولتين الجارتين. عرض القضية فى اللقاءات المنفردة مع قادة بعض الدول الشقيقة والصديقة وممثليها الدبلوماسيين ممن تربطهم علاقات ودية مع إيران بهدف إجراء الوساطة والمساعى الحميدة لحل المشكلة بالطريقة السلمية. عرض القضية على المنظمات العربية والدولية مثل مجلس التعاون وجامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة ومؤتمر عدم الإنحياز وحثها على استخدام نفوذها للضغط على إيران لإجراء مفاوضات سلمية حول قضية الجزر. استمرار

١ ـ جريدة الاتحاد ١٩٩٢/٨/٢٥.



العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية مع الجارة المسلمة إيران رغم إطلاقها التهديدات ضد جيرانها. حشد التأييد الدولى الواسع لموقف الإمارات فى توجهها السلمى لحل القضية بواسطة التحكيم الدولى(١).

رغم تلك التجاوزات الإيرانية فإن الإمارات العربية المتحدة وتأكيدا لحسن نيتها ورغبتها فى تسوية هذه المسألة، أجرى وزير خارجية الإمارات عدة اتصالات مع المسؤولين الإيرانيين خلال عام ١٩٩٢ لمعالجة تلك التجاوزات. فاعتمدت الدولة ثلاثة مبادئ لحل أزمة جزيرة أبوموسى على طريق حل مشكلة الجزر الثلاث. وتتلخص هذه المبادئ بما يلى: ١ - بذل كل المساعى الممكنة لحل أزمة أبوموسى بالطرق الدبلوماسية وعدم اللجوء إلى الخيار الدولى إلا كمرحلة أخيرة. ٢ - إلغاء ما يمكن أن يسمى بالوساطة وحل المشكلة عن طريق المباحثات الثنائية مع التأكيد على حق الإمارات فى سيادتها على الجزر العربية وإقناع إيران بأن أى توتر سيثير مشاكل لاحصر لها. ٣ - ضرورة البحث عن صيغة جديدة لعلاقات الجوار بما يضمن تحقيق الأمن والسلام لمنطقة الخليج العربى. وأعقب ذلك ترحيب دولة الإمارات بعقد اجتماع فى أبوظبى بين ممثلين لحكومتى البلدين.

أوضح بيان وزارة خارجية الإمارات الذى نص على مايلى:

«انطلاقا من رغبة الإمارات العربية وحرصها على مناقشة وتسوية كافة المسائل والقضايا المتعلقة باستمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية لجزيرتى (طنب الكبرى وطنب الصغرى) وانتهاكاتها لمذكرة التفاهم الموقعة فى نوفمبر لعام ١٩٧١ بشأن جزيرة أبوموسى فقد عقدت فى مدينة أبوظبى فى الفترة من ٢٧ إلى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢ لقاءات ثنائية بين وفد من الإمارات العربية برئاسة سعادة السفير سيف سعيد ساعد، مساعد مدير إدارة شؤون مجلس التعاون بوزارة خارجية الإمارات العربية، ووفد من جمهورية إيران الإسلامية برئاسة سعادة السفير مصطفى فومينى حائرى مدير عام شؤون الخليج العربى بوزارة خارجية جمهورية إيران الإسلامية.

---

١ - خالد بن محمد - التاريخ الحديث والمعاصر لدولة الإمارات العربية المتحدة - الكتاب الثانى للطبعة الأولى ١٩٩٨ ص ٢١٤، ٢١٥.



وخلال هذا اللقاء طرح جانب الإمارات العربية على جانب جمهورية إيران الإسلامية المطالب التالية:

أولا - إنهاء الاحتلال العسكرى لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى.

ثانيا - تأكيد التزام إيران بمذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ بشأن جزيرة أبوموسى.

ثالثا - عدم التدخل بأى طريقة وتحت أى ظرف وبأى مبرر فى ممارسة الإمارات العربية لولايتها الكاملة على الجزء المخصص لها فى جزيرة «أبوموسى» بموجب مذكرة التفاهم.

رابعا - إلغاء كافة التدابير والإجراءات التى وضعتها إيران على أجهزة الدولة فى جزيرة «أبوموسى» وعلى مواطنى الدولة وعلى المقيمين فيها من غير مواطنى الإمارات العربية.

خامسا - إيجاد إطار ملائم لحسم مسألة السيادة على جزيرة «أبوموسى» خلال فترة زمنية محددة.

وإزاء إصرار الجانب الإيرانى على رفض مناقشة مسألة إنهاء الاحتلال الإيرانى لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى، أو الموافقة على إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية فقد أصبح من المتعذر الاستمرار فى مناقشة المسائل والمواضيع الأخرى فى هذا الاجتماع. وتود الإمارات العربية أن تشير فى هذا الصدد إلى أن السيادة على جزيرتى طنب الكبرى والصغرى كانت منذ أقدم العصور، ولاتزال لدولة الإمارات العربية المتحدة، ولم يغير الاحتلال العسكرى الإيرانى للجزيرتين فى نوفمبر لعام ١٩٧١ فى وضعها القانونى، وثابت فى القانون الدولى أن الاحتلال الناجم عن استخدام القوة لن يكسب الدولة المحتلة سيادة على الإقليم المحتل مهما طال الزمن. إن الإمارات العربية ترى أن الجانب الإيرانى ليتحمل مسؤولية عدم إحراز أى تقدم فى المباحثات، ونتيجة لذلك فإنه ليس أمام الإمارات العربية سوى اللجوء إلى كافة الوسائل والسبل السلمية المتاحة لتأكيد سيادتها على الجزر الثلاث.

رد الفعل الإيرانى إزاء المفاوضات

أصدرت السفارة الإيرانية فى أبوظبى بيانا حول تلك الاجتماعات جاء ردا على بيان وزارة خارجية الإمارات، نص على ما يلى:



«بالنظر للأهمية التى توليها الجمهورية الإسلامية الإيرانية من أجل حفظ وتنمية العلاقات الودية مع الدول المجاورة واستقرار الأوضاع فى المنطقة فإنه منذ أن ظهر موضوع الوافدين من غير مواطنى الشارقة على جزيرة أبوموسى، قامت بجهود دؤبة وسعت لإزالة سوء الفهم بين حاكم الشارقة والمسؤولين الإيرانيين فى هذه الجزيرة. ومن منطلق أن المنطقة بحاجة إلى الهدوء والاستقرار أكثر من أى وقت مضى وأن التفاهم وعلاقات حسن الجوار يجب أن يشكلا أساس وقاعدة العلاقات بين دول المنطقة، فقد أقدم وفد الجمهورية الإسلامية الإيرانية على دخول المباحثات وكله أمل بأن يقابل بنفس الروح من الطرف المقابل. ولكن للأسف بادر وفد الإمارات العربية المتحدة فى المباحثات الثنائية إلى طرح مسائل غير أساسية والتى ليست لها علاقة بالمسائل المطروحة حول جزيرة أبوموسى حيث استغل حسن نوايا ورحابة صدر الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأوقف المباحثات. مما جعل الادعاء القائل بوجود مشاكل فى جزيرة أبوموسى أمرا مشكوكًا فيه.

فالجمهورية الإسلامية الإيرانية تعتقد أن تصرف الإمارات العربية فى هذه القضية والإسراع فى إصدار بيان بهذا الشأن واعتبار المباحثات حول جزيرة أبوموسى أمرا لاقيمة له، فهذا لن يكون لصالح العلاقات الثنائية. وإن طرح ادعاء السيادة على أية أرض فى المنطقة بمقدوره أن يدخل المنطقة فى سلسلة جديدة من الادعاءات والخلافات مما سيكون له مضاعفات تضر بأمن المنطقة وتخدم أطماع الأجانب. وإنه فى الوقت الذى تؤكد فيه الجمهورية الإسلامية الإيرانية على عدم تغيير سياستها تجاه جزيرة أبوموسى كما كان الوضع فى الماضى، فإنها تعلن استعدادها لمواصلة المحادثات وإزالة أى سوء فهم وذلك على أساس احترام السيادة وعلاقات حسن الجوار، كذلك الحفاظ على هدوء وأمن المنطقة.

تصعيد الموقف الإيرانى

أصر الجانب الإيرانى على رفض مناقشة مسألة إنهاء الاحتلال الإيرانى لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى. كما قامت إذاعة طهران بقولها (إن الإمارات العربية المتحدة قامت باستغلال حسن نوايا إيران أثناء المفاوضات بإثارتها لمطالب غير أصولية وغير منطقية ولا أساس لها من الصحة أن إيران لن تغير سياستها إزاء جزيرة أبوموسى..).



استخفت الصحف الإيرانية بالزيارة السورية التوسطية إذ قالت: (إن سوريا فقدت حيادها للقيام بهذا الدور لأنها استنكرت التصرفات الإيرانية فى أبوموسى واعتبرت تواجد القوات الإيرانية على الجزر عدوانا واحتلالا. صرح فى لاهور بتاريخ ٨/ ٩/ ١٩٩٢ لرئيس إيران أن جزيرة أبوموسى التى تديرها إيران والشارقة هى جزيرة إيرانية. كما تحدث رئيس مجلس الشورى الإيرانى على أكبر نورى أمام حشد من الطلبة الإيرانيين فى جامعة طهران.. أن الجزر الثلاث هى أرض إيرانية بموجب اتفاق مع بريطانيا غير أن وزارة الخارجية البريطانية نفت وجود مثل هذا الاتفاق. وصرح علي أكبر ولاياتى وزير الخارجية فى شهر ديسمبر ١٩٩٢ لأحد الصحف اللبنانية بأن هناك طرفًا ثالثًا يحاول خلق توتر فى النزاع على الجزر التى تقع قرب الطرق التى تسلكها ناقلات النفط فى الخليج العربى.

فشلت المباحثات بين الطرفين بعد محاولات الإمارات التوصل لحلول ودية، لكن إيران قامت بتصعيد الموقف من جانبها. ولكن بعد زيارة وزير خارجية إيران علي أكبر ولاياتى إلى أبوظبى والمحادثات التى قام بها مع المسؤولين الإماراتيين، نستنتج من هذه الزيارة أن العبارات الفضفاضة التى صيغ بها البيان الصحفى المشترك الذى صدر عن تلك الزيارة يعتبر كافيا للوصول إلى استنتاج بأن الخلاف بين الإمارات وإيران حول الجزر الثلاث، وضع على نار هادئة بعد فترة من التسخين الإعلامى وانقطاع الحوار بين البلدين. وقد تجنب البيان الإشارة بوضوح إلى الجزر واستبدل تعبير الخلاف حولها بتعبير «حل المسائل العالقة بين البلدين» وقد لبى هذا التعبير مطلباً مشتركا للبلدين حيث أن إيران ترفض أى حوار أو مفاوضات تطال أكثر من موضوع الترتيبات الخاصة بإدارة جزيرة أبوموسى، فى حين تشترط الإمارات لاستئناف المفاوضات ألا يقتصر «البحث على موضوع جزيرة أبوموسى بل يمتد ليشمل الجزر الثلاث». ولم يتم الاتفاق على آلية مواعيد لاستئناف المفاوضات المعلقة منذ سبتمبر من العام الماضى بعد الجولة التى عقدت فى أبوظبى والتى انتهت دون الاتفاق حتى على جدول أعمال محدد للمفاوضات ولا على أى موعد لاستئنافها.

حسب مصادر دبلوماسية فإن تبرير الأزمة بين الطرفين تم على مراحل بدأت بتراجع إيران عن بعض الإجراءات الادارية التى اتخذتها فى جزيرة أبوموسى بحيث تمكن المدرسون من الرجوع إلى الجزيرة واستؤنفت الدراسة فيها، مما اعتبر بمثابة نزع فتيل



الأزمة ومنع تصاعدها، حتى ولو لم تؤد تلك الاجراءات إلى تراجع الإمارات عن مطلبها الأساسى وهو حسم موضوع السيادة على الجزر الثلاث، وعدم اقتصار البحث على الوضع فى جزيرة أبوموسى. أما اللفتة الأخرى التى أظهرتها إيران فهى قبولها نهائيا بأن البحث فى الخلاف مع الإمارات لايتم إلا من خلال الحكومة الاتحادية بعد أن كانت تصر على أن يكون الأمر قاصرا على الشارقة باعتبارها المسؤولة عن اتفاق الترتيبات الموقع بشأن إدارة جزيرة أبوموسى. وقالت مصادر دبلوماسية أن هذه اللفتة الإيرانية مهمة لا باعتبارها اعترافا من إيران بالولاية الاتحادية على شؤون الجزيرة، بل باعتبار أن هذا الاعتراف مهد الطريق بشكل غير مباشر أمام طرح موضوع جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى على اعتبار أن وضع هاتين الجزيرتين لايختلف من حيث توقيت احتلالها ولا من حيث مسؤولية الدولة الاتحادية عنهما عن وضع جزيرة أبوموسى بحيث لم يعد ممكنا فصل الوضع بجزيرة أبوموسى والاستفراد به كحالة منفصلة عن وضع الجزر الثلاث ككل. وحسب مصادر مطلعة، فإن الاتفاق على استئناف الحوار حول المسائل العالقة بين البلدين لايعنى انهما على وشك الدخول فى جولة مفاوضات ثانية وأن ما ورد فى البيان كان بمثابة مخرج لتجميد الخلاف لا محاولة لتحريك المفاوضات.

أصدرت دول مجلس التعاون بيانًا بتأييد الإمارات والوقوف إلى جانبها، وقد صرح الأمين العام السابق لمجلس التعاون عن قرار التأييد لدولة الإمارات والوقوف إلى جانبها فى أزمتها مع إيران، ورفض احتلال طهران للجزر نابع من أن التصرفات الإيرانية هى اعتداء على دولة عضو فى المجلس. وهناك حسابات أخرى من الممكن إضافتها لتفسير تأييد مجلس التعاون لدولة الإمارات، إذ أن بعض دول مجلس التعاون تتخوف من عودة إيران إلى إثارة أطماع سابقة فى أراضيها وجزرها، وهناك مخاوف أمنية لدى بعض الدول في الخليج العربي من أن يؤدى تصاعد القدرات العسكرية لإيران إلى تحريك بعض الشيعة من المواطنين ذات الأصول الإيرانية المحسوبين على المرجعية الإيرانية للشيعة والذين يحملون جنسيات فى دول مجلس التعاون الخليجى ويحتلون أعلى المناصب الحكومية وكبار ضباط الجيش والشرطة وكبار التجار الذين يسيطرون على اقتصاديات بعض الدول، لذلك فإن دول مجلس التعاون الأخرى تجد نفسها تتعامل مع قضية شائكة تفرض عليها الحذر والدقة. يجب أن لايفهم التحرك العربى لدعم الإمارات (سوريا ومصر) على أنه عداء لايران، ولكن المساعى العربية تنصب فى اتجاهين الأول: يسعى لتحقيق التوازن بعد حرب الخليج الثانية وذلك بتنمية ودعم القوة العربية. أما



الاتجاه الثـانى: يتمثل فى تكوين فـريق عمل من الدبلوماسـيين والقانونيـين والمؤرخين والجيولوجيين يتولى تقديم كافة الوثائق التى تثبت عروبة الجزر.

أما فى إطار الجامعـة العربية فهى تدين التصرفات الإيرانية وتجـمع بالتأييد العربى الشامل للقـضية، والوقوف إلى جانب الإمـارات فى استعادة السيـادة على جزرها. فى اجتـماع وزراء خارجـية دول مجلس التـعاون ودول إعلان دمـشق، الثوابت التاريخـية والقانونية التى تبنتها الإمارات إزاء موقفها:

أن الجزر عربية التراب، ولديها الوثائق التاريخية والـقانونية ما يثبت ملكيتها لها. أن جزيرتى طنب الكبرى والصغرى محتلتين احتلالا عسكريا، وتأمل الإمارات فى حل القضية عبر وسائل التسوية السلمية. فيما يخص جزيرة أبوموسى، رغم تأكيد الإمارات على ترابها العربى وأنها مـحتلة احتلالا عسكريا من قبل إيران، وإلا أنهـا على استعداد بالتمـسك ببنود مذكرة التـفاهم التى أبرمت مابين الشـارقة وإيران. ضرورة إلغاء كـافة التدابيـر والاجراءات الإيرانية التى اتـخذتها فى جـزيرة أبوموسى. منذ وقوع الاحـتلال الإيرانى على الجزر العربية الثلاث فى ٣٠ نوفمبـر ١٩٧١ والإمارات العربية ومعها عدد من الأقطار العربية وخاصـة أقطار الجوار الشقيقة لم تهـدأ فى مطالبة الجارة إيران بإعادة الجزر الثلاث إلى حياض دولة الإمارات. رائدها فى تلك المطالبة الحرص على العلاقات الودية التى تقتضيها وقائع الجوار الجغرافى والتواصل التاريخى القديم والأخوة الإسلامية الوثيقة.

مارست الدولة أعلى درجات ضبط النفس لمعالجة هذه المسألة بحكمة وروية. كما أنها حاولت طيلة الفترة الماضية أن لاتجعل فى مطالبـتها بالجزر المحتلة مايغير الرأى العام حفاظًا على صلات الـود والجوار. فقامت بإيفاد عدد من المسؤولـين إلى طهران لمعالجة الموضوع بعيدًا عن الأضواء، كما التزمت أجهزة الإعلام بالدولة بتوجهيات رسمية بعدم إثارة الموضوع إعلاميًا. وكان الشيخ رئيس الدولة يتسم بالحكمة والروية وبعد النظر، مع صلابة التمسك بتربة الوطن وحقوقـه بلا تهاون أو تفريط، مؤمنًا بالعمل الهادئ واتخاذ التفـاهم أسلوبا عمليا لحل المشكلات بين الـدول لاسيما المجـاورة منها[1]. انطلاقا من الحرص الـدائم لرئيس الدولة على الأمن والاستـقرار فـى منطقة الخليج العـربى وعلى علاقات حـسن الجوار بين دوله، دعا الجارة إيران لحل قـضية الجزر العـربية الثلاث عن

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص ٣٠١.



طريق الحوار والطرق السلمية وقال زايد «إن الإمارات العربية أعربت عن استعدادها التام ورغبتها الصادقة فى إجراء حوار مباشر مع جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق باحتلالها لجزر الإمارات الثلاث عام ١٩٧١. وإننا لانزال ننادى بضرورة اللجوء إلى الحوار والالتزام بالطرق السلمية من أجل إنهاء هذا الاحتلال، وعودة الجزر الثلاث لسيادة الإمارات العربية، تمشيًا مع القوانين والأعراف الدولية ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول».

أوضح زايد موقف الدولة الراسخ فى تمسكها بحقها فى استعادة الجزر المحتلة، ودعا الجارة إيران إلى اللجوء للتحكيم الدولى وإبراز وثائقها حول ادعاءاتها بالجزر. جاء ذلك فى لقاء صحفى قال فيه زايد: «نحن نريد شيئا جديدا، لكننا عند سماع كلام إيران وتصريحاتها نجد فيه بعدا عما نفكر به نحن، فالإنسان الذى يستولى على حق من الحقوق ويشهر ويدعى أن هذا ملك سابق له، كيف نتفاوض معه؟ وتحصل على شىء منه؟ أما الإنسان الذى يقول أنا عندي هذا الشىء وأنا عندي براهين على حقى فيه، فعلى الآخرين أن يأتوا ببراهينهم، فإن كانت أقوى فلهم الحق، وإن كان برهاننا أقوى فالحق لنا، ولو كانت تصريحات إيران بهذا الشكل نحن نقول نعم هذا جيد وصحيح. ولكن إذا قيل إن لدينا براهين ولانعرف إذا كانت هناك براهين عند إخواننا وجيراننا ولكن لايقرر صحة هذه البراهين إلا التحكيم. إذا قدمنا براهيننا وقدموا براهينهم للتحكيم فهو الذى يقرر الصحيح والباطل منها. أقصد بذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية».

استعادة الجزر وحل سلمى مع إيران

أكد رئيس الإمارات العربية تصميم بلاده على مواصلة العمل لاستعادة الجزر الاستراتيجية الثلاث التى تحتلها إيران وذلك (لأن طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى تشكل جزئا لا يتجزء من هذا الوطن وحقا من حقوقنا الوطنية الراسخة. وجدد الشيخ زايد دعوة إيران للاستجابة لمبادرة ونداءات من أجل تحقيق حل سلمى للنزاع (عن طريق مفاوضات ثنائية جادة أو القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية). جاء ذلك فى خطاب رئيس الإمارات الذى ألقاه نيابة عنه ممثله الشخصى أحمد السويدى خلال عرض عسكرى كبير أقيم فى أبوظبى بمناسبة اليوبيل الفضى للعيد الوطنى للاتحاد والذكرى الثلاثين لتولى زايد مقاليد الحكم فى أبوظبى، وقد حضر



الاحتفال ممثلون عن ٥٤ دولة. وقد قرر حكام الإمارات السبعة إعادة انتخاب زايد رئيسا للبلاد، والشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم حاكم دبى نائبا للرئيس.

وقال الشيخ زايد أن دولة الإمارات أبدت حسن نواياها تجاه إيران على أكثر من صعيد وبما يكفى لكي تحددا خيارهما بما يتفق والروابط التاريخية وعلاقات الصداقة وحسن الجوار والمصالح المشتركة بين البلدين. وفى وقت لاحق رحبت إيران بدعوة الإمارات لإجراء محادثات ثنائية من أجل حل نزاع الجزر، لكنها أصرت على سيادتها عليها! وجدد الشيخ زايد موقف بلاده وإيمانها بإقامة سلام دائم وشامل فى الشرق الأوسط طبقا للقرارات الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وانسحاب اسرائيل من جميع الأراضى الفلسطينية المحتلة وفى مقدمتها القدس الشريف، ومن الجولان وجنوب لبنان. وعلى الصعيد الداخلى وصف الشيخ زايد إقرار دستور الإمارات هذا العام بأنه خطوة مهمة على طريق تتويج المسيرة الاتحادية التى بدأت منذ قيام الدولة فى عام ١٩٧١، كما أبدى ارتياحه لظاهرة النمو المطرد لاقتصاد الإمارات بعد استكمال البنية الأساسية والمشروعات الكبرى فيها. كما أشاد بخطوات توحيد القوات المسلحة فى الإمارات قائلا: إن قواتنا المسلحة أصبحت الدرع الواقى والسياج الحصين لحماية الوطن وصون منجزاته ومكتسباته. هذا وقد شهد العرض العسكرى الذى أقيم أمام المنصة الكبرى للاحتفال فى أبو ظبي أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات وأولياء عهودهم والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتى وعدد كبير من الوزراء وكبار المسؤولين الزائرين من ضمنهم وزير الداخلية الإيرانى على محمد بشارتى.

أعلن رئيس دولة الإمارات أن بلاده تقبل جميع النتائج التى يسفر عنها حكم محكمة العدل الدولية بشأن الجزر الثلاث التى تحتلها إيران. وقال رئيس الإمارات العربية فى خطاب أمام الدورة البرلمانية الجديدة للمجلس الوطنى الاتحادى التى افتتحت أن الإمارات التي تحرص كل الحرص على أمن واستقرار المنطقة لتحقيق التقدم والرخاء لجميع شعوبها قد دأبت على التأكيد على أهمية انتهاج الحوار أسلوبا لتسوية المنازعات بين الدول وعلى ضرورة تكريس واحترام مبادئ القانون الدولى التى تقضى بتسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية بما فى ذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية واحترام سيادة الدول ووحدة أراضيها وعدم جواز استخدام القوة أو التهديد بها لتحقيق أو تكريس مكاسب أو تغيرات اقليمية.



وقال: من هذا المنطلق فإننا لم ننال جهدا وسنواصل العمل على المطالبة بإيجاد حل سلمى لاسترجاع جزرنا الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وأننا نجدد دعوتنا للإخوة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية للاستجابة لما تقدمنا به من مبادرات ونداءات فى هذا الصدد وإنهاء احتلالهم لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى والالتزام بمذكرة التفاهم المبرمة فى عام ١٩٧١ بشأن جزيرة أبوموسى وإلغاء أية اجراءات أو تدابير تخالف بنودها كمقدمة لحسم مسألة السيادة على جزيرة أبوموسى وفق القانون الدولى والالتزام باتباع الوسائل السلمية بما فى ذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لإنهاء هذا النزاع على الجزر الثلاث القائم بين دولتينا وفقا لمبادئ القانون الدولى وانطلاقا من الروابط التاريخية القليدية وعلاقات الصداقة والمصالح المشتركة القائمة بيننا. وأضاف الشيخ زايد: إننا نذكر الإخوة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأن إشاعة الأجواء السلمية بما فى ذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية ضرورية للسلام فى المنطقة.

الإمارات وإيران أزمة مطامع أم أزمة مصالح؟

إن قضية الجزر الثلاث، قد فجرت على الشكل الذى تتابعت صوره بحيث لاتترك لدولة الإمارات خيارات كثيرة. فمن الخيارات غير المتاحة، المواجهة العسكرية بين البلدين. ليس فقط بسبب عدم التكافؤ بين الإمارات وإيران، بل لأن مواجهة كهذه، ولأى سبب كانت ستجر على الخليج العربى تحديدا والعالم العربى عموما، ناهيك بمضاعفاتها على الجانب الإيرانى، آثاراً كارثية لا مكانها ولا زمانها الآن. وستمنع دول مجلس التعاون ومعها، دول العالم العربى كله، احتمالات قيام مواجهة عسكرية مهما صغر حجمها ومن أى جهة أتت. إن مجرد التفكير فى هذا الأمر هو من قبيل الممنوعات. لذلك ليس أمام الإمارات خيار إلا الحوار السياسى وسط سباق بين التصعيد والتهدئة، ولو وصل إلى حد من الجدل العقيم مع إيران التى تصر على أن المشكلة غير موجودة، وعلى الرغم أن الإمارات لم تستطع أن تصل إلى أى نتيجة عبر الوسائل السلمية التي اتبعتها، فإن لاحلول أمامهم إلا الإصرار على هذه الوسائل، عبر حشد التأييد الإقليمى والعربى والعالمى لحقوقها التاريخية، وتحكيم القانون الدولى واستمالة شرعة الأمم المتحدة إلى جانبها. وعن طريق الوسائل السلمية، وبنقل قضية الجزر الثلاث إلى دائرة اهتمامات المجتمع الدولى، وعبر طرحها فى أروقة الأمم المتحدة ومنابرها، يمكن مجموعة من الوساطات ـ من مجلس التعاون أولا ومن ثم العربية، وآخرها البريطانية، أن تجد سبيلا لها بين رغبة الإمارات فى التوصل إلى حل سريع لهذه



القضية، والعناد الإيرانى فى رفض التطرق إليها، وبين أصحاب هذه الوسطات من يعتقد أن مسألة الجزر الثلاث برمتها لاتستحق المجازفة أو المغامرة لإيجاد بؤرة توتر جديدة فى الخليج العربى، وهى المنطقة الشديدة الحساسية والتى تعيش اليوم أجواء ملبدة بعشرات الاحتمالات الخطرة.

لذلك تمتحن اليوم من جديد العلاقات الإيرانية ـ العربية التى تطفو فوق ثلاث جزر صغيرة وسط مياه الخليج العربى الضحلة، وقد مر على قضيتها عقدان من الزمن. فإذا تم التوصل إلى حل عادل وسلمي لها، فازت هذه العلاقات فى امتحان المتغيرات العالمية الجديدة، وإذا لم تحل، فهناك من سيقول أن إيران الشاه قد عادت إلى الخليج العربى، بثياب آيات الله وهنا تختلط المطامع بالمصالح، إذا اختلطت المصاحف بالسيوف.

عقب فشل المباحثات الثنائية التى عقدت فى أبوظبى يومى ٢٧ و١٩٩٢/٩/٢٨ وجهت الحكومة الإيرانية دعوة إلى وزير الدولة للشؤون الخارجية لدولة الإمارات لزيارة طهران، رحب بها على أن يتم وضع جدول أعمال لمباحثاته أثناء الزيارة. لكن رفض الجهات الإيرانية إدراج بحث موضوع جزيرتى طنب أدى إلى إلغاء تلك الزيارة. بعد ذلك انطلقت فى الأجواء الإعلامية سلسلة من التصريحات لمسؤولين إيرانيين فى أعلى درجات السلطة وأخرى لأشخاص أقل مسؤولية ومكانة. وقد اتسمت التصريحات الإيرانية بالقسوة والتشنج والرفض الكامل لأية محادثات تتناول جزيرتى طنب. ومن ذلك على سبيل المثال مانشرته صحيفة (جيهان إسلام) الإيرانية فى عددها الصادر يوم الثلاثاء ١٩٩٢/٩/١٥ حيث قالت[١]:

«إن إيران كانت تعامل شيوخ الخليج العربى على أساس أنهم ليسوا سوى مجرد مسؤولين محليين، أما الآن فإنهم يتشجعون فى مواقفهم من جراء السياسة اللينة اتجاههم. وأضافت الصحيفة قائلة: نحن من رفعهم من مستوى رئيس بلدية أو حاكم ولاية إلى رئيس دولة مستقلة، وقد تخيلنا أننا نستطيع أن نتحدث عن علاقات متبادلة ومستقلة معكم. ومن ذات المنطلق عبر نائب طهران محمد جواد لاريجانى مستشار المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى، عن سياسة حكومته فى خطبة الجمعة التى ألقاها يوم ١٩٩٢/١٠/٢ فى جامعة طهران مهددا دول مجلس التعاون بقوله: إن هذه

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص٣٢٣.



الدول تلعب بذيل الأسد، وأضاف: لقد مارست إيران منذ القديم سيادتها على المنطقة، ولم يكن لكم وجود قبل سبعين عـاما، لقد ولدتم بدون هوية ولم تحملوا جوازا إلا منذ سنوات. . وإن طرح المطالب بشـأن الحـدود لن يشكل تهـديدا لإيران بل لجمـيع الدول الأخرى في المنطقـة. وفى كلمة له قال الرئيس الإيرانى هاشـمى رافسنجانى أثناء قيـامه بجولة فى شـهر فبـراير ١٩٩٢ فى الجزر الجنوبيـة «إن جزيرة أبوموسـى يمكن أن تصبح مركزا اقـتصاديا مهـما»، وأضاف خلال اجـتماعه بأهالى الجـزيرة: «إن أبوموسى ذات أهمية كـبيرة لنا بسبب موقـعها المتميز ونحن نعـتبر أهلها حمـاة لحدودنا ولأحد المواقع الحساسة من بلادنا»[1].

وذكرت صحيفة (رسالات) التى تصدر فى طهران فى عددها يوم ١٨/٤/١٩٩٢ أن بناء مجتمع سكنى من مائة وحدة بجزيرة أبوموسى بدأ أثناء زيارة الرئيس رافسنجاني الذى أصدر أوامره بإنشاء أسطول صيد وبناء مجزر هناك. وقال مبعوث للرئيس الإيرانى يوم الثـلاثاء ٨/٩/١٩٩٢ فى جزيرة أبومـوسى ضمن تصـريح عقـبت عليه صـحيـفة (الوطن) الكويتية فى عددها بتاريخ ١١/٩/١٩٩٢ «إن سكان الجزيرة من رعايا الإمارات وعددهم قـرابة الألفى شخص هم ضيوف على إيران». وكـان محافظ (هرمـزجان) قد رعى عقد حلقة دراسية فى مدينة بندر عباس مركز المحافظة خاصة بإعمار الجزر، صرح فى ختـام أعمالها بأن المشـاريكين أوصوا بتحـويل جزيرة أبوموسى إلى مركـز تجارى، وإنشاء مركز تدريبى فنى لتدريب المواطنين هناك وتخريجهم فنيين وميكانيكيين ماهرين، وأن الحكومة الإيرانية ستمنح قطعًا سكنيـة للراغبين فى الاستيطان بالجزيرة بسعر (٨٠ ـ ١٠٠) ريال إيرانى للمتـر المربع الواحد. وفى طهران قالت وكالة الأنـباء الإيرانية (أرنا) فى تصـريح لناطق باسم وزارة الخارجـية الإيرانيـة: إن بريطانيا ـ السلطة الاسـتعـمارية السابقة فى مـنطقة الخليج العربى ـ تخلت لإيران عن جزيرة أبومـوسى وجزيرتى طنب الكبرى والصغرى التى كان الجيش الإيرانى يحتلها لدى حصول الإمارات علي استقلالها عام ١٩٧١، وتعقيـبا على ذلك ذكرت مصادر دبلوماسية غـربية فى طهران. إن الاتفاق الإيرانى البريطانى الذى ظل سـريا لا يبت فى وضوح بمسألة السيـادة على الجزيرة لكنه يسمح للجيش الإيرانى ولرعايا الإمارات بالبقاء فيها فى آن واحد[2].

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ نفس المرجع ص ٣٢٣.

٢ ـ أحمد التدمرى ـ نفس المرجع ـ ص٣٢٣.



وذكر دبلوماسي غربي آخر: أن الإيرانيين استولوا فعلا على جزيرة أبوموسى وأنهم يرفضون التحدث بالتفاصيل. وقال: إن تصرفات إيران عززت تقارير للاستخبارات الغربية تحدثت عن وجود اتجاه لدى طهران لإقامة قاعدة بحرية كبيرة فى الجزيرة الواقعة بالقرب من ممرات الملاحة الرئيسية للمياه العميقة فى الخليج العربى. وأن الجزيرة يمكن أن تصبح قاعدة مثالية مع نجاح إيران بمحاولاتها لشراء غواصات لدعم قواتها البحرية(١). أكدت الإمارات العربية أنها ستسعى بكل الوسائل الممكنة إلى عودة سيادتها الكاملة على جزيرة أبوموسى وجزيرتى طنب الكبرى والصغرى، التى تحتلها إيران. جاء التأكيد فى تصريحات للسفير سيف سعيد ساعد مدير إدارة مجلس التعاون فى وزارة الخارجية. خلال حديث صحفى مع سليمان نمر موفد جريدة «الحياة» فى لندن يوم ١٦/٩/١٩٩٢. وأكد السفير سيف ساعد أن الإمارات العربية «ترفض رفضا باتا استمرار احتلال إيران لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى» مشيراً إلى أن الجانب الإيرانى «لم يراع الأخوة، ولم يقدر موقفنا وانتظارنا الطويل. رغم إيماننا الأكيد بحقوقنا التاريخية والقانونية الموثقة لدى المحافل الدولية، وكل ما لمسناه منهم هو المماطلة وعدم الاستجابة لإعادة الحق إلى نصابه، وهو الأمر الذى نراه سلبيًا».

وتاليا نص الحديث(٢):

ماهو الوضع الآن فى جزيرة أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى؟

ـ تعلمون أن جزيرتى طنب الكبرى والصغرى محتلتان، أما فى جزيرة أبوموسى فلا تسمح السلطات الإيرانية ببسط سيادة الإمارات العربية على الجزء التابع لها وهذا من جانبنا شيء مرفوض بتاتا.

ـ ماهو ردكم على قول إيران بأن لديها وثائق تاريخية تشير إلى أن الجزير تابعة لها؟ هل لديكم وثائق تنفى ذلك؟

ـ هذه الجزر الثلاث هى جزر عربية تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وبكل تأكيد فإن لدينا من الوثائق المؤيدة لحقوقنا التاريخية والقانونية فيها. أما بالنسبة لادعاء إيران بأن لديها وثائق فقد كان بإمكانها أن تحمل وثائقها وتتجه إلى المحافل الدولية

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ نفس المرجع ص ٢٢٥.

٢ ـ جريدة الحياة ـ لندن ـ ١٦/٩/١٩٩٢.



لإثبات حقوقها لا أن تعمد إلى الاحتلال بالقوة والتسبب فى سقوط شهداء من الإمارات دفاعا عن أراضيهم.

- بعد هذا التصعيد السياسى والإعلامى هل وصلت الأمور إلى حد القطيعة مع إيران؟ وإلى أين ستستمرون فى هذا النزاع؟

- جاء هذا التصعيد من الجانب الإيرانى وليس من جانبنا فى الإمارات العربية وليس من واجب دولة مسلمة نعتبرها جارة تربطنا بها علاقات تاريخية شاملة أن تقدم على هذا العمل الذى يتنافى مع ديننا الإسلامى الحنيف وليس كما عهدناه من جيراننا. ومن جانبنا فنحن نحرص دوما على إبقاء علاقاتنا مع إيران بحيث لاتصل إلى حد القطيعة كما أشرت، والدليل على ذلك مراعاتنا لظروف جيراننا وانتظارا لاستقرارهم، لقد انتظرنا طويلا من إيران أن تقدر هذا الموقف ولكنها تمادت فى تطاولها واستولت على البقية الباقية من جزرنا. لقد انتظرنا الوقت المناسب لكى نفتح حوارا معهم ولكن للاسف الجانب الإيرانى لم يراع الأخوة ولم يقدر موقفنا وانتظارنا الطويل رغم إيماننا الأكيد بحقوقنا التاريخية والقانونية الموثقة لدى المحافل الدولية. وكل ما لمسناه منهم هو المماطلة وعدم الاستجابة لإعادة الحق إلى نصابه وهو الأمر الذى نراه سلبيا. لذا لم يكن لدينا من خيار إلا أن نعلن هذه الحقائق للعالم كله حتى يكون على علم بحقيقة تطورات الوضع.

- بعد بيانات التأييد لموقف الإمارات والتى صدرت فى اجتماع دول مجلس التعاون وعن دول إعلان دمشق فى الدوحة، وأخيرا بيان جامعة الدول العربية، ماذا تريدون؟ رفع الأمر للأمم المتحدة للحصول على قرار مماثل؟

- سوف نسعى نحن بكل الوسائل الممكنة إلى أن تعود سيادة دولة الإمارات العربية كاملة.

ألا تشكل مصالحكم التجارية مع إيران عامل ضغط لتهدئة الأمور مع طهران؟ لماذا طلبت إيران حل الموضوع مع الشارقة وليس مع الإمارات العربية؟

- جوابى إليك على هذا السؤال هو عكس سؤالك تماما فإيران هى التى سعت إلى الوصول إلى هذا الوضع، وعليه فإنه يتوجب أن تعيد إيران النظر فى هذه المسألة. وبالنسبة لموضوع إصرار إيران على ربط الموضوع مع الشارقة فكما تعلمون فإن المسئولية



تجاه هذه المسألة هى مسؤولية الدولة لأنها تقع ضمن إطار العلاقات الخارجية مع دولة أخرى وليست إمارة بعينها(١).

وفى أول بيان صدر عن المجلس الأعلى لدولة الإمارات العربية المتحدة وذلك عبر الحكام عن غضبهم وأسفهم الشديد تجاه احتلال إيران للجزر الثلاث وأرسل حاكم رأس الخيمة احتجاجا إلى مجلس الأمن، فيما شجبت كل الدول العربية العدوان الإيرانى. وفى آخر اجتماع عقده المجلس الأعلى لاتحاد الإمارات العربية وذلك فى الحادى عشر من شهر مايو الماضى تقرر اعتبار الاتفاقيات المعقودة بين أى إمارة والدول المجاورة اتفاقيات بين اتحاد الإمارات العربية وهذه الدول، وهو ما يعنى أن الاتفاقية الموقعة بين الشارقة التى تتبعها جزيرة أبوموسى وبين جمهورية إيران سارية المفعول بين الإمارات وإيران.

وقالت المصادر الدبلوماسية أن المباحثات بين الإمارات العربية وجمهورية إيران الإسلامية يتوقع لها أن تحقق أهدافها فى الوصول إلى اتفاق وحل يعيد الأمور إلى نصابها(٢).

أصدرت الإمارات العربية البيان التالى:

انطلاقا من رغبة الإمارات العربية وحرصها على مناقشة وتسوية كافة المسائل والقضايا المتعلقة باستمرار احتلال جمهورية إيران الإسلامية لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى وانتهاكاتها لمذكرة التفاهم الموقعة فى نوفمبر ١٩٧١ بشأن جزيرة أبوموسى فقد عقدت فى مدينة أبوظبى فى الفترة من ٢٧ ـ ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢ لقاءات ثنائية.

وإزاء إصرار الجانب الإيرانى على رفض مناقشة مسألة إنهاء الاحتلال الإيرانى لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى أو الموافقة على إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية فقد أصبح من المتعذر الاستمرار فى مناقشة المسائل والمواضيع الأخرى فى هذا الاجتماع. وتود الإمارات العربية أن تشير فى هذا الصدد إلى أن السيادة على جزيرتى طنب الكبرى والصغرى كانت منذ أقدم العصور ولاتزال لدولة الإمارات العربية المتحدة

١ ـ الخليج ـ الإمارات ـ ١٦/٩/١٩٩٢.
٢ ـ القبس ـ ٢٨/٩/١٩٩٢ ـ العدد ٦٩٥١.



ولم يغير الاحتلال العسكرى الإيرانى للجزيرتين فى نوفمبر ١٩٧١ فى وضعهما القانونى وثابت فى القانون الدولى أن الاحتلال الناجم عن استخدام القوة لن يكسب الدولة المحتلة سيادة الإقليم المحتل مهما طال الزمن. إن الإمارات العربية ترى أن الجانب الإيرانى يتحمل مسئولية عدم إحراز أى تقدم فى المباحثات ونتيجة لذلك فإنه ليس أمام الإمارات العربية سوى اللجوء إلى كافة الوسائل والسبل السلمية المتاحة لتأكيد سيادتها على الجزر الثلاث. وكان وفدا البلدين قد عقدا جلسة المفاوضات الثانية بديوان الرئاسة حيث قدم وفد الإمارات مذكرة إلى الجانب الإيرانى تضمنت وجهة نظر الدولة تجاه موضوع الخلاف حول الجزر الثلاث. وقال الجانب الإيرانى أنه سيجرى مشاورات مع حكومته بشأن هذه المذكرة على أن يعرض نتيجة مشاوراته خلال الجلسة المسائية(١).

ثم عقد الجانبان جلسة المفاوضات الثالثة مساء واستمرت الجلسة حوالى ساعتين.

حين بدأت إيران تجاوزاتها وخروقاتها لسيادة الإمارات على جزيرة أبوموسى فى مارس ١٩٩٢، كان السؤال الأبرز لدى الدوائر الدبلوماسية فى مجلس التعاون هو «هل هذه مجرد تجاوزات فعلا، أو أن وراء الأكمة ما وراءها؟» وزير الخارجية الإيرانى على أكبر ولاياتى، كان الوحيد بين المسؤولين الإيرانيين الذى انفرد بالتشديد فى مارس، ثم فى الشهر الذى تلاه، على أن الأكمة لاتخفى شيئا. فهو أكد التزام بلاده بما تم التوقيع عليه مع الإمارات، وقال أن الاتفاق مازال ساريا. وكان لافتا أن يقول ولاياتى آنذاك أن المرء ليتعجب كيف يمكن لمسألة صغيرة أن تتضخم أحيانا هكذا بفعل بعض أجهزة الإعلام الغربية. إننا نعتقد أن بعض الناس يهوون خلق المشاكل. لكن هذه المسألة الصغيرة كبرت ككرة الثلج المتدحرجة منذ ذلك الحين. إلى أن وصلت فى شهر أغسطس إلى مايشبه الطريق المسدود. فطهران أغلقت الأبواب أمام المداولات الدبلوماسية برفضها قرار المجلس الأعلى لحكام الإمارات اعتبار كل الاتفاقيات التى أبرمتها أية إمارة قبل نشوء الاتحاد اتفاقية اتحادية، بعد ما كانت قد أوصدت الأبواب تماما أمام سكان أبوموسى العرب وبدأت إجراءات عسكرية وإدارية لاتعنى شيئا سوى إحكام قبضة الاحتلال على كل الجزيرة. المسألة إذا ليست صغيرة، والواقع أن قضية الجزر العربية الثلاث، أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، لم تكن فى يوم من الأيام وعلى مدار عقود عدة مسألة

---

١ ـ جريدة الاتحاد ٢٩/٩/١٩٩٢ ـ العدد ٦٥٣.



هامشية يمكن القفز فوقها بدون أن يتسبب ذلك بأية مضاعفات. فهى فى صلب التطور التاريخى للعلاقات العربية - الإيرانية. كما أنها كانت دائما، ولا تزال، «البارومتر» الذى يسجل إما تقدم هذه العلاقات وازدهارها، أو تدهورها وانحدارها[١].

لنلق نظرة إلى الجغرافيا السياسية لهذا النزاع. فإن المسألة ليست صراعا على حقوق، بل عملية تجاذبات سياسية وطموحات استراتيجية، كانت الجزر العربية الثلاث ضحيتها الأولى. وهنا نعود إلى السؤال حول الأبعاد المحتملة للأزمة الراهنة. وهنا أيضا سنكتشف مدى خطر تعاطى ولاياتى مع مسألة أبو موسى على أنها قضية «صغيرة» أو بسيطة. فالعوامل التى تمسك بخناق مسألة احتلال الجزر، لم تتغير طبيعتها لا مع مطلع القرن ولا أيام الشاه ولا (للأسف) مع بروز الجمهورية الإسلامية. وهذه العوامل سياسية واستراتيجية واقتصادية وأمنية فى آن واحد، إضافة بالطبع إلى كونها عاملا قوميا بالنسبة إلى دول الخليج العربية ولكل العرب، طالما أنها تتعلق بحقوق الأرض والسيادة عليها. وتقول مصادر مطلعة فى مجلس التعاون، فى هذا الصدد، أن أزمة «أبو موسى» الراهنة، لم تفتح ملف الأمن العربى فى شرق الجزيرة العربية، إذ هو مفتوح أصلا، لكنها ستعطيه من الآن فصاعدا عنوانه الرئيسى. وتضيف المصادر أن كل المداولات العربية وفى مجلس التعاون، بدءا من اجتماع الدوحة حول «إعلان دمشق» مرورا بمناقشة مجلس التعاون وانتهاء بالاتصالات الدولية، ستبحث العلاقات العربية - الإيرانية انطلاقا من مسألة الجزر المحتلة هذه. بالطبع، لن يعنى ذلك إغلاق الملف الدبلوماسى، بيد أن هذه المسألة تتعلق الآن بالجانب الإيرانى. ففى يده استيعاب الأزمة وإعادة إدخالها إلى الملفات الدبلوماسية، كما فى يده أيضا فتح أبواب المنطقة على كل الاحتمالات، فى وقت يمر فيه الوضع الدولى فى واحدة من أشد لحظاته سيولة وتفجرا. ومسألة الوقت هنا لن تكون فى مصلحة منطقة الخليج العربى. وما لم يتبين سريعا ما وراء الأكمة، فإن الصراع سيتملك حينذاك آلياته الخاصة.. ومنطقه الخاص[٢].

أكدت الإمارات العربية فى اليوم الثانى من المفاوضات مع إيران، على ضرورة إنهاء احتلال جزيرتى طنب الكبرى والصغرى، وتحكيم اتفاق ١٩٧١ فى الخلاف حول

---

١ - الشرق - ١٩٩٢/٩/١٩.
٢ - الشروق ١٩٩٢/٩/١٩.



جزيرة أبوموسى، وكشفت مصادر دبلوماسية فى أبوظبى لـ «صوت الكويت»، أن الوفد الإيرانى برئاسة السفير مصطفى حائرى فومنى، اعتذر فى اليوم الأول من المفاوضات، بأنه مفوض بالحديث عن مشكلة جزيرة أبوموسى وحدها، وليس عن الجزيرتين الآخريتين، ووعد بالعودة إلى حكومته. وكان وفد دولة الإمارات برئاسة سيف سعيد ساعد والوفد الإيرانى، عقدا جلستى محادثات يوم أمس فى مقر وزارة الخارجية فى أبوظبى، ودامت الجلسة الأولى، قبل الظهر، حوالى ٤٥ دقيقة، بينما بدأت الثانية فى الخامسة بعد الظهر بتوقيت الإمارات، وردا على سؤال حول «أجواء التفاؤل» التى عكستها تصريحات المسؤولين وأجهزة الإعلام فى إيران نتيجة للمفاوضات قالت مصادر دبلوماسية إماراتية «أن الإمارات تسعى إلى أن يكون هذا التفاؤل قائما على أسس واقعية، تضمن سيادة الإمارات على جزيرة أبوموسى، وفق بنود اتفاق العام ١٩٧١، وتنهى احتلال جزيرتى طنب الكبرى والصغرى، وتعيد سيادة دولة الإمارات إليهما، كما كان الحال قبل احتلالهما، وتضيف هذه المصادر تعليقا على التصريحات الإيرانية حول وجود أطراف خارجية تسعى إلى تأزيم العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون، فتقول «ربما كان هذا صحيحا، ولكن الرد عليه يكون، كما أبلغت دمشق المسؤولين الإيرانيين خلال زيارة وزير الخارجية السورى فاروق الشرع إلى طهران، بأن تستجيب إيران للحقوق المشروعة لدولة الإمارات، وأن لاترتكب الخطيئة نفسها التى ارتكبها حاكم النظام العراقى عندما رفض سحب قواته من الكويت، بعد غزوها»، وتضيف هذه المصادر أن الإمارات، وعبر جولة الشيخ زايد الأخيرة، لقيت دعمًا غير محدود لموقفها، سواء من الملك فهد، أو الرئيسين حافظ الأسد وحسنى مبارك»[1].

قد استبعد مسؤول إماراتى، طلب عدم ذكر اسمه، أى حل وسط مشيرا إلى أنه «ليس لدى إيران خيار أخر سوى الانسحاب من الجزر الثلاث، ونحن لسنا فى نزاع معها لأن الجزر بكل بساطة محتلة». وأضاف «الإمارات ترفض العودة إلى الوضع السابق فى أبوموسى» فى إشارة إلى البند الذى ورد فى اتفاق عام ١٩٧١، وهو يقضى بأن لايعترف أى من الطرفين بسيادة الآخر على الجزيرة. على هذا الصعيد، أكد مصدر فى الوفد الإيرانى «أن الوفد جاء إلى أبوظبى لمناقشة مشكلة أبوموسى وليس من صلاحيته مناقشة مسائل أخرى» فى إشارة إلى جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى.

---

١ ـ صوت الكويت ـ ١٩٩٢/٩/٢٩.



وأضاف أن «الوفد الإيرانى مستعد لتقبل أى اقتراح لكن التخلى عن أى من الجزر غير وارد لأن ذلك سيؤثر على أمتنا ومصالحنا القومية. وفى طهران وصفت أوساط إيرانية مطلعة، الجولة الأولى، من المفاوضات الإيرانية ـ الإماراتية، بأنها لم تكن سهلة وأنها كانت صعبة نظرًا للجدول الذى طرحه المفاوض الإماراتى حول جزيرتى طنب الصغرى والكبرى، وأكدت تلك الأوساط أن الموقف الإيرانى «يهدف إلى إيجاد حل ودى للأزمة. وأوضحت المصادر الإيرانية القريبة من مفاوضات أبوظبى بأن المفاوضات حول الجزر الثلاث ستتواصل فى كل من طهران وأبوظبى بعد اختتامها فى عاصمة الإمارات العربية، وأشارت إلى أن وفدًا إماراتيًا سيتوجه إلى طهران فى المرحلة الثانية من المفاوضات حول الجزر الثلاث، ولم توضح المصادر موعدًا زمنيًا لإجراء المرحلة الثانية من المفاوضات فى طهران. وأضاف بأن أبوظبى ستشهد جولة أخرى من المفاوضات للتوصل إلى حل نهائى لأزمة الجزر الثلاث[1].

عاد إلى طهران عن طريق دبى وفد وزارة الخارجية الإيرانية بعد فشل مفاوضاته مع وفد وزارة خارجية الإمارات حول الجزر الإماراتية الثلاث «أبوموسى» و«طنب الكبرى» و«طنب الصغرى». وفى الوقت الذى بدأت فيه الإمارات العربية اتصالات دبلوماسية لشرح موقفها خلال المفاوضات ذكرت مصادر الوفد الإيرانى أنهم «فوجئوا بموقف الإمارات الصلب وأنهم كانوا يعتقدون حتى لحظة وصولهم لأبوظبى أن الإمارات كانت تناور بطرحها لقضية جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى بهدف استعادة أبوموسى. وقالت هذه المصادر أن الوفد الإيرانى لايستطيع بعد البيان القوى للإمارات أن يعبر عن رد فعل إيران لأن ذلك «يحتاج إلى مراجعة طهران وإجراء مشاورات بهذا الشأن». وبعد فشل المفاوضات أصبح فى حكم المؤكد أن ترفع الإمارات النزاع إلى الأمم المتحدة، وطبقًا لمصادر مطلعة فإن وزير خارجية الإمارات سيثير القضية فى الخطاب الذى سيلقيه اليوم أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما سيجرى اتصالات مع وزراء الخارجية ومندوبى الدول الأعضاء فى المنظمة الدولية لشرح موقفهم. وأجمعت المصادر الدبلوماسية على استبعاد أى مواجهة عسكرية لحل النزاع بين الطرفين، مشيرة إلى أن بيان الإمارات كان واضحا عندما تضمن عبارة «اللجوء للوسائل السلمية المتاحة لتأكيد سيادتها على الجزر الثلاث»[2].

---

١ ـ صوت الكويت ٢٩/ ٩/ ١٩٩٢.

٢ ـ الشرق الأوسط ـ ٣٠/٩/ ١٩٩٢.



طبقـا لتلك المصادر فـإن القوة المتنامـية للأمم المتحـدة والفعـالية التى تتـسم بها القرارات التى تتخذها أصبحت الآن وسيلة ردع حقـيقية، ولذلك فإن الإمارات لاتحتاج فى الواقع إلى أسلوب المواجهة المباشرة، وأن نجاحهـا فى الحصول على تأييد لمطالبها فى الأمم المتحدة يـرجح كفتها فى النـزاع، ويفتح الطريق أمامهـا لاستخدام وسائل سـلمية عديدة تستعـيد من خلالها حقوقها فى الجـزر الثلاث. ومع أن تلك المصادر لاتتوقع أن تطول محاولات الإمارات لاستصدار قرار دولى بشأن الجزر، فإن الزمن فى هذه القضية يبدو هامشيا بالقياس إلى الثمن الذى كانت ستدفعه الإمارات لو قبلت بالشروط الإيرانية لحل النزاع والتى تقضى بالاعـتراف بسيادة إيران على الجـزر الثلاث مقابل السـماح لها بالإشراف الصورى فقط على جزيرة أبوموسى[1].

ذكرت مـصادر دبلوماسـية فى طهران فى ١٩٩٢/٩/٢٩ أن النزاع حـول جزيرة أبوموسى أدى إلى احداث انقسام حاد جديد فى صفوف القيادة الإيرانية، وحاول أنصار الرئيس الإيرانى هاشمى رفسنجانى التقليل من أهمية هذا النزاع بل ذهبوا إلى حد القول بأن المحادثات التى أخفقت حققت بعض النجاح، وهم يركزون على التوصل إلى اتفاق يتيح بدء جولة جـديدة من المفاوضات فى طهران فى موعـد غير محدد. ويقـول بيجان ترابى، المعلق المختص فى الشـؤون الإيرانية، أن رفسنجـانى ومعه وزير الخارجـية علي ولاياتى يدركان أن ما يبدو وكـأنه نزاع صغير قد يفجر بالكامل سـياسة إيران فى منطقة الخليج العربى، ويشرح سياسة رفـسنجانى فى المنطقة على أنها «ترمى إلى تصوير إيران كجارة مسالمة، وإذا عادت إيران إلـى الظهور بمظهر الدولة ذات الخطر الاقليمى فإن هذا سيلغى فرص نجاح تلك السـياسة». وعندما وصل الوفد الإيرانى برئاسة مسـؤول صغير نسبيا فى وزارة الخارجية، إلى أبوظبى فإن الخطة كانت تقضى على افتراضين أولهما، أن اعتراف الإمارات باتفـاقية عام ١٩٧١ حول جزيرة أبوموسى، يعـد فى حد ذاته تقدما. وهذا يعطى رفسنجانى فرصة القول أنه نجح، حيث أخفق نظام الشاه. فالاتفاقية الأصلية وقعت بيـن الشارقة وإيران قـبل إقامـة الإمارات العربيـة المتحـدة، والتى يمكن اعتـبار مصـادقتهـا عليهـا نجاحًا دبلومـاسيًا حـققتـه إيران. والافتراض الإيـرانى الثانى هو أن الإمارات سـتكون قانعة بالتـوصل إلى حل توفيـقى حول تنفيـذ الاتفاقيـة. لكن الوفد الإيرانى واجه مفـاجأتين لم تكونا فى حسابه، إذ أصرت الإمـارات على إدراج موضوع جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى فى جدول الأعمال ولم تستطع طهران قبول ذلك

---

١ ـ الشرق الأوسط ـ ١٩٩٢/٩/٣٠.



باعتبار إن موافقتها تسبب إحراجا وفقدانا لماء الوجه على الصعيد الداخلى. وكانت إيران قد ضمت الجزيرتين بقانون صادر عن البرلمان، والدستور لايبيح لها التفاوض حول السيادة الاقليمية للبلاد(١).

والمفاجأة الثانية فى مفاوضات أبوظبى كانت إصرار الإمارات على تحديد مواعيد وشكليات التفاوض حول مسألة السيادة على أبوموسى. وكانت اتفاقية عام ١٩٧١ قد تركت هذا السؤال معلقًا. وطهران سعيدة بهذا الوضع. ولكن أى حديث عمن ستؤول إليه السيادة على أبو موسى يتجه لحكومة رفسنجانى لمواجهة صعوبات كبيرة فى طهران. وهناك أدلة تشير إلى أن الأجنحة المتشددة فى طهران والتى تحظى اليوم بدعم غير مباشر من «المرشد الأعلى» على خامنئى قد ترحب بفرصة استخدام موضوع الجزر الثلاث كوسيلة للإضرار بسياسة التصالح مع الدول العربية فى المنطقة. ويقول بهمان حكمت، الخبير الإيرانى فى شؤون الخليج العربى «لم يكن معظم الإيرانيين، حتى الأسبوع الماضى قد سمعوا عن هذه الجزر ولا يزال رفسنجانى يحاول أن يتكتم ما فى وسعه على الموضوع. ولكن ما أن يسمع الشعب بالأمر، فسيكون من المستحيل على القيادة الإيرانية أن تعطى أية تنازلات ذات معنى وقد يعنى هذا فتح الطريق المؤدى إلى الصراع». وفى القاهرة قالت مصادر عربية لـ«الشرق الأوسط» أنه من المتوقع أن يقوم فاروق الشرع وزير الخارجية السورى بزيارة عاجلة جديدة لطهران للاجتماع مع ولاياتى فى مسعى جديد من جانب سورية للحيلولة دون حدوث تعقيد فى الموقف فى إشارة إلى أن الوزير السورى سيطير بعدها إلى أبوظبى فى مهمة عاجلة أيضًا(٢).

عرض وزير الخارجية على وزراء خارجية الدول العربية تطورات النزاع مع إيران حول جزر الإمارات العربية التى تحتلها إيران وهى طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وأكد فى اجتماع وزراء الخارجية العرب على هامش أعمال دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الإمارات تسعى بكل السبل المتاحة إلى حل للأزمة مع إيران بالوسائل السلمية. مشيرا إلى المباحثات التى عقدت مع وفد إيرانى فى أبوظبى. وكانت المباحثات قد انتهت من دون نتائج بعد أن رفض الوفد الإيرانى مناقشة مسألة إنهاء احتلال القوات الإيرانية لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى، أو إحالة قضية الجزر

---

١ ـ الشرق الأوسط ـ ١٩٩٢/٩/٣٠.

٢ ـ الشرق الأوسط ـ ١٩٩٢/٩/٣٠.



إلى محكمة العدل الدولية. ويلقى وزير الخارجية الإماراتى فى ساعة متأخرة من مساء اليوم بتوقيت الإمارات كلمة دولة الإمارات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وسيتناول وزير الخارجية فى كلمته قضية جزرنا المحتلة. وكان وزراء خارجية الدول العربية قد أكدوا مجددا فى اجتماعهم فى نيويورك تأييدهم لحق الإمارات فى السيادة على الجزر، ودعمهم لمساعى الإمارات لاستعادة هذه السيادة، ولتحركها الدبلوماسى فى المحافل الاقليمية والدولية. وقد دعا وزير خارجية البحرين إيران إلى احترام اتفاقية الترتيبات التى وقعتها بشأن جزيرة أبوموسى فى العام ١٩٧١. وقال فى كلمته أمام الأمم المتحدة أن دولة البحرين «تتابع بقلق بالغ التطورات الأخيرة غير السارة فى منطقة الخليج العربى نتيجة العمل الذى أقدمت عليه جمهورية إيران الإسلامية فى جزيرة أبوموسى»[1].

وأضاف الوزير البحرينى «بينما نؤكد على حقوق الإمارات فى السيادة على أراضيها ونؤكد على مبادئ حسن الجوار ونسعى لإبعاد المنطقة عن أى توتر جديد فإننا ندعو جمهورية إيران الإسلامية إلى احترام مذكرة التفاهم التى وقعتها مع الإمارات العربية المتحدة» فى هذا الشأن. وحول المباحثات التى جرت مع وفد إيرانى فى أبوظبى يومى الأحد والاثنين الماضيين أبدت مصادر دبلوماسية وقانونية فى مجلس التعاون ارتياحها لأداء وفد الإمارات العربية خلال المباحثات. وقالت المصادر أن رفض الوفد الإيرانى مناقشة البنود التى طرحها وفد الإمارات تشير إلى أن الإيرانيين حاولوا الانطلاق بالمباحثات من نقطة الوضع الراهن فى جزيرة أبوموسى وهو وضع استكمال احتلال الجزيرة لاضفاء نوع من الشرعية عليه. وأشارت المصادر إلى أن وفد الإمارات لو قبل بحصر المباحثات فى كيفية معالجة الوضع الناشىء عن استكمال احتلال إيران للجزيرة، فإن هذا القبول كان سيعنى اعترافا ضمنيا من الإمارات بسيادة إيران على جزء من الجزيرة على الأقل، واعترافا بحقها فى المشاركة فى شؤون سيادية فى الجزء التابع للإمارات والمحدد فى اتفاقية العام ١٩٧١ التى لم تحسم مسألة السيادة مطلقا ونصت على أن الوجود الإيرانى فى جزيرة أبوموسى هو وجود قوات عسكرية محتلة. ورأت المصادر أيضا أن القبول بالانطلاق فى المباحثات من النقطة التى يريدها الإيرانيون يعنى التسليم لطهران بحق لاتملكه، وهو تفسير الاتفاقيات كما تشاء، وهذا الأمر لو حدث،

---

١ - الخليج - ١٩٩٢/٩/٣٠.



يطرح سابقة خطيرة فى العلاقات بين البلدين من جهة، وفى العلاقات بين دول الاقليم من جهة أخرى[1].

ولدت المسألة الأمنية فى منطقة الخليج العربى إلى واجهة الاهتمام العربى والدولى، أو بالأحرى زاد هذا الاهتمام منذ شهر مارس ١٩٩٢ عندما أقدمت السلطات الإيرانية الموجودة فى جزيرة أبوموسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة على ارتكاب بعض التجاوزات فى حق العاملين فى القسم التابع لدولة الإمارات من الجزيرة، وتعاطت الإمارات مع تلك التجاوزات بالكثير من ضبط النفس والحرص على الحفاظ على أواصر العلاقات التى تربطها بجارتها إيران، والتزمت وسائل الإعلام الإماراتية بعدم نشر أى أنباء حول تلك الممارسات تماشيا مع الموقف الرسمى الذى أعلنته الدولة، بعدها تمت الدعوة لعقد اجتماع للمجلس الأعلى لحكام الإمارات فى أبوظبى فى أبريل ١٩٩٢. وأعلن المجلس «أن كل اتفاقية موقعة بين إمارة من إمارات الدولة وبين أى دولة من الدول هى اتفاقية اتحادية، تلتزم بها دولة الإمارات العربية المتحدة» وجاء هذا الموقف ليعبر حقيقة عن التزام الإمارات بالاتفاقية الموقعة بين الشارقة والسلطات الإيرانية فى العام ١٩٧١، أى قبل اعلان قيام الإمارات العربية رسميا فى الثانى من ديسمبر من العام ذاته بأشهر قليلة جدا[2].

حقيقة يعبر هذا الموقف من جانب الإمارات عن الحرص الشديد الذى توليه هذه الدولة للعلاقات مع جيرانها، وهى بذلك استندت على تاريخ العلاقات الإيجابية بينها وبين الجمهورية الإيرانية الإسلامية حتى فى أوج أزمة الخليج الأولى (الحرب العراقية ـ الإيرانية)، إلا أن الاتصالات المكثفة التى أجريت بين الجانبين على أثر قرار المجلس الأعلى، وسلسلة المواقف الإيرانية التى أعلنت عقب ذلك، وأهمها ما أعلنه وزير الخارجية الإيرانى السيد علي أكبر ولاياتى أثناء زيارته للكويت فى نيسان أبريل عن «التزام إيران الكامل باتفاقية التفاهم المعقودة فى العام ١٩٧١ فيما يتعلق بجزيرة أبوموسى» إلا أن هذه التصريحات لم تجد الطريق نحو إثباتها على الأرض، إذ أقدمت السلطات الإيرانية على احتلال الجزيرة بالكامل ومنع باخرة تقل ركاب (١٠٤ أشخاص) من الرسو فى مرسى الجزيرة، وكان بين هؤلاء مجموعة من الأطفال وزوجات المدرسين فى مدرستى الجزيرة الذين عادوا إليها بعد انتهاء العطلة الصيفية، فى أواخر شهر

---

١ ـ الخليج ١٩٩٢/٩/٣٠.

٢ ـ مجلة أوراق ـ الإمارات ـ ١٥/ ١٠/ ١٩٩٢.

أغسطس ١٩٩٢، ومنذ ذلك الحين بدأت القضية تأخذ منحنى جديداً، من خلال مجموعة من التصريحات التى أعلنها عدد من المسؤولين الإيرانيين وعلى رأسهم رئيس الجمهورية الإسلامية السيد هاشمى رافسنجانى حيث قال فى مؤتمر صحفى عقده فى باكستان أثناء زيارته الأخيرة لها «أن إيران اعتقلت عدد من المسلحين على أرض الجزيرة» فى محاولة لتبرير التجاوزات الإيرانية فى جزيرة أبوموسى[١].

فى المقابل التزمت الإمارات العربية الحذر وضبط النفس فى معالجة هذه القضية بهدوء، «ولم تصدر أية بيانات رسمية إلا بعدما استنفذت كافة الاتصالات البعيدة عن الأضواء من أجل حل هذه القضية بما يحفظ أواصر علاقات الجيرة بين البلدين» وتضيف المصادر الدبلوماسية فى هذا السياق «أن الإمارات العربية عندما أصدرت بيانها الأخير والذى أدلى به مصدر مسؤول فى وزارة الخارجية (الخميس ٣ سبتمبر ١٩٩٢). إنما كانت فعلا قد استنفدت كافة وسائل الاتصال بهذا الصدد واعتبرت وزارة الخارجية «أن ما قام به المسؤولون الإيرانيون على جزيرة أبوموسى لايتفق مع العلاقات التى تربط الإمارات العربية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وينعكس سلبا على التعاون بين البلدين فى الوقت الذى ترغب فيه دولة الإمارات العربية فى إقامة علاقات حسن الجوار والتعاون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والإمارات العربية ليحدوها الأمل بأن تبقى العلاقات التاريخية والودية كما عهدناها قائمة بين البلدين». إلا أن ما صرحت به بعض المصادر الدبلوماسية الموجودة فى مدينة دبى حول هذا الموضوع أثار الشك لدى عدد من الدوائر الدولية المراقبة للأوضاع فى المنطقة حيث أن هذه المصادر «نفت مزاعم إيرانية بأنه تم حل النزاع بين طهران والإمارات بشأن جزيرة أبوموسى، وأضافت هذه المصادر «أن هذه الجزيرة الصغيرة تتمتع بموقع استراتيجى مهم، وتضيف المصادر «أن الأمن يبدو عذرا، الإيرانيون تولوا فعليا السيطرة على الجزيرة كلها فى مخالفة للاتفاق» والجدير ذكره فى هذا السياق «أن الرئيس رافسنجانى زار جزيرة أبوموسى دون أن يصاحب هذه الزيارة حملة إعلامية كبيرة فى أواخر فبراير ١٩٩٢ لكن الأنباء عن الزيارة ذكرت فى وقت لاحق، «أنه تم إبلاغ القوات الإيرانية المرابطة فى الجزيرة أنها أصبحت هى من خطوط الدفاع الأمامية عن إيران». أعقب الزيارة مباشرة قيام الشرطة الإيرانية بطرد نحو ٢٠٠ عامل من الوافدين فى شهر مارس، وحسب قول دبلوماسيين عربيين «أن أفعال

---

١ ـ مجلة أوراق ـ الإمارات ـ ١٥/ ١٠/ ١٩٩٢.



إيران دعمت تقارير مخابرات ذكرت أنها ربما تعد لإقامة قاعدة بحرية كبيرة فى أبوموسى التى تقع بالقرب من ممرات الملاحة الرئيسية للمياه العميقة فى الخليج العربى» ويضيف الدبلوماسيون «أن الجزيرة يمكن أن تصبح قاعدة مثالية إذا نجحت إيران فى محاولاتها لشراء غواصات لدعم قواتها البحرية»(١).

إذا كانت أقوال هؤلاء الدبلوماسيون تستند على معلومات استخبارية أكيدة، فإن مفاد ذلك أن الوضع فى المنطقة مرشح لمزيد من التعقيد، ذلك أن شريط الجزر الإماراتية المحتلة من قبل إيران (طنب الصغرى، طنب الكبرى، وأبوموسى) يطل على أهم الممرات الاستراتيجية فى المنطقة، وهو فى نفس الوقت يشكل نقطة اتصال حيوى فى مجال تجارة النفط، لأن الممرات البحرية فى تلك المنطقة تعتبر المعبر الرئيسى لناقلات النفط الخارجة من الخليج العربى إلى كافة أنحاء العالم، وأى إرباك فى هذه النقطة يشكل عائقا فى مسألة التبادل التجارى الدولى، مما ينعكس سلبًا على الأوضاع فى المنطقة ككل وليس فى نقطة معينة، لاسيما أن المنطقة ماتزال تعانى لغاية الآن من إفرازات حرب الخليج الثانية، إذ بلغت الخسائر المباشرة وغير المباشرة ٦٢٠ بليون دولار أمريكى، مما أثر سلبًا على الأوضاع الاقتصادية فى كل دول المنطقة، وكل ذلك يشير إلى احتمالات أزمة خليج ثالثة، فى حال بقيت المواقف الإيرانية على ما هى عليه حيال أزمة شريط الجزر. وانسجاما مع مواقفها البناءة، والداعية إلى توطيد علاقات الجيرة والقربى مع جيرانها(٢).

وبوحى من التوجهات الحكيمة لرئيسها، حرصت الإمارات العربية، على طرح القضية فى الدوائر والقنوات الدبلوماسية والرسمية الخليجية والعربية، فكان أن أعلنت دول مجلس التعاون فى بيانها الصادر عن الدورة التى عقدها مجلس وزراء خارجية هذه الدول «عن المساندة التامة والوقوف إلى جانب الإمارات ومطالبة إيران الانسحاب من الجزر الثلاث المحتلة»، كما أكد وزراء دول إعلان دمشق على هذا الموقف أيضا معتبرين أن ماتقاوم به إيران فى هذه الجزر لايتفق مع الأسس والأعراف المتفق عليها «وطالبوا أيضا بانسحابها من الجزر الثلاث، وجاء الموقف الذى أعلنه مجلس وزراء خارجية

---

١ ـ مجلة أوراق ـ ١٥/ ١٠/ ١٩٩٢.

٢ ـ مجلة أوراق ـ الإمارات ـ ١٥/ ١٠/ ١٩٩٢.



جامعة الدول العربية الذى عقد مؤخراً فى العاصمة المصرية ليؤكد على أن «الإمارات العربية المتحدة ليست وحدها فى هذه الأزمة ولايمكن للعالم العربى أن يسمح باحتلال جزء من أراضيها». بالإضافة إلى هذه المواقف أكدت مصادر دبلوماسية مطلعة أن قضية احتلال الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، هى الآن فى طور الاتصالات العربية والدولية، من أجل عرضها على هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدوليين، على اعتبار أن الحق الشرعى الثابت تاريخيا لدولة الإمارات فى الجزر يعيطها حق المطالبة بانسحاب القوات الإيرانية من الجزر الثلاث عبر القنوات الدولية وتأكيد ذلك عبر قرار دولى إذا لزم الأمر[1].

وتحدث حاكم رأس الخيمة عن العروض المطروحة من قبل إيران فقال[2]:

الواقع أن حكومة إيران لم تعرض مؤخراً أية حلول لهذا الموضوع سوى التهديدات المتتابعة التى كان يطلقها قادتها السابقون حول ما أسموه «باسترجاع الحقوق التاريخية لإيران فى الجزر العربية الثلاث فى الخليج» حتى لو اقتضى ذلك استخدام القوة العسكرية. ومنذ أن أعلنت بريطانيا انسحاب جيوشها من المنطقة بدأت تشتد حدة التهديدات . . حتى إذا قرب موعد الانسحاب وقبيل إتمامه بفترة قصيرة كانت هناك عروض قدمتها إيران لحكومة رأس الخيمة بخصوص جزيرتى طنب الكبرى والصغرى، ولحكومة الشارقة بخصوص جزيرة أبوموسى. وتم الاتفاق على مذكرة تفاهم مع حكومة الشارقة فيما يتصل بجزيرة أبوموسى ولكن حكومة رأس الخيمة رفضت تلك العروض. أما عن المفاوضات والمناقشات حول قضية الجزر فقد قال حاكم رأس الخيمة:

«من الواضح مما سبق أن كل هذه المحاولات والمناقشات كانت قبيل قيام الاتحاد بقليل وكانت تتم عن طريق طرف ثالث. أما بعد قيام الاتحاد فإن المسألة لم تعد تعنى رأس الخيمة وحدها أو الشارقة وحدها فقد أصبحت من مسؤوليات الإمارات المتحدة بل إنه بعد قيام مجلس التعاون صارت مشكلة يهتم بها المجلس بجميع دوله وتتم الاتصالات والمباحثات بالطرق الدبلوماسية المتعارف عليها. ومما لاشك فيه أن وزارة الخارجية سوف تتخذ الاجراءات المناسبة فى مثل هذه الظروف بتوجيه من رئيس الدولة وإخوانه الحكام وبدعم أخوى من دول مجلس التعاون من ناحية ومن الجامعة العربية من

---

١ ـ مجلة أوراق ـ الإمارات ١٥/ ١٠/ ١٩٩٢.

٢ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص٣٣٦.



جهة أخرى، ثم باللجوء إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن. وقد تضمن البيان الختامى لاجتماع القمة لمجلس التعاون، استنكاراً شديداً لاستمرار الاحتلال الإيرانى لجزر الإمارات، وطالب الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإنهاء هذا الاحتلال. كما أكد تضامنه التام وتأييده المطلق للإمارات استنادا للشريعة الدولية وانطلاقًا من مبدأ الأمن الجماعى».

وحول التأثيرات الاقتصادية على رأس الخيمة والشارقة الناتجة عن الاحتلال الإيرانى للجزر قال:

«لاشك أن احتلال الجزر كان له تأثيراته السلبية على النواحى الاقتصادية ولا أقول بالنسبة لإمارة رأس الخيمة أو لإمارة الشارقة فحسب، بل بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة بصفة عامة، فقد حرمت من استغلال الثروات الطبيعية التى كان من الممكن أن تعود عليها بالمزيد من الخير لصالح أبنائها. ومن المؤكد أن حركة الملاحة قد تأثرت كثيراً بوجود القوات الإيرانية فى الجزر، إضافة لما يتبع ذلك من إجراءات تعسفية يقوم بها المحتلون لتأكيد سيطرتهم وإحكام قبضتهم على الجزر». وأضاف: «إن احتلال الجزر العربية حدث فى عهد الشاه أو حكومة الامبراطورية الشاهنشاهية التى نسيت أن ديننا الحنيف ضد عدوان الجار على جاره لأنه يحترم الملكية الفردية كل الاحترام. فما بالكم بملكية الدول المتجاورة؟. وحين صار زمام الأمور فى يد الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد سقوط عرش الشاه كان الأمل كبيراً فى أن يعود الحق إلى أهله تصحيحًا لأوضاع خاطئة، إلا أن الأحداث جاءت باتجاه مغاير لهذه الآمال».

ومضى يقول: «إن مسألة الجزر لم تعد تخص إمارة دون أخرى ولكنها قضية تهتم بها أجهزة الدولة كلها، وتبذل جهودها الدبلوماسية المخلصة للوصول إلى حل جذرى لهذه المشكلة، أساسه الاتفاق المسبق والالتزام بالحق والعدل والاعتراف بالوثائق الثابتة فى جميع المراجع. وإن دولتنا تسلك الوسائل السلمية لتحقيق سيادتها على الجزر بما فى ذلك المفاوضات المباشرة وعبر الوسطاء والأصدقاء، ثم اللجوء إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن ورفع الموضوع بكامله إلى محكمة العدل الدولية على أن يكون هناك إلزام للمعتدى بالرجوع عن عدوانه إحقاقا للعدالة والشرعية الدولية التى كثر الحديث عنها هذه الأيام».

وأضاف فى تصريحه قائلا: «ولاشك أن رئيس الدولة يحرص أشد الحرص على سلامة أراضى الدولة واستعادة حقها المغتصب. ونحن قوم مسالمون نسعى للحصول على حقوقنا بالحوار والتفاهم والمنطق والأساليب القانونية وبالوثائق التاريخية التى تؤكد هذا



الحق وتدعمه. وفى رأيى أننا سوف نستمر فى طرق أبواب السلام والتفاهم، وما دمنا أصحاب حق مؤمنين أشد الإيمان بحقنا فلابد أن يأتى يوم قريب نستعيد فيه حقوقنا ونسترد كامل تراب أرضنا المقدس». ومضى يقول: «ولعل أفضل ما أذكره فى هذا المجال هو نص حديث لرئيس الدولة حين قال: (لقد أجرينا حوارا مع إيران حول قضية الجزر الثلاث ووجدنا منها عدم تقدير، والآن مطروحة أمام الجامعة العربية، كما تم رفعها إلى الأمم المتحدة تمهيدًا لعرضها على مجلس الأمن، فنحن نريد حلا بالطرق السلمية لهذا النزاع مع عزمنا الكامل على استعادة حقوقنا بالعدالة بطريقة مرضية للطرفين، ونحن من جانبنا لانطمع أبدًا فى حقوق الآخرين، وندعو الله أن يلهمنا طريق الصواب).

ترسيخ الوعى بقضية الجزر

تبنى خالد بن صقر ولى العهد نائب الحاكم فى رأس الخيمة مسألة على غاية من الأهمية فى قضية الجزر العربية الثلاث، وتتمثل فى العمل المتواصل على بث الوعى الوطنى والقومى بهذه القضية ونشر مختلف جوانبها على الرأى العام لتكون مسألة المطالبة بهذا الحق الوطنى حية فى النفوس مرتبطة فى وجدان الشعب العربى فى كل مكان، دائمة التفاعل مع الظروف والأحداث حتى يتهيأ لها الحل فى عودة الجارة إيران إلى التسليم بحق الإمارات فى جزرها الثلاث ومحو العدوان الغاشم الذى ارتكبته قوات شاه إيران المعزول. وتقديرا من الشيخ خالد لجهود المؤرخين العرب العاملين على إحياء الحقوق العربية التاريخية ومكافحتهم للتشويه المغرض للتاريخ العربى من قبل الشعوبيين والحاقدين على الأمة العربية، واعتزازًا بهؤلاء النخبة المعطاءة من الباحثين فى وثائق التاريخ وحقائقه لنصرة الأمة العربية فى كفاحها للدفاع عن تلك الحقوق واستعادة ما اغتصب منها، ولكى ينهضوا بأمتهم إلى مكانتها السامية بين الأمم، فقد أصدر وسامًا خاصًا باسم المؤرخ العربى يمنح لهؤلاء النخبة إعرابًا منه عن اعتزازه بجهودهم وخدماتهم لوطنهم ولأمتهم[1].

صدور قانون لترسيم المياه الاقليمية للإمارات:

حرصت الدوائر الرسمية المختصة فى الإمارات العربية على التقليل من شأن الأبعاد السياسية للقانون الذى صدر عنها وقضى بتحديد المياه الاقليمية للإمارات باثنى

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ نفس المرجع ص٣٤١.



عشر ميلا بحريا كما هو متعارف عليه فى القانون الدولى لاحتساب حدود المياه البحرية. واستبعدت هذه الدوائر أن يثير القرار المذكور أى تفاعلات سياسية مع جيران الإمارات سواء إلى الشمال أم إلى الجنوب أم إلى الغرب من شواطئ الدولة التى أكد مسؤولوها أن أسباب القرار هى أسباب دفاعية فى الدرجة الأولى ودوافعه قانونية محض تصب فى الاستجابة للمعاهدة الدولية الخاصة بقانون البحار والموضوعة عام ١٩٨٢ والتى تتضمن بنودًا مفصلة حول فض الاشتباك بين الحدود البحرية للدول عن طريق اعتبار خط المنتصف هو نهاية الحدود البحرية للدول المعنية بذلك الاشتباك. ويرى الإماراتيون المسؤولون أن القانون الجديد لا يهدف إلى فتح ملف الحدود البحرية فى المنطقة. بقدر ما يهدف إلي إزالة الذرائع من أيدى الذين يرتكبون الانتهاكات المتواصلة لمياه الإمارات الاقليمية بحجة أنها لم تحدد هذه المياه. وإلى تزويد أجهزة خفر السواحل الإماراتية بالأسانيد القانونية لحماية الشواطئ من التسلل وعمليات التهريب، فضلا عن وضع حد لانتهاكات الصيد البحرى التى ترتكبها سفن الصيد الإيرانية وغيرها من سفن الدول الأخرى. ويشبه القانون الاماراتى الجديد قانونًا إيرانيًا بالمعنى نفسه صدر قبل حوالى شهرين وحدد المجال البحرى الإيرانى فى الخليج العربى الذى تتناثر فى مياهه الجزر الصغيرة والكبيرة فى جميع الاتجاهات. كما حدد الجرف القارى الذى تجرى حساباته على أساس امتدادات اليابسة فى أعماق البحر على غرار مافعل القانون الإماراتى الأخير لكن المصادر الإماراتية تقول أن الأمرين لاترابط بينهما. ويبدو أن وزارة الدفاع الإماراتية التى يتولاها الشيخ محمد بن راشد أرادت أن تطمئن إيران وغيرها[1].

عندما عمدت طهران إلى إصدار القانون الذى حدد حدودها البحرية قبل حوالى شهرين من الزمن، حرصت على التذكير بأن هذه الحدود تشمل جزيرة أبوموسى وجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى، مما استدعى تحركًا إماراتيًا دبلوماسيًا نشطًا، لكنه هادئ لتشكيل موقف عربى لدعم الحق الإماراتى فى هذه السيادة. وقد تمثل هذا الموقف فى مجلس التعاون وفى الجامعة العربية، وعلى المستويات الثنائية. وعندما جاء وزير الخارجية الإيرانية الدكتور علي أكبر ولاياتى إلى الخليج العربى فى أول زيارة جماعية لدول مجلس التعاون قبل أكثر من شهر، ووجه بهذا الموقف، وسمع كلامًا واحدًا من كل العواصم التى زارها من الرياض إلى أبوظبى مفاده أن القانون الجديد لن يؤثر على الاتفاقات المعقودة بين طهران أو غيرها من الدول وبين أى من الإمارات السبع

---

١ ـ الحوادث ١٦/٧/١٩٩٣.



المتحدة، وذلك قبل أن يولد الاتحاد عام ١٩٧٢. ولذلك تضمن القانون الذى أقر بناء على اقتراح هذه الوزارة فقرة تنص على هذا الأمر، لكن القانون نص أيضًا على أن القوانين المحلية التى صدرت قبل قيام الاتحاد وحددت الحدود البحرية لأى من الإمارات تصبح لاغية وبهذا يبطل مفعول قانونين كانت كل من أبوظبى ودبى قد حددت فيهما حدودهما البحرية قبل قيام الاتحاد(١).

وبهذا لايتأثر الاتفاق المعقود بين أبوظبى وإيران بشأن عدد من الحقول النفطية البحرية فى الخليج العربى التى يتم استغلالها مناصفة، ومنها على سبيل المثال حقل نفطى كبير تستغل إيران جزءًا منه تحت اسم أبو البخوش فى ما تستغل أبوظبى الجزء الآخر المعروف باسم حقل ساسان. كذلك لاتتأثر الاتفاقات المماثلة مع الإمارات الأخرى وفى طليعتها الشارقة. غير أن المراقبين يعتبرون أن صدور القانون أدخل على قضية الحدود البحرية فى الخليج العربى عنصرًا جديدًا لابد أن تكون له تفاعلاته السياسية فى هذه القضية المزمنة العالقة خصوصًا بين إيران والإمارات منذ تاريخ الانسحاب البريطانى من المنطقة عام ١٩٧١ حين عمدت طهران إلى احتلال جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى وأخضعتهما لسيادتها. ومع أن قضية الجزيرتين فضلا عن قضية جزيرة أبوموسى خاضعتان لمبدأ السيادة فإن النزاع حولهما وحول أبوموسى أضيف إليه واقع جديد بصدور القانون الإماراتى. ويتعزز هذا الاحتمال بسبب التوقيت الذى صدر فيه القانون وتزامن مع وجود قضية النزاع على الجزر الثلاث فى صلب حركة المد والجزر التى تتجاذب العلاقات العربية ـ الإيرانية بشكل خاص. وذلك منذ أواخر صيف ١٩٩٢ حين علق الحوار حول الجزر بين أبوظبى وطهران بسبب التعنت الإيرانى ورفض حكومة رفسنجانى مجرد البحث فى مبدأ السيادة عليها. تسوية قضية الجزر مع أبوظبى وعلى أساس حق الإمارات شرط رئيسى إذا أرادت إيران أن تسير بعلاقاتها مع دول مجلس التعاون نحو التطبيع والتعزيز والتعميق. ومع أن الوزير الإيرانى عاد من أبوظبى ببيان مشترك تحدث عن اتفاق البلدين على ضرورة استمرار الاتصالات لحل المشاكل العالقة بينهما، وهذه إشارة واضحة إلى النزاع على الجزر، إلا أن حبر البيان جف ويكاد يمحى من دون أن يظهر علنا مايشير إلى مايوحى الخطوة التالية فى هذه الاتصالات التى توقفت تمامًا منذ عودة الوزير، ولم تحركها التهنئة التى بعث بها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان إلى الرئيس الإيرانى علي أكبر هاشمى رفسنجانى بعد نجاحه فى انتخابات

---

١ ـ الحوادث ١٦/٧/١٩٩٣.



الرئاسة الأخيرة، حتى أن الوفد الفنى الإماراتى الذى قيل أنه سيذهب إلى طهران لبحث بعض القضايا التقنية المتعلقة بموضوع استئناف الحوار تمهيدًا لنقله إلى المستوى السياسى بشخصى وزير الخارجية الإيرانى علي أكبر ولاياتى ووزير الدولة الإماراتى للشؤون الخارجية (الذي لم يقطع بنعم أو لا فى ما خص الدعوة الموجهة إليه من زميله الإيرانى) لم يقم بهذه الزيارة بعد. ويجب التفتيش عن السبب فى طهران نفسها وليس فى أبوظبى التى لم تقفل الباب يومًا أمام البحث عن تسوية سلمية للنزاع. وهذا ما دعا المراقبين إلى الاعتقاد بأن توقيت إصدار القانون الإماراتى بشأن تحديد الحدود البحرية أصاب عصافير عدة بحجر واحد، فهو حرك الركود فى مسألة الحوار مع إيران التى لابد أن يكون لها رد فعل من نوع ما على القرار[1].

كذلك أدخل عنصرا جديدًا على الموقف الإماراتى من قضية الجزر، وهو عنصر عزز هذا الموقف ووازن قانونيا الخطوة الإيرانية المماثلة التى سبقته فضلا عن أنه منح المحاور، أو المفاوض الإماراتى مستندًا جديدًا يرتكز إليه. وفى هذا كما يقول المراقبون أصبحت الكرة الآن فى الملعب الإيرانى، وفى وقت كان الميزان الدبلوماسى فى أبوظبى يميل إلى مصلحة تحسين العلاقات مع طهران، ولا سيما أن الإعلان عن القانون تم بعد ساعات من مقابلة السفير الإيرانى لدى الإمارات حسن أمينيان، للشيخ حمدان بن زايد حيث كان موضوع استئناف الحوار فى صلب الحديث. والقانون، كما يقول أحد الخبراء الغربيين، قد يكون عنصرًا ايجابيا مهما فى هذا الإطار، إذا نظر إليه من زاوية إيجابية تماما مثلما نظرت الإمارات فى السابق إلى القانون الإيرانى المماثل، فيتحول إلى عامل دافع إلى استئناف الحوار. ويركز الخبير فى تعليقه على الاحتمالات السياسية التى قد تترتب على الخطوة الإماراتية فيقول: أن حكومة الشيخ زايد دفعت حجرًا صغيرًا إلى مياه الخليج العربى قد تكبر دائرته أو تصغر فى صفحة هذه المياه تبعًا لطبيعة ردود الفعل عليه. وليس هناك فى هذا النطاق-سوى احتمالين اثنين: تسريع الحوار أو تسخين النزاع. وعلى أية حال. كما يقول الخبير، فإن مياه الخليج ساخنة بما فيه الكفاية هذه الأيام ولا تتطلب كثيرًا من الحرارة لكى تبلغ درجة الغليان[2].

ينتظر أن يفجر القانون الجديد الذي أصدرته الإمارات لتنظم حدود مياهها الإقليمية الموقف مرة أخرى بينها وبين جارتها القوية - إيران - حول الجزر الثلاث المتنازع

---

١ - الحوادث ١٦/٧/١٩٩٣.

٢ - الحوادث ١٦/٧/١٩٩٣.



عليهـا «أبو موسى، وطنب الكبـرى وطنب الصغـرى» وربما يكون هذا القانون قـد جاء مفاجئا للبعض، غير أن طبـيعة التطورات التى لحقت بعلاقة الإمارات بإيران منذ حرب الخليج الثانية، والتى فرضت أيضـا حسابات جديدة للقوة بالمنطقة جعلت من الـتصعيد خيارا مطروحا إذا لم يكـن هناك بديل عنه لعدد كثير من الخلافـات المؤجلة لاسيما وأن تلك الحسابات فى هذا الوضع صارت فى مصلحـة مجلس التعاون. وقد انعكست هذه الطبـيعة بصـفة خـاصة على النزاع الإمـاراتى والإيرانى حول الـسيادة علـى هذه الجزر الثلاث، والذي شـهد تصـعيـدًا ملحوظًا منذ أغـسطس من عام ١٩٩٢ عندمـا اتخذت السلطات الإيرانية قـرارا بمنع حاكم جزيرة «أبوموسى» الإماراتـى من العودة إلى الجزيرة التى غادرهـا فى زيارة إلى الإمارات، كمـا منعت أى سفن إمـاراتية من الاقـتراب من مراسى الجزيرة إلا بعد سماح السلطات الإيرانية لها بذلك. مما أدي إلى إصدار الخارجية الإماراتية لبيان احتجاج رفعت به مـذكرة إلى مجلس الأمن. إلا أن حدة التصعيد خفت بإعلان إيران عن رغبتها فى التـفاوض لحل المشكلة وهو التفاوض الذى لم يسفر عن أى تقدم نتـيجـة التمـسك الإيرانى بالتفـاوض فقط حول مـسـتـقبل جزيرة «أبـوموسى» ثم .ستـؤنفت المفـاوضات مرة أخـرى بين الجانبـين حيث حاولـت إيران مقـايضة الـسيادة الإماراتيـة الكاملة على جزيرة أبومـوسى بسيادتـها الكاملة على جزيرتـى طنب الكبرى والصغـرى، إلا أن الإمارات رفضت مثل هذه التـسوية، لكنها أبقت على حرصـها فى حل النزاع سلميا(١).

ومع ذلك فـإن صدور ذلـك القانون الجـديد لم يكن منقطعـا عن هذا المسـار أو انقلابا عليه. بقدر ما كان استئنافا لتكتيك بدأت به إيران فى إدارة النزاع منذ فترة قريبة، ولم يكن استيعابه ممكنا على الجانب الإماراتى إلا فى ضوء مؤشرين هما. صدور قانون جديد لتنظيم حدود المياه الاقليمية الإيرانية قبل نحو ثلاثة أشهر تقريبا، تم بمقتضاه الجور على بعض المياه الإقليـمية من جهة، ثم مماطلة الجـانب الإيرانى فى التوصل إلى حلول فعلية للنزاع عبر جولات المفاوضات المختلفة التى كان آخرها فى شهر مايو ١٩٩٣، ولم تسفر كالـعادة عن أى تقدم أى أن التفاوض على هذا النحو صـار غطاء لترتيب أوضاع قانونية لمصلحة إيران فى منازعة الإمارات السيادة على هذه الجزر لهذا بدأ إصدار القانون الإماراتى حاسما فى تحديد مستقبل النزاع، وهـو أمر تم التأكيد عليه فى محتوى القانون الذى جاء مقـررا للسيادة الإماراتية على الجـزر الثلاث بما لايترك مجـالا للتفاوض على

---

١ ـ عالم اليوم ـ ١٩٩٣/٧/١٨.



هذه السيادة استنادا إلى مذكرة التفاهم الإيرانية الإماراتية التى صدرت فى عام ١٩٧١ وفيها يقر الجانب الإيرانى بسيادة إمارة الشارقة على جزيرة «أبوموسى» مع منح امتيازات ملاحية خاصة للسفن الإيرانية، أما سيادة إمارة رأس الخيمة على جزيرة طنب الكبرى، والصغرى فقد اعتبرتها الإمارات غير قابلة للمنازعة(١).

أظهر القانون الإماراتى ذلك بصفة قاطعة عندما حدد المياه الاقليمية بـ ١٢ ميلا من السواحل الإماراتية حتى عرض الخليج مالم تصطدم بالمياه الاقليمية المتاخمة الذى يعتبر خط المنتصف بينهما هو نقطة نهاية حدود كل منهما، كما حدد القانون أيضا منطقة نشاط بحرى إقليمية بـ ٢٤ ميلا، وكذلك منطقة نشاط اقتصادى مشتركة تقدر بـ ٣٠٠ ميل وتتعلق هذه التحديدات الأخيرة، بوضع أفق محدد لاستغلال المناطق البحرية التي تنتشر فيها الآبار النفطية التى كثيرا ما أثيرت حولها النزاعات البحرية.

غير أن أهم ما اشتمل عليه القانون كان تقريره لسريان هذه النصوص على جزر «أبوموسى» و«طنب الكبرى» و«طنب الصغري» باعتبارها أراضى إماراتية. لذلك ينتظر أن يكون اصطدام القانون الإماراتى بالقانون الإيرانى لتحديد المياه الإقليمية مؤشرا على دخول النزاع بين الجانبين منعطفا حرجا. وقد أحسنت الإمارات اختيار التوقيت الذى تعلن فيه عن هذا القانون من حيث مراعاة طبيعة الظروف الدولية والاقليمية فقد واكب هذا التصعيد الإماراتى تصعيد من جانب الولايات المتحدة تجاه إيران والعراق، حيث أعلن كل من وارين كريستوفر وزير الخارجية ومارتن انديك مستشار شئون الشرق الأوسط أن هذين البلدين يشكلان تهديدا للمصالح الأمريكية بالمنطقة بنظاميهما الحاليين، لهذا فإن القرار الإماراتى ربما استطاع فى هذا الوقت بالذات إحراز مكاسب فى طريق حسم هذا النزاع(٢).

أجراس إيران والسلام فى الخليج العربى

تحت هذا العنوان أفردت صحيفة الوطن الكويتية فى عددها الصادر يوم الثلاثاء ١٩٩٢/١١/٢٣ ما يلى(٣):

بماذا يمكن تفسير خطوة الجمهورية الإسلامية فى إيران الأخيرة بتعيينها حاكما

---

١ ـ عالم اليوم ـ ١٩٩٣/٧/١٨.

٢ ـ عالم اليوم ١٩٩٣/٧/١٨.

٣ ـ جريدة الوطن ١٩٩٣/١١/٢٣. العدد ٦٣٩١.



إداريا لجزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة؟ لقد ظلت مشكلة الخلاف الإيرانى ـ العربى على الجزر شبه مجمدة منذ الحرب العراقية الإيرانية، وبعد انتهاء الحرب تراجعت إيران عن وعودها للإمارات بإعادة الجزر الثلاث: أبوموسى ـ طنب الكبرى ـ طنب الصغرى إلى السيادة الإماراتية. وبعد حرب الخليج الثانية ظهرت مؤشرات قوية من الجانب الإيرانى تشير إلى تصعيد فى الأزمة بل وتحريكها باتجاه يتناقض وطموحات دول المنطقة بما فيها إيران نفسها فقد نتج عن حرب الخليج العربى تواجد القوى الأجنبية مدعوما بقرارات دولية، وبمستجدات غاية فى الخطورة تهدد بحرمان الخليج العربى من أى استقرار أو سلام، وبما أن إيران (الجديدة) هى من أكبر الدول الخليجية التى تحتاج إلى فترة من الاستقرار والتعاون الجدى مع جيرانها، فقد كان متوقعا منها أن تتجه إلى نزع أى مبرر لاستمرار التواجد الأجنبى فى المنطقة، بل وأن تساهم فى نظام دفاعى مشترك عن الخليج العربى متعاونة فى ذلك مع جيرانها المسالمين. إلا أن الأحداث المتسارعة أكدت أن الوضع فى الخليج العربى واستقراره لايهم الجمهورية الإسلامية فى إيران إلا من حيث استثماره للكسب الداخلى فى الانتخابات وفى التنافس بين القوى السياسية، أما ماعدا ذلك فإن قضية السلام فى الخليج العربى ليست بذات الأهمية التى نتصورها لدى إيران(١).

ومن يتابع نشاط إيران فى الشمال والجنوب العراقى لايمكنه أن يفصله عن تحريك إيران لأزمة الجزر الثلاث مع دولة الإمارات بين وقت وآخر. إنه ليس فى الإجراء الإيرانى الأخير بتعيين حاكم إدارى لجزيرة أبوموسى إلا خطوة متقدمة لتثبيت السيادة الإيرانية الكاملة على جزيرة أبوموسى التى جعلتها تتبع إقليم (عربستان) متناسية أو متجاهلة الاتفاقات الدولية التى أبرمت قبل الانسحاب البريطانى من الخليج عام ١٩٧٠ ومواصلة سياسة شاه إيران السابق. فهل هناك فى أوساط الحكم الإيرانى من يحاول وضع الأمور مع دول مجلس التعاون على درجة التأزم؟ أم هناك من ينفذ مخططا دوليا القصد منه إبقاء العلاقات الإيرانية ـ العربية فى حالة التوتر والقلق الدائم؟ هذه الأسئلة تظل قائمة خاصة وأن الأوساط الدولية تعتبر إيران بنظامها السياسى (الإسلامى) الراهن مرشحة لتصدير القلاقل لدول المنطقة(٢).

١ ـ جريدة الوطن ٢٣/١١/١٩٩٣ ـ العدد ٦٣٩١.
٢ ـ جريدة الوطن ٢٣/١١/١٩٩٣.



تؤكد مصادر دبلوماسية فى مجلس التعاون أن تطورات جزيرة أبوموسى فى الخلاف بين إيران والإمارات العربية، تنسجم تماما مع الهدف الإيرانى الساعى إلى تأكيد وجهة نظر طهران أن الخليج فارسى، وهو الهدف الذى كان ضمن الأولويات فى مرحلة ما بعد الثورة. وتشير المصادر إلى أن أمام الإمارات ثلاثة خيارات سلمية لإستعادة الجزر العربية.

وتقول هذه المصادر أن إيران تستغل التطورات الأخيرة كورقة قوية لمحاولة الضغط على بعض دول المنطقة، مشيرة إلى أن إيران تحركت على ثلاثة مستويات هى[1]:

أولا: تفريغ الجزيرة من سكانها ومنع اتصالهم بالخارج بحجة اكتشاف عناصر أجنبية متآمرة. ثانيا: ملء هذا الفراغ بمزيد من المواطنين الإيرانيين وتعزيز الجهد العسكرى الإيرانى بزعم تأمين الجزيرة. ثالثا: تعيين حاكم عسكرى لـ «أبوموسى» مطلق السلطات والصلاحية. وتضيف المصادر نفسها أن القضية التى تحولت من قضية إيرانية ـ إماراتية إلى قضية عربية، مرشحة الآن للتحول إلى قضية دولية، خصوصا إذا ما فشلت الجهود السياسية الجارية حاليا فى ايجاد حل سلمى لها. وفى حين يؤكد وزير الخارجية الإماراتى بـ «الشرق الأوسط» أن الخيارات المطروحة لحل الأزمة كلها خيارات سياسية، فإن ذلك لايمنع البعض من التساؤل همسًا فى أبوظبى إذا ما كانت الظروف الاقليمية والدولية تسمح بـ «عملية عاصفة الصحراء» ثانية لتحرير الجزر الثلاث. وتقول مصادر قانونية أن إيران خالفت بإجراءاتها الأخيرة فى «أبوموسى» مضمون مذكرة الترتيبات الموقعة بينها وبين الشارقة فى مثل هذا الوقت (نوفمبر من العام ١٩٧١) برعاية بريطانيا. فالمذكرة ـ كما تقول هذه المصادر ـ تدعو إيران والشارقة إلى المشاركة فى إدارة شؤون الجزيرة وهى لاتتضمن أى نص يحدد مصير الجزيرة والسيادة عليها. أما جزيرتا طنب الكبرى وطنب الصغرى فتابعتان من الأساس لإمارة رأس الخيمة.

استنادًا إلى مصادر إماراتية مطلعة، فإن أمام أبوظبى الآن ٣ خيارات سلمية لابد من اللجوء إليها قبل التفكير فى أى حل آخر[2]:

---

١ ـ الشرق الأوسط ٢٣/١١/١٩٩٣.

٢ ـ الشرق الأوسط ٢٣/١١/١٩٩٣.



١ ـ تحريك القضية أمام الأمم المتحدة، وبالتحديد فى مجلس الأمن الدولى، مع ما قد يستتبع ذلك من اتخاذ «خطوات أخرى» من السابق لأوانه التحدث عنها الآن. ومن المهم القول فى هذا المجال أن قضية الجزر معروضة من الناحية الرسمية على الأمم المتحدة منذ فترة غير قصيرة. وأن الإمارات كانت تنتظر قدوم مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى المنطقة قبل أن تقرر خطوتها المقبلة.

٢ ـ إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية ومبادرة أبوظبى إلى تقديم مجموعة من الأوراق والوثائق والمستندات التاريخية التى تؤكد عروبة الجزر وتدحض المزاعم الإيرانية حول حق طهران فيها.

٣ ـ إتاحة الفرصة أمام المساعى الحميدة التى تقوم بها أطراف عربية مختلفة بين أبوظبى وطهران لمنع الوصول إلى مرحلة المواجهة النهائية. وبين أبرز هذه الأطراف قطر وسلطنة عمان وسورية وغيرها. والملاحظ أن هذه الأطراف تحرص على القول أنها تقوم بمساع وجهود غير معلنة من دون أن تطلق عليها اسم «وساطة» معتبرة أن ذلك قد يؤدى إلى نتائج أفضل فى النهاية.

تضيف المصادر أن الميزان الدبلوماسى والقانونى فى الأزمة يميل بوضوح لصالح الإمارات حيث حصلت على تأييد عربى شامل بعد التأييد الذى كانت حصلت عليه من الدول الصناعية والغربية. وتؤكد المصادر نفسها أن باب الحوار المباشر مع طهران يمكن فتحه بمجرد أن تتوفر لدى القيادة الإيرانية الرغبة فى بحث جوهر الخلاف، وهو موضوع السيادة على الجزر، أما ماعدا ذلك فهو إضاعة للوقت من دون جدوى وتعتبر هذه المصادر أن الجزر الثلاث ذات أهمية استراتيجية فى منطقة الخليج العربى. إذ أنها قريبة من مضيق هرمز الذى يعتبر طريق النفط بين الخليج العربى والعالم لذلك فإن من يسيطر على هذه الجزر يستطيع فعلا إذا أراد أن يمارس ضغوطا على بعض دول المنطقة. إلى ذلك ، تحذر المصادر فى مجلس التعاون من سياسة النفس القصير فى التعامل مع القضية، وتحديداً فى تحويل مشكلة الجزر إلى شأن إيرانى ـ إماراتى محض، وهو ما تحاول أطراف إيرانية أن تصل إليه وهو ما يرفضه العرب. وتقول المصادر أن خطورة هذا التوجه تكمن فى أن يخضع الفصل فى هذه القضية إلى معيار القوة، وهو مختل لمصلحة إيران، لكن المصادر نفسها تشير إلى سلسلة من النقاط الإيجابية فى الموقف العربى من الممارسات الإيرانية فى الجزر، أبرزها صدور ثلاث إدانات من ثلاث جهات



مختلفـة هى مجلس التعاون الخليجى ودول «إعـلان دمشق» والجامعة العـربية. وكذلك يلفت النظر التماسـك الإماراتى القوى فى هذه المسألة لاسيـما من بعض الإمارات التى تتمتع بعلاقات تجارية متميزة مع طهران[1].

وترشح هذه المصادر أن يتركز الجهد فى المرحلة المقبلة على حشد المزيد من التأييد الاقليمى والعـربى والدولى لحقوق الإمـارات فى الجزر الثلاث. وتقـول المصادر أنه عن طريق نقل القضية إلى دائرة الاهتمام الدولى يمكن لمجموعة من الوساطات القطرية ـ أن تجد سبـيلا لها، ولو أن فـرص نجاحها تبـقى محدودة فى ظل العناد الإيرانى المسـتمر. وأكدت مصادر خليـجية أن الوساطة التى تقوم بها قطر بين الإمـارات العربية وإيران فى شأن قـضيـة الجزر سـبقـت التدابيـر التى اتخذتهـا القيـادة الإيرانية أخـيراً فى جـزيرة «أبوموسى». وقـالت المصادر أن الشيخ خليفـة بن حمد آل ثانى أميـر دولة قطر عرض على رئيس دولة الإمارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان التوسط فى هذه المسألة عندما زار أبوظبى فى الأسبـوع الماضى، مشيـرا إلى أنه كلف وزير خارجيـته الشيخ حـمد بن جاسم بن جبر آل ثانى القيام بهذه المهمة فور عودته إلى الدوحة[2].

ولم تشر هذه المصادر إلى المرحلة التى قطعتها الوساطة، لكنها ذكرت أنها لا تزال مستمرة، وأن مجرد استمرارها يمكن أن يكون عنصر تفاؤل فى هذا المجال.

وفى كلمة بمناسـبة العيد الوطـنى للإمارات أكد رئيس الإمارات العـربية أن بلاده تريد إجـراء حوار مع إيران بشـأن النزاع بين البلدين على ثلاث جـزر اسـتـراتيجيـة فى الخليج العربى داعيا فى كلمة بمناسبة العـيد الوطنى لدولة الإمارات العربية إلى التضامن ونبذ الخـلاف. وأضاف الشـيخ زايد قائلا «أعلـنت دولة الإمارات العـربية المتـحدة عن استعدادها التـام ورغبتها الصادقة فى إجـراء حوار مباشر مع جمهـورية إيران الإسلامية فيما يتعلق باحتلالهـا لجزر الإمارات الثلاث عام ١٩٧١، ولانزال ننادى بضرورة اللجوء إلى الحوار والالتزام بالطرق السلمـية من أجل إنهاء هذا الاحتلال وعـودة الجزر الثلاث إلى سيادة الإمـارات العربية تمشيا مع الـقوانين والأعراف الدولية ومبـادئ حسن الجوار والاحتـرام المتبـادل بين الدول». ودعا الشيـخ زايد العرب إلى نبذ الخـلافات وتوحـيد

---

١ ـ الشرق الأوسط ٢٣/ ١١/ ١٩٩٣.
٢ ـ الشرق الأوسط ٢٣/ ١١/ ١٩٩٣.



صفوفهم للدفاع عن مصالحهم المشتركة. وقال «إننا هنا على شاطئ الخليج العربى نعمل كل ما فى وسعنا من الجهد حتى نشارك أمتنا العربية آمالها وأمانيها». معبرا عن اعتقاده أن «التضامن العربى لاتستكمل عناصره ولاتستوفى شروطه إلا بنبذ الخلافات وتنقية الأجواء بين الأشقاء بروح أخوية وتسامح أساسه مصارحة صادقة وتفاهم مخلص بين أبناء الأمة العربية»(١).

إن استعادة الجزر العربية المحتلة كانت دائمًا الهاجس الوطنى والقومى الحى لخالد بن صقر ولى العهد نائب حاكم رأس الخيمة، ومن هذا المنطلق كان التواصل بينه وبين الهيئات الاجتماعية والمهنية العربية مستمرًا. وكمثال على ذلك بعث برسالة إلى اتحاد المحامين العرب بمناسبة عقد اجتماعه الطارئ بعمان فى ١٥ أكتوبر ١٩٩٢ قال فيها(٢):

أيها الأخوة الأعزاء ـ المحامون العرب.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نحييكم من رأس الخيمة ـ من الإمارات العربية ـ تحية العروبة وتحية الأخوة. ونحيى فيكم روح المسؤولية والأصالة التى حدت بكم لعقد دورتكم هذه لمناقشة الاحتلال الإيرانى لجزرنا العربية الثلاثة، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. فأنتم أيها الأخوة تمثلون بحق ضمير الأمة العربية وصوتها المنادى بالعدالة والإنصاف ورفع الضيم والعدوان. إن وقائع التاريخ تنطق بالوثائق: إن جزرنا الثلاث وغيرها من الجزر المحتلة فى الخليج العربى من قبل إيران فى فترات متفاوتة هى جزر عربية الموقع والشعب والأصول وهى منذ فجر التاريخ القديم عربية السيادة ترتبط بالساحل الغربى للخليج العربى، ولايمكن بأى حال من الأحوال اعتبار الغزو العسكرى أو الاحتلال لفترة ما تملكا للأرض والمياه. وإلا لكان من حق البرتغال وبريطانيا وروسيا وغيرها من الدول الاستعمارية والقوى العظمى المطالبة بكثير من بقاع الأرض التى كانت تخضع لسيطرتها. إن الاحتلال الإيرانى للجزر العربية فى الخليج العربى إنما هو عدوان مسلح ليس على الإمارات العربية فحسب، بل هو عدوان على الأمة العربية بأسرها. وقد نتج عنه وقوع شهداء وجرحى قاتلوا المحتلين لجزيرة طنب.

---

١ ـ الوطن ٣/١٢/١٩٩٣.

٢ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص٣٤٦.



وكـما تعلمـون بأن كل الشرائع والـقوانين والأعـراف والقرارات الدوليـة ترفض الاحتلال وتعـتبره عدوانًا على الحـقوق.. يجب أن يزول. وقد كانت دولتنا باسـتمرار وبكل مناسبـة تطالب المجتمع الدولى والجارة إيران بإعـادة الجزر الثلاث إلى حيـاضها، رائدها فى ذلك اتباع أسلوب التفـاهم المتبادل والمحافظة على حسن الجـوار. واليوم فإن استمرار احـتلال إيران للجزر العربية الثلاث يخلق تهـديدًا دائما وخطيرًا للأمن والسلم الإقليمى والدولى، فى الوقت الذى يسعى فيـه العالم إلى القضاء على بؤر التوتر، وأن تعم العدالة والسلام بقاع الأرض. وفقكم الله ـ أيها الأخوة ـ وسدد خطاكم.

وقد تلقى رئيس الإمارات رسالة من الأمين العام للاتحاد قال فيها:

تحية الحق والعروبة، وبعد ..

قد شرفت وزملائى أعضاء المكتب الدائم باجتماعنا الطارئ بعمان ١٥/١٦ أكتوبر ١٩٩٢ بتلقى رسالة سـموكم التى عبرتم فيـها بأصدق الأحاسـيس عن مشاعر الضـمير العربى الحى السـاعى إلى الحرية والاستـقلال وتأكيـد السيادة على كل الأرض العـربية ومواجهة أية أخطار قـائمة أو محتملة تنتقص من هذه السـيادة، وقد تليت هذه الرسالة على الحاضـرين وتقرر اعتـبارها إحدى الوثائق الرسـمية للاجـتماع. إن اتحـاد المحامين العرب ومن خلال مواقفه المبدئية وفى دورة اجتماعه الطارئة هذه ليؤكد من جديد وقوفه بكل حـزم فى مواجهـة مخططات الـتوسع والهـيمنة والانتـقاص من الأرض العـربية، وسيظل المحـامون العـرب كعهـدهم دائما وبلا استـثناء فداء لكل شـبر أو ذرة رمل من الأرض العربية.

يشرفنى بهذه المناسبة أن أعرض لسموكم ما انتهت إليه دورة اجتماعنا الطارئة هذه والتى تضمنت بالبيـان الختامى والقرارات والتوصـيات تعبيرا كامـلا عن موقف المحامين العرب وإدانتهم الأطماع الإيرانية فى الجزر العـربية (أبوموسى ـ طنب الصغرى ـ طنب الكبرى) مـؤكدين حق الإمارات العربيـة المتحدة فى السـيادة عليها حـيث جاء فى نص البيـان الختـامى (وإذ يدرك المكتب الدائم، المخـاطر والأطماع التى بدأت تكشف عنـها سياسات دول الجوار تجاه حق الأقطار العربية فى السـيادة على مياهها وأراضيها، وبوجه خـاص الأطماع الإيرانيـة لابتـلاع الجزر العـربيـة الثلاث: أبومـوسى وطنب الكبـرى والصغرى، وإنكار حق الإمارات العربية المتـحدة فى السيادة عليها. إن المكتب الدائم إذ يؤكد على عـروبة الجزر الثلاث، وحق الإمـارات فى السيـادة عليها، فـإنه يدعو الملوك



والرؤساء العرب إلى عقد مؤتمر لبحث المخاطر التى تهـدد بتقسيم العراق، وقضية الجزر العربية الثلاث. كما نص القـرار (الحادى عشر) على: (يؤكد المكتب الدائم على عروبة الجزر الثلاث أبوموسى وطنب الكبرى والصغرى، وسـيادة دولة الإمارات العربية المتحدة علهيا، ويدعو إيران إلى احترام تعهداتها، واحترام ومراعاة حسن الجوار، وتعزيز السلام والأمن فى منطقة الخليج العربى). الأخ الشيخ خالد . . إننا إذ نعتز بما ورد فى رسالتكم من غيرة وطنية وقومية، وروح وثابة للذل والتضحية فى سبيل الأمة العربية والدفاع عن أراضيها، نعبر لكم شخصيا ولشعب رأس الخيمة وأبناء الإمارات عن أمنياتنا بكل الأمن والخيـر والرخاء، وللأمـة العربية كل العـزة والمنعة والاسـتقرار. وتفـضلوا بقبـول فائق الاحترام[1]،،

فاروق أبوعيسى

الأمين العام لاتحاد المحامين العرب

بتوجيهات من حاكم رأس الخيمة نظم مركز الدراسات والوثائق بالديوان الأميرى برأس الخيمة عقد ندوته العلمية التاريخـية الخامسة تحت عنوان: (جزر السلام)، بمشاركة نخبـة من كبار المسـؤولين فى المنظمات والمراكـز العربيـة والدولية القانونيـة والتاريخـية المتخصصة، وكذلك بمشاركـة المعنيين بشؤون القانون والأحكام الدولية. وتركز موضوع هذه الندوة على قضية الجزر العربية المحتلة ومايحيط بها من أسانيد ووثائق تؤكد عروبتها وفق جـميع المعطيـات والقوانين والأعـراف الدولية بطلان الادعـاءات الإيرانيـة فيـها. وتوضح بكل جلاء تبعية الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى) لدولة الإمارات العربية المتحدة.

قالت مصادر إماراتية مطلعة أنه لم يطرأ أى جديد على موضوع الحوار مع طهران حول الجزر الإمـاراتية الثلاث التى تحتلها إيران منذ عـام ١٩٧١. وأضافت هذه المصادر فى تعقـيب لها على ما أوردته الوكـالات الأجنبية نـقلا عن وكالة الأنبـاء الإيرانية على لسان الدكتور على أكبر ولاياتى وزير الخارجية الإيرانى بشأن استئناف الحوار حول الجزر والذى توقف منذ سبتمبر ١٩٩٢ بأنها لا تعلم شيئا عن وجـود مباحثات غير مباشرة مع إيران. وأن الإمـارات لم تكلف أحـدا لتناول هذه المسـألة. وأشـارت المصـادر إلى أن الإمارات أعلنت أكثر من مرة أنها تريد حوارا مـباشرا بشأن الخلاف حول الجزر الثلاث.

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص٣٤٩.



وهو ما أكده رئيس دولة الإمارات فى خطابه فى العيد الوطنى حين أعلن «استعداد الإمارات التام ورغبتها الصادقة فى إجراء حوار مباشر مع جمهورية إيران الإسلامية فى مايتعلق باحتلالها لجزر الإمارات الثلاث». وأشارت المصادر إلى أن تصريح الدكتور ولاياتى كما تناقلته وكالات الأنباء يتحدث عن نزاع دائر بين البلدين حول جزيرة أبوموسى فقط فى حين أن نقطة الخلاف الرئيسية التى سببت توقف الحوار بين البلدين هى رفض إيران بحث قضية احتلالها جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى، وهو الرفض الذى أدى إلى إلغاء وزير الدولة للشؤون الخارجية زيارة مقررة لطهران بعد أن رفضت إيران إصدار بيان يشير إلى أن المحادثات ستتناول قضية الجزر الثلاث. وقالت المصادر أن الإمارات تتعامل مع قضية الجزر وفق الثوابت التالية(١).

ـ إنها تتمسك بالوسائل السلمية لإنهاء احتلال إيران للجزر الثلاث وفقا للأعراف والقوانين الدولية وتمشيا مع مبادئ حسن الجوار، وهى ترفض أيضا مبدأ استخدام القوة أو التهديد بها كوسيلة لحل المنازعات بين الدول. وفى ضوء هذا المبدأ فإن اختيارات الإمارات فى هذا المجال كلها اختيارات سلمية تبدأ بمحاولة إيجاد حل سلمى عن طريق الحوار المباشر وتنتهى بعرض الأمر على الأمم المتحدة، وغير ذلك من الهيئات الدولية المختصة بفض المنازعات. إن الإمارات تنشد حلا قانونيا لموضوع الجزر يتم من خلاله الاستعانة بالوثائق القانونية والشواهد التاريخية التى تثبت حقوق السيادة على الجزر الثلاث. وعليه فإن دولة الإمارات ترفض حلا سياسيا قائما على محاولة الوصول إلى صيغ توفيقية تطال تداعيات أزمة الجزر الأخيرة لاجوهر الخلاف، أى تطال موضوع التصعيد الذى مارسته إيران فى جزيرة أبوموسى ابتداء من طرد المدرسين والمواطنين الإماراتيين من الجزيرة فى مايو عام ١٩٩٢ وانتهاء بقرار تعيين حاكم عسكرى للجزيرة. وقالت المصادر أن جوهر الخلاف يشمل الجزر الثلاث لا جزيرة أبوموسى وحدها، كما أنه يشمل قضية السيادة على الجزر الثلاث لاموضوع الإجراءات التى اتخذتها إيران من جانب واحد فى جزيرة أبوموسى خلافا لمذكرة التفاهم الموقعة مع الإمارات فى نوفمبر عام ١٩٧١(٢).

---

١ ـ الشرق الأوسط ١٩٩٣/١٢/٩.

٢ ـ الشرق الأوسط ١٩٩٣/١٢/٩.



إن الإمارات ترفض من حيث المبدأ أى وساطة من مجلس التعاون أو عربية فى موضوع الجزر لأنها تعتبر ذلك تراجعا عما تم الموافقة عليه فى الاجتماعات التى عقدت فى إطار مجلس التعاون أو فى إطار الجامعة العربية والتى أكدت بوضوح كامل الحقوق التاريخية والقانونية للإمارات فى الجزر، وتقول المصادر أن الإطار الوحيد المقبول لمساعى طرف ثالث هو سعى هذا الطرف لإقناع إيران بالتخلى عن رفضها مبدأ الحوار المباشر حول احتلالها للجزر الثلاث ومحاولة إقناعها بقبول مبدأ تحكيم القانون الدولى والشرعية الدولية فى النزاع القائم مع الإمارات حول الجزر. على صعيد آخر غادر أبوظبى فرانك وايزنر وكيل وزارة الدفاع الأمريكية للشؤون السياسية بعد زيارة قصيرة للإمارات ضمن جولته الحالية فى المنطقة. وقالت مصادر مطلعة أن وايزنر بحث مع المسؤولين فى الإمارات عددا من القضايا الاقليمية بما فى ذلك مسألة الجزر الثلاث التى تحتلها إيران. وقالت هذه المصادر أن الولايات المتحدة تؤيد من حيث المبدأ وجهة نظر الإمارات فى ضرورة إيجاد حل سلمى لهذه المشكلة عن طريق الحوار المباشر ووفق القوانين والشرعية الدولية. وكان من بين الذين التقاهم المسؤول الأمريكى خلال وجوده فى أبوظبى ولى عهد أبوظبى ورئيس هيئة الأركان ووزير الدولة للشؤون الخارجية الذى كان فى استقبال وايزنر فى المطار[1].

أحقية الإمارات فى جزرها الثلاث

أجرت مجلة درع الوطن لقاء مع الشيخ خالد بن صقر ولى عهد ونائب حاكم رأس الخيمة حيث جاء فيها [2]:

يسر مجلة درع الوطن العسكرية أن تستضيف سموكم على صدر صفحاتها فى لقاء مع رجل اتخذ على عاتقه قضية أصبحت حديث الساعة فى مجتمعنا الإماراتى والعربى والعالمى. إنها قضية الدعوة إلى السلام والاحترام المتبادل مابين الأطراف المتنازعة على الجزر المحتلة، ولموقفه الذى تبناه أصداء طيبة تركها على نفوس أبناء هذا الوطن الغالى، موقف يتشرف العالم بمصداقيته ويحرك الكلمات فى حناجر البشرية، وإنه واستباقا للحدث وتكريمًا من سموه، سرنا أن نقلد صفحاتنا بكلمات من فيض

---

١ ـ الشرق الأوسط ٩/١٢/١٩٩٣.

٢ ـ درع الوطن ـ ديسمبر ١٩٩٣ ـ العدد رقم ٢٦٩.



الواقـعة . وأصـداء لبعض مـن الأسئلة التي دارت فى ذاكـرة أبناءنا وجـيلنا الحاضـر. يسعـدنى كثيـرًا أن ألتقى بكم بقـراء هذه المجلة على صفحـاتها المشـرقة فهى من خـير الوسائل الإعلامية لنشر الحقائق أمام شعبنا بصفة عامة وأمام قواتنا المسلحة بصفة خاصة فـهى ـ ولا شك ـ درع الوطن وحـامى حـمـاه، فى ظل قـائدنا الأعـلى رئيس الدولة وإخوانه أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات. ويسرنى أن أدير معكم هذا الحوار لعله يوضح بعض الأمـور التى قد لاتـكون واضحـة لدى بعض القـراء، لم يكن اهتمـامى بقضية جزر الإمارات الثلاث بدافع الشـهامة العربية وحب الوطن والحرص على كل ذرة من ترابه فحسـب، بل كان من ذلك حرص شديد على إحـقاق الحق ووضع الأمور فى موضعـها الصحيـح. فالوثائق التاريخيـة القديمة تؤكد بما لايدع مجـالا للشك أن الجزر الثلاث حكمها العرب منذ عام ١٧٥٠م على الأقل، وسكانهـا ينتمون إلى فروع القبائل المتواجدة على البر العربى المقابل من القواسم ولم يتـغير هذا الوضع فيها حتى فى أثناء فرض الحماية البريطانية، ولم تشهد هذه الجزر أية مـحاولة لتغيير هويتها سوى فى العام الرابع من هذا القـرن أى فى سنة ١٩٠٤م حـيث قـام موظـف بلجيكـى فى الجمـارك الإيرانية بزيارة الجـزر وأنزل أعلامهـا ورفع محلها العلـم الشاهنشاهى، واحـتج الممثل البريطانى فى طهران واعـتذرت الحكومة الإيرانية منكرة علمهـا بذلك آمرة حراس العلم بإنزاله والعـودة به إلى بلدهم، وفى نفس اليوم عـاد علم القـواسم يرفرف فـوق الجزر الثلاث، حتى عادوا لتنفيذ مخططهم القديم بمجرد أن أعلنت بريطانيا انسحاب قواتها من الخليج العربي [١].

فالجزر عـربية، ترابها عربى، وهواؤها عربى، ومازال رفـات الأجداد يرقد تحت هذا التراب. أما الموقع الجغرافى فإن جزيرة طنب الكبرى هى إحدى الجزر التابعة لإمارة رأس الخيمة وتقع قريبا من مدخل مضيق هرمز إلى الشمال من جزيرة أبوموسى، وتبعد عنها حوالى خـمسين كيلو متر تقريـبا . . أما جزيرة طنب الصغرى فـهى الأخرى تابعة لإمارة رأس الخيمة وتقـع عند مضيق هرمز على بعد عشرة كيلومـتر غرب جزيرة طنب الكبرى وتقدر مساحتها بحوالى(٢٠) كـيلو مترا. أما جزيرة أبوموسى فهى إحدى الجزر التابعة لإمارة الشارقة وتحتل موقعـا جغرافيا هاما في الخليج العربى وتقع على بعد (٩٤ ميلا) مـن مدخل الخليج قبالة سـاحل إمارة الشارقة وتبـعد عن مدينة الشارقـة بحوالى

---

١ ـ مجلة درع الوطن ـ ديسمبر ١٩٩٣ ـ العدد ٢٦٩.



(٤٥) ميلا تقريبا وتبعد عن الساحل الإيراني بحوالى (٥٠ ميلا) تقريبا. وبقليل من التأمل فى الموقع الجغرافى تتضح الأهمية الاستراتيجية لهذه الجزر مما يستدعى الحرص عليها والتمسك بها والسعى لاستعادتها حرصا على سلامة وأمن دول مجلس التعاون كلها لأنها كلها واقعة فى مدخل مضيق هرمز تقريبا.

هذا، ولعلنا نذكر الندوة الدولية التى أقامها مركز الدراسات العربى الأوروبى فى باريس فى أوائل شهر نوفمبر واشترك فيها الكثير من أقطاب التاريخ والسياسة تحت عنوان «جزر الخليج العربى ـ أسباب النزاع ومتطلبات الحل» وقد أكدت هذه الندوة عروبة الجزر العربية بالخليج العربى وعودة ملكيتها إلى دولة الإمارات العربية المتحدة حيث كانت فى أوائل القرن الثامن عشر تابعة تبعية كاملة لحكم القواسم على شواطئ الخليج العربى. وساقت الندوة من الأدلة والمواثيق ما يكفى للتدليل على ذلك ثم كانت التوصيات العشر التى أوصت بها الندوة عند اختتامها والتى نشرت فى الصحف وأذيعت بالراديو والتليفزيون وهى فى جملتها لاتخرج عما نطالب به، بل إنها تؤيد صراحة ماننادى به وماتدعو إليه الجامعة العربية من حق الإمارات العربية فى تلك الجزر، وتدعو الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى رعاية حسن الجوار والالتزام باحترام العهود والمواثيق التى أبرمتها مع الإمارات العربية وبضرورة إعادة هذه الجزر إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال سنة ١٩٧١م. وجدير بالذكر أن المشتركين فى هذه الندوة كانوا من دول مختلفة عربية وغير عربية مما يؤكد حيادها ورغبتها فى إقامة الحق والعدل[١].

س: سيدى خالد بن صقر الموقر، تبنيك لقضية الاحتلال الإيرانى لجزرنا الإماراتية نابع من شهامة عربية عرفت عنكم. ياحبذا لو توضحون الرؤيا المبهمة لدى بعض الناس حول طبيعة الحياة التى تعم أرجاء الجزر الإماراتية حاليا، وكيف يتم التواصل مابين الوطن الأم وهذه الجزر فى الخليج العربى؟

ـ تمتاز جزيرة طنب الكبرى بسطحها المنبسط وتوفر المياه العذبة والمراعى فيها وكان يسكنها حوالى سبعمائة شخص من العرب قبل احتلالها وكلهم ينحدرون من قبائل عربية ويعيشون على صيد الأسماك والاتجار فيها فى دبى والشارقة. أما طنب الصغرى فهى مجدبة وغير مأهولة بالسكان لعدم توفر المياه العذبة فيها وأحيانا يؤمها سكان طنب الكبرى للصيد والاستفادة من طيورها البرية والبحرية. أما جزيرة أبوموسى فتمتاز

---

١ ـ مجلة درع الوطن ـ ديسمبر ـ ١٩٩٣.



باعتدال مناخهـا صيفا ودفئهـا شتاء، حيث تهطل فيها الأمطار فـتنبت الاعشاب والكلأ بكثرة ويقصدها أبناء الشـارقة فى فصل الربيع للصيد والقنص حيث تكثر فـيها الغزلان والأرانب والحيـوانات البرية الأخرى. وقد كـان التواصل يتم بين الوطن الأم وبين هذه الجزر بصفة شبه مستمرة لأنهم هناك فروع من بعض القبائل والعائلات العربية التى تقيم فى الشارقـة ورأس الخيمة كـما ذكرت لولا مـا أحدثه الاحتـلال الإيرانى من فصل بين الفروع وأصولها.

س: الاجتياح الإيرانى لجزرنا العربية جاء مفاجئا لأصحاب الحق، كيف يمكن لنا إثبات عروبتا من الوقائع والوثائق التاريخيـة، وما مدى عدم صحة الإدعاءات الإيرانية؟ ومامدى صحة الإثباتات الإيرانية؟

ـ كانت الحكومة الإيرانية تترصد الوقت المناسب لاجـتياح الجزر الثلاث ووجدت فرصتها عندما أعلنت بريطانيا انسحاب جـيوشها من منطقة الخليج العربى فانقضت على الجزر لتحقيق هدفا طالما سعى إليه حكامها السابقون فكان قد سبق لها محاولة ذلك عدة مرات أشهـرها سنة ١٩٠٤م التى انتهت باعتذار إيران كمـا ذكرت. ثم فى عام ١٩٦١م حـيث احتـجت بريطانيـا على ذلك. أمـا إثبـات عروبة هذه الجـزر فـهناك من الوثائق والمستندات الشىء الكثير فى القديم والحديث، وقد أشرنا إلى حادثة البلجيكى الذى رفع عليها علم فـارس وكيف اعتذرت طهران عن ذلك وأعادت الأمور إلى مـا كانت عليه. وسوف أسـرد لك بعض الوثائق الحديثة بعض الشىء لتـرى منها عروبة الجزر واضـحة لاتقبل المناقشة أو المجادلة:

١ ـ الوثيقة الأولى: رسالة بتاريخ ١٩١٢/٩/٢٨م من المـقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى السير (بيرسى كوكس) موجـه إلى شيخ الشارقة (وكانت رأس الخيمة مرتبطة بها) وكان آنذاك الشيخ صقـر بن سلطان يطلب منه المقيم السماح بإقامة فنار فى جزيرة طنب لهدى البواخر العابرة إلى الخليج العربى.

٢ ـ الوثيقة الثـانية: رسالة أخرى بتـاريخ أول أكتوبر ١٩١٢م وفيهـا يرشد شيخ الشارقة على المعتمد البريطانى بالموافقة على طلبه شريطة ألا يحدث أى تدخل فى شئون الجزيرة، مهما كان مصدره.

٣ ـ الوثيقة الـثالثة: رسالة كتـبها المعتـمد البريطانى نفسـه إلى الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة بتاريخ ١٤ رمضـان ١٣٥٤هـ متضمنة النص صراحة على عبارة



«جزيرتكم طنب» نصا وتحديدا، وقد تكررت هذه الإشارة الصريحة فى رسالة أخرى بتاريخ ١٩٢٩/٨/٢١م من المقيم والقنصل البريطانى العام فى بوشهر إلى حاكم رأس الخيمة مؤكدة على عبارة «جزيرتكم طنب».

٤ ـ بل إن هناك رسالة أخرى من الوكالة الدولية البريطانية فى ساحل عمان المتصالح إلى الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة بتاريخ ١٩٣٨/٢/٣م تطلب فيها منه الإذن للتفضل بالموافقة على زيارة أحد المهندسين لجزيرة طنب وإخطار ممثله بالجزيرة بهذه الموافقة.

٥ ـ ظلت أعلام القواسم مرفوعة على الجزر دائمة حتى الاحتلال الإيرانى سنة ١٩٧١م كما أن حاكم الشارقة كان يتقاضى الرسوم من جزيرة أبوموسى للغوص عن اللؤلؤ ورعى الماشية منذ عام ١٩٦٣م.

٦ ـ كانت جميع المرافق العامة بهذه الجزر تخضع لإدارة الإمارتين وتطبق جميع الأنظمة والقوانين والأعراف المطبقة بالإمارتين.

٧ ـ ثم إن سكان الجزر الثلاث كانوا يحملون جنسية الإمارتين.

٨ ـ إن جميع الامتيازات القانونية الممنوحة للشركات العالمية لاستخراج المواد المعدنية والنفطية من الجزر الثلاث موقعة من إمارتى رأس الخيمة والشارقة. فهل يحتاج الأمر بعد ذلك إلى مزيد من الأدلة أكثر وضوحا وصراحة من هذا الذى ذكرناه؟!

س: ماهى العروض التى قدمتها إيران قديما وحديثا لحل المشكلة المطروحة أمامكم؟ وإلى أين وصلت؟ علما بأن حكومة الشارقة أبدت قبل الاتحاد استعدادها التام لقبول أى حل سلمى يكون رائده العدل والإنصاف، بيد أن إيران آثرت استخدام القوة؟

ـ الواقع أن حكومة إيران لم تعرض أية حلولا لهذا الموضوع سوى التهديدات المتتابعة التى كان يطلقها قادتها السابقون حول ما أسموه (باسترجاع الحقوق التاريخية لإيران فى الجزر العربية الثلاث فى الخليج العربى) حتى لو اقتضى ذلك استخدام القوة العسكرية. ومنذ أن أعلنت بريطانيا انسحاب جيوشها من المنطقة بدأت تشتد حدة التهديدات . . حتى إذا قرب موعد الإنسحاب وقبيل إتمامه بفترة قصيرة كانت هناك عروض قدمتها إيران لحكومة رأس الخيمة بخصوص جزيرتى طنب الكبرى والصغرى ولحكومة الشارقة بخصوص جزيرة أبوموسى. وتم الاتفاق مع حكومة الشارقة فيما يتصل بجزيرة أبوموسى، ولكن حكومة رأس الخيمة رفضت تلك العروض.



س: طالعتنا بعض عناوين الصحف المحلية أن إيران لاتريد الانسحاب من الجزر(من تصريح الشيخ حمدان بن زايد) فما هى الاجراءات المستقبلية التى ستتخذونها بهذا الشأن؟ ومامدى تصعيد هذه الإجراءات؟

ـ من الواضح فيما سبق أن كل هذه المحاولات والمناقشات كانت قبيل قيام دولة الاتحاد بقليل وكانت تتم عن طريق طرف ثالث. أما بعد قيام الاتحاد فإن المسألة لم تعد تعنى رأس الخيمة وحدها أو الشارقة وحدها بل أصبحت من مسئوليات دولة الإمارات العربية المتحدة، بل إنها بعد قيام مجلس التعاون صارت مشكلة خليجية يهتم بها المجلس لجميع دوله وتتم الاتصالات والمباحثات بالطرق الدبلوماسية المتعارف عليها. ومما لاشك فيه أن وزارة الخارجية سوف تتخذ الاجراءات المناسبة فى مثل هذه الظروف بتوجيه رئيس الدولة وإخوانه والحكام وبدعم أخوى من دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية ومن الجامعة العربية من جهة أخرى ثم باللجوء إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن. هذا، وقد تضمن البيان الختامى لاجتماع المجلس الأعلى لمجلس التعاون الأخير استنكارا شديدا لاحتلال جزر دولة الإمارات، وطالب الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإنهاء هذا الاحتلال. كما أكد تضامنه التام وتأييده المطلق استنادا للشرعية الدولية وانطلاقا من مبدأ الأمن الجماعى.

س: ما أثر التغييرات الاقتصادية على رأس الخيمة والشارقة من جراء الاحتلال الإيرانى للجزر الإماراتية. وهل تأثرت حركة الملاحة إقليميا ودوليا؟

ـ لاشك أن احتلال الجزر كان له تأثيراته السلبية على النواحى الاقتصادية ولا أقول بالنسبة لإمارة رأس الخيمة ولإمارة الشارقة فحسب بل بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة بصفة عامة، فقد حرمت من استغلال الثروات الطبيعية التى كان من الممكن أن تعود عليها بالمزيد من الخير لصالح أبنائها. ومن المؤكد أن حركة الملاحة قد تأثرت كثيرا بوجود القوات الإيرانية فى الجزر، ومايتبع ذلك من إجراءات يقوم بها المحتلون لتأكيد سيطرتهم وإحكام قبضتهم.

س: تفاخر إيران بأنها جمهورية إسلامية. والإسلام يدعو للتسامح ونبذ العدوان ومع هذا وقع منها اعتداء صارخ على حقوق الغير دون وجه حق باحتلالها للجزر، فكيف تفسرون سموكم ذلك؟



ـ تم احتلال الجزر فى عهد الشاة أو حكومة الامبراطورية الشاهنشاهية التى نسيت أن ديننا الحنيف ضد عدوان الجار على جاره لأنه يحترم الملكية الفردية كل الاحترام. فما بالك بملكية الدول المتجاورة؟

وحين صار زمام الأمور فى يد الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد سقوط عرش الشاه كان الأمل كبيرا فى أن يعود الحق إلى أهله تصحيحا لأوضاع خاطئة إلا أن الأحداث جاءت باتجاه مغاير الآمال.

س: هل اتخذت الدولة إجراءات أمنية بالنسبة لبقية جزرنا المنتشرة حول الدولة لتفادى احتمال بادر مثل الذى حدث؟

من المؤكد أن دولتنا الرشيدة بقيادة رئيس الدولة وإخوانه حكام الإمارات يبذلون كل جهدهم فى سبيل تأمين جميع الجزر حولها، وتعمل على حماية حدودها. وبديهى أن تكون الدولة «ولها والحمد لله كل مقومات الدولة الحديثة» حريصة أشد الحرص على التخطيط المحكم لحماية حدودها والدفاع عن كل ذرة من ترابها بجيشها الحديث المجهز بأحدث الأسلحة والمعدات ليكون الدرع الحصين لهذا الوطن العزيز. ونحن لسنا وحدنا فى الميدان بل معنا دول مجلس التعاون كلها والاجتماعات مستمرة بين وزراء دفاعها للعمل على تطوير وسائل الدفاع وحماية الحقوق. كما أن معنا جميع الدول العربية ممثلين فى الجامعة العربية التى لاتألوا جهدا لعمل كل ما من شأنه أن يحمى كل أرض عربية من أى عدوان أو اغتصاب، وقبل كل هذا فإن معنا الحق الذى لايغلب والعدل الذى هو قانون السماء والإيمان الراسخ الذى لاتزعزعه الأيام.

س: ماهى المشاورات التى تم اتخاذها من قبل سموكم للوصول إلى حلول جذرية للمشكلة المطروحة؟

ـ قلت لك، أن المسألة لم تعد تخص إمارة دون أخرى ولكنها قضية تهتم بها أجهزة الدولة كلها وتبذل جهودها الدبلوماسية المخلصة للوصول إلى حل جذرى لهذه المشكلة أساسه الاتفاق المسبق والالتزام بالحق والعدل والاعتراف بالوثائق الثابتة فى جميع المراجع.

س: يلعب الإعلام الدولى الدور البارز فى إبراز القضايا المطروحة على مجلس الأمن .. إلى أى مدى وصل مستوى اعلامنا لابراز مثل هذه القضايا المطروحة من وجهة نظر سموكم؟



ـ لاشك أن الإعلام أدى دورا مناسبا لابراز الحق الواضح للدولة فى هذه الجزر سواء أكان إعلامنا المحلى أو بعض أجهزة الاعلام فى الدول العربية الشقيقة. والواقع أن القضية فى حد ذاتها تعتبر إعلاما كبيرا عن نفسها وقد أدركها الجميع وتعاطفوا معها سواء فى ذلك الأخوة المواطنون فى داخل الدولة أو الأشقاء العرب والأصدقاء الأجانب فى خارج الدولة. وبعد اهتمام رئيس الدولة شخصيا بهذه القضية الوطنية وحديثه عنها وإصراره على المطالبة بحق الدولة احقاقا للحق وتنفيذا للعدالة والشرعية الدولية. لا أظن أن القضية بعد ذلك تبقى فى حاجة إلى مزيد من الإعلام.. الداخلى أو الخارجى.

س: أثبتت الأحداث أن مثل هذه الأزمات والادعاءات تكون دائما مصدر تهديد خطير للأمن والسلم الدوليين ومن أقرب وأوضح الأمثلة «حرب الخليج الأولى» كما وأن الادعاءات العراقية فى الكويت أدت إلى اجتياح العراق للكويت واحتلالها وماترتب على ذلك من نتائج كان من أبرزها اندلاع حرب دولية فى الخليج العربى «حرب الخليج الثانية» وعلى هذا الأساس يكون من الضرورى وضع مسألة الاحتلال الإيرانى فى الجزر العربية فى إطارها القانونى الصحيح من حيث بيان موقف القانون الدولى من التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة.. فما هى الوسيلة المشروعة لتحقيق أهداف الدولة ومظاهر سيادتها على الجزر، وماهى الأداة لإحداث التغيرات الاقليمية عليها؟

ـ فيما سبق حديث واضح عن الوسائل المشروعة التى سلكتها الدولة لتحقيق أهدافها ومظاهر سيادتها على الجزر. وخير أداة لذلك ـ كما قلت ـ الوسائل السلمية بما فيها المفاوضات المباشرة وعبر الوسطاء والأصدقاء ثم اللجوء إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن ورفع الموضوع بكامله إلى محكمة العدل الدولية على أن يكون هناك إلزام للمعتدى بالرجوع عن عدوانه إحقاقا للعدالة والشرعية الدولية التى كثر الحديث عنها هذه الأيام.

س: هل سبق أن طرحت قضية الجزر على محكمة لاهاى الدولية؟

ـ عقب انهيار المفاوضات التى جرت فى أبوظبى أعلنت الإمارات العربية عبر بيان رسمى أنها ستلجأ إلى كافة الوسائل السلمية المتاحة، لتأكيد سيادتها على الجزر الثلاث ومن ضمنها إحالة النزاع إلى الأمم المتحدة. وفى هذا الإطار ومن خلال خطاب وزير الخارجية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها السابعة والأربعين طالب بإحقاق



الحق والعدل وإعادة الجزر. وخلال وجود معالى وزير الخارجية فى نيويورك اجتمع بنظرائه العرب وأطلعهم على تطورات الوضع فى الجزر وأبدى الوزراء العرب تأييدهم لمسعى الإمارات فى عرض القضية على الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن. كما عقد معالى الوزير اجتماعات مع رئيس الجمعية العامة ومع أمينها العام الدكتور بطرس غالى لنفس الغرض. كذلك عقد مندوب الإمارات الدائم لدى الأمم المتحدة اجتماعات مع رئيس مجلس الأمن السفير الفرنسى ومع سفير الولايات المتحدة الأمريكية، وطلب من رئيس مجلس الأمن إبلاغ المجلس أن حكومته ستتقدم إلى المجلس بطلب لإصدار قرار حول قضية الجزر.

وعلم أن رئيس مجلس الأمن الدولى قام بإطلاع الاعضاء على موقف الإمارات العربية، أما المتحدث الرسمى باسم الخارجية الفرنسية فقد أكد أن فرنسا باعتبارها رئيسة الدورة فى ذلك الوقت على استعداد لإجراء اتصالات ومناقشات غير رسمية لحل النزاع بين إيران والإمارات حول موضوع الجزر.

س: أكد رئيس الدولة أن الوسيلة المثلى للوصول إلى تأكيد حق الدولة فى الجزر يكون عن طريق تقديم الأدلة والمستندات القانونية ومن خلال الحوار المشترك والاتفاق المتبادل، وأعرب عن أمله فى أن تحل المشكلة بالتفاهم والحوار الذى يقوم على المنطق ويستند إلى روابط الأخوة والعقيدة المشتركة. كيف يمكن تحقيق ذلك من وجهة نظر سموكم؟

ـ لاشك أن رئيس الدولة يحرص أشد الحرص على سلامة أراضى الدولة واستعادة حقها المغتصب ونحن قوم مسالمون نسعى إلى الحصول على حقوقنا بالحوار والتفاهم والمنطق والأساليب القانونية والوثائق التاريخية التى تؤكد هذا الحق وتدعمه. وفى رأيى أننا سوف نستمر فى طرق أبواب السلام والتفاهم وما دمنا أصحاب حق مؤمنين به أشد الإيمان فلا بد أن يأتى يوم قريب أو بعيد نستعيد حقوقنا ونسترد كامل تراب أرضنا المقدس. ولعلك تذكر القول المأثور «لن يضيع حق وراءه مطالب»[1].

---

١ ـ مجلة درع الوطن ـ ديسمبر ١٩٩٣ ـ العدد ٢٦٩.



تودع الإمارات العربية عام ١٩٩٣ وقد أصبحت قضية جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى التى احتلتها إيران منذ عام ١٩٧١، قاسما مشتركا لكل الأنشطة السياسية التى قامت بها أو شاركت فيها. ومع أن عام ١٩٩٣ لم يشهد تطورات دراماتيكية منذ أن توقفت المفاوضات بين البلدين فى سبتمبر من عام ١٩٩٢، فإن الأحداث مالت باتجاه التصعيد السياسى دون أن يلوح فى الأفق ما يوحى بتبدل أى عنصر من العناصر المشكلة لمسار الأزمة. وقد أخذ منحى التصعيد عدة اتجاهات يمكن اجمالها فى ما يلى:

أولا: إلغاء وزير الدولة للشؤون الخارجية زيارة مقررة له لطهران بسبب رفض إيران إصدار بيان حول أهداف الزيارة وغاياتها. وقد لوحظ أن بيان إلغاء تلك الزيارة كان مسببا ومسهبا. وهو أمر يتنافى مع أسلوب الاعتدال والهدوء الذى تحرص الإمارات دائما عليه فى معالجة القضايا التى تتصل بعلاقاتها بالدول الأخرى. والواقع أن بيان الإلغاء المشار إليه جاء بمثابة استدراك لإثارة مبادرة إماراتية لحل أزمة الجزر بدأت فى مارس على هامش اجتماعات وزراء خارجية الدول الإسلامية فى باكستان، وحيث التقى الشيخ حمدان بن زايد بوزير الخارجية الإيرانى علي أكبر ولاياتى، وفى ذلك اللقاء بدا أن الإمارات مستعدة لإبعاد قضية الجزر عن الأضواء الإعلامية وحصر المشكلة ضمن الحوار الثنائى. وترجمة لهذه المبادرة فقد أوردت الإمارات إشارة مقتضبة لموضوع الجزر فى خطابها أمام المؤتمر الإسلامى، كما أنها وجهت دعوة لوزير الخارجية الإيرانى لزيارة أبوظبى وهى الزيارة التى تمت فى مايو ١٩٩٣ وانتهت ببيان مخفف عن موضوع الجزر اكتفى بوصفها «الموضوعات العالقة بين البلدين» دون أن يسميها[١].

وكانت الإمارات تأمل من وراء تخفيف لهجتها تشجيع إيران على بحث مشكلة الجزر وديا، إلا أنها فوجئت خلال فترة الإعداد لزيارة الشيخ حمدان بن زايد لطهران أن الحكومة الإيرانية متمسكة بموقفها الرافض للتطرق إلى موضوع السيادة على جزيرتى طنب الكبرى والصغرى، ومصرة على أن يظل موضوع الحوار محصورا فى بحث الوضع فى جزيرة أبوموسى لا من الزاوية السياسية بل من زاوية الترتيبات الإدارية

---

١ ـ الشرق الأوسط ـ ١٩٩٤/١/١.



وتداعيات مشكلة طرد المدرسين من مدارس الإمارات فى الجزيرة ومنع المواطنين الإماراتيين من العودة إلى بيوتهم فيها. إزاء ذلك شعرت الإمارات أن مبادرتها على هامش اجتماعات وزراء خارجية الدول الإسلامية وكذلك قبولها بإغفال ذكر الجزر بشكل صريح فى البيان الختامى عن زيارة ولاياتى لأبوظبى لم تؤت ثمارها، واستغلت من جانب إيران للتقليل من أهمية المشكلة وللتأثير على التأييد الذى استقطبته الإمارات لموقفها منذ أن قامت بطرح موضوع الجزر بشكل علنى فى مايو من عام ١٩٩١ إثر طرد المدرسين الإماراتيين من جزيرة أبوموسى. ولذلك فإن الإمارات حرصت فى بيانها الذى أعلنت فيه إلغاء زيارة الشيخ حمدان لطهران أن يكون البيان مسهبا ومسببا وأن يعيد الأمور إلى ماكانت عليه قبل المبادرة الإماراتية. ولايبدو فى الأفق أن زيارة الشيخ حمدان يمكن أن تتم فى المدى المنظور، خاصة أن الزيارة ألغيت ولم تؤجل.

ثانيا: الشكل الثانى من أشكال التصعيد ما أقدمت عليه إيران من خطوات عملية، ومن ذلك قيامها فى شهر نوفمبر بتعيين حاكم عسكرى لجزيرة أبوموسى، وإقرار ميزانية لمشروعات يتم تنفيذها فى الجزيرة. وهذا معناه من الناحية العملية حسم موضوع السيادة على الجزيرة من جانب واحد وجعلها جزءا من إيران تخضع لميزانيتها وإدارتها. ومع أن الإمارات لم تفاجأ بالخطوة الإيرانية الجديدة، واعتبرتها جزءا من ممارسات القوة المحتلة التى لم تنقطع منذ إقدامها على احتلال الجزر فى ديسمبر من عام ١٩٧١م، فإن بعض المراقبين اعتبروا تلك الخطوة بمثابة إغلاق إيرانى لبوابة الحوار.

ثالثا: التطور الذى شهدته قضية الجزر فهو تزايد حجم التأييد لموقف الإمارات فى المحافل الاقليمية والدولية. فبخلاف البيانات المتتالية التى أصدرتها دول مجلس التعاون فى الاجتمعات الدورية على اختلاف مستوياتها بدءا من القمة الرابعة عشرة فى الرياض وانتهاء بالاجتماعات الوزرارية النوعية، فإن الدول العربية أعربت هى الأخرى عن مواقف مماثلة، كما أن كثيرا من الدول الغربية ودول العالم الثالث أيدت نهج الإمارات الرامى إلى حل قضية الجزر بالطرق السلمية وعبر الحوار المباشر، وهذا التأييد مهم من الناحية السياسية إذ يعنى أن الدول الغربية تعترف بأن قضية الجزر الثلاث وليس جزيرة أبوموسى فقط هى موضوع الخلاف بين الإمارات وإيران. وهو مهم أيضا لأنه قد يعنى فى مرحلة قادمة تأييد عرض النزاع على المحافل الدولية الذى يمثل أحد الوسائل



السلمية التى تسعى الإمارات عن طريقها إلى حل مشكلة الجزر. والتأييد الدولى للحل السلمى لقضية الجزر مهم كذلك لأنه يعزل الموقف الإيرانى على الساحة الدولية، ويبين أن إيران هى التى ترفض مبدأ الحل السلمى وترفض مبدأ الحوار وبالتالى يفند المزاعم الإيرانية القائلة بأن الإمارات هى مخلب قط وتحاول إثارة موضوع الجزر فى محاولة لتهيئة المناخ للإقدام على عدوان غربى على إيران(١).

فى ضوء هذه التطورات التى شهدتها قضية الجزر ماذا يحمل العام الجديد من معطيات؟

فى الجانب الإيرانى هناك قدر كبير من المناورة التى لايستطيع أحد معها أن يتبين المواقف الحقيقية والنهائية التى تتخذها إيران من المفاوضات حول حل مسألة الجزر سلميا فهناك تصريحات متناقضة من حين لآخر، وهناك ممارسات على الأرض تناقض ما يطرحه بعض المسؤولين الإيرانيين فى هذه المناسبة أو تلك. والانطباع العام أن إيران تراهن على الوقت بهدف تقليص الاهتمام الدولى بقضية الجزر إلى أبعد حد وصولا إلى منع إثارة هذا الموضوع فى المحافل الدولية. وهى فى سبيل ذلك تنتهج عدة أساليب، فعلى الصعيد الاقليمى تحاول الإيحاء بإشارات مختلفة استعدادها لإستئناف حوارها مع الإمارات، ويدلى المسؤولون الإيرانيون بما يشير إلى وجود وساطات إقليمية بعضها من مجلس التعاون من أجل استئناف الحوار، وكانت الإمارات هى التى ترفض الحوار أو كأن المشكلة هى فى ترتيب اللقاءات لا فى ما يبحث فيها من موضوعات. وآخر ما تم فى هذا الاتجاه التصريحات التى أدلى بها على أكبر ولاياتى لوكالة الأنباء الإيرانية فى السابع من ديسمبر الماضى والتى قال فيها «أن هناك مفاوضات غير مباشرة لاستئناف الحوار مع الإمارات». وقد أوحى هذا التصريح بوجود وساطة من مجلس التعاون بين البلدين، خاصة أن هذا التصريح تزامن مع زيارة قام بها وزير الخارجية القطرى لطهران بعد أن قام من قبل بزيارة للإمارات. ورغم رفض الإمارات ونفيها لوجود وساطة عربية أو من مجلس التعاون مع إيران فإن إيران لم تتوقف عن إطلاق التصريحات التى تحاول الإيحاء بوجود وساطات أو انفراجات أو تراجعات فى الوقت الذى لاتزال متمسكة بموقفها الرافض لإدراج موضوع جزيرتى طنب الكبرى والصغرى كعناصر فى الخلاف أو

---

١ ـ الشرق الأوسط ـ ١/ ١/ ١٩٩٤.



إدراج موضوع السيادة على جزيرة أبوموسى باعتباره عنصرا يستلزم الحسم بحيث لايظل الخلاف محصورا فى الترتيبات الإدارية فى هذه الجزيرة[١].

أما الأسلوب الثانى الذى تنتهـجه إيران فهو محاولة استغلال المـصالح الاقتصادية التى تربطها مع بعض الدول الغربية فى التأثير على مواقف هذه الدول من قضية الجزر. ولايخفى المسؤولون الإماراتيون أن بعض الدول الغربيـة تتردد فى اتخاذ مواقف واضحة إزاء قضية الجـزر وذلك بسبب بعض المصالح القائمة أو المتوقـعة لها فى إيران. لكن فى المقابل فـإن الإمارات تنظر إلى هذه الدول من نفس الزاوية، إذ أن ثـمة مصـالح عديدة تربطها بدولة الإمـارات خصوصـا ودول مجلس التعاون والـدول العربية عمـوما. . مما يجعل تلك الدول مضطرة لأن تحسب حسابا لهذه المصالح إذا ما كان عليها أن تحسم وأن توضح مـواقفهـا إزاء قضـية الجـزر. ولذلك فإن دولة الإمـارات تحرص على سـد كل الثغرات التى تؤثر على حجم التأييد العربى لموقفها وتبنى استراتيجيتها فى موضوع الجزر على أساس انتمائهـا العربى وعلى أساس الشرعية الدولية الـتى تحتل الآن مكانة متزايدة فى العلاقات بين الدول. فى ضـوء ذلك فإن الإمارات تتحرك خـلال العام الجديد وفق مجموعة من الثوابت هى[٢]:

١ ـ أنها تتـمسك بالوسـائل السلمية لإنهـاء احتلال إيـران للجزر الثلاث وفـقا للأعراف والـقوانين الدوليـة وتماشيـا مع مبـادئ حسن الجوار وهـى ترفض أيضا مـبدأ استخدام القوة أو التهديد بها كوسيلة لحل المنازعات بين الدول. وفى ضوء هذا المبدأ فإن اختيارات الإمارات فى هذا المجال كلها اختـيارات سلمية تبدأ بمحاولة إيجاد حل سلمى عن طريق الحوار المباشر، وتنتهى بعرض الأمر على الأمم المتحدة وغير ذلك من الهيئات الدولية المختصة بفض المنازعات.

٢ ـ إن الإمارات تـنشد حـلا قانونيـا لموضوع الجـزر يتم من خلاله الاسـتعـانة بالوثائق القانونية والشواهد التاريخية التى تثبت حقوق السيادة على الجزر الثلاث، وعليه فإن الإمارات ترفض حـلا سياسيا قائمـا على محاولة الوصول إلى صيغ توفيـقية تطال تداعيات أزمة الجزر الأخـيرة لا جوهر الخلاف أى تطال موضوع التصعـيد الذى مارسته

---

١ ـ الشرق الأوسط ـ ١/١/١٩٩٤.

٢ ـ الشرق الأوسط ١/١/١٩٩٤م.



إيران فى جزيرة أبوموسى ابتداء من طرد المدرسين والمواطنين الإماراتيين من الجزيرة فى مايو من العام الماضى وانتهاء بقرار تعيين حاكم عسكرى للجزيرة مؤخرا. فالخلاف يشمل الجزر الثلاث لا جزيرة أبوموسى وحدها، كما أنه يشمل قضية السيادة على الجزر الثلاث لا موضوع الإجراءات التى اتخذتها إيران من جانب واحد فى جزيرة أبوموسى خلافا لمذكرة التفاهم الموقعة مع الإمارات فى نوفمبر عام ١٩٧١.

٣ ـ إن الإمارات ترفض أى وساطة عربية فى موضوع الجزر، لأن من شأن هذه الوساطة تفتيت التأييد العربى لموقف الإمارات وهو التأييد الذى عبرت عنه الدول الخليجية والعربية فى أكثر من مناسبة وبأكثر من صورة. فالقبول بالوساطة العربية معناه وضع الحقوق الإماراتية فى مستوى المزاعم الإيرانية مع ما يؤديه ذلك من تمييع وتسطيح لتلك الحقوق؟

٤ ـ إن الإطار الوحيد المقبول لمساعى طرف ثالث فى النزاع هو السعى لإقناع إيران بالتخلى عن رفضها الحوار المباشر وإقناعها بمبدأ تحكيم القانون الدولى والشرعية الدولية فى النزاع القائم بين البلدين. ضمن هذه الثوابت تبدأ الإمارات عامها الرابع والعشرين من عمر الأزمة التى فجرها شاه إيران عام ١٩٧١ باحتلاله للجزر الثلاث وتبدأ عامها الثالث فى جهودها السلمية من أجل وضع قضية الجزر ضمن اهتمامات الرأى العام العربى والدولى وصولا بهذا الاهتمام إلى غايته وهو إقرار حقوقها التاريخية والقانونية فى جزرها المحتلة(١). "

أكدت مصادر دبلوماسية فى أبوظبى تمسك الإمارات بسيادتها الكاملة على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التى احتلتها إيران عام ١٩٧١، وأنها ستتبع جميع الوسائل الدبلوماسية لاستعادة سيادتها على الجزر. وقالت مصادر فى أبوظبى أن تصريحات وزير خارجية الإمارات فى القاهرة فى شأن قضية الجزر تعكس الموقف الرسمى لدولة الإمارات الذى يؤكد عزمها على رفع هذا الخلاف إلى محكمة العدل الدولية إذا باءت محاولات التسوية بالفشل. ومنذ تفجر الخلاف بين البلدين فى أبريل عام ١٩٩٢ بعد إلغاء إيران من جانب واحد اتفاقا مع الإمارات فى شأن السيادة المشتركة على جزيرة أبوموسى، تؤكد الإمارات موقفها «الثابت» الذى يقوم على الدعوة

---

١ ـ الشرق الأوسط ١٩٩٤/١/١م.



إلى الحوار المباشر لتسوية الخلاف سلميا على الجزر الثلاث. وأكد هذا الموقف بوضوح الشيخ زايد فى حديثه مع «الحياة» الأسبوع الماضى عندما قال أن الإمارات ستلجأ إلى محكمة العدل الدولية إذا استنفدت جميع الفرص والجهود للوصول إلى تسوية سلمية مع إيران. ويقول الشيخ زايد أن الإمارات لم تسمع من إيران حتى الآن شيئا جديداً وأن مانسمعه منها بعيد عما نفكر فيه. وتساءل: كيف نتفاوض مع من يستولى على حق من الحقوق ويدعى أنه مالك سابق له ويؤكد أن على كل من الطرفين تقديم البراهين على ملكيته للجزر إلى التحكيم. وقال «عندى براهين على حقى فيها، وعلى الآخرين أن يأتوا ببراهينهم. فإن كانت أقوى فلهم الحق وإن كان برهاننا أقوى فالحق لنا»(١).

غير أن الموقف الإيرانى يتسم بالتذبذب والانقسام حول مسألة الجزر مما يعكس «انقسامات واضحة» داخل القيادة الإيرانية. وبدا هذا الانقسام واضحا من خلال التصريحات المتضاربة التى عكسها عدد من الوزراء فى حكومة طهران والقيادات الإيرانية الأخرى. وكان علي أكبر ولاياتى وزير خارجية إيران اعترف فى تصريحات لمجلة «الوسط» بالنزاع مع الإمارات على الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وجدد دعوة إلى وزير خارجية الإمارات للبحث فى هذا الخلاف. واعتبرت أبوظبى فى حينه أن تصريحات ولاياتى تشكل موقفًا متقدمًا من طهران لكنه غير كاف لأنه كان فقط عبر الوسائل الإعلامية. ولم تتلق أبوظبى أى موقف رسمى من إيران بذلك. ويعتبر موقف ولاياتى مغايراً لموقف ساسة إيرانيين آخرين من أبرزهم محمد علي بشارتى الذى قال عبر وسائل الإعلام أيضا أن الخلاف مع الإمارات «بسيط» ويمكن حله بالحوار والتفاهم بالنسبة إلى وضع جزيرة أبوموسى. وأغفل ذكر الجزيرتين الأخريتين طنب الكبرى وطنب الصغرى. وتعتبر المصادر فى أبوظبى أن أجهزة الإعلام الإيرانية تقود حملة «تضليلية» فى شأن الخلاف الإماراتى - الإيرانى على الجزر الثلاث، وتعكس فى شكل واضح التناقض السياسى داخل طهران. وأوضحت أن إطلاق الأحكام من الإذاعة الإيرانية على تصريحات وزير الخارجية الإيرانى التى تدعو إلى «الحوار» وعدم استنفاذ الفرص لاستجابة إيران بدعوات الحوار المتكررة من جانب الإمارات ووصفها بأنها «لامسؤولة» لاتخدم توفير أجواء ايجابية تساعد على بدء حوار مباشر بين البلدين لتسوية الخلاف على الجزر سلميا. ويلاحظ أن الحملات الإعلامية

---

١ - الحياة - ٣٠/ ٣/ ١٩٩٤م.



الإيرانية على الإمـارات تثور فى أعقاب حـصول الإمارات على تأييد خليـجى أو عربى ودولى لموقفـها من قضـية الجزر. وتأتى حـملة الإذاعة الإيرانية على تصـريحات وزير الخارجـية الإمـاراتى ووصفهـا بأنها «لامـسوولة وتثـير مـجددا الشكوك فى حـسن نية الإمارات فى علاقاتها مع إيران» عقب التأييـد والدعم الواضحين اللذين أعلنهما مجلس جامـعة الدول العـربية لدولة الإمـارات فى شأن استـعادة سـيادتها الكاملـة على الجزر الثلاث. وتعكس تصريحات الإذاعة الإيرانية حسب المراقبين انقساما وتخبطا فى الموقف الإيرانى من قضية الجزر لا يسمحـان ببلورة موقف جدى يقود إلى الحوار مع طهران فى الوقت الراهن للوصول إلى تسوية سلمية لأزمة الجزر[1].

صرح العقيد الركن بحرى عبدالرحمن شلواح مدير عام حرس الحدود والسواحل الإماراتية بأن رجـال حرس الحدود تمكنوا بالتعاون مع الإدارات المخـتلفة بوزارة الداخلية من القبض على ١٩٥٩ مـتسللا إيرانيا خلال الأشـهر الخمسة الأولى مـن العام الحالى. وأشاد فى هذا الصدد بالتعاون الوثيق القائم بين الدولة وسلطنة عـمان الشقيقة فى مجال مكافحة التـسلل من حيث تبادل المعلومات الخـاصة بتحركات المتـسللين وأماكن نزولهم وقال: أنه سـيتم تطوير أساليب الاتصـالات بين وحدات حرس الحـدود والسواحل فى البلدين ومراكـز الحدود لتبادل المعلومـات الخاصة بالتـسلل فى حينها. وذكر مـدير عام حرس الحدود والسـواحل الإماراتية بأنه تم استكمـال الاستعدادات الخاصـة بتطبيق قرار الفريق الركن الدكـتور محمد سـعيد البادى وزير الداخلية بشـأن تنظيم ووضع الضوابط لدخول وخروج السفن والطرادات إلى موانئ الدولة البحـرية مشيرا إلى أن تطبيق القرار يبدأ فى الأول من يوليو المقـبل. ويقضى القرار بعدم السمـاح بدخول السفن والطرادات واللنشات وغـيرها من الوسائل البحـرية إلى المياه الاقليميـمة للدولة ما لم تتوفـر لديها الوثائق الثبـوتية المطلوبة والمتعـارف عليها دوليـا، كما يحظر القـرار انتظار وسائل النقل البحرى فى الموانئ لأكثر من ٧٢ ساعة للطرادات ولأكـثر من ٢١ يوما للنشات الخشبية. وقال أنه سـتتم مراقبـة الموانئ الصغيـرة حتى لاتستغل مـن قبل الطرادات غير الملتـزمة بتعليمات الوزارة[2].

١ - الحياة - ٣٠/٣/ ١٩٩٤م.
٢ - الرأى العام - ٢٠/٦/ ١٩٩٤م.



الإمارات تؤكد حقها في الجزر العربية

في رد غير مباشر على تصريحات رسمية إيرانية متشنجة حول قضية الجزر العربية الثلاث، صرح وزير الدولة للشؤون الخارجية في حديث أدلى به لمجلة «الوسط» التي تصدر في لندن في عددها الصادر يوم ١٩٩٤/٦/٢٧ مؤكدا موقف الإمارات الثابت من قضية الجزر الثلاث المحتلة من قبل إيران والداعي إلى الحوار واحترام حقوق الآخرين أو اللجوء إلى مجلس الأمن وإلى محكمة العدل الدولية من أجل حل هذه القضية، وأشار إلى أن الإمارات مثلها مثل باقي دول مجلس التعاون، ترغب في إقامة علاقات حسن جوار متبادلة مع الجارة المسلمة الكبيرة، لكنها لاتقبل بالتهديدات والاحتلال، مؤكدا أن الإمارات لايمكن أن تتخلى عن شبر واحد من أراضيها المحتلة وأن القضية ستبقى حجر عثرة في وجه أي علاقات طبيعية مع إيران. وأضاف: إنه إذا كانت لدى الإيرانيين الوثائق التاريخية التي تثبت ملكيتهم للجزر الثلاث فليحملوها إلى المحكمة الدولية، ونحن سنحمل وثائقنا ونقبل بأي حكم تصدره المحكمة لنا أو علينا، وعليهم أن يقبلوا أولا بالتوجه إلى المحكمة، وإن رفضهم التحكيم يعني أنهم لايملكون حق السيادة على الجزر(١).

أكدت الإمارات العربية إيمانها بأن معالجة قضايا صنع وصيانة السلم والأمن في القطاعين الاقليمي والدولي في إطار الدبلوماسية الوقائية. يجب أن تراعي فيها الخصوصيات التاريخية والجغرافية والسياسة والاجتماعية والثقافية للدول. بهدف الاسهام في التوصل إلى حلول مشتركة للنزاعات والصراعات السائدة استناداً إلى الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة. كما أكدت أنها تعمل مع شقيقاتها في دول مجلس التعاون في إطار من التآزر والتلاحم، لتحديد سياساتها وعلاقاتها الإقليمية والدولية، استنادا إلى الحقائق الجغرافية والسياسية والاقتصادية القائمة. ووفقا لمصالحها القومية، من منطلق انتمائها العربي والإسلامي، ولذلك فقد أعلنت استعدادها التام لإجراء حوار مباشر مع جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق باحتلالها عام ١٩٧١ للجزر الثلاث «طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى» التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة لإنهاء احتلالها(٢).

---

١ ـ الخليج ـ الإمارات ١٩٩٤/٦/٢٨ العدد ٥٥٢٣.

٢ ـ الرأي العام ـ ١٩٩٤/٩/١٩م.



وأكدت أيضا التمسك بالحقوق التاريخية المشروعة على كافة أراضيها وحرصها على اتخاذ الوسائل السلمية سبيلا لاستعادة سيادتها على هذه الجزر، والتزامها بسياسة التعايش السلمى وحسن الجوار والتعاون الدولى. جاء ذلك فى ورقة العمل التى تقدم بها وفد المجلس الوطنى الاتحادى فى اجتماعات الاتحاد البرلمانى الدولى الثانى والتسعين فى كوبنهاجن وألقاها أمام المؤتمر رئيس المجلس الوطنى الاتحادى ورئيس وفد الدولة إلى المؤتمر، حول موضوع «الوضع السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى العالم». وبالنسبة للحصار المفروض على الجماهيرية العربية الليبية. طالبت برفعه نظرا لما له من أثر سلبى على حياة الشعب الليبى(1).

لاقت التصريحات الإيرانية عن قيام محطات التلفزيون الإماراتية بعرض ما وصفته بـ «المسيرات العسكرية وإذاعة خطب لقادة الإمارات عن الاستعداد العسكرى» استهجان مختلف الأوساط فى الإمارات. وذكرت هذه الأوساط أنه على الرغم من أن بعض المسؤولين الإيرانيين «درجوا من حين لآخر على التصريحات الغريبة فإنهم لم يتصوروا أن يصل الأمر إلى حد اختلاق قصص مثل هذه». وقالت تلك الأوساط فى تعليقها على ما أوردته بعض وكالات الأنباء عن تصعيد فى لهجة إيران تجاه قضية الجزر الإماراتية المحتلة الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى «أن مزاعم بهذا القدر من الغرابة يمكن أن تكون محاولة للفت الأنظار عن مشكلات داخلية جدية تواجهها السلطات الإيرانية». وأشارت إلى أن الايحاء بوجود خطر عسكرى خارجى هو أسلوب معروف لدى بعض الأنظمة التى لا تجد حلولا لبعض مشكلاتها الداخلية المستعصية إلا من خلال اختلاق خطر عسكرى خارجى، يصبح مبررا لأى اجراءات استثنائية أو قرارات تتخذها تلك الأنظمة لمنع تفاقم المشكلات الداخلية إلى حد المواجهة مع القوى السياسية المحلية. وأوضحت تلك الأوساط أن التصريحات الإيرانية عن وجود استعراضات عسكرية إماراتية جاءت فى سياق سيناريو تصعيدى اشتمل كما أوردت وكالات الأنباء على إصدار أوامر من السلطات الإيرانية إلى الجنود السابقين من موظفى الدولة بأن يتقدموا لتسجيل أسمائهم فى الثكنات لمتابعة دورة عسكرية فى إطار خطة استدعاء. وأشارت الأوساط الإماراتية إلى أن بث المحطات التلفزيونية الإماراتية يتم التقاطه بوضوح عبر القنوات الفضائية فى معظم أنحاء العالم، ولم يتضمن مايشير من

---

١ ـ الرأى العام ـ ١٩/٩/١٩٩٤م.



قريب أو بعيد إلى مثل تلك المزاعم عن استعراضات عسكرية. وتوقفت تلك الأوساط عند بعض النقاط فى لهجة التصعيد الأخيرة والتى شكلت العمود الفقرى للمزاعم الإيرانية، وهذه النقاط هى[1]:

١ ـ إن إيران تبدو منزعجة من إصرار الإمارات العربية على إيجاد حل سلمى لقضية الجزر سواء من خلال الحوار المباشر أو من خلال التحكيم الدولى وغيره من الوسائل القانونية المعروفة. وهى فى حديثها عن التصعيد العسكرى إنما تحاول جر الإمارات إلى ميدان تعترف الإمارات فيه بعدم التكافؤ، بعكس الميدان السياسى الذى تتوافر فيه للإمارات فرصة متكافئة مع إيران لأن أساس المعركة فى الميدان السياسى هو الحجة التاريخية والوثائق القانونية والتى تملك الإمارات منها الكثير وتكاد تكون مطمئنة بفضلها إلى سلامة موقفها وإلى قدرتها على استعادة حقوقها.

٢ ـ إن إيران منزعجة من التفهم الذى تبديه الكثير من الدول والتجمعات الإقليمية العربية والدولية لموقف الإمارات الذى ينسجم مع روح التطورات العالمية الجديدة التى تؤكد على ضرورة انتهاج الوسائل السلمية فى حل المنازعات، ولذلك فهى تربط بدون مناسبة بين مطالبة الإمارات السلمية بإيجاد حل قانونى مقبول وعادل لقضية احتلال الجزر الثلاث، وبين المواجهة السياسية القائمة بين إيران والولايات المتحدة. وهى من خلال هذا الربط تحاول تشويه قضية الإمارات وجعل موضوع الجزر جزءا من مناورة دولية لاتلعب فيها الإمارات إلا دور الذريعة، ولو أن هذا الأمر صحيح لما تمسكت الإمارات وأصرت على الحل السلمى للنزاع باعتباره الأسلوب الوحيد للحل.

٣ ـ إن إصرار إيران على القول بأن هذه الجزر جزء من إيران وأن سيادتها عليها سيادة مطلقة وأزلية، وأن هذه الجزر كانت لإيران حتى قبل أن تستقل الإمارات، يشكل فى مجموعه مغالطات تاريخية لاتجد إيران سندا لها إلا بالتلويح بالقوة العسكرية التى تعلم أنه لا مجال لاستخدامها فى نزاعها مع الإمارات. وأضافت المصادر الإماراتية أن إيران تعلم قبل غيرها أنها قامت باحتلال الجزر الثلاث عسكريا عشية خروج القوات البريطانية وقبل إعلان قيام الإمارات العربية بيوم واحد. والقول أن وجود إيران فى الجزر قبل قيام الدولة الاتحادية لا يعنى أن هذه الجزر لم تكن تابعة لدولة الإمارات، فهى

---

١ ـ الشرق الأوسط ٢٧/٩/١٩٩٤م.



كانت جزءا من الإمارات الأعضاء فى الاتحاد الذى ورث حسب القانون الدولى المسؤولية القانونية والسياسية لكل ما كان قائما فى هذه الأرض قبل قيام الاتحاد. وأضافت المصادر: ولعل فى الاتفاقات التى عقدتها إيران نفسها مع بعض الإمارات الأعضاء فى الاتحاد والتى شملت تأجير امتيازات لإيران فى الجزر المتنازع عليها، ما يؤكد أن إيران كانت تتعامل مع هذه الجزر باعتبارها أراضى للغير وليس أراضى لها كما تدعى الآن. وتابعت: وفى كل الأحوال فإن الفيصل فى هذه المسألة هو القانون الدولى الذى تسعى الإمارات حاليا للاحتكام إليه والذى تصر إيران على تجاهله من خلال التلويح بقوتها العسكرية التى لن تشكل بحال سببا فى تراجع الإمارات عن المطالبة بحقوقها القانونية والتاريخية فى جزرها الثلاث[1].

أكدت الإمارات رفضها قرار إيران تسيير خط جوى يربط بين بندر عباس وجزيرة أبوموسى التابعة لدولة الإمارات واعتبرت هذه العمل من جانب طهران انتهاكا لسيادة الإمارات على هذه الجزيرة ومنافيا للقانون الدولى. وصرح مصدر مسؤول فى الإمارات ردا على ما أذاعته وكالة الأنباء الإيرانية عن تسيير خط جوى يربط بين بندر عباس وجزيرة أبوموسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة بأن هذه الخطوة تعد انتهاكا لسيادة الإمارات العربية على جزيرة أبوموسى، وتتعارض مع مبادئ الصداقة وحسن الجوار.

تؤكد الإمارات أن تسيير مثل هذا الخط لايعبر عن واقع الحال بالنسبة إلى جزيرة أبوموسى فى عام ١٩٧١م ففى يوم انزال القوات الإيرانية على جزيرة أبوموسى فى نوفمبر عام ١٩٧١ لم يكن يوجد على الجزيرة أى مواطن إيرانى وبالتالى فإن الواقع الذى تم تحت الاحتلال الإيرانى العسكرى للجزيرة لايثبت أى حقوق سيادية لإيران على الجزيرة. واختتم المصدر المسؤول تصريحه قائلا أنه «تأسيسا على المبدأ المستقر فى القانون الدولى فإن الاحتلال العسكرى لايغير الوضع القانونى للإقليم المحتل ولايكسب سيادة للطرف المحتل مهما طال أمد الاحتلال. وكانت طهران أعلنت عن تسيير رحلتين أسبوعيا إلى الجزيرة التى تبعد عن بندر عباس نحو ٢٠٠ كيلو متر. ولفتت مصادر دبلوماسية إلى أن رد فعل الإمارات على التصرف الإيرانى بتسيير خط جوى بين بندر

---

١ ـ الشرق الأوسط ٢٧/ ٩/ ١٩٩٤م.



عباس وجزيرة أبوموسى هو الأقوى منذ نشوب الأزمة بشكلها الأخير بين البلدين فى أبريل ١٩٩٢. هذا التصرف الإيرانى «غير المسؤول» أنه لايترك أية فرصة من جانب إيران لإجراء مفاوضات مباشرة بشأن الجزر الثلاث. وأضافت أن إيران تدعو إلى اجراء مفاوضات مباشرة فى وقت تقوم فيه بأعمال منافية ومتناقضة مع هذه الدعوة، الأمر الذى يؤكد عدم مصداقيتها فى الوصول إلى حل سلمى عن طريق الحوار المباشر. وكان علي أكبر ولاياتى وزير خارجية إيران دعا أثناء زيارته الأخيرة لسلطنة عمان إلى استئناف المفاوضات المباشرة. ولكن دوائر إيرانية أخرى تقول أن تبعية أبوموسى لإيران «دائمة وأبدية». وحملت المصادر فى الإمارات إيران مسؤولية فشل أول مفاوضات مباشرة عقدت فى أبوظبى فى سبتمبر ١٩٩٢ لرفضها البحث فى مسألة الاحتلال الإيرانى للجزر الثلاث وحصر المفاوضات فى قضية جزئية خاصة بتطبيق مذكرة التفاهم الخاصة بالسيادة على جزيرة أبوموسى التى وقعت بين البلدين عام ١٩٧١(١).

ترى المصادر أن الاجراء الإيرانى الأخير يعتبر تصعيدا جديدا فى لهجة إيران وتصعيد طهران -حملتها السياسية والحديث عن عمل عسكرى وتؤكد المصادر أن التصرف الإيرانى الأخير «يثبت بشكل قاطع عدم وجود أية نيات سلمية لإيران تجاه جيرانها فى مجلس التعاون وعدم احترامها القانون الدولى وسيادة الدول على أراضيها وأن هذا التصرف لن يخدم فى النهاية تطلعات دول المنطقة نحو إقامة علاقات حسن جوار بين الدول المطلة على الخليج العربي والعمل بشكل جماعى للحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها». ونوهت الأوساط فى مجلس التعاون بدعوة المجلس الوزارى لدول مجلس التعاون فى اجتماعه الأخير فى الرياض والإمارات لعرض قضية الجزر على محكمة العدل الدولية للتوصل إلى حل سلمى لقضية الجزر. وأكدت أن هذا التوجه الذى بدأت دول العالم تبدى تأييدا قويا له فى مساندتها دولة الإمارات لاستعادة سيادتها الكاملة على الجزر الثلاث، يشكل الرد الفعلى والواقعى على التصرفات الإيرانية. وقالت أن التصرف الإيرانى الأخير يؤكد بشكل قاطع أن إيران غير راغبة فى الوصول إلى تسوية سلمية، وأن عليها أن تبدى حسن النية (٢). ترفض إيران التوجه إلى محكمة العدل للوصول إلى حل دولى للمشكلة. وقالت المصادر أن هذا الرفض نابع أساسا من شعور

---

١ ـ الحياة ١/ ١٠/ ١٩٩٤م.

٢ ـ الحياة ١/ ١٠/ ١٩٩٤م.



إيران بعدم عدالة موقفها وعدم امتلاكـها الحجج والوثائق القانونية والتاريخية التى تثبت سيادتها على الجـزر. وبالمقابل تؤكد الإمارات أنها ستقبل بحكم مـحكمة العدل الدولية لثقتها بهذه المحكمة وعدالة قضيتها وسيادتها الكاملة على الجزر.

اتهمت الإمارات العربية إيران بانتهاك سيادة الاتحاد بعد إقامة خط جوى يربط بين مرفـأ بندر عباس الإيرانى وجـزيرة أبوموسى التى تطالب بها الإمـارات. ونقلت وكالة الأنباء الإماراتية عن مـتحدث رسمى إماراتى أن هذا الاجراء يشكل انتهـاكا لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة ويتناقض مع مبـادئ الصداقة وحسن الجوار. وأضاف المتحدث أن الاحتـلال العسكرى لأبومـوسى فى نوفمـبر ١٩٧١ لن يغيـر فى شىء من وضعـية الجزيرة ولن يعطى المحتل الإيرانى الحق بأن يصبح صاحب السـيادة حتى ولو استمر هذا الوضع لسنوات. واعـتبـر أن إقدام إيران علـى فتح هذا الخط الجـوى بين بندر عبـاس وأبوموسى لن يبدل الواقع فى شىء وتقترح الإمارات اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لحل خلافـها مع إيران حـول أبوموسى وجزيـرتى طنب الصغرى والكـبرى فى جنوب الخليج العربى. وكانت طهران تحـدثت عن الخيار العسكرى فى النزاع، وطلبت من دول المنطقة أن تتذكر الدفاع المقدس للشعب الإيرانى فى مواجهة العراق. يذكر أن المفاوضات التى جرت فى سـبتبمـر ١٩٩٢ فى أبوظبى لم تفض إلى نتيجـة بعد رفض إيران بحث وضعيـة جزيرتى طنب الصغرى والكبرى اللتـين احتلتهما فى العـام ١٩٧١ غداة رحيل القوات البـريطانية وعشيـة إعلان استقـلال الإمارات وكانت إيران تقتـسم السيطرة على أبوموسى مع إمـارة الشارقة فى الإمـارات منذ عام ١٩٧١ ولكن الدولتين ظلتـا تطالبان بالسيادة عليها وعلى جزيرتى طنب الصغرى وطنب الكبرى. ونقلت الوكالة عن المصدر تأكيده أنه فى نوفمبر ١٩٧١ عـندما أرسلت إيران قوات عسكرية إلى أبوموسى لم يكن عليها أى مواطن إيرانى(١).

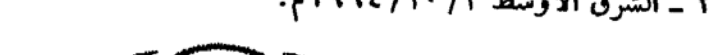
أعربت مـصادر إماراتيـة عن مخاوفـها من أن يكون إعلان إيـران عن بناء محطة تحلية للمياه فى جزيرة أبوموسى بمثابة تمهيد لعملية واسعـة لتغيير التركيبة الديمغرافية فى الجزيرة، واسـتقدام أعـداد من المستوطنين الإيرانيـين إليها، وذلك كـخطوة جديدة من الخطوات التى دأبت إيران على اتخـاذها فى الجـزيرة من أجل تكريس واقع الاحتـلال،

١ ـ السياسة ١/ ١٠/ ١٩٩٩٤م.



وفرض سيادتها عليها خلافا للاتفاقيات والأعراف الدولية. وقالت هذه المصادر أن السيناريو التصعيدى الذى تنفذه إيران حاليا والمتمثل فى تسيير رحلات طيران منتظمة للجزيرة وكذلك تعيين حاكم لها وبناء مرافق خدمات مثل محطة تحلية المياه، كلها خطوات تهدف إلى محاصرة الوجود العربى فى الجزيرة وتغيير التركيبة السكانية فيها. وقالت المصادر أن هذا الاستفزاز الإيرانى الجديد الذى يضاف إلى سلسلة الاستفزازات التى تمارسها إيران فى الجزيرة والتى شملت طرد المدرسين العاملين فى المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم الإماراتية فى الجزيرة، لن يؤدى إلى تغيير فى الترابط القائم بين احتلال جزيرة أبوموسى وجزيرتى طنب الكبرى والصغرى وأن الإمارات سترفض أن تستدرج لمفاوضات حول الجزئيات وحول بعض الممارسات مهما كانت طبيعتها(١).

وقالت المصادر: إننا أكدنا دائما أننا نرفض التعاطى مع قضية الاحتلال من خلال النتائج التى تترتب عليه، كما نرفض استئناف المفاوضات إلا إذا قبلت إيران أن يكون موضوع هذه المفاوضات قضية احتلال الجزر الثلاث، لا مايتصل بموضوع إدارة جزيرة أبوموسى وحدها. وقالت المصادر: أن أى خطوة تصعيدية إيرانية مهما كان شكلها وطبيعتها لن تغير من موقف الإمارات الذى يتلخص فى ضرورة ايجاد حل سلمى وقانونى لقضية احتلال الجزر الثلاث، وأن الجزر الثلاث تشكل وحدة واحدة لايمكن البحث فيها إلا ضمن إطار واحد هو إطار السيادة وفق الوثائق التاريخية والقانونية المتعلقة بهذه المسألة. أما ما يتم اتخاذه من اجراءات وما يتم ارتكابه من انتهاكات من حين لآخر لحقوق الإمارات فى هذه الجزر فإنه لا يشكل سببا يدفع الإمارات للتخلى عن موقفها الذى يربط استئناف المفاوضات بقبول إيران ببحث موضوع السيادة على الجزر الثلاث جميعها. وتجدر الإشارة إلى أن وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتية كان قد ألغى زيارة لطهران بعد أن رفضت إيران أن يشمل البحث الجزر الثلاث وأصرت على أن تقتصر المفاوضات حول الترتيبات الخاصة بإدارة جزيرة أبوموسى وهو الأمر الذى اعتبرته الإمارات بمثابة تفريغ للمفاوضات من مضمونها وبالتالى عدم وجود أى جدوى من استئنافها(٢).



١ - الشرق الأوسط ٢/ ١٠/ ١٩٩٤م.

٢ - الشرق الأوسط ٢/ ١٠/ ١٩٩٤م.



في مناسبة ذكرى إقدام القوات الإيرانية على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى نظم مركز الدراسات والوثائق فى الديوان الأميرى فى رأس الخيمة ندوة تاريخية حول الجز الثلاث حملت عنوان «جزر السلام». وقد شارك فى الندوة التى افتتحها الشيخ خالد بن صقر ولى عهد ونائب حاكم رأس الخيمة عدد من الفعاليات الفكرية العربية، بالإضافة إلى عدنان عمران الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية وممثل عن الأمانة العامة لمجلس التعاون. وتهدف الندوة التى تستمر يومين إلى إلقاء الضوء على الأبعاد التاريخية لقضية الجزر، مع تسليط الضوء على الجهود السلمية لدولة الإمارات لحل قضية الجزر سلميا عن طريق التفاهم المباشر أو التحكم الدولى، وذلك فى إطار علاقات حسن الجوار، وعلى الأخوة الإسلامية بين العرب وإيران. وقال الشيخ خالد فى كلمة افتتاحية أن هدف الندوة هو تدارس الحقائق التاريخية والقانونية التى تؤصل عروبة الجزر الثلاث وتؤصل عروبة الخليج التى لايمكن أن تطمسها أطماع أو ادعاءات أو تمحوها ظروف وأحداث. وأعاد الشيخ خالد فى كلمته إلى الأذهان ما وصفه بذكرى العدوان الشاهنشاى الغاشم على الجزر الثلاث، حيث أشار إلى أن المعتدين استخدموا مختلف القوات الجوية والبحرية والبرية[1].

وقال إنه فى فجر الثلاثين من نوفمبر ١٩٧١ احتلت القوات الإيرانية الجزر الثلاث، وأخرجت أهالى طنب من ديارهم، مهجرة إياهم من موطنهم بالقوة والعنف والقسوة. منتهكة الحرمات والحقوق والأوطان. وقال الشيخ خالد «ومنذ ذلك الحين والإمارات العربية تطالب بإعادة هذه الجزر، التى هى جزء لايتجزأ من أرضها، مقتدية بالسياسة الهادئة الحكيمة للشيخ زايد». وأضاف الشيخ خالد: إن مطالبتنا مستمرة لجارتنا إيران، بأن تعيد الحق إلى أهله، وبإنهاء الاحتلال الإيرانى للجزر، متمسكين بقيم حسن الجوار، وبروابط الأخوة الإسلامية. ولما وصلت محاولات التفاهم الثنائى إلى طريق مسدود، جاءت مبادرة رئيس الدولة فى الدعوة للتوجه إلى محكمة العدل الدولية، لتقول كلمتها، وتقضى بالإنصاف والعدل، يدعمها فى ذلك تأييد الدول العربية الشقيقة، ودول العالم، وفى مقدمتها الدول الكبرى، بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وروسيا والصين. وقد وجه أمين عام جامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد كلمة للندوة ألقاها نيابة عنه عدنان عمران الأمين العام المساعد، جاء فيها أن احتلال

---

١ ـ الشرق الأوسط ١/١٢/١٩٩٤م.

إيران للجزر العربية الثلاث عام ١٩٧١، والذى استخدمت فيه القوة العسكرية ضد دولة مجاورة يعد تعبيرا عن صلف القوة وجبـروتها، وساهم فى انجاحه دعم سياسى خارجى لشاه إيران ثمنا للدور الذى أنيط به آنذاك وأشار إلى أنه لم يكن ممكنًا دفع ذلك العدوان نظرًا للواقع العربى المجزأ، بـالرغم من التأييد المطلق من كافة الدول العـربية من خلال جامعة الدول العربية لدولة الإمارات العربية المتحدة فى هذه القضية العادلة[1].

وقال الدكتور عصمت عبدالمجـيد: «لقد أملنا أن يتم حل هذا الخلاف عبر السنين وأن تتجـاوب إيران مع المواقف الحكيمة التى وقـفتهـا دولة الإمارات، ولكن فى الوقت الذى كنا نتوقع فيه هذا التجاوب الإيرانى، فـوجئنا بإجراءات إيرانية جديدة لا تأخذ فى الاعتبار اتفاقات وقعت أو وعودا قطعت. ومرة ثانية كان موقف الإمارات العربية متميزا بأمرين: الأول التمسك التام بالحقـوق ورفض منطق التحدى والعدوان. والثانى الموقف الحكيم الواثق من حقـه والمؤمن بأهمية التـسوية السلميـة ابتعادا بالمنطقـة عن توتر يهدد الأمن والسلم والاستقرار. وفى إطار جامعـة الدول العربية نوقش هذا الموضوع من كافة جوانبه، وجـاءت القرارات العربية بالإجـماع دعما وتأييـدا للدولة العربية الشقـيقة فى العمل لاسترجاع الحقوق. وقد قمت، كأمين عام لجامعة الدول العربية ببذل كل الجهود الممكنة مع أطراف دولية عديدة حشدا للدعم الدولى لإحدى أهم قضايانا العربية».

وقال عبـدالمجيد: إن قرار الإمارات العربيـة بعرض القضية على مـحكمة العدل الدولية يؤكد ثقـة الدولة الشقيقة، بعـدالة قضيتهـا وسلامة موقفـها. وأضاف: أن هذه القضـية المهمة تمس الأمن القـومى العربى وهى أحد الأمثلـة على مايمكن أن يلحق بنا كافـة، وما يـمكن أن نواجهـه من تهديدات نتـيجـة تفرق الكلمـة، وشتـات الصف، والطامعون فى كل مكان وزمان لايرعون حرمة جـوار، ولا يحترمون قواعد قانون، بل توجههم نزعاتهم أينما لمسوا ضعفا أو تفرق شمل[2].

وقال أمـين عام جامعـة الدول العربية «ولعل المثـال الأكثر خطورة ومـأساوية هو موضوع الصراع العربى ـ الإسرائيلى حيث مازالت إسـرائيل تبنى منطقها وسياستها على تفتيت الموقف العربى أمـلا بالتهرب من الشرعية الدولية وقـرارات الأمم المتحدة، وأملا

---

١ ـ الشرق الأوسط ١/١٢/١٩٩٤م.

١ ـ الشرق الأوسط ١/١٢/١٩٩٤م.



فى تجنب الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية. وأضاف أنه رغم مسيرة السلام التى مرت عليها ثلاثة أعوام منذ مدريد، ورغم الجهود التى بذلتها كافة الأطراف العربية المعنية مباشرة بالمفاوضات، فإن إسرائيل مازالت تؤجل بحث جوهر القضية الفلسطينية، بل تعلن التمسك الكامل بالسيادة على كامل القدس. وترفض إزالة المستوطنات كما ترفض قبول القرارات الدولية التى تؤكد حق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير. وتتحدث إسرائيل عوضا عن السلام وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية عن التطبيع وإقامة العلاقات، والتعاون الاقتصادى متجاهلة أن الشعوب لاتتعاون مع قوى احتلال عدوان، وأنه لابد من تنفيذ قرارات الشرعية الدولية قبل الحديث عن أى موضوع آخر. وقال: إن على إسرائيل أن تعيد النظر وبصورة جذرية بطريقة تفكيرها وبمنطقها وسياستها، وأن تدرك جيدا أنه لايمكن أن يقوم أى سلام فى الشرق الأوسط إلا إذا تم تنفيذ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، وأيضا القرار ٤٢٥ المتعلق بالانسحاب من الأراضى اللبنانية، وإلا إذا وافقت على الالتزام بالقرارات الدولية المتعلقة باتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، وقبلت الدعوة لاعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل. وأضاف: أن دولنا العربية تريد السلام وتعمل من أجل تحقيقه، ولكنها لايمكن أن تفرط بحجة السلام بأى حق ولاسيما الحقوق المتعلقة بالوطن وبالسيادة والكرامة، وقال أن عدالة قضايانا لاتكفى لاسترجاع حقوقنا. وهذا يضعنا أمام أهمية إعادة بناء التضامن العربى قويا راسخا يستفيد من كافة أخطاء الماضى وسلبياته، تضامنا يقوم على ميثاق الشرف والالتزام بالثوابت والعهود والقرارات[1].

قالت مصادر دبلوماسية فى أبوظبى أن بيان الخارجية الإيرانية عن استمرار الاحتلال الإيرانى لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى الإماراتية، وذلك تعقيبا على موقف قمة دول مجلس التعاون بشأن الجزر، يؤكد مواصلة طهران لتجاهل مختلف دعوات السلام وتحقيق تسوية سلمية لقضية الجزر. وأكدت أن موقف الخارجية الإيرانية بتجديد إيران «سيادتها الأبدية» على الجزر الثلاث التى احتلتها عام ١٩٧١ «كان

---

١ ـ الشرق الأوسط ١٩٩٤/١٢/١م.



متـوقعا» لأنه لايمكن إقـامة علاقـات حسن جوار مع دول مـجلس التعاون فى أعـقاب صدور مـثل هذه الدعوة بـاستمـرار عن الإمارات أو عن دول مـجلس التعـاون الست مجتمعة.

وكان قادة مجلس التعاون قد دعوا فى ختام قمتهم الخامسة عشرة فى المنامة إيران إلى الاستجابة لدعوة الإمارات العربية لحل قضية الاحتلال الإيرانى للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات بالطرق السلمية وعبر المفاوضات الثنائية الجدية. وقال المجلس الأعلى أنه «إذ يقدر الجـهود التى بذلتـها الإمارات لحـل هذا الخلاف ثنائيا ونظـراً لعدم إبداء إيران الرغبة الجادة فى بحث إنهاء احتلالها للجزر الثلاث، فإن المجلس يدعو إيران إلى القبول بإحالة هذا الخـلاف إلى محكمة العدل الدوليـة باعتبارها الجـهة الدولية المختـصة بحل النزاعات بيـن الدول. ورحبت الدوائر السيـاسيـة والدبلوماسيـة فى أبوظبى بقرار قـمة مجلس التعاون بشأن الجـزر. دولة الإمارات لحل النزاع مع إيران بالطرق السلمية والذى يرى أن مرحلة الحـوار الثنائى مع إيران قد انتهت بإسـقاط هذا الحوار فى سـبتمبـر عام ١٩٩٣ بإصرارها على احتلال الجزر الثلاث[١].

أشارت إلى أن بيان الخارجية الإيرانيـة الأخير يكرس الاعتداء الإيرانى على الجزر بتجـديد الموقف الإيرانى القائل باستـمرار «سيادة ايران الأبدية» على الجـزر الثلاث عند مـدخل الخليج العربى. وأكـدت أن هذا الموقف يثـبت بشكل قاطع أن أى حـوار ثنائى سيكون مصيره الفشل فى إطار إصرار إيران على احتلال الجزر الثلاث رغم دعواتها إلى إجراء حوار ثنائى والحديث عن نوايا حسنة لإقامة علاقات حسن جوار مع دول المنطقة. وكـانت الخارجـية الإيرانيـة رفـضت فى بيان أصـدرته «كل مطلب يتـعلق بالأرض فى المنطقة»، وقالت أن ذلك يؤجـج الخلاف ويخدم مصالح القوى الـعظمى الأجنبية وذلك لعدم أخذ قمة التعاون فى المنامـة فى الاعتبار تصريحات أدلى بها الرئيس الإيرانى علي أكبر هاشمى رفسنجانى أعرب فيها عن أمله بأن تتخذ دول مجلس التعاون قرارا جماعيا بإقامة تعاون أخوى بين دول المنطقة. ذكرت هذه المصادر أن مثل هذا الموقف الذى تأمل

---

١ ـ الحياة ٢٣/١٢/١٩٩٤م.



به طهران لايمكن تحقيقه مع استمرار إيران باحتلالها جزر الإمارات ورفضها الدعوة إلى إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية. وتؤكد المصادر نفسها أن قرار قمة المنامة بإحالة قضية الجزر إلى محكمة العدل الدولية بات «خيارا وطريقا» موحدًا وثابتًا لحل النزاع الإماراتى - الإيرانى وشرطا واضحا لإقامة علاقات «أخوية» مع طهران(١).

أشارت إلى أن بيان المنامة يتضمن ردا على كل المناورات الإيرانية التى مازالت تتحدث عن احترامها لمبادئ حسن الجوار وتعزيز الثقة بين الدول الإسلامية وترحيبها دائما بإجراء مفاوضات ثنائية غير مرتبطة بأى شرط مسبق مع الإمارات من أجل تبديد كل سوء تفاهم. وقالت أن البيان الإيرانى يؤكد استمرار إيران فى تجنب الحقيقة فى وصفها للنزاع حول الجزر بأنه «سوء فهم» لأن الاحتلال الإيرانى للجزر الثلاث منذ عام ١٩٧١ يخالف كل القوانين والأعراف الدولية والاتفاقيات والواقع الذى كان سائدا فى الجزر قبل احتلالها من جانب إيران. وتؤكد الإمارات «أن الاحتلال الإيرانى للجزر والإجراءات والأعمال التى تقوم بها طهران فى هذه الجزر ومن بينها إقامة المطارات والعيادات الصحية أو غيرها من المنشآت لن يغير من الوضع القانونى للجزر وتبعيتها الكاملة لدولة الإمارات». وتشير هذه المصادر إلى أن الإمارات مازالت ترفض الدعوة التى وجهتها إيران إلى الشيخ حمدان لزيارة طهران على أثر الزيارة التى قام بها وزير الخارجية الإيرانى على أكبر ولاياتى إلى الإمارات فى مايو ١٩٩٣. وتؤكد أن إيران لم توفر حتى الآن أسباب نجاح الزيارة، وتحكم عليها بالفشل قبل وقوعها بإصرارها على استمرار احتلالها للجزر الثلاث، وبالتالى فإن تنفيذ هذه الزيارة غير وارد فى ضوء التصلب الإيرانى وعدم الاستجابة لدعوات التسوية السلمية عن طريق محكمة العدل الدولية وإصرار إيران على تغيير الواقع القائم فى هذه الجزر وفرض السيادة الإيرانية عليها بالقوة(٢).

مبادرة رأس الخيمة

طرح حاكم رأس الخيمة التى تملك جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى مبادرة

---

١ - الحياة ٢٣/ ١٢/ ١٩٩٤م.

٢ - الحياة ٢٣/ ١٢/ ١٩٩٤م.



بقبول مصالح إيران فى الجزر إذا اعترفت إيران بسيادة الإمارات عليها وذلك من خلال لقاء صحفى مع «مجلة المجلة» فيما يلى[1]:

يعتبر الشيخ صقر بن محمد، عضو المجلس الأعلى لاتحاد الإمارات العربية، وحاكم رأس الخيمة من الرموز التاريخية فى منطقة الخليج العربى، فقد مضى على وجوده فى الحكم مايقرب من نصف قرن، وبالتحديد منذ ١٩٤٨، حتى الآن. ورغم طول المدة فإن الشيخ صقر لايزال يمارس مسؤوليات الحكم بشكل يومى ويتابع المشاريع والأعمال متابعة ميدانية ملفتة. «المجلة» قابلته فى ديوانه فى رأس الخيمة، وأجرت معه هذا الحديث. فى البداية تحدث الشيخ صقر عن ظروف الحياة السابقة وكيف تم الانتقال بالمنطقة من مجتمع تحكمه العادات والتقاليد إلى مجتمع المؤسسات والأنظمة والتشريعات، فأشار إلى أن التدرج كان ضروريا، إذ لم يكن بالإمكان «أن نفرض على الناس قوانين وأنظمة تتجاوز قدرتهم على إدراك مراميها، أو تتجاوز احتياجاتهم اليومية، لكن بالتعليم الذى هو الأساس لكل شىء ولكل تقدم استطعنا أن نوفر كوادر إدارية وفنية تتولى المسؤولية وتقوم بالأعمال التى تخدم المجتمع».

* لكن يقال أنه رغم توفر كوادر مدربة ومتعلمة فى رأس الخيمة، إلا أنكم لاتزالون تحرصون على الإشراف المباشر على الأعمال، ومتابعة التفاصيل، ألا يمثل ذلك إرهاقا لكم، وإرباكا للمصالح فى بعض الأحيان؟

ـ دورنا هو دور الإشراف على الأمور، أما العمل اليومى فمسؤولية الشباب الذين نعطيهم كل ثقتنا وكل دعمنا.

* البعض يقول أن كثيرا من الأمور التفصيلية تحتاج إلى موافقتكم الشخصية؟

ـ هذا غير دقيق، لكن هناك أمورا لايجوز التهاون فيها، فنحن مسؤولون عن صحة الناس وعن حياتهم ولايمكن أن نقبل بأشياء تمس هذه الأمور. وبالتالى فنحن نتابع هذه المسائل ولانتغاضى عنها.

١ـ مجلة المجلة ١٥/٤/١٩٩٥م.



* مرت عملية تـوطين القبائل فى المناطق الجبلية فى رأس الخيـمة ببعض المراحل والظروف الصعبة. كيف استطعتم تأليف هذه القبـائل وترغيبها للاستطيان والمشاركة فى عملية التنمية؟

ـ هناك أمران حرصنا عليـهما، الأول أن يكون التوطين فى أماكن وجـود القبائل بحيث نقدم لهم الدعم والمسـاعدة لكى يبقوا فى أماكنهم وقراهم ومـزارعهم والثانى أن نزيد حجم انخـراط الشباب فى التعلـيم الذى نعتبره الأسـاس لأى عملية تنميـة. وقد نجحـنا ولله الحمـد فى ذلك إلى حد بعـيد حـيث زاد عدد المتـعلمين وزاد عـدد الذين انخرطوا فى الأعمال الحكومية والجيوش وقوات الشرطة وخفر السواحل.

* لكن هناك من يقول أن الظروف المعيشية فى المناطق الجبلية هى ظروف صعبة؟

ـ ليس صـحيحًـا لأن معظم الذين يعـيشـون فى تلك المناطق نزلوا من الجـبال، خاصة بعد أن تعلم الشباب وعملوا فى الأجهزة الحكومية.

* ألا توجد بقايا تعيش فى الجبال؟

ـ هذا جزء من عادات المنطقة فهم يعيشون فى الصيف فى مكان والشتاء فى مكان آخر وفى الربيع فى مكان ثالث وهذا من العادات القديمة المتوارثة.

* هذا التنقل لا يسبب مشاكل حدودية مع الدول المجاورة؟

ـ لا، المشاكل الحدودية لاتعنى السكان فالحكومة هى التى تتولى هذه المسائل ولا علاقة لحركة الناس بها.

* وماذا عن الحدود مع سلطنة عمان؟

ـ علاقتنا بعـمان جيدة ويتم مناقشة مـوضوع الحدود معها على مسـتوى الحكومة الاتحادية.

* ماهو الدور الذى لعبته البـعثات التعليمية للمملكة العـربية السعودية فى إمارة رأس الخيمة؟

ـ المملكة كـان لها دور ضـخم فى التعليم فى الإمـارة، حيث أوفـدت إلى رأس



الخيمة بالذات أفضل المدرسين الذين كانـوا يتميزون بالحرص فى عملهم والإخلاص فى أداء رسالتهم. وكان المسـؤولون السعوديون يحرصون على الإشراف علـى تلك البعثات ومتابعتها بحيث حافظت المدارس فى الإمارة على مستوى طيب على الدوام وقد توجت المملكة دورها الذى كان سابقـا على قيام الاتحاد، بإنشاء المعهد الـديني فى رأس الخيمة حيث طـلبت شخـصيا من المـلك فيصـل إنشاء هذا المعـهد، فوافـق رأسا ودون تردد. وأصبح المعهد معلما مهما من معـالم رأس الخيمة حيث يتخرج منه سنويا العشرات من حملة الشهادة الجامعية، وأصبح المتـخرجون فيه لايعملون فى التعليم فقط بل فى سلك القضاء والمصالح الحكومية.

* هل كان المعهد خاصا بإمارة رأس الخيمة وحدها؟

ـ لابل استـفـادت منه كل الإمارات ودول مـجاورة والعـديد من أبناء الجاليـات الإسلامية.

* نأتى الآن إلى موضوع الجـزر الإماراتية التى احتلتهـا إيران عام ١٩٧١. كيف تنظرون إلى هذه المشكلة وما هو المدى الذين يمكن أن تصل إليه؟

ـ لم نكن نرغب فى يوم من الأيام أن نعـادى إيران التى نعـتبرهـا جارة مسلـمة نحرص على أن تكون لنا معـها علاقات حسن جـوار وتعاون. لكن لا نقبل فى الوقت ذاته أن نتنازل عن حقنـا فى هذه الجزر التى سلمت للإيرانيين خلال الحـكم البريطانى، ونحن نعتبر البريطانيين مسؤولين عن المشكلة لأن إيران احتلت هذه الجزر بوجودهم وقام البريطانيون بتسليمها لهم.

* إذن أنتم تعتبرون أن بريطانيا مسؤولة عن المشكلة؟

ـ نعم هم المسؤولون لأنهم عندمـا قرروا الخروج من المنطقة لم يسلمـونها لنا بل سلموها للإيرانيين.

* قيل أن إيران حاولت شراء أو استئجار هذه الجزر؟

ـ كان سفراء إيـران يعرضون من فترة لأخرى حـلا للمشكلة عن طريق الشراء أو الإيجار، لكننا كنا نقول أننا لانستطيع أن نبحث ذلك بدون الاعتراف أولا بسيادتنا على الجزر، وبعد ذلك يمكن لنا أن نبحث أى فكرة تتصل بمصالح إيران.



* هل يعنى ذلك أن الاعتراف بالسيادة على الجزر هو شرط لأى بحث فى إمكانية تأجيرها؟

ـ أهم شيء أن ترجع الجزر لسيادة الإمارات واحترام الجيرة ومن ثم نبحث الأشياء الأخرى.

* لكن يقال أن إيران قد دفعت لرأس الخيمة مبلغا ماديا عن الجزر. ما مدى صحة ذلك؟

ـ هذه المحاولة تمت خلال الحكم البريطانى وتوسط بها المعتمد البريطانى لوس الذى كان ينصحنا بالتفاهم مع إيران. وقال لى: إنك إذا لم تتفاهم مع إيران ستخسر. فقلت له : خسارة المال ليست خسارة، الخسارة الحقيقية أن يخسر الإنسان كرامته، وقلت له أن الأرض والعرض «ما فيهم سوم» (ليست قابلة للمساومة) ولانقبل التفاوض على هذا الأساس واختلفنا وبدأت المشكلة منذ ذلك الوقت.

* كيف تتصورن الحل لهذه المشكلة؟

ـ الخطوة الأولى يجب أن تأتى من الإيرانيين وهو الاعتراف بسيادتنا على الجزر وبعد ذلك يمكن أن نتفاهم على الأمور الأخرى.

* ماهو تقييمكم لدور الحكومة الاتحادية لمحاولة حل هذه المشكلة؟

ـ موقفنا كإمارة وموقف الحكومة الاتحادية واحد ولاخلاف بيننا فى ذلك، فنحن نطرح نفس الشيء.

المجلس الأعلى للإمارات يبحث مشكلة الجزر

اجتمع المجلس الأعلى لأول مرة منذ ثلاثة أعوام، ولم تقلل الصيغة العامة التى اتسم بها البيان الختامى الذى صدر عن اجتماع المجلس الأعلى للاتحاد فى دولة الإمارات برئاسة الشيخ زايد الاحساس العام بأن الاجتماع هو مؤشر لبداية رحلة من النشاط السياسى الداخلى. فالاجتماع الذى حضره حكام الإمارات السبع الأعضاء فى الاتحاد بالإضافة إلى عدد من أولياء العهود ونواب الحكام، يعقد بعد انقطاع دام ثلاثة أعوام



تقريبا، استجد خلالها الكثير من المعطيات الداخلية والاقليمية التى تستدعى المتابعة. وإذا كان البيان الختامى لاجتماع المجلس قد اكتفى باشارات عامة إلى ملامح النشاط السياسى المقبل، فإن المراقبين الذين تابعوا اجتماعات المجلس فى المرات السابقة يعرفون أن القيادة الإماراتية من القيادات التى تتحرك بتأن وروية، بحيث يمكن القول أن القرارات الحقيقية التى توصل إليها المجلس الأعلى في اجتماعه ستظهر ميدانيا فى وقت لاحق. وحسب البيان الرسمى الذى صدر عقب الاجتماع فإن المجلس الأعلى استمع فى بداية جلسته إلى كلمة من الشيخ زايد رئيس الدولة ورئيس المجلس أكد خلالها «حرصه الكامل وإخوانه الحكام على السعى بإرادة مخلصة وعزم أكيد نحو دعم وتعزيز المسيرة الاتحادية وصولا إلى تحقيق المزيد من الآمال والطموحات التى يتطلع إليها الوطن والمواطنون»(١).

وقال البيان أن المجلس ناقش عددا من القضايا الداخلية التى تهم الوطن وتعود بالخير على المواطنين، وأشاد بالجهود المخلصة والدعم المتواصل لرئيس الدولة للمسيرة الاتحادية ولكل ما من شأنه خدمة الوطن وإعلاء شأنه وعزته. ووجه المجلس الأعلى للاتحاد في هذا الشأن مجلس الوزراء لدراسة احتياجات المواطنين وتوفير الخدمات اللازمة لهم وإطلاع المجلس الأعلى على نتائج هذه الدراسة لاتخاذ مايراه مناسبا في شأنها. وتدارس المجلس التطورات الراهنة فى منطقة الخليج العربى وتطورات قضية استمرار الاحتلال الإيرانى للجزر العربية الثلاث طنب الكبرى، وطنب الصغرى وأبوموسى. وأشاد المجلس فى هذا الصدد بمواقف ومبادرات رئيس الدولة الداعية إلى إيجاد حل سلمى لهذه القضية تستند إلى الحق والعدالة من خلال محكمة العدل الدولية.

وناقش المجلس إنجازات العمل الجماعى فى إطار مجلس التعاون. وأكد المجلس الأعلى للاتحاد دعمه لمسيرة مجلس التعاون من أجل استقرار وتقدم المنطقة ورفاهية شعوبها(٢).

---

١ ـ الشرق الأوسط ١٧/ ٤/ ١٩٩٥م.

٢ ـ الشرق الأوسط ١٧/ ٤/ ١٩٩٥م.



الجزر الثلاث اغتصبتها إيران

تحت هذه العبارة أكد ولى عهد رأس الخيمة سيادة الإمارات على الجزر وملكيتها لها فى مهرجان جائزة التعاون عندما قال:

ولى عهد رأس الخيمة الشيخ خالد أن جزر طنب الكبري وطنب الصغرى وأبوموسى «جزء لايتجزأ» من الإمارات اغتصبته إيران في عهود سابقة. وأشار فى كلمة ألقاها فى مهرجان جائزة التعاون والتفوق الطلابى فى رأس الخيمة إلى أن «كثيرا من الدول الشقيقة والصديقة تقف إلى جانبنا فى هذه القضية وتدعو إيران إلى الرضوخ للحق وقبول عرض القضية برمتها على محكمة العدل الدولية، ولا ندرى لماذا ترفض إيران ذلك إلا إذا كانت واثقة من حقنا الصريح والواضح». وقال الشيخ خالد «نضجت تجربتنا وبدأت دولتنا الفتية تسير فى الطريق الصحيح نحو مستقبل مشرق وضاء بفضل رئيس الدولة وأخيه نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء وصاحب المجلس الأعلى حاكم رأس الخيمة وإخوانهم أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات»(١).

وتطرق إلى موضوع الجزر موضحا أنه لايمكن أن تمر مثل هذه المناسبة من دون «أن نتذكر جزرنا المحتلة، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، وإن كانت قضية الدولة على أعلى المستويات، فهى قضية مجلس التعاون الذى يتبناها بكل الصدق والاخلاص، بل هى قضية الجامعة العربية كلها لأنها أولا أخيرا قضية أرض عربية مغتصبة، بل إن الكثير من الدول الشقيقة والصديقة فى الشرق والغرب تقف إلى جانبنا فى هذه القضية التى تشغل العقول وتؤرق النفوس وتدعو إيران إلى الرضوخ للحق وقبول عرض القضية برمتها على محكمة العدل الدولية التى تنصف المظلوم وتقف إلى جانب الحق المشروع. ولاندرى لماذا ترفض إيران ذلك إلا إذا كانت واثقة من حقنا الصريح الواضح وضوح الشمس فى كبد السماء». وتابع «أود من موقعى هذا أن أؤكد لأبنائنا أن الجزر الثلاث هى جزء لايتجزأ من أرض وطنهم اغتصبته الدولة الإيرانية فى عهود سابقة، وأن الأمل كان يحدونا جميعا بعد قيام الجمهورية الإسلامية أن يعود الحق

---

١ ـ الحياة ٢٢/ ٤/ ١٩٩٥م.



إلى أهله وأن تحرص الجارة المسلمة على رد الحقوق إلى أصحابها عملا بالمبادئ الإسلامية السامية وحرصا على حسن الجوار لدولة جارة مسلمة لم تسيء إليها في يوم من الأيام».

وختم الشيخ خالد كلمته قائلا «أيها الأبناء في جميع أنحاء الدولة، هذه جزركم قطعة من أرض وطنكم ولابد أن تعلموا أن دولتكم بذلت وتبذل كل ما تستطيع وبكل الأساليب السلمية المشروعة والممكنة لاستخلاصها من غاصبيها، وتبقى مهمتكم أنتم أن تؤمنوا بحقكم وتحرصوا على نيله مهما كلفكم من جهد أو تضحية. ومهما طال بكم الزمان فالأرض أرضكم والوطن وطنكم ومهما مرت الأيام فلن يضيع حق وراءه مطالب والله معنا ومعكم ودائما مع الحق ومع أصحاب الحق حتى يعود إليهم حقهم المسلوب»(١).

قال الشيخ خالد ولي عهد إمارة رأس الخيمة ونائب حاكم الإمارة في الإمارات العربية، أن «رفض إيران عرض قضية الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى على محكمة العدل الدولية، يدل على أنها تعلم أن حق الإمارات في هذه الجزر واضح وضوح الشمس». وقال الشيخ خالد في احتفال تربوي بإماراة رأس الخيمة، أن «الجزر الثلاث هي جزء لايتجزأ من أرض الإمارات، وقد اغتصبته الدولة الإيرانية في عهود سابقة، والأمل كان يحدونا جميعا بعد قيام الجمهورية الإسلامية أن يعود الحق إلى أهله، وأن تحرص الجارة المسلمة على رد الحقوق إلى أصحابها، عملا بالمبادئ الإسلامية السامية، وحرصا على حسن الجوار لدولة جارة مسلمة، لم تسيء إليها في يوم من الأيام». وخاطب خالد الطلاب ـ خلال الاحتفال ـ بقوله «أن هذه جزركم قطعة من أرض وطنكم، ولابد أن تعلموا أن دولتكم بذلت وتبذل كل ماتستطيع، وبكل الأساليب السلمية المشروعة والممكنة، لاستخلاصها من غاصبها، وتبقى مهمتكم أنتم أن تؤمنوا بحقكم، وتحرصوا على نيله مهما كلفكم من جهد أو تضحية». وأضاف قوله «مهما طال بكم الزمان فالأرض أرضكم، والوطن وطنكم، ومهما مرت الأيام فلن يضيع حق وراءه مطالب، والله معنا ومعكم دائما، مع الحق، مع أصحاب الحق، حتى يعود إليهم الحق المسلوب». وأشار الشيخ خالد إلى أنه «إذا

---

١ ـ الحياة ٢٢/٤/١٩٩٥م.



كانت الجزر قضية الدولة على أعلى المستويات، وقضية مجلس التعاون، الذى تبناها بكل الصدق والاخلاص، فهى أيضا قضية الجامعة العربية كلها، لأنها أولا وأخيرا قضية أرض عربية مغتصبة». وأضاف قوله بأن «الكثير من الدول الشقيقة والصديقة فى الشرق والغرب تقف فى جانبنا فى هذه القضية، التى تشغل العقول وتؤرق النفوس، وتدعو إيران إلى الرضوخ للحق، وقبول عرض القضية برمتها على محكمة العدل الدولية، التى تنصف المظلوم. وتقف إلى جانب الحق المشروع»(١).

تجدر الإشارة إلى أن جزيرتى طنب الصغرى وطنب الكبرى ـ اللتين كانتا من ملحقات رأس الخيمة قبل قيام الإمارات العربية، قد جرى احتلالهما عام ١٩٧١ عسكريا، ووقعت مصادمات وعمليات عسكرية، استشهد فيها عدد من أفراد الحامية العربية فى الجزيرة، كما استشهد عدد من المواطنين فيها. وقد رفضت رأس الخيمة ـ منذ الاحتلال ـ عروضا وإغراءات مادية إيرانية للتنازل عن الجزيرتين، كان آخرها عرض تقدم به سفير إيران السابق حسن أمينيان لحاكم رأس الخيمة الشيخ صقر، للتوقف عن المطالبة بالجزر، مقابل مساعدات إيرانية، إلا أن الشيخ صقر رفض العرض، وقال للسفير فى ذلك الحين إن «الأوطان لاتباع ولاتشترى». وعلى الرغم من العلاقة الخاصة التى تربط بين رأس الخيمة وجزيرتى طنب الكبرى والصغرى، فإن قضية الجزيرتين تبحث الآن ضمن القنوات الاتحادية مع قضية جزيرة أبوموسى لأن الجزر الثلاث تشكل وحدة واحدة خلال المفاوضات التى تجرى مع إيران، أو خلال المساعى الدبلوماسية التى تبذلها الإمارات فى هذا الشأن(٢).

ولى عهد دبى يطالب برفع القضية إلى المحكمة الدولية

تحدث ولى عهد دبى إلى التليفزيون الألمانى بضرورة حل مشكلة الجزر العربية بالطرق السلمية عن طريق رفعها إلى المحكمة الدولية. توقع الشيخ محمد بن راشد المكتوم ولى عهد دبى وزير الدفاع فى دولة الإمارات حلا قريبا لخلاف الإمارات مع إيران بشأن الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وقال «إنه يرى أن هذه المشكلة مقبلة على حل بإذن الله لأن لإيران ولنا مصالح فى حلها».

١ ـ الشرق الأوسط ٣١/ ٣/ ١٩٩٦م.
٢ ـ الشرق الأوسط ٣١/ ٣/ ١٩٩٦م.



ولم يعط وزير الدفاع الإماراتى الذى كان يتحدث إلى التليفزيون الألمانى توضيحات إضافية فى شأن طريقة الحل، غير أن مصادر دبلوماسية ترجح أن تكون توقعات الشيخ محمد تستند إلى الوساطة المبذولة بين الإمارات وإيران لإجراء محادثات مباشرة بين البلدين لحل الخلاف. وأكد الشيخ محمد «أننا نفضل حل هذه القضية عن طريق المباحثات حتى نصل إلى تسوية مرضية، إذ طالب رئيس دولة الإمارات بحل هذا الموضوع بالطرق السلمية مرارا وتكرارا». وأبدت الإمارات فى الفترة الأخيرة مرونة واضحة فى موافقتها على الدخول فى مفاوضات مباشرة وحوار ثنائى مع إيران للتوصل إلى حل سلمى للمشكلة بعد أن كانت ترى أن محكمة العدل الدولية هى الجهة الوحيدة المخولة للفصل فى النزاع مع إيران بشأن الجزر[١].

تقول مصادر دبلوماسية إن موافقة الإمارات على الحوار الثنائى الذى اصطدم فى السابق بتشدد إيرانى بفتح المجال أمام إمكانية حدوث مفاوضات جدية للوصول إلى تسوية سلمية للأزمة. وقال وزير الدفاع الإماراتى إنه إذا لم يتم التوصل إلى الحل المرضى بين الطرفين «فإننا نطالب برفع القضية إلى هيئة التحكيم الدولية وهذا طلب واضح وصريح ولنا حق نطالب به بالوسائل السلمية المتاحة». وقال «إننا ندعو جارتنا المسلمة إيران إلى أن تتوافق معنا فى بحث هذه المشكلة وإيجاد الحلول لها. ووصف الشيخ محمد إيران بأنها «جارة مسلمة، وقد تعايشنا معها منذ آلاف السنين وعلاقاتنا التجارية معها علاقة وثيقة وقديمة، والقضية التى بيننا وبين إيران هى الجزر ونحن نفضل حل هذه القضية عن طريق المباحثات حتى نصل إلى تسوية»[٢].

دعا وزير الدفاع الإماراتى الدول العربية خصوصا دول مجلس التعاون إلى مساعدة الشعب العراقى فى رفع الحصار عنه وتقديم المساعدة الفورية له. وتأتى هذه الدعوة بعد أيام فقط من دعوة الشيخ زايد إلى تحقيق المصالحة العربية ورفع المعاناة عن الشعب العراقى. وقال الشيخ محمد «إننى سعيد بتصريح الشيخ زايد ودعوته إلى المصالحة وعودة العراق إلى الصف العربى». وأنا أطالب من خلال دعوة رئيس دولة

١ ـ الحياة ٢٤/ ١٠/ ١٩٩٥م.
٢ ـ الحياة ٢٤/ ١٠/ ١٩٩٥م.



الإمارات كل الدول العربية وبخاصة دول مجلس التعاون بمساعدة الشعب العراقى لرفع الحصار عنه وتقديم المساعدة الفورية له . . مؤكدا أن «دولة الإمارات لن تتأخر كثيرا عن تقديم العون والمساعدة الإنسانية للشعب العراقى». وجدد الشيخ محمد الحديث عن الخلاف بين الكويت والعراق، ووصفه بأنه «خلاف قديم» وقال: «إن الجميع ساعد الكويت ووقف معها حتى تم تحرير أرضها والمنطقة الآن بإذن الله تسعى إلى الأمن والسلام». وأضاف: «إذا اختلفنا فإننا نختلف بشأن الشعب العراقى فهو شعب عربى ولايمكن لنا أن نتخلى عنه بخاصة فى هذه الظروف الصعبة»[1].

طبيعة العلاقات بين الإمارات وإيران

أكد وزير الدولة للشؤون الخارجية أن الإمارات العربية حريصة على إقامة علاقات حسن الجوار مع إيران ولكن هذه العلاقات واستمرار احتلال إيران لجزر الإمارات الثلاث، طنب الكبرى. وطنب الصغرى، وأبوموسى وجهان لقضية واحدة، لأن طبيعة العلاقات مع إيران تتوقف على موقفها من احتلال الجزر. وأضاف أن احتلال إيران للجزر فى عهد الشاه عام ١٩٧١ واستمرار هذا الاحتلال فى عهد الجمهورية الإسلامية يثير الشكوك لدى الإمارات العربية ولدى دول مجلس التعاون كافة فى نوايا طهران.

وقال: إننا نسعى إلى حل سلمى مع إيران لتسوية استمرار احتلالها للجزر الثلاث عن طريق التفاوض، وإذا فشلنا فى ذلك فلا سبيل أمامنا سوى محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن والمنظمات الدولية رغم أن الإمارات تفضل الحلول المباشرة. وأوضح فى حديث لمجلة «الصياد» اللبنانية حول قرارات قمة الدوحة السابعة عشرة أنه ليس من العيب أن يحتكم الأخوة إلى المجتمع الدولى إذا فشلوا فى حل أمورهم ونزاعاتهم بأنفسهم. مشيرا إلى أن علاقات إيران بدول مجلس التعاون تأثرت سلبا بسبب سياسة إيران تجاه الإمارات العربية، وكذلك بسبب هذا الكم من المناورات العسكرية التى تجريها، والتهديدات الإيرانية وتدخلها فى الشؤون الداخلية لدول المجلس، بالرغم من حرص دول المجلس على عدم التدخل فى الشؤون الداخلية لإيران. وقال الشيخ حمدان بن زايد: إنه عندما تزول الأسباب التى تؤدى إلى تعكير العلاقات مع طهران عندها

---

١ ـ الحياة ٢٤/ ١٠/ ١٩٩٥م.



يمكن البحث فى أمن الخليج العربى وبحر عمان، واعتبار أمنه من مسؤولية الدول المطلة عليه.

وأشار إلى أن إيران لم تجد حرجا فى الذهاب إلى محكمة العدل الدولية لحل مشكلتها مع الولايات المتحدة. فلماذا لاتفعل ذلك مع دول خليجية مسلمة وجارة لها. ونحن فى الإمارات لدينا أوراق وكان بإمكاننا الذهاب إلى محكمة العدل الدولية وإحراج إيران. وقال: إن سبب تصعيد اللهجة فى البيان الختامى لقمة الدوحة السابعة عشرة أن دول مجلس التعاون لاحظت أن إيران تمارس نشاطات مكثفة فى الجزر المحتلة لخلق أمر واقع جديد، وهذه النشاطات منها ماهو مدنى ومنها ماهو عسكرى، فهناك إنشاءات مدنية وشق طرق حديثة وإقامة مبان، وجلب مدنيين للإقامة فى الجزر المحتلة، وهناك منشآت عسكرية أثارت مخاوف دول المنطقة، نظرا لنوعية الأسلحة والصواريخ التى يتم نشرها، ومن شأنها تهديد سلامة الملاحة فى الخليج العربى وكذلك تهديد المصالح الاقليمية والدولية. وكانت النتيجة العملية لهذا الوضع الذى تسببت به إيران زيادة الوجود العسكرى الأجنبى فى المنطقة مثل الأسطول الأمريكى الخامس وغيره. وأوضح وزير الدولة للشؤون الخارجية أن «ما اتخذ من مواقف فى قمة الدوحة السابعة عشرة مشابه لما اتخذ من مواقف فى قمم مجلس التعاون السابقة بشأن تطبيق العراق كامل القرارات الدولية بحيث لاتبقى عليه حجج أو مآخذ». وأضاف: أن ذلك نابع من حرصنا على إنهاء معاناة الشعب العراقى وعودة العراق إلى ماكان عليه وأفضل انطلاقا من حرصنا وتمنياتنا لكل دولة عربية بالخير ومزيد من الاستقرار. وطالب العراق بالاسراع إلى تنفيذ ماتبقى من قرارات دولية ليعوض مافاته من الوقت، وما أصابه وأصاب شعبه من أضرار فادحة بسبب الحروب، خاصة وأن العراق هو بلد خيرات كثيرة.

المواطن محمد بن قضيب بن عيسى فى منطقة الجزيرة الحمراء (إحدى توابع رأس الخيمة) وصاحب أحد زوارق الصيد، التى قصدت الجزر الصغيرة عند بوابة الخليج العربى بكثرة خلال السنوات الماضية بقصد الصيد والإتجار والتزود بالماء، عاش سنوات عديدة فوق أرض طنب الكبرى. كان يمضى فصل الشتاء فى التقاط أسراب «الكنعد» وهو نوع من أسماك التونا اشتهر أهل رأس الخيمة بتمليحه والإتجار به.



يقول محمد: قد تبدو المسألة بالنسبة لبعض الناس صراعا على مساحة صغيرة من الأرض الصخرية لكننا وبكل صراحة نقول أصبحت مصدر شجن بالنسبة لنا كمواطنين اعتدنا البقاء فيها. ولطالما دفعنا أرواحنا للمحافظة عليها. نعم مات الكثيرون على أرضها مع كل غزوة إيرانية لها. هذه المرة تبدو الأمور أكثر تعقيدا لقد طردوا جنودنا منها فضلا عن السكان هناك ٢٥ منزلا لأسر البحارة والصيادين من أبناء الإمارات تم تهجير أهلها. وكذلك أقفلت المدرسة. ويتذكر محمد كيف أن جزيرة طنب الكبرى كانت مقصدا للسفن والزوارق العابرة بين المحيط الهندى والخليج العربى تتزود منها بالماء العذب وهو موجود بكثرة فيها. وتوجد فى الجزيرة منارة ترشد العابرين ومحطة وقود. لكن الأهم من هذا كله تلك الإجراءات التعسفية التى تتخذها إيران عبر حاميتها العسكرية فى الجزيرة ضد القوارب العربية التى تجوب المنطقة بحثا عن الصيد البحرى الوافر فى تلك المنطقة وفى عمليات التبادل التجارى المحدود. (اللنشات الخشبية المتوسطة الحجم والكبيرة التى تنقل البضائع بين موانئ الإمارات وموانئ الساحل الشرقى للخليج العربى). وقد عمدت زوارق الحراسة الإيرانية فى الجزيرة أكثر من مرة إلى احتجاز الصيادين وقطع شباكهم والتحقيق معهم مما دفع صيادى رأس الخيمة إلى التخلى عن مصدر رزق أساسى للكثير من العائلات[1].

الجزر العربية المحتلة من قبل إيران

كتب القاضى فى محكمة الاستئناف العليا فى الإمارات كتابا بهذا العنوان جاء فيها: الظروف الإقليمية التى منعت الإمارات من بحث قضية الجزر مع إيران خلال الـ٢٠ سنة الماضية لعدة أسباب منها. تغيير نظام الحكم المستمر فى إيران. اندلاع حرب الخليج الثانية. واضطرت الإمارات إلى الحشد الدولى بعدة خطوات وهى:[2]

١ـ محليا التحذيرات الإماراتية للتجاوزات الإيرانية.

٢ ـ مجلس التعاون أول بيان فى مجلس التعاون يندد بقضية الجزر وأحقية الإمارات بأرضها يصدر من قادة المجلس منذ إنشائه عام ١٩٨٠م.

---

١ ـ مجلة الوسط ـ ٢٠/٩/١٩٩٣م.

٢ ـ مجلة درع الوطن ـ أبوظبى ـ فبراير ١٩٩٤ ـ العدد ٢٧١.



٣ ـ عربيا . . تأكيد دول إعلان دمشق تأييدها المطلق لملكية دولة الإمارات لجزرها الثلاث.

كما أكد المجلس الوزارى لجامعة الدول العربية تأييده المطلق لكافة الإجراءات التى تتخذها دولة الإمارات فى سبيل إثبات ملكيتها العربية للجزر المحتلة.

٤ ـ دوليا . . أحاط وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة فى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة المجتمع الدولى بالقضية العربية ـ الإيرانية لما تمثله من انتهاك صارخ لسيادة ووحدة أراضى الإمارات.

مطالب دولة الإمارات

١ ـ إنهاء الاحتلال لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى.

٢ ـ التزام إيران بمذكرة التفاهم حول أبوموسى.

٣ ـ عدم التدخل بالأجزاء المتفق عليها بمذكرة التفاهم حول أبوموسى فيما يخص الأراضى الإماراتية.

٤ ـ الغاء الاجراءات الإيرانية التى خلفها الاعتداء على جزيرة أبوموسى.

٥ ـ حسم مسألة السيادة على أبوموسى خلال فترة زمنية محددة.

رد الفعل الإيرانى إزاء موقف الإمارات الوطنى والصريح:

١ ـ أصر الجانب الإيرانى على رفض مناقشة مسألة إنهاء الاحتلال الإيرانى لجزيرة طنب الكبرى والصغرى.

٢ ـ إذاعة طهران: «إن الإمارات العربية قامت باستغلال حسن نوايا إيران أثناء المفاوضات بإثارتها لمطالب غير أصولية وغير منطقية ولا أساس له من الصحة».

«إن إيران لن تغير سياستها إزاء جزيرة أبوموسى».

٣ ـ استخفت الصحف الإيرانية بالزيارة السورية التوسطية إذ قالت: «إن سوريا فقدت حيادها للقيام بهذا الدور لأنها استنكرت التصرفات الإيرانية فى أبوموسى واعتبرت تواجد القوات الإيرانية على الجزر عدوانا واحتلالا».



٤ ـ ٨/٩/١٩٩٢م ـ لاهور . . تصريح لرئيس إيران «إن جزيرة أبوموسى التى تديرها إيران والشارقة هى جزيرة إيرانية». رئيس مجلس الشورى الإيرانى على أكبر نورى أمام حشد من الطلبة الإيرانيين فى جامعة طهران. . » إن الجزر الثلاث هى أراضى إيرانية بموجب اتفاق مع بريطانيا» . . غير أن وزارة الخارجية البريطانية نفت وجود مثل هذا الاتفاق.

٥ ـ على أكبر ولاياتى وزير الخارجية يصرح فى شهر ديسمبر المنصرم لأحد الصحف اللبنانية بأن هناك طرف ثالث يحاول خلق توتر فى النزاع على الجزر التى تقع قرب الطرق التى تسلكها ناقلات النفط فى الخليج العربى.

فشل المحادثات الإيرانية ـ الإماراتية

فى اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى ودول إعلان دمشق، الثوابت التاريخية والقانونية التى تبنتها دولة الإمارات إزاء موقفها[1]:

أولا: إن الجزر عربية التراب، ولديها الوثائق التاريخية والقانونية مايثبت مليكتها لها.

ثانيا: إن جزيرتى طنب الكبرى والصغرى محتلتين احتلالا عسكريا. . وتأمل الإمارات فى حل القضية عبر وسائل التسوية السلمية.

ثالثا: فيما يخص جزيرة أبوموسى، رغم تأكيد الإمارات على ترابها العربى وأنها محتلة احتلالا عسكريا من قبل إيران . . إلا أنها على استعداد بالتمسك ببنود مذكرة التفاهم التى أبرمت مابين الشارقة وإيران.

رابعا: ضرورة إلغاء كافة التدابير والإجراءات الإيرانية التى اتخذتها فى جزيرة أبوموسى.

التعنت الإيرانى وموقف الطرف الثانى

أولا: جزيرتى طنب الكبرى والصغرى إيرانية التراب وأن السيادة الإيرانية عليها ليست مطروحة للمناقشة مع الآخرين أبدًا.

---

١ ـ مجلة درع الوطن ـ أبو ظبى ـ فبراير ١٩٩٤ ـ العدد ٢٧١.



ثانيا: التفاوض بشأن أبوموسى يجب أن يحقق مصالح إيران الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية فى الخليج العربي.

ثالثا: إبعاد المسألة عن تدخلات القوى الكبرى تحت أى ستار كان والتوقف عن إثارة أى مطالب إقليمية فى المحافل الدولية.

أولا حشد التأييد الدولى لموقف الإمارات:

رغم أن الإمارات العربية كانت على علم بالتجاوزات الإيرانية فى الجزر المحتلة وعلى الخصوص جزيرة أبوموسى، إلا أن ثمة ظروف إقليمية منعتها من بحث قضية الجزر مع إيران خلال العشرين سنة الماضية كتغير نظام الحكم فى إيران، اندلاع حرب الخليج الأولى (الحرب العراقية الإيرانية) ثم حرب الخليج الثانية بيد أن الأمل كان يحدوها فى أن تبادر إيران نفسها إلى طرح القضية على بساط البحث مع الإمارات خاصة وأن علاقاتها بإيران كانت دائما جيدة. غير أن تجاوزات إيران بتصعيد اجراءاتها الأمنية والإدارية فى جزيرة أبوموسى التى بدأت فى مارس ١٩٩٢م، ووصلت إلى ذروتها فى أغسطس من العام ذاته أعطت المسؤولين فى الإمارات دليلا دامغا على أن إيران قد قطعت الطريق أمام الدبلوماسية الهادئة. فقد قام وزير خارجية دولة الإمارات بزيارة لطهران طلب خلالها من إيران عدم المضى فى إجراءاتها الأمنية الإدارية مبينا أن الاستمرار فيها يعنى خلق واقع جديد يغير من الطبيعة القانونية للسيادة فى الجزيرة يصعب قبوله من لدن حكومته. ولم تبد طهران أى تفهم لوجهة نظر الإمارات فرفضت حتى مجرد قبول التفاوض مع الوزير الإماراتى معتبرة أن بحث أمر جزيرة أبوموسى شأن يخص علاقات إيران بإمارة الشارقة تنظمه مذكرة التفاهم المبرمة بين حكومتى إيران والشارقة. سبب الموقف الإيرانى الرافض من بحث مسألة التجاوزات الإيرانية فى جزيرة أبوموسى مع الحكومة الاتحادية ضيقا للمسؤولين فى الإمارات العربية دفع بالمجلس الأعلى للاتحاد إلى الإعلان عن أن الاتفاقيات المعقودة بين أى إمارة والدول المجاورة تعد اتفاقيات بين اتحاد الإمارات وهذه الدول. ولم تكتف الإمارات العربية وهى بصدد مواجهة التجاوزات الإيرانية والوسيلة القانونية سالفة الذكر، بل لجأت إلى وسائل دبلوماسية وقانونية أخرى حفاظا على حقوقها السيادية فى جزرها المحتلة وتمثلت



الوسائل الدبلوماسية فى حشد التأييد الدولى لموقف الإمارات ولحقوقها التاريخية والقانونية على جزرها المحتلة وإفساح المجال لوسائل التسوية السلمية لحل النزاع(١).

محليا:

من حيث حشد التأييد الدولى

حذرت الإمارات إيران من مغبة استمرارها فى إجراءتها الأمنية والإدارية فى جزيرة أبوموسى عندما صرح مصدر مسؤول بوزارة الخارجية الإماراتية بأن مايقوم به المسؤولون الإيرانيون على جزيرة أبوموسى لايتفق مع العلاقات التى تربط الإمارات بجمهورية إيران الإسلامية وينعكس سلبيا على التعاون بين البلدين فى الوقت الذى ترغب فيه الإمارات العربية على إقامة علاقات حسن الجوار والتعاون مع إيران.

مجلس التعاون:

فقد بحث وزراء خارجية مجلس التعاون فى اجتماعات دورتهم الرابعة والأربعين فى جدة قضية جزيرة أبوموسى وتفاعلاتها فى العلاقات بين إيران ودول المجلس، وأصدر الوزراء فى ختام اجتماعهم بيانا أكدوا فيه تأييد المجلس المطلق لكافة الإجراءات التى تتخذها الإمارات لتأكيد سيادتها على جزيرة أبوموسى، فأعلن المجلس دعمه لحق الإمارات فى جزرها الثلاث المحتلة واستنكاره للإجراءات الإيرانية فى جزيرة أبوموسى ورفضه القاطع لاستمرار احتلال إيران لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى. فقد جاء فى بيان المجلس حول قضية الجزر العربية الثلاث ما يلى:

ويتابع المجلس الوزارى بقلق بالغ الإجراءات التى اتخذتها إيران فى جزيرة أبوموسى وتطور الأحداث فيها ويعبر عن استنكاره الشديد للإجراءات التى اتخذتها إيران فى الجزيرة لما تمثله من انتهاك سيادة ووحدة أراضى دول مجلس التعاون وزعزعة الأمن والاستقرار فى المنطقة ويطالب الجمهورية الإسلامية الإيرانية باحترام مذكرة التفاهم التى توصلت إليها الشارقة وإيران آنذاك مشددا على أن جزيرة أبوموسى أصبحت من مسؤولية حكومة الإمارات العربية منذ قيام الاتحاد، كما يعرب عن رفضه

---

١ ـ مجلة درع الوطن فبراير ١٩٩٤م.



القاطع لاستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية جزيرتى طنب الكبرى والصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة. ويعبر المجلس عن أسفه الشديد لاتخاذ إيران تلك الإجراءات غير المبررة ويرى أن فى ذلك السلوك إخلالا بالرغبة المعلنة لتطوير العلاقات بين الجانبين وتعارضا مع المبادئ التى تقوم عليها العلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران واتفاق الجانبين على إقامة علاقات مبنية على أساس من الالتزام بمبادئ القانون الدولى واحترام استقلال وسيادة ووحدة أراضى الدول وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية، ونبذ اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها، وحل النزاعات بالطرق السلمية.

وإذ يعبر المجلس عن الأمل فى أن تراجع الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقفها من هذه القضية فإنه يؤكد وقوفه التام إلى جانب الإمارات العربية المتحدة فى التمسك بسيادتها الكاملة على جزيرة أبوموسى وتأييده المطلق لكافة الإجراءات التى تتخذها الإمارات العربية لتأكيد سيادتها على الجزيرة.

وقد حذر المجلس إيران قبل اجتماعات مجلسه الوزارى على لسان أمينه العام المساعد من انعكاسات تصرفاتها المزعجة وغير المسؤولة على العلاقة بين دول المجلس وإيران. وعبر الأمين العام المساعد السيد سيف المسكرى على القلق البالغ لدى مجلس التعاون وخيبة الأمل الشديدة لأن الحادثة تأتى بعد فترة من تحسن وانتعاش العلاقات بين كافة دولة المجلس وإيران، حيث يعد أول بيان يصدر من مجلس التعاون بشأن قضية الجزر العربية الثلاث منذ إنشائه عام ١٩٨٠م. وكانت بعض دول المجلس قد أصدرت فرادى بيانات وتصريحات استنكرت فيها التصرفات الإيرانية فى جزيرة أبوموسى واحتلالها لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى مؤيدة كافة الإجراءات التى تتخذها الإمارات لتأكيد سيادتها على جزرها المحتلة(١).

عربيا:

أكدت الدول الموقعة على إعلان دمشق تأييدها لدولة الإمارات العربية المتحدة فى

---

١ ـ مجلة درع الوطن ـ فبراير ١٩٩٤م.



كل ما تتخذه من إجراءات لتأكيد سيادتها على جزيرة أبوموسى مستنكرة بشدة الإجراءات الإيرانية الأخيرة وداعية حكومة طهران إلى احترام مذكرة التفاهم التى توصلت إليها مع الشارقة. كما أكدت الدول الثمانى الرفض القاطع لاستمرار الاحتلال الإيرانى لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة معربة عن الأمل فى أن تراجع إيران موقفها من هذه القضية. وجاء فى البيان الختامى لاجتماعات رزراء خارجية دول إعلان دمشق بشأن قضية الجزر العربية الثلاث مايلى:

وتابع الوزراء بقلق بالغ الإجراءات التى اتخذتها إيران فى جزيرة أبوموسى وتطور الاحداث الأخيرة فيها، وعبروا عن استنكارهم الشديد للإجراءات غير المبررة التى اتخذتها فى الجزيرة منتهكة بذلك سيادة ووحدة الأراضى الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة الذى يتنافى مع مبادئ القانون الدولى واحترام واستقلال وسيادة ووحدة وحل النزاعات بالطرق السلمية. ويطالب الوزراء الجمهورية الإسلامية الإيرانية باحترام مذكرة التفاهم التى توصلت إليها الشارقة وإيران آنذاك.. مؤكدين على أن جزيرة أبوموسى أصبحت من مسؤولية حكومة الإمارات العربية منذ قيام الاتحاد. كما يعرب الوزراء عن رفضهم القاطع لاستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة. وإذ يعبر الوزراء عن الأمل فى أن تراجع الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقفها من هذه القضية، فإنهم يؤكدون وقوفهم التام إلى جانب الإمارات العربية فى التمسك بسيادتها الكاملة على جزيرة أبوموسى وتأييدهم المطلق لكافة الإجراءات التى تتخذها لتأكيد سيادتها على الجزيرة التى تحتلها إيران(١).

وأكد المجلس الوزارى لجامعة الدول العربية تأييده المطلق لكافة الإجراءات التى تتخذها الإمارات العربية لتأكيد سيادتها على جزرها المحتلة ورفع الانتهاكات الإيرانية التى تعرض الأمن والاستقرار فى المنطقة لأشد المخاطر. وأهاب وزير خارجية جمهورية مصر العربية رئيس دورة المجلس بإيران أن تعيد النظر فى الأسلوب الذى اتبعته

---

١ ـ مجلة درع الوطن ـ فبراير ١٩٩٤م.



لاغتصاب هذه الجزر العربية. وقال أن استمرار هذا الوضع سيؤدى لتوتر خطير فى العلاقات، وأعرب عن أمله فى أن يتوقف الاتجاه نحو الاستيلاء على أراضى الغير والتوسع فى الاحتلال مؤكدا أن الإمارات ليست وحدها ولايمكن للعالم العربى أن يسمح باحتلال جزء من أراضيها.

دوليا:

أحاطت الإمارات العربية المجتمع الدولى علما بتجاوزات إيران لمذكرة التفاهم فى جزيرة أبوموسى واستمرار احتلالها لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى ورفضها الاتفاق على إحالة هذه القضية إلى محكمة العدل الدولية، جاء ذلك فى خطاب وزير خارجية الإمارات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها السابعة والأربعين. وحول هذا الموضوع قال السيد وزير الخارجية فى خطابه «لقد عبرت بلادى عن رفضها لهذه الإجراءات لما تمثله من انتهاك صارخ لسيادة ووحدة أراضى الإمارات ومبدأ حسن الجوار، إلى جانب تعارضها مع نصوص وروح مذكرة التفاهم التى تفتقر إلى العدالة والتكافؤ أصلا والتى تم فرضها فى ظروف التهديد باستعمال القوة والإكراه. وتستهدف الإجراءات الإيرانية الأخيرة السيطرة على جزيرة أبوموسى وضمها إليها أسوة بما فعلته حكومة إيران ١٩٧١م فى احتلالها العسكرى لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى التابعتين لدولة الإمارات. ويمضى السيد وزير الخارجية فى خطابه قائلا(١):

«ورغبة من الإمارات العربية فى تسوية كافة المسائل والقضايا المتعلقة باستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى وانتهاكاتها لمذكرة التفاهم عام ١٩٧١م بشأن جزيرة أبوموسى وحفاظا على الاستقرار والأمن عقدت فى أبوظبى لقاءات ثنائية بين البلدين بهدف التوصل إلى تسوية سلمية تفاوضية، إلا أن الجانب الإيرانى رفض مناقشة إنهاء الاحتلال العسكرى لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى، كما رفض أيضا الاتفاق على احالة هذه القضية إلى محكمة العدل الدولية، لذا لم يكن أمام الإمارات العربية المتحدة سوى اللجوء إلى المجتمع الدولى..

---

١ ـ مجلة درع الوطن ـ فبراير ١٩٩٤م العدد ٢٧١.



وفى إطار الوسائل الدبلوماسية لم تغلق الإمارات الباب أمام المساعى الحميدة التى بذلتها بعض الدول العربية لإجراء مفاوضات ثنائية بين الإمارات العربية المتحدة وإيران لإيجاد أرضية مشتركة تنهى النزاع بما يضمن حقوق الطرفين ويحفظ سيادتها، فكانت المساعى الحميدة السورية والتى انتهت بإعلان اتفاق الطرفين على إجراء الجولة الأولى من المفاوضات بين الطرفين فى أبوظبى عاصمة الإمارات. وبمؤازرة الوسائل الدبلوماسية عكفت الدوائر المعنية فى الإمارات على إعداد ملف الجزر العربية الثلاث الذى يشتمل على الوثائق التاريخية، والمستندات القانونية التى تثبت عروبة الجزر الثلاث وتبعيتها التاريخية والقانونية لدولة الإمارات العربية المتحدة وكذا إعداد أبحاث ودراسات قانونية معمقة عن الوضعية القانونية للجزر قبل الاحتلال وبعده تمهيدا لرفع النزاع إلى محكمة العدل الدولية أو مجلس الأمن الدولى فى حال فشل المساعى والجهود الدبلوماسية المختلفة فى إيجاد حل سلمى للنزاع[١].

الموقف الشعبى فى الإمارات من الاحتلال الإيرانى للجزر العربية

ماذا قال أبناء الإمارات

سوف نورد بعض ماقاله أبناء الإمارات لنرى ماهى انعكاسات قضية الاحتلال الإيرانى للجزر العربية على الصعيد الشعبى.

ماذا يجرى فى جزيرة أبوموسى

تحت هذا العنوان يقول د. عبدالخالق عبدالله ما يلى[٢]:

شهر أغسطس يجلب معه عادة مفاجآت غير سارة لشعوب ودول منطقة الخليج العربى. ففى شهر أغسطس من كل عام يزداد التوتر فى هذه المنطقة بشكل ملحوظ. ويتصاعد التوتر تدريجيا مع تصاعد درجة حرارة الصيف التى تبلغ ذروتها مع نهاية الشهر. إن تزايد حدة المواجهة مؤخرا بين الحكومة العراقية من ناحية والمجتمع الدولى من ناحية أخرى هو مؤشر على أن شيطان الخليج العربى لايستيقظ سوى خلال شهر أغسطس دون غيره من شهور السنة، كما أن تصرفات المسؤولين الإيرانيين فى جزيرة

---

١ ـ مجلة درع الوطن ـ أبوظبى ـ فبراير ١٩٩٤م ـ العدد ٢٧١.
٢ ـ جريدة الخليج ١٩٩٢/٩/٧م.



أبوموسى دليل آخر على أن شيطان الخليج العربى شعر بوطأة حرارة الشهر وأنه أخذ يطل برأسه ويحاول أن يخرج من قمقمه ليجلب معه المتاعب لشعوب ودول المنطقة التى عانت بما فيه الكفاية من عدم الاستقرار وليست بحاجة إلى مواجهات جديدة كتلك التى تحدث فى العراق فى شمال الخليج العربى وتلك المضايقات التى تجرى فى جزيرة أبوموسى فى جنوب الخليج العربى.

لكن ماذا يجرى حقيقة فى جزيرة أبوموسى؟ وماهى الغاية من التحركات الإيرانية فى الجزيرة؟ وماهى مترتبات هذه التصرفات على العلاقات بين الإمارات وإيران التى تتسم عادة بالود والانسجام؟ وماهى تداعيات هذه التطورات بالنسبة للاستقرار فى منطقة الخليج العربى والتى مازالت تعانى من التوتر وعدم الاستقرار؟ ثم كيف ينبغى للإمارات أن تتصرف تجاه هذه المضايقات وكيف ينبغى لها أن تتعامل مع تكرار المواجهة حول جزيرة أبوموسى؟ جزيرة أبوموسى هى واحدة من أكثر من ٢٠٠ جزيرة صغيرة وكبيرة أخرى تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة والمنتشرة على مساحات واسعة فى الخليج العربى وخليج عمان، وتبعد جزيرة أبوموسى نحو ٣٠ ميلا عن ساحل الشارقة، وقد كانت منذ بداية التاريخ على اتصال بالساحل العربى وخاضعة فى إدارة شؤونها العامة لإمارة الشارقة ولم يحدث أن انفصلت عن الشارقة إلا فى فترات تاريخية وجيزة ونادرة نتيجة لتحولات القوة بين الجانب العربى والإيرانى للخليج العربي، إن كل الوثائق والحقائق التاريخية والجغرافية تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن جزيرة أبوموسى تابعة للشارقة وبأنها جزء لايتجزأ من أراضى الإمارات العربية. فى أكتوبر عام ١٩٧٠ أكدت إيران للمرة الأولى. أنها تنوى السيطرة على هذه الجزيرة لأسباب استراتيجية وحذرت بريطانيا بأنها لن تعترف بقيام الإتحاد فى الإمارات إذا لم تقبل بريطانيا بسيادة إيران على هذه الجزيرة. ثم أعلنت إيران فى ٩ نوفمبر ١٩٧٠ أنها على استعداد لاستخدام القوة من أجل احتلال ثلاث جزر عربية هى جزيرتا طنب الكبرى والصغرى وجزيرة أبوموسى. وتلا ذلك تصريح رئيس وزراء إيران زاهدى فى ١٢ نوفمبر أن جزيرة أبوموسى هى جزيرة إيرانية. وجاء بعد ذلك تصريح شاه إيران الذى قال «إننا نحتاج هذه الجزر وستعمل على إعادتها ولا توجد قوة على الأرض تمنعنا من ذلك». فى ٣٠ نوفمبر ١٩٧١، أى قبل يومين فقط من الانسحاب البريطانى وإعلان استقلال دولة الإمارات وقيام الاتحاد قامت إيران باحتلال جزيرة أبوموسى وجزيرتى طنب الكبرى والصغرى.



جاء هذا الاحتلال ليؤكد بوضوح طموحات الشاه التوسعية ورغبته فى البروز كقوة خليجية أولى قادرة على فرض الهيمنة الإيرانية على المنطقة بأسرها[1].

لقد كان من المتوقع أن تقوم الحكومة الإيرانية التى أتت بعد سقوط الشاه بإعادة جزيرة طنب الكبرى والصغرى وجزيرة أبوموسى وإلغاء احتلال إيران لهذه الجزر العربية. لكن الحكومة الثورية الجديدة ادعت بأن هذه الجزر قد أصبحت الآن جزرا مهمة نتيجة لظروف الحرب العراقية الإيرانية. وظل الأمر معلقا خلال عقد الثمانينات رغم كل المحاولات السياسية والدبلوماسية الرامية لوضع حد لهذه القضية الخلافية بين إيران والإمارات. لقد مارست الإمارات بحكم ظروفها الداخلية والخارجية ضبط النفس خلال الـ ٢٠ سنة الماضية وكانت مقتنعة بأنه لن يحق إلا الحق وأن هذه الجزر العربية ستعود يوما ما إلى السيادة الإماراتية.

لكن وبدلا من مجاراة الإمارات فى التعامل الهادئ والعقلانى مع هذه القضية بادرت السلطات الإيرانية خلال شهر مارس عام ١٩٩٢ إلى مضايقة سكان جزيرة أبوموسى والعاملين فيها ثم أبعدت بعضهم وربطت بقاء البعض بقيود غير معهودة على مدى العشرين سنة الماضية، بل ومنعت البعض الآخر من الوصول للجزيرة. ثم فاجأت إيران الجميع مؤخرا بتكرار ذلك ومنعت سفينة تقل حوالى ١٠٠ مدرس وعامل من الوصول إلى الجزيرة لبدء عملهم فى المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم وتعرض ركاب السفينة لمضايقات ومعاناة إنسانية قاسية لمدة ثلاثة أيام قضوها على ظهر السفينة أمام ميناء جزيرة أبوموسى. إن هذه المضايقات لم تكن معهودة في السابق وتشكل خرقا للاتفاقية الموقعة بين إيران والشارقة والتى تم التوصل إليها عبر الوساطة البريطانية لتنظيم شؤون جزيرة أبوموسى[2].

إن ماتقوم به إيران حاليا هو محاولات لتأكيد السيادة الإيرانية الكاملة على الجزيرة، وهذا يشكل خرقا لنصوص وروح الاتفاقية. لذلك يظل السؤال عن أسباب هذه التحركات والمضايقات بعد ٢٠ سنة من الهدوء النسبى؟ وماهى حقيقة النوايا الإيرانية وغاياتها؟ لماذا قامت إيران فجأة بتصعيد الموقف فى جزيرة أبوموسى؟ تقول إيران أنها مازالت ملتزمة بالاتفاقية حول أبوموسى وتصر على أنه لاجديد فيما يتعلق بالوضع

---

١ ـ جريدة الخليج ـ ١٩٩٢/٩/٧م.

٢ ـ جريدة الخليج ـ ١٩٩٢/٩/٧م.



القانونى والسياسى للجزيرة. من ناحية أخرى تدعى إيران أن هذه الاجراءات هى مجرد احتياطات أمنية ضرورية ومن وحى المستجدات فى الجزيرة والمنطقة عموما. لكن من ناحية أخرى تبدو إيران وكأنها مقبلة على مرحلة لإعادة ترتيب جهازها الإدارى المحلى فى مناطقها الساحلية الجنوبية وخاصة فى الجزر التابعة لها، وما يجرى فى جزيرة أبوموسى ربما كان جزءا من هذه الترتيبات الإدارية الجديدة. بيد أن هناك أيضا من يؤكد أن هناك مضامين سياسية وإقليمية وربما أيضا دولية للتحركات الإيرانية الأخيرة. فإيران ربما تود أن تؤكد حضورها كقوة عسكرية وسياسية كبرى فى الخليج العربى وتحاول بالتالى اكتشاف رد فعل القوى فى مجلس التعاون بل رد فعل القوى الدولية المعنية بأمن الخليج العربى. لكن مهما كانت النوايا الحقيقية للتصعيد الأخير فى جزيرة أبوموسى فإنه ليس بمقدور الإمارات وهى دولة صغيرة سوى اللجوء للدبلوماسية الهادئة للتعامل مع هذه القضية الخلافية(١).

إن الإمارات على يقين بأن جزيرة أبوموسى وجزيرتى طنب الكبرى والصغرى هى جزر عربية تابعة للإمارات ولايمكن التنازل عنها. ولقد بدأت الإمارات بالفعل بالتحاور مع إيران من خلال زيارة وفد رسمى برئاسة وزير الخارجية الذى زار إيران فى أبريل عام ١٩٩٢. وبإمكان الإمارات عند تكرار مثل هذه المضايقات اللجوء إلى الأمم المتحدة وإلى مجلس الأمن الدولى. بل إنه وفى ظل العلاقات الدولية الجديدة وفى ظل النظام العالمى الجديد، فإن بإمكان الإمارات اللجوء للمحاكم الدولية وخاصة محكمة العدل الدولية لاسترجاع هذه الجزر بالوسائل القانونية. إن الرأى الدبلوماسى السائد فى الإمارات ينادى بعدم تصعيد الموقف ويؤكد حرص الإمارات على التعامل مع دول الجوار من منطلق النيات الحسنة وضبط النفس وتحكيم العقل وعدم افتعال الخلافات. لكن هناك فى الإمارات من يقول إن هذه الدبلوماسية الهادئة صالحة لبعض الأوقات وليس فى كل الأوقات وربما كانت مفيدة فى بعض القضايا ولكن ليس مع كل القضايا. إن لهذه الدبوماسية الهادئة ايجابياتها العديدة لكن ربما كانت لها أيضا سلبياتها وربما شجعت على المزيد من التجاوزات والمضايقات. لذلك هناك أيضا من ينادى بالمزيد من الحزم فى التعامل مع المستجدات التى تمس السيادة وتعرض المواطنين للخطر وقد أعلنت الإمارات صراحة استياءها عندما لاتلتزم دول الجوار بالاتفاقيات والمعاهدات. ولاشك أن الإمارات قادرة على التشاور مع الدول الشقيقة والصديقة وخاصة دول مجلس التعاون من أجل

---

١ ـ الخليج ـ ١٩٩٢/٩/٧م.



اتخاذ موقف متضامن مع الإمارات فى المواجهة السياسية، ربما يمكن أن يؤدى إلى وقف المزيد من المضايقات والإسراع فى إيجاد مخرج مناسب للموقف الراهن.

إن كل هذه الخيارات والبدائل متاحة أمام الدبلوماسية الإماراتية التى تتعامل حاليا مع هذا الموقف وتحاول تجنب التصعيد، لقد مرت المنطقة بلحظات عصيبة خلال السنوات الأخيرة التى شهدت اندلاع حربين مدمرتين كانتا من أعنف الحروب ومن أكثرها كلفة. ومازالت منطقة الخليج العربى تعانى من آثار هذه النزاعات ولم تتمكن بعد من تجاوز مترتباتها العنيفة. ولايمكن لهذه المنطقة أن تتحمل نزاعات جديدة، فكل النزاعات تتحول بقدرة قادر إلى صراعات ملتهبة. وتنتهى إلى حروب تكون فى البداية حروبا محلية ومحدودة وسرعان ما تجلب الاهتمام العالمى والتدخل الخارجى. إن شعوب المنطقة غير مستعدة لنزاعات عنيفة جديدة، كما أنها حتما غير راغبة فى مفاجآت شيطان الخليج العربى وتتطلع لأن تنتهى الأزمة الراهنة بسلام وبما يحفظ للإمارات العربية حقوقها(١).

عاصفة البحار

كتب أديب الإمارات المعروف سالم أبوجمهور القبيسى عن الاحتلال الإيرانى للجزر العربية تحت عنوان «عاصفة البحار» يقول(٢):

هذا العنوان اخترته جوابا على العنوان القائل: ماذا يجرى فى جزيرة أبوموسى المنشور فى العدد ٤٨٦٨ من جريدة «الخليج» الموافق ١٩٩٢/٩/٧م بقلم الأخ الفاضل د. عبدالخالق عبدالله. لاشك أننى لا أجيد استطلاع الغيب ومعرفة ما يحمله فنجان القهوة الخليجية من أسرار وأوهام، ولكنى بواقع الحال فى الخليج العربى لا أستبعد أن تتعدد الأجوبة حول أى سؤال من أسئلة «الواقع الواقع» كما أننى لا أستثنى جوابى من التوفيق لاسمح الله علما أن ملامح الواقع تكاد تؤكد إمكانية صحة جوابى «عاصفة البحار» أو حدوثه فى أى وقت من الأوقات التى رسمتها العقارب العائمة فى بركة الخليج العربى البريئة. عاصفة الصحراء هى اللافتة الكبرى على حوض الخليج العربى وعلى كل المهتمين أن يشاركونى النظرة إليها والتفكير فيها. وإلا سنكون مثل من أقفل إحدى عينيه عن المشاركة فى النظر إلى مشهد متحرك علما أن الرمال العربية وصفت

---

١ - الخليج ١٩٩٢/٩/٧م.
٢ - الخليج - ١٩٩٢/٩/٩م.



بذلك منذ مغامرات «عنترة العبسى». عاصفة الصحراء كانت ومازالت هى المقص الذى سوف يمارس نشاطه على تفاصيل الثوب العربى ولن يستثنى «البشت» ولا «الوزار» مع تقديرنا للأسباب التى دعت إليها ولم تنته بعد، وهذا المقص وصل حتى الآن إلى منتصف التفاصيل وما بقى منها لا أعتقد أنه فى حاجة إلى تصور فالمقص يسير من اللعنة إلى اللعنات وهكذا مجراه(١).

لقد أكدت «إيران» دائما على لعنة الشيطان الأكبر، والشيطان الأكبر بالمصطلح الإيرانى الثورى يعنى «أمريكا» وللأسف أنها أخيرا وبعد أحداث أبوموسى أرى أنها رفعت لافتة «أهلا بالشيطان الأكبر». لاشك أن هناك تخوفات إيرانية من التواجد الأجنبى وخاصة الذى تمثله الدول الإستعمارية «أمريكا ـ بريطانيا ـ فرنسا» ولكن ما قامت به إيران لا يعنى حسب اعتقادى نوعا من الاحتياط الاستراتيجى بل يعنى نوعا من الاعتباط والاختلاط الفكرى، ويكفى أن أول نتائجه ماسيكون أو ما كان من انقسام وانشطار فى قاعدة المجابهة الشعبية على سواحل الخليج العربى، هذا إن وجدت تلك القاعدة أو إن لم تكن مستوردة إن وجدت. إذا كنا نأمل أن تتحسن النيات وتتوطد العلاقات ويستمر استيراد «الورد المحمدى» من إيران فهذا لايعنى أننا سنظل فى انتظار الربيع الإيرانى ونصبح مثل ذلك المخلوق الصبور الذى لايزال ينتظر الربيع من بداية تاريخ تكوينه على كوكب الأرض. قد يقول قائل: ماهو الحل؟ سأقول: نحن فى زمن يفتقد الحلول ويقوم على المغامرات. وأرجوا ألا نختلف حول حقيقة الجزر الثلاث أبوموسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى، فقد مارسنا التغييب الكامل لتاريخها ووجودها الدراسى والشعبى منذ عشرين سنة تقريبا. أخيرا أقول وبالله المستعان كما قال أصدقائى الإيرانيون عندما سألتهم عن تلاميذ الإمام الخمينى رحمه الله وجزيرة أبوموسى، فقالوا: «خودا درست» أطلب الله!!(٢).

لابديل عن حقوقنا فى الجزر

كتب المحامى الإماراتى محمد محمد الصاحب مقالا عبر فيه عن حقوق الإمارات فى الجزر العربية ومعارضته لهذا الاحتلال الإيرانى جاء فيه(٣):

---

١ ـ الخليج ٩/٩/١٩٩٢م.

٢ ـ الخليج ٩/٩/١٩٩٢م.

٣ـ الخليج ١٣/٩/١٩٩٢م.



الاعتداء السافر الذى قامت به إيران على الإمارات العربية وباغتصابها لجزيرة أبوموسى التابعة لإمارة الشارقة يتطلب بيان عدة حقائق وكشفها من حيث تلازم ذلك العدوان الجائر من دولة تطل على الخليج العربى بحكم موقعها الجغرافى، غير عابئة بحركة حق الجوار ورابطة الإسلام والعلاقات الطيبة والتاريخية التى تقدرها الإمارات تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية، المتغيرات الدولية التى تأملها الدول المطلة على الخليج العربى فى توثيق الصلات والروابط واضطراد التعاون والتنسيق من أجل رفاهية وتقدم شعوبها ونشر الأمن والاستقرار فى المنطقة، واستثمار تلك الروابط والتعاضد فيما بين دول المنطقة المطلة على الخليج العربى فى المحافل الإسلامية والدولية فى خدمة الاسلام والمسلمين. والحفاظ على الثروة الاقتصادية التى حباها الله فى منطقة الخليج العربى لينعم بهذه الخيرات شعوب المنطقة كافة وليجنب أهلها الصراعات والخلافات وبؤر التوتر والتى تكون سببا رئيسيا فى تدخل القوى الأجنبية والأطماع الدولية ثمن تلك الحقائق:

١ ـ إن الاعتداء الذى تعرضت له الإمارات وبصفة خاصة جزيرة أبوموسى التابعة لإمارة الشارقة ما كان دافعه الاعتقاد والحسبان أن تقوم به إيران التى تربطها بدولة الإمارات بحق الجوار وحق الإسلام والعلاقات التاريخية المتنامية والمتميزة باعتبارها من دول المنطقة المطلة على الخليج العربى، والمرتجى من إيران ومن دول المنطقة استثمار تلك الثوابت لاحترام حسن الجوار والتعايش السلمى وعدم الاعتداء والتدخل فى شؤون الغير. فالاعتداء والاغتصاب الذى قامت به إيران لجزيرة أبوموسى من المفاجآت الكبرى فى الوقت والظروف التى كانت العلاقات والروابط تزداد تناميا مضطردا بين الإمارات وإيران ودول مجلس التعاون بصفة عامة بحكم العلاقات وروابط الجوار والإسلام والتى بموجبها يتوجب على إيران عدم الاعتداء واحترام سيادة واستقلال الإمارات العربية.

وإن ذلك الاعتداء والتدخل لاحتلال جزء لايتجزأ من سيادة وحدود الإمارات العربية الاقليمية البحرية والبرية والجوية بصفة خاصة ولسيادة وحرمة الوطن العربى الكبير، إذ أن ذلك الاعتداء لم يكن من عدو يتوجب الاحتراز واليقظة لدفع شره وعدوانه إلا أن ظرف المفاجأة فى العدوان جاء من دولة لها روابط وثوابت تاريخية فى حق الجوار والإسلام، ما كان ينبغى ذلك الاعتداء والاغتصاب لجزء من حدود دولة لها سيادتها واستقلالها والهيئات والمنظمات الدولية. وأن يكون ذلك الاعتداء بعد مضى مدة طويلة على اعتراف بسيادة وحدود الإمارات العربية من جميع دول العالم وفرض



وممارسة سيادة الإمارات على جزيرة أبوموسى وجميع الجزر الأخرى المطلة فى الخليج العربى.

٢ ـ ولئن كانت إيران تقع على الخليج العربى فى ضفته الشرقية، إلا أن السيادة والحدود الاقليمية البحرية والبرية والجوية ثابتة على جزيرة أبوموسى والجزر الأخرى بالثوابت التاريخية والجغرافية والممارسة الواقعية قبل اتحاد الإمارات وأثناء قيام الاتحاد، ومازالت الممارسة مستمرة حتى وقت العدوان. ولقد مارست الشارقة سلطتها وبسطت سيادتها على الجزيرة بحكم تبعيتها وهى جزء لايتجزأ من حدودها الاقليمية البرية والبحرية والجوية بشواهد تاريخية ثابتة بالوثائق الرسمية، وما قدمته ومازالت من خدمات لأبنائها، ومارتبط أبناء الجزيرة بإمارة الشارقة الأم من روابط الجنسية والسيادة والسلطة. كما أن سيادة الإمارات على الجزيرة ثابتة فى المواثيق والاتفاقيات الإقليمية والدولية والاعتراف الدولى والعالمى بحدود الإمارات البرية والبحرية والجوية بما فيها الجزر فى الخليج العربى.

٣ ـ إن مايتعرض له الخليج العربى من تصعيد وممارسة الخلافات والصراعات وممارسة العدوان من دولة من دول المنطقة تجاه جيرانها وبالتوقيت الراهن ما كان يتوجب أن يكون، لأن الوضع لايحتمل افتعال الأزمات وتصعيد الصراعات والخلافات، حتى لايكون ذلك الصراع سببا رئيسيا يتم تحت طائلته تدخل القوى الخارجية فى شؤون الخليج العربى بحجة الحماية الدولية للملاحة فى الخليج العربى، لما يمثله من شريان حيوى واستراتيجى لدى الدول العظمى ودول العالم فتكفى التجارب ومارترتب من الحرب العراقية ـ الإيرانية والتداعيات السلبية لحرب الخليج الثانية. فالالتزامات تفرض على دول المنطقة عموما الحفاظ على أمن الخليج العربى واستقراره وتجنبه الويلات والصراعات والأطماع الدولية، فالخليج العربى لايحتاج فى وقته الراهن إضرام النار أو تقريبها أو افتعال أسباب اشتعالها قرب الزيت الذى حباه الله وفضله بهذه النعمة، إذ يتوجب الحفاظ عليها وتجنيب شعوبها ودولها عواقب الأخطار.

٤ ـ المتبادر من الفطرة والعقل الحكيم من الجمهورية الإسلامية الإيرانية باعتبارها دولة مطلة على الخليج العربى من شقه الشرقى ولها روابط الجوار والإسلام مع الإمارات العربية بصفة خاصة ودول مجلس التعاون بصفة عامة، إذ المنتظر منها أن تتعاضد وتتعاون مع دول المنطقة فى تنمية العلاقات فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية



والثقافية والتنسيق فيما بينها ودول المنطقة فى المحافل الدولية والإسلامية لخدمة ورفاهية شعوبها، وتجنيبها الويلات والخلافات والصراعات التى لاتحمد عقباها ولايعلم مداها إلا الله وماتجره تلك الحروب من دمار وخراب. فإذا كانت إيران تفاخر بقوتها وكبريائها وما حباها الله من خيرات فيتطلب منها بحكم موقعها الإسلامى أن تسخر تلك القوة والنعمة التى تملكها لخدمة شعبها الذى ينتظر بفارغ الصبر تحسين وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية وإعادة تعمير مادمرته الحرب الإيرانية ـ العراقية واستثمار تلك القوة بكافة أنواعها فى التنمية الاقتصادية، وأن الواجب الإسلامى يتوجب عليها أن تسخر تلك القوة والخيرات فى خدمة الإسلام والمسلمين، وأن تساهم فى نشر السلام والأمن والاستقرار العالمى والتقيد بالعهود واحترام المواثيق والاتفاقيات الاقليمية والدولية. فالله تعالى يقول فى محكم كتابه «يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود. . .» فالقدس الشريف ينتظر من يحرره من براثن العدوان الإسرائيلى، وباعتبار إيران دولة إسلامية يجب توجيه تلك القوة لانقاذ المسجد الأقصى من جور وظلم «إسرائيل» تجاه المقدسات الإسلامية وشعب فلسطين، أما استعراض الغطرسة والأفعال العدوانية والتى لاتخدم الإسلام والمسلمين فهى محرمة فى أحكام الشريعة الإسلامية، فالإسلام المستقر فى قلب المسلم فردا كان أو دولة واضح وصريح فى تحريمه للعدوان والاعتداء بالقوة واغتصاب حقوق الغير أيا كان هذا الغير، مسلما أو غير مسلم، فالرسول ﷺ يقول «كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه» فلابد لإيران من مراجعة عقلها ونفسها وفهمها لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، وما تفرضه من احترام المواثيق والعهود وحق الجوار وحق الإسلام وحرمة عدم الاعتداء على الغير وسلب واغتصاب حقوق الآخرين بالقوة، إذ أن الإسلام يحرم بصورة قطعية العدوان والبغى والظلم ويكون ذلك التحريم أشد قوة وعظمة لما يكون من مسلم على أخيه المسلم.

فالدولة الإسلامية يتوجب عليها أن تمد يدها بروح الإسلام وعدله وتسامحه، وأن تنظر للدولة الأخرى مهما كانت تلك الدولة كبيرة أو صغيرة بروح وصدق الاحترام، وتنافسها فى خدمة الإسلام والمسلمين، وليس بشن العدوان وجلب الدمار والخراب وأخذ حقوق الآخرين بالقوة. وإذا ما طرأ طارئ فى الخلافات بين الفرد المسلم أو الدولة المسلمة وجارتها فالشريعة الإسلامية نظمت تلك الخلافات التى طرأت على العلاقات بالاحتكام للعقل وإصلاح ذات البين بالطرق السلمية والحوار والمفاوضات والتحكيم



وعرض ذلك الخلاف عن طريق الوساطة من قبل دولة إسلامية وتفويضها لتقريب وجهات النظر لفض تلك الخلافات بالطرق السلمية. أو عرض ذلك الخلاف بالروح والأخوية على المؤتمر الإسلامى أو على الجهات الدولية وخاصة الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها ولاسيما محكمة العدل الدولية دون اللجوء إلى استغلال المفاجأة وإبراز العضلات.

إن هذه التصرفات لاتخدم إلا أعداء الإسلام والمسلمين وتجلب المخاطر والأطماع الدولية للمنطقة التى يكفيها ما تعانيه من تخلف وأزمات ودمار وحروب لم تبرد نيرانها بعد.

٥ ـ منذ قيام إيران بشن عدوانها على جزيرة أبوموسى والجزر الأخرى وانتهاكها لحرمة وسيادة الإمارات، واجهت الإمارات قبل الاتحاد العدوان بالعقل والحكمة واليقظة العالية رغم الظروف والأحوال التى كانت عليها الإمارات قبل الاتحاد والاستقلال وأثنائه، ومارست حقها للحفاظ على سيادتها وحماية حدودها وسطرت مطالبها بجزيرة أبوموسى والجزر الأخرى طنب الكبرى والصغرى فى المنظمات الإقليمية العربية والإسلامية وفى هيئة الأمم المتحدة والأجهزة التابعة بها، وقد قبلت إيران بتوقيع اتفاقية تفاهم حول جزيرة أبوموسى وهذه المذكرة تبرهن بكل وضوح من خلال صياغة بنودها حق سيادة الإمارات على جزيرة أبوموسى، وأنها جزء لايتجزأ من حدود الإمارات العربية بالإضافة إلى ذلك تكشف بجلاء أن إيران دولة معتدية فرضت قوتها لاغتصاب جزيرة أبوموسى والجزر الأخرى مستغلة الظروف والأحوال التى تعيشها الإمارات قبل قيام الاتحاد، وذلك ثابت فى أحكام القانون الدولى والقوانين الأخرى. إن الاتفاقيات والمعاهدات التى تبرم من طرف مع طرف ضعيف ومايمليه هذا الطرف القوى بعدوانه يكون ذلك التصرف باطلا ويتوجب إلغاؤه وإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل العدوان.
إن الإمارات العربية تقيدت باحترام مذكرة التفاهم المبرمة والتى أملاها شاه إيران بحكم قوته وتعسفه واستغلاله للظروف، سعيا منها لحل تلك الخلافات عن طريق القنوات السلمية وبالروح العقلانية والحكمة والموعظة الحسنة، مستمدة ذلك من مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية واحترام حق الجوار والروابط والعلاقات التاريخية(١).

ولم تخل بالتزاماتها بشأن الاتفاق فى الظروف والأحوال التى كانت فيها إيران

---

١ ـ الخليج ١٣/٩/١٩٩٢م.



أثناء انشغالها بالحرب مع العراق، لأن الإمارات تأبى أن تستغل تلك الظروف أو تصطاد فى الماء العكر ولكنها تعاملت والتـزمت صوت العقل والحكمة دون أن تطالب أو تطرح القضية المتعلقة بجزيرة أبوموسى وجزيرة طنب الكبرى والصغرى، فى الوقت التى كانت فيه إيران بموقف حرج وضعيف بسبب الحرب، وعلى إيران أن تقدر تلك المواقف النبيلة التى التزمت بها الإمارات. وكان يتوجب على إيران أن تقيم موقفها وتعود إلى الصواب والرشد من تصرف الشاه السابق الذى احتل أراضى الغير بالقوة وخاصة أنها لبست رداء الإسلام، وأنهـا تزعم بذلك حماية حـمى الإسلام، فالإسـلام يمد يد الخير والتـسامح والعودة لـلحق دون التمـادى فى الباطل والعـدوان ويحرم الإسـلام الاعتـداء والعدوان وسلب حقوق الغير.

إن الإمارات لم تفرط فى مطالـبها بسيادتهـا وحماية حدودها بشأن جـميع الجزر التى اغتصـبتها إيران وأنها سـعت ومازالت تسعى فى مطالبهـا وترفض التخلى عن ذرة رمل أو قيـد أنملة من سيـادتها، ولكن كان ينـتظر ويرتجى من إيران أن تعيد الـفكر بعد خروجهـا من الحرب وأن توثق العلاقات وأن تبدى حـسن النية تجاه جيـرانها فى المنطقة وأن تحترم الاتفـاقيات المبرمة بينها، وخـاصة فيما يتـعلق بالجزر واتفاقية التفـاهم المبرمة بشأن جزيرة أبوموسى، والتى انتهت مما يتـوجب إصدار قرار بجلاء القوات الإيرانية من الجزيرة وترك ممـارسة السيـادة والسلطة لأهلها الشـرعيين وعـودة الجزيرة للشـارقة الأم صاحبـة الممارسة الشرعـية فى سلطتها لـينعم أبناؤها بنسيم الحرية بدلا من التـصرفات والتجـاوزات التعـسفيـة التى يقوم بهـا النظام الإيرانى فى الجزيرة[1]. إن الحـقائق التى تم كشفـها توضح بجلاء أن الجمهـورية الإسلامية الإيرانية دولة لاتـسعى إلى بسط السلام والاستقـرار فى المنطقة والالتزام بأحكام الشريعـة الإسلامية والمواثيق الدولية والإقليـمية التى تحض على التـعايش السلمى، وتوثيـق الروابط والعلاقـات لخدمة الـسلام والأمن الدوليين، وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية، واحترام سيادة وحدود الدولة العضو فى منظمة الأمم المتحدة، وعدم ممارسة العدوان وفض المنازعات والخلافات بالطرق السلمية. إن ما قامت به إيران تجاه الإمارات العربية يعد خرقا للمواثيق الدولية والمنظمات الإقليمية وعملا غير مشروع ومحرم فى أحكام الشريعة الإسلامية. يقول ﷺ «أعظم الغلول عند الله يوم القـيامة ذراع مـن الأرض تجدون الرجلين جاريـن فى الأرض أو الدار فيقـتطع أحدهما من حظ صـاحبه ذراعا فإذا اقـتطعه طوقه من سبع أرضين يوم القـيامة». وفى



حديث آخر يقول ﷺ «أعظم الظلم ذراع من الأرض ينتقصه المرء من حق أخيه ليست حصاة أخذها إلا طوقها يوم القيامة»(١).

فليعد من يزعم بأنه حامى حمى الإسلام لقراءة القرآن الكريم وسنة الرسول العظيم ﷺ ليعلم ويتذكر أحكام الشريعة الإسلامية رماتحض عليه من فعل الخيرات وبسط اليد بالسلام ونشر المحبة والألفة بين البشر جميعا وتوجيه القوة والخير والسلطة في إسعاد البشرية وعدم استغلال السلطان والجبروت فى غضب الله وترويع عباده واغتصاب حقوق الغير. كم هو حرى بالنظام الحاكم فى إيران العودة إلى القرآن والسنة ليقولوا قولا حكيما وصوابا بالجلاء من جزيرة أبوموسى والجزر الأخرى المحتلة والعودة للحق والصواب بدلا من التمادى فى الباطل، فالإسلام يحث على التعاون والتآخى ونبذ الخلافات والفرقة وأن هذا الشتات والخلاف بين المسلمين هو فى خدمة أعداء الإسلام والمسلمين. إن الواقع المعاش يتطلب من الدول الإسلامية وشعوبها الوقوف جنبا إلى جنب فى خدمة الإسلام والمسلمين والنهوض من التخلف والجمود لعودة دولة الإسلام وحمل رسالتها بالسلام والإخاء، فكم من الدول الإسلامية الواقعة على الخليج العربى يفرض عليها الواجب أن تنشر المحبة والسلام والتعاون بدلا من العدوان واغتصاب حقوق الغير بالقوة، ولتعلم إيران أن الإمارات فيها رجال لايرضون أن يفرطوا بحبة رمل أو بأدنى حق من حقوقهم أو ينتقص من سيادة دولتهم، ومازال الوقت فيه الخيار للتفاهم وعودة الجزر بالطرق التى تخدم العلاقات بين البلدين المسلمين الجارين واستثمار الحكمة والموعظة الحسنة حتى تتجنب المنطقة العواقب والأخطار وتنعم شعوبها بالأمن والاستقرار(٢).

هذا الكابوس الحدودى

شاركت الصحافة المحلية أيضا فى السخط الشعبى من جراء الاحتلال الإيرانى للجزر العربية وفيما يلى بعض هذه المقالات، ومنها هذا المقال بعنوان «هذا الكابوس الحدودى لجريدة الخليج تقول به(٣):

---

١ ـ الخليج ١٣/٩/١٩٩٢م.
٢ ـ الخليج ١٣/٩/١٩٩٢م.
٣ ـ الخليج ١٩/٤/١٩٩٢م.



ما هذا الذى يجرى فى المنطقة؟! وهل هى مصادفة أن تتحرك أربعة خلافات حدودية مرة واحدة وخلال أسبوعين فقط؟! أليست مفارقة موجعة أن يتزامن تحرك هذه الخلافات مع إعلان اللجنة الدولية المكلفة بترسيم الحدود بين العراق والكويت عن إنجاز مهمتها؟! أسئلة تطرح نفسها ولانملك إزاءها غير التحسر ومعاقرة مشاعر اليأس والإحباط. فأى حال بائس هذا الذى تعيشه المنطقة؟ رأية فضاءات يحلق فيها هؤلاء المنخرطون فى لعبة الخلافات الحدودية؟! ألم نتعلم من الأزمة الأخيرة القاسية الباهظة التكاليف؟ وهل يظن أحد أن المنطقة قد خرجت من ربقة الأزمة ومن وحلها حتى يقرع أبواب أزمات جديدة؟. ألم يعلن الجميع بعد انتهاء الأزمة والحرب عن نبذ كل مايمكن أن يوتر أجواء العلاقات الثنائية والوضع الإقليمى، فليقرأ الذين خانتهم ذاكرتهم المبدأ الأول فى «إعلان الكويت» الصادر عن القمة الخليجية الثانية عشرة المنعقدة فى الكويت المحررة فى ديسمبر ١٩٩١: «تسعى دول المجلس فى تعاملها الدولى إلى احترام مبدأ حسن الجوار والالتزام باحترام سيادة الدول، وعدم جواز اكتساب الأراضى بالقوة، والالتزام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية». وكانت هذه الفقرة نصا قد أدرجت فى «إعلان دمشق» الذى أردناه أساسا لبناء نظام عربى جديد، فأين ذهبت هذه المبادئ؟، وما قيمة الإعلانات والمؤتمرات إذا لم تدخل نتائجها حيز التطبيق، وتطبع روح عباراتها السلوك السياسى والقرار السياسى، والخطاب السياسى؟!

ألم يكن درس الأزمة ـ المحنة الأكبر ـ هو ضرورة المبادرة وبسرعة إلى حل الخلافات الحدودية بالحوار والتفاهم وإذا تعذرا فبالتقاضى، وليس بإجراءات منفردة من هذا الطرف أو ذاك، تستعدى بالضرورة إجراءات مضادة؟!. هل هذا هو «حسن الجوار» وتسوية المنازعات بالطرق السلمية»؟! إننا لم ننسى بعد أن العنوان الأول لعدوان نظام صدام على الكويت، كان خطأ حدوديا، وبئر نفط حدودية، وجزيرة حدودية؟! إن الخلافات الحدودية ألغام مزروعة منذ عقود، وهى دائما برسم الانفجار، ومع الأسف لم تبذل جهود كافية لازالة هذه الألغام، ولم يسرع المعنيون بها إلى وضعها على المائدة للبحث والمناقشة لحلها وديا أو لاحالتها إلى التحكيم والقضاء الدولى إذا استعصت على الحل؟ وإذا كانت أقطار أعضاء فى مجلس التعاون أو أقطار عربية بينها قضايا حدودية لاتعمل على توفير مناخات الحل بالحوار، ولا تبدى حرصا على حسن الجوار، فماذا سنقول عن الخلافات الحدودية مع الدول غير العربية؟! لقد فجعنا طوال الأسبوع الماضى



بما حملته وكالات الأنباء من أخبار عن الخلافات الحدودية التى تحركت فى غير مكان، وليس هذا وحسب، فبعضها كان مصحوبا باخبار قعقعة السلاح ووضع القوات فى حالة تأهب، فما هذا بحق الله؟! وإلى أين تسير بنا الأحداث؟! هذا الذى يجرى لايمكن تصنيفه بأقل من اللعب بالنار. فهل منطقتنا وعالمنا العربى فى وضع يتحمل المزيد من الحرائق؟!(1).

إن مخاطبة بعضنا البعض عبر بيان يصدر من هنا ليرد عليه ببيان من هناك، أمر يدعو لرثاء الأوضاع التى نعيشها، ولتشييع أحاديث التعاون والتنسيق إلى مثواها الأخير، فضلا عن أنه يفرغ عبارات المستقبل الواحد والمصير الواحد من أية مضامين أو مصداقية، إن الاحتكام إلى السلاح ممنوع، والتلويح بالسلاح ممنوع، وتوتير الأجواء وتلبيدها بسحب الشك والقلق ممنوع. ومخاطبة بعضنا بعضا عبر طرف ثالث أجنبى ممقوت ومذموم، وإلا فإن الفرق بين مايمكن أن تتطور إليه الأحداث الحدودية وبين ما فعله صدام حسين سيكون فرقا بالدرجة لا بالنوع(2).

تجاوزات مرفوضة

تحت هذا العنوان كتبت جريدة الخليج تقول(3):

ما الذى تريده إيران بالضبط من وراء تصرفات مسؤوليها فى جزيرة أبوموسى؟! قبل أشهر، وتحديدا فى مارس عام ١٩٩٢، عمدت إلى مضايقة مواطنى الإمارات المقيمين فى الجزيرة والموظفين العاملين فيها، فأبعدت بعضهم وربطت بقاء بعضهم الآخر بقيود وشروط، وارتكبت تجاوزات فى الجزيرة. ووقتها مارست الإمارات أعلى درجات ضبط النفس حرصا منها على احتواء ما بدا أنه بوادر أزمة، وذهبت وفود إلى طهران، وجاءت وفود منها، وتوقعنا أن تطوى هذه الصفحة إلى أن يأتى الوقت الذى يحسم فيه أمر جزرنا المحتلة بالحوار والوسائل السلمية. لكن التوقع المبنى على النيات الحسنة شىء والواقع شىء آخر، فقد فاجأتنا إيران يوم السبت الماضى بتكرار مافعلته فى أبريل عام ١٩٩٢ ومنعت الأساتذة وعائلاتهم من الوصول إلى الجزيرة، بل ولم تسمح لهم

---

١ ـ الخليج ١٩/٤/١٩٩٢م.
٢ ـ الخليج ١٩/٤/١٩٩٢م.
٣ ـ الخليج ٢٥/٨/١٩٩٢م.



بالنزول من السفينة التى تقلهم، وظلوا فى ميـاه الخليج العربى ثلاثة أيام ينتظرون موقفا إيرانيـا مغايرا، لكـن ذلك لم يحدث. إن هذا التـصرف الإيرانى يثـير أسئلـة عديدة، ويبعث فى النفس ذكريات مـريرة دونها فى صفحات العلاقات العـربية ـ الإيرانية الشاه البائد الذى حاول فرض الهيمنة على المنطقة بممارسة أحلامه التوسعية في أرجائها. ومن المؤسف أن نشهد اليوم فى جزيرة أبوموسى تجاوزات على حقوق الإمارات ومواطنيها من نمط التجاوزات نفـسها التى عرفناها أيام الشاه. إن الوضع فى جـزيرة أبوموسى محكوم باتفاقيـة ممهورة بتواقيع وزيرى خارجـيتى إيران وبريطانيا وحاكم الشـارقة آنذاك المرحوم الشيخ خالـد. نعلم تماما أن هذه الاتفاقيـة كانت «اتفاقية أمـر واقع» فقد جاءت نتـيجة تسوية ظالمة تواطأت فـيها بريطانـيا مع الشاه وفـرضت على الشارقة فى لحظة تاريخـية اتسمت توازناتهـا الإقليمية بالهـشاشة، واتسم الوضع العربى بالضـعف من جراء هزيمة يونيو ١٩٦٧م العـسكرية. هذه الاتفاقيـة تحدد حقـوق الطرفين فى الجزيرة وفى ميـاهها الاقليمـية، فلماذا لاتلتزم إيران بهـا؟! وما الذي ترمى إليه من وراء ممارسات تشـير إلى التحلل من الالتـزام؟! لقد أكد وزير خارجيـة إيران خلال زيارته إلى الكويت فى أبريل عام ١٩٩٢، أن بلاده ملتزمة بالاتفاقـية حول أبوموسى والمطلوب من إيران أن تضع هذا التأكـيد موضع التطبيـق. ولعل المسؤولين فى إيران يدركون أن مـستقبل عـلاقاتهم مع الإمارات لن يـستقـيم، إذا لم تكن العـلاقات مبنـية، فى الممارسـة قبل القـول، على الاعتراف بالحقوق والمصالح، وعلى عدم التدخل في شؤون الغير وهذا الذى نشهده فى أبومـوسى هو تجاوز على حـقوق الإمـارات وشعبهـا. نأمل من حكومة الجـمهـورية الإسلاميـة فى إيران، إذا كانت فعلا حـريصة على الأمن والاستقـرار فى المنطقة وعلى تنمية العلاقات مع الإمارات وشعبـها، المبادرة إلى تصحيح الوضع الناجم عن تصرفات مسؤوليها فى أبوموسى، ويكفى منطقتنا ماتشهده من بؤر توتر مشتعلة[١].

التصعيد الإيرانى إلى أين

تساءلت جريدة الخليج عن التصعيد الإيرانى باحتلال للجزر العربية فقالت[٢]:

برغم الحرص الواضح الذى تبديه الإمارات العـربية لحل الخلاف الأخير مع إيران حول جـزيرة أبومـوسى ووضع حد لتـجاوزات المسـؤولين الإيرانيين بالحوار والوسـائل

١ ـ الخليج ـ ٢٥/٨/١٩٩٢م.

٢ ـ الخليج ٩/٩/١٩٩٢م.



السلمية. وبرغم إعلان الإمارات رسميا أن استمرار التجاوزات الإيرانية فى جزيرة أبوموسى ينعكس سلبيا على علاقات التعاون المرجوة بين الدولتين، وبرغم الجهود التى بذلتها الإمارات لحل الأزمة الراهنة بما يكفل حقوق الجميع تطبيقا لترتيبات مكتوبة وموثقة، وبرغم الأسئلة المطروحة فى مجلس التعاون حول التصرفات الإيرانية. برغم ذلك كله، يواصل المسؤولون الإيرانيون تصعيد الموقف، ليس بعدم التراجع عن التجاوزات فى جزيرة أبوموسى فحسب، إنما أيضا بتصريحات تؤكد تمسكهم بهذه التجاوزات فى جانب، وتسوق مزاعم وأغاليط لتبرير التجاوز فى جانب آخر. فبعد التصريحات التى أطلقها مندوب إيران فى الأمم المتحدة وزعم فيها مسؤولية بلاده عن الأمن فى الجزيرة، وتصريحات وزير الخارجية الإيرانية فى جاكرتا التى لم يتورع فيها عن «نفى وجود مشكلة مع الإمارات جول الجزيرة»، خرج علينا الرئيس الإيرانى فى مؤتمر صحفى فى لاهور الباكستانية، زاعما أن «جزيرة أبوموسى التى تديرها إيران والشارقة هى جزيرة إيرانية». وليس هذا فحسب، فقد فاجأ الرئيس الإيرانى الجميع بالحديث عن اكتشاف «مؤامرة» تحاك في الجزيرة، معلنا أن إيران اعتقلت عددا من الأفراد المشبوهين المسلحين من خارج المنطقة، «وتعتقد أنه من المحتمل وجود مؤامرة».

لم يقل السيد رفسنجانى متى اعتقل هؤلاء، وعلى ماذا يتآمرون فى جزيرة أبوموسى، أو تحديدا فى الجزء التابع للإمارات منها؟!

أى الأحوال، قبل «رواية» المؤامرة المزعومة هذه سمعنا تبريرات من أوزان وألوان شتى، لم تستثن بالطبع «العبارات الرنانة الطنانة إياها» التى اعتاد الإعلام الإيرانى إطلاقها عن الاستكبار العالمى والمؤامرات التى تحاك فى المنطقة ومسؤولية إيران عن أمن الخليج العربى، كأنما هناك شيء يمكن أن يهدد الأمن والاستقرار فى المنطقة أكثر من مثل التصرفات الإيرانية فى أبوموسى. وكأن الأمن والاستقرار فى المنطقة يعنيان إيران فقط؟! إن هذا المسلك السياسى الإيرانى له تفسير واحد وهو أنها تحاول التمويه على استكمال احتلال جزيرة أبوموسى، ولا محل لأى تفسير آخر. لكن على المسؤولين فى جمهورية إيران الإسلامية، أن يدركوا استحالة السكوت على تصرفاتهم التوسعية هذه، فليس فى الإمارات مواطن واحد ولا مسؤول واحد يقبل بالتنازل عن حقوقنا. إن استمرار مسؤولى إيران فى هذا النهج يعنى أنهم غير معنيين بعلاقات أخوة وحسن جوار مع دول المنطقة وشعوبها، وأنهم لايقابلون بالمثل سعى دول مجلس التعاون لإقامة علاقات جيدة، حيث ـ كما قال الأمين العام المساعد لمجلس التعاون ـ لم يتخذوا من



جانبهم خطوات جادة للتقارب مع دول المجلس. نأمل أن يتنبه المسؤولون فى إيران إلى أن التصعيد الذى يمارسونه يمكن أن يفتح جرحا جديدا فى المنطقة لاتسعى له الإمارات ولا دول مجلس التعاون . . فلماذا يسعون هم إليه؟ ونتمنى على المسؤولين الإيرانيين أن يعودوا لقراءة ملفات قضايا جزرنا المحتلة: طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبوموسى وسيجدون أننا لم نتنازل عن هذه الجزر ولم نسلم باحتلالها ولن نقبل ببقائها تحت الاحتلال، وننتظر حسم أمرها وعودتها بالوسائل السلمية. ومادام المسؤولون الإيرانيون مصرين على تجاوز حقوقنا فى أبوموسى، فإننا نطالب المسؤولين فى بلادنا أن يفتحوا ملف الجزر الثلاث، فمجلس الأمن موجود، ومحكمة العدل الدولية موجودة، والشرعية الدولية موجودة، وحقوقنا فى جزرنا المحتلة ثابتة بوثائق التاريخ البعيد والقريب وبوثائق الجغرافيا. ولعل المسؤولين فى إيران يدركون أن الزمن الذى تستند فيه دولة إلى حجمها أو عدد سكانها أو قوتها العسكرية للاستيلاء على أراضى الغير وحقوقهم ومحاولة الهيمنة عليهم قد ولى إلى غير رجعة[1].

عدم إدراك هذه الحقيقة، واستمرار التصرف بعكس معطياتها لا يعنى سوى اللعب بالنار، وزرع ألغام مفخخة قابلة للتفجير فى أية لحظة. فهل يضع المسؤولون فى جمهورية إيران الإسلامية حدا للتجاوزات فى جزيرة أبوموسى، ويتوقفون عن إطلاق التصريحات المستفزة التى لاتفعل شيئا سوى تعقيد إمكانية تسوية المشكلة سلميا بالاعتراف بحقوقنا كاملة غير منقوصة؟! هذا ما نأمله ويرجوه كل مخلص حريص على إقفال الأبواب أمام كل مايمكن أن يؤثر على الاستقرار فى منطقتنا التواقة فعلا إلى استقرار مكين وعلاقات حسن جوار قائمة على الانصاف والعدل واحقاق الحقوق والاحترام المتبادل وعدم التدخل فى شؤون الآخرين[2].

شريعة الحق

نشرت جريدة الفجر الصادرة من أبوظبي مقالا عن الاحتلال الإيرانى للجزر العربية تحت عنوان شريعة الحق قولها:

أجمع وزراء خارجية العرب فى اجتماعهم بالقاهرة على الوقوف إلى جانب

---

١ ـ الخليج ٩/٩/١٩٩٢م.
٢ ـ الخليج ـ ٩/٩/١٩٩٢م.



الإمارات العربية ضد احتلال إيران لجزر أبوموسى وطنب الكبرى والصغرى، وأعلن المجلس تأييده المطلق لكافة الإجراءات التى تتخذها دولة الإمارات العربية المتحدة لتأكيد سيادتها ودفع الانتهاكات الإيرانية، وقد اتخذ هذا القرار عقب شرح واف قدمه الشيخ حمدان اعتمد على مراجعات تاريخية وقانونية ونصوص اتفاقات مسبقة أهدرتها إيران بسلوكها العدوانى معتمدة على التفاوت فى القوت مكررة نفس الصورة التى حدثت يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠ حين اعتدى النظام العراقى على الكويت، دون أن تضع فى اعتبارها نهاية هذا العدوان، حيث هب العالم يدافع عن حق الكويت فى الحرية، وحسمت عاصفة الصحراء الموقف لصالح الحق والعدل. وهذا القرار الجماعى المؤيد لحق الإمارات العربية فى هذه الجزيرة المعتصبة إشارة واضحة إلى أن الإمارات ليست وحدها بل إن العالم العربى يقف إلى جانبها مساندا مؤيدا متعاونا فى كل الإجراءات التى سوف تؤدى إلى رفع هذا الاغتصاب، الذى بدأ على عهد الشاه فى اليوم التالى لاستغلال دولة الإمارات العربية المتحدة وبالتالى جلاء بريطانيا وقيام الاتحاد كمقدمة لأطماع الشاه فى دول مجلس التعاون، وكانت معروفة ومشهورة.[١]

وكان الظن أن انتصار الثورة برحيل الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، سيقضى على هذه المطامع لأن الشريعة الإسلامية ترفض العدوان، وخاصة إذا كان الجار مسلما ولكن البداية التى صنعها الشاه، تكررت مؤخرا رغم التأكيدات التى جرت على ألسنة أقطاب الحكومة الإيرانية بالدعوة إلى التعايش السلمى.

نرى، هل مازالت الأطماع هى الأطماع؟! ولكن، هذه الوقفة العربية المتحدة تدعو قادة إيران إلى مراجعة النفس برفع هذا الإثم، إذ من غير المعقول أن تقبل مواجهة مع الإجماع العربى فى ظل نظام دولى جديد، يرفع راية الحق، ويرفض العدوان بكافة صوره، العرب وإيران يجمعهم الانتماء للإسلام. والإسلام دين الحق والعدل والتآخى والتكافل، ويرفض الشقاق والخصام، ويراودنا الأمل أن تصحح الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقفها وفق الشريعة الإسلامية[٢].

قلنا فى نهاية الحلقة السابقة من هذه الدراسة بأن الإمارات العربية المتحدة اتخذت، منذ ١٩٩٢، موقفا جديدا ومحددا من نزاعها مع إيران على الجزر الثلاث، أبو

---

١ ـ الفجر ـ أبو ظبى ـ ١٤/٩/١٩٩٢م.
٢ ـ الشرق الأوسط ٢٧/٧/١٩٩٧م.



موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. ويتمثل هذا الموقف فى المطالبة بعرض قضية النزاع على الجزر على محكمة العدل الدولية وقبول الطرفين بالحكم الذى تصدره هذه المحكمة. موقف الإمارات هذا لم يعد موقفها لوحدها فقد تضامنت معها جميع الدول العربية وخاصة دول مجلس التعاون التى أصبحت تطالب إيران فى بيانات القمة لملوكها ورؤسائها، تطالب إيران بالتجاوب مع موقف الإمارات الداعى إلى عرض الموضوع على محكمة العدل الدولية إذا لم يتوصل الطرفان إلى حل مرض لهما. بل والأكثر من ذلك أصبحت دول مجلس التعاون تربط بين حل قضية الجزر الإماراتية وإزالة التوتر فى علاقاتها مع الجمهورية الإسلامية. والسؤال الذى يطرح نفسه بالطبع هو[1]:

لماذا ترفض إيران قضية الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية؟ أليس فى هذا الرفض دليل على عدم اقتناع القادة الإيرانيين بقوة الحجج التى يسوقونها للتدليل على تبعية الجزر لبلادهم؟ ليس فى نيتنا فى هذه الدراسة القصيرة مناقشة الحجج القانونية لكل من إيران والإمارات فى ما يخص السيادة على الجزر الثلاث فذلك موضوع بحاجة إلى دراسة خاصة لوحده. وتجدر الإشارة بأن هناك حاليا عدة دراسات عن هذا الموضوع لعل أهمها كتاب الدكتور محمد عزيز شكرى المعنون «مسألة الجزر فى الخليج العربى والقانون الدولى» الصادر عام ١٩٧٢ إلا أنه لابد من لمحة ولو سريعة للتاريخ الحديث لهذه الجزر. يقول الدكتور محمد عزيز شكرى بأن «الجزر الثلاث خضعت «للقواسم» العرب منذ عام ١٧٥٠ على الأقل، وأن سكانها جميعا ينتمون إلى فروع ذات القبائل العربية التى تسكن البر المقابل، وعندما فرضت بريطانيا الحماية عام ١٨٢٠ على مشايخ الخليج العربى ومنهم شيخ القواسم سلطان بن صقر، على أثر ما أسمته حروب القرصنة، اعتبرت الجزر الثلاث من توابع الشارقة ورفعت عليها اعلامها، وكانت الإماراتان ، رأس الخيمة والشارقة، آنذاك إمارة واحدة. وعندما انفصلت رأس الخيمة عن الشارقة فى بداية القرن العشرين ١٩٢١ آلت جزيرة أبوموسى إلى قواسم الشارقة وآلت طنب الكبرى وطنب الصغرى إلى قواسم رأس الخيمة، وكانت حيازة الإماراتين للجزر فعلية ومتواصلة وهادئة حتى نوفمبر ١٩٧١ كما كانت الإماراتان تمارسان جميع مظاهر السيادة على الجزر الثلاث. منها على سبيل المثال[2]:

---

١ ـ الفجر ـ أبو ظبى ـ ١٤/٩/١٩٩٢م.

٢ ـ الشرق الأوسط ٢٧/٧/١٩٩٧م.



١ ـ وجود ممثلين لحاكمى الإمارتين فى الجزر بصورة مستمرة.

٢ ـ قيام إمارتى الشارقة ورأس الخيمة منذ مطلع هذا القرن بمنح الامتيازات لاستخراج المواد المعدنية والنفطية فى الجزر الثلاث ومياهها الإقليمية وقد اعترفت إيران منذ البداية بحق حاكمى الشارقة ورأس الخيمة فى منحهما هذه الامتيازات.

٣ ـ استيفاء حكام الشارقة ورأس الخيمة رسوما سنوية عن الأنشطة الاقتصادية التى يقوم بها سكان الجزر كالصيد والغوص ورعى الماشية. الحقيقة التى لا يختلف عليها اثنان هى أن بريطانيا كانت القوة الأولى فى المنطقة حتى بداية القرن الحالى حيث أخذ نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، ومصالحها ينموان بشكل تدريجى حتى بلغا ذورتهما فى ١٩٧١ بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة وتسلم الولايات المتحدة مهمة ما سمى «ملء الفراغ السياسى» فى منطقة الخليج العربى. لذلك يمكن القول بأن أى بحث جدى لدراسة النزاع حول الجزر الثلاث لابد وأن يعتمد بشكل أساسى على الوثائق البريطانية كمرجع أولى للتدقيق فى أصل الخلاف وتطوره على مدى أكثر من ١٠٠ سنة. والوثائق البريطانية لم تكتف بتأكيد تبعية هذه الجزر لإمارتى الشارقة ورأس الخيمة فحسب بل إنها تورد بعض التصرفات الإيرانية التى تدل بشكل أو بآخر، على اعتراف إيران نفسها بأحقية العرب القواسم فى حكم هذه الجزر، من بين هذه التصرفات على سبيل المثال لا الحصر: فى سنة ١٩٥٤ قام موظف بلجيكى يعمل فى مصلحة الجمارك الإيرانية بزيارة جزيرتى أبوموسى وطنب وأنزل منهما علم الشارقة ورفع محله العلم الفارسى، فاحتج الممثل البريطاني فى طهران نيابة عن شيخ الشارقة، وأنكرت الحكومة الإيرانية علمها بالحادث وأمرت بإنزال علمها من الجزيرة وقد تم ذلك بالفعل فى ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٠٤ حيث أعيد علم الشارقة على الجزيرتين.

ظل علم الشارقة يرفرف على جزيرة أبوموسى وعلم رأس الخيمة يرفرف على جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى إلى أن أنزلتهما القوات الإيرانية فى آواخر نوفمبر ١٩٧١. وفى ١٩٢٩ طلبت الحكومة الإيرانية، عبر الحكومة البريطانية، شراء جزيرتى طنب من حاكم رأس الخيمة الذى رفض العرض الإيرانى جملة وتفصيلا فقامت الحكومة البريطانية بإبلاغ إيران بهذا الرفض، وفى أكتوبر من عام ١٩٣٠ اقترحت الحكومة الإيرانية على حاكم رأس الخيمة استئجار جزيرة طنب الكبرى لمدة ٥٠ عاما ولكنه رفض



الاقتراح الإيرانى. وفى عام ١٩٧١ قبل فترة وجيزة من احتلالها للجزر، طلبت حكومة إيران مرة أخرى شـراء جزيرتى طنب فرفض حاكم رأس الخيـمة ذلك. إن مطالبة إيران بشراء أو استئجار الجزر تتعارض تعارضا كليا مع ادعاءاتها بملكية هذه الجزر لأن السلوك الإيرانى يشكل هنا أساسا لتطبيق المبدأ القانونى المستقر دوليا والذى يقضى بأنه إذا اتخذ أحد الأطراف باعترافه أو سلوكه موقفا يخالف مخالفة بينه الحق الذى يدعيه فإنه يمتنع عليه المطالبة بذلك الحق. نرى من كل ماتقدم بأن إيران لا تمتلك من الوثائق الجدية والمعترف بها دوليا ما يخولها المطالبة بالسيادة على الجزر الثلاث. فلماذا إذن هذا الاصرار على عدم إرجاع الحق إلى أصحابه؟ يرى بعض المراقبين السياسيين بأن نظام الشاه السابق حرص على تعبئة الرأى العام الإيرانى وخلق شعور متعاطف معه حول النزاع على الجزر بعد أن أرغم على التخلى عن المطالبة بالبحرين ويبدو أن حكام الجمهورية الإسلامية حرصوا على السير فى نفس الاتجاه حيث عمدوا إلى تأجيج المشاعر لدى الجماهير الإيرانية وحثها على التمسك بالجزر التى «حررت من السيطرة الاستعمارية»(١).

الإمارات وإيران والجزر العربية

كتب د. على حميدان سفير الإمارات السابق عن الأطماع الإيرانية واحتلالها للجزر العربية يقول:

واذا كانت الجمهورية الإيرانية قد حذت حذو الشاه الراحل فى التمسك بالجزر الإماراتية الثلاث، متسلحة بنفس الحجج التى تسلح بها النظام الإمبراطورى السابق، إذا كان الأمر كذلك فما الذى طرأ على موقف الإمارات العربية من هذا الموضوع، خاصة وأن المعادلة الأمريكية ـ الإيرانية قد انقلبت رأسًا على عقب، فبعد أن كان شاه إيران السابق هو الركيزة الأساسية لحماية المصالح الأمريكية، أصبحت الجمهورية الإسلامية تشكل خطرا حقيقيا على هذه المصالح فى المنطقة حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هى «الشيطان الأكبر» فى المنطقة لنظام الحكم الجديد فى إيران. من الملفت للنظر حقا أن سياسة الإمارات العربية المتحدة تجاه موضوع الجزر استمرت على ما كانت عليه حتى عام ١٩٩٢، أى الاكتفاء بتأكيد سيادتها على الجزر الثلاث فى المحافل الدولية

---

١ ـ الشرق الأوسط ٢٧/٧/١٩٩٧م.



وخاصة فى وثائق الأمم المتحدة كما بينا فى الحلقة السابقة. الرسميون الإماراتيون برروا الاستمرار فى هذا الموقف بالشكل التالى:

«مراعاة للظروف الاستثنائية التى كانت تمر بها المنطقة خلال العقد السابق والمتمثلة فى الحرب العراقية ـ الإيرانية وتداعياتها وحرب الخليج الثانية، وحرصنا على تجنيب المنطقة المزيد من التوتر وإيمانا منا بالنهج السلمى لتسوية النزاعات بين الدول، فقد اتبعت الإمارات العربية سياسة الصبر والانتظار إلى حين زوال تلك الظروف. وكانت الإمارات العربية تأمل بأن يحظى هذا الموقف بتقدير الجانب الإيرانى وأن تبادر إيران إلى تصحيح الوضع الناجم عن احتلالها للجزر، إلا أنه لم يبد من جانب الحكومة الإيرانية أية مؤشرات تدل على تجاوبها فى هذا الشأن، بل إنها اقدمت على المزيد من الإجراءات المخالفة لمذكرة التفاهم المبرمة ١٩٧١ حول جزيرة أبوموسى». جاء ذلك فى مذكرة رسمية لوزارة خارجية الإمارات وزعت على السفارات المعتمدة لدى أبوظبى بعد أن قامت إيران بعدة إجراءات، ابتداء من أغسطس ١٩٩٢، تهدف فى مايبدو إلى ضم جزيرة «أبو موسى» بالكامل للسيادة الإيرانية وتجاهل اتفاق ١٩٧١ الذى تم التوصل إليه بين الشارقة وإيران برعاية بريطانيا(١).

قلنا أن سياسة الإمارات العربية المتحدة تجاه موضوع الجزر استمرت على ما كانت عليه حتى ١٩٩٢، على الرغم من قيام الثورة الإيرانية فى عام ١٩٨٩ وتغير الأوضاع السياسية والاستراتيجية في المنطقة، حيث أصبحت الجمهورية الإيرانية تشكل مصدر قلق للمصالح الأمريكية بعد أن كانت الامبراطورية الشاهنشاهية ركيزة أساسية لحماية هذه المصالح. وقد برر المسؤولون الإماراتيون عدم تغير موقفهم من قضية الجزر بحرصهم على مراعاة الظروف التى كانت تمر بها المنطقة آنذاك، كالحرب العراقية ـ الإيرانية وتداعياتها والاحتلال العراقى للكويت، وحرصهم على تجنيب المنطقة مزيدا من التوتر.

فى نهاية شهر أغسطس ١٩٩٢ منعت القوات العسكرية الإيرانية فى جزيرة «أبوموسى» سفينة ركاب تابعة للإمارات العربية المتحدة من الرسو فى ميناء الجزيرة، وكانت السفينة تقل حوالى ١٠٤ أشخاص كانوا فى طريق عودتهم إليها لبدء عملهم بعد انقضاء إجازتهم الصيفية. كما قامت السلطات الإيرانية بقطع مرساة السفينة والتهديد

---

١ ـ د. على حميدان ـ الشرق الأوسط ١٣/٧/١٩٩٧م.



بإغراقها إذا لم تذعن للأمر بالابتعاد عن الجزيرة. كانت هذه هى النقطة التى افاضت كأس الصبر الذى كانت تتحلى به حكومة الإمارات تجاه الإجراءات التى تقوم بها السلطات الإيرانية فى الجزيرة منذ مطلع الثمانينات، كما جاء في مذكرة رسمية لوزارة الخارجية الإماراتية، هذه المذكرة التى احتوت أيضا على سرد لأهم الاجراءات التى قامت بها إيران فى الجزيرة والتى اعتبرها البعض محاولة منها لضم كامل الجزيرة لسيادتها. منها على سبيل المثال(١):

١ ـ قيام إيران بوضع أنظمة للصواريخ فى الجزء الذى تنص مذكرة التفاهم على أنه يتبع إمارة الشارقة.

٢ ـ إنشاء بلدية فى «أبوموسى» تابعة لمحافظة «بندر عباس».

٣ ـ التعدى على الأراضى التى تقع خارج حدود الجزيرة المخصص للوجود العسكرى الإيرانى وذلك ببناء طرق ومطار ومنشآت مدنية وعسكرية وإقامة مزارع.

٤ ـ طرد ٦٠ عاملا من الجزيرة فى مارس ١٩٩٢ وتخيير المعلمين والمقيمين من غير مواطنى دولة الإمارات بين حمل الهوية الإيرانية أو مغادرة الجزيرة نهائيا.

٥ ـ إغلاق روضة أطفال الجزيرة وطرد التلاميذ ومدرسيهم.

٦ ـ التدخل فى الحياة اليومية لمواطنى الإمارات المقيمين فى الجزيرة وذلك بمنعهم من إقامة مبان جديدة أو ترميم المبانى القائمة وإغلاق المحال التجارية وعدم السماح بإعادة فتحها إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من السلطات الإيرانية.

٧ ـ إلزام سكان الجزيرة بالقدوم إليها ومغادرتها عن طريق مركز إيرانى.

الايرانيون يبررون تصرفاتهم فى جزيرة «أبوموسى» بالادعاء بأن اتفاقية ١٩٧١ تخولهم المحافظة على الأمن فى كامل الجزيرة، الأمر الذى نفته سلطات الشارقة، كما أن الاتفاقية المذكورة، والتى نشرنا نصها فى الحلقة الأولى من هذه الدراسة، لاتتضمن أية إشارة إلى مسؤولية إيران عن الأمن فى الجزيرة. وقد قام الشيخ زايد، رئيس الإمارات العربية المتحدة بدعوة المجلس الأعلى للاتحاد، المكون من حكام الإمارات السبع، للانعقاد فى أبريل ١٩٩٢ لمناقشة التصرفات الإيرانية فى جزيرة «أبوموسى» واتخاذ الاجراءات لوضع حد لها، وقد أصدر المجلس الأعلى للاتحاد بيانا أكد فيه بأن

---

١ ـ د. على حميدان ـ الشرق الأوسط ٢٠/٧/١٩٩٧م.



«كل اتفاقية موقعة بين إمارة من إمارات الدولة وأى من الدول الأخرى تعتبر اتفاقية اتحادية تلتزم بها الدولة»[١].

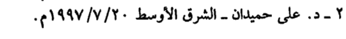
وتجدر الإشارة هنا إلى أن دستور الإمارات العربية يدعم ما جاء فى بيان المجلس الأعلى للاتحاد، إذ تنص إحدي مواده على أن الاتحاد يلتزم بالاتفاقيات التى عقدتها الإمارات مع الدول الأخرى قبل قيام الدولة الاتحادية. ويتضح من مجريات الأمور بأن الغرض الأساسى من البيان الذى أصدره المجلس الأعلى للاتحاد فى الإمارات هو إفهام إيران بشكل لايقبل الغموض بأن الدولة الاتحادية مسؤولة وملتزمة بالدفاع عن إمارة الشارقة وتمكينها من ممارسة مسؤولياتها فى الجزء المخصص لها من جزيرة «أبوموسى». وفى نهاية شهر مايو من السنة نفسها - ١٩٢٢ - أمر رئيس الإمارات وزير خارجيته بالتوجه إلى طهران والتباحث مع المسؤولين الإيرانيين بشأن الإجراءات التى اتخذوها ويتخذونها في الجزيرة. جاءت الإجراءات الإيرانية فى جزيرة «أبوموسى» بعد ٢١ عاما من الاستيلاء على الجزر الثلاث، جاءت هذه الاجراءات لتعيد قضية الجزر إلى الأضواء مجددا مع احتمالات التوتر فى العلاقات بين الإمارات العربية وإيران، الأمر الذى دفع قادة البلدين إلى بذل المساعى الرامية لاحتواء الموضوع. وقد تمخضت هذه المساعى عن لقاءات ثنائية فى أبوظبى فى الفترة من ٢٧ - ٢٨ سبتمبر ١٩٩٢م[٢].

بيّن وفد من الإمارات العربية برئاسة السفير سعيد ساعد الذى كان فى ذلك الوقت مديرا لإدارة شؤون مجلس التعاون ودول الخليج العربية بوزارة الخارجية والذى يشغل الآن منصب وكيل وزارة الخارجية بالنيابة، ووفد من جمهورية إيران الإسلامية برئاسة السفير مصطفى فومينى حائرى مدير عام شؤون الخليج بوزارة الخارجية الإيرانية وقد انتهز الوفد الإماراتى هذه اللقاءات لطرح مطالبه على الجانب الإيرانى بالشكل التالى:

١ - إنهاء الاحتلال العسكرى لجزيرتى «طنب الكبرى» و«طنب الصغرى».

٢ - تأكيد التزام إيران بمذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ بشأن جزيرة «أبوموسى».

٣ - عدم التدخل بأى طريقة وتحت أى ظروف وبأى مبرر فى ممارسة دولة


١ - د. على حميدان - الشرق الأوسط ٢٠/٧/١٩٩٧م.
٢ - د. على حميدان - الشرق الأوسط ٢٠/٧/١٩٩٧م.



الإمارات العربية المتحدة ولايتهـا الكاملة على الجزء المخصص لها فى جزيرة «أبوموسى» بموجب مذكرة التفاهم.

٤ ـ إلغاء كـافة التدابيـر والإجراءات التى وضعـتها إيران على أجـهزة الدولة فى جزيرة «أبوموسى» وعلى المقيمين فيها من غير مواطنى الإمارات العربية.

٥ ـ إيجاد إطار مـلائم لحسم السيادة على جـزيرة «أبوموسى» خلال فتـرة زمنية محددة.

أما بالنسـبة للوفد الإيرانى، فـقد أبدى استعـدادا لمناقشة مـوضوع التقيـد باتفاق ١٩٧١ الخاص بجزيرة «أبوموسى» ولكنه رفض مناقشة موضوع إنهاء الاحتلال العسكرى لجزيرتى «طنب الكبـرى وطنب الصغرى» مدعـيا بأن هاتين الجزيرتين عادتا إلـى السيادة الإيرانية وإلـى الأبد بعد انسحـاب بريطانيا مـن المنطقة فى ١٩٧١. أمـام هذا الإصرار الإيرانى على رفض التفـاوض على «الطنبين» وصلت المساعى المبذولة لحل هذه القـضية إلى طريق مـسدود، الأمر الذى دفـع المسؤولين فى الإمارات الـعربية إلى طـرح موقف جديد ومحدد يتمثل فى المطالبـة بالذهاب إلى محكمة العدل الدولية للبت فى النزاع فى حالة عـدم التوصل إلى حل يرضى الطرفـين بطرق التفاوض. وقـد عبـر الشيخ زايد، رئيس الإمـارات العربيـة، عن هذا الموقف بكلمات بسـيطة معـبرة: «إذا قـدمنا براهيننا وقدموا براهينهم للـتحكيم فهذا هو الذى سيـقرر الصحيح والباطل منهـا، أقصد بذلك اللجوء إلى محكمة العدل الدولية» وقد أيدت جميع الدول العربية هذا الموقف كما أيدته معظم دول العالم حتى تلك التى يرتبط بعضها بروابط وثيقة مع إيران(١).

مسرحية الرسالة وجزر السلام

فى ذلك الإطار وبفكر من حاكم رأس الخيمة تم إنجاز عمل مسرحى درامى جسد على الواقع ـ وفى مسـرح شيد خـصيصـا أمام متـحف رأس الخيمـة الوطنى ـ العدوان الإيرانى الغـاشم على جـزيرة طنب، ذلك العـمل الدرامى الـذى حاز على إعـجـاب الجمـهور الذى أشاد بالفـكرة التى حرص من خلالهـا على إبقاء آثار العـدوان ماثلة فى الأذهان متفاعلة فى الأنفس لكى لاينسى الكبير ما حدث، ولكـى يشعر الصغير بجسامة

---

١ ـ د. على حميدان ـ الشرق الأوسط ٢٠/٧/١٩٩٧م.



العدوان وتترسخ فى أعماقه مشاعر الدفاع عن الديار والعمل على استرداد الأرض المغتصبة. وكان لحاكم رأس الخيمة كلمة فى بداية العرض قال فيها:

«تجلت المشيئة الإلهية أن يجعل الله سبحانه وتعالى السلام منه، والسلام به، ولذلك، فقد صار من أسمائه عز وجل أنه السلام، وجاء بالرسل والأنبياء كي يحملوا للإنسان رسالة السماء، إنها رسالة السلام. فالسلام غاية مقدسة، ومسعى يسمو توجهنا إليه. ورغم هذه الحقيقة، فقد ظل الإنسان أسير النظام الثنائي الذاتى، تتنازعه قوتان متعارضتان في كيانه، يسعى إلى السلام كي يلبى حاجته الفطرية له، بينما يخشى على كبريائه المزعوم لو افتضح أمر سعيه إليه، فهو يرى فى طلب السلام ضعفًا وخضوعًا، بينما يؤكد لـه يقينه أنه قوة تستند على إيمان راسخ واتباع صادق لعقيدة سمحاء. نراه يسعى وراء السلام، سعيه خلف سراب، معتقدا أنه يأمل شيئا بعيد المنال، إلا أن ما يسعى إليه قريب جدا منه وليس بينهما حجاب، عليه فقط أن يعرف بدء الطريق إليه، وبداية طريق السلامُ، من هنا، من داخلنا، فمن يحيا فى ذاته السلام، يرتضى أن يترك غيره يحيا فى سلام. من أجل هذا حملنا جميعًا فى دولة الإمارات العربية المتحدة، قول الله تعالى: (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها). ورفعت الدولة صوتها، وتوجهت بندائها إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية الجارة، كما توجهت قمة دول مجلس التعاون فى اجتماعاتها، تطالب إيران برد مالديها من أمانة، تطالبها برد الجزر الثلاث، طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبوموسى. إنها أمانة، قد أودعت غصبا لديها، نزعت من أصحابها سلبًا وأودعت لديها فى عهود مظلمة، عهود رفضتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية نفسها، كما رفضناها نحن ورفضتها سائر دول العالم الإسلامى. أما دعوة السلام، فإنها دعوة ليست وليدة العصر، ولكن ما أحوجنا لها فى هذا العصر، نأمل أن نكون قد وفقنا فى الكيفية التى ارتضيناها لرسالتنا، ونهيب بالعقول والقلوب إدراك ماترمى إليه دعوتنا ونشكر كل من ساهم بفكره وجهده فى تجسيد ما تحمله جوارحنا من حب وإجلال للإنسانية وبثه فى هذا العمل. (والله يدعو إلى دار السلام ويهدى من يشاء إلى صراط مستقيم). صدق الله العظيم[1].

لقد لقى عرض هذه الدراما الوطنية إقبالا شديدا من أبناء شعب الإمارات والعرب

---

١ - أحمد التدمرى - المرجع السابق ص٣٤٥.

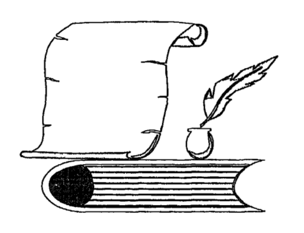


المقيمين بالدولة لما يمثله موضوعها من قضيــة عربية وطنية وقومية، ولما يعكسه من وقائع حدثت فى فقدان جزء عزيز من أرض الوطن ومياهه يتحتم على الجميع العمل من أجل استرداده وإعــادته إلى ربوع وطننا الغالى. وكان رد الجامــعة العربية على اقتــراح بإقامة عرض للمــسرحيــة فى ربوع القاهرة على مرأى من مـندوبى الدول العربية والأجنبـية، يحمل الترحيب الكامل والإشادة بهذا العمل الإعــلامى الجاد الذى وصفه الدكتور أحمد عصمت عـبدالمجيد الأمين العام لجــامعة الدول العربية، بأنه جاء تـعبيراً حيًا للمــشاعر والأحسايس تجــاه جزء عزيز من الوطن العربى، (طنب الكبرى والصـغرى وأبوموسى) والتى امتزجت فيها المشاعر الوطنية بالحـقوق التاريخية لشعب الإمارات العربية، فكانت خير برهان وتأكيد على ضرورة عـودة الحق إلى أهله وسيادة السلام لمنطقة الخليج العربى العامة. وأضــاف الأمين العام للجامــعة العربية قوله: ويـسعدنى إحاطة سمــوكم بقرار مـجلس جامــعـة الدول العــربية فى دور انعـقــاده العادى التــاسع والتــسـعون بتــاريخ ١٨/٤/١٩٩٣ والذى أعاد تأكيد موقفه بالوقوف إلى جانب الإمارات العربية المتحدة فى التمــسك بسيادتهــا الكاملة على جزر (أبوموســى وطنب الكبرى والصغــرى) واستنكار احتلال إيران غيــر المشروع لهذه الجزر، مع تأكيده المطلق لكافــة الإجراءات التى تتخذها الإمارات العربية لتأكيد سيادتها على هذه الجزر[١].

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص٣٤٥.







موقف مجلس التعاون من الاحتلال الإيرانى للجزر العربية ١٩٩٢-١٩٩٧

- إيران ومجلس التعاون.
- تداعيات الاحتلال الإيرانى للجزر العربية.
- غضب أبناء مجلس التعاون من التصرفات الإيرانية فى جزيرة أبوموسى.
- رفض مجلس التعاون الاحتلال الإيرانى للجزر العربية.
- الدفاع عن عروبة الجزر.
- الموقف الشعبى لأبناء مجلس التعاون من الاحتلال الإيرانى للجزر العربية.

إيران ومجلس التعاون

يرى البعض - وعن حق - أن منطقة الخليج العربى تتسم بتعقيدات وتفاعلات صراعية وتعاونية مركبة، وتداخل شديد بين الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية ووجود اختراق متزايد من قبل الفاعلين فى النظام الدولى فى منطقة الخليج العربى. وفى الواقع تعتبر منطقة الخليج العربى واحدة من أبرز نقاط الاحتكاك فى العالم لأسباب تتعلق بالطاقة والنظم السياسية، وتضاد المصالح، ولذلك يتجسد الترابط الوثيق بين الأمن الوطنى لكل دولة من دول الخليج العربى بالأمن الإقليمى «لمجموعة الدول المطلة على الخليج العربى» يؤثر إجمالا فى أوضاع الدول الأخرى بدرجة تفوق كثيرا مايمكن أن تؤثر فيه أحداث تلك الدول على منطقة الخليج العربى. ويعود ذلك إلى أن دول الخليج العربى هى دول منتجة رئيسية للنفط، الذى سيظل لفترة غير منظورة، سلعة استراتيجية عالمية ونقطة ارتكاز أساسية فى الاقتصاد العالمى. ومثل هذه الأوضاع وعلاقة الارتباط يفترض أن يضعها فى الاعتبار من يحددون الخطوط العريضة لأمن الخليج العربى إذا ما أرادوا الاقتراب من الواقع السياسى المعاش. ويلاحظ وجود تباين فى المنظور الأمنى لكل من ضفتى الخليج العربى. فإيران وهى تستشعر ثقلها الإقليمى النسبى، لاسيما بعد اختلال علاقات القوى فى المنطقة والناجمة عن تقليص الدور الموازن للعراق، فإنها ترى لنفسها دوراً رئيسيًا ومسؤولية أولى فى ترتيبات أمن الخليج العربى. ومن هذا المنطلق ترى إيران ضرورة سحب القوات الأجنبية من المنطقة، بل وتذهب بعيدا فترى أنه لا علاقة بالدول العربية خارج المنطقة بأمن الخليج العربى. وانطلاقا من هذه النظرة فإن إيران ترى فى مياه الخليج العربى ممرا محليا بينما تراه دول الخليج العربية ممرا دوليا له مكانة مميزة فى الاستراتيجية العالمية، والتى تتطلب ضرورة مراعاة مصالح الدول الأخرى فى النطاق الإقليمى الأوسع وعلى المستوى الدولى الأشمل لتشابك المصالح وتزايد نطاق الاعتماد الاقتصادى المتبادل[1].

وفى الوقت الذى لاتنكر فيه دول مجلس التعاون أهمية الدور الأمنى لإيران، فإنها ترى أن تكون مشاركة إيران فى أى ترتيبات مشتركة لأمن الخليج العربى فى إطار

---

١ - د. مصطفى عبدالعزيز مرسى - الاستقرار الأمنى والتعاون الاقتصادى فى منطقة الخليج - ص١٧.



شراكة متساوية بين الأطراف لاتميز فيها أو هيمنة لأى طرف على آخر. كما ترى دول مجلس التعاون أنه فى ظل استمرار اختلال علاقات القوى الراهن، فإن الوجود الأجنبى المقنن فى المنطقة يشكل الدرع الواقى من الفوضى والمغامرة. كما يلاحظ وجود خلافات أخرى بين الجانبين حول التدخل فى الشئون الداخلية، ومسيرة السلام فى الشرق الأوسط، فضلا عن التباين فى قراءة التطورات والمستجدات الدولية وانعكاساتها على أوضاع المنطقة فضلا عن الخلاف حول برامج التسليح الإيرانى والمناورات العسكرية الإيرانية واسعة النطاق فى مياه الخليج العربى.

استمرار هذه الفجوة فى المنظورين الأمنيين لكل من إيران ودول مجلس التعاون وصعوبة التوصل لحل وسط بينهما حول الموضوعات المطروحة جعل البعض يصف الجهود السابقة المتعلقة بذلك بالحوار الهش. وفى الواقع فإن فى مقدمة الملفات المعلقة بين إيران ودول مجلس التعاون هو ملف التسلح بأسلحة الدمار الشامل، وماتشير إليه من تقارير غربية، من عزم إيران على تسليح نفسها نوويا وهو أمر يجعل من تقاربها الأمنى مع الضفة الغربية من الخليج العربى - فى تقدير البعض - عملية صعبة. صحيح أن إيران مرتبطة بمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، كما أنها عضو فى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتخضع للتفتيش، ولكن الأمر - من وجهة نظر الضفة الغربية - مازال يحتاج لمزيد من الشفافية، وهو ما دعى أحد المشاركين فى ندوة مماثلة عقدت فى بيروت، إلى اقتراح إشراك إيران للباحثين العرب فى مجلس التعاون فى بعض مشاريعها النووية والسماح لبعض المسئولين والصحفيين بزيارة المنشآت النووية الإيرانية. وبطبيعة الحال إن من حق إيران الكامل توفير كل مقومات القوة للدفاع عن سلامتها الإقليمية وسلامة شعبها، إلا أنه من ناحية أخرى فإن القوة الإيرانية المتعاظمة، سواء فى الجانب العسكرى، أو الجانب المعنوى، أو الجانب الديموغرافى، كفيلة فى حد ذاتها، بإشعار دول مجلس التعاون الصغيرة بحالة من القلق المبرر. فقضية الجزر الإماراتية التى تحتلها إيران هى - كما يصفها أحد الكتاب الخليجيين - «رمز» سياسى لهذه الحالة(1).

مكنت سياسة ضبط النفس التى مارستها إيران تجاه استفزازات حكومة طالبان، من تجنب سقوط إيران فى المستنقع الأفغانى. ولا نستطيع أن نمنع أنفسنا من الإشادة

---

١ - د. مصطفى عبدالعزيز - نفس المرجع ص١٧.



بحكمة وعقلانية القرار الإيرانى فى هذا النزاع الذى يشكل سابقة إقليمية مشجعة. فقد سيطرت القيادة الإيرانية على إغراءات استخدام القوة ضد حكومة طالبان وقاومت ضغوط المتشددين فى الداخل. وفى تقديرنا أن الأزمة الإيرانية الأفغانية مثلت نموذجا غير مألوف لتوازن علاقات القوى ما بين قوة الضعف (أفغانستان) المعززة والمحمية بطبيعة جغرافية قاسية ومانعة، وضعف القوة (إيران)، لأن استخدام القوة له حدود وسقف يصعب تجاوزهما. فالقوة فى النهاية مسئولية يجب أن تستخدم بحكمة. وتعدو الطروحات الإيرانية بشأن صيغ التعاون الأمنى الإقليمى ابتداء من اقتراح كمال خرازى عن استعداد إيران لإقامة ترتيبات أمنية مشتركة مع دول مجلس التعاون من أجل إعلان منطقة الشرق الأوسط «منطقة سلام خالية من أسلحة الدمار الشامل»، وإنتهاءا بدعوة محسن رضائى القائد العام لقوات الحرس الثورى إلى توقيع معاهدة دفاعية أمنية خليجية إيرانية، تعتبر من الأمور المشجعة التى تحتاج للدراسة وتوفر مقومات التهيئة المسبقة، غير أنه يلاحظ أن هذه الطروحات كثيرا ماتكون مصاحبة لمناورات مكثفة متعددة خصوصا البحرية منها، وهو أمر يثير القلق والتساؤلات فى الضفة الغربية، لأن هذه المناورات توحى - فى تقدير البعض - بأن إيران ترغب فى تعزيز قدراتها على استخدام القوة خارج حدودها. لاشك أن معادلة التوازن والأمن والاستقرار فى منطقة الخليج العربى معادلة صعبة ومعقدة ومثيرة للجدل على الجانبين. ولاشك أيضا أن ظهور أى قوة إقليمية ذات قدرات عسكرية متزايدة يدفع بالأطراف الأخرى إلى زيادة تسلحها أو الاستعانة بقوى خارجية مساندة لإحداث التوازن المرحلى لميزان القوى الإقليمى. فالدول الصغيرة تشعر أنها فى حالة خطر دائم ما لم تكن هناك ضمانات من دول أكبر لهذا الأمن، أو ترتيبات أجنبية إقليمية موازية. ومن هنا تجىء أهمية تدخل دول ضفتى الخليج العربى فى حوار إيجابى وبناء لإعادة النظر فى سياسات بناء قوات تقليدية كبيرة وسياسات استملاك وبناء أسلحة الدمار الشامل على مستوى منطقة الخليج ككل. وفى تقدير البعض «أنه لايعقل أن تقوم إيران بالتسلح بينما ينزع السلاح العراقى، لأن مثل هذا الوضع مدعاة لمخاوف دول مجلس التعاون»[1].

وإذا كانت المصالح المشتركة تحتم ضرورة الوفاق بين إيران ودول مجلس التعاون، فإن الأمر يتطلب من الطرفين العمل على إزالة بؤر التوتر فيما بينهما. ومن ثم فينبغى

---

١ - د. مصطفى عبدالعزيز - نفس المرجع ص١٨.



على إيران أن تدرك جيدا أن مستقبلها الاقتصادى والسياسى مرتبط ارتباطا لا مفر منه بالتواصل مع دول مجلس التعاون، غير أن هذا التواصل لن يبلغ صورته المثالية إلا إذا كفت إيران عن تشبثها باحتلال جزر الخليج العربى، وقد يكون إثباتا لحسن النوايا أن توافق إيران على إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، بعد أن فشلت المباحثات الثنائية بينها وبين الإمارات العربية. وليس من شك فى أن تسوية ذلك النزاع بالطرق السلمية سوف يعود بالنفع على الجانبين، بل وسيؤدى إلى إرساء إطار جديد لتسوية المنازعات الإقليمية يمكن أن يصبح نموذجا يحتذى فى جميع دول المنطقة. كما ينبغى على إيران أن تدرك أيضًا أن الروابط الأمنية القائمة حاليًا بين دول مجلس التعاون والغرب ليست دعوة مفتوحة للولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها لكى تمارس هيمنتها على المنطقة، وإنما هى مرحلة مؤقتة اضطرت إليها لحين تعزيز قدرتها الذاتية الدفاعية. وينبغى على إيران أن تزيل القلق الذى يساور دول مجلس التعاون من برامجها التسليحية، ومع أن تلك البرامج لاتزال حتى الآن معقولة، كما أنه ليس لديها سوى ثلث أو نصف الأسلحة التى كانت بحوزتها على عهد الشاه، إلا أن التوجس سيظل قائما إذا ما اتجهت إيران إلى الإفلات من الرقابة الدولية على أسحلة الدمار الشامل النووية والبيولوجية والكيماوية(١).

إن إزالة القلق الذى يساور دول مجلس التعاون سيؤدى إلى مزيد من التعاون الاقتصادى الذى سيكون مساعدا بالقطع على استقرار الأوضاع الاقتصادية فى إيران، حيث سيكون فى إمكان دول مجلس التعاون تقديم المساعدات الاقتصادية دون توجس من أن يتم تحويل تلك المساعدات إلى عملية تسليح استراتيجى قد تهدد وجود هذه الدول ذاتها. أما عن دول مجلس التعاون الخليجى فعليها أن تدرك من جانبها أن تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى إيران يساعد على تحقيق أمنها لأن الوضع الاقتصادى المتأزم قد يدفع إيران إلى التطرف فى علاقاتها إزاء جيرانها. كما ينبغى على دول المجلس التوصل إلى حلول إقليمية فيما يتعلق بأمن المنطقة تمهيدا لفك الارتباط الأمنى مع دول الغرب إذ أن بقاء ذلك الارتباط قد ينطوى على خطر تحميل الأنظمة السياسية فى دول مجلس التعاون عبئا قد يستغل لتهديد استقرارها، ومع ذلك فلا ينبغى أن يؤدى فك الارتباط الأمنى مع دول الغرب إلى إفساح المجال لإيران أو لغيرها لاحتكار الزعامة الإقليمية أو

---

١ ـ د. جمال زكريا قاسم ـ العلاقات بين إيران ومجلس التعاون ص٨.



تهديد دول الجوار. إن التطلع إلى آفاق جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران يتمشى مع الاتجاه الذى يسود عالمنا المعاصر من وجود تكتلات سياسية واقتصادية إقليمية، وليس من شك فى أن الوفاق بين الجانبين يمكن أن يحقق نموذجا مثاليا لما ينبغى أن تكون عليه العلاقات الإقليمية بحكم عوامل الجوار ومايجمع بين الشعبين - العربى والإيرانى - من روابط الدين والثقافة والتراث الحضارى المشترك[1].

ظلت العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون متأثرة بثلاثة عوامل[2]:

١ - عامل الشك وعدم الثقة التى بذرها الشاه بتهديداته ورغبته فى الهيمنة والسيطرة من خلال دوره (كشرطى المنطقة) ومطالبته بالبحرين والهيمنة على الجزر الواقعة فى مدخل الخليج العربى.

٢ - عامل الشك وعدم الثقة الناجمين عن الثورة الإسلامية ومقولة تصدير الثورة وما تمثله من عامل تغيير يهدد الأنظمة التقليدية.

٣ - عامل الشك وعدم الثقة القائم على الاختلاف العرقى والمذهبى بين ضفتى الخليج العربى.

وعلى الرغم من تصريحات إيران بضرورة إقامة علاقات حسن جور مع دول مجلس التعاون، فإنها تستخدم قوتها العسكرية بصورة مستفزة لأمن واستقرار المنطقة، حيث قامت إيران بما يلى[3]:

١ - استعراض للقوة يتمثل فى اختبارات الأسلحة الصاروخية والعروض والمناورات العسكرية فى الخليج والتى تدل بوضوح على أن مسرح العمليات المنتظر للقوات المسلحة الإيرانية هو مضيق هرمز وبحر العرب. إن هدف العمليات الرئيسى هجومى وهو ما تؤكده طبيعة القوات المستخدمة وحجمها، وهذا فى حد ذاته يشير إلى أن الجانب الدفاعى ليس الهدف الحقيقى للقوات المسلحة الإيرانية، خاصة الحرس الثورى الذى هو امتداد طبيعى للميليشيات العسكرية شبه النظامية التى تشكلت أثناء الأشهر الأولى للثورة. إن عقيدة الحرس الثورى تؤكد على ضرورة تصدير الثورة وإثارة التوتر

١ - د. جمال زكريا قاسم - نفس المرجع ص٨.
٢ - د. معصومة مبارك - المرجع السابق ص٢٤.
٣ - د. جمال سند السويدى - المرجع السابق ص٢٣.



والقلاقل فى المنطقة. ولا غرابة أن نجد أن قوات الحرس الثورى تسيطر على قوات الباسيج (جيش التعبئة التطوعى) التى تتكون من ٢٠٠ ألف فرد وتصل عند التعبئة إلى مليون، وتتضح نية تصدير الثورة عمليا فى وجود ١٥٠ مقاتلا من الحرس الثورى فى لبنان، و٢٠٠ خبير عسكرى إيرانى فى السودان.

٢ ـ الاستخدام الفعلى للقوة العسكرية، سواء فى استمرار احتلال جزر الإمارات العربية وسعيها لتكريس الأمر الواقع أو فى محاولات فرض سيطرتها على مضيق هرمز ومهاجمة القوات البحرية الغربية.

ومن خلال رصد واستقراء تنامى القدرة العسكرية الإيرانية نصل إلى عدة حقائق استراتيجية من أهمها: أن إيران تسعى لامتلاك قدرات عسكرية تقليدية تفوق احتياجاتها للدفاع عن نفسها وحماية مصالحها الحيوية، بما يؤكد ضمنيًا وجود نوايا الهيمنة وفرض سياسة الأمر الواقع. كما أن سعى إيران لامتلاك قدرات عسكرية هجومية فى القوات الجوية ومنظومة الصواريخ الباليستية ذات المدى المتوسط والمدى البعيد يشير إلى كبر المجال الحيوى الذى تسعى إيران لفرض سطوتها العسكرية عليه. وهذا يعنى محاولتها أن تصبح قوة إقليمية عظمى تفرض مصالحها الخاصة، فضلا عن محاولات إيران امتلاك قدرات عسكرية نووية وأسلحة دمار شامل رغم تصديقها على معاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية ورغم عدم وجود أى تهديد أو توجهات عدائية ضدها. وهذا السلوك يخلق خللا استراتيجيا فى التوازن العسكرى فى المنطقة لصالح إيران، ومن ثم يدفع المنطقة إلى متاهات صراع التسلح، وتكريس حالة عدم الاستقرار فى منطقة الخليج العربى، ويدفع إلى الحاجة للتواجد العسكرى الأجنبى حتى يمكن ردع القوة العسكرية الإيرانية ومنعها من فرض إرادتها على المنطقة. ومنذ انتهاء عهد الشاه وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، أضحى هناك العديد من المخاطر والتهديدات الإيرانية على الأمن العربى الخليجى سواء على المدى القصير أو المتوسط، يتلخص فيما يلى(١):

١ ـ إن إيران أعطت لنفسها حق الفيتو فى أى ترتيبات أمنية فى منطقة الخليج العربى بما يخدم مصالحها الأمنية فقط.

٢ ـ تحدى الوجود العسكرى الأجنبى فى المنطقة، رغم أن الصراع العسكرى

---

١ ـ د. جمال سند السويدى ـ نفس المرجع ص٢٦.



الإيرانى ـ العراقى وحرب الخليج الثانية واستمرار المساعى الإيرانية لامتلاك أسحلة دمار شامل، فضلا عن تهديدها المستمر للملاحة الدولية كانت أسبابًا رئيسية لهذا التواجد العسكرى الأجنبى. وقد يكون هذا التواجد هو أحد العوامل التى أدت إلى الحد من الاندفاع الإيرانى نحو التوسع والهيمنة فى المنطقة، وفرضت على كثير من المسؤولين الإيرانيين إعادة حساباتهم، ومن ثم جاءت ظاهرة خاتمى والخطاب السياسى المعتدل والتوقف نسبيًا عن مواجهة دول مجلس التعاون.

٣ ـ اعتناق إيران لأيديولوجية تدعم من خلالها حركات التطرف والعنف التى تلجأ لاستخدام القوة للتخلص من الحكومات الشرعية، بإقامة العديد من معسكرات لتدريب المتطرفين ـ خاصة العرب منهم ـ على أعمال التخريب والتدمير، ويتحمل الحرس الثورى الإيرانى مسؤولية التدريب (معسكر الإمام علي شرق طهران، معكسر هاوند فى همدان جنوب غربى طهران، معسكر فاتح غنى حسين فى مدينة قم، ومعسكر أبيسك فى منطقة قزوين).

٤ ـ استمرار الحكومة الإيرانية فى تنفيد إجراءات ترمى إلى تكريس احتلالها لجزر الإمارات العربية (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى) إمعانا فى اتباع سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة، مما يشكل إصرارا على الاستمرار فى خطواتها الاستفزازية غير المبررة وتكريسًا لحالة عدم الاستقرار فى المنطقة.

٥ ـ التهديد المستمر بإغلاق مضيق هرمز، خاصة وأن الحرس الثورى الإيرانى قد قام بإجراء العديد من المناورات العسكرية المتوسطة والكبيرة فى الخليج العربي ومضيق هرمز خلال الفترة من عام ١٩٩٢ وحتى بداية عام ١٩٩٩ من قواعد الحرس الثورى فى بوشهر ولنجة وبندر عباس. ومن بين أهداف هذه المناورات التدريب على كيفية إغلاق مضيق هرمز، بالإضافة إلى إعداد قوة بحرية انتحارية تابعة للحرس الثورى وزيادة حجم القوات العسكرية الإيرانية الموجودة على جزيرة أبوموسى إلى نحو ثلاثة أضعاف، وإقامة قواعد للصواريخ البحرية «سلك وورم» الصينية الصنع. كل ذلك يهدف إلى تهديد الملاحة فى الخليج العربى وفرض السيطرة عليه.

٧ ـ امتلاك قدرات صاروخية هجومية ذات مدى يغطى كل منطقة شبه الجزيرة العربية والأهداف الحيوية لدول الخليج العربى، مما يزيد من حدة التوتر فى المنطقة.



في تصريح للأدميرال على شامخاني وزير الدفاع الإيراني أوضح أهمية «تدوين استراتيجية أمنية مشتركة» مع دول مجلس التعاون تهدف إلى «تحقيق أمن ثابت ودائم من دون حضور القوات الأجنبية في المنطقة» مشددا على ضرورة إنهاء وجودها، ولاسيما الأمريكية، من مجلس التعاون معتبرا أنه «الإجراء الوحيد الذى يضمن تخفيف التوتر وإزالة التهديد عن المنطقة». ومن هذا المنطلق ترى إيران أن العلاقات الأمنية القوية التى تربط بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية، والوجود العسكرى الأجنبى فى الخليج العربي، وزيادة التسلح فى مجلس التعاون، يشكل تهديدا لأمنها، ويشكل عامل فقدان الثقة الذى يشوب العلاقة بين إيران والدول فى مجلس التعاون. وهذا الموقف يرتبط بمفهوم إيران لأمن الخليج العربي الذى تراه خليجا مغلقا لا علاقة له بالعالم ولا بالدول العربية الأخرى، بينما تراه دول مجلس التعاون مرتبطا بالأسرة العربية والدولية، ذات المصالح المشروعة فيه. وقضية التواجد العسكرى الأجنبى فى منطقة الخليج العربي ربما يحتاج للتذكرة من جديد بمبرراته ليس دفاعا عن هذا التواجد، وإنما لشرح وتوضيح خلفياته ومبرراته وفى مقدمتها(١):

١ ـ أن وجود القوات الأمريكية فى المنطقة ليس اختيار مجلس التعاون لمواجهة إيران، وإنما هو نتاج ظرف خارج عن نطاق إرادة مجلس التعاون، وهو حرب الخليج الثانية، وكان لابد لدول الخليج العربية من الاعتماد على قوة خارجية لإعادة التوازن أو حفظه عند حدوده الدنيا على أقل تقدير.

٢ ـ يجب التعامل مع الواقع والوعى بمرارة التجربة التى مرت بها أزمة الخليج الثانية وأن لاتغالى إيران فى طلب المستحيل مثل طلب نبذ التواجد الأجنبى فى منطقة الخليج العربي.

٣ ـ أنه طالما بقيت مبررات التعاون الأمنى مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن دول مجلس التعاون لاتقبل بلومها على وجود القوات الأمريكية.

٤ ـ علينا أن ندرك أن للقوى الكبرى مصالح حيوية فى منطقة الخليج العربي وأن أمن الأسرة الدولية ومصالحها، المعتمدة على السلعة الاستراتيجية الكبرى المتمثلة فى

---

١ ـ د. مصطفى عبدالعزيز ـ المرجع السابق ص٢٠.



النفط، لايمكن عزله عن ترتيبات أمن منطقة الخليج العربي التى تتداخل فيه المصالح الإقليمية مع المصالح الدولية.

٥ ـ أننا ندرك حساسية المصالح الدولية للعلاقة بين الدائرتين العربية والإيرانية، وقدرتها على التأثير والفعل على حدود العلاقة الإيجابية المبتغاة، لكن إذا ماتم التوصل إلى ترتيبات أمنية إقليمية مقبولة بين الجانبين، فإن ذلك سيشكل الضمانة بعيدة المدى لأمن الخليج وهى التى تستطيع تحجيم تأثير العوامل الخارجية، وتحول دون إعطاء المبرر لأى طرف أجنبى لاستثمار مناخ التوتر أو زيادة حدته أو افتعاله بين الضفتين. ولعلنا نتذكر نجاح السعودية فى مقاومة محاولات استدراجها لأزمة حادة جديدة مع إيران بمناسبة حادث الخبر والتى سعت بعض الأطراف إلى إلصاقه بإيران. ونحن ندرك مخاوف إيران المبررة بشأن تواجد القوات الأمريكية فى منطقة الخليج العربى، لاسيما فى ظل سياسة الاحتواء المزدوج التى تتبعها الولايات المتحدة تجاه إيران والعراق. ولكن هناك مؤشرات تعبر عن تغير فى المواقف الأمريكية فى هذا الشأن بالنسبة لإيران(١).

غير أن إيران لم تلبث أن واجهت العديد من العقبات التى كان من أبرزها الوجود العسكرى الغربى، إضافة إلى ظروفها الاقتصادية المتردية وعدم استقرار أوضاعها الداخلية، هذا فضلا عن ارتياب دول مجلس التعاون من النوايا الإيرانية، وخاصة بعد أن أقدمت فى أبريل من عام ١٩٩٢ على احتلال بقية جزيرة أبوموسى، وفرض إجراءات إدارية وقانونية استهدفت بها ضم الجزر العربية الثلاث أبوموسى والطنبين إلى سيادتها الإقليمية. ونتيجة لتضامن دول مجلس التعاون الكامل مع الإمارات العربية وتنديدها بالاحتلال ومطالبتها لإيران بالانسحاب، صدرت تصريحات من بعض المسئولين الإيرانيين بأن إيران مستعدة لخوض الحرب دفاعا عن تلك الجزر، وذهبت التصريحات الإيرانية إلى الحد الذى أعلنت فيه إيران إلى أنه إذا كان هناك تمسك بادعاءات تاريخية فإنه من حقها العودة للمطالبة بالبحرين أو بغيرها. وطالبت إيران الإمارات العربية بصفة خاصة ودول مجلس التعاون بصفة عامة بعدم تصعيد الأزمة حتى لاتقع ضحية لمخططات دبرتها القوى الأجنبية لتبرير وجودها العسكرى فى المنطقة(٢).

---

١ ـ د. مصطفى عبدالعزيز ـ نفس المرجع ص٢١.
٢ ـ د. جمال زكريا قاسم ـ المرجع السابق ص٧.



وفى محاولة لحل الأزمة أجريت مباحثات ثنائية بين إيران والإمارات العربية فى سبتمبر ١٩٩٢، إلا أن تقدما لم يتحقق فى تلك المباحثات التى لم تلبث أن توقفت نتيجة لعدم الاتفاق على جدول الأعمال. وتبع ذلك أن أقر مجلس الشورى الإيرانى فى ٢٠ أبريل ١٩٩٣ قانونا يقضى بمد سيادة إيران على تلك الجزر. وليس من شك فى أن ما أقدمت عليه إيران أضاع جهدا كبيرا تم فيه بناء جسور من التفاهم نتيجة معارضة إيران للعدوان العراقى على الكويت حين أعلنت رفضها للتوسع الإقليمى والاستيلاء على أراضى الغير بالقوة مما يتناقض مع ماذهبت إليه فى احتلالها لجزر الخليج العربى. وإذا ما استثنينا قضية الجزر ومسابيته ـ ولاتزال ـ من توتر فى العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون فقد أتت قمم مجلس التعاون لتشدد على أهمية تطوير التعاون مع إيران، وتغيير النظرة إليها من كونها خطرا محتملا يتهددها إلى كونها جارا رئيسيا ينبغى التعايش معه سلميا، فقد أشارت قمة الدوحة فى عام ١٩٩٠ إلى أهمية «التعايش السلمى المستمد من روابط الدين والتراث التى تربط بين دول المنطقة»[1].

وأدخلت قمة الكويت الثانية عشرة فى ديسمبر ١٩٩١ مبدأ النسبة فى علاقات دول مجلس التعاون بإيران، حيث تركت لكل دولة حرية إبرام ماتشاء من معاهدات إيمانا بوجود «تفاوت فى العلاقات بين كل من دول المجلس وإيران بحكم طبيعة المصالح بينها»، وأكثر من ذلك فإن قمة أبوظبى التى انعقدت فى عام ١٩٩٢ فى ظل أجواء الخلاف على جزيرة أبوموسى والطنبين أكدت على «أهمية تطوير العلاقات بين الجانبين وتعزيز الثقة المتبادلة». واتساقا مع ما اتخذته دول مجلس التعاون من مبادرات، أخذت العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون تأخذ مسارا إيجابيا، وخاصة فيما يمس التعاون الاقتصادى، حيث ظلت إمارة دبى أكبر شريك تجارى لإيران، كما كان للعامل الاستراتيجى بين سلطنة عمان وإيران فيما يتعلق بمضيق هرمز أثره فى توسيع العلاقات بينهما فى المجال الاقتصادى. وعلى الرغم من توتر العلاقات بين إيران والبحرين، إلا أن العلاقات أخذت فى التحسن التدريجى وإن تأثرت بعض الشىء بالأحداث التى وقعت فى البحرين فى أكتوبر عام ١٩٩٤. ولعل قطر كانت أكثر جرأة فى إقدامها على مشروعات مشتركة بينها وبين إيران، لعل من أبرزها مشروع لنقل مياه الشرب إلى قطر

---

١ ـ د. جمال زكريا قاسم ـ نفس المرجع ص٧.



من نهر قارون فى جنوب إيران بواسطة أنبوب يبلغ طولـه قرابة ١٨٠٠ كيلو مترا، وهو مايعـرف بالأنبوب الأخضـر الذى يمثل بديلا لنظيره التـركى الذى يعرف بمشروع مـياه السلام مما يعكس التنافس التركى الإيرانى فى منطقة الخليج العربى(١).

وقـد كان من المفـترض أن تسـهم دول مجلـس التعـاون بقسط وافـر من برامج المساعدات المقدمة لإيران. على سبيل المثال لا الحصر، نشير إلى ما يلى(٢).

أ ـ إعلان البنوك البحرينيـة بأنها ستعمل جاهدة لتقـديم المساعدات المرتبطة بإعادة البناء فى إيران.

ب ـ وافقت قطر مـبدئيـا على إقامة أربعـة خطوط أنابيب بطول ١٨٠٠كم٢ من أجل نقل مياه الشرب من نهر الكارون بتكلفة إجمالية وقدرها ١٣ مليار دولار.

جـ ـ كان مقررا قيام مؤسسة تجارية فى دبى ببناء مصنع للبتروكيميائيات فى إيران بتكلفة ومقـدارها ٤٥٠ مليون دولار. هذا وقد اجتـذبت إيران استثمارات خـارجية من أجل تأسيس ثـلاث مناطق للتجارة الحـرة على الخليج العربـى وهى: قشم Qusham، كيش Kish، لافان lavan فى هذه الجزر سيتـمتع المستثمرون الأجانب بحـماية قانونية وبدون أية قيود أو ضوابط للاستيراد. اعتـبر ذلك جزءا من مشروع ضخم هو (المجتمع الصناعى) بقيمـة ١,٥ بليون دولار مقرر انشاؤه فى منتصف التـسعينات. وفى ظل مد جسر التعاون مع المحيط الخارجى نلحظ ما يلى:

١ ـ توقيع اليابان (من خـلال شركة كوبى Kobe للصلب) على عقد غرضه بناء مصنع للصلب فى جزيرة قشم.

٢ ـ تسـعى إيران ومنذ إيقـاف حـرب الخليج الأولى فى عـام ١٩٨٨ إلى تطوير برامجـها الإنمائية، واضعـة نصب عينها هدف تأمـين ٢٧ بليون دولار من الاعتـمادات الخارجـية، إن حـيادها فى حـرب الخليج مكنها من الحـصول على الاعـتمادات المـالية الخارجية، محققة مكاسب اقتصادية جيدة.

٣ ـ تنامى معدلات التـبادل التجارى بين إيران من جهـة، ودول المعكسر الغربى من جهة أخرى.

---

١ ـ د. جمال زكريا قاسم ـ نفس المرجع ص٧.

٢ ـ د. محـمد عبدالله الركن ـ البعد التـاريخى والقانونى للخـلاف بين الإمارات وإيران حول الجزر الثلاث ـ مجلة التعاون ـ العدد ـ ٢٨ ـ ديسمبر ١٩٩٢ ـ ص٣٥.



بالرغم من ذلك كله، لايمكننا تنحية الدوافع الاقتصادية كليا من وراء الإجراء الإيرانى، بخاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار رغبة إيران فى امتداد مياهها الاقليمية كى تغطى أكبر قدر من الموارد النفطية داخل الخليج العربى. من هنا، يمكن القول أن للبعدين الاستراتيجى والاقتصادى دورا فاعلا فى تشكيل الدور الإيرانى السياسى والدبلوماسى فى إطار توجه استراتيجى أمنى ـ اقليمى يؤكد الحضور الإيرانى الدائم على الساحة السياسية الدولية عموما والخليجية بشكل خاص(١).

أكدت دول مجلس التعاون تضامنها الكامل مع موقف دولة الإمارات العربية المتحدة فى خلافها مع إيران حول جزيرة أبوموسى. وقررت أثر الجلسة التى عقدها وزراء خارجيتها فى جدة برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتى، إجراء المزيد من المحادثات فى هذا الشأن فى اجتماعات الدول الـ ٨ فى الدوحة، وإيفاد مبعوث خاص إلى طهران لإيجاد تسوية مرضية للطرفين. وأكد مصدر فى مجلس التعاون مطلع أن وزراء خارجية السعودية والكويت والإمارات وسلطنة عمان وقطر والبحرين أعربوا خلال اجتماعهم عن قلقهم من أن يؤثر التصعيد الإيرانى الأخير فى جزيرة أبوموسى «سلبا على العلاقات بين دول المجلس وإيران. وقال المصدر أن الوزراء ركزوا على أهمية العلاقة بين دول المجلس وإيران فى ضوء المبادئ التى وردت فى دورات المجلس الأعلى لمجلس التعاون، وأكدوا فى الوقت ذاته تضامنهم ووقوفهم إلى جانب الإمارات وسيادتها الوطنية على أراضيها.

يذكر أن وزراء خارجية الدول الست عقدوا جلستين صباحية ومسائية تخللها عمل جرى خلاله البحث فى الأوضاع الراهنة فى المنطقة. وذكر مسؤول فى مجلس التعاون يشارك فى الاجتماعات أن تمديد الجلسات حتى صباح اليوم يعود إلى أهمية المواضيع المطروحة على جدول الاجتماع وضرورة التوصل إلى قرارات مشتركة حولها. وأكدت مصادر المجتمعين أن موضوع الخلاف الإماراتى الإيرانى حول جزيرة أبوموسى استأثر بالقسط الأوفر من المحادثات، وذلك فى ضوء تقرير فى هذا الشأن رفعه وزير الدولة للشئون الخارجية فى دولة الإمارات، ضمنه رأى بلاده فى الصيغة الأنسب لحل يرضى جميع الأطراف. وأكدت مصادر المجتمعين أن المجلس الوزارى قرر عرض

١ ـ د. محمد عبدالله الركن ـ نفس المرجع ص٣٥.



الموضوع على اجتماع وزراء خارجية الدول الثمانى فى الدوحة لإجراء موقف موحد فى شأنه. وبصدور قرار دول مجلس التعاون الذى يستنكر الإجراءات التى اتخذتها إيران فى جزيرة أبوموسى، واعتبار تلك الإجراءات بمثابة إنتهاك لسيادة ووحدة أراضى الإمارات وزعزعة للأمن والاستقرار، فإن السؤال هو ماذا بعد؟ وماهى الخطوات التى تنتظرها دولة الإمارات؟.

أنهى وزراء خارجية دول مجلس التعاون اجتماعاتهم فى جده وأصدروا بيانا شديد اللهجة حملوا فيه على التصرفات الإيرانية الأخيرة لفرض السيطرة على جزيرة أبوموسى الإماراتية، وأكدوا تبعية جزر أبوموسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى لدولة الإمارات رافضين رفضا قاطعا استمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الجزر الثلاث التى كانت إيران غزتها عام ١٩٧١م قبل قيام اتحاد الإمارات. ولاحظ المراقبون السياسيون أن بيان المجلس الوزارى لمجلس التعاون لم يتضمن تأييدا قويا لاعلان حظر الطيران العراقى جنوب العراق، بل أشار إلى أن هذا الحظر «يأتى وفقا لقرارات مجلس الأمن وبياناته» ولاحظ المراقبون السياسيون أن البيان الختامى الذى صدر إثر اختتام اجتماعات وزراء خارجية كل من السعودية وعمان والكويت ودولة الإمارات وقطر والبحرين عكس موقفا قويا لمجلس التعاون من إيران، وهى المرة الأولى التى تتخذ فيها هذه الدول مثل هذا الموقف منذ إنشاء المجلس قبل ١١ عاما.

وجاء فى البيان: يتابع المجلس بقلق بالغ الإجراءات التى اتخذتها إيران فى جزيرة أبوموسى وتطورات الأحداث فيها ويعبر عن استنكاره الشديد الإجراءات التى اتخذتها إيران فى الجزيرة لما تمثله من انتهاك لسيادة إحدى دول مجلس التعاون. ويطالب الجمهورية الإسلامية الإيرانية باحترام مذكرة التفاهم التى توصلت إليها إمارة الشارقة وإيران آنذاك مشددا على أن جزيرة أبوموسى من مسؤولية حكومة الإمارات العربية المتحدة منذ قيام الاتحاد. كما يعرب عن رفضه القاطع استمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة. يعبر المجلس عن أسفه الشديد لاتخاذ إيران تلك الإجراءات غير المبررة. ويرى أن فى ذلك السلوك إخلالا بالرغبة المعلنة فى تطوير العلاقات بين الجانبين.



وتعارضا مع المبادئ التى تقوم عليها العلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران، واتفاق الجانبين على إقامة علاقات مبنية على أساس من التزام مبادئ القانون الدولى واحترام استقلال الدول وسيادتها ووحدة أراضيها وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية، ونبذ اللجوء إلى القوة والتهديد باستخدامها وحل النزاعات بالطرق السلمية. وإذا يعبر المجلس عن الأمل بأن تراجع الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقفها من هذه القضية، يؤكد وقوفه التام إلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة فى التمسك بسيادتها الكاملة.

وكان زعماء دول مجلس التعاون الست طالبوا فى بيان صدر فى ختام قمة أبوظبى بأن تتراجع إيران عن ضم جزيرة أبوموسى والانسحاب من جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى. وذكرت المصادر بقرارات قمة أبوظبى، خصوصا مطالبة إيران بإنهاء احتلالها للجزر الثلاث والتضامن مع دولة الإمارات. وعبرت دول مجلس التعاون فى قمة أبوظبى عن أسفها الشديد بين دول المجلس والجمهورية الإسلامية الإيرانية، وأكدت القمة أن تطوير العلاقات بين الجانبين مرتبط بتعزيز الثقة وما تتخذه الجمهورية الإسلامية الإيرانية من إجراءات تنسجم مع التزاماتها مبادئ حسن الجوار واحترام سيادة دول المنطقة ووحدة أراضيها وعدم التدخل فى شؤونها الداخلية. وطالبت القمة إيران بإزالة كل الإجراءات التى اتخذتها فى جزيرة أبوموسى وإنهاء احتلالها لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة.

أكد قادة دول مجلس التعاون فى مؤتمر القمة الذى انعقد فى أبوظبى بدولة الإمارات العربية المتحدة فى ديسمبر ١٩٩٢ أهمية اتباع أسلوب الحوار والتفاوض كنهج أساسى لتسوية النزاعات بين الدول بالطرق السلمية، وبما يتمشى وينسجم مع الشريعة الإسلامية السمحاء وبما يجسد التزامها بميثاق الأمم المحدة والقوانين والأعراف الدولية. إن دول المجلس تؤكد حرصها التام على أهمية احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل فى شؤونها الداخلية، واحترام النظام السياسى لكل دولة وسيادتها على مواردها الطبيعية وفقا لسياساتها الائتمائية والبيئية، ورفض استخدام القوة أو التهديد باستعمالها كوسيلة لحل المنازعات القائمة حتى يتسنى لها تسخير طاقاتها ومواردها لتعزيز التنمية الاقتصادية والإجتماعية التى تتطلبها المرحلة الراهنة.



تداعيات الاحتلال الإيرانى للجزر العربية

تصورت دول مجلس التعاون مجئ نظام حكم جديد فى أعقاب حكم الشاه سيعمد لإحداث تغيرات فى موقف إيران من الجزر الثلاث التى قامت باحتلالها منذ مايزيد على العشرين عاما. على هذا الأساس اعتقدت الإمارات العربية، تشاركها فى ذلك دول مجلس التعاون الأخرى أن إيران ستخطط لها فى ظل نظام الثورة الاسلامية مسارا مختلفا يعتمد سياسة خارجية قائمة على حسن الجوار، مما يعنى ضرورة إرجاع الجزر الثلاث إلى سيادة الإمارات العربية. بالرغم من ذلك، حرصت الإمارات العربية مع دول مجلس التعاون على استمرار العلاقات الودية وإبقاء الاتصالات والقنوات السياسية والدبلوماسية مفتوحة بين الطرفين: «العربى ـ الخليجى» والإيرانى. . أكثر من ذلك، اتبعت الإمارات العربية بخاصة موقفا حياديا من الحرب العراقية الإيرانية والتى استمرت طوال ثمانى سنوات، ولكن دون أن يعنى ذلك مطلقا تخلى الإمارات عن مطالبها المشروعة فى استرجاع سيادتها الوطنية على الجزر. ولتحقيق هدفها المنشود اعتمدت الدولة وسيلة الدبلوماسية الهادئة (منطلقة من قناعتها بأن الحق فى جانبها وأن هذه الجزر ستعود يوما إلى سيادة الإمارات) . ينسجم التحرك الإماراتى مع معطيات النظام الدولى الجديد والمفترض قيامها على ضرورة حل المشكلات الإقليمية بالطرق السلمية ـ الدبلوماسية مدخلا طبيعيا لحل كافة المشكلات الحدودية بين إيران ودول مجلس التعاون الأخرى بضمن ذلك الخلاف الطويل الأمد حول الجزر. فقط منذ أقل من عام كانت أجواء التفاؤل سائدة باتجاه توثيق الروابط والعلاقات العربية مع إيران على أسس من الجيرة الطيبة، بناء الثقة وإزالة كافة عناصر التوتر والعداء، تأكيدا لذلك، جاء تصريح السيد عبدالله يعقوب بشارة فى نوفمبر ١٩٩١ بما يلى(١):

«إن المجلس الوزارى بحث توثيق العلاقات مع إيران كونها شريكا أساسيا فى مياه الخليج العربى». من هذا المنطلق استطرد الأمين العام لمجلس التعاون بالقول «إن أمن واستقرار مياه الخليج العربى لايمكن أن يتحقق دون تفاهم إقليمى مع إيران». كذلك نسب إلى بشارة القول بأن الحوار مع إيران سيكون ذا جوانب متعددة تغطى مسائل حيوية مثل: حرية العبور، الملاحة والصيد فى الخليج العربى. مع ذلك فإن مجلس

١ ـ د. محمد عبدالله الركن ـ المرجع السابق ص٣٧.



التعـاون قد أوضح رفضه الضـمنى للانتقادات الإيرانيـة للرؤية الخليجية والخـاصة بأمن الخليج العربى والتى اعتمدت «إعلان دمشق» مـرتكزا لها. توضيحا للموقف الخليجى - العربى أكد الأمين العام لمجلس التعاون بأن هنـاك اختلافا بين مسألة أمن الخليج العربى ومسألة أمن وسيادة دول مجلس التعاون حـيث أن المسألة الأخيرة هى من مسؤولية دول مجلس التعاون ذاتهـا. علما بأن ترتيبات الأمن الخليجى والتى اعتمـدت صيغة «إعلان دمشق» قد أتاحت ولو بصورة ضمنية وفى إطارها العام مشاركة دول غير عربية من دول المنطقة محـددا إياها (بالدول الإسلامية) وذلك فى إشارة ضمنيـة لإيران. بالإضافة إلى ذلك، لم يمض وقت طويل حين نظرت دول مـجلس التعاون بعين الرضا والاسـتجابة الايجابية للموقف الإيرانى الحازم من غزو العراق لـلكويت والمتمثل برغبة إيرانية جديدة للتحرك العسكرى ضد العراق إذا ما عمد الأخير لإحداث أية تغيرات جيوستراتيجية فى المنطقة، وفى جانب آخـر أشار أحد الباحثـين إلى مقولة هامة ومفـادها: (أن الحسابات الوطنية والـداخلية لكل من دول مجـلس التعاون، تحكم سـياسـتها وعـلاقتـها بالدولة الإيرانية) إلا أن دول مـجلس التعاون وفى ناحـية أخرى قد اتفـقت فيمـا بينها على أن يقتصـر الدور الإيرانى على عملية التـأمين البحرى للمـياه، فى إطار ترتيبات خليـجية مشتركة. ليس هذا فحسب، فقـد تطور الموقف العربى - بصورة واضحة ومحددة للرد على الإجراءات غير المشروعة التى اتخذتها إيران فى جزيرة أبوموسى، نظرا لما تمثله من انتهاك لسـيادة وحدة أراضى الإمارات العربيـة. ترتيبا على ذلك أكد البـيان الصادر عن المجلس الوزارى لدول مجلس التعاون جملة قضايا هامة(١):

١ - مطالبة حكومـة الجمهورية الإسـلامية الإيرانية باحـترام مذكرة التـفاهم التى توصلت إليها إمارة الشارقة وإيران آنذاك.

٢ - الإصـرار على أن جزيرة أبومـوسى أصبـحت من مسـؤولية دولة الإمـارات العربية المتحدة منذ قيام الاتحاد.

٣ - الرفض القاطع لاستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة.

---

١ - د. محمد عبدالله الركن - نفس المرجع ص٣٥.



٤ ـ الاعراب عن الأسف الشديد لاتخاذ إيران تلك الاجـراءات غير المبررة والتى من شأنهـا الإخلال بالرغبة فى تطوير العـلاقات بين الجانبين. أعتـبر السلوك الإيرانى. مخالفـا ومتعارضـا مع المبادئ التى تقوم عليهـا العلاقات بين مجلس الـتعاون وإيران، واتفاق الجانبين على إقـامة علاقات مبنية على أساس مـن الالتزام بمبادئ القانون الدولى واحترام استقلال وسيادة ووحـدة أراضى الدول وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية ونبذ اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها. .».

من هذا المنطلق أكد المجلس على ضرورة التـوصل إلى حل سلمى للنزاع، مقدما دعمه الكامل للإمـارات فى كافة الإجراءات التى تـتخذها حفاظا على سيـادتها ووحدة أراضيها. تعقيبا لهذا الموقف الجمـاعى أعرب وزير الخارجية السعودى الأمير فى خطاب ألقاه أمام الجمـعية العامة للأمم المتحـدة (عقب سماع إعلان الإمارات العـربية عن فشل الجهـود التى بذلتها مع الجـمهورية الإسـلامية الإيرانية لـلوصول إلى حل سلمى وودى بشأن اسـترداد كـامل حقـوق السيـادة على الجزر الثـلاث) عن موقف مـحدد وواضح يتلخص فى العـبارة التـالية: «إننا نعـبر عن تأييـدنا لدولة الإمارات العـربية المتـحدة، ومطالبتـها بإلغاء الإجراءات التى اتخـذتها إيران من جانب واحـد للعمل على حل هذه المشكلة عن طريق التـفاوض والاحـتكام إلى القانون الدولى والشـرعية الـدولية». ومن الجدير بالذكر، أن قوة موقف مجلس التعاون تجاه إيران قـد تعززت نتيجة لاجتماع آخر عقـد فى الدوحة يومى ٩، ١٠ سبـتمبر ١٩٩٢ حـيث تبلور اتجاه موحـد لدول اعلان دمشق (دول مجلس التعاون، بالإضافة إلى مـصر وسوريا). ومما جاء فى البيان الختامى دعم الدول الثمان وتضـامنها مع كل الإجراءات التى تتخذها الإمـارات للمحافظة على سيادتها على جزيرة أبوموسى[1].

كـما ندد البـيان باحـتلال إيـران لجزيرتى الطنب القـريبـتين من مـضيق هرمـز الاستـراتيجى. ومن المناسب الإشارة إليـه إلى إضفاء الشـرعية على مـوقف الإمارات «عربيا» تجلت فى بيان المجلس الوزارى لجامعـة الدول العربية الذى هو الآخر أعاد تأكيد موقف الدعم لكل التدابير التى تتخذها الإمارات تعزيزا لسيادتها فى أبوموسى. كما وقد قرر السـعى لعرض الخلاف بين الإمـارات وإيران حول أبوموسى وجـزيرتى الطنب أمام

١ ـ د. محمد عبدالله الركن ـ نفس المرجع ص٣١.



الأمم المتحدة. إن السؤال الذى يجب طرحه فى هذه المرحلة هو: هل أن ظاهرة الإجماع العربى والتى حدثت لأول مرة منذ حرب الخليج الثانية تعبر عن صحوة عربية حقيقية ستجد مجالها فى سياسات وترتيبات أمنية رادعة ضد كل قوة تحاول النيل من دول مجلس التعاون؟ فى رأى بعض الباحثين أن مسألة الجزر العربية المحتلة قد تكون مدخلا ممتازا لبلورة الرؤى الاستراتيجية الموحدة. إذ هى حاليا تعتبر نقطة التماس التى تتكثف فيها رموز المخاطر والتهديدات للمنطقة العربية. من هنا وفى المقدمة أهمية توافر الشروط والضمانات الأساسية لضبط ميزان حركة تقاطع الدوائر العربية مع الدائرة الإيرانية وردع نزعات الهيمنة والتوسع لديها، وقيام مشاركة ذات قدرة حقيقية بين دول مجلس التعاون بدوائرها المستقلة وبقية الدول الأخرى فى العالم العربى، ضمن نظام عربى شامل. إن قيام الأخير يعتبر ضرورة حيوية لامناص منها إذا ما أريد تجنيب المنطقة العربية أهوال العدوان، وحتى تتوافر الظروف الموضوعية المواتية وتستكمل الركائز الأساسية لمشروع أمنى عربى متكامل، لابد من تطوير وتسريع الآليات اللازمة لحسم النزاع بالطرق السلمية. ابتداء من هنا، تأتى أهمية الإشارة إلى الدور السياسى ـ الدبلوماسى المكثف الذى لعبته ولاتزال، الإمارات العربية، فى المحيط الدولى دفاعًا عن قضيتها العادلة فى عروبة الجزر وعودتها فى إطار الشرعية والسيادة القانونية للدولة[1].

العلاقات الإيرانية مع دول المجلس التعاون قبل الاحتلال الإيرانى لأبوموسى

أنهى نائب الرئيس الإيرانى الدكتور حسن حبيبى زيارة رسمية إلى قطر استمرت ثلاثة أيام، وقد جاءت هذه الزيارة ردا على زيارة ولى عهد قطر الذى زار العاصمة الإيرانية فى شهر نوفمبر عام ١٩٩١، حيث تم فى تلك الزيارة التوقيع على عدد من بروتوكولات التعاون بين البلدين هى الأولى من نوعها منذ سقوط نظام الشاه فى ١٩٧٩. وكان من بين أهداف زيارة نائب الرئيس الإيرانى إلى الدوحة متابعة تنفيذ تلك الإتفاقيات التى اتفق عليها فى طهران، وتعتبر اتفاقية ايصال المياه العذبة من جنوب غرب إيران إلى قطر من بين أهم المشاريع التى بحثها المسؤولون الإيرانيون والقطريون، حيث اتفق الجانبان على أن يبدأ العمل فى مشروع إيصال مياه الكارون خلال الستة أشهر

---

١ ـ د. محمد عبدالله الركن ـ نفس المرجع ص٣١.



القادمة. علما أن طول خط أنابيب نقل المياه يصل إلى حوالى ١٨٠٠ كيلو متر، كما أن تكاليف هذا المشروع تبلغ ثلاثة عشر مليار دولار على أن تتحمل الحكومة القطرية غالبية هذه التكلفة. ورغم أن هذا المبلغ يعتبر كبيرا لتنفيذ مشروع واحد، لكنه أقل من نصف تكاليف المشروع التركى لنقل المياه من نهرى سيحان وجيحان إلى منطقة الجزيرة العربية، حيث تصل تكاليف ذلك المشروع إلى حوالى ثمانية وعشرين مليار دولار، وقد أطلق عليه مشروع السلام حيث كان من المقرر أن تزود المياه التركية كلا من سوريا والأردن و«إسرائيل» والسعودية والإمارات العربية المتحدة . وبالإضافة إلى متابعة تنفيذ الاتفاقيات السابقة، فقد اتفق المسؤولون الإيرانيون والقطريون على اتفاقيات جديدة للتعاون شملت الجوانب التعليمية والاقتصادية وطرق المواصلات بالإضافة إلى تبادل الأخبار، ولذلك يمكن القول أن وتائر التعاون بين طهران والدوحة بدأت تأخذ أبعادا فى غاية الأهمية مع أن العلاقة بين البلدين لم تكن على مايرام أثناء سنوات الحرب العراقية ـ الإيرانية. أى أنه إذا ما تم قياس تطور التعاون الحاصل بين البلدين إلى الفترة الزمنية القصيرة نسبيا، فإن ذلك يعنى أن العلاقات الإيرانية ـ القطرية دخلت فى مرحلة متقدمة جدا[1].

لقد جاءت زيارة حسن حبيبى إلى الدوحة فى وقت تشهد فيه العلاقات العربية ـ الخليجية عموما تحسنا وتطورا ملحوظا على جميع المستويات. فقد قام وزير الخارجية الإيرانى علي أكبر ولاياتى بزيارة ناجحة إلى الكويت فى أواخر شهر أبريل عام ١٩٩٢، واتفق الطرفان على أن يجرى تبادل الزيارات بين البلدين فى كل ستة أشهر. والأهم من كل ذلك هو أن زيارة الوزير الإيرانى إلى الكويت جاءت فى نفس الفترة التى قام فيها الرئيس السورى حافظ الأسد بجولة شملت جميع دول مجلس التعاون الست، كما تزامنت أيضا مع زيارة وزير الخارجية المصرى عمرو موسى إلى منطقة الخليج العربى. وحسب رأى بعض الأوساط السياسية المطلعة فإن العاصمة الإيرانية أرادت من خلال زيارة وزير الخارجية إلى الكويت أن تسجل حضورا سياسيا فى منطقة الخليج العربي فى وقت عاد فيه الحديث بقوة عن اتفاق دمشق الذى وقعت عليه دول مجلس التعاون مع كل من مصر وسوريا فى شهر مارس من العام ١٩٩١. وبعبارة أخرى فإن طهران التى تنظر إلى الوضع الأمنى فى منطقة الخليج العربي باهتمام بالغ حاولت من خلال زيارة

---

١ ـ مجلة العالم ـ ١٦/ ٥/ ١٩٩٢م.



ولاياتى لفت الانتبـاه إلى دورها المهم والذى يجب أن يـؤخذ بنـظر الاعتبـار فى أى ترتيبات أمنية لمنطقة الخليج العربى[1].

وربما جاءت تصريحات أمين عام مجلس التعاون فى الثالث من شهر مايو عام ١٩٩٢ حول التـرتيبات الأمنيـة فى منطقة الخليج لتؤكـد بصورة لاتقبل الشك على رغـبة دول مجلس التعاون فى إشراك الجمهورية الإسلاميـة فى هذه القضية الحساسة، وذلك حينما أشار عـبدالله بشارة إلى الخـيارات الأربعة التـى تحكم موقف دول مجلس التـعاون إزاء موضوع الأمن فى المنطقة حيث اعتبر أن الخيار الأول يتمثل فى التعاون بين دول المجلس الست والخيار الثانى يعتمد على إعلان دمشق وهو مايعرف باتفاق ٦ + ٢ والثالث يرتبط بالتعاون مع إيران، ومن الممكن أن يتم التوصل إلى (اتفاق هام) بين دول مجلس التعاون وإيران. أما الخيار الرابع فـهو يتمثل بالاتفاقيات الأمنية التى تم التـوقيع عليها بين بعض دول مجلس التعاون وكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والتى يتوقع أن تشمل هذه الاتفاقيـات دول مجلس التعاون الأخـرى. ورغم أن الجمهورية الإسلامـية لاتشارك دول مـجلس التعـاون الرأى فى إشـراك دول غيـر خليجـيـة فى ترتيب الوضع الأمنى للمنطقـة، لكنها تحـاول فى نفس الوقت إقناع الطرف المقـابل بهدوء. ويبـدو حسب رأى بعض الأوساط السياسية فى العاصمـة الإيرانية أن هناك جهات فى دول مجلس التعاون لازالت تتأثر بالدعايـة والأساليب العراقية، حـيث أن مجرد (إشارة إعلامـية) تصدر فى العاصمة العراقية تـكفى لأن تثير عاصفة سياسية وإعلامية فى سـماء العلاقات العربية ـ الخليجية مع أن غزو الكويت لا زال فى أذهان الجمـيع. وهذه القضية، أى تأثير الدعاية العراقية، تعكس بوضوح أن موقف بعض دول مجلس التـعاون إزاء الجمهورية الإسلامية لازال غيـر سليم، مع أن إيران قدمت الدليل العلمى أثناء أزمـة الخليج الثانيـة على أنها لاتحمل أى نوايا غير سليمة إزاء الدول فى مجلس التـعاون وقد اعترف بذلك الكثير من المسؤولين فى دول مـجلس التعاون. ففى شهـر أبريل ١٩٩٢، اندلعت عاصفة إعـلامية مفـادها أن الجمـهورية الإسـلامية تقـوم بعمليـة ترحيل للمـواطنين العرب فـى جزيرة أبوموسى فى منطقة الخليج العربى، ورغم أن طهران نفت مثل هذه الإشاعة وعلى أعلى

---

١ ـ مجلة العالم ـ ١٦/ ٥/ ١٩٩٢م.



المستويات. ولكن بعض وسائل الإعلام فى مجلس التعاون ظلت تصر على التعاطى مع هذه القضية(١).

استقبلت العاصمة الإيرانية فى الشهر أبريل ١٩٩٢ وزير خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة، وأثناء المحادثات الرسمية أبلغ الوزير الإماراتى أن الحكومة الإيرانية لم تقم على الإطلاق بترحيل أو إبعاد أى عربى من الجزيرة وأن كل ماحدث هو استعداد السلطات المحلية فى الجزيرة إلى إعادة بناء وإعمار المنطقة. ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا المجال هو أن الجمهورية الإسلامية وقفت إلى جانب حاكم الشارقة الحالى الشيخ سلطان بن محمد القاسمى الذى قاد أخوه عبدالعزيز فى شهر يونيو عام ١٩٨٧ انقلابا أبيض ضده، وبعد وساطات من دول مجلس التعاون عاد الهدوء إلى الإمارة وتم الاتفاق بين الأخوين علما أن غالبية العرب القاطنين فى جزيرة أبوموسى هم من مواطنى إمارة الشارقة. وقد استاءت وسائل الإعلام الإيرانية من النبرة الإعلامية التى تناولت بها أجهزة الإعلام الخليجية قضية جزيرة أبوموسى. وقد أشار نائب الرئيس الإيرانى حسن حبيبى أثناء المؤتمر الصحفى الذى عقده فى الدوحة إلى العراق بأنه هو وراء ضجة أبو موسى ونفى أن تكون هناك أى نية لدى الحكومة الإيرانية فى إخراج المواطنين العرب من الجزيرة. وعلى أى حال، فإنه باستثناء قضية جزيرة أبوموسى التى ليس لها أى واقع عملى، فإن العلاقات الإيرانية العربية تمر الآن فى أحسن مراحلها على الإطلاق، فمنذ أزمة الخليج الثانية لم يعكر صفو العلاقات بين الطرفين أى طارئ يمكن أن يؤدى إلى حدوث سوء تفاهم منذ توصل الجانبين إلى قناعة مشتركة مفادها أن أى تدهور فى العلاقات الإيرانية ـ العربية سوف يكون مضرا بمصالح الطرفين، مع وجود فهم مشترك أيضا إلى أن إعادة بناء الثقة بين الجانبين لابد أن يتم بشكل هادئ، وأن القضايا التى يلتقى عليها الإيرانيون والعرب هى أكثر وأهم من تلك التى يختلفون عليها(٢).

غضب عربى فى مجلس التعاون من التصرفات الإيرانية فى جزيرة أبوموسى

قال مسؤول كبير فى مجلس التعاون إن وزراء خارجية مجلس التعاون غاضبون من تصرفات إيرانية فى جزيرة فى الخليج العربى ولكنهم سيسعون إلى تسوية النزاع

---

١ ـ مجلة العالم ـ ١٦/ ٥/ ١٩٩٢م.
٢ ـ مجلة العالم ـ ١٦/ ٥/ ١٩٩٢م.



بالطرق الدبلوماسية. وأضاف المسؤول قوله أن المسألة نوقشت فى اجتماع بين وزراء خارجية دول مجلس التعاون الست (المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر والبحرين وسلطنة عمان)، وذلك على هامش اجتماع قمة حركة عدم الانحياز. وقال دبلوماسيون فى مجلس التعاون إن إيران ضمت بشكل فعلى جزيرة أبوموسى الواقعة فى منتصف المسافة تقريبا بين الإمارات والساحل الإيرانى والتى تخضع لسيطرة مشتركة للبلدين. وقال المسؤول فى الجزيرة العربية الذى طلب عدم نشر اسمه «بالتأكيد فإن هذا الإجراء أفسد المناخ وسيؤثر سلبيا على التحسن الذى طرأ فى الآونة الأخيرة على العلاقات بين إيران وجيرانها العرب. وسئل المسؤول هل الدول فى الجزيرة العربية قد تتخذ أى اجراء موحد ضد إيران فأجاب بقوله «نفضل مواصلة الدبلوماسية الهادئة على الأقل فى الوقت الحاضر، ونحن نأمل بأن تنجح»(١).

حذرت الإمارات من أن التحرك الإيرانى يهدد بعرقلة العلاقات بين البلدين. وقالت أن إيران منعت سفينة كانت تقل أكثر من ١٠٠ من مواطنى الإمارات من الرسو فى أبوموسى فى ٢٤ أغسطس عام ١٩٩٢ وأبقت الركاب فى البحر ثلاثة أيام. ولم يشر وزير خارجية دولة الإمارات إلى الحادث فى كلمته أمام اجتماع قمة عدم الانحياز. وأكد أن وزراء خارجية دول مجلس التعاون اجتمعوا يوم الثلاثاء وأنهم سيجتمعون مرة أخرى فى العاصمة السعودية يوم الاثنين ثم يعقدون اجتماعا آخر بعد ذلك بيومين فى قطر. وستشارك مصر وسورية أيضا فى ذلك الاجتماع. وقد قال كمال خرازى سفير إيران لدى الأمم المتحدة فى وقت سابق أن الجزيرة لاتزال مملوكة ملكية مشتركة للبلدين، وأضاف قوله أن سفينة الركاب أعيدت لأن طهران هى المسؤولة عن أمن الجزيرة. وقال المسؤول فى الجزيرة العربية «هذا غير صحيح» وأضاف قوله أنهم ـ الإيرانيين ـ ليس لهم أى حق فى أن يقرروا ما يفعله الجانب الإماراتى فى منطقة، توجد مدارس ومستشفيات ومرافق حكومية هناك. ومضى يقول «أيا كان مايقوله الإيرانيون فإنهم يحاولون فرض سيادتهم على الجزيرة»(٢).

تتصاعد الأحداث بشكل درامى بين الإمارات العربية المتحدة بشأن جزيرة

---

١ ـ صوت الكويت ـ ١٩٩٢/٩/٥م.

٢ ـ صوت الكويت ـ ١٩٩٢/٩/٥م.

أبوموسى التى قام الإيرانيون بعدة اجراءات من جانب واحد لضمها والسيطرة عليها. وقد حذرت الإمارات فى بيان رسمى من أن الممارسات الإيرانية فى الجزيرة تهدد العلاقات الطيبة بين البلدين وتنافى الاتفاق الموقع بينهما عام ١٩٧١ فى نوفمبر. وتضاربت تصريحات الجانبين حول الجزيرة حيث قال مرتضى سومدى الناطق بلسان الخارجية الإيرانية أن طهران والشارقة اتفقتا على أن أمن الجزيرة مسؤولية إيران بموجب اتفاق نوفمبر عام ١٩٧١ الذى ينص على أن الجزيرة ملكية مشتركة ولكن طهران مسؤولة عن الأمن. وسبق لوفد إماراتى برئاسة وزير الخارجية أن زار طهران للتباحث حول الممارسات الإيرانية ضد مواطنى وموظفى الإمارات فى الجزيرة، لكن الزيارة على مايبدو لم تسفر عن تقدم(١).

ومارست الإمارات سياسة ضبط النفس ومنعت نشر أى أنباء عن الأجانب الذين يرغبون فى الذهاب إلى «أبوموسى» يتعين أن يحصلوا على تصاريح دخول من سلطات الموانئ الإيرانية. وقال مسؤولون بالشارقة أن هذه مزاعم وأن اتفاقا من هذا النوع لا وجود له. وقال أملا فى أن يتخذ الإيرانيون موقفا مرنا وإيجابيا لكنهم استمروا فى تجاوزاتهم. ويؤكد نص الاتفاقية والمراسلات المتبادلة بين إيران والشارقة وشركة النفط العاملة بالمنطقة أن ماتم الاتفاق عليه هو مجرد ترتيبات وليس اتفاقية لتقرير مصير الجزيرة، وقد قبلت إيران هذه الترتيبات. ويتضح جليا من الاتفاقية أن الشارقة حافظت على حقها فى المطالبة باستعادة الجزيرة، ولديها الوثائق التى تثبت ملكيتها للجزيرة، والمؤكد أن وضع إيران فى الجزيرة هو وضع قوة محتلة. كما أن إيران تعترف بسيادة الشارقة على الجزيرة، طبقا لنص اتفاقية الترتيبات مما يسقط المزاعم الإيرانية بشأن مسؤولية طهران عن أمن «أبوموسى»(٢).

أكدت دول مجلس التعاون تضامنها الكامل مع موقف الإمارات العربية المتحدة فى خلافها مع إيران حول جزيرة أبوموسى. وقررت إثر الجلسة التى عقدها وزراء خارجيتها فى جدة برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتى، إجراء المزيد من المحادثات فى هذا الشأن فى اجتماعات الدول الـ ٨ فى الدوحة، وإيفاد

---

١ - الديرة - قطر - ٥/٩/١٩٩٢م.
٢ - الديرة - قطر - ٥/٩/١٩٩٢م.



مبعوث خاص إلى طهران لايجاد تسوية مرضية للطرفين، وأكد وزراء خارجية الدول الست. وأكد مصدر مطلع فى مجلس التعاون أن وزراء خارجية السعودية والكويت والإمارات وسلطنة عمان وقطر والبحرين أعربوا خلال اجتماعهم عن قلقهم من أن يؤثر التصعيد الإيرانى الأخير فى جزيرة «أبوموسى» سلبا على العلاقات بين دول المجلس وإيران. وقال المصدر أن الوزراء ركزوا على أهمية العلاقة بين دول المجلس وإيران فى ضوء المبادئ التى وردت فى دورات المجلس الأعلى لمجلس التعاون، وأكدوا فى الوقت ذاته تضامنهم ووقوفهم إلى جانب الإمارات وسيادتها الوطنية على أراضيها. ويذكر أن وزراء خارجية الدول الست عقدوا جلستين صباحية ومسائية تخللهما غداء عمل جرى خلاله البحث فى الأوضاع الراهنة فى المنطقة. وذكر مسؤول فى مجلس التعاون يشارك فى الاجتماعات أن تمديد الجلسات حتى صباح يعود إلى أهمية المواضيع المطروحة على جدول الاجتماع وضرورة التوصل إلى قرارات مشتركة حولها. وكان الشيخ سالم قد أكد فى تصريح أدلى به إثر وصوله إلى جدة أن موضوع العلاقة مع إيران سيكون على رأس المواضيع التى سيبحثها الوزراء، وذلك من منطلق الأهداف السابقة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون، وأكد أنه فى مقدمة هذه الأهداف والمبادئ احترام سيادة واستقلال الدول وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية وحل النزاعات بالطرق السلمية(1).

أكدت مصادر المجتمعين أن موضوع الخلاف الإماراتى ـ الإيرانى حول جزيرة أبوموسى استأثر بالقسط الأوفر من المحادثات، وذلك فى ضوء تقرير فى هذا الشان رفعه وزير الدولة للشؤون الخارجية فى الإمارات، ضمنه رأى بلاده فى الصيغة الأنسب لحل يرضى جميع الأطراف. وأكدت مصادر المجتعين أن المجلس الوزارى قرر عرض الموضوع على اجتماع وزراء خارجية الدول الثمانى فى الدوحة لإجراء موقف موحد فى شأنه. وأكدت المصادر أن الاتجاه السائد تحول دون أى توتر فى العلاقات الإماراتية ـ الإيرانية خصوصا، والعربية ـ الإيرانية عمومًا.

توجه وزراء خارجية التعاون إلى الدوحة لعقد اجتماع مشترك مع وزيرى خارجية مصر وسوريا يتركز على العلاقات بين الدول الثمانى وآلية تنفيذ ماكان قد اتفق عليه فى اجتماعهم الأول فى دمشق عام ١٩٩١. وقالت مصادر مطلعة فى دمشق أن الشرع الذى

---

١ ـ صوت الكويت ـ ١٩٩٢/٩/٩م.



توجه إلى العاصمة القطرية، ينوى إلى جانب الموضوعات الرئيسية المطروحة على جدول الأعمال تقديم عرض عن تحركات السلام وما توصلت إليه الجولة السادسة من المحادثات. وفى القاهرة، أعلن أن وزير الخارجية المصرى عمرو موسى الذى توجه بدوره إلى العاصمة القطرية سيقترح إنشاء قيادة عسكرية مشتركة بين الدول الثمانى، وذلك فى إطار ورقة عمل شاملة سيرفعها إلى الاجتماع(١).

فى إطار التداعى الذى خلفه البيان القوى الصادر عن اجتماع وزراء خارجية دول التعاون بشأن قضية جزيرة أبوموسى، كشفت مصادر مطلعة فى مجلس التعاون النقاب عن أن الإمارات العربية المتحدة كانت قد رفضت بشكل قاطع عرضا عراقيا للقيام بعملية إنزال عسكرى فى جزيرة أبوموسى خلال فترة الحرب العراقية ـ الإيرانية، بهدف إنهاء الوجود العسكرى الإيرانى فى الجزيرة. وقالت المصادر أن دولة الإمارات أبلغت السلطات العراقية فى ذلك الوقت أنها «ملتزمة تماما باتفاقية الترتيبات الخاصة بإدارة الجزيرة وأنها لاتنوى بأى حال الإخلال بها، فضلا عن أنها لاتريد إقحام موضوع جزيرة أبوموسى فى النزاع العراقى ـ الإيرانى، وجر الإمارات لمواجهة لاتريدها ولا تسعى إليها مع إيران». وأضافت أن «هذا الموقف الإماراتى يفند التصريحات التى أدلى بها الرئيس الإيرانى هاشمى رفسنجانى فى باكستان حول ما وصفه بتعرض أمن الجزيرة للخطر، وأن إيران قبضت على بعض العناصر المسلحة فى الجزيرة». ووصفت المصادر تصريحات الرئيس رفسنجانى بأنها نوع من التبرير لإجراءات الضم التى اتخذتها إيران فى الجزيرة، وأنه من المتسحيل أن تكون الإدارة الحكومية الإماراتية فى الجزيرة هى الثغرة التى نفذ المسلحون من خلالها، إذا كان هناك مسلحون أصلا». وفى معرض تقييمها لبيان مجلس التعاون بشأن الجزيرة، قالت المصادر الإماراتية أن البيان وضع حدا «للعبة العقد الضعيفة»، التى حاولت إيران ممارستها فى التعاطى مع مشكلة جزيرة أبوموسى الإماراتية. ففى بداية الجولة الأخيرة من التصعيد الإيرانى لمشكلة الجزيرة حاولت الحكومة الإيرانية الاستفراد بإمارة الشارقة، ورفضت أن تطرح الإجراءات والخطوات التى اتخذتها القوات الإيرانية فى الجزيرة على مائدة البحث الثنائى مع الإمارات، معتبرة أن هذا الموضوع «شأن خاص، تربطه اتفاقية موقعة بين إيران والشارقة»(٢).

١ ـ صوت الكويت ـ ١٩٩٢/٩/٩م.
٢ ـ الشرق الأوسط ـ ١٩٩٢/٩/١٠م.



ومع رفض الإمـارات كحكومـة اتحادية ـ ورفض الشـارقة كسلطـة محليـة تقوم بالإدارة المباشرة لشؤون الجزيرة ـ لمحاولات الاستفراد، تحركت إيران دبلوماسيا من أجل الاستفادة من علاقاتها ببعض دول مجلس التعاون لمنع طرح قضية الجزيرة كقضية لمجلس التعاون. وحصـرها فى نطاق العلاقة الإيرانية ـ الإماراتية، غير أن الإمـارات سرعان ما أدركت ذلك من خلال تراجع إيران، وعبر تصريـحات مندوبها الدائم فى الأمم التحدة كمال خرازى ثم تصريحا الدكتور على أكـبر ولاياتى وزير الخارجية اللذين حاولا تجاوز شـرط (الحوار المبـاشـر مع الشارقـة» بالقـول إن المسافـة تخص « العـلاقة الإيرانيـة ـ الإمـاراتيـة». وأنه يمكن حل المسـألة بالحـوار مع الإمارات. وأعلـنت أبوظبى أن تلك التصـريحات إنما تحـاول ثنى الإمارات عن المضى قـدما فى إثارة المسـألة على مسـتوى مجلس التعاون. وهو الأمر الذى امتنعت عنه كما أكدت مصادر إماراتية والجزيرة العربية فى بداية الأزمة. وقالت تلك المصـادر أنها ليست المرة الأولى التى تلجأ فـيها إيران إلى محاولة قطع الطريق أمام الإمارات لإثارة خلافـاتها مع طهران. ففى عام ١٩٧٨ بعد أن انتهت لجنة إمـاراتية فى وزارة الخارجـية من وضع تصورات كـاملة لإثارة قضيـة الجزر الثلاث: طنب الكبرى والصغرى وأبوموسى أمام الأمم المتحدة، سحبت أبوظبى تسجيل هذه القضايا فعلا من على جدول أعمال الجمعية العامة للمنظمة الدولية، استجابة لطلب إيران عبر وسائل دبلوماسيـة مختلفة، نظرا للاضطرابات الداخلية التى اندلعت هناك فى ذلك الوقت. وتحت الذريعة نـفسها طلـبت حكومة الجمـهورية الإيرانية فى مـابعد من الإمارات ألا تثير هذه القضية بحجة أن الأوضـاع فى إيران «غير مستقرة» مع وعود عبر تصريحـات إيرانية مختلفـة بأن «الخلافات مع الإمـارات قابلة للحل عبر حـوار أخوى» وخلال فترة الحرب مع العـراق لم يكن بالإمكان طرح الموضوع فحسب، بل إن الحرب نفسهـا كانت ذريعة للتمـدد والتوسع الإيرانى فى جزيرة أبوموسى بحـجة المحافظة على أمن الجزيرة(١).

واعتبرت الشارقة هذا التمدد «حالـة مؤقتة يمكن قبولها كنوع من التطمين لإيران بأن الجـزيرة لن تكون مصـدر تهديد للـقوات الإيرانيـة». لكن بعد توقف الحـرب وفى الوقت الذى كانت فيه الإمارات تنتظر من إيران تقليص وجودها العسكرى ضمن الحجم الوارد فى الترتيبات المتفق عليهـا بين الجانبين، لم تكتف إيران فقط بمدى الانتشار الذى

١ ـ الشرق الأوسط ـ ١٩٩٢/٩/١٠م.



وصلتـه، بل سـارعت إلى اتخاذ جـملة من الإجـراءات الإدارية والقـانونيـة، سببت مضايقات لأبناء الإمـارات المقيمين فى الجزيرة، وكانت بمثابة تغـيير فى الإطار القانونى الذى يحكم الوجـود الرسـمى والاجتـمـاعى لأبناء الإمارات هناك، ويـنظم حيـاتهم. وبصدور قرار دول مجلس التعاون الذى يستنكر الإجراءات التى اتخذتها إيران فى جزيرة أبوموسى، واعتبـار تلك الإجراءات بمثابة «انتهاك لسيادة ووحدة أراضى دولة الإمارات وزعزعة للأمن والاستقرار»، فإن السؤال هو: ماذا بعد؟ وما هى الخطوات التى تنتظرها دولة الإمارات[1]؟

قالت مصـادر إماراتية ردا على هذه التساؤلات التى طرحتـها «الشرق الأوسط»: من السابق لأوانه الآن الحديث عن الخـطوة التالية، لأننا «نحتاج إلى وقت لقـياس مدى تفاعل الموقف فى مجلس التعاون إقليمـيا ودوليا»، ومن ثم يمكن فى ضوء هذا القياس رسم خطط للتحرك المقبل، لكن تلك المصادر قالت أن بيان مجلس التعاون كان «خطوة كبيرة إلى الأمام، لم تدفع بقضية جزيرة أبوموسى إلى الأمام فحسب، وإنما بقضية الجزر الثـلاث المزمنة، بحـيث لم يعـد بحث هذه القـضـايا . حـاطًا بالسـرية والاتصـالات الدبلومـاسية المـغلقة بل أصـبح «عنصراً من عناصـر أى صيـاغة للعـلاقات العـربية ـ الإيرانية». وأكدت المصادر أنه «لم يكن مطلوبا من المجلس الوزارى لدول التـعاون تهيئة المسرح لمواجهة مع إيران، لكن المطلوب هو التأكـيد على أن موقف الإمارات من مسألة الجزر يحظـى بدعم كاف من دول مجـلس التعاون، يمـكن من خلاله إحيـاء الشكوى المعروضة على الأمم المتحدة». ولم يعد العرض على الأمم المتحدة مسألة بسيطة كما كان الحال فى الماضى، ذلك أن المنظمة الدوليـة أصبحت لديها القدرة والفـاعلية على فرض القرارات الدولية على الدول التى ترفض تطبيقها طواعية[2].

رفض مجلس التعاون للاحتلال الإيرانى للجزر العربية

حدد وزراء خارجـية مجلس التعاون اجتـماعاتهم فى جدة قبل أن يتـوجهوا إلى الدوحة للمـشاركة فى اجتـماع الدول الموقعـة على «إعلان دمشق». وصرح أمـين عام المجلس أن المجلس الوزارى سيصدر فى خـتام جلسة بيانا يحدد فيـه موقفه الواضح من

---

١ ـ الشرق الأوسط ـ ١٩٩٢/٩/١٠م.
٢ ـ الشرق الأوسط ـ ١٩٩٢/٩/١٠م.



التطورات الأخيرة التى تمت فى جزيرة أبوموسى. وفى تصريحات صحفية عقب انتهاء الجلسة الثانية (والتى كان مقررا أن تكون الأخيرة) وصف بشارة البيان الختامى بأنه سيكون أكبر بيان صحفى للمجلس الوزارى، حيث سيضع النقاط على الحروف، مشيرا إلى أنه سيشمل جميع القضايا التى تهم المنطقة والساحة العربية والإسلامية والدولية، وعلاقة دول مجلس التعاون مع إيران إضافة إلى الموضوعات الأخرى كالقضية الصومالية وقضية البوسنة والهرسك وتقييم دول المجلس لقمة عدم الانحياز الأخيرة. وردا على سؤال حول وجود علاقة ما فى التوقيت بين التطورات الأخيرة فى جزيرة أبوموسى واجتماع دول إعلان دمشق اليوم فى الدوحة وما إذا كان ذلك رسالة من إيران بأنها مسؤولة عن أمن الخليج العربي قال عبدالله بشارة «إن هذه قراءة غير واردة لدى المجلس» مؤكدا أن دول مجلس التعاون تتمتع بمرونة وحيوية «وتستطيع الخروج من أى مصيدة أو كماشة تدبر لها» معربا عن أمله فى أن يحقق مؤتمر الدوحة الأهداف الإيجابية المتوقعة منه. وكان المجلس عقد جلسة صباحية برئاسة وزير خارجية الكويت الشيخ سالم صباح السالم استمرت ساعة وربع الساعة، ناقش خلالها أهم الموضوعات السياسية المطروحة على الساحة إقليميا وعربيا وإسلاميا ودوليا، وخصوصا تلك المتعلقة بتعزيز الأمن والاستقرار فى المنطقة[1].

إضافة إلى الموضوعات المطروحة على جدول أعمال الدورة الثالثة لوزراء خارجية دول إعلان دمشق التى تبدأ أعمالها فى الدوحة. وذكرت مصادر مقربة من الاجتماع أن أمين عام مجلس التعاون عبدالله يعقوب بشارة عرض على المجلس تقريرا شاملا حول الأوضاع الراهنة على الساحة العربية والدولية والتحرك العربى تجاه هذه القضايا. وقالت هذه المصادر أن وزراء خارجية الدول الست استعرضوا بحث العلاقات بين دول المجلس وإيران فى ضوء الخطوة التى أقدمت عليها طهران فى جزيرة أبوموسى. ومن جهة أخرى عقد وزير الخارجية السعودى جلسة جانبية مع وزيرى خارجية قطر والبحرين كل على حدة وذلك على هامش اجتمعات المجلس. بيد أن وكالة الصحافة الفرنسية نقلت من جدة عن مصادر مسؤولة فى مجلس التعاون قولها «أن المسألة الأمنية غير مدرجة على جدول أعمال اجتماع الدوحة». وأضافت المصادر أن

---

١ ـ جريدة الخليج ـ الإمارات ـ العدد رقم ٤٨٧٠ بتاريخ ٨/ ٩/ ١٩٩٢م.



دول مجلس التعاون «لم تتفق أبدا مع مصر وسوريا على تشكيل مجلس للدفاع المشترك من رؤساء أركان جيوش الدول الموقعة على إعلان دمشق أو تشكيل قوات مشتركة للتدخل السريع». وكان الشق العسكرى لإعلان دمشق قد أثار تحفظ بعض دول مجلس التعاون التى فضلت مبدأ التعاون «الثنائى» الاختيارى مستبعدة أى مشروع لإقامة ترتيبات أمنية عربية «مشتركة» فى المنطقة. لهذه الأسباب تأجل اجتماع الدوحة عدة مرات بعد أن كان مقررا عقده فى أبريل عام ١٩٩١(١).

وذكرت مصادر مسؤولة فى مجلس التعاون أن دول المجلس «ما زالت تفضل أن يأخذ هذا التعاون الشكل الثنائى بين دول إعلان دمشق حسب احتياجات وظروف كل دولة. وأضافت المصادر نفسها أن محادثات الدوحة ستتمحور على مشاريع سياسية واقتصادية الطابع عبر إقامة هياكل للتعاون المشترك بين الدول الثمانى. وقالت أن الاجتماع سيبحث تشكيل مجلس اقتصادى مشترك من خبراء وزارات اقتصاد الدول الثمانى مع استمرار قيام الصندوق المالى الذى وافقت دول مجلس التعاون على إنشائه برأسمال عشرة مليارات دولار. كما سيقترح مجلس التعاون عقد اجتماعات دورية نصف سنوية لوزراء خارجية الدول الثمانى لبحث القضايا السياسية وتنسيق مواقف الدول الثمانى حولها. وقد وصل إلى الدوحة وفد الخبراء المصرى برئاسة السفير إبراهيم عوف مساعد وزير الخارجية للمشاركة فى الاجتماع الذى سيعقد على مستوى الخبراء. وأوضح عوف أن مصر تقدمت منذ الاجتماع الذى عقد فى القاهرة بمجموعة أفكار ومقترحات إضافة إلى عدد من الأفكار الجديدة التى تقدمت بها للاجتماع، مضيفا أن مناقشة هذه الأفكار ستتم فى إطار الأفكار والمقترحات الأخرى التى تقدمت بها باقى الدول الأعضاء(٢).

أكد مجلس التعاون دعمه الكامل لدولة الإمارات فى نزاعها مع إيران حول جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى التى احتلتها إيران فى العام ١٩٧١. وأعلن المجلس وقوفه إلى جانب الإمارات فى التمسك بسيادتها الكاملة على جزيرة أبوموسى وتأييده المطلق لكافة الإجراءات التى تتخذها لتأكيد سيادتها على الجزيرة. واستنكر

---

١ ـ جريدة الخليج ـ الإمارات ـ العدد رقم ٤٨٧٠ بتاريخ ٨/ ٩/ ١٩٩٢م.

٢ ـ جريدة الخليج ـ الإمارات ـ العدد رقم ٤٨٧١ بتاريخ ٩/ ٩/ ١٩٩٢م.



المجلس إجراءات إيران الأخيرة فى أبوموسى لما تمثله من انتهاك لسيادة ووحدة أراضى إحدى دول مجلس التعاون، وزعزعة الأمن والاستقرار فى المنطقة. وطالب المجلس إيران باحترام مذكرة التفاهم التى توصلت إليها الشارقة فى العام ١٩٧١، مشددا على أن جزيرة أبوموسى أصبحت من مسؤولية حكومة الإمارات منذ قيام الاتحاد. وأعرب المجلس عن رفضه القاطع لاستمرار احتلال ايران لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى. جاء ذلك فى البيان الختامى الذى أصدره وزراء خارجية مجلس التعاون لدى انتهاء دورة اجتماعاتهم الرابعة والأربعين فى جدة والتى استمرت يومين. وتناول الوزراء فى بيانهم مختلف القضايا المطروحة على المستويات العربية والدولية، وجاء فى البيان حول قضية الجزر المحتلة ما يلى(١):

يتابع المجلس (الوزارى) بقلق بالغ الإجراءات التى اتخذتها إيران فى جزيرة أبوموسى وتطورات الأحداث فيها، ويعبر عن استنكاره الشديد للاجراءات التى اتخذتها إيران فى الجزيرة لما تمثله من انتهاك سيادة ووحدة أراضى إحدى دول مجلس التعاون وزعزعة الأمن والاستقرار فى المنطقة ويطالب الجمهورية الإسلامية الإيرانية باحترام مذكرة التفاهم التى توصلت إليها الشارقة وإيران آنذاك، مشددا على أن جزيرة أبوموسى أصبحت من مسؤولية حكومة الإمارات العربية منذ قيام الاتحاد، كما يعرب عن رفضه القاطع لاستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة. ويعبر المجلس عن أسفه الشديد لاتخاذ إيران تلك الإجراءات غير المبررة ويرى أن فى ذلك السلوك إخلالا بالرغبة المعلنة لتطوير العلاقات بين الجانبين وتعارضا مع المبادئ التى تقوم عليها العلاقات بين دول مجلس التعاون وإيران واتفاق الجانبين على إقامة علاقات مبنية على أساس من الالتزام بمبادئ القانون الدولى واحترام استقلال وسيادة ووحدة أراضى الدول وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية ونبذ اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها وحل النزاعات بالطرق السلمية. وإذ يعبر المجلس عن الأمل فى أن تراجع الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقفها من هذه القضية فإنه يؤكد وقوفه التام إلى جانب الإمارات العربية المتحدة فى التمسك بسيادتها الكاملة على جزيرة أبوموسى وتأييده المطلق لكافة الإجراءات التى تتخذها

---

١ ـ جريدة الخليج ـ الإمارات ـ العدد رقم ٤٨٧١ بتاريخ ١٩٩٢/٩/٩م.



الإمارات العربية المتحدة لتأكيد سيادتها على الجزيرة». وعقب إذاعة البيان الختامى، أعلن الشيخ الصباح نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الكويتى رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزارى أن هناك جهودا دبلوماسية ومساعى تبذل حاليا بشأن مشكلة الجزر الثلاث أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى مشددا على دعم دول التعاون لمطالب الإمارات العادلة فى هذا الخصوص ومعربا عن أمله فى لجوء إيران إلى الطرق الدبلوماسية لمناقشة المشكلة(١).

جزيرة أبوموسى مسؤولية عربية ودولية

تحت هذا العنوان جاء فى جزيدة الوطن الكويتية قولها(٢):

تؤكد كل الدلائل أن الإمارات العربية المتحدة، ومعها دول مجلس التعاون والأمة العربية كلها، لن تهدأ بالنسبة لما حدث فى جزيرة «أبوموسى» والاستيلاء الإيرانى الكامل عليها، ولقد شهد الأسبوعان الماضيان نوعا من الوساطة أو باللغة الدبوماسية ـ بذل المساعى الحميدة لحل المشكلة سلميا لكن هذه الجهود لم تنجح حتى الآن بسبب إصرار إيران على أن الجزيرة حق خالص لها، وأنها ـ بالتالى ـ ترفض مناقشة قضية السيادة، كما ترفض عرض الأمر على محكمة العدل الدولية وكانت هذه هى أسباب فشل المباحثات التى جرت فى أبوظبى يومى ٢٧ و٢٨ من سبتمبر عام ١٩٩٢ بين وفدى الإمارات وإيران. ولقد بدت المساندة العربية فى أشكال متعددة وبصراحة تامة سواء فى تصريحات القادة والمسؤولين العرب، أو فى بيانات مجلس جامعة الدول العربية (القاهرة ١٤/٩/٩٢) ووزراء الإعلام العربى (القاهرة ٢١/٩/١٩٩٢). وبينما قال متحدث إيرانى لم يذكر اسمه (الوكالات فى ٩/١٥) تعلقيا على بيان الجامعة العربية أن «ادعاءات الإمارات تاريخية غير صحيحة» قال مسؤولون من الإمارات (٢٨/٩) أن الوقت قد حان لكى يتخلى قادة إيران عن الجزر التى استولوا عليها.

وهكذا تشغل قضية «جزيرة أبوموسى» حيزا كبيرا من التفكير العربى ليست فقط باعتبارها «بقعة من الأرض العربية» تتعرض للاحتلال ولا لأنها رمز للجزر الثلاث المغتصبة فى الخليج العربى، ولكن لكونها فيما نعتقد «مسمار جحا» الذى يراد به التسلل

---

١ ـ جريدة الخليج ـ الإمارات ـ العدد رقم ٤٨٧١ بتاريخ ٩/٩/١٩٩٢م.

٢ ـ جريدة الوطن ـ الكويت ـ ١٥/١٠/١٩٩٢م.



إلى منطقة الخليج العربي كلها واقتسام ثرواته البترولية وموقعه الاستراتيجى وتفريغ هذا الجزء الحيوى للأمة من محتواه العربى عن طريق غرس وتوطيد عناصر غير عربية وعن طريق خلق قوة ضاغطة على صناع القرار! هذه، وغيرها، هى العوامل التى تجعل من جزيرة «أبوموسى» قضية عربية تمس وتتصل بالأمة العربية كلها وليس فقط بقطر عربى. وإذا تتبعنا «تاريخ» القضية ومسارها نجد أن القوى الأخرى تتربص بالعرب وتتحين الفرصة للانقضاض.

وهكذا تجمدت قضية الجزر بحكم الأمر الواقع. وفى عام ١٩٧٩ عندما قامت الثورة الإيرانية وجرى خلع الشاه تم تفاءل بحسن النية بأن سمات الاحتلال كانت شاهنشاهية وأن الثورة الجديدة وهى ترفع علم الإسلام ستعيد الحق إلى أصحابه، غير أن هذا لم يحدث إلى أن جاء شهر مارس لينفجر الوضع مرة أخرى،

فى رأينا فإن إيران تحركت فى هذا التوقيت - مارس ١٩٩٢ - لكى تنشىء «وضعا» و«أمرا واقعا» وسط الإجراءات والترتيبات التى كثر عنها الحديث حول أمن الخليج العربى وهل يكون خليجيا بحتا أم تضاف إليه مصر وسوريا «وفق إعلان دمشق» أم يكون غربيا، أمريكيا، فإنه عند التوصل إلى صيغة مستقرة عليها سيكون صعبا أمام إيران - أو غيرها - أن تخترق الحاجز الأمنى الجديد.

لذلك سارعت طهران بتحركها لتكتسب - من وجهة نظرها - حقا، وليكون طلبها بأن تكون عنصرا أساسيا فى ترتيبات الأمن المزمعة، مستندا إلى «واقع» قوى، وعلى هذا قامت بمجموعة إجراءات تستهدف الاحتلال الكامل لجزيرة أبوموسى وتفريغها من أى سمة عربية(١):

أ - قامت بطرد مواطنين عرب من أبناء الإمارات وإحلال إيرانيين مكانهم، وإثارة المشاكل لمن يبقى منهم ليرحل مرغما.

ب - مراجعة الهويات التى يحملها المواطنون والمقيمون، وجعلها هويات إيرانية.

جـ - دعمت الوجود العسكرى لها ونشرت القوات الإيرانية فى كل أنحاء الجزيرة للسيطرة الكاملة عليها «بينما كان اتفاق ١٩٧١ يقضى بوجود وحدة محددة فى مكان محدد».

---

١ - جريدة الوطن - الكويت - ١٥/ ١٠/ ١٩٩٢م.



د ـ أغلقت المدرسة العربية الوحيدة التى يتعلم فيها أبناء الإمارات.

وكان هـذا يعنى إلغاء السـيادة العـربية، والتـبعـية الكاملة لإيران. مما دعـا إلى احتـجاج دولة الإمـارات وإجراء اتصالات عـاجلة أدت إلى سفـر راشد عبـدالله وزير خارجية الإمارات إلى طهـران يوم ٢٢ أبريل حيث سلم رسالة من رئيس دولة الإمارات إلى الرئيس الإيرانى هاشمى رافسنجانى ثم أجرى طوال يومين محادثات مع نظيره على أكبر ولاياتى، ودون حاجـة إلى استنتاج فإن مباحثات طهـران لم تحقق النتائج المرجوة، وإذا كانت الإمارات قد انتظرت ـ على حد تصريح مـصدر رسمى من حكومتها ـ نتائج زيارة مبعوث الشيخ زايد فإنها عقب عودة المبعوث، وبعد الدراسة المتأنية اتخذت قرارها بشكل حاسم، ومما يزيد أهـمية القرار أنه صـدر من أعلى سلطة، وهو المجلس الأعلى للاتحاد الذى يضم حكام الإمـارات كلهم برئاسة رئيس الدولة، وقد اجـتمع فى أبوظبى بتاريخ ١١ مايو، وقرر «اعـتبار الاتفاقات المعقودة بـين أية إمارة ـ من الإمارات السبع ـ وبين الدول الأخـرى، اتفاقـات بين اتحاد دولة الإمـارات وهذه الدول». أى أن المجلس الأعلى قد اعتبر أن الاتفاق الذى سبق أن أبرمته الشارقة عام ١٩٧١ مع إيران، اتفاق مع الدولة نفسـها تحافظ عـليه وتقف كلها ضـد أية فرقة، مما يـعنى وقوفهـا ضد إيران في تحركاتها الأخيرة. وكان هذا قـرارا حاسما وردا حازما على وزير الإعلام الإيرانى الذى سبق وصرح أن قضية جزيرة أبوموسى محصورة بين إيران وإمارة الشارقة فقط!

وأمام رد الفعل العربى قالت إيران خلال اتصالاتها مع الإمارات(١):

أ ـ أنها تشعر بعـدم الارتياح بالنسبة للحصة النفطية التى تحـصل عليها من حقل مبارك بالجزيرة، وتعتقد أن الشارقة تستخرج كمية أكبر مما تعلن!

ب ـ أنها غيـر راضية عن وجود عـمال أجانب فى الجزيرة ـ تقصـد العاملين فى حقل البترول ـ ومن ثم جعلت عمالا إيرانيين مكانهم.

جـ ـ أنها ترى ضرورة أن تدفع لها الإمارات تعويضـات مالية بسبب الخسائر التى لحقتها خلال حربها مع العراق!

---

١ ـ جريدة الوطن ـ الكويت ـ ١٥/ ١٠/ ١٩٩٢م.



د ـ أنها غير ملزمة قانونا ببحث الوضع مع الإمارات، لأن الاتفاق السابق سنة ١٩٧١ كان مع إمارة الشارقة وحدها!

هذه هى آراء إيران، ودون تحيز، فإنها طلبات غير منطقية فإذا كانت تستشعر ظلما بالنسبة للحصة النفطية. وهذا هو البند الوحيد القابل للنقاش ـ فإن هذا ليس هو أسلوب الرد ، أما بقية البنود فهى غير منطقية وغير موضوعية وغير قانونية.. فلا دخل لها مثلا بالعمال الأجانب لأن ظروف الشارقة ـ ودولة الإمارات كلها ـ تستدعى الاستعانة بهؤلاء فضلا عن أن حقول البترول بالذات تحتاج أحيانا إلى هذه النوعية، كذلك فإنه لا دخل للإمارات ـ أو غيرها ـ بحرب إيران مع العراق وبالتالى لا علاقة لها بتعويضات، ولا سند قانونيا لهذا المطلب. أما أن الاتفاق كان مع الشارقة فقط، فهذا لغو واستهلاك وقت، فالإمارة جزء من دولة، وبالتالى تصبح الدولة مسؤولة عن التزامات الجزء بما له وما عليه. ومثلا فإن حدثت وحدة بين دولتين مستقلتين فإن الدولة المتحدة الجديدة تعلن التزامات بسابق الاتفاقات والالتزامات التى وقعت عليها كل من الدولتين، ويصبح العكس هو الصحيح، أى إذا أعلنت دولة الوحدة ـ اتحاد الإمارات مثلا ـ عدم التزامها، فإن الأطراف الأخرى تحتج. وهذا ماينص عليه القانون الدولى وما جرت عليه الأعراف والتجارب فى حالات سابقة. من هنا فإن الموقف الإيرانى، من الناحية القانونية ضعيف[1].

أما موقف الإمارات فهو قوى، وتزيد عليه الإمارات بأن جزيرة «أبوموسى» والجزيرتين ـ الأخريتين، تعتبر عربية تاريخيا وسياسيا وقانونيا وسكانيا، وتستشهد فى هذا بالتاريخ قديمه وحديثه، وببريطانيا ـ الدولة التى كانت تحتل المنطقة ـ وبكتاب «دليل الخليج» لمؤلفه البريطانى «لوريمر» الذى قال أنه «تبعية جزر أبوموسى»، وطنب الصغرى، وطنب الكبرى تعود إلى الشارقة ورأس الخيمة اللتين مارستا سيادتهما الفعلية على هذه الجزر، وكان العلم العربى يرفع عليها دائما. وكذلك فإن هذه الجزر هى أقرب للمياه الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة منها إلى المياه الاقليمية الإيرانية، فضلا عن أن سكان الجزر كلهم عرب ويرجع تاريخهم إلى ما قبل القرن التاسع عشر. ومع هذا وبشكل مفاجئ قامت إيران فى ٢٤ أغسطس عام ١٩٩٢ بالاستيلاء الكامل على الجزيرة

---

١ ـ جريدة الوطن ـ الكويت ـ ١٥/ ١٠/ ١٩٩٢م.



ورفضت السماح بدخولهما لمائة مواطن من الإمارات بعد أن استبقتهم فى عرض البحر لمدة ثلاثة أيام، وكان هؤلاء يعملون فى الجزيرة ويقيمون بها لكنهم غادروها فى إجازة. واحتجت الإمارات، وفى التاسع من سبتمبر أعلن المجلس الوزارى لدول مجلس التعاون استنكاره لهذه الإجراءات لما تمثل من انتهاك لسيادة ووحدة أراضى الإمارات. وجرى تبادل التصريحات من كل طرف ضد الآخر، ومن ثم فإن هذا النزاع ـ حسب ماتقول التجارب التاريخية والأحداث المماثلة ـ لايجيء لمجرد إظهار أن هذا على حق وذلك على باطل، وإنما يسترد بالقوة ما أخذ بالقوة. وبديهى أن المفهوم المباشر هو استخدام القوة المسلحة، لكن هناك أيضا مفهوم قوة الشرعية الدولية التى بدت والنظام العالمى الجديد يرتب أحواله فى هذا العصر. نعتقد أخيرا أنه إذا كانت الإمارات ـ ومعها الأمة العربية ـ مطالبة بالتحرك . . فإن العالم كله مطالب بتبنى القضية خاصة وهو الآن ـ كما يظهر ـ يرفع رايات عدم الاعتداء، وعدم ضم الأراضى بالقوة، ورفع الظلم ـ وحقوق الإنسان، والديموقراطية، والسلام[1].

كتب سعود السملة من الكويت عن الاحتلال الإيرانى للجزر العربية يقول:

إيران دولة مسلمة وجارة تاريخية للعرب فى منطقة الخليج العربي والجزيرة تربطها مع العرب إضافة إلى رابطة الدين وشائج الجيرة والمصالح المشتركة. إيران دخلت مع العراق حربا ضروسا استمرت ثمانى سنوات إذن.إيران يفترض أن تكون أكثر الناس وعيا بأهوال الحرب ونتائجها فى التاريخ الحديث وتعرف كم هى الحرب مؤذية على الصعيدين الاجتماعى والتنموى. إيران اليوم تتسلح بأسلوب أبعد من الأسلوب التقليدى الذى يحافظ على أمنها القومى، يصاحب هذا التسلح الهجومى لغة تسلطية متخفية وراء التصريحات الدبلوماسية، فهى من الجانب الدبلوماسى العلنى تتحدث عن الجوار والأخوة الإسلامية والمصلحة والمصير المشترك مع شعوب المنطقة، وفى الجانب السياسى المغلق تتحدث بلغة أخرى، لغة فيها تسلط ووصاية على دول المنطقة وشعوبها!! إيران اليوم أصبحت تتحدث بمنطق الشاه وخوفنا على إيران أن تستسلم لهذا المنطق فينسيها كلفة الثمانى سنوات ويحجب عن بصرها تلك النيران التى اتقدت فجر ١٧ يناير ١٩٩١ والتى استمرت تدك معاقل الشر والطغيان حتى استسلم فى ٢٦ فبراير ١٩٩١[2].

---

١ ـ جريدة الوطن ـ الكويت ـ ١٥/ ١٠/ ١٩٩٢م.

٢ ـ القبس ٢١/٩/١٩٩٢م.



إننا لسنا فى موضع تذكيرى بنتائج وأهوال الحرب للجارة المسلمة إيران. فإيران لديها من الذكرى ما يكفى إن ارادت أن تتذكر، ولكننا نتمنى لإيران أن لاتسكنها تلك الروح الأمارة بالسوء فتحجب عنها مرارة التجربة لتوقعها فى شرك الدمار مرة أخرى. أبوموسى وطنب الصغرى والكبرى، جزر عربية، وإيران تعرف قبل غيرها بهذه الحقيقة والقيادة الإيرانية الحالية قد أنكرت على الشاه قدومه على احتلال الجزر حين كانت فى موقع المعارضة لذلك ليس هناك مايبرر موقف إيران وتمسكها فى ما تدعى إلا محاولة جر المنطقة إلى حمى الحرب مرة أخرى. إننا لانريد أن نربط بين موقف إيران تجاه الحق العربى وتقرير وزارة الدفاع الأمريكية حول توقعاتهم عام ١٩٩٦ ولكن إذا استمرت إيران فى الاعتداء على الحق العربى فى الخليج فإننا لانملك إلا أن نميل إلى أن إيران هى المقصودة بذلك التقرير. مرة أخرى نتمنى على قادة جمهورية إيران الإسلامية أن يضعوا فى اعتبارهم أن المنطقة بحاجة إلى استقرار وسلام بعد أن عانت شعوبها ما عانت من ويلات الحروب ودفع الشعب الإيرانى النصيب الأكبر من الكلفة وهو بحاجة اليوم إلى البناء لا إلى دمار الحرب(١).

ماذا تعنى تصرفات الإيرانيين:

كتب سعود السمكة من الكويت عن الاحتلال الإيرانى للجزر العربية يقول: ماذا تعنى تصرفات الإيرانيين الحالية:

يتسم موقف دولة الإمارات العربية المتحدة بالحساسية الشديدة فى التعامل مع أزمتها مع إيران، فهى إن سكنت والتزمت الصمت تجاه التصرفات الأخيرة فى جزيرة أبوموسى، فإن هذا قد يعنى فتح المجال أمام أطماع إيرانية فى جزر أخرى، وإذا اختارت عدم السكوت فإن طهران قد تلجأ إلى تصعيد الأوضاع إلى حد المواجهة وما تحمله من احتمالات خطيرة. ومن هنا فإن هذه الأزمة تحتاج إلى حكمة فى التعامل معها ويبدو أن رئيس دولة الإمارات وجد هذه الحكمة فى اللجوء إلى الشرعية الدولية، فهل تستطيع هذه الشرعية أن تعيد للإمارات حقوقها وتضع حدا للقلق من تصرفات إيران؟ يبقى الجواب على هذا السؤال صعبًا فى ظل غياب المعادلات الموضوعية فى المنطقة.

---

١ ـ القبس ـ ٢١/٩/١٩٩٢م.



ذلك أن عدم وجود قوة إقليمية موازية للقوة العسكرية الإيرانية يجعل إيران تتصرف فى المنطقة وكأنها صاحبة الأمر والنهى فيها، وعلى المصالح الدولية أن تتعامل معها هى إذا أرادت أن تحقق الاستقرار لمصالحها. ويقول دبلوماسى فى مجلس التعاون في معرض تحليله للأسباب التى جعلت إيران تقدم على ما أقدمت عليه فى جزيرة أبوموسى «إن إيران استكملت فرض سيطرتها على جزيرة أبوموسى فى ما يبدو بهدف فرض وجودها الأمنى بالقوة فى المنطقة مستغلة ظرفين: أولا شعورها بأن الولايات المتحدة مشغولة الآن بفرض الحظر الجوى على جنوب العراق بهدف إسقاط صدام حسين، ولاتستطيع الإقدام على أى عمل عسكرى ضدها فى المنطقة بسبب الانتخابات الأمريكية. ثانيا: عدم وجود قوة إقليمية فى المنطقة يمكن أن توقف الأطماع السياسية وربما الجغرافية لإيران فى الخليج العربى وذلك بعد هزيمة العراق، وعدم امتلاك القوة الكافية والقادرة على حمايتها محليا»(١).

وإذا كانت المصالح الدولية استطاعت أن تحرر الكويت وأن تفرض الحماية عليها من الأطماع العراقية فهل ستحمى هذه المصالح المنطقة من الأطماع الإيرانية؟غير مسؤول فى مجلس التعاون متفائل ومقتنع بذلك ويشير فى هذا الصدد إلى الاتفاقات الدفاعية التى وقعتها غير دولة فى مجلس التعاون مع الولايات المتحدة وبريطانيا وانتشار حاملات الطائرات فى المنطقة، ولكن رجل الشارع العادى فى مجلس التعاون يتساءل: «ألم تتم التصرفات الإيرانية الأخيرة فى جزيرة أبوموسى فى ظل الحماية الدولية عموما والأمريكية خصوصًا للمنطقة؟». بعض المتحمسين فى الشارع فى الجزيرة العربية يتساءل أكثر ويقول: «هل هى عملية توريط لإيران من أجل أن يحصل معها ماحصل مع العراق؟».

والأمر الذى يستغربه غير مسؤول فى مجلس التعاون أن إيران تتصرف فى جزيرة أبوموسى فى الوقت الذى أخذت عملية تحسين العلاقات الإيرانية ـ العربية مسارًا ثابتا توج فى التحسن الكبير فى علاقات الرياض مع طهران. ولكن يبدو أن إيران غير راضية عن هذا الأسلوب فى تحسين العلاقات وبخاصة أن الأمر يقتصر على العلاقات الثنائية فقط، بينما هى تسعى إلى أن يكون لها دور رئيسى فى الترتيبات الأمنية فى المنطقة،

---

١ ـ الحياة ـ لندن ـ ١٩٩٢/٩/٢١م.



والدخول فى حلف مع دول المنطقة تكون هى الأقوى فيه. ومن هنا لا يستبعد بعض المراقبين أن تكون الأهداف الإيرانية من وراء تصعيد أزمة أبوموسى سياسية ـ أمنية يمكن تلخيصها بالآتى(١):

١ ـ فرض وجودها فى الترتيبات الأمنية بالقوة.

٢ ـ إشعار دول التحالف الغربى أن أى ترتيبات سياسية وأمنية فى المنطقة لايمكن أن تتم بمعزل عن إيران وأنه لابد من التعامل معها ليبقى هناك استقرار فى المنطقة. ويقول محلل سياسى أن إيران تريد إقناع الغرب بأنه يجب التعامل معها قبل غيرها.

وازداد قلق أبناء مجلس التعاون من الإجراءات الإيرانية الأخيرة فى جزيرة أبوموسى لأنها تزامنت أيضا مع قرار الغرب فرض الحظر على جنوب العراق وما يعنيه ذلك من مخاطر قيام حكم ذاتى شيعى فى جنوب العراق قد يكون مرتبطًا بإيران. وإذا كان الأمين العام لمجلس التعاون ذكر لـ «الحياة» فى وقت سابق أن قرار دول مجلس التعاون تأييد الإمارات والوقوف إلى جانبها فى أزمتها مع إيران ورفض احتلال طهران للجزر «نابع من أن التصرفات الإيرانية هى اعتداء على دولة عضو فى المجلس» فإن هناك حسابات أخرى من الممكن إضافتها لتفسير تأييد دول مجلس التعاون لدولة الإمارات، إذ أن بعض دول مجلس التعاون يتخوف من عودة إيران إلى إثارة أطماع سابقة فى أراضيها وجزرها، وهناك مخاوف أمنية لدى بعض الدول من أن يؤدى تصاعد القدرات العسكرية لإيران إلى تحريك بعض الشيعة المحسوبين على المرجعية الإيرانية للشيعة، لذلك فإن دول مجلس التعاون الأخرى تجد نفسها تتعامل مع قضية شائكة تفرض عليها الحذر والدقة. أما الأهداف الإيرانية هذه والتعقيدات التي تخلقها إيران فى المنطقة هل من الممكن الحديث عن وساطات بين طهران وأبوظبى؟ وقبل ذلك، هل من الممكن لدول التحالف الغربى أن تضع حدا للأطماع الإيرانية؟

فى حديثه أمام «الجمعية الوطنية للأمريكيين العرب» فى واشنطن وصف مساعد وزير الخارجية الأمريكى ادوارد دجيرجيان إيران بأنها «جار مشاكس بشكل متزايد»، مشيرا إلى موقف إيران «المتعنت بتأكيد سلطتها على جزيرة أبوموسى» ولكن المسؤول الأمريكى أشار إلى أهمية إيران وإمكان مساهمتها فى الأمن الإقليمى «إذا اختارت طريقا

---

١ ـ الحياة ـ لندن ـ ٢١/٩/١٩٩٢م.



بناء». والكلام الأمريكى هذا يدل على أن واشنطن لاتمانع فى الحوار مع طهران ولكن ضمن الشروط الأمريكية التى تطالب إيران بالكف عن مشاكسة جيرانها ومعارضة عملية السلام ولترتيب الأوضاع فى المنطقة. ولايبدو الموقف البريطانى من أزمة جزيرة أبوموسى قويًا بما فيه الكفاية بتأييد الإمارات، وهذا أمر يثير الاستغراب بسبب مسؤولية بريطانيا أساسًا عن هذه المشكلة فى حين أن مواقف دول غربية أخرى مثل فرنسا تبعث على الاطمئنان لدى مسؤولى الإمارات فى أنهم لو لجأوا إلى الشرعية فى الجزر الثلاث فإنهم سيجدون نتائج إيجابية وطيبة. وفى الإمارات لايريدون أن يعنى اللجوء إلى الشرعية الدولية وضع إيران فى موقف مواجهة وتحد للمجتمع الدولى ولكنهم يريدون من ذلك أن تقبل إيران بحل الأزمة والتفاوض على حل سلمى يعيد سيادة الإمارات على الجزر. ومن هنا فإن الإمارات لاتتحفظ على أى وساطات بينها وبين طهران. وبالفعل عرض وزير الخارجية السورى السيد فاروق الشرع لدى اجتماعه فى الدوحة مع وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتى على هامش أعمال مؤتمر وزراء دول «إعلان دمشق» أن تتوسط سورية فى الأزمة، ولم يتحفظ الشيخ حمدان لكن الوساطة تتطلب أن يكون موقف الإمارات قويًا عند التفاوض. وبعد أن أخذت الإمارات التأييد العربى لاشك أن التأييد الدولى سيجعل موقفها أكثر قوة إذا ما جرت الوساطة وأدت إلى مفاوضات[1].

قالت بغداد فى ردها على الاحتلال الإيرانى للجزر العربية:

جدد رئيس النظام الإيرانى رفسنجانى تمسك نظامه باحتلال جزيرة أبوموسى وقال أن موقف إيران من جزيرة أبوموسى لن يتغير، جاء ذلك خلال مقابلته مع وزير الخارجية فى حين شكك وزير الدولة للشؤون الخارجية فى الإمارات العربية برغبة إيران فى إيجاد حل بالتفاوض لقضية جزيرة أبوموسى، التفاصيل تأتيكم فى التقرير الآتى[2]:

ماتزال قضية احتلال إيران لجزيرة أبوموسى تثير ردود أفعال على الساحة العربية. ففى الوقت الذى يتظاهر فيه النظام السورى بالقيام بدور الوسيط لإيجاد حل لهذه

---

١ ـ الحياة ـ لندن ـ ٢١/٩/١٩٩٢م.

٢ ـ الإذاعة الكويتية ـ وزارة الإعلام ـ ٢١/٩/١٩٩٢م ـ بغداد ٧,٢٥ مساء(ت٩٠٩).



القضية، نسف رئيس النظام الإيرانى هذه المهمة عندما قال لفاروق الشرع أن موقف إيران من جزيرة أبوموسى لن يتغير. ويعد هذا التصريح آخر تأكيد إيرانى على التمسك باحتلال هذه الجزيرة العربية التابعة لإمارة الشارقة وهى أكبر ثلاث جزر عربية غزتها القوات الإيرانية عام ١٩٧١، وذلك إبان عهد الشاه السابق وظل النظام الإيرانى الحالى متمسكا باحتلالها. مجلة الرافدين الصادرة فى بغداد أشارت إلى أن ابتلاع إيران لجزيرة أبوموسى التى كانت تدار بصورة مشتركة مع حكومة الشارقة يمكن أن يكون جزءا من صفقة إيرانية - أمريكية - عربية، وترى بعض المصادر الدبلوماسية فى منطقة الخليج العربى أن تغاضى واشنطن المتعمد عن خطوة طهران قد يكون مكافأة للنظام الإيرانى مقابل مواقفه المعادية للعراق، وتشير تلك المصادر إلى أن العملية لم تقابل بأى رد فعل من القوات الأمريكية المنتشرة بكثافة فى مياه الخليج العربى.

وحكومة الإمارات العربية كانت قد أبلغت الجامعة العربية أن إيران ضمت جزيرة أبوموسى فى نهاية أغسطس حيث قامت القوات الإيرانية بطرد العائلات العربية الموجودة هناك وأغلقت مخفر الشرطة الإماراتية ومنعت المعلمين العرب من العودة إلى الجزيرة ثم هددت بأنها ستغرق أية سفينة تقترب من سواحل الجزيرة وكل ذلك يثير الكثير من التساؤلات وبخاصة حول موقف الإمارات العربية التي يفترض أن تكون الجزر العربية الثلاث المحتلة أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى خاضعة لسيادتها. صحيفة الخليج الصادرة فى الشارقة قطعت الشك باليقين ونشرت فى الرابع من أيلول بنود الاتفاق السرى الذى وقعت عليه كل من الشارقة وإيران برعاية بريطانيا لاقتسام جزيرة أبوموسى. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاتفاق التآمرى الذى وقعته الشارقة مع نظام الشاه تشرين الثانى من عام ١٩٧١ اعترف فى فقرته السادسة بشأن مساعدة مالية تقدمها إيران للشارقة ثمنا للاتفاق.

توقيت استيلاء إيران بصورة كاملة على الجزيرة فى هذه المرحلة لايمكن أن يكون مصادفة، فإذا كان حكام الشارقة قد استجابوا لطلبات بريطانيا فإن الجزء الثانى من الصفقة تم بالتفاهم بين إدارة بوش وحكام إيران، مرة أخرى يضيع جزء من الأرض العربية فقد أعطى من لايملك لمن لايستحق(١).

---

١ - الإذاعة الكويتية - وزارة الإعلام - ١٩٩٢/٩/٢١ - بغداد ٧,٢٥ مساء (ت٩٠٩).



كتب فيصل الزامل من الكويت عن الاحتلال الإيرانى لأبوموسى يقول:

«جزيرة أبومـوسى» هى اختبار هام للعـلاقات الإيرانية مع دول مجلس الـتعاون الست، حيث كان وضع هذه الجـزيرة قد نظم بموجب اتفاقية ١٩٧١ التى وقـعها وزيرا خارجية إيران وبريطانيـا مع حاكم الشارقة السابق خالد . . وذلك قـبيل إعلان بريطانيا الانسحاب من الخليج العـربى. حيث نصت الاتفاقية على ممارسة الشـارقة السيادة على هذه الجزيـرة، ونظمت اقتـسام النفط المكتـشف فيـها بين الشـارقة وإيران، وسـمحت الاتفاقـية لإيران بوجـود عسكرى فوق الجـزيرة مقابل إيجـار وقدره ١,٥ مليـون جنيه استرلينى لمدة تسع سنوات، وللشـارقة فى الجزيرة مركز شرطة ومحطة كـهرباء ومدرسة تخدم السكان فيـها. خلال هذه الفترة بيـن ١٩٧٠ ـ أغسطس ١٩٩٢ سعت إيران إلى تغيير الأوضاع داخل الجزيرة من خلال(١).

١ ـ إغلاق المحلات التجارية التى كانت تصل إلى ١٨ محلا وإبقاء واحد فقط.

٢ ـ الاشتراط على الصيادين تجـديد تراخيص الصيد كل ٥ أيام وهو عبء نفسى وإدارى ومادى على الصياد.

٣ ـ منع السكان العرب من ترميم منازلهم أو بناء منازل جديدة.

٤ ـ منع بناء روضـة لـلأطفـال ومنع فـصل الطلاب عن الـطالبـات غم ازدياد أعدادهم وظهـور حاجـة فنية واجـتماعـية ودينيـة لفصلهم، إلا أن السلطا ـ الإيرانية الاسلامية تدخلت ومنعت ذلك.

٥ ـ منعت إيران دخول المدرسين والمدرسات العام الدراسى، الذين كانوا يدرسون لأبناء الجزيرة والتى يصل عدد سكانها إلى ٨٠٠ شخص من رعايا الإمارات.

٦ ـ منع دخول سـيارات تحمل لوحـات رسمية للإمـارات، كم منعت رفع العلم الإماراتى الذى نصت على رفعه اتفاقية ١٩٧١.

٧ ـ أعلنت إيران أن دخول الجزيرة يحتاج إلى تأشيرات من إيران.

المدرسون الممنوعون من الدخـول يعتقدون أن خطوة منع دخـول المدرسين تهدف إلى إخلاء الجزيرة من السكان بعـد أن فشلت جهود سابقة لإخـلاء الجزيرة حيث تدرك

---

١ ـ القبس ـ ١٩٩٢/٩/٢٣م.



إيران أن التعليم هو العمود الفقرى الذى يؤدى إلى استمرارية إقامة المواطنين فى الجزيرة، وهؤلاء الآن أمام خيار صعب فى البقاء فى الجزيرة والصمود بلا تعليم للأبناء أو النزوح إلى الشارقة لإلحاق أبنائهم بالمدارس هناك. إن سبب هذه الخطوة الإيرانية هو التوسع فقط. حيث لايكاد حقل النفط «مبارك» ينتج أكثر من ٤٠ ألف برميل يوميا تأخذ إيران نصفه!! وهى التى تنتج الملايين يوميا. ومن الناحية التاريخية فقد كانت للقواسم سلطة على أجزاء من الساحل الإيرانى (حاليا) فضلا عن هذه الجزيرة التى حسمت أمرها الاتفاقية المذكورة. إن بواعث التوسع فى منطقة الخليج العربى واحدة فى جنوب الخليج (أبوموسى) وفى شماله (شط العرب).

لقد قلنا مرارا إن دول مجلس التعاون الست هى محط الأنظار وتواجه نفس المخاطر. وحسنا فعل وزراء الخارجية حينما أكدوا وقوفهم مع العدالة وحق دولة الإمارات.. آملين أن يتم احتواء هذه القضية بمنطق العدل وليس بمنطق الفيل والنملة[1].

الدفاع عن عروبة الجزر

المحادثات المكثفة التى شهدتها المنطقة العربية، بدءا من جدة (اجتماع وزراء مجلس التعاون) ثم الدوحة (اجتماع وزراء إعلان دمشق) وأخيرا فى القاهرة (مؤتمر وزراء الجامعة العربية). كانت أول تجربة لتحريك ديناميات العمل العربى المشترك. وتقول مصادر دبلوماسية فى مجلس التعاون أن «الأطراف العربية المتحاورة، كانت تدرك تماما حدود اللعبة فى هذه التجربة، وبأنها ليست فى صدد البحث بإحياء النظام الاقليمى العربى، ولذا جاءت تصريحات الوزراء المتفائلة، متطابقة مع حجم التوقعات». وعلى سبيل المثال، فإن وزير الخارجية المصرى عمرو موسى اعتبر مقررات الدوحة «البداية الحقيقية لإعلان دمشق»، برغم أن هذه المقررات لم تتطرق إلى الشق الأمنى فى «الإعلان»، وأعطت الأولوية للشقين السياسى والاقتصادى. وتوضح المصادر أن موسى اتخذ هذا الموقف نتيجة مباحثات أجراها قبل لقاء الدوحة، مع وزير الخارجية السعودى، تم خلالها الاتفاق على عدم الاختلاف حول الأولويات فى «إعلان دمشق»، وذلك بسبب التحديات التى تواجهها منطقة الخليج العربى فى الجزر العربية المحتلة، وكذلك لدخول مفاوضات التسوية العربية ـ «الإسرائيلية» فى مرحلة دقيقة. والواقع أن مسألة

---

١ ـ القبس ـ ٢٣/٩/١٩٩٢م.



التحديات هذه، سيطرت على أجواء الاجتماعات الثلاثة برمتها، وتحقق فيها إجماع عربى على دعم حقوق الإمارات فى استعادة السيادة على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى؛ كما لوح الإجماع العربى أيضا بنقل قضية الجزر إلى الأمم المتحدة(١).

ونقطة البداية فى هذا الإجماع، كانت فى جدة. فحين فتح وزراء خارجية دول مجلس التعاون ملف العلاقات مع إيران للبحث عن صيغة تنهى التوتر القائم بين طهران ودول مجلس التعاون، لم تتوافر فى التقارير التى ضمها هذا الملف أية إشارات إلى ظروف مشجعة يمكن الارتكاز عليها فى بقاء أساس هذه الصيغة، لا بل أكثر من ذلك كانت اللهجة الإيرانية مبهمة وغير واضحة المغزى. وقال مسؤول فى مجلس التعاون مطلع لـ «الشروق»: أن إيران «اعتادات قبل انعقاد أى لقاء مجلس التعاون على إظهار بعض الليونة والمرونة فى المواقف كأسلوب تكتيكى، ثم عندما يجد الجد يتضح الأمر على أنه موقف غير جدى». وذكر هذا المسؤول أن وزراء الخارجية الذين عقدوا اجتماعات دورتهم العادية الرابعة والأربعين فى مدينة جدة، فوجئوا بالتغيير الذى طرأ على الأسلوب الإيرانى الذى اتسم خلال الأسابيع الماضية بتشدد واضح حيال دول مجلس التعاون التى لم تجد تفسيرا لتلك الرغبة الإيرانية فى تعكير العلاقات مع دول المنطقة كلما لاحت فرصة لتقدمها وتحسينها، لذلك فإن عدم توافر ما يدعو إلى التفاؤل بين التقارير التى قدمتها الأمانة العامة للمجلس والأخرى التى تضمنتها ملفات وزراء الخارجية فى دول مجلس التعاون، فرض تغيير لهجة المهادنة ومخاطبة إيران بحزم وصل إلى حد التحذير من مغبة السياسة الإيرانية «لما تمثله من انتهاك لسيادة ووحدة أراضى إحدى دول مجلس التعاون وزعزعة الأمن والاستقرار فى المنطقة»(٢).

وهذه المرة الأولى التى تتهم فيها دول مجلس التعاون إيران بتهديد الأمن فى منطقة الخليج العربى، وهو أمر يشير بوضوح إلى المستوى الذى تدهورت إليه العلاقات الإيرانية ـ العربية، والمدى الذى يمكن أن تبلغه طبيعة الجدل القائم حول الخريطة الأمنية لمنطقة الخليج العربى ومواقع الأطراف الرئيسية عليها. وإذا كان وزراء خارجية دول

---

١ ـ مجلة الشروق ـ الإمارات ٢٣/ ٩/ ١٩٩٢.

٢ ـ مجلة الشروق ـ الإمارات ٢٣/ ٩/ ١٩٩٢م.



مجلس التعاون قد حصروا مناقشاتهم طوال يومين بالقضايا المحلية والإقليمية ودور دول المجلس بمسيرة السلام القائمة لحل قضية الشرق الأوسط، إلا أن العلاقات العربية الإيرانية استأثرت بالكثير من الاهتمام خصوصا لجهة ارتباطها بأكثر من إطار سياسى وأمنى، وبذلك تكون إيران قد حافظت على وجودها الدائم فى هموم دول مجلس التعاون. وليس أدل على ذلك من قول البيان الختامى لاجتماع جدة رفض دول مجلس التعاون «احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة». وهى عبارة غير مسبوقة اعتبرها غير مراقب «العنوان الأبرز الذى تندرج تحته التفاصيل كافة المتعلقة بالمستقرات الجديدة التى سترسى عليها أمور التفاهم الاقليمى مع إيران للوصول إلى نبذ اللجوء إلى القوة والتهديد باستخدامها وحل النزاعات بالطرق السلمية. وقد أكد لقاء جدة على إبراز نقطتين أساسيتين(١):

الأولى: إعادة التأكيد على الثوابت السياسية الهادفة إلى دعم مساعى التسوية الراهنة لحل النزاع العربى الإسرائيلى، وخلق رغبة أو تيار دول مجلس التعاون ضاغط فى هذا الاتجاه، وداعم لمحاولات الولايات المتحدة الهادفة إلى زرع الاستقرار فى الشرق الأوسط، والدور السعودى النشط فى عملية السلام الراهنة ترجمة لرغبة دول مجلس التعاون. والنقطة الثانية: محاولة «اختصار الدوائر» فى «إعلان دمشق»، والبدء بتنفيذ مايمكن تنفيذه بدون إدخال عملية الربط بين ماهو أمنى جماعى وماهو سياسى واقتصادى. كيف سيكون رد الفعل الإيرانى على هذه التطورات العربية السريعة؟ لاتستبعد دوائر عربية مطلعة أن تكون طهران قد فوجئت بهذه التطورات التى خلقت (كما أشرنا) أول إجماع عربى منذ أزمة الخليج الثانية. إذ ربما كانت طهران تتوقع أن يمنع العجز عن بث الروح فى النظام العربى، بروز أية ردود فعل عربية مشتركة إزاء مسألة الجزر.

لكن الآن وقد تحقق هذا الاجماع، لن يكون أمام إيران سوى خيار بين أمرين: إما احتواء الأزمة سريعا عبر تحقيق مطالب دولة الإمارات المشروعة، أو ركوب موجة

---

١ ـ مجلة الشروق ـ الإمارات ٢٣/٩/١٩٩٢م.



مغامرة للتصعيد حتى الثمالة، بكل مايعنيه ذلك من مخاطر ضخمة على استقرار المنطقة وعلى إيران نفسها[١].

أكد مسؤولون أن دول مجلس التعاون لن تسمح لإيران بالعبور إلى الشاطئ الغربى من الخليج العربي أيا كان الثمن وأيا كان شكل هذا العبور، وسواء جاء اندفاعا من جانبها أو بناء على دعوة طرف أو دولة فى المنطقة. ووصف المسؤولون مثل هذا التطور، إذا حصل، بأنه سيشكل تجاوزا لخط أحمر لن تتهاون الدول فى مجلس التعاون جميعا فى الرد عليه، مؤكدين أن هذه الدول تريد علاقات حسن جوار طبيعية مع الجمهورية الإسلامية تقوم على الاحترام المتبادل وعدم تدخل طرف فى الشؤون الداخلية للطرف الآخر. وقال خبير فى مجلس التعاون فى الشؤون الإيرانية أن مسؤولين فى المجلس الأعلى للأمن القومى فى طهران، وهو أعلى قيادة سياسية فى الجمهورية الإسلامية، بدأوا يطلقون عبارة «الأزمة الثالثة» على التطورات التى يشهدها الخليج العربى منذ أن تحركت مشكلة الجزر الإماراتية المحتلة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، مرورًا بالمخاوف التى بات بعضهم يعبر عنها إزاء محاولات القيادة الإيرانية الافادة من خلافات طارئة بين هذه الدولة فى مجلس التعاون وتلك، وانتهاء بتصاعد المخاوف العربية والغربية من إعادة بناء الترسانة العسكرية الإيرانية وتنميتها بما يحدث خللا فى موازين القوى الإقليمية. وأوضح هذا المسؤول أن إيران تطلق على هذا الملف الكامل من التطورات تسمية «الأزمة الثالثة» بعد الأولى وهى لحرب السنوات الثمانى بينها وبين العراق، والثانية إثر أزمة الخليج الثانية. لكن سياسيين فى مجلس التعاون يعتقدون بأن ثمة مبالغة متعمدة فى هذه التسمية وإن لم يخفوا قلقهم من تلقى طهران غواصات وسعيها إلى امتلاك أسلحة نووية[٢].

وتختلف التقديرات والتوقعات لنتائج التطورات فى هذه المنطقة تبعًا لتفاوت المواقف فى مجلس التعاون من السياسات. ولايغيب عن بال أبناء مجلس التعاون أن القيادة السياسية الإيرانية بزعامة الرئيس هاشمى رفسنجانى انكفأت عن «اعتدالها» إلى

---

١ ـ مجلة الشروق ـ الإمارات ٢٣/ ٩/ ١٩٩٢م.

٢ ـ الحياة ـ لندن ـ ١/ ١٢/ ١٩٩٢م.



هذا الأسلوب الحاد والعنيف فى خطابها الداخلى والخارجى، كأنها تبعث مجددا أسلوب بدايات «الثورة الإسلامية» ليس لمواجهة الغرب والتلويح للجيران بتصدير الثورة أو باستخدام القوة معهم، بل هربًا من مواجهة أزماتها الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة فى الداخل. وهى عندما حركت قضية جزيرة أبوموسى كانت تحاول قطع الطريق على التيار المتشدد فى الثورة، وشد أزر الإيرانيين ودفعهم إلى الالتفاف حول قيادتهم فى مواجهة الخطر الغربى الداهم فى مياه الخليج العربى. وحديثها عن هذا الخطر جزء من الحملة التى تسوقها تبريرا لهذا البناء المتسارع لترسانتها العسكرية. وبرزت هذه الحاجة إلى «تصدير» الأزمات الداخلية بعد تبدد الآمال التى أطلقها رفسنجانى والوعود التى أغدقها بتحسين الظروف المعيشية للإيرانيين، وهكذا انشغلت الصحف فى طهران بالأحداث الجزائرية كأنها الهم الأول والأخير ثم التفتت إلى الحرب فى البوسنة ـ الهرسك فقضية الجزر الإماراتية، هربًا من مواجهة البطالة فى الجمهورية الإسلامية، والتضخم والغلاء وأعباء الديون، وانتشار ظاهرات الانتحار وتعاطى المخدرات. هذا وجه من وجوه البحث عن «أزمة ثالثة» إذ يعتقد بعض أجنحة السلطة فى طهران ـ على حد تعبير الخبير فى الشؤون الإيرانية ـ بأن انشغال الولايات المتحدة بمرحلة انتقال السلطة من الجمهوريين إلى الديموقراطيين وبالحرب التجارية المفتوحة مع أوروبا فضلا عن الأزمة الاقتصادية الداخلية، قد يتيح لإيران تحقيق بعض طموحاتها وفرض هيمنتها على المنطقة. لذلك استعجلت إثر حرب الخليج الثانية تحسين علاقاتها مع جيرانها فى مجلس التعاون مرة بالترغيب ومرة بالترهيب وثالثة بمحاولة تحديد هذه القوة أو تلك، ورابعة بالنفاذ عبر بعض الخلافات فى مجلس التعاون الطارئة(١).

وإذا كان بعض المراقبين يعتقد بأن أزمة الجزر الإماراتية المحتلة، ومحاولة إيران الإفادة من الخلاف الحدودى العارض بين المملكة العربية السعودية وقطر، وسعيها إلى بناء ترسانتها قد تدفع إلى نشوب «الأزمة الثالثة» أى ضرب الجمهورية الإسلامية أو محاصرتها، فإن مسؤولين فى مجلس التعاون يستبعدون ـ فى المدى المنظور ـ أن يقوم تحالف دولى جديد لتقليص حجم إيران أو ضربها، بل يكاد بعض هؤلاء يجزم بأن

---

١ ـ الحياة ـ لندن ١/١٢/١٩٩٢م.



التطورات فى المنطقة لـن تصل إلى هذا الحد. فالظروف الآن تختلف عنها فى ١٩٩٠ و١٩٩١. لكن كل هذا لايلغى أو يبدد المخاوف فى مجلس التعاون المتفاوتة من اندفاع إيران نحو الخليج العربى، وإن كـان من باب تصـديرها أزماتهـا الداخلية أو نوعـا من الهروب إلى أمام. من دون أن يعنى ذلك أن دول مجلس التعاون لاتريد علاقات حسن جوار طبيعية مع الجمهورية الإسـلامية تقوم على الاحترام المتبادل وعدم تدخل طرف فى الشؤون الداخلية للطرف الآخر، أو أنها تريد استعدائها من أجل استعدائها فقط، أو أنها تتجاهل وجود هذه الدولة الإقليميـة الكبيرة ودورها، وترفض التعاون معهـا بما يخدم الاستقرار فى المنطقة ويحفظ مصالح الجميع(١).

لكن المسؤولين فى مـجلس التعاون يدركون أن صراع النفـوذ على الخليج العربي قائم ومستـمر منذ مئات السنين، لكن إيجاد موطئ قـدم لإيران فى الشاطئ الغربى من الخليج العربى كان دومًا مثارًا لحروب زعـزعت الاستقرار وأطاحت رؤوسًا. لذلك يؤكد أكثر من مسؤول فى مجلس التعاون أنه لن يسمح لطهران بالقفز فوق مياه الخليج العربى أيا كان الثمن، وأيا كـان شكل هذا العبور فى ثياب عسكر أو فى ثيـاب عمال أو تجار مستـوطنين فى دول المنطقـة قد يتـحولون فى لحظات حـرسًا أو أصـوليين. فـمثل هذا التطور، سواء كـان اندفاعا أو بناء على رغـبة أو دعوة من هنـا أو هناك، يشكل تجاوزًا لخط أحمر، وتهـديدًا مصيريا يستـدعى ردًا عربيا مشـتركًا على مستـوى التحدى. . أيا كانت النتـائج ومهـما بلغت حدة الخـلافات بين دول مـجلس التعـاون. ولايخالج أى مسـؤول فى الجزيرة العربيـة شك فى احتمـال تهاون أى دولة من دول مجلس التـعاون حيال هذا الأمـر، وإن تفاوتت العلاقـات بين إيران وكل دولة من دول المجلس، تفاوتا يراوح بين علاقات ودية متـينة تتجاوز أحيانًا المجالات الاقتصاديـة والتجارية، وعلاقات يشوبها الكثيـر من الحذر وعدم الثقة لكنها لا تصل إلى مستـوى هذه «الحرب المفتوحة» بين القـاهرة وطهران، مـثلما لاتصـل علاقـات بعض دول مجلس التـعاون مع الثـورة الإسلامية إلى مـستوى التفاهم أو التنسيق القـائم بينها وبين دمشق. ويلفت بعض أبناء مجلس التعاون إلى أن إيران مهما بلغت طموحاتها حيال إغراءات من هنا وهناك، تدرك

---

١ ـ الحياة ـ لندن ١/ ١٢/ ١٩٩٢م.



حدود اللعبة فى المنطقة ولاتتجاوزوها. ويلاحظ مثلا أن حملة وسائل الإعلام الإيرانية فى الخلاف السعودى ـ القطرى الطارئ تجاوزت فى تصعيدها المواقف السياسية غير المعلنة للقيادة فى طهران. ويضع هؤلاء الغزل بين إيران وبعض أهل مجلس التعاون فى باب محاولة دول المنطقة إقامة نوع من التوازن مع جيرانها أو اعتماد التهويل والضغط أو دعم مواقفها فى قضايا كثيرة، وليس سياسة ثابتة، بل لايتعدى كونه مرحلة عارضة(١).

ويذهب بعضهم إلى حد استبعاد عبور عسكرى إيرانى إلى الشاطئ الغربى للخليج العربى مذكرا بأن الساحلين المتقابلين على مرمى حجر ولا قيمة استراتيجية عسكرية لموقع هنا أو هناك فى ظل الأسلحة الحديثة والصواريخ العابرة. ومذكرا أيضا بأن طهران تدرك جيدا أن لامجال لابتلاع هذه الدول الصغيرة فى مجلس التعاون بالقوة فى ظل المصالح الدولية المتشابكة فى المنطقة، غير أن هذا لايغيب المخاوف من أن تجئ محاولة العبور على ظهر الأصولية النشطة فى كل أنحاء العالم العربى وبعضها يتغذى بأموال جمعيات وهيئات مجلس التعاون أيضا. هكذا فجأة اندلعت خلافات الحدود فى كيانات شرق الجزيرة العربية وتسببت أزمات وبدا كأن المنطقة مقبلة على حالة خطيرة من التوتر. لكن نظرة هادئة إلى الأمور تكشف أن الموضوع ليس بهذه الخطورة. فالخلاف بين بلد عربى فى مجلس التعاون وآخر ليس سحابة عابرة، فلا هو بالخلاف ولا هو بالمشكل لأن تسويته ممكنة بشىء من التعاون وتبادل وجهات النظر ووضع الأمور فى نصابها. وكل الأطراف التى يبدو أن بينها مشاكل متفقة على أن الصبر والدبلوماسية الهادئة كفيلان بإيجاد الحلول لها. لكن المشكلة الأصعب التى تثير التوتر فى المنطقة هى مشكلة جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. فهذه المشكلة نشأت عن عدوان مسلح واحتلال بالقوة، إذ قامت قوات شاه إيران الراحل بغزو هذه الجزر واحتلالها قبل عقدين من الزمن وقبل أن تكون الإمارات العربية قد قامت واستكملت استقلالها. والغريب أن الجمهورية الإسلامية فى إيران التى قامت على أنقاض امبراطورية الشاه، استنكرت كل سياسات هذه الإمبراطورية وألغت كل توجهاتها وأفعالها، لكنها أبقت على ما له صفة عدوانية وتوجهات توسعية على حساب العرب فقط لا غير. مما يعنى أن

---

١ ـ الحياة ـ لندن ـ ١/ ١٢/ ١٩٩٢م.



الإمبراطورية السابقة والجمهورية الإسلامية الحالية ما هما إلا وجهان لعملة واحدة أى التوسع والاحتلال. والمؤسف أن تصدر عن دولة تطرح شعار مقاومة الاستكبار العالمى والدفاع عن «المستضعفين»(١).

الاتفاق أو إعلان حسن النوايا، الذى كان صدر عن حاكم الشارقة السابق المرحوم الشيخ خالد بن محمد والسلطات الإيرانية لم يكن ينص على اقتسام للجزيرة، بل كان اقتساما لعائداتها النفطية. ولم يكن إعطاء إيران حقا لوجودها العسكرى فى جزء من جزيرة أبوموسى تنازلا عن هذا الجزء، بل كان تسامحا والسماح لإيران بالإشراف على حصتها من الإنتاج النفطى - وقد كنت أحد شهود إعلان هذا الاتفاق فى الشارقة - لكن إيران لم تلغ الاتفاق - الاعلان بل تجاوزته واحتلت الجزيرة كلها بداعى المحافظة على أمنها القومى، أما الأمن القومى لدولة الإمارات العربية المتحدة، التى تعتبر الشارقة جزءاً، بل ركنا منها، فهذا لايعنى إيران بشىء؟ ولنتجاوز قضية الجزيرة لنصل إلى السياسة الإيرانية التوسعية. فبعد الضجة حول أبوموسى راحت ألسنة الملالى. تتحدث عن «الحق التاريخى». أى حق هو هذا؟ أولا، جزيرة أبوموسى لم تكن يوما خاضعة للسيطرة الإيرانية ولا كان فيها سكان إيرانيون. ثم إن الحق التاريخى هو فى جانب العرب. فهل نسيت طهران أن السواحل الإيرانية المطلة على الخليج العربي تقطنها قبائل عربية حسبا ونسبًا؟ وهل نسيت طهران أن عبدان نفسها كانت تحكم ولمئات السنين من قبل سلطان عمان العربى؟ ثم ماهو الحق التاريخى؟ لقد حكم العرب أسبانيا مئات السنين، فهل يعطيهم الحق الآن فى الاستيلاء على أسبانيا؟ طبعا، لا. والجزر المتنازع عليها لم تكن يوما لإيران ولا كان فيها إيرانيون، ومع ذلك تتحدث إيران بلغة تأخذها على الآخرين وهلى لغة الأمن القومى والاستراتيجى. اتركوا لنا الأرض والجزر ونحن معكم فى سلام. ياسلام. لماذا لاتترك إيران الجزر وتكون مع دولة الإمارات على وفاق وسلام. لا، إنها تريد الاحتلال والسلام معا، لكنه السلام الإيرانى. وشكرا. لغة واحدة ومفهومها واحد. هل هى لغة الاحتلال والاستكبار(٢).

---

١ - الحياة - لندن - ١/١٢/١٩٩٢م.
٢ - الشرق الأوسط ٢١/١٠/١٩٩٢م.



سياسة إيران تجاه الجزر العربية

كتبت جريدة السياسة تقول عن سياسة إيران تجاه الجزر أنه[1]:

عند قيام الثورة الإسلامية فى إيران استبشر العرب خيرا فى مجئ نظام يمكن أن يكون ركيزة من الركائز الأساسية التى يستند عليها العرب فى تعاملاتهم الدولية والإقليمية وفى حل النزاع العربى الإيرانى حول الجزر، كوّن جواب قائد الثورة الإيرانية الإمام الخمينى انطباعا جيدا لدى العرب فى رده على سؤال حول النزاع حيث قال: «إن كل الدول التى تقع على الخليج العربي إسلامية وبالتالى مايحصل بينها من خلاف يمكن حله رجوعا إلى الشريعة الإسلامية». مع كل هذه التغيرات بقيت مسألة الجزر معلقة لحد يومنا هذا حيث حاولت الإمارات أكثر من مرة فى عهد الشاه محمد رضا خان وبعد مجئ الإمام الخمينى إلى حل النزاع عن طريق التحيكم الدولى وكان الطلب فى كل مرة يجابه بالرفض من قبل إيران. الذى حدث هذه الأيام فى إيران يجعلنا أن نتوقع تغيرا جديدا فى مسألة تناول موضوع الجزر بين إيران والإمارات، إن اعتلاء خاتمى سدة الحكم بأفكاره الجديدة حول حاكمية القانون وإشاعة التعددية الفكرية والسياسية وسعيه إلى إنشاء مجتمع مدنى ضمن إطار دينى وإشارته إلى أن حكومته ستعتمد سياسة خارجية تهدف إلى تحقيق الانفراج وإزالة التوتر فى العلاقات مع الدول، كل هذا يجعل الدول العربية بالذات تغير نظرتها من إيران ويدفعها إلى أن تتنفس الصعداء بانتظار فرج قريب لنزاع تاريخى طويل.

فى ظل التقادم الزمنى المشهود لايجد العرب بدا من التعامل مع إيران الدولة والحكومة التى مرت على تأسيسها ثمانى عشرة سنة على يد السيد الخمينى قائد الثورة الإسلامية ومؤسس الجمهورية، وفق هذا المنحى يعتقد العرب بأن إيران الثورة مهما تكن أفضل من إيران الشاه وهم تواقون إلى فتح قنوات حوار مع حكومات إيران المتعاقبة منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية إلا أن بعض التصريحات التى تخدش أسماع القادة العرب تجعل رائحة سياسة الشاه القديمة تفوح مجددا من مقبرة التاريخ. ولأن التاريخ لايعود إلى الوراء يبادر مسؤول إيرانى أو مؤسسة إيرانية إلى إعادة النظر بالصورة مجددا فيطلق بالونات أخرى لكنها تؤكد نوع من التطمين وتصحح ما كان ينبغى أن يصحح. وفى أول مؤتمر صحافى عقده الرئيس الإيرانى المنتخب محمد خاتمى أطلق شعاره بصراحة

---

١ ـ السياسة ٢٥/٩/١٩٩٥م.



وقال أنه «يرفض الحلول العسكرية وسياسة احتلال الأراضى لحل الخلافات» معتبرا أن المفاوضات المباشرة ولغة الحوار البناء المسبوقة بالصبر وحسن النية المتبادلة يجب أن تؤدى إلى نتائج عملية ومثمرة لحل الخلافات بين دول المنطقة. وهذا الموقف الإيرانى الجديد - إذا نفذه الرئيس المنتخب - سيضع حدا بطبيعة الحال لعسكرة الخليج العربى ونصب صواريخ فى الجزر العربية التى تحتلها إيران منذ عام ١٩٧١، وسيوقف سيل التصريحات النارية الملوحة بالقوة لكبار المسؤولين الإيرانيين. بل إن الرئيس خاتمى ذهب أكثر من ذلك حين قال: «إن إيران ستدافع عن سيادة الدول على أراضيها فى المنطقة - وعلى الرغم من اعتقاد مراقبين بأنه يقصد استنكار الغزو التركى الأخير لشمال العراق - إلا أن هذا المبدأ يوفر على العرب أزمة الفكر السياسى الإيرانى الذى تبدو صعوبة التعامل معه والذى طالما يختلط بالأسس الأيديولوجية فى اتخاذ المواقف ومع ذلك لمح خاتمى برغبته بالمقابل أن يكون مدركا لهذا المذهب السياسى الجديد إذ قال «إذا كانوا جادين - أى العرب - بالفعل فى تطوير العلاقات مع إيران لمصلحة الأمن الإقليمى»(١).

قضية الأمن الإقليمى هى الهم الشاغل لدول المنطقة خصوصا وأن هذه الدول وبعد التحالف التركى الإسرائيلى فى أوائل عام ١٩٩٦ بدأت تشعر بالخطر المزلزل لأمنها واستقرارها، وفى مقدمة هذه الدول هى إيران التى تمتلك مواقف مبدئية وثابتة لعدم الاعتراف بدولة إسرائيل ولا بعملية السلام فى الشرق الأوسط التى توقفت بعد عامين تقريبا من الحوار. الرئيس الإيرانى هاشمى رفسنجانى لم يخف قلقه وهو يلقى خطابه بمناسبة عيد الجيش إزاء الاتفاق التركى الإسرائيلى الذى انتقده علنا كما انتقد ضمنا - آنذاك - الطائرات الأمريكية العسكرية التى اتخذت من الأراضى الأردنية والكويتية والسعودية قواعد انطلاق لها إلى جنوب العراق. وبذلك فإن إيران باعتبارها إحدى الدول الكبرى فى المنطقة الإقليمية وتمتلك مواقف متشددة ستكون هى المستهدفة فى تعريض أمن المنطقة إلى أى أحلاف أو تدخلات لصالح دول خارجية تتقاطع مع سياسة دول المنطقة أو ترغب فى كسب أوراق رابحة لصالح مايجرى الآن من إعادة محاولات الحوار والاتفاق على بنود التسوية السلمية، ولكن بشروط إسرائيلية، لذا فإن الرئيس الجديد خاتمى إذا ما قرأ الخارطة التى يقرأها كثير من قادة العرب ومفكريهم سيجد أن إيران ربما ستكون الهدف الأساسى لإبعادها عن أية صيغة حوار أو علاقة مع دول

---

١ - السياسة ٢٥/٩/١٩٩٥م.



المنطقة. ربما قيادة إيران الحالية تختلف فى توجهاتها وفهمها للبعد السياسى وقراءة خارطة المنطقة أفضل من قيادتها فى الثمانينات التى وقعت فى فخ الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ لذا فقد اعتقد الكثير من المراقبين بأن القيادة الإيرانية الجديدة ستكون مختلفة ـ سياسيا واستراتيجيا وفكريا فى معالجة الأمور ـ عن سابقاتها وستفوت الفرصة على أعداء دول المنطقة لإيجاد خصوم سياسيين لإيران من جيرانها العرب[١].

ولايعنى تفويت الفرصة مواجهة الخصوم لدرجة الرهان على الحرب للاحتفاظ «بالثورة» كما كان يعتقد فى إيران سابقا، بل على أساس ماذهب إليه خاتمى فى إيجاد لغة جديدة قادرة أن تحمل السياسة الإيرانية فى إقناع أصدقائها وخصومها وأعدائها للوصول إلى مرحلة تأييد إيران وانصافها وإعطائها الحق فيما تذهب إليه من تطبيق سياسة معتدلة وحماية الأمن الاقليمى للمنطقة برمتها، وبالتالى ستوافق جارات إيران على إشراكها فى عملية حماية أمن المنطقة. ربما هذا الموقف شعر به الدكتور على ولاياتى وزير خارجية إيران حينما ذهب فى ١٩ أبريل عام ١٩٩٦ فى زيارة إلى تركيا، كان قد قابله رئيس وزراء تركيا مسعود يلماظ فى رئاسته السابقة بلهجة قاسية وشديدة حين نقل ولاياتى اعتراض حكومته على الاتفاق المبرم بين تركيا وإسرائيل، إذ قال يلمظ «إن تركيا دولة ذات سيادة ومن حقها أن تطور علاقتها مع أى دولة» . . . «وإذا كان من حق إيران أن تطور علاقتها مع أرمينيا فمن حق تركيا أن تطور علاقتها مع إسرائيل». . تركيا التى تتصرف سياسيا غير مبالية لعلاقاتها مع العرب ستجد الدولة المعادلة لها فى المنطقة وهى إيران، ولما يكون العرب ـ فى المرحلة المقبلة على سبيل الافتراض ـ هم أقرب إلى إيران من تركيا بفعل حل المشاكل العالقة واعتدال السياسة الإيرانية، سيجد الأتراك أمامهم مشكلة معقدة متورعة بين إيران وأكثر من عشرين دولة عربية، خصوصا وأن السياسة الإيرانية السابقة على عهد الرئيس رفسنجانى لم تسجل نموا إيجابيا مع العرب بالقدر الذى سجلت به نجاحا إلى حد ما مع الأتراك، وقد اعترف الرئيس رفسنجانى بهذا المستوى المتدنى من العلاقات الإيجابية مع العرب وإخفاقه فى تطوير علاقات إيران الإقليمية والدولية وإيجاد سياسة ـ كما يقول مقربون من القرار الإيرانى ـ تضع فى أولوياتها تطوير علاقات إيران العربية بدءا من الدول المجاورة فى الخليج العربى[٢].

---

١ ـ السياسة ـ ٢٥/٩/١٩٩٥م.

٢ ـ السياسة ـ ٢٥/٩/١٩٩٥م.



وأكد الرئيس رفسنجانى فى مؤتمر صحفى عقده فى ٢٥ مايو عام ١٩٩٥م أن طهران مستعدة لإجراءا مفاوضات مباشرة فى أى مكان وعلى أى مستوى مع دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن الجزر الثلاث، فيما أكد الرئيس المنتخب خاتمى فى مناسبة أخرى بعد فوزه بالانتخابات أنه وعبر مايؤمن به من أساليب حل الخلافات فإنه يدعو الإمارات إلى الحوار لحل هذا الخلاف، وينصح أن يكون هذا الحوار ثنائيا ومباشرا من دون أن تتدخل فيه قوى إقليمية أو دولية. بالقدر الذى تعتبر أزمة الجزر الإماراتية هى بارومتر اختبار لعلاقات الحكومة الإيرانية الجديدة مع العرب، فإن مواقف إيران المقبلة ستشهد تطورا على الصعد الأخرى، ذلك أن الشوط الذى قطعته إيران فى العلاقات مع سورية على سبيل المثال يبعث على الشعور بالقدرة على إمكانية تطوير العلاقات الإيرانية ـ العربية، وعلى درجة من الجهود والاستعداد لتعزيز تلك العلاقات وتوسيعها على صعيد الدول العربية برمتها سواء بين دول مجلس التعاون أو مصر أو دول المغرب العربى، وبين هذه الدول العربية يتعزز موقع دمشق لتسليك طريق طهران عربيا فيما خففت طهران من مواقفها الحادة وتعاونت مع العرب بطريقة أكثر وضوحًا(١).

يبدو أن محاولة الإعلام تحاشى التحرش، بموضوع استمرار احتلال الجزر الثلاث فى الخليج العربى، طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، لم يفد هذا الموضوع شيئًا، بل ولعل العكس قد حصل، ذلك أن استمرار وضع اليد الإيرانية على هذه الجزر قد بدأ يشكل فجوة متزايدة الحجم فى العلاقات فى المنطقة.. فجوة تجعل من حسن الجوار المفترض بين إيران ودول مجلس التعاون، مجرد الأزمة، تردد أحيانا تحت صيغة الأعمال والمشاعر وليس تحت صيغة الواقع والوقائع. وكل ذلك فى النهاية قد يصنع أى شىء إلا العلاقات الطبيعية.

ومع بداية عام ١٩٩٥ تكون الجزر الثلاث قد دخلت تحت حالة وضع اليد الإيرانية عامها الرابع والعشرين. وإن كنا فى صدد استخدام تعبير «وضع اليد» «فذلك تحوطا من الشبهات التى لم يعد أمامنا مجالا كبيرا لتجاوزها، عن استخدام الوصف الحقيقى للواقع لنشير إلى احتلال إيرانى مؤسس على وجود قوات إيرانية فى الجزر من جهة ومحاولة إلغاء إيران لآخر معالم قانونية للحقوق الإماراتية فى هذه الجزر من جهة ثانية، والاصرار غير المدقق فى النتائج المحتملة لهذه الوضعية من قبل طهران على مسألة

---

١ ـ السياسة ـ ٢٥/ ٩/ ١٩٩٥م.



«ملكية» هذه الأراضى التى عرفتها الجغرافيا وكذلك التاريخ عن أسس تابعيتها للشارقة، وبالتالى للإمـارات العربية المتـحدة. آخر الكيل الإيرانى فى المسـألة كان بيان الخارجـية الإيرانيـــة الصـادر فى ٢٢/ ١٢/ ١٩٩٤ الذى يـصـر على اسـتــخـدام آخــر الجــمل والاستخدامات اللغوية القاطعـة والمانعة (حسب نصه..) فى معرض الإشارة إلى وضع الجزر الثلاث باعـتبارها «تحت السيادة الأبدية لإيران..»، وبقليل من التـبصر وبأقل منه من الدبلوماسـية المفتـرضة لمسألة مازالت قـيد التاريخ العلنى (وهـو مايشير إلى البـيان الإيرانى ذاته فى مجال آخر ولو ضمنا..) فإن بيـان الخارجية الإيرانية يشير إلى أن كل مطلب، يتـعلق بالأرض فى المنطقـة يؤجج الخـلافات ويخـدم مصـالح القـوى العظمى الأجنبية..»(١).

لقد كان لهـذا البيان الإيرانى الذى قد يصنف البيان رقم ٢٢ من جـانب الجهات الرسمية الإيرانية فى السنوات الخمس الأخـيرة يتناول هذا الموضوع، لقد كان له أن يمر كما سـابقاته ليخلف بعض الآثار البـسيطة وبعض الندبات التى تعودت عليهـا المنطقة، لولا أنه جاء هذه المرة ليرد وبصورة تفتقر إلى الحـسابات المناسبة على ما جاء فى «البيان الختامى» للقمة الخامسة عـشر لمجلس تعاون من توصيات هادئة تتناول الوضع فى الجزر الثـلاث من خلال مسـتجـدات العلاقـات بين دول مجلـس التعـاون وجمهـورية إيران الإسلامـية، مـؤكدا دور دول المجلس الداعى إلى الحـفاظ على أمن واسـتقرار المـنطقة وإرساء علاقـات جوار طبيعـية تقوم على الاحتـرام المتبادل وعدم التـدخل فى الشؤون الداخلية ونبذ استـخدام القوة أو التهديد بها وحل الخلافـات بالطرق السلمية. ويضيف البيان: «وانطلاقا من هذه المبادئ فقد تـاشدت دول المجلس إيران مرارا الاستجابة لدعوة الإمارات العـربية لحل قضيـة الاحتلال الإيرانى للجزر الثـلاث: طنب الكبرى، وطنب الصغـرى، وأبوموسى التـابعة لدولة الإمـارات العربية المتـحدة بالطرق السلمـية وعـبر المفاوضات الثنائية الجادة..»، ومن بعدها يعرب البـيان عن «تقديره للجهود التى بذلتها الإمارات لحل هذا الخلاف ثنائيا ويشير إلى استمرار التعنت الإيرانى، ثم ينتقل البيان إلى قوله: «ودعـا المجلس إيران إلى القبول بإحالـة هذا الخلاف إلى محكمة العـدل الدولية باعتبارها الجهة الدولية المختصة لحل النزاعات بين الدول(٢).

---

١ ـ السياسة ـ ٨/ ١/ ١٩٩٥م.
٢ ـ السياسة ـ ٨/ ١/ ١٩٩٥م.



ومن قراءة بسيطة لمجمل النص يبدو كم كان جهد القمة الخامسة عشرة لمجلس التعاون منصبا لإبقاء باب العقل مفتوحا، ليس فقط على المشكلة كواقع فحسب، بل على أصل المشكلة بذاتها حين يعرض أن تطرح المسألة بنتائجها على محكمة العدل الدولية لتفصل فيها بطريقة مناسبة بما يتضمن ضمنا استعدادا لقبول نتيجة ذلك من قبل المجلس وكذلك الإمارات كتحصيل حاصل مهما كانت، بما يؤكد مجالا للتعقل وللعلاقات الطبيعية أن تنمو وتزدهر، وفى الوقت نفسه تاركا المجال مفتوحا لمناقشة الطرفين الإماراتى والإيرانى للمسألة من خلال البحث عن حله ثنائيا إن أمكن ذلك.

وفى إطار تناول هذا الموضوع، ولوضع بعض الخطوط المناسبة التى تفتح المجال أمام حقيقة المسألة أساسا، لابد للإشارة إلى أن جمهورية إيران الإسلامية لم تصنع هذه المشكلة بنفسها بل ورثتها ضمن جملة ما ورثته من مشكلات عن العهد «الإمبراطورى» للشاه الذى قامت «قواته» بوضع يدها على الجزر شيئا فشيئا مستفيدة من بعض ثغرات أنشأتها حادثة فراغ القوة فى مطلع السبعينات فى المنطقة لتثبيت وضع القوة الإيرانية الإمبراطورية بالاحتلال العسكرى المحدود بداية والذى سرعان ماتعرض لسلسلة من التحولات اللاحقة لتجعل منه احتلالا عسكريا سياسيا منسقا، لاتجد الخارجية الإيرانية فى العهد الجمهورى كبير غضاضة للدفاع عنه حتى لو كان موروثا من العهد الذى تصفه بالعهد «الشيطانى الأسود». وعلى مايظهر فإن المتابع السياسى ومهما حاول جاهدا تجاوز الربط بين السياستين، وفى العهدين الإيرانيين المتتاليين، وعلى الرغم مما فيهما من عناصر التضارب والتوجهات المتعارضة، إلا أنهما يلتقيان لسوء الحظ فى مسائل خاصة لاتزال تجد انعكاساتها الموحدة فى مسألة الجزر.. هذه المسألة التى تقف وبصورة غير مباشرة فى وجه تحسين مطرد للعلاقات فى منطقة الخليج العربي عموما، وبما يشكل عامل توتر وحساسية لم تنفع فيه النوايا الحسنة كثيرا. وإن حاولت الإمارات العربية جاهدة وبصورة مستمرة وهذا مشهودا لها ومعترف به إقليميا ودوليا، لإبقاء المسألة فى أضيق إطار مستعينة بطول الأناة ومعالم حسن الجوار وأهمية المصالح المشتركة، إلا أن الاستجابة الإيرانية فى المقابل لم تكن عموما إلا مزيداً من التعنت المحمل فى بعض الأحيان بالتجاوزات اللغوية القاطعة مضافا إليها استمرار الاحتلال العسكرى والسياسى، الأمر الذى لم يساعد حتى الآن على إزاحة الأجواء عموما فى المنطقة وأبقى مختلف المبادرات المهدئة أو الساعية للتهدئة فى وضع متوتر وغير ذى نتيجة[1].

---

١ ـ السياسة ـ ٨/ ١/ ١٩٩٥م.



ومهما حاولنا ترك الأمور جانبا أو إلقاء التبعات على سوء الحظ، فإن علم السياسة كما هو علم لا يسمح لنا بذلك إطلاقا، فهنا الحسابات هى الأساس وبالتالى فإن النتائج يفترض أن تأتى على قدر الحسابات نفسها أو فى حدودها الإطرادية، ومن هذه القاعدة فإننا نرى كيف أن الحسابات الإيرانية التى ظهرت منها ظواهرها الخارجية (إن حاولنا ترك بواطن الأمور وخوافيها خارج الوضع تقليلا للتوتر. .) لم تترك حتى الآن من الآثار ما يشير إلا إلى المزيد من خطوات فى نفق من دون قرار، الأمر الذى نزع من يدى أصحاب النوايا الحسنة أو الباحثين عن حل فى منتصف الطريق للمشكلة أساسا، نزع من أيديهم أهم الأوراق. ويبدو أن ماجرى فى منطقة الخليج العربى فى السنوات الخمسة عشرة الأخيرة لم يستطع حتى الآن يكون لدى الساسة الإيرانيين (أو لدى أغلبهم. .) صورا جديدة لعلاقات جديدة تجمع بين دول ضفتى الخليج العربى، بل يمكن القول إلى حد ما بأن هذه الصور لاتزال فى إطارمجابهة العقل ونواهيه وحساباته أكثر ما هى للتعامل معه فى موجباته كما يقتضى المنطق، وإلا لاستفادت السياسة الإيرانية مما جرى من حرب الخليج الأولى والثانية. ولقد جربت إيران معانى الاعتداء عليها فى سبتمبر ١٩٨٠، واستمرت تجربتها مع العمليات العسكرية ضدها ثمانى سنوات تقريبا، وإن كانت لم تعش كثيرا من المصاعب التى كان يلاقيها من اختاروا من العرب موقف الدفاع عنها خلال تلك التجربة المرة، فى هذه المرة تثبت أنها لاتستطيع أن تتفهم كم هو صعب أن تجد من يدافع عن عدوانها هى نفسها على جار لها، بعدما كانت فى المرة الأولى معتدى عليها (١).

إن المنطق العقلى يفترض الأخذ بمكيال واحد، وبكل البراهين التى تعرضها أو عرضتها إيران حتى الآن، فإن الجزر الثلاث فى الخليج العربى، موضع النزاع منذ عام ١٩٧١ وحتى الآن ليست إيرانية، ولم تستطع قوة الحجج التى قدمتها إيران حتى الآن، أن تثبت ذلك، اللهم إلا ماسطر وجودها العسكرى فى الجزر من مقومات بدلت الوقائع الأصلية للجزر ولحالها. ولعل للوضع السكانى فيها، وفى القانون الدولى، فإن قوة الاحتلال لاتشكل حقا وإن شكلت واقعا قد تتعايش معه مجبرة منطقة الاحتلال المعنية .. وفى هذا الاطار فإن الوضع الإيرانى فى الجزر وما تدعيه حكومات طهران المتعاقبة حولها . لايزيد الأمر إلا صعوبة ويخفف إلى حد كبير قدرة التفريق العقلانى بين

---

١ ـ السياسة ـ ٨/١/١٩٩٥م.



التصرف الإيرانى وتصرفات عدوانية مماثلة فى المنطقة، إذ تقع هذه الحوادث تحت توصيف واحد لايرغب كثير من العرب، رغبة منهم فى الإبقاء على إيران داخل الإطار التعاملى ومبادئ الجوار الحسن، أن يسموه بالاسم، وفى حين فإن السياسة الإيرانية ذاتها تدعى على الإسرائيليين عدوانهم المستمر على العرب، وهو واقع أيضا نتيجة الاحتلال الاسرائيلى وتصرفاته وتدخلاته السياسية وتجاوزراته، فإن هذه السياسة ذاتها أو شىء مشابه لها مهما تبدلت أطره، يظهر على بعض جوانب التصرفات والأعمال الإيرانية فى بعض الأحيان هذا إذا لم نورد مثال للجزر الثلاث كمثال قاطع.

سياسة الهروب إلى الأمام

ومهما حاولنا تحاشى النظر فى حقائق السياسات التى تحرك طهران فإننا نستطيع تغطية عيوننا عن نظريتها فى الشؤون الداخلية لدول الجوار أو على الإقليمى عموما. فى حدود تتجاوز المقترحات السياسية وبطرق وأساليب ليست فى المعروف أو المتعارف عليها. وإن كانت التبريرات المهدئة تحاول تفسير ذلك بالنظر إلى مجريات الوضع الداخلى الإيرانى وما يتحمله من تصارع أو تشاحن أو تعدد المقاصد، فإن مجمل الأمر (لايتيح لمثل هذ التفسيرات أو التبريرات الصمود خصوصا إيران وبعد مرور ١٥ عاما على بناء دولتها لم تعد ذلك البلد المتخوف من ضغوط والذى كان يحاول فى فترة ما الهروب إلى الهروب من الانزلاق إلى الوراء، وهى سياسة معروفة لدول فى حالات مماثلة وإن تسميات استخدام أو اللجوء إلى مثل السياسات التى ذكرناها [١].

دعوة لتحكيم العقل

وعلى العموم فإن إيران، ولعل ذلك من الأشياء مدعوة اليوم، وبصورة معلنة لتهيئة الحقائق الجديدة فى المنطقة، ولاسيما فى الخليج العربى، وبصرف النظر (عن درجة) الإطار السياسى في طهران لمجمل الأمور، أو لـ مجتمعين أو منفردين وعلى تعدد الآراء فى الاطار السياسى الإيرانى لمجريات والتطورات الجارية، فإن المطلوب واحد، ببساطة فى افساح إيران لمجال أكبر وتجاوز الاندفاع القولى أو العملى أو التحرير سياستها أو تصرفاتها، وقد يقدم لها هذا من المصالح والانجازات والفوائد أكثر مما حتى الآن سياستها فى المحاكمة أو محاولات اللعب بالأوراق الخطرة.

---

١ ـ السياسة ٨/١/١٩٩٥م.



إن الأمن فى الخليج العربى واجب الجميع ومسؤوليتهم، لكن ذلك لايتفق مع الاستماع بوضع اليد الإيرانية على أرض يعلم العالم نزاعا لايزال قائما حولها . . وبالتالى فإن رؤية العالم لاستمرار هذا الوضع قد لاتكون من مع الجانب الذى يمنع لهذا النزاع أو الدخول فى مؤسسة إعلان الحقوق أى وضع إطار البحث القانونى المؤكد بالوثائق التاريخية وكعرب فإننا نرى هذه الجزر الثلاث للإمارات العربية المتحدة موقف يعرفه الناس فى طهران جيدا . و بالتالى معانية ومفترضاته، وأن فتحت الدول العربية ومجلس التعاون الخليجى باب وابقته كذلك مع طهران على مسألة من هذا فإنما ذلك لإثبات الرغبة فى العلاقات الحسنة من جهة ولوضع اطار لضبط التوتر، وعلى استيعاب هذا الأمر وعكسه فى سياسته استخداماتها اللغوية وكذلك فى ممارسة والابتعاد ما أمكن عن لعب دور لانرضاه أو نتمناه، لخطورته، سواء فى مسألة الجزر أوفى قضايا غيرها على أهمية مماثلة فى الخليج العربى وتعاون دول شطية في إطار الجغرافيا وقاربت دفات التاريخ بين اطارين فترات عدة حين ساد المنطق، والسلام، الجوار. وفى حين تعتمد الآن فى هذه نوازع أخرى وحالات أخرى جراء عدم التفهم يسود العلاقات بين هذين الموقعين بكل حد الموقف المتعنت وما يعنيه ذلك للجميع، فإن الصدق فى العلاقة لاتزال مطلوبة وعلى طهران فهم هذه المسألة جيدا، [1] ولعلها تعيها فى فرصة ما.

موقف دول مجلس التعاون من الاحتلال الإيرانى للجزر العربية

أكدت دول مجلس التعاون ومن خلال اجتماعاتها الوزارية على مستوى وزراء الخارجية دعم الإمارات فى مسألة الاحتلال الإيرانى لجزرها الثلاثة (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى) متدارسا بذلك مدى علاقة دول مجلس التعاون مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية والجهود التى يمكن أن تبذل لحل المشكلة بطريقة سلمية، كما ساند المجلس المساعى الدبلوماسية الثابتة التى تتخذها دولة الإمارات فى اتجاه حل مشكلة الجزر، وقد أعلن المجلس عن أمله فى أن يفضى الحوار البناء بين البلدين إلى إزالة كافة العواقب والمسائل المعلقة بينهما. دعوة إيران لقبول إحالة الجزر لمحكمة العدل فى بيان عن اجتماع مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية ولهذا يجب على إيران الموافقة على إحالة موضوع الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة إلى التحكيم الدولى وأكدت الإمارات الالتزام المشترك بأمن الخليج العربى بما فى ذلك حرية الملاحة فى الممرات المائية الدولية.

---

١ ـ السياسة ٨/ ١/ ١٩٩٥م.



اجتماعات جدة ـ الدوحة ـ القاهرة وهى أول إجماع عربى منذ أزمة الخليج الثانية تمحور حول الدفاع عن عروبة الجزر. وزراء خارجية إعلان دمشق أكدوا فى اجتماعاتهم بالكويت تأييد مبادرة زايد لحل الخلاف حول الجزر الثلاث. كما أعرب مجلس التعاون فى البيان الختامى للاجتماع (١٣) لقمة المجلس المنعقد فى أبوظبى فى الفترة ٢٧ ـ ١٩٩٢/١٢/٢٩ عن أسفه الشديد للإجراءات الإيرانية فى جزيرة أبوموسى واستمرار احتلالها لجزيرتى طنب، وطالب إيران بإزالة تلك الإجراءات، وقال البيان:

«إن المجلس قد استمع إلى شرح من رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ورئيس الدورة الحالية حول الإجراءات التى اتخذتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى جزيرة أبوموسى واستمرار الاحتلال الإيرانى لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى، ليستنكر تلك الإجراءات واستمرار الاحتلال لما يمثله من انتهاك لسيادة ووحدة أراضى دولة الإمارات العربية المتحدة وزعزعة الأمن والاستقرار فى المنطقة. وإذ يعبر المجلس عن أسفه الشديد وقلقه البالغ للإجراءات الإيرانية غير المبررة لما فيها من إخلال بالرغبة المعلنة لتطوير العلاقات بين الجانبين وتعارض مع المبادئ التى تقوم عليها العلاقات بين دول المجلس والجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإنه يؤكد أن تطوير العلاقات بين الجانبين مرتبط بتعزيز الثقة وبما تتخذه الجمهورية الإسلامية الإيرانية من إجراءات تنسجم مع التزامها بمبادئ حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة أراضى دول المنطقة وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لها. كما يؤكد المجلس بأن استمرار الاحتلال الإيرانى للجزر الثلاث والإجراءات التى اتخذتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى جزيرة أبوموسى تمثل إخلالا بتلك المبادئ وبالرغبة المعلنة فى تطوير العلاقات بين الجانبين. ويطالب المجلس الجمهورية الإسلامية الإيرانية بإلغاء وإزالة كافة الإجراءات التى اتخذتها فى جزيرة أبوموسى وإنهاء احتلالها لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة. ويؤكد المجلس الأعلى تضامنه التام وتأييده المطلق لموقف دولة الإمارات العربية المتحدة ويدعم كافة الإجراءات والوسائل السلمية التى تراها مناسبة لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث وذلك استنادا إلى الشرعية الدولية وانطلاقا من مبدأ الأمن الجماعى[1].

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص٣٥٨.



وفى اجتماع لوزراء الدفاع لدول مجلس التعاون الذى عقد فى الكويت فى ١٥/١١/١٩٩٢ أدان الوزراء الإجراءات التى اتخذتها إيران فى جزيرة أبوموسى بما لايتفق مع البيانات الإيرانية المعبرة عن الرغبة فى تحسين العلاقات مع دول المجلس، ودعا الوزراء إيران للالتزام بالاتفاقيات المعقودة بينها وبين الإمارات العربية المتحدة حول جزيرة أبوموسى، وأكدوا دعمهم لدولة الإمارات فى تأكيد تبعية جزيرتى طنب الكبرى والصغرى لدولة الإمارات.

أصدر وزراء الدفاع فى دول مجلس التعاون فى ختام اجتماعهم الحادى عشر الذى عقد فى الكويت واستمر يومين بيانا أدانوا فيه الإجراءات التى اتخذتها إيران فى جزيرة أبوموسى بما لايتفق مع البيانات الإيرانية المعبرة عن الرغبة فى تحسين العلاقات مع دول المجلس، ودعوا إيران إلى الالتزام بالاتفاقيات المعقودة بينها وبين الإمارات العربية المتحدة حول الجزيرة. كما عبر الوزراء عن دعمهم لدولة الإمارات فى تأكيد تبعية جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى لها. ومثل الإمارات فى الاجتماع وزير الدفاع، ووجه الشيخ محمد بن راشد الدعوة إلى وزراء الدفاع فى دول المجلس لعقد اجتماعهم المقبل فى أبوظبى. وقرر وزراء الدفاع بدول المجلس دعم درع الجزيرة والحفاظ عليها كوحدة أمن تعزز التكامل بين الدول الأعضاء فيه. وقال البيان الذى أوردته وكالة الأنباء الكويتية أن الوزراء تدارسوا توصيات اللجان الفنية حول التعاون العسكرى بين الدول الأعضاء، وتمشيا مع قرارات المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون فى تحقيق مبدأ الأمن الجماعى للدول الأعضاء، واعتبار أى تهديد لأى جزء منها هو تهديد موجه لجميع الدول، وتحقيقا لمبدأ البناء الذاتى ضمن التصور لدول مجلس التعاون المشترك وتقديرا للظروف الراهنة التى تتطلب مفهوم الأمن الجماعى. واتخذ الوزراء التوصيات المناسبة التى ستسهم فى تعميق التلاحم الأمنى والسعى نحو بناء الدرع الموحد، وسترفع هذه التوصيات إلى الدورة الثالثة عشرة للحكام المقرر عقدها فى مدينة أبوظبى. وحول القرار الداعى لإعادة النظر فى مسؤوليات قوة درع الجزيرة فى ضوء التجربة التى خاضتها الدول الأعضاء، قرر الوزراء الاستمرار فى الحفاظ على درع الحزيرة كقوات تكرس التكافل الأمنى وتعزز مفهوم ووحدة الأمن لدول مجلس التعاون[1].

---

١ ـ جريدة الاتحاد ١٥/١١/١٩٩٢م.



استعرض المجلس الأعلى لمجلس التعاون فى ختام القمة السابعة عشرة التى عقدت فى الدوحة فى ديسمبر ١٩٩٦م مستجدات قضية احتلال إيران للجزر الثلاث، وكرر المجلس أسفه الشديد لاستمرار الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى الامتناع عن الاستجابة للدعوات المتكررة الجادة والصادقة الصادرة عن الإمارات العربية المتحدة ومجلس التعاون ودول إعلان دمشق ومجلس جامعة الدول العربية ومؤتمر القمة العربية الداعية إلى حل هذا النزاع حلا سلميًا، وكذلك جدد المجلس نفسه تأكيده على سيادة الإمارات على جزرها الثلاث ودعمه لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التى تتخذها لاستعادة سيادتها على هذه الجزر، كما كرر دعوته للحكومة الإيرانية إلى إنهاء هذا الإحتلال والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة والتوقف عن تنفيذ أية إجراءات وإزالة أية منشآت سبق تنفيذها من طرف واحد فى الجزر الثلاث واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم وفقًا لمبادئ القانون الدولى، بما فى ذلك القبول بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية(١).

فى خطاب ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أعرب وزير الخارجية السعودى عن موقف واضح ومحدد مفاده أننا نعبر عن تأييدنا لدولة الإمارات العربية المتحدة ومطالبتها بإلغاء الإجراءات التى أخذتها إيران من جانب واحد للعمل على حل هذه المشكلة عن طريق التفاوض والاحتكام إلى القانون الدولى والشرعية الدولية. ورغم تحفظ السعودية بالنسبة لأى قرار يسند بإيران بسبب حسن علاقاتها معها إلا أنها هذه المرة وقفت إلى جانب دولة الإمارات داعمة إياها فى كل إجراءاتها لحل قضية الجزر، فقد دعا الأمير سعود الفيصل إلى إحالة النزاع بين الإمارات العربية وإيران إلى محكمة العدل الدولية، وأضاف أن دول مجلس التعاون حثت إيران على الاستجابة لدعوة الإمارات إلى تسوية هذه المشكلة سلميا عن طريق المفاوضات، ولكن إيران لم تستجب لهذه النداءات إثر اجتماعه بالسفير الإيرانى فى الكويت حسين صادق. صرح وزير الخارجية الكويتى أنه بحث مع السفير الإيرانى العلاقات الثنائية وقرارات قمة أبوظبى الأخيرة لدول مجلس التعاون، وأعرب عن أمله فى أن تحل مشكلة الحدود بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية بالتفاهم والطرق السلمية وقال:

---

١ ـ يعقوب خليل قائد ـ المرجع السابق ص٧.



لقد وجدنا تفهما لهذه القضية من إيران. ومن ناحية أخرى أشاد الشيخ صباح بمبادرة رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، الذى أكد فيها على ضرورة حل الخلاف بينها وبين جمهورية إيران الإسلامية حول الجزر الثلاث بالحوار المباشر بين الدولتين. ويبدو أن موقف الكويت هو الأكثر إلصاقا بموقف دولة الإمارات، وهى تخشى بالتالى أن تتجدد أزمة الخليج الثالثة بين إيران ودولة الإمارات مما يمعن فى تدمير منطقة الخليج العربي التى مازالت تعانى من حربى الخليج السابقتين(١).

أكد وزراء خارجية دول مجلس التعاون مجددا ٦/٩/١٩٩٣ دعم المجلس ومساندته لدولة الإمارات العربية المحتدة وتأكيد سيادتها على جزرها الثلاث أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وتأييده المطلق لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التى تتخذها لاستعادة سيادتها على جزرها معربا عن الأمل فى أن يفضى الحوار بين الإمارات وإيران إلى إزالة كافة المسائل العالقة بينهما. جاء ذلك فى البيان الختامى لأعمال الدورة الـ ٤٨ للمجلس الوزارى لوزراء خارجية دول مجلس التعاون والتى اختتمت أعمالها بمقر الأمانة العامة للمجلس بالرياض برئاسة وزير الخارجية. وأكد البيان دعم دول المجلس التام للإمارات ضد الاحتلال الإيرانى للجزر العربية. تدارس المجلس مستجدات العلاقة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجدد موقفه الثابت بدعم ومساندة الإمارات العربية المتحدة وتأكيد سيادتها على جزرها الثلاث أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، ويؤكد المجلس الوزارى تأييده المطلق لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التى تتخذها الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها معربا عن الأمل فى أن يفضى الحوار بين البلدين إلى إزالة كافة المسائل العالقة بينهما(٢).

أكد مسؤولون فى مجلس التعاون فى أبوظبى ٢٤/١١/١٩٩٥ أن دول مجلس التعاون تقف موقفًا موحدًا من النزاع الإماراتى - الإيرانى حول الجزر الثلاث (أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) وأن توصية فى هذا الشأن ستصدر عن القمة لدول مجلس التعاون فى الرياض فى ٢٠ ديسمبر. وذكر المسؤولون أن التوصية المقترحة قيد

١ - خالد القاسمى - المرجع السابق ص٢٥٣.
٢ - الخليج ٧/٩/١٩٩٣م.



الدرس والتداول، وستعرض بصيغتها النهائية على وزراء خارجية دول المجلس، حين يعاودون الاجتماع مرة أخرى فى ١٨ ديسمبر فى الرياض. وكان وزراء الخارجية قد قرروا خلال اجتماعهم الأخير فى ١٦ نوفمبر إبقاء دورتهم التحضيرية التاسعة والأربعين (الحالية) مفتوحة لاستكمال تحضير جدول أعمال القمة لدول مجلس التعاون. وقالت مصادر مطلعة إن الوزراء اتفقوا على عقد اجتماع لوكلاء وزاراتهم خلال الأيام القليلة المقبلة لإعداد صياغة أوراق العمل السياسية التى ستطرح على القمة وبينها التوصية المتعلقة بالجزر الثلاث[١].

وتضيف هذه المصادر أن التوصية تستند فى خطوطها العريضة إلى دعوة إيران إلى الغاء الإجراءات التى اتخذتها فى جزيرة أبوموسى والعمل على حل المشكلة عن طريق التفاوض والاحتكام إلى القانون الدولى والشرعية الدولية. ويتفق المسؤولون فى دول مجلس التعاون على أن التصرف الإيرانى إزاء الجزر، وتحديداً أبوموسى لا يقتصر على مجرد توافر صفات العدوان المسلح، بل إنه تصرف تتحقق فيه شروط التغيير الإقليمى غير المشروع، سواء من حيث المس بالسلامة الإقليمية لدولة الإمارات، أو من حيث تعريض الأمن والسلم الدوليين للخطر. ويشدد المسؤولون على القول أن الممارسة الفعلية للسيادة على الجزر ستؤدى فى النهاية إلى الاعتراف بسلطة الدولة المعتدية إذا لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بإعادة الحقوق إلى أصحابها، ولذلك فإن الإمارات تتخذ حاليا كل الخطوات القانونية والسياسية التى تهدف إلى عدم الاعتراف بسياسة الأمر الواقع والحيلولة دون تحويل الاحتلال من احتلال مؤقت إلى احتلال دائم، ويعتبر المسؤولون فى مجلس التعاون أن أى محاولة من إيران للاستفراد بدولة الإمارات العربية المتحدة لن تكون مجدية لأن دول المجلس متفقة حيال هذا الموضوع ولن تتردد فى اتخاذ أى خطوة من شأنها تدعيم حق الإمارات فى الجزر المحتلة، مؤكدين فى الوقت نفسه أن هذه الدول تريد علاقات حسن جوار طبيعية مع طهران تقوم على الاحترام المتبادل وعدم تدخل أى طرف فى الشؤون الداخلية للطرف الاخر[٢].

---

١ ـ الشرق الأوسط ٢٥/١١/١٩٩٣م.

٢ ـ الشرق الأوسط ٢٥/١١/١٩٩٣م.



ويضيف المسؤولون أن القيادة الإيرانية تحاول باستمرار شق الموقف العربى بإطلاق التصريحات الإيجابية حول سياستها فى الخليج العربى، أومن خلال الإفادة من تحريك بعض الخلافات الطارئة بين دولة وأخرى، لكن المؤكد أن دول مجلس التعاون لن تسمح لطهران بالقفز فوق مياه الخليج العربى، فمثل هذا التطور يشكل تهديداً مصيريا يستدعى رداً مشتركا على مستوى التحدى أيا كانت النتائج أو الأسباب. وتقول مصادر دبلوماسية فى مجلس التعاون أن إيران استعجلت الإجراءات الأخيرة فى جزيرة أبوموسى، فى محاولة منها لامتصاص الخلافات الداخلية وقطع الطريق على التيار المتشدد الذى عاد بقوة إلى الساحة السياسية(١).

حذر مجلس التعاون إيران فى ١٩٩٣/١١/٢٤ من أن تكريس احتلال الجزر الإماراتية الثلاث يزيد الأوضاع توترا، ويعرض أمن واستقرار الخليج العربى للخطر، واعتبر أن ممارسات طهران على أرض الواقع تخالف فى أحيان كثيرة تصريحات مسؤوليها الداعية إلى إقامة علاقات ودية مع دول المجلس. وقال جميل الحجيلان أمين عام مجلس التعاون فى حديث مع «كونا» قوله أنه متفائل بحضور البحرين قمة مجلس التعاون السابعة عشرة فى الدوحة. فى هذا الوقت، نقلت وكالة الأنباء الإيرانية عن على شهبازى رئيس هيئة أركان القوات المسلحة الإيرانية قوله إن بريطانيا تخفى عن الإمارات نواياها الاستغلالية وتغرق المنطقة بأسلحة بمليارات من الدولارات، وانتقد الاتفاق الدفاعى الذى وقعته الإمارات وبريطانيا قائلا: ما حاجة دولة ضعيفة صغيرة جدا مثل الإمارات إلى هذه الكمية من الأسلحة؟ مؤكدا أن إيران لاتشكل تهديدا لاحد. وفى هذا الإطار، تلقت «الأنباء» أمس بيانا من السفارة الإيرانية يؤكد أن نشاطات طهران فى المجال النووى هى لاغراض سلمية بحتة، وينفى رعاية إيران للإرهاب، وأشار البيان أيضا إلى حرص طهران على الأمن والاستقرار فى المنطقة، معتبرا أن القوات الغربية فى مياه الخليج العربى تعمل على توتير الأجواء. من جهة أخرى وصل وزير الداخلية الإيرانية على بشارتى إلى الإمارات لحضور الاحتفالات بالعيد الوطنى التى تتضمن عرضا عسكريا، كما وصل إلى أبوظبى للغاية نفسها وزير الدفاع المصرى المشير محمد حسين طنطاوى على رأس وفد عال من القوات المسلحة(٢).

---

١ ـ الشرق الأوسط ٢٥/ ١١/ ١٩٩٣م.

٢ ـ الأنباء ٢/ ١٢/ ١٩٩٦م.



الوساطة الكويتية القطرية مع إيران

عرضت الكويت أن تقوم بمساع حميدة لتبنى الحوار بين إيران والإمارات العربية المتحدة حول النزاع الدائر بينهما على جزيرة أبوموسى. وقالت مصادر دبلوماسية إيرانية أن نائب وزير الخارجية الكويتى سليمان مجيد الشاهين نقل العرض إلى السلطات الإيرانية خلال زيارته الرسمية لطهران التى استمرت ثلاثة أيام، واختتمها أمس. وترى الكويت أن الخلاف بين إيران ودولة الإمارات قد يصرف أنظار دول المنطقة عن «الحاجة الملحة إلى مواجهة صدام حسين» ويقوم التحليل الكويتى للموقف على اعتبار أن الخطر على أمن المنطقة واستقرارها يأتى من النظام الحاكم فى بغداد. وليس إيران حسب وجهة النظر الكويتية. وكان الشاهين قد استعرض مع نائب وزير الخارجية الإيرانى محمد جواد شيخ الإسلام، مواقف مختلف مجموعات المعارضة العراقية، لكن المصادر ذكرت أن الطرفين لم يتوصلا إلى اتفاق صلب حول السبل المثلى لدعم تلك المجموعات. وتأمل الكويت أن تقود مبادرة إقليمية لمساعدة المعارضة العراقية على القيام بتحد جديد أكثر كفاءة لتحدى نظام صدام فى المستقبل القريب، لكن طهران أصدرت إشارات متناقضة حول موضوع مستقبل العلاقات مع بغداد وحول القضايا الثنائية. وذكرت المصادر أن الطرفين لم يتوصلا لوضع إطار زمنى لإجراء محادثات حول تحديد الجرف القارى. لكنها وصفت المحادثات الأخيرة بأنها «جاءت فى أجواء إيجابية» وأن إيران تظل تدعم استقلال الكويت ووحدة أراضيها بشكل «تام وغير مشروط»(١).

قالت مجلة الوسط.

يتوقع أن تشهد أزمة الجزر بين الإمارات وإيران تطورات مهمة فى اتجاه تجديد الاتصالات المباشرة بين البلدين لحل الأزمة سلميا. وقالت مصادر فى مجلس التعاون إن دولة قطر التى تحتفظ بعلاقات سياسية واقتصادية مع إيران تقوم بترتيب لقاء مباشر بين مسؤولين من دولة الإمارات وإيران لاستئناف البحث فى قضية الجزر المتوقف منذ سبتمبر ١٩٩٢. وتجددت احتمالات استئناف الاتصالات بين أبوظبى وطهران مع زيارة قام بها أخيرا لأبوظبى أمير قطر، حيث أجرى مباحثات مع رئيس دولة الإمارات، تركزت فى جانب منها على قضية الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى

---

١ ـ الشرق الأوسط ٩/٨/١٩٩٣م.



وأبوموسى. وكان لافتًا أن يزور وزير الخارجية القطرى طهـران، عقب زيارته لأبوظبى برفـقة أمـير قطر، مـايعنى وجود وسـاطة قطرية بين الإمـارات وإيران. وتقوم المبـادرة القطرية، حسب مـصادر دبلوماسـية، على ترتيب لقـاء مباشـر بين مسؤولين كـبار من الإمارات وإيران. وتشترط الإمـارات أن يسبق اللقاء إقرار إيرانى بأنه سيكون مـخصصا للبحث فى قضية الجزر لكن إيران تقول أنها تقبل أية شروط مسبقة للاجتماع. وكان هذا الخلاف سبـبا لإلغاء وزير الدولة الإماراتى للشـؤون الخارجية زيارة كان ينوى القـيام بها لطهران فى سبتمبر ١٩٩٣. وأكد بيان إماراتى يومها أن الزيارة لن تحقق أهدافها(١).

صعدت إيران من جـانبها فى أعقاب ذلك، ممارساتهـا فى الجزر، وأعلن مجلس الشورى الإيرانى أن الجزر تقع فى الميـاه الإقليمية الإيرانية وأن إيران ستـواجه بالقوة أى تدخل فيها، كما أعلنت إيران إقامة مشاريع اقتصادية فى جزيرة أبوموسى، وأخيرا تعيين حاكم لها. وتواجه الإمـارات هذا التصعيد الإيرانى بعمل سـياسى ودبلوماسى فى إطار مـبدئهـا الرامى إلى التوصل إلى حل بـالطرق السلميـة. وأكدت مـصادر خليـجيـة لـ «الوسط» أن الشيخ حمدان بن زايد الذى يتولى ملف الجزر سيزور الدوحة قريبا للبحث فى نتائج زيارة وزير الخارجية القطرى حمـد بن جاسم آل ثانى لطهران. وتقول المصادر إن الإمارات وقطر اتفقتا، بالتشاور مع دول الجـزيرة العربية أخرى، على التحرك لايجاد حل سلمى لأزمـة الجزر بما يسـمح بإقامـة تعاون إيرانى مع دول مـجلس التعـاون فى مجالات معينة، لكن أية خطوة فى هذا الاتجاه، يجب أن يقـابلها توجهات تثبت حسن نيات إيران حيال جيـرانها. وتعقد دول مجلس التعاون قمتـها الرابعة عشرة فى الرياض وسيكون ملف العلاقات مع إيران من أبرز الملفات المطروحة أمامها. ويعتقد فى الأوساط السياسية فى مجلس التعاون أن استجابة إيران للوساطة القطرية ستفتح أبوابا جديدة نحو حل أزمة الجزر سلميا وإقامة علاقات أكثر استقرارا فى المنطقة. وترى الأوساط السياسية فى مجلس التـعاون أن موافقـة إيران على بحث مسألة الجـزر الثلاث سيمكن من عـقد اتصالات مباشرة بين الشيخ حمدان بن زايد وعلى أكبر ولاياتى وزير خارجية إيران(٢).

---

١ ـ الوسط ٢٣/ ١١/ ١٩٩٣م.
٢ ـ الوسط ٢٣/ ١١/ ١٩٩٣م.



بدا يوم ١٩٩٣/١١/٢٤ أن الوساطة التى قامت بها قطر بين الإمارات العربية المتحدة وإيران فى شأن قضية الجزر الثلاث حققت بعض النتائج. إذ أعلنت طهران عن استعدادها لمباشرة مفاوضات ثنائية مع الإمارات حول السيادة على الجزر. وكانت مصادر مطلعة فى أبوظبى قالت لـ «الحياة». أن موضوع الوساطة بحث فى أثناء الزيارة التى قام بها أخيرا أمير قطر للإمارات وفى محادثاته مع رئيس الدولة، كذلك أثير الموضوع فى الزيارة التى قام بها أخيرا لطهران وزير الخارجية القطرى والتقى الشيخ حمد بكبار المسؤولين الإيرانيين فى مقدمتهم الرئيس هاشمى رفسنجانى. وتركزت الوساطة القطرية فى المرحلة الراهنة على إقناع إيران ببدء مفاوضات بين الجانبين. وفى طهران ذكر ناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية أن بلاده أكدت مجددا استعدادها للبدء بـ «مفاوضات ثنائية» مع الإمارات بشأن الخلاف على السيادة على الجزر الثلاث الاستراتيجية فى جنوب الخليج العربى. وأفادت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية أن الناطق محمد محمدى انتقد ضمنا دعم مجلس التعاون للإمارات العربية المتحدة فى هذا النزاع، وأكد أن «نشوب أى أزمة يضر بمصالح كل دول المنطقة وأمنها»، وأضاف الناطق على «دول المنطقة أن تبذل الجهود لإزالة الغموض والحفاظ على الأمن والمصالح المشتركة فى هذه المنطقة من العالم». وفى ما يتعلق بتعيين وزارة الداخلية الإيرانية حاكما على جزيرة أبوموسى قال محمدى أن «ولاية الحاكم السابق انتهت فاستبدل» وعين حسن رضائى حاكما لجزيرة أبوموسى التابعة إداريا لمحافظة هرمزان جنوب إيران(١).

تتنازع الإمارات العربية المتحدة وإيران السيادة على جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. ويذكر أن الشارقة (إحدى إمارات دولة الإمارات العربية) وإيران تشرفان معا على إدارة جزيرة أبوموسى منذ العام ١٩٧١. وكان من المقرر أن يستأنف البلدان المفاوضات فى سبتمبر لكن الإمارات ألغت زيارة كان سيقوم بها وزير الدولة الإماراتى للشؤون الخارجية حمدان بن زايد آل نهيان إلى إيران احتجاجًا على تصريحات إيران التى أكدت سيادتها على الجزر. وفى القاهرة «الحياة» أعرب مصدر مسؤول فى جامعة الدول العربية لـ«الحياة» عن أن الجامعة تنظر بقلق إلى تصعيد إيران مشكلة جزيرة أبوموسى فى الخليج العربي. وأكد موقف الجامعة الدائم للحقوق المشروعة لدولة

---

١ ـ الحياة ٢٥/ ١١/ ١٩٩٣م.



الإمارات فى الجزر الثلاث المحتلة، وطالب إيران «مراعاة حسن الجوار والعلاقات داخل الأسرة الإسلامية». إلى ذلك وصف الناطق الرسمى باسم الخارجية المصرية السفير ناجى الغطريفى فى تصريح لـ «الحياة» تعيين إيران السيد حسن رضائى حاكما لجزيرة أبوموسى بأنه «خطوة سيكون لها انعكاس سلبى» وأعرب عن أمل مصر «بألا تكون هناك خطوات تعمق الخلاف القائم مع إيران»(١).

الموقف الشعبى فى الجزيرة العربية من الاحتلال الإيرانى للجزر العربية

وأما على الصعيد الشعبى فهناك استهجان واستنكار موحد وواضح من قبل الشارع فى مجلس التعاون على استمرار جمهورية إيران الإسلامية باحتلالها الجزر وعدم تعاونها الواضح فى هذه القضية مع الإمارات العربية المتحدة لإيجاد حل لتسوية هذه المشكلة، فمن خلال البرنامج الأسبوعى (هذا الأسبوع) الذى قدمه تلفزيون دولة الكويت يوم الثلاثاء الموافق ١٠ مارس ١٩٩٨م وكانت الحلقة بعنوان (إيران والخليج) حيث استضيف فيه السيد جاسم السعدون رئيس مكتب الشال للإستشارات الإقتصادية والسيد محمد صادق الحسينى مستشار الناطق الرسمى ومستشار وزير الثقافة والإعلام فى جمهورية إيران الإسلامية اتضح من خلال الإتصالات أن هناك رأيا شعبيًا عربيًا موحدًا حيال هذه المسألة(٢).

الجسور المفقودة بين العرب وإيران

كتب د. محمد الرميحى مقالا عن العلاقات الإيرانية ـ العربية والجسور المفقودة وضرورة نزع الأقنعة فيقول.

يبدو أن زبيغنيو بريزنسكى مستشار الأمن القومى الأمريكى السابق لم ينس إيران بعد. فهو يقول فى آخر تصريح له: «إن لدينا مشكلة هى العراق . . وتهديدًا هو إيران». والتعبير ليس غريبا عن رجل له خبرته فى هذا المجال، فالمشكلة قابلة للحل، ولكن التهديد هو إنذار دائم بالخسارة. وهو أيضا يحمل فى طياته العديد من المخاوف الغامضة التى لم تشخص أسبابها بعد. وإذا كانت المشكلة واضحة وجلية فى العراق، وهى وجود نظام صدام حسين، فمن أين إذن تأتى جذور التهديد الإيرانى، وما هو

---

١ ـ الحياة ٢٥/١١/١٩٩٣م.

٢ ـ يعقوب خليل قائد ـ المرجع السابق ص٢٥.



انعكاس ذلك على العلاقات الإيـرانية ـ العربية بشكل عام وعلى الشق مـجلس التعاون منها بشكل خاص؟ المشهد الإيرانى ـ مجلس التعاون فى حـقيقته يشبه حفلة تنكرية إلى حد ما. فبعد سقوط الاتحاد السـوفيتى وهزيمة النظام العراقى فى حرب تحرير الكويت، اتسع الفضـاء حول الجمهـورية الإسلامية فى إيران مـا جعلها تبدو أكـثر ضخامـة عما كانت، سواء عكست هذه الضـخامة مقومات ذاتيـة حقيقيـة تملكها هذه الدولة، أو أنها ضخامة من تهاوى من حوله الآخرون. فى مواجهة هذا الكيان المشرئب تقف دول شرق الجزيرة الـعربية الصـغيـرة. ولأسبـاب كثـيرة كان لابد مـن الالتقاء بـينهما. فـالوضع الاقتـصادى الإيرانى يدعـو إلى التأمـل إذ تبلغ إيرادات إيران النفطية سنويـا حوالى ١٥ بليون دولار، وهى المكون الأساسى الذى لاتغير صورته كـثيرا أية إيرادات أخرى مهمة وذات أرقام مـحسوبة بينمـا المطلوب لاستـيراد مواد من الخـارج لغرض الاستـهلاك أو الإنتاج الإيـرانى يتراوح بين ٢٦ و٢٧ بليـون دولار. وهذه الأرقام مـأخوذة من مقـابلة صحافية لوزير المال والاقتصاد الإيرانى محسن نورباخ فى شباط (فبراير) عام ١٩٩٣[١].

أما دول مجلس التعـاون، وبعد بروز ما لم يكن فى الحسبان مـن غزو «الشقيق» فـإنه كان لزامـا عليهـا أن تتطلع إلى العـالم من حولهـا، وكان لابد من التـقاء القـوة الإقليـمية المهـمة فى منطقـة الخليج العربى، أى إيران، مـع دول مجلس التعـاون التى تبحث عن صيـاغة ليقين جـديد بعد انهيار المسلمات القـديمة عبر كـارثة الغزو العراقى وعواقبه. وبدا المشهد فى حاجة إلى قراءة ما يختفى تحت السطح أو ماتحجبه الدبلوماسية التى ترتسم على ملامـحها ابتـسامات الترحـيب الودية وتخفى تحتـها تجهمـات المصالح ومخاوف السياسـة. ملامح الخوف والخشية، أكثر من الشـقة، هى التى تحكم مسار هذه العلاقـات حتى الآن. إذ مـرت إيران خلال الخمـسة عـشر عامًـا الأخيرة بـالعديد من التحولات المثيرة والقلقة أيضا. ذهبت نشوة الثـورة التى تعتبرها واحدة من أكبر إنجازات القرن العشرين وبدأ معه التجربة الانسانية. ماذا قدمت وماذا أخذت، ما الذى جنته وما الذى خسـرته؟ وحصيلة كل هذه التسـاؤلات لا تعطى حصادا وافرا حـتى الآن، وحتى بعد الانتخابات الأخيرة لايبدو أن الحسابات النهائية للثورة قد أعطت ثمارها. طوال هذه السنوات والدور الإيرانى يثير المخاوف والشكوك. ففى وجود إيران ـ الشاه كانت سياسة الأطماع والتـوسع الاقليمى تزعج دول شـرق الجزيرة العـربية. وعندمـا جاءت إيران ـ

---

١ ـ جريدة الحياة ٧/ ٧/ ١٩٩٣م.



الثورة ارتفع معها شعار تصدير الثورة وارتفعت معها صور الخميني في أسواق دول مجلس التعاون وظل الأمر يتصاعد حتى انطلقت شرارة الحرب، ثم جاءت إيران ـ الدولة كي تستبدل تصدير الثورة، كما يقال، بسياسة تصدير الإرهاب إلى دول تبعد عنها آلاف الكيلومترات مثل الجزائر وتونس ومصر ودول قريبة منها مثل تركيا، وعلى حد قول الرئيس الجزائري على كافي: «لقد تفرغت إيران بعد إنهاء الحرب بينها وبين العراق لتصدير الارهاب .. ألم يكن وراءها شيء آخر تقوم به»[1]؟

ومهما كان مقدار هذه المخاوف أو المبالغة في تجسيمها، فهي تجسد الهواجس التي يشعر بها البعض تجاه إيران ويؤكدها أنها لم تخرج بعد من حالة الثوة لتصل إلى أفق الدولة، وأن المنطق الذي يحكم علاقاتها مع الآخرين تنقصه المرونة، المرونة في تعاملها الداخلي والخارجي. ويبدو أن إيران استفادت على رغم أنفها من كل التغيرات التي حدثت في المنطقة وهي تغيرات لم يكن لسياستها أي دخل فيها.. استفادت من انكشاف الأقنعة عن النظام العراقي وظهور نواياه العدوانية كي تؤكد للجميع مدى الظلم الذي حاق بها عندما غض الآخرون البصر عن اعتداءات العراق عليها، واستفادت من فترات توقف ضخ النفط الطويلة في سنوات غزو الكويت كي تبيع كميات ضخمة وتحصل في فترة قصيرة على مبالغ من المال لم تكن تحلم بها، واستفادت من انهيار الاتحاد السوفيتي حين وجدت خلفها رصيدا من الجمهوريات الإسلامية المستقلة بعضها يشاركها في العقيدة والبعض الآخر يشاركها في نفس المذهب. استفادت من كل هذا من دون تغيير يذكر في مواقفها ومن دون أن تلعب على كل هذه الأوراق الرابحة بمهارة من يريد أن يفوز. والسبب الرئيس وراء ذلك يكمن في الصراع الداخلي الذي مازال محتدما في إيران. وهو صراع يحدث نوعا من الخلط والتناقض الشديدين في سياستها الخارجية. ففي الوقت الذي تتحدث فيه عن رغبتها الشديدة في أن تكون عضوا إيجابيا في منظومة الأمن الإقليمي في الخليج العربي نكتشف أنها تكدس الأسلحة فيه. هناك برنامج نووي طموح، وهناك صفقات للأسلحة التقليدية بكميات كبيرة من روسيا والصين، بل هناك الحديث أيضا عن محاولات لشراء غواصات نووية لتسييرها في مياه الخليج العربي الضحلة. والسؤال إلى من ستوجه كل هذه الترسانة من الأسلحة بعدما

---

١ ـ جريدة الحياة ـ ٧/٧/١٩٩٣م.



تحولت تركة الاتحاد السوفيتى إلى جمهوريات صديقة، وانهار العراق على أثر هزيمته فى حرب الخليج العربية الثانية(١)؟

والخلط واضح أيضا فى الممارسات الدبلوماسية العادية. فى الوقت الذى كان وزير الخارجية الإيرانية على أكبر ولاياتى يزور الخليج العربي ويعلن استعداد بلاده لاستئناف المفاوضات حول الجزر العربية الثلاث التى سلبتها من دولة الإمارات، كانت بلاده ترفض استقبال مبعوث الأمم المتحدة الذى أرسله الأمين العام للتفاهم حول وضع هذه الجزر، وفى الوقت الذى كانت إيران تتحدث عن صفحة جديدة فى العلاقات بينها وبين المملكة العربية السعودية ترتفع أصوات المتشددين داخل إيران لتدعو إلى تحويل موسم الحج إلى موسم للتظاهرات السياسية، وهكذا تخضع الشعائر المقدسة إلى نوع من الابتزاز السياسى. وهكذا الأمر فى موقفها مع مصر ومحاولة التسلل إليها عبر السودان. وحتى موقفها من الجمهوريات الإسلامية الوليدة يشوبه التساؤل، فهى سمحت وقدمت التسهيلات إلى الأرمن ليجتاحوا أرض أذربيجان التى تشاركها المذهب الشيعى، لمجرد عدائها التقليدى القديم مع تركيا. وحتى عندما تتحدث إيران عن أمن الخليج العربى فهى تتحدث عنه بطريقتها الخاصة، إذ أنها تريد إبعاد العرب الآخرين عن الخليج العربى وتتحفظ عن إعلان دمشق، وبالتحديد على دور مصر فى هذا الإعلان وهى تتعلل فى ذلك ببعد مصر الجغرافى عن منطقة الخليج العربى ناسية أن الروابط الإنسانية والتاريخية والعرقية أقوى من أى جغرافيا. كل هذه الظلال من المخاوف تؤكد أن إيران ما زالت تعيش مرحلة المخاض الثورى حين يتعطل دور المؤسسات وتصبح السياسات الخارجية عرضة للتنازع بين القوى المختلفة فى الداخل، التى لاتريد إقامة العلاقة العادية مع الدول الأخرى بقدر ماتسعى إلى تحقيق هدف تصدير الثورة إليها. وليت إيران قدمت جديدا يستحق التصدير إلى الخارج(٢).

إن أصوات الاعتدال ما زالت ضعيفة فى إيران إذا ما قورنت بصرخات المتشددين. والرئيس الإيرانى هاشمى رفسنجانى فاز برئاسة الجمهورية للمرة الثانية فوزًا هامشيًا. وهى انتخابات لاتختلف كثيرا عن طبيعة الانتخابات التى تجرى فى العالم الثالث. إذا لم يظفر الرئيس إلا بحوالى واحد إلى عشرة من أصوات الناخبين. وهو

---

١ - جريدة الحياة - ٧/ ٧/ ١٩٩٣م.
٢ - جريدة الحياة - ٧/ ٧/ ١٩٩٣م.



يحتل منصبا سلطاته غامضة، لأن العلاقة بينه وبين الفقيه أو المرشد الأعلى للدولة غير واضحة. ويبدو أن المرشد الجديد الإمام خامنئى مثل أية الله الخمينى لايقيم وزنا كبيرا لهذه الانتخابات، فهو قادر على عزل الرئيس بمجرد فتوى صغيرة مثلما فعل آية الله الخمينى من قبل وعزل الرئيس بنى صدر ليأتى بسائقه الخاص رئيسا بدلا منه. وعلى مستوى السياسة الاقتصادية الداخلية لم تقدم إيران جديدا، فالثورة تتراجع عن إدارة الممتلكات الخاصة التى تركها أعوان الشاه بعدما فشلت إدارة مؤسسة الشهداء فى تحقيق أى تقدم. وبدأت الأصوات ترتفع من أجل ردها إلى أصحابها الأصليين. وبدأت الحاجة أيضا إلى عودة الأدمغة الإيرانية المهاجرة على رغم الاعتراض بأن هؤلاء قد أفسدتهم الحضارة الأوروبية. . والأهم من ذلك هو الحاجة إلى التكنولوجيا التى لايمتلكها إلا «الشيطان الأعظم» الذى مازالت إيران تسبه كل يوم وتسعى إلى التعامل معه بأى وسيلة، وبالتالى لم تقدم أى صيغة يمكن أن تكون مقنعة للآخرين للاقتداء بها. طال مخاض الثورة، وتأخر بزوغ الدولة بعض الشىء فى إيران، ولا أعتقد أن العلاقات الدولية لإيران، والعلاقات مع مجلس التعاون بشكل خاص، يمكن أن تنتظر طويلا، إنها تريد إيران الدولة ذات المؤسسات والطبيعة السياسية ذات الوجه الحقيقى، تريد إيران بلا أقنعة أو كما ينبغى أن تكون(١).

إن وراء قناع الابتسامات الدبلوماسية وومضات فلاشات التصوير مازالت هناك مخاوف وظلال شك وإن تمنت دول الجزيرة العربية أن تكون النوايا حسنة بالفعل. ولكن يقال «الطريق إلى الجحيم مفروشة بالنوايا الحسنة» على الأقل من الجانب الأضعف بحسابات العسكرة والقوى البشرية. ولأن حقائق التاريخ لاتبنى على أسس وهمية فإن منطق الحرص يقول بوجوب نزع الأقنعة الدبلوماسية المبتسمة لإماطة اللثام عن حقيقة هذه العلاقة الشائكة والتعامل معها بأكبر قدر من المصارحة والمواجهة. وعلينا أن نتخلى عن العشق الشرقى للكنايات والاستعارات ونقتبس شيئا من روح التحديد الصارمة والخالية من تنميق المجاملات فى بناء جسورنا مع العالم، ولتكن جسورا رائعة وجميلة. وهذا حسن، لكن لامفر من عمل مجسات عميقة للتربة ودك الأرض جيدا لصب أساسات متينة لهذه الجسور الرائعة المأمولة(٢).

١ ـ جريدة الحياة ـ ٧/ ٧/ ١٩٩٣م.
٢ ـ جريدة الحياة ـ ٧/ ٧/ ١٩٩٣م.



الجزرعربية

كتب المواطن الكويتى إبراهيم راشد الدعيج عن الاحتلال الإيرانى للجزر العربية يقول:

بعد البيان الختامى لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الذى أكد عروبة الجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى مطالبا إيران بالتخلى عنها للمحافظة على العلاقات العربية ـ الإيرانية، بعد هذا البيان، طالعتنا إيران كعادتها ببيان آخر تؤكد فيه احتلالها واغتصابها لهذه الجزر العربية، مدعية أن دولة الإمارات العربية لاتستند على أساس لأن الجزر ملك لإيران وأن السيادة على الجزر الثلاث غير قابلة للتفاوض. فى ندوة نادرة من نوعها عن العلاقات العربية ـ الإيرانية استضافتها دولة قطر كان موضوع الجزر الثلاث طنب الصغرى والكبرى وأبوموسى مهيمنا على أذهان ومدولات الحضور الذى اشتمل على أساتذة وخبراء وباحثين كل فى مجاله. الطرح العجيب الذى تداوله الجانب الإيرانى لايختلف عما نسمعه عبر وسائل الإعلام والتصريحات والصحف الإيرانية وهو أن هذه الجزر إيرانية قلبا وقالبا ولكن التفاوض مفتوح حولها؟!! كيف هى إيرانية، وكيف نتفاوض عليها هذا مانريد أن نعرفه، أقول هذه المقدمة برسم الداعين والمنظمين لهذه الندوة المتعلقة بالعلاقات العربية ـ الإيرانية[1].

حسب ما تعلمنا وقرأنا فى كتب التاريخ أن الأطماع الإيرانية فى الأمة العربية ليست بجديدة بل متأصلة فى نفوس حكام كسرى عندما بعث الرسول محمد ﷺ مبعوثه إلى كسرى برسالة يدعوه فيها إلى دخول الإسلام فبصق فى وجه المبعوث ومزق الرسالة. نعم هذه العنجهية الفارسية أصبحت عقدة عند كل حاكم من حكام إيران قبل الشاه إلى يومنا هذا. كنت أتمنى على المجتمعين فى الدوحة بخصوص حوار الطرشان الذى يبحث العلاقات التاريخية بين الشعبين العربى والإيرانى أن يضعوا النقاط على الحروف فى ندوتهم وأن يبدأ الحوار بسؤال ماذا يريد الايرانيون من الأمة العربية. لقد احتلوا واغتصبوا منذ زمن طويل إمارات عربية أذكر منها إمارة لنجة المقابلة لدولة الإمارات وعمان وإمارة الأحواز وليس الأهواز وإمارة حوزستان وليس خوزستان وإمارة المحمرة وعيلام غرب، وكل أهل الصحراء حول الخليج العربى عرب أقحاح يزيد عددهم عن خمسة

---

١ ـ جريدة السياسة ـ ٣٠/٩/١٩٩٥م.



عشـر مليون نسمة إضـافة إلى القومـيات الأخرى مـثل اذربيجان ـ الأكراد ـ تركـمان ـ خرسان ـ بختيار ـ ، وحتى الأسماء العربية أصبحت ممنوعة على سكان هذه الإمارات، فهل سمعتم عن اسم مسؤول إيرانى من أصل عربى؟!

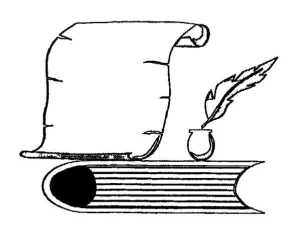
إننا نرحب بأى حوار بناء مع الجارة المسلمة إيران ولكن ليس على حساب عروبتنا وقوميـتنا، وتحية إلى الشيخ زايد الذى رفض أن يتنازل عن الحق الـعربى فى جزر طنب الكبرى وطنب الصـغرى وأبوموسى على الرغم من الضغـوط التى مارستهـا إيران عليه وسيذكره التاريخ بعد عمر طويل إن شاء الله بالخير[1].

---

١ ـ جريدة السياسة ٣٠/٩/ ١٩٩٥م.







الموقف العربى من الاحتلال الإيرانى للجزر العربية

- موقف دول إعلان دمشق من الاحتلال الإيرانى للجزر العربية.
- الجامعة العربية والاحتلال الإيرانى.

الموقف الشعبى

- الاتحادات المهنية العربية.
- موقف الاتحاد البرلمانى العربى.
- موقف الشارع العربى.

موقف دول «إعلان دمشق» من الاحتلال الإيراني للجزر

إن الإحساس بالحاجة إلى التطوير الإيجابي للعلاقات العربية - الإيرانية عامة، وعلى جانبي الخليج العربي خاصة، ورصد عدد من الخطوات المحددة في هذا الاتجاه لايعني بطبيعة الحال أن الطريق بات ممهدا لتحقيق النقلة النوعية المطلوبة في هذه العلاقات، فهناك عديد من الصعوبات التي تعترض عملية التطوير الإيجابي المنشود. وتنبع هذه الصعوبات من أحد جانبي العلاقات أو منهما معا أو من إطارها الخارجي. وهي الطابع التعددي للطرف العربي في مجلس التعاون. البعد العربي في علاقات إيران بدول مجلس التعاون. المشكلات السياسية المباشرة بين الطرفين. معضلة الأمن في الخليج العربي.

ثمة معضلة تقليدية واجهت العرب دائما في علاقاتهم الاقليمية والدولية تتمثل في أنهم وإن دخلوا هذه العلاقات انطلاقا من افتراض وجود رؤية عربية مشتركة إلا أن واقع الحال يشير إلى أنهم سياسيا يتكونون من دول ذات سيادة قد تختلف - بل وأحيانًا تتصادم - في سياساتها الخارجية، الأمر الذي يمثل قيدا على خطى التقدم في تلك العلاقات، وأحيانا يصيبها بالجمود، بالإضافة إلى أنه يقلل من حصيلة العائد الإيجابي الذي يمكن أن تحصل عليه الأطراف العربية في علاقة إقليمية أو دولية ماحدث هذا في العلاقات العربية - الإفريقية والأوروبية وفي إدارة العرب لصراعهم مع إسرائيل.. إلخ. ومن الحقيقي أن مجلس التعاون لايعاني من ظاهرة السياسات الخارجية المتصادمة لأعضائه، أو من تباين حاد فيها، إلا أنه من الحقيقي أيضًا أنه لايمكن الحديث عن سياسة خارجية مشتركة لدول المجلس تجاه العلاقة مع إيران أو غيرها[1].

وقد يكون من السهولة بمكان أن نتحدث عن قواسم مشتركة واضحة بهذا الخصوص، إلا أنه مع دخول عملية التطوير المطلوبة للعلاقات العربية - الإيرانية إلى المناطق الشائكة المتعلقة بالأمن وغير ذلك من القضايا الحساسة سوف تبدو الحاجة أكثر إلحاحًا لبلورة رؤى وسياسات عربية مشتركة يكون علينا أن نتوقع تقدم العلاقات الإيرانية مع طرف أو أطراف عربية دون غيرها، أو بمعدل أسرع ومضمون أعمق من غيرها، ولعلنا نشاهد الآن بعضا من هذا المشهد. والمطلوب هنا دون شك أن تبذل الدوائر

---

١ - د. عبدالله الشايجي - المرجع السابق ص٦.



المسئولة عن السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون جهدا دؤوبا ومستمرا من أجل بلورة رؤية مشتركة تنعكس فى سياسات محددة تجاه كافة القضايا المتضمنة فى العلاقات مع إيران. يشكل مجلس التعاون نظاما فرعيا من النظام العربى الأشمل. وعلى الرغم من الهزات التى اعترت علاقة هذا النظام الفرعى بمحيطه العربى الأوسع إبان أزمة الخليج العربى الثانية (١٩٩٠) وفى أعقابها بسبب مواقف بعض الدول العربية من الغزو العراقى للكويت فإن هذه العلاقة لم تنقطع بطبيعة الحال، خاصة فى ظل مساهمة عدد من القوى العربية الرئيسية كمصر وسوريا فى التحالف الأمريكى العربى ضد العراق، بل لقد بدأ لفترة قصيرة فى أعقاب عملية التحرير هذه أن دول المجلس بالتعاون مع مصر وسوريا تهدف إلى إنشاء نظام أمنى عربى جديد من خلال صيغة إعلان دمشق، ومن ناحية ثانية فإن قدرا كبيرا من الضرر الذى أصاب علاقات دول مجلس التعاون بعدد من الدول العربية قد تم إصلاحه فى السنوات الأخيرة[1].

ثمة انطباع قوى بأن الدوائر الإيرانية الفكرية والسياسية لاتبدى التفهم الكافى لطبيعة الرابطة الجزيرة العربية أو البعد العربى الذى يمكن أن تعتبر معه هذه الدوائر أن الحضور السياسى القوى لدولة عربية أو أخرى فى الجزيرة العربية يعد مصدرا للقلق الإيرانى، ولعل الموقف الإيرانى من إعلان دمشق حين صدوره مما يدخل فى هذا السياق. ومنذ بداية الثورة الإيرانية كانت هناك أحكام فكرية قاسية صادرة من أعلى المراجع الدينية على الرابطة القومية العربية بحيث تصنف هذه الرابطة فى خانة خدمة الصهيونية والإمبريالية، وإذا كانت لغة الخطاب الحادة هذه قد خبت مع تطور النظام الذى أنشأته الثورة فإنه سيبقى مطلوبًا دائمًا من الدوائر الإيرانية المعنية أن تفهم أن ثمة روابط طبيعية ومستقرة وستبقى كذلك بين دول مجلس التعاون وبين الدول العربية، وأن هذه الروابط لايمكن أن تشكل تهديدا لإيران طالما استندت علاقاتها مع الأطراف لدول الجزيرة العربية على أسس متينة من التعاون. بل لعل من شأن هذه الروابط أن تؤمن استقرار العلاقات الجزيرة العربية بإيران، ذلك أن افتراض عزلة هذه العلاقات عن المحيط العربى سوف يولد من العوامل ما قد يؤثر بالسلب فيها، فقد تنظر بعض الدول العربية غير الجزيرة العربية إلى التطور المنعزل لعلاقات تعاون الجزيرة العربية مع إيران باعتباره

---

١ ـ د. عبدالله الشايجى ـ نفس المرجع ص٧.



تطورا غير موات لمصالحها، الأمر الذى قد يدفعها إلى محاولة التأثير السلبى عليه، مع أن المصلحة العربية والإيرانية العامة تستدعى أشمل إطار ممكن لعلاقات الطرفين، بل إن إيران ذاتها لها علاقاتها المتميزة بعدد من البلدان العربية التى لا شك أنها سوف تؤثر دائما بدجة أو بأخرى على علاقاتها بدول مجلس التعاون، بالإضافة إلى أن إيران لها موقفها الخاص من الصراع العربى ـ الإسرائيلى الذى لابد أنه سيؤثر بدوره على علاقاتها العربية عامة والشق لدول الجزيرة العربية منها خاصة، ومن ثم فإن كلا الطرفين ـ أى إيران ودول مجلس التعاون ـ مطالب بتأمين بعد عربى عام لهذه العلاقات، وسوف تكون إيران مطالبة بصفة خاصة بتفهم الرابطة العربية التى تربط دول مجلس التعاون بمحيطها الأوسع. إذا أرادت استقرارا أكثر رسوخا لعلاقاتها مع هذه الدول(١).

وفى الدوحة اجتمع وزراء خارجية دول إعلان دمشق للبحث فى التصورات المختلفة لسبب تنفيذ الإعلان. من أجل تحقيق تعاون مشترك سياسى ودفاعى واقتصادى. وأكد الوزير المصرى تأييد بلاده لموقف الإمارات فى الأزمة الناشئة مع إيران على جزيرة أبو موسى التابعة للشارقة. وأشار إلى أن هذه القضية ستكون مثار بحث خلال اجتماعات الدوحة. أعرب وزراء خارجية دول إعلان دمشق الثمانية عن تضامنهم التام مع الإمارات العربية المتحدة فى خلافها مع إيران حول جزيرة أبوموسى وذلك فى البيان الختامى الذى صدر إثر اجتماع عقد لمدة يومين فى الدوحة.

أكدت دول مجلس التعاون الست السعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين وسلطنة عمان إضافة إلى مصر وسوريا دعمها للإمارات ولكل الإجراءات التى ستتخذها للمحافظة على سيادتها على الجزيرة. كما نددت الدول الثمانى الموقعة على إعلان دمشق فى آذار ١٩٩١ والذى ينص على تعاون متعدد الأشكال باحتلال إيران لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى القريبتين من مضيق هرمز الاستراتيجى. وهذا الموقف نفسه أكده وزراء خارجية دول مجلس التعاون الذين اجتمعوا فى جدة والذين دعوا إيران إلى العودة عن احتلالها للجزيرة التى كانت تخضع لإدارة مشتركة منذ عام ١٩٧١ مع الشارقة. ذكر البيان الصحفى للاجتماع السادس لوزراء خارجية دول إعلان دمشق الذى عقد بالعاصمة القطرية (الدوحة) فى يوم ١٠/٩/١٩٩٢، أن الوزراء تابعوا بقلق بالغ

---

١ ـ د. عبدالله الشايجى ـ نفس المرجع ص٨.



الإجراءات التى اتخـذتها إيران فى جزيرة أبوموسى وتطـورات الأحداث الأخيرة فـيها، وعبروا عن استنكارهم الشديد للإجراءات غيـر المبررة التى اتخذتها فى الجزيرة، منتهكة بذلك سيـادة ووحدة الأراضى الإقليمـية لدولة الإمارات العـربية المتحـدة، الأمر الذى يتنافى مع مبادئ القـانون الدولى واحترام استقلال وسيـادة ووحدة الدول وعدم التدخل فى شؤونهـا، ونبذ اللجـوء إلى القوة أو التهـديد باستخـدامها وحل الـنزاعات بالطرق السلمية.

وقال البـيان: إن الوزراء يطالبون الجمـهورية الإسلاميـة الإيرانية باحترام مـذكرة التفاهم التى توصلت إليها إمارة الشارقة وإيران آنذاك. مؤكدين على أن جزيرة أبوموسى أصبحت من مسؤولية الإمارات العربية المتحدة منذ قيام الإتحاد، كما يعربون عن رفضهم القاطع لاستمرار احتلال الجمهـورية الإسلامية الإيرانية لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى التابعتـين لدولة الإمارات العربية المتـحدة. وقال البيان أيضـا: إن الوزراء إذ يعبرون عن الأمل فى أن تراجع الجـمهورية الإسـلامية الإيرانيـة موقـفها من هذه القـضيـة، فإنهم يؤكدون وقوفهم التـام إلى جانب الإمارات العربية المتحدة فى التمـسك بسيادتها الكاملة على جزيرة أبوموسى تأييدهم المطلق لكافة الإجراءات التى تتـخذها لتأكيد سيادتها على الجزيرة.

أكدت دولة قطر أنها تلتزم تماما بكافة مـبادئ وأهداف إعلان دمشق باعتبارها نواة للعمـل العربى فى إطار الجامـعة العـربية من أجل إيجـاد نظام عربى جديد يـقوم على احتـرام السيادة الوطنيـة للدول الاعضاء وبعـد ذلك بدأت الجلسة المغلقـة. وكان وزراء الخارجية أدلوا بتصريحات لدى وصـولهم إلى مطار الدوحة حيث أعرب وزير الخارجية لسعودى سعود الفيصل عن أمله فى أن يلبى اجـتماع وزراء خارجية دول إعلان دمشق لطموحات العربية وأكد أن وجهات النظر بين الدول الثمانى المشاركة فى الإعلان كانت متطابقة دائمـا أثناء اللقاءات. ورفض وزير الخارجية السعودى كـل ماتردد عن المفارقات التى أثيرت حـول إعلان دمشق، وقال أنـنى لم أر ذلك إلا فى أجهزة الإعلام، مـؤكدا تطابق وجهات النظر بين الدول الثمانى المشاركة فى الإعلان. وأعرب يوسف بن علوى عبدالله وزير الدولة العمانى للشؤون الخارجية عن سعادته باجتماع الدوحة وأكد ثقته فى نجاحه ليكون لبنة إضـافية إلى ما سبق انجازه. وقال بن علوى أن الموضـوعات المعروضة على اجتـماع الدوحة «واسعـة ومهمـة جدا لا تهم دول مجلس التعـاون أو دول إعلان



دمشق فقط بل العالم العربى كله» مشيرا إلى أن الاجتماع سيتناول وسائل تحقيق إعلان دمشق بصيغة تتفق مع التعاون العربى وطبيعة العلاقات العربية مستقبلا وهو مايسمى بالنظام العربى الجديد، والمبادئ التى يجب أن يستند إليها هذا النظام[1].

وقال الوزير العمانى أن ملامح هذا النظام العربى الجديد هو أن يكون التعاون قائما على التشاور والتفاهم والمنظور المشترك والمشاركة فى مجالات التنمية الاقتصادية بوصفها العامل الأساسى فى الإنماء والاستقرار. وكان وزير الخارجية الكويتى رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزارى الشيخ سالم الصباح قد صرح فى جدة بأن إعلان دمشق يتسم بأهمية خاصة وقال أن المجلس رأى أن يتم تناول الإعلان بكل أبعاده فى اجتماع الدوحة. جاء ذلك ردا على سؤال فى مؤتمر صحافى حول عدم تضمين بيان وزراء الخارجية فى جدة أى إشارة إلى إعلان دمشق. وقال الشيخ سالم إن الموضوعات التى يتناولها المجلس الوزارى فى كل دورة تتسم بأهمية بالغة بالنسبة لمستقبل المنطقة وأشار إلى أن هناك بعض الموضوعات نوقشت ورأى المجلس إحالتها إلى المجلس الأعلى الذى يضم قادة دول الجزيرة العربية لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. ومن جهته قال وزير الخارجية المصرى عمرو موسى أن مصر تؤيد الإمارات العربية المتحدة فى خلافها مع إيران على جزيرة أبوموسى فى الخليج العربى. وقال موسى «أن موقفنا المؤيد للإمارات نابع من اهتمام مصر الأول بالأمن العربى». وأضاف موسى أن إقدام إيران على ضم جزيرة أبوموسى التى كانت تديرها مع إمارة الشارقة منذ العام ١٩٧١ سيبحث فى اجتماعات الوزراء العرب فى الدوحة. وقال إن اجتماع الدوحة مهم جدا وأن وفد بلاده جاء إلى قطر للتشاور حول آليات تنفيذ إعلان دمشق مؤكدا أن الاجتماع سيركز على المهام المتعلقة بتنفيذ بنود هذا الإعلان. أما فاروق الشرع وزير الخارجية السورى فقد أعرب عن أمله فى أن يسفر اجتماع الدوحة عن نتائج إيجابية تحقق مصلحة الجميع[2].

وأكد لدى وصوله الدوحة أن بلاده ترحب بكل ما من شأنه أن يضع إعلان دمشق موضع التنفيذ. وأشار إلى أن الجانب العسكرى فى إعلان دمشق هو أمر متروك

---

١ ـ الخليج ـ العدد ٤٨٧١ ـ بتاريخ ١٩٩٢/٩/٩م.
٢ ـ الخليج ـ العدد ٤٨٧٢ ـ بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٠



للاشقاء فى دول مـجلس التعاون مؤكـدا أن وجهة النظر السورية هى فى التـركيز على البعدين السـياسى والاقتصادى لإعلان دمـشق مع الاستعداد التام للمسـاهمة فى كل ما يحقق الأمن والاستقرار. وقال أنه تم الاتفاق فى اجتماع الماضى على الجوانب الأهم فى هذا الموضوع وخاصة الجوانب السـياسية والاقتصادية والإعلامية والثـقافية. وأضاف أن بلاده تتطلع إلى الوصول إلى قواسم مشتركة ترضى الجميع مؤكدا أن دمشق توضح ذلك مرة أخرى لكى لايفهم أيضـا أنها تطلب شيئا يرفضه الأشقـاء. إلى ذلك قالت مصادر دبلوماسية فى الجزيرة العربية أن دول مجلس التعاون ستسعى للحصول على دعم دمشق والقـاهرة إزاء النزاع بين دولة الإمارات وإيران حـول جـزيرة أبوموسى وجـزيرتى طنب الكبرى والصغرى، واسـتبعدت هذه المصادر أن يكون رد مجلس التـعاون بالموافقة على اقتـراح مصرى لإقـامة قوة تدخل سـريع مكونة من دول إعلان دمـشق. أكدت الدول العربيـة الالتزام بنصوص معـاهدة الدفاع العربى المشـترك والتعاون الاقـصادى بين دول الجامـعة التى هى الأسـاس فى تنظيم العمل العـربى المشتـرك. وتابع الوزراء بقلق بالغ الإجراءات التى اتخذتهـا إيران فى جزيرة «أبوموسى» وتطورات الأحداث الأخيـرة فيها وعبروا عن استنكارهـم الشديد للإجراءات غير المبررة التى اتخذتهـا فى الجزيرة منتهكة بذلك سيـادة ووحدة الأراضى الاقليمـية لدولة الإمارات العـربية المتحـدة. الأمر الذى يتنافى مع مبادئ القـانون الدولى واحترام استقلال وسيـادة ووحدة الدول وعدم التدخل فى الشؤون الداخـلية وبند اللجوء إلى القـوة أو التهـديد باستخـدامهـا وحل النزاعات بالطرق السلمية[1].

«ويطالب الوزراء الجـمهورية الإسـلاميـة الإيرانية باحـترام مـذكرة التفـاهم التى توصلت إليـها الشـارقة وإيران آنذاك مؤكـدين على أن جزيـرة أبوموسى أصبحت من مسؤولية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. منذ قيام الاتحاد، كما يعرب الوزراء عن رفضهم القـاطع لاستمرار احتلال الجـمهورية الإسلامية الإيرانيـة لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة. وإذ يعبر الوزراء عن الأمل فى أن تراجع الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقفـها من هذه القضية، فإنهم يؤكدون وقوفهم التام إلى جـانب الإمارات العـربية المتـحدة فى التـمسك بسيـادتها الكاملة عـلى جزيرة أبوموسى وتأييدهم المطلق لكافة الإجراءات التى تتخذها لتأكيد سيادتها على الجزيرة».

---

١ ـ الخليج ـ العدد ـ ٤٨٧٢ ـ بتاريخ ١٠/٩/١٩٩٢م.



كما نددت الدول الثمانى الموقعة على إعلان دمشق فى آذار ١٩٩١ والذى ينص على تعاون متعدد الأشكال باحتلال إيران لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى القريبتين من مضيق هرمز الاستراتيجى. وهذا الموقف نفسه أكده وزراء خارجية دول مجلس التعاون الذين اجتمعوا فى جدة، الذين دعوا إيران إلى العودة عن احتلالها للجزيرة التى كانت تخضع لإدارة مشتركة منذ عام ١٩٧١ مع الشارقة. ورفضت طهران دعوة مجلس التعاون مؤكدة أن الوثائق القانونية والتاريخية تؤكد أن جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى تابعة لإيران.

وأعربت من جهة أخرى عن حرصها على المحافظة على وحدة الأراضى العراقية بدون الإشارة إلى إنشاء منطقة محظورة على الطيران العراقى جنوب خط العرض ٣٢ فى العراق من قبل الدول المسيحية الاستعمارية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا(١).

وبشأن عملية السلام فى الشرق الأوسط أكدت الدول الثمان أن السلام الدائم والشامل والعادل لايمكن تحقيقه إلا بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضى العربية المحتلة. ومن جهة أخرى قرر اجتماع الدوحة تشكيل لجنة من وزراء مالية واقتصاد الدول الثمان لوضع مشاريع التعاون الاقتصادى فى إطار إعلان دمشق موضع التنفيذ. ويقضى هذا الاعلان الذى وقع غداة الحرب الأمريكية ـ العراقية بتشكيل قوة عربية فى الخليج العربى تكون نواتها قوات مصرية وسورية لكن هذا البند لم يطبق أبدا. ولم يتضمن بيان أى إشارة إلى اقتراح مقدم من مصر إلى الدول السبع الأخرى حول إنشاء قيادة عسكرية مشتركة وقوة للتدخل السريع، وتقول مصادر فى مجلس التعاون أن المسألة الأمنية لم تدرج فى جدول أعمال اجتماع الدوحة. وأخيرا قرر المشاركون عقد الاجتماع المقبل لدول إعلان دمشق فى أبوظبى بدون تحديد أى موعد له. وقد أكدت مصر تمسكها بإقامة تعاون عسكرى مع الدول الجزيرة العربية المترددة فى بحث المسائل الأمنية وذلك خلال اجتماع وزراء خارجية هذه الدول وسوريا الذى استمر فى الدوحة. ويعتبر الوفد المصرى فى هذا الاجتماع المغلق الوحيد الذى يضم فى صفوفه خبراء

---

١ ـ البيرق ـ ١١/٩/ ١٩٩٢م.



عسكريين، وقال مصدر مصرى مطلع أنها إشارة إلى الأولوية التى تعطيها القاهرة للشق الأمنى والتعاون العسكرى مع الدول الموقعة على إعلان دمشق(١).

وهذا الإعلان الذى وقع عليه فى آذار ١٩٩١ إثر الحرب الأمريكية - العراقية من قبل الدول الست فى مجلس التعاون إضافة إلى مصر وسوريا ينص على أن هذين البلدين يشكلان نواة قوة عربية فى الخليج العربى ولم يطبق هذا الإعلان. وذكرت مصادر مقربة من وزراء خارجية دول مجلس التعاون أن المسألة الأمنية لم تدرج على جدول أعمال الاجتماع. واحتجاجا على ذلك غادر الوفد المصرى الجلسة قبل أن ينضم إليها مجددا بعد ساعتين من المشاورات فى الكواليس وفق ما أكد المصدر نفسه، واجتمع وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل مع نظيره المصرى عمرو موسى. وقبل الاجتماع أوضح مصدر فى وزارة الخارجية المصرية أن القاهرة اقترحت على الدول الموقعة على إعلان دمشق إنشاء قيادة عسكرية مشتركة وقوة انتشار سريع. وقالت مصادر مسؤولة فى مجلس التعاون أن دول الجزيرة العربية تمنح مزيدا من الأهمية للشقين السياسى والاقتصادى فى هذا الاتفاق وترى أن تنسيقا سياسيا وتعاونا اقتصاديا يسهلان التعاون العسكرى. ومن بين هذه الدول اختار العديد بعد نهاية الحرب الأمريكية - العراقية اتفاقات دفاعية مع الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة. وذكرت مصادر مطلعة فى الدوحة أن السوريين من جهتهم يبدون أقل حماسا من المصريين فى ما يتعلق بالتعاون العسكرى. وأكد وزير الخارجية السورى فاروق الشرع لدى وصوله إلى الدوحة أن وزراء الدول الثمانى توصلوا خلال اجتماع فى ١٨ يونيو فى اسطنبول إلى أن التعاون العسكرى ليس أولوية وأن هناك أوجها أهم لإعلان دمشق(٢). ولم يطلق مجلس التعاون برنامجه للمساعدات المالية برأسمال قدره عشرة مليارات دولار يستفيد منها بشكل رئيسى كل من سوريا ومصر وذلك بسبب خلافات حول دفع الحصص من قبل دول المجلس. وفى القاهرة انتقدت صحيفة الجمهورية الحكومية بشدة دول مجلس التعاون واتهمتها بأنها لاتريد تنفيذ إعلان دمشق الذى يدعو إلى التعاون مع مصر وسوريا وتوقعت فشل اجتماعى الدوحة لسوء النية. وقالت الصحيفة سيقدر الأشقاء للمصريين والسوريين

---

١ - البيرق ١١/٩/١٩٩٢م.
٢ - البيرق - ١١/٩/١٩٩٢م.



شهامتهم ونخوتهم وسيقدم الأشقاء بيانات بشأن الأزمة الاقتصادية التى يعانون منها، الأمر الذى أصبحت معه القدرة على الوفاء بالوعود القديمة عاجزة[١].

المحادثات المكثفة التى شهدتها المنطقة العربية، بدءا من جدة (اجتماع وزراء مجلس التعاون الخليجى) ثم الدوحة (اجتماع وزراء إعلان دمشق) وأخيرا فى القاهرة (مؤتمر وزراء الجامعة العربية). كانت أول تجربة من نوعها منذ الحرب الأمريكية ـ العراقية. لتحريك ديناميات العمل العربى المشترك. وتقول مصادر دبلوماسية فى الجزيرة العربية أن «الأطراف العربية المتحاورة. كانت تدرك تماما حدود اللعبة فى هذه التجربة، وبأنها ليست فى صدد البحث بإحياء النظام الاقليمى العربى ولذا جاءت تصريحات الوزراء المتفائلة، متطابقة مع حجم التوقعات». وعلى سبيل المثال فإن وزير الخارجية المصرى عمرو موسى اعتبر مقررات الدوحة «البداية الحقيقية لإعلان دمشق»، برغم أن هذه المقررات لم تتطرق إلى الشق الأمنى فى «الإعلان». وأعطت الأولوية للشقين السياسى والاقتصادى. وتوضح المصادر أن موسى اتخذ هذا الموقف نتيجة مباحثات أجراها قبل لقاء الدوحة، مع وزير الخارجية السعودى سعود الفيصل تم خلالها الاتفاق على عدم الاختلاف حول الأولويات فى «إعلان دمشق»، وذلك بسبب التحديات التى تواجهها منطقة شرق الجزيرة العربية فى الجزر العربية المحتلة، وكذلك لدخول مفاوضات التسوية العربية «الإسرائيلية» فى مرحلة دقيقة. والواقع أن مسألة التحديات هذه، سيطرت على أجواء الاجتماعات الثلاثة برمتها، وتحقق فيها إجماع عربى على دعم حقوق دولة الإمارات فى استعادة السيادة على جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى؛ كما لوح الإجماع العربى أيضا بنقل قضية الجزر إلى الأمم المتحدة. ونقطة البداية فى هذا الاجماع، كانت فى جدة[٢].

فحين فتح وزراء خارجية دول مجلس التعاون ملف العلاقات مع إيران للبحث عن صيغة تنهى التوتر القائم بين طهران ودول مجلس التعاون، لم تتوافر فى التقارير التى ضمها هذا الملف أية إشارات إلى ظروف مشجعة يمكن الارتكاز عليها فى بقاء

---

١ ـ البيرق ١١/٩/١٩٩٢م.

٢ ـ الشروق ١٧/٩/ ١٩٩٢م.



أساس هذه الصيغة، لا بل أكثر من ذلك كانت اللهجة الإيرانية مبهمة وغير واضحة المغزى. وقال مسؤول فى الجزيرة العربية مطلع لـ «الشروق»: إن إيران «اعتادت قبل انعقاد أى لقاء مجلس التعاون على إظهار بعض الليونة والمرونة فى المواقف كأسلوب تكتيكى، ثم عندما يجد الجد يتضح الأمر على أنه موقف غير جدى». وذكر هذا المسؤول أن وزراء الخارجية الذين عقدوا اجتمعات دورتهم العادية الرابعة والأربعين فى مدينة جدة، فوجئوا بالتغيير الذى طرأ على الأسلوب الإيرانى الذى اتسم خلال الأسابيع الماضية بتشدد واضح حيال دول مجلس التعاون التى لم تجد تفسيرا لتلك الرغبة الإيرانية فى تعكير العلاقات مع دول المنطقة كلما لاحت فرصة لتقدمها وتحسينها، لذلك فإن عدم توافر ما يدعو إلى التفاؤل بين التقارير التى قدمتها الأمانة العامة للمجلس والأخرى التى تضمنتها ملفات وزراء الخارجية فى دول مجلس التعاون، فرض تغيير لهجة المهادنة ومخاطبة إيران بحزم وصل إلى حل التحذير من مغبة السياسة الإيرانية «لما تمثله من انتهاك لسيادة ووحدة أراضى إحدى دول مجلس التعاون وزعزعة الأمن والاستقرار فى المنطقة». وهذه المرة الأولى التى تتهم فيها دول مجلس التعاون إيران بتهديد الأمن فى منطقة الخليج العربى، وهو أمر يشير بوضوح إلى المستوى الذى تدهورت إليه العلاقات الإيرانية ـ العربية، والمدى الذى يمكن أن تبلغه طبيعة الجدل القائم حول الخريطة الأمنية لمنطقة الخليج العربى ومواقع الأطراف الرئيسية عليها[1].

وإذا كان وزراء خارجية مجلس التعاون قد حصروا مناقشاتهم طوال يومين بالقضايا المحلية والإقليمية ودور المجلس بمسيرة السلام القائمة لحل قضية الشرق الأوسط، إلا أن العلاقات العربية الإيرانية استأثرت بالكثير من الاهتمام خصوصا لجهة ارتباطها بأكثر من إطار سياسى وأمنى، وبذلك تكون إيران قد حافظت على وجودها الدائم فى الهموم العربية سلما على غرار وجودها الدائم خلال حربها مع العراق. وليس أدل على ذلك من قول البيان الختامى لاجتماع جدة رفض مجلس التعاون «احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات العربية المتحدة». وهى عبارة غير مسبوقة اعتبرها غير مراقب «العنوان

---

١ ـ الشروق ـ ١٧/٩/١٩٩٢م.



الأبرز الذى تندرج تحته التفاصيل كافة المتعلقة بالمستقرات الجديدة التى سترسى عليها أمور التفاهم الإقليمى مع إيران للوصول إلى نبذ اللجوء إلى القوة والتهديد باستخدامها وحل النزاعات بالطرق السلمية». وقد أكد لقاء جدة على إبراز نقطتين أساسيتين:

الأولى: إعادة التأكيد على الثوابت السياسية الهادفة إلى دعم مساعى التسوية الراهنة لحل النزاع العربى الإسرائيلى، وخلق رغبة أو تيار عربى ضاغط فى هذا الاتجاه وداعم لمحاولات الولايات التحدة الهادفة إلى زرع الاستقرار فى الشرق الأوسط، والدور السعودى النشط فى عمليات السلام الراهنة ترجمة لرغبة مجلس التعاون. والنقطة الثانية: محاولة اختصار الدوائر فى اعلان دمشق، والبدء بتنفيذ مايمكن تنفيذه بدون إدخال عملية الربط بين ماهو أمنى جماعى وماهو سياسى واقتصادى كيف سيكون رد الفعل الإيرانى على هذه التطورات العربية السريعة. لاتستبعد دوائر عربية مطلعة أن تكون طهران قد فوجئت بهذه التطورات التى خلقت (كما أشرنا) أول إجماع عربى منذ حرب الخليج الثانية. إذ ربما كانت طهران تتوقع أن يمنع العجز عن بث الروح فى النظام العربى بروز أية ردود فعل عربية مشتركة إزاء مسألة الجزر. لكن الآن وقد تحقق هذا الاجتماع، لن يكون أمام إيران سوى خيار بين أمرين: إما احتواء الأزمة سريعا عبر تحقيق مطالب الإمارات المشروعة، أو ركوب موجة مغامرة التصعيد حتى الثمالة، بكل ما يعنيه ذلك من مخاطر ضخمة على استقرار المنطقة وعلى إيران نفسها[1].

بدأت فى الكويت ٦/٧/١٩٩٤ اجتمعات المؤتمر التاسع لوزراء خارجية إعلان دمشق وقد أنهى الوزراء جلستين مغلقتين تم خلالهما بحث الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال. وافتتح وزير الخارجية الكويتى الجلسة الأولى بكلمة أكد فيها قلق دول الإعلان بشأن الخلاف القائم بين الإمارات والجمهورية الإسلامية الإيرانية حول الجزر الثلاث. وأعرب عن تقديره للمبادرة الخيرة لرئيس الدولة والتى أكد من خلالها دعوة سموه لحل الخلاف بالحوار المباشر وعن طريق المفاوضات وقال صباح إن الدول المجتمعة تتطلع إلى رد إيجابى على هذه الدعوة[2].

---

١ ـ الشروق ١٧/٩/١٩٩٢م.
٢ ـ الاتحاد ٦/٧/١٩٩٤م.



الوساطة السورية بين إيران والإمارات

وكانت سورية تقوم باتصالات مكثفة مع كل من إيران والإمارات العربية المتحدة بهدف وقف تصعيد الموقف بينهما، بعد قرار السلطات الإيرانية عدم السماح لدخول ١٠٠ مدرس عربى وعلائلاتهم إلى الجزيرة أبوموسى، التى تشترك الدولتان فى الإشراف على إدارتها. وأشارت المصادر إلى أن الوساطة الدبلوماسية السورية تهدف إلى تهدئة الموقف ومعالجته عن طريق الحوار، والحفاظ على علاقات حسن الجوار بين البلدين، فى إطار تحسين العلاقات العربية ـ الإيرانية وتطويرها، وأوضحت أن هناك بوادر إيجابية لدى الطرفين ورغبة مشتركة فى الحفاظ على العلاقات الودية وتسوية الموضوع، اعتمادا على المبادئ التى تضمنتها الاتفاقية المعقودة بين الشارقة وإيران حول الوضع فى الجزيرة عام ١٩٧٠، قبل تأسيس دولة الاتحاد فى الإمارات. وتأمل الدبلوماسية السورية من خلال علاقاتها الاستراتيجية مع إيران فى تحسين الأجواء بين مجلس التعاون وإيران، وإقامة علاقات تعاون وحسن جوار، انطلاقا من أن إيران دولة مسلمة وصديقة فى المنطقة(١).

إن اتصالات جرت بين مصر والإمارات العربية المتحدة بشأن بحث التطورات الأخيرة وقرار إيران بانتهاك سيادة الإمارات واحتلال جزيرة أبوموسى وتأكيد دعم مصر ومساندتها لدولة الإمارات فى هذا الموقف. وتوقعت المصادر قيام الرئيس المصرى حسنى مبارك بزيارة قريبة لدولة الإمارات لإجراء مباحثات هامة مع رئيس الإمارات تتناول بحث هذا الموضوع والاطلاع على آخر تطورات الموقف. وقالت المصادر أن التحرك المصرى لدعم ومساندة الإمارات وإدانة التصرفات الإيرانية سيؤدى إلى إحداث تغير فى الموقف الإيرانى خلال الفترة المقبلة خاصة أن هناك مشاورات دارت بين القاهرة ودمشق بشأن هذا الموضوع وأن سوريا تجرى حاليا اتصالات هامة مع طهران فى هذا الإطار. وأشارت المصادر إلى أن الاتصالات التى جرت بين الرئيسين المصرى حسنى مبارك والسورى حافظ الأسد تركزت على بحث هذا الموضوع وقيام سوريا بتحرك سريع لحث إيران على العدول عن موقفها منعا لحدوث مواجهة عربية ـ إيرانية فى وقت تسعى ايران لتحسين علاقاتها مع الدول العربية وفى مقدمتها مصر(٢).

---

١ ـ الشرق الأوسط ٥/ ٩/ ١٩٩٢م.

٢ ـ القبس ١٦/ ٩/ ١٩٩٢م.



وصل إلى طهران وزير الخارجية السورى فاروق الشرع للقيام بمحاولة احتواء النزاع بين الإمارات العربية المتحدة وإيران حول ملكية جزيرة أبوموسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى. ذكرت وكالة الأنباء السورية عن الشرع قوله أنه يحمل رسالة من الرئيس السورى حافظ الأسد إلى نظيره الإيرانى على هاشمى أكبر رافسنجانى بشأن النزاع على الجزر الثلاث. قال الشرع: إننى أحمل رسالة من الرئيس حافظ الأسد إلى الرئيس رافسنجانى تتعلق بالخلاف الناشب بين إيران والإمارات العربية المتحدة حول جزيرة أبوموسى. أضاف الشرع: ونحن نعتقد أن العلاقات الودية بين الإمارات وإيران ستمكن البلدين من حل خلافاتها بالطرق الودية والسلمية. وأشار الشرع إلى أن الرسالة التى بحثها من الرئيس الأسد إلى الرئيس رافسنجانى تؤكد على ضرورة حل الخلاف بالطرق الودية وطبقا للقوانين الدولية والاتفاقات الموقعة بين إيران والإمارات. وقد ذكر الدبلوماسيون أن مبعوثا خاصا لرئيس الإمارات العربية المتحدة كان قد سلم رسالة إلى الرئيس الأسد بشأن الخلاف بين إيران الإمارات[1].

وقد صرح هؤلاء الدبلوماسيون بأن ليس هناك علاقات جيدة بين الجانبين الإيرانى والإماراتى تمكنها من حل هذا النزاع. تم بمدينة الأسكندرية أعمال القمة الثنائية بين الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية، ويأتى هذا القاء بين الشيخ زايد والرئيس محمد حسنى مبارك فى الوقت الذى تعمل فيه الإمارات على إقرار حقها الشرعى فى جزر(أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى). بينما أعلنت مصر إلى جانب الدولة العربية بالإجماع دعمها للموقف الاماراتى الذى تمسك بحقه التاريخى حيال الجزر الثلاث. ويرى المراقبون فى القاهرة أن اللقاء الذى نال اهتمام أجهزة الإعلام المحلية والخارجية سيدعم توصيات القمة الثامنة والتسعين لوزراء الخارجية العرب التى أنهت أعمالها بتوصية جماعية أقرت تدويل النزاع الإيرانى مع الإمارات العربية المتحدة ووضعه أمام طاولة الأمم المتحدة وكسب التأييد له من جانب الشرعية الدولية وتضيف هذه الأوساط لدولة الإمارات استطاعت كسب المجتمع الدولى بتعاملها المتزن مع القضية ووضعت بدبلوماسيتها الهادئة القيادة الإيرانية فى موقع«حرج» خاصة بعد خطبة الرئيس

---

١ ـ المساء الأسبوعية ٢٠/٩/١٩٩٢م.



هاشمى رفسنجانى فى صلاة الجمعة الماضية عن إيرانية الجزر التى ضمها شاه إيران فى عام ١٩٧١. من جانب آخربدد دبلوماسيون أن جهود سوريا للوساطة بين إيران والإمارات العربية المتحدة فى النزاع بين البلدين على ثلاث جزر فى الخليج العربى أثمرت عن نتائج إيجابية. وقال مسؤولون ودبلوماسيون أن وزير الخارجية السورى فاروق الشرع الذى عاد من طهران أطلع الرئيس حافظ الأسد على نتائج زيارته[١].

وقال دبلوماسيون أن زعماء إيران أبدوا اهتماما بوساطة الأسد ودعوته إلى تسوية النزاع فى إطار الروابط العربية- الإيرانية الطيبة والاهتمام المشترك بالحفاظ على الأمن والاستقرار فى منطقة الخليج العربى. وقال دبلوماسيون فى مجلس التعاون فى دمشق أن سوريا أطلعت الإمارات بالفعل على نتائج محادثات الشرع وأن رئيس دولة الإمارات سيزور دمشق فى الأيام القليلة المقبلة لمحادثات مع الأسد. نفى وزير الخارجية المصرى السيد عمرو موسى فى حديث مع الحياة أن تكون مصر تستخدم قضية جزيرة أبو موسى بين الإمارات العربية المتحدة وإيران لغاياتها المستندة إلى ضعف علاقاتها مع طهران. وقال: لسنا الطرف الذى خلق الموضوع لنستخدمه. هذا موضوع خلقته إيران وكان لابد من رد فعل لمصر بصفتها أكبر الدول العربية، وعضو فى إعلان دمشق وأضاف أن سياسات الهيمنة لا محل لها الآن وأى سياسة هيمنة ستؤدى إلى توتر وإلى تصعيد فى التوتر لذلك نحن نحذر من مثل هذه السياسات. وحرص موسى فى حديثه خلال وجوده فى نيويورك للمشاركة فى جلسات التأكيد أن إيران دولة شقيقة وأن ما يجمع بيننا أكثر بكثير مما يفرق ويجب أن يكون هذا هو الأساس الذى نعمل عليه، لكنه أصر على أن التصعيد بدأ بما حدث فى أبو موسى بواسطة إيران. كان يجب ألا تقوم به أبدا ويجب ألا تلجأ إلى مثل هذا الإسلوب فى علاقتها مع الدول العربية وحض على الحل السلمى، عن طريق الحوار، واستمرار التعاون طبقا للاتفاق القائم بين إيران والإمارات فى شأن جزيرة أبو موسى. وأكد الوزير موسى أن بلاده ستقف ضد التوسع الإيرانى فى منطقة الخليج العربى وشدد على القول أن المنطقة لا تستحق حربا ثالثة أو مواجهة

---

١ ـ الفجر الجديد ١٩٩٢/٩/٢١م.



حـامية. وأن المطلوب رفع قضـية الجـزر إلى مـجلس الأمن بهدف الوصـول إلى حل جماعى دولى للمشكلة(١).

اشتـدت فى السنوات الأولى للثورة الإسلامـية الإيرانية حـدة الإتهامات العـربية الموجهـة لإيران بخصوص تورطهـا فى أعمال من قـبيل التدخل فى الشـئون السياسـية الداخليـة لدول عربية، بل لقـد كانت هنالك اتهـامات محـددة برعاية إيـران لعدد من الجماعات التى تعـتمد العنف أسلوبا للتغيير فى عـدد من البلدان العربية. وعلى الرغم من أنه كان من الصـعب دائما إيجـاد سند مادى محـدد لهده الاتهـامات إلا أن طبيـعة التفاعلات السيـاسية، وسهولة انتقال الأفكار، والمواقف التى تبنتها إيرانيـة مسئولة بشأن تأييـد بعض الأعمـال التى قـامت بها تلك الجـماعـات سـاعدت على اسـتمـرار تلك الاتهامات، وقبول الرأى العـام العربى لها بصفة عامة. وتوترت كثيـرا العلاقات العربية- الإيرانية بعـد ذلك، ويبدو واضـحا أن هذا البعـد السلبى من أبعاد العـلاقات العـربية- الإيرانية قد انحـسر إلى حد بعيد، غـير أن بعض المشكلات السياسـية مازال يراوح فى مكانة دون مؤشرات تشير إلى قـرب التحرك باتجاه الحل، ويأتى على رأس هذه المشاكل مـشكلة الجـزر المعلقـة بين الإمـارات العـربيـة المتـحـدة وبين ايـران. على الرغم من التصـريحات الدبلوماسيـة الإيرانية المعتدلة ذات اللهـجة الودية فى أكثر من مـوقف فإن الأمـر الذى لا يستطيع المـرء تجاهله أن الطرف العـربى فى هذه المشكلة وهو الأمـارات العربية المتحدة قد قبل الاحتكام إلى القـضاء الدولى بهذا الخصوص، وهو النهج الوحيد الممكن للتعامل مع هذه المشكلة سـواء بالنظر إلى إطارها الثنائى أو الإقليمى أو العالمى، وسوف تكون هناك حجج إيرانية كـثيرة ومفهومة تبـرر رفض قبول هذا المطلب العربى، غيـر أنه يبدو من المسـتحـيل أن يبنى تعاون راسـخ بين إيران ومجلس التـعاون خـاصة والطرف العربى عـامة مالم يتم قـبوله، وقد يسهل مـن حدوث هذا القبول إلى حـدما التوصل إلى رؤى عـربية - ايرانية مـشتركـة بشأن أمن الخليج العربى، لكن تحـقيق أمن منطقة الخليج العربى على ضوء أهميـتها الاستراتيجية والاقتصادية الـفائقة معضلة دائمة منذ الانسحـاب البريطانى من المنطقة، تطـوير إيجابى مطلوب للعلاقـات الإيرانية بدول مجلس التعاون أن الولايات المتـحدة الأمريكية تتبنى حتى الآن سيـاسة الاحتواء المزدوج

---

١ - الفجر الجديد ٢١/٩/١٩٩٢م.



لكل من العراق وإيران، وهى سياسة من شأنها أن تؤثر بالسلب على عملية التطوير المطلوبة لعلاقات إيران بدول مجلس التعاون[1].

فعملية التطوير هذه لا يمكن أن تكتمل إذا ظلت إيران محرومة من الإضطلاع بدور طبيعى لها فى معادلة أمن الخليج العربى. ويخلط البعض أحيانا بين سياسات الهيمنة وبين القيام بدور فى المعادلة الأمنية. إن سياسات الهيمنة من إيران وغيرها تجاه مجلس التعاون مرفوضة على نحو مطلق، غير أنه ثمة فارقا كبيرا بين رفض سياسات الهيمنة وبين إنكار حق طبيعى لإيران فى أن تكون شريكا فى وضع تصور مطلوب لصيغة للأمن فى منطقة الخليج العربى سوف تكون هى الأقدر على البقاء طالما أنها ستبنى على الإحترام المطلق لسيادة كافة الدول فى المنطقة وتوفى الضمانات الكاملة لأمنها. وقد يكون من السهولة بمكان أن يتفق على مثل هذه المبادئ نظريا لكنه من الواضح أن ترجمتها عمليا إلى حقائق فعلية توجد على أرض الواقع مسألة تنطوى على قدر هائل من التعقيد، وتتطلب درجةعالية من المبادرة والجسارة. غير أن الانعكاسات الإيجابية المتوقعة من إنجازها على أمن الخليج العربى واستقراره ورخائه تغرى ببذل أقصى الجهود الممكنة فى هذا الاتجاه [2].

وضرورة إرجاع السيادة لها كما أكد على إدانه الاعتداءات الإيرانية على الجزر العربية والتى تمثل اعتداءات على الدول العربية باعتبارها أرض عربية إضافة إلى أنها تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، إنما أعلن المجلس عن دعمه لأى طرق سلمية لحل المشكلة كى لا تؤدى الاعتداءات إلى إشعال فتيل الحرب فى الخليج العربى من جديد ـ إضافة إلى موقف الجامعة العربية كان هذا موقف الإتحاد البرلمانى العربى أيضا ـ وجددت الجامعه العربية دعمها لحق الإمارات فى الجزر : انتقد الدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام الجامعه العربية فى الكلمه التى ألقاها أمام المجلس الموقف الإيرانى من مسألة الجزر وقال أنه بالرغم من الرغبة التى عبرت عنها الإمارات من أجل إيجاد حل سلمى للمشكله فإن إيران لم تستجب لهذه الرغبة. وجدد فى هذا الصدد دعم الجامعة لدولة الإمارات فى تأكيد سيادتها على امتلاك الجزر الثلاث العربية وأشار إلى الدراسة التى أعدتها الأمانة العامة عن الأمن القومى مؤكدا على أن أى مسعى لمعالجة شأن هذا الأمن

---

١ ـ د. عبدالله الشايجى ـ المرجع السابق ص٨.

٢ ـ د. عبدالله الشايجى ـ المرجع السابق ص٩.



لابد أن ينطلق من قاعده التضامن العربى. وفى بيان آخر: الجامعة تدعم موقف الإمارات حول مسألة الجزر أكدت الجامعة العربية مجددا تأييدها لدولة الإمارات المتحده فى جهودها ومساعيها لاستعادة حقوقها فى الجزر الثلاث أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى التى احتلتها إيران، وأبلغ الأمين العام المساعد للجامعة لإنهاء احتلالها لهذه الجزر. والكف عن سياسات فرض الأمر الواقع بالقوة وإلغاء جميع الإجراءات والمنشآت التى أقامتها على الجزر واتباع الوسائل السلمية لإنهاء هذه الأزمة أن الحوار المباشر من أفضل السبل لحل الأزمة ولانريد أن يكون هذا الاحتلال من المسائل التى تعيق العلاقات العربية ـ الإيرانية.

يضيف الأمين العام المساعد للشئون العربية قائلا: إن الموقف يتجسد فى الدعوة المخلصة إلى تسوية هذا الموضوع بالطرق السلمية وذلك لحرص الجامعة على تنمية العلاقات مع الجمهورية الإيرانية الإسلامية وخاصة فى ظل التوجيهات الجديدة للقيادة الإيرانية والتى نأمل أن تهدف إلى إقامة علاقة طبيعية وتنميتها مع الوطن العربى، وأن تتجسد هذه التوجيهات لإعداد المناخ المناسب لإقامة هذه العلاقات على أسس سلمية وراسخة لتسوية المشاكل المعلقة، والتى تشكل الجزر الثلاث العائق الرئيسى لها. ويعتبر تجاوب القيادة الإيرانية مع الموقف القيادى الذى أبدته الإمارات العربية المتحدة بادرة أمل جديدة لإيجاد حل سلمى لمشكلة الجزر العربية المحتلة وفق القانون الدولى ومبادئ حسن الجوار والأخوة الإسلامية واتساقا للروابط التاريخية والحضارية التى تجمع إيران بجيرانها وأشقائها العرب وفى إطار الرؤية الاستراتيجية المهمة وهى العمل المشترك مع دولة إيران من أجل استتباب الأمن والاستقرار فى هذه المنطقة المهمة فى العالم. هل تعتقد بأن المبادرة الجديدة بداية حل للازمة أم أنها سلسلة جديدة من المفاوضات؟ أما عن موقف الجامعة العربية حول قضية الجزر العربية والنزاع القائم عليها بين دولة الإمارات وإيران واحتلال إيران لهذه الجزر والممارسات التى تنتهجها إيران تجاه سكان هذه الجزر، فقد أعلن المجلس تأييده للحق الإماراتى للجزر العربية.

الجامعة العربية والاحتلال الإيرانى للجزر

كان ولا يزال لجامعة الدول العربية دور مهم فى المطالبة بإنهاء احتلال إيران للجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى حيث كان ذلك البند دائم المناقشة فى اجتماعات مجلس الجامعة وأصدرت الجامعة عدة قرارات كان أولها فى ١٩٩٢/٩/١٢ وكان أحدثها فى ١٩٩٨/٣/٢٥ ويوضح السفير أحمد بنحلى الأمين



العام المساعد للشئون العربية بجامعة الدول العربية دور الجامعة فى المطالبة بحل هذه الأزمة قائلا:ـ

تعتبر مشكلة احتلال الجزر العربية الثلاث من البنود الدائمة على جدول أعمال مجلس الجامعة فى كل دورة من دوراته نظرا لأهميته. وقد سعت مجموعة الدول العربية من خلال الأمم المتحدة على تجسيد ما يتخذه وزراء الدول العربية فى هذا الصدد من قرارات بالإضافة لتحركات الأمين العام للجامعة الدكتور عصمت عبد المجيد سواء مع المسئولين المعنيين أو مع بعض الأطراف التى نرى أنها يمكن أن تدفع على إيجاد تسوية لهذا الموضوع. وقد أكدت قراراتنا دائما على سيادة الإمارات العربية على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى والتأييد المطلق لجميع الإجراءات والوسائل السلمية التى تتخذها الإمارات لاستعادة هذه الجزر العربية ودعوة الحكومة الإيرانية باستمرار ومجددا والادعاءات الإيرانية حول هذه الجزر العربية. وكان مجلس وزراء الخارجية العرب قد أعلن عن تأييد مماثل لموقف الإمارات خلال الدورة رقم ٨ التى عقدت بمقر الجامعة العربية.

أعلنت جامعة الدول العربية موقفها تجاه الإجراءات العدوانية الإيرانية فى جزيرة أبوموسى على لسان السفير عدنان عمران الأمين العام المساعد للجامعة العربية الذى قال: «إن الاحتلال الإيرانى لجزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى كان مظهر من مظاهر الرعونة التى تميز بها حكم الشاه محمد رضا خان المازندراني. وأضاف: إنه كان أمراً مفاجئا أن تقوم إيران بعد سقوط الشاه بإجراءات جديدة تسير في نفس الخط، وأكد أن الدول العربية جميعها تقف مع الإمارت فى الدفاع عن حقها المشروع فى الجزر العربية. وفى يوم ١٩٩٢/٩/١٥ أدان مجلس جامعة الدول العربية الاعتداءات الإيرانية على الجزر التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وأكد المجلس سيادة الإمارات على جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. ورفع المجلس قضية الانتهاكات الإيرانية التي تعرض الأمن والاستقرار فى المنطقة لأشد المخاطر إلى الأمم المتحدة. وفى ١٩ أبريل ١٩٩٣ أكد مجلس جامعة الدول العربية فى ختام اجتماعاته الدورية وقوفه إلى جانب الإمارات العربية المتحدة في التمسك بسيادتها الكاملة على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، وأيد المجلس اتخاذ الإجراءات اللازمة لعرض هذا الموضوع على الأمم المتحدة واعتبارها بندا دائما على جدول أعمال مجلس الجامعة[1].

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص٣٥٨.



أكد مجلس جامعة الدول العربية سيادة الإمارات العربية المتحدة على جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى ورفع الانتهاكات الإيرانية التى تعرض الأمن والاستقرار فى المنطقة لأشد المخاطر إلى الأمم المتحدة، وأدان فى بيانه الختامى «النص ص٢٦» الاعتداءات الإيرانية على هذه الجزر التابعة لدولة الإمارات. وأكد عمرو موسى وزير خارجية مصر ورئيس الدورة الحالية للجامعة أنه لايمكن قبول احتلال أو فصل أى جزء من الأراضى العربية، كما أكد عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة التأييد العربى لدولة الإمارات، وقال أن هذا الموقف الموحد هو رسالة إلى العالم أجمع.

وعلمت «الاتحاد» أن مشاورات تجرى حاليا لعقد اجتماع خلال وقت قريب، للاتحاد البرلمانى العربى لبحث قضية الجزر العربية. وقرر مجلس الجامعة دعم مفاوضات السلام على أساس ضمان الحقوق العربية، كما اتخذ قرارات بمساندة لبنان والصومال، وأكد الحقوق العربية فى المياه والأنهار، ودعا إلى الاتفاق حول تقسيم مياه دجلة والفرات، وشكل لجنة عربية للمياه، ودعا المجلس الغرب إلى الاستجابة للمبادرات الليبية للحوار بشأن قضية «لوكيربى»[1].

قرر المجلس أيضا تشكيل لجنة وزارية «للقيام بتحرك سياسى عربى واسع وسريع يشمل الفاتيكان ودول أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان والصين لشرح وجهة النظر العربية بشأن مدينة القدس ومستقبلها». وأعلن عبدالمجيد أن المجموعة العربية ستعقد اجتماعا على مستوى وزارى على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك، وقال فى مؤتمر صحفى عقده فى ختام اجتمعات مجلس الجامعة، أن هذا الاجتماع سيكون فرصة لتبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا الهامة وتنسيق مواقف الدول العربية تجاه هذه القضايا. وأعرب عبدالمجيد عن ارتياحه لنتائج الدورة الحالية لمجلس الجامعة، وقال «إن هذه ليست مبالغة أو شعارا وإنما هى حقيقة لمسها عدد كبير من المراقبين والمتابعين». وأكد الموقف الإيجابى لمجلس الجامعة من موضوع جزيرة أبوموسى، ووصفه بأنه موقف عربى موحد، وأنه رسالة للعالم أجمع. وأشاد فى هذا الصدد بمستوى الجدية والمسئولية والواقعية التى سادت الاجتماعات والمناقشات. وقال الدكتور عبدالمجيد أنه كانت هناك بعض الصعوبات خلال المناقشات إلا أنه ظهرت رغبة

---

١ ـ الاتحاد ١٢/٩/١٩٩٢م.



من جميع الأطراف بضرورة تخطى هذه الصعوبات حتى نصل لما يحقق المصلحة العربية. وأكد عمرو موسى فى المؤتمر الصحفى المشترك مع عبدالمجيد أن هناك موقفا عربيا كاملا وواضحا وحاسما ومؤيدا لدولة الإمارات العربية المتحدة. وأضاف فى عبارات قاطعة: «إن الأرض العربية سواء كانت جزيرة أو غيرها لايمكن أن نقبل عدوانا عليها أو احتلالها أو فصلها عن الوطن العربى»[1].

ذكر موسى أن المجلس «يهيب بإيران وشعبها، وهو شعب إسلامى شقيق ودولة مهمة فى المنطقة، أن تعيد النظر فى الأسلوب الذى اتبعته فى منطقة الخليج». ونبه «إلى أن استمرار هذا الوضع سيؤدى إلى توتر خطير فى العلاقات فى هذه المنطقة التى حدثت فيها حربان من قبل». وقال: «نرجوا أن نعمل بأسلوب أفضل من الأساليب السابقة، وأن يتوقف الاتجاه نحو الاحتلال أو الاستيلاء والتوسع». وأعاد ماذكره الرئيس المصرى محمد حسنى مبارك بالقول أنه «لامعنى لدولة كبيرة أن تلتهم أبناء دولة صغيرة . . فدولة الإمارات ليست وحدها، ولايمكن للعالم العربى أن يسمح بمثل هذا التفسخ وهذا الإجراء الإيرانى». أن يدعم مجلس جامعة الدول العربية الإمارات العربية المتحدة وموقفها المحق العادل من قضية جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، فذلك من وجهة النظر الرسمية الإيرانية «عمل غير مسئول». أما أن تقتلع إيران سكان الجزر الثلاث من أرضهم، وأن تستولى بقوة السلاح على سذه الجزر، وأن تتحدى طهران حقائق التاريخ والجغرافيا لتبرير عدوانها على سيادة الإمارات العربية المتحدة، وانتهاكها وحدة أراضى الإمارات، فذلك - أيضا من وجهة النظر الرسمية الإيرانية - عمل مسئول!! منطق غريب بالطبع، لكن الأغرب منه، أن إيران التى تحتل جزرنا، وتحاول فرض الأمر الواقع بالقوة، تعتبر أن البلدان العربية ترتكب «خطأ فى التقدير» بتأييدها حق الإمارات فى استعادة سيادتها على الجزر الثلاث، وأن المجتمع الدولى «يرفض المطامع التاريخية لتبرير التوسع»!![2].

ولاتكتفى طهران بمحاولة تبرير إجراءاتها، ورفضها التراجع عن إجراءاتها غير المبررة وحسب، وإنما تلجأ إلى التهديد المبطن بزعمها أن المنطق التاريخى الذى تستند إليه

١ - الاتحاد - ١٢/٩/١٩٩٢م.
٢ - الاتحاد ١٢/٩/١٩٩٢م.



الإمارات لاستعادة حقوقها فى الجزر الثلاث «سيؤدى إلى انعدام الأمن فى العالم أجمع فى حال تعميمه»!!. يقول المسئولون الإيرانيون ذلك وهم يعرفون جيدا أن ما تطالب به الإمارات العربية المتحدة هو حق من حقوقها التاريخية، وأن مجلس الجامعة العربية، عندما يؤيد موقف الإمارات العادل، فإنما يقوم بواجبه تجاه دولة عضو فى الجامعة، تنتهك وحدة أراضيها، وتتعرض ثلاث من جزرها لمحاولة قضم، وتهدد سيادتها من قبل دولة جارة مسلمة تدعى حرصها على إقامة علاقات سليمة مع مجلس التعاون. يقول المسئولون الإيرانيون ذلك، وهم يدركون من أزمة الخليج الثانية أن المجتمع الدولى لايمكن أن يقف ساكتا مكتوف الأيدى تجاه أى دولة معتدية، ويرفض سياسة التوسع، ولايقرأ مبدأ احتلال أراضى الغير. ومرة أخرى نقول للمسئولين الإيرانيين أن الوقت لم يفت بعد للتراجع، ونضيف: على طهران أن تدرك أن من يزرع الريح فى الخليج العربى، لن يحصد سوى العاصفة»(١).

أكد المجلس الوزارى لجامعة الدول العربية وقوف جميع الدول العربية إلى جانب الإمارات العربية المتحدة ومساندتها فى أية إجراءات تتخذها لتأكيد سيادتها على جزر أبوموسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى التى تحتلها إيران. وقال عمرو موسى وزير خارجية مصر رئيس دورة المجلس الثامنة والتسعين عقب انتهاء جلسة مجلس الجامعة «إن قرار التأييد العربى لدولة الإمارات العربية المتحدة، ورفض ماحدث والتحرك لعرض الأمر على الأمم المتحدة كان فى مقدمة القرارات التى اتخذها مجلس الجامعة بالإجماع والتى تعلن صباح اليوم»(٢).

وقال موسى: «إن مجلس الجامعة سيسعى فى الفترة القادمة لعرض هذا الموضوع على الأمم المتحدة». وحول مصادر تهديد الأمن القومى بعد أزمة الخليج قال «إنها تنوعت وتعددت. ولكننا أمام قضية محددة وهى احتلال إيران للجزر العربية». ونفى موسى ماتردد عن تشكيل لجنة وزارية من بعض الدول العربية لبحث مشكلة احتلال إيران للجزر العربية. وأكدت وكالة أنباء الإمارات أن القرار الخاص بقضية الجزر العربية الذى اتخذه مجلس الجامعة يتضمن المطالبة برفع الانتهاكات الإيرانية التى تعرض الأمن

---

١ - الاتحاد ١٢/٩/١٩٩٢م.
٢ - الخليج - ١٤/٩/١٩٩٢م.



والاستقرار فى المنطقة لأشد المخاطر، إلى الأمم المتحدة. كما يتضمن القرار مطالبة إيران باحترام العهود والمواثيق الموقعة مع الإمارات العربية المتحدة وحقها وسيادتها على جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. وطلب المجلس من الأمين العام متابعة هذا الموضوع. وذكرت وكالة أنباء الإمارات أن مجلس الجامعة سيعلن فى قراراته استعداد الأقطار العربية للتعامل مع كافة مقترحات نزع السلاح البناءة، وتأكيد تأييد إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل النووية والكيماوية والبيولوجية باعتبار ذلك أفضل وسيلة لتحقيق الأمن لكافة دول المنطقة(١).

شددت الإمارات العربية المتحدة فى مذكرة عاجلة إلى جامعة الدول العربية على ضرورة إنهاء الاحتلال العسكرى الإيرانى لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى وأن تؤكد إيران على التزامها بمذكرة التفاهم بين البلدين لعام ١٩٧١ بشأن جزيرة أبوموسى. وطالبت المذكرة إيران بعدم التدخل بأى طريقة وتحت أى ظروف فى ممارسة الإمارات ولايتها الكاملة علىٰ الجزء المخصص لها فى جزيرة «أبوموسى» وإلغاء كافة التدابير التى فرضتها إيران على أجهزة الدولة ومواطنى الإمارات والمقيمين بالجزيرة. كما كشفت المذكرة فشل اجتماع أبوظبى خلال الفترة من ٢٧ إلى أول سبتمبر عام ١٩٩٢ بين الجانبين الإماراتى والإيرانى لرفض إيران مناقشة احتلالها العسكرى لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى ورفضها اقتراح إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية. وقالت الإمارات فى مذكرتها أن الاحتلال العسكرى لايغير من الوضع القانونى للاقليم المحتل كما أن الاحتلال لايكسب سيادة(٢).

جدد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية فى ختام دورته الخامسة بعد المائة فى القاهرة يوم ١٤/٣/١٩٩٦م مساندته ودعمه للمساعى السلمية التى تبذلها دولة الإمارات لاستيرداد جزرها الثلاث فى الخليج العربى (أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) التى تحتلها إيران، ودعوا إيران للتجاوب مع مبادرة الإمارات للحوار حول الموضوع، مؤكدين حق الإمارات فى السيادة على جزرها المحتلة(٣).

أعلنت الدول العربية يوم ٢٠/٥/١٩٩٦ معارضتها لأى إجراء تقوم به إيران من

١ ـ الخليج ـ الإمارات ١٤/٩/١٩٩٢م.
٢ ـ الرأى العام ـ الكويت ١٩/١١/١٩٩٢م.
٣ ـ الاتحاد ١٥/٣/١٩٩٦م.



جانب واحد فى جزيرة أبوموسى المتنازع عليها مع الإمارات العربية المتحدة والتى تعتبر تابعة للدولة وجزءا من أراضيها بالخليج العربى. وقال مصدر مسئول فى الأمانة العامة للجامعة تعقيبا على ما أعلنته وكالة الأنباء الإيرانية من أن إيران بدأت فى إنشاء ميناء بالجزيرة بأن موقف الجامعة من قضية الجزر الثلاث المملوكة أساسا لدولة الإمارات العربية المتحدة معروف وثابت ويقوم على معارضة ورفض أى إجراء من طرف واحد تقوم به أى دولة ضد دولة عربية وأنه إذا كان هناك نزاع أو خلاف فمن الواجب حله بالطرق السلمية أو عن طريق التحكيم الدولى. وأعرب السفير موفق العلاف الأمين العام المساعد للجامعة العربية للشئون السياسية والمسئول عن ملف الجزر العربية المتنازع عليها بين الإمارات العربية المتحدة وإيران عن اعتقاده بأن دول الجوار الجغرافى للعالم العربى وبخاصة إيران وتركيا والتى لها علاقات تاريخية مع العرب يجب أن تكون أحرص من غيرها على علاقات حسن الجوار مع العالم العربى. وأكد السفير موفق العلاف أن علاقات حسن الجوار مع العالم العربى هى فى مصلحة هذه الدول نفسها قبل أن تكون فى مصلحة العالم العربى. وأشار إلى أن الإجراء الإيرانى المنفرد (وأى إجراء وحيد الطرف فى موضوع محل نزاع) لايساعد على الحل السلمى للمشكلة وأن هذا أمر بديهى وأن حل المشكلة يجب أن يكون عن طريق التفاوض وليس عن طريق سياسة فرض الأمر الواقع[1].

أوضح الأمين العام المساعد للجامعة العربية تتابع الموقف عن كثب وباهتمام بالغ وإن كان لم يتم بعد اتخاذ أى قرار حول الخطوة المقبلة بهذا الخصوص. وأكد مجددا على دعم الجامعة ودولها لموقف الإمارات العربية المتحدة باعتبارها صاحبة حق وتسعى لحل النزاع بطريق يكفل لها حقها سلميا وذلك عن طريق التفاوض والتحكيم الدولى الذى يضمن فى الوقت نفسه علاقات حسن الجوار بين مجلس التعاون وإيران. ومن جانب آخر، أكدت مصر رفضها للإجراءات الإيرانية. وقال السفير عادل الصفتى وكيل وزارة الخارجية المصرية لمراسل «الاتحاد» فى القاهرة أنه إذا صحت الأنباء التى ترددت عن إقدام إيران على بناء مطار فى جزيرة أبوموسى، فإن ذلك يمثل تطورا سلبيا لايساعد على التسوية السياسية والحل السلمى للمشكلة. وأضاف أن مصر لاتوافق على مثل هذه الأمور، وتدعو إيران إلى التراجع كلية عنها، حرصا على علاقاتها مع الدول العربية[2].

---

١ ـ الاتحاد ـ ١٩٩٦/٥/٢١م.

٢ ـ الاتحاد ـ ١٩٩٦/٥/٢١م.



شهدت العاصمة المصرية ندوة انعقدت فى مقر جامعة الدول العربية حول موضوع الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى والصغرى وأبوموسى التى تصر إيران على ملكيتها فى حين أن الحقائق والوقائع تؤكد تاريخية الملكية العربية لها. وقد ترافقت الندوة التى شارك فيها العديد من الخبراء بحضور أمين عام جامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد. مع معرض للوثائق التى تؤكد على مسؤولية العرب عن الجزر الثلاث منذ القرن الماضى. مدير مركز الدراسات والوثائق إدارة رأس الخيمة علق على الندوة والمعرض وشارك الحضور فى النقاش وفى تصويب بعض المفاهيم التاريخية التى تؤكد جميعها، عبر الأدلة المكتوبة، على ملكية الإمارات للجزر الثلاث التى احتلتها قوات الشاه قبل إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة، كما يتبين من هذا التحقيق. زار القاهرة، مدير مركز الدراسات والوثائق فى رأس الخيمة وخلال الزيارة التى استمرت عدة أيام، حضر الندوة التى عقدت تحت رعاية الدكتور عصمت عبدالمجيد، بمقر الأمانة العامة للجامعة. وفى لقاء مع الصياد شرح التدمرى ماوصلت إليه قضية الجزر الثلاث. طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، بين الإمارات وإيران، وهى موضوع الندوة فقال: تلبية للمبادرة الكريمة من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وبالتنسيق معنا، تم إقامة معرض للوثائق التاريخية عن عروبة الجزر الثلاث فى الخليج العربى، طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبوموسى، كما أقمنا ندوة إلى جانب المعرض دار فيها الحوار حول الأبعاد التاريخية لعروبة الجزر، وعن الوثائق ونوعيتها، ومدى بعدها الزمنى والقانونى، وكلها تؤكد تبعية الجزر لدولة الإمارات العربية المتحدة. وأضاف السيد التدمرى[1]:

وإنه انطلاقا من توجهيات، رئيس الدولة ، وحكمته السلمية، وحرصه على علاقات حسن الجوار، وعلى العلاقات التاريخية التى تربط الشعبين العربى والإيرانى، حيث الشيخ زايد دائما يدعو إلى الكلمة الطيبة، كما يرى أن حل هذا الخلاف يأتى بالتفاوض الثنائى. وحين يتعذر ذلك، فإنه يدعو إلى رفع القضية إلى هيئة تحكيم دولية، وهى المتمثلة بمحكمة العدل الدولية، الجهة المخولة والمنوط بها حل مثل تلك النزاعات. ويضيف مدير مركز الدراسات والوثائق برأس الخيمة:

سبق أن عقدت اجتماعات فى شهر أيلول سبتمبر ١٩٩٢، بين إيران والإمارات

---

١ ـ الصياد ـ ١٩٩٥/٦/٣٠م.



ممثلين بالمعنيين فى الدولتين، لكن الاجتمعات لم تنجح، لأن الجانب الإيرانى المعارض، رفض الحوار أو الحديث عن جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى. وحتى اليوم لم يجتمع الطرفان مرة أخرى لنفس السبب. وفى ندوة الجامعة العربية أكد الدكتور عصمت عبدالمجيد، الأمين العام، على تأييد الجامعة، وكافة القوى العربية والدولية المحبة للسلام، لكل الإجراءات التى تتخذها الإمارات العربية، لاستعادة سيادتها على هذه الجزر باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الإمارات. كما صرح الدكتور عبدالمجيد، أن الموقف العربى المؤيد والداعم للإمارات العربية فى نزاعها مع إيران، ينطلق من حقائق ثابتة، وهى أن الأرض العربية أينما كانت فهى ذات قدسية واحدة، ومن حقيقة أن الأمن القومى العربى، كل متكامل، وأن تهديد أو احتلال أى جزء من التراب العربى، هو بالتالى تهديد لأمن وسيادة الأمة العربية كلها، فهذه الجزر الثلاث ترتبط ارتباطا وثيقا بالوطن العربى. وتؤكد كل الوثائق التاريخية، والتى لايرقى إليها أى شك، ملكية هذه الجزر لدولة الإمارات العربية المتحدة(1).

فى الندوة تحدث سفير الإمارات مشيرا إلى أن إيران حاولت فرض سياسة الأمر الواقع، عندما استولت على الجزر الثلاث، قبل إعلان قيام الإمارات، وهو مارفضه الرأى العام العربى والعالمى، باعتباره خرقا لمبادئ التعايش السلمى وحسن الجوار بين الشعوب. ومعروف أن سيادة الإمارات على الجزر العربية واضحة من خلال كون الجزر ترفع أعلام الشارقة ورأس الخيمة. وتطبق قوانينها وأنظمتها، كما أن سكانها يحملون جنسية الإمارات. هذا إلى جانب وجود ممثلين لحاكمى الإماراتين فى الجزر بصفة مستمرة. وأضاف سفير الإمارات فى كلمته: لقد كانت الإمارات تأمل أن يبادر الجانب الإيرانى إلى تصحيح الوضع الناجم عن احتلال الجزر، وإعادتها إلى السيادة العربية، انطلاقا من مبدأ المشاركة الصادقة وتعزيز التعايش السلمى والالتزام المتبادل بين دولها، لتتمكن من تسخير طاقاتها ومواردها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما يعود على شعوبها بما فيها الشعب الإيرانى المسلم، بالرخاء والازدهار. وقد حمل أحمد التدمرى معه مجموعة من الوثائق والخرائط التارخية التى تثبت ملكية الإمارات العربية للجزر الثلاث. وردا على سؤال متى وكيف استولت إيران على الجزر. شرح السيد التدمرى، مدير مركز الدراسات والوثائق الوضع قائلا: تواطأت الحكومة البريطانية مع حكومة

---

١ ـ الصياد ـ ١٩٩٥/٦/٣٠م.



الشاه ومهدت له لاحتلال الجزر الثلاث، قبيل رحيل قواتها وقبيل إنهاء اتفاقيات الحماية التى تربط الإمارات ببريطانيا، وذلك للحفاظ على موازنة مصالحها التجارية والاستراتيجية السياسية مع الحكومة الفارسية. وكانت الضحية الحقوق العربية، واحتلال الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى(1).

وبعد الاحتلال الإيرانى للجزر، وخلال اجتماع لمجلس الأمن الدولى، للنظر فى ذلك العدوان بناء على طلب من عدد من الأقطار العربية. قال المندوب البريطانى أمام مجلس الأمن أن بريطانيا راضية على الاتفاق الذى تم آنذاك بين حاكم الشارقة وإيران حول جزيرة أبوموسى. أما بالنسبة لاحتلال إيران لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى، فإن بلاده أعلنت عن عدم إمكانتها حماية هاتين الجزيرتين، إذا لم يتم الاتفاق بين رأس الخيمة وإيران، قبل حلول موعد انسحاب القوات البريطانية النهائى من الخليج العربى. وكان رأى بريطانيا أنه من المهم قيام اتحاد بين الإمارات قبل الانسحاب البريطانى فى كانون الأول ديسمبر ١٩٧١ وأن هذا الاتحاد لايقوم إلا بموافقة إيران وأن إيران، لن توافق إلا بشرط ضم الجزر الثلاث إليها. ومضت الإمارات فى إقامة دولتها الاتحادية، دون التفريط بالجزر أو بأى من الحقوق الوطنية، متمسكة بالمطالبة باستعادة الجزر إليها بشتى الوسائل السلمية. وأضاف السيد التدمرى: لكن لم تكد معاهدات، الحماية تنتهى وتنسحب بريطانيا من مشيخات شرق الجزيرة العربية، حتى هرعت القوات الإيرانية بالتوجه إلى الجزر العربية الثلاث، فى تشكيلات عسكرية تمثل مختلف القطاعات والأسلحة، فى استعراض ميدانى لقواتها الجوية والبحرية والبرية. ففى صباح الثلاثاء ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ توجهت زوارق طوربيدية نحو شاطئ جزيرة طنب، مع طائرات «فانتوم» حربية وطائرات هيليكوبتر تحمل الكوماندوز الشاهنشاهية وتم احتلال الجزر العربية(2).

ورغم أن القنصل البريطانى العام قد عرض على الشيخ صقر أن الحكومة الإيرانية مستعدة لدفع تعويضات لسكان الجزيرة الذين أضيروا من الهجوم، فإنه رفض دفع التعويضات رفضا باتا، معتبرا أن السلطة الإيرانية هى سلطة عدوانية غير شرعية ولانعترف بها ولانتعامل معها، وقال «سنبقى نناضل فى سبيل إعادة الحق إلى نصابه بإعادة الجزر إلى حظيرتها العربية».

---

١ ـ الصياد ـ ١٩٩٥/٦/٣٠م.

٢ ـ الصياد ـ ١٩٩٥/٦/٣٠م.



ويضبف السيد أحمد التدمرى قائلا: إن السيادة على جزيرتى طنب الصغرى وطنب الكبرى كانت منذ أقدم العصور، ولاتزال لدولة الإمارات العربية المتحدة، ولم يغير الاحتلال العسكرى الإيرانى للجزيرتين فى نوفمبر ١٩٧١ فى وضعها القانونى حيث أنه من الثابت فى القانون الدولى، أن الاحتلال الناجم عن استخدام القوة، لن يكسب الدولة المحتلة سيادة على الاقليم المحتل، مهما طال الزمن وليس أمامنا سوى اللجوء إلى كافة الوسائل والسبل السلمية المتاحة لتأكيد سيادتنا على الجزر الثلاث. هذا وقد طالب وزير الدولة للشؤون الخارجية، إيران بالوثائق التى تثبت ملكيتها للجزر الثلاث، ليحملوها إلى المحكمة الدولية، ونحن سنحمل وثائقنا التاريخية ونقبل بحكم المحكمة أما إذا رفضت إيران التحكيم الدولى، فهذا يعنى أنهم لايملكون حق السيادة على الجزر العربية. كما بعث الشيخ صقر، عضو المجلس الأعلى للاتحاد، وحاكم رأس الخيمة، ملفا خاصا، تضمن مجموعة من الوثائق المتوارثة، والتى تظهر بكل وضوح عروبة الجزر منذ أواسط القرن الثامن عشر، بعث بها إلى جامعة الدول العربية والمنظمات المعنية، لكى تتعرف على الحقائق التى تدحض الادعاءات الإيرانية وتكشف الأطماع الإيرانية للتوسع والسيطرة على المناطق العربية فى الخليج العربى[١].

الموقف الشعبى العربى

كان للتجاوزات والإجراءات الإيرانية فى جزيرة أبوموسى ردود فعل واسعة فى الأوساط العربية والأجنبية، وقد تناولت الصحف العربية والصحف الأجنبية التى تهتم بالمنطقة وبالسياسة الدولية هذه الأحداث بكثير من الاستغراب والاستهجان، فقد كان العرب فى شتى أقطارهم يتوقعون من النظام الإيرانى الجديد انتهاج سياسة ودية تجاه جيرانهم العرب وتجاه جزرهم التى اغتصبها الشاه[٢].

أوصل مسؤولون سوريون إلى طهران رسالة مصرية تطالب المسؤولين الإيرانيين بعدم التدخل فى شئون مصر الداخلية، وعدم إثارة مخاوف لدى دول مجلس التعاون من الموقف المصرى إزاء قضاياها. وتسلم المسؤولون الإيرانيون الرسالة المصرية أثناء زيارة الوساطة التى قام بها مؤخرا لطهران السيد فاروق الشرع وزير خارجية سوريا، وهى

---

١ ـ الصياد ـ ١٩٩٥/٦/٣٠م.
٢ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص٣٥٩.



الزيارة التى حاولت تسوية الأوضاع بين الإمارات وإيران، وهى الأوضاع التى توترت بسبب احتلال طهران للجزر العربية. على هذا الصعيد المتصل أفصحت الخارجية الإيرانية عن بعض الخطوط العريضة لتوجيهات السياسة تجاه هذه الجزر العربية. فقد أعلن مصدر فى هذه الوزارة أن إيران متمسكة، وبشكل مطلق، بجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى، وموافقة على إدارة جزيرة أبوموسى بالاشتراك مع الإمارات وتقاسم البترول فيها[1].

نفى وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى فى حديث مع «الحياة» أن تكون مصر تستخدم قضية جزيرة أبو موسى بين الإمارات العربية المتحدة والإمارات العربية المتحدة وإيران لغاياتها المستندة إلى ضعف علاقاتها مع طهران، وقال: «لسنا الطرف الذى خلق الموضوع لنستخدمه. هذا موضوع خلقته إيران وكان لابد من رد فعل لمصر بصفتها أكبر الدول العربية، وعضوا فى إعلان دمشق» وأضاف أن «سياسات الهيمنة لا محل لها الآن. وأى سياسة هيمنة ستؤدى إلى توتر وإلى تصعيد فى التوتر (..) لذلك نحن نحذر من مثل هذه السياسات. وحرص موسى فى حديثه الذى أجرته معه «الحياة» خلال وجوده فى نيويورك للمشاركة فى جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة على التأكيد أن إيران دولة شقيقة وأن «مايجمع بيننا أكثر بكثير مما يفرق ويجب أن يكون هذا هو الأساس الذى نعمل عليه». لكنه أصر على أن «التصعيد بدأ بما حدث فى أبو موسى بواسطة إيران. وقال أن ما قامت به طهران كان يجب ألا تقوم به أبدا (..) ويجب ألا تلجأ إلى مثل هذا الأسلوب فى علاقتها مع الدول العربية. وحض على الحل السلمى عن طريق الحوار واستمرار التعاون طبقا للاتفاق القائم بين إيران والإمارات فى شأن جزيرة أبوموسى. وأعلن ردا على سؤال أن لجنة سودانية ـ مصرية يفترض أن تجتمع فى وقت قريب للبحث فى مشكلة حلايب، وقال أن العلاقة بين البلدين يسودها بعض التوتر، وأن المسألة ليست مسألة التدخل فى الشؤون الداخلية بل مسألة اختلاف فى التوجه، مشيرا إلى أن بعض أوجه السياسة السودانية لايتفق مع توجهاتنا، وهذا هو أحد أسباب وجود بعض التوتر[2].

---

١ ـ السياسة الكويتية ٢٦/١/١٩٩٣م.

٢ ـ الحياة ١/١٠/١٩٩٢.



وتابع موسى «عن طريق الحوار والتعقل يمكننا أن نتعدى هذه الأزمة خصوصا أن السودان منشغل انشغالا كبيرا بموضوع الجنوب ومهمتنا واهتمامنا البالغ هو ألا يحدث أى تمزيق للسودان». وأكد أن لاشروط لتحسين العلاقات مع السودان «فأنا أتكلم على جهود وكلمة شروط لايجوز أن تستخدم». وقال ردا على سؤال أن أهم ما ورد فى الوثيقة السورية التى قدمت إلى إسرائيل فى الجولة الأخيرة من المفاوضات الثنائية هو استعداد سورية للدخول فى اتفاق سلام إذا التزمت إسرائيل ما عليها بموجب القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام والحل الشامل. وأضاف أنه أبلغ وزير الخارجية الإسرائيلى شمعون بيريز خلال اجتماعهما فى نيويورك أن جملة «الحل الوسط فى شأن الأرض» جملة خاطئة وهى عبارة تؤدى إلى الكثير من سوء الفهم ويجب الانتهاء من استخدامها لأنها يمكن أن تعنى أن المطلوب هو انسحاب من جزء من الأرض فقط وهذا غير مقبول. وفى واشنطن أكد الوزير موسى أن بلاده ستقف ضد التوسع الإيرانى فى منطقة الخليج العربى وشدد على القول أن المنطقة لاتستحق حربا ثالثة أو مواجهة حامية. وأن المطلوب رفع قضية الجزر العربية إلى مجلس الأمن بهدف التوصل إلى حل جماعى دولى للمشكلة . وقال وزير الخارجية المصري الذى أجرى محادثات مع كبار المسؤولين الأميركيين إن هناك إمكانية للتوصل إلى اتفاق فى شأن «الحكم الذاتى» فى الضفة الغربية وغزة، وهناك أيضا إمكانية لتقدم حقيقى فى المسار السورى ـ الإسرائيلى إذا تم التفاوض على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام. وأشار فى محاضرة له فى معهد «بروكينغز» أن المطلوب سلام كامل فى مقابل إعادة الأرض المحتلة كلها. وأعرب عن اعتقاده بأن توصل سورية وإسرائيل إلى اتفاق على جدول زمنى للمفاوضات سيكون عنصرا ايجابيا مساعدا للمسارات الأخرى(١).

كتبت الدولية عن مستجدات النزاع والأطماع الإيرانية تقول:

حكاية إيران مع الجزر الواقعة فى الخليج العربى، ومع حدودها البحرية مع الدول العربية الواقعة على الطرف الآخر منه حكاية قديمة ولعل مشكلة جزيرة أبوموسى التى ثارت مجددا تكون السبيل إلى مفاوضات تضع حدا لنزاعات مماثلة فى المستقبل. أثناء استقبال الرئيس المصرى حسنى مبارك للرئيس السورى حافظ الأسد فى زيارته الأخيرة

١ ـ الحياة ـ ١/ ١٠/ ١٩٩٢م.



للقاهرة. جرى اتصال هاتفي بين مبارك ورئيس الإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد، انتهى بقيام وزير الدولة للشؤون الخارجية بالإمارات بزيارة عاجلة لمصر ينقل فيها رسالة خطية من زايد لمبارك.

كان الرئيسان المصرى والسورى قد استعرضا فى النقطة الثانية من جدول أعمال القمة موضوع جزيرة أبوموسى وما أقدمت عليه إيران لتأكيد احتلالها لكامل أراضى الجزيرة. ونقل الرئيس السورى لنظيره المصرى وجهة النظر الإيرانية التى تلخصت في[1]:

أن إيران لديها معلومات مؤكدة تفيد عزم الإمارات منح تسهيلات عسكرية أجنبية على الجزيرة، وهو ماتراه إيران تهديدا للملاحة برمتها فى الخليج، وتهديداً لأمنها أيضًا. إنها لاتعتزم التنازل عن ملكيتها للجزيرة فى الوقت الراهن. أن إيران لديها استعداد لإجراء مباحثات مع الشارقة على اعتبار تبعية الجزيرة لها. لن تتمكن إيران من فتح أية ملفات حول جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى، باعتبارهما أراضى إيرانية. وقال الأسد «أن الوساطة السورية التى استمعت لهذه الرؤية، لم تلق آذانا صاغية، بل حاولنا إفهام الجانب الإيرانى أنه لابد من حل الموضوع سلميا للحيلولة دون تدخل أطراف أجنبية وحتى لاتقوم الإمارات بعرض الأمر على مجلس الأمن». وبان من تشاور الزعيمين أن إيران تريد فرض وجهة نظرها فقط، فى وقت تتعمد فيه الإمارات تهدئة الموضوع. وكذا تعمد إيران لخلق تبريرات لجهة احتلال الجزر العربية. وعلى ذلك جاءت رسالة الشيخ زايد لمبارك عقب لقائه مع الأسد مباشرة تدور حول أمرين:

أولهما: رد رسمى من الإمارات ينفى كافة المزاعم الإيرانية. ويوضح أن محاولة إيران لبث الفرقة بين دول مجلس التعاون بالإشارة إلى اعتزام الإمارات منح تسهيلات عسكرية لدول أجنبية على الجزيرة ما هى إلا مزاعم وكذب وافتراء. وأوضح الرد «أن الإمارات الاتحادية ترفض تماما وجهة النظر الإيرانية بإجراء المباحثات حول مستقبل الجزيرة بين مسؤولين ايرانيين». وجدد الرد بشكل قاطع سيادة الإمارات على تراب الجزيرة وتمسكها باتفاقية عام ١٩٧١ ورغم تحفظها على بعض بنودها. إلا أن الإمارات

---

١ - الدولية ٧/ ١/ ١٩٩٥م.



لم تسع لنقض بنود الاتفاقيــة، رغبة منها فى تحسين أجواء العــلاقات بين إيران من جهة ومجلس التعاون من جهة اخرى.

ثانيا: قرر الشــيخ زايد فى مواجــهة الادعــاءات والمزاعم الإيرانية أن يقــوم بجولة عاجلة تشمل عدة دول عــربية، تكون محطتها الأولى مصر بعــد زيارته للمغرب لشرح تفاصــيل وجهة النظر الإيرانية. ولم تكــد مصر تتسلم الرد الإمــاراتى الذى حمله وزير الدولة للشــؤون الخارجــية حــتى بادرت بالتــحرك على ثلاثة أصــعدة. علي الصــعيـد السورى. ودفع دمشق لإقناع إيران بأهمية الحل الدبلوماسى بعيدا عن الأروقة الدولية.

على صعيد مــجلس التعاون بادرت بالاتصال بالمملكة العربية للتنسيق مــعها حول الخطة العربيــة المقترحة لمواجــهة المزاعم الإيرانية. علي صــعيد الأروقة الدوليــة، جرت مشــاورات بين مصر والولايات المتــحدة وكذا مع الدكــتور بطرس غالى، حــيث أعرب الأخيــر عن عمــيق قلقه من تنامى الدور الإيرانى فى المنــطقة، وذلك خلال اســتقــباله للدكتور نبيل العربي موفد مصر لدى الأمم المتحدة[1].

أدركت إيران تصاعد ردود الأفعال العربية، وبدأت بشن حملة هجوم مكثفة على مصــر، حيث اتهــمتــها مجــددا بالعمل ضــمن الإطار الأمريكى للســيطرة على الخليج العربى، وهو ما حدا بأحمد نامق رئيس مكتــب رعاية المصالح المصرية بإيران إلى توجيه رسالة شديدة اللهجــة للدكتور على ولاياتى اشتملت على اعتراض مــصر على ماتنشره الصحف الإيرانيــة الموالية للحكومــة من اتهامات ضــد القاهرة ليس لهــا أى أساس من الصحة. ولم يجد الرئيس رفسنجانى مــفرا من الرضوخ لاقتراح الرئيس حافظ الأسد، وهو إجراء مــباحثات دبلومــاسية مع الجانب الأمــاراتى. والتقت «الدولية» مع الدكــتور عبــدالله الأشعل نائب المعهــد الدبلوماسى التابع للخــارجية المصــرية، وأحد الفعــاليات العربية المهتمة بمشاكل الحدود العربية، فقال:

«عندما نذكــر الحدود بين إيران والمشرق العــربي فإن الذهن ينصــرف إلى حدثين يتعلقان بالحدود البرية. وإلى أمرين يتصلان بــالحدود البحرية. ونقصد بالحدثين المتعلقين بالحدود البرية منازعات الحدود الإيرانية العراقية وهى أقدم قضايا الحدود الإيرانية العربية وأكثرها إثارة وآثارا، ودعوى إيران على البحرين التى استمرت زهاء قرن من الزمن، أما

---

١ ـ الدولية ـ ٧/١/ ١٩٩٥م.



الحدثان المتصلان بالحدود البحرية فهما المشاكل المترتبة بتحديد وقياس البحر الإقليمى بين إيران والدول العربية المواجـهة لها بما فيهـا الكويت. وكذلك قضية الجـزر التى استولت عليها إيران بالقوة عام ١٩٧١»(١).

الاتحادات المهنية العربية

أثارت التجاوزات الإيرانيـة فى جزيرة أبوموسى واستمرار احـتلال إيران لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى ردود فعل قوية لدى الهيـئات والمنظمات العربية التى أعربت فى مجـملها عن اسـتنكارها لمواصلة إيران احتـلالها لجـزيرتى طنب وشجبـها التـجاوزات الإيرانية فى جـزيرة أبوموسى ومن تلك الهيئـات الاتحاد الدولى لنقابات العـمال العرب الذى أصدر بيانا باسم الأمانة العامة للاتحاد جـاء فيه: تتابع الأمانة العامة للاتحاد الدولى لنقابات العـمال العرب ببالغ القلق التطورات المتـعلقة بفرض إيران سيطرتـها على الجزر العربية الثلاث (أبو موسى، طنب الكبـرى ، طنب الصغرى) فى الخليج العربى، الأمر الذى يتعارض مع مـبادىء حسن الجوار والقـوانين الدولية ويهدد استقـرار وأمن المنطقة والعلاقات التاريخية التى تربط شعب إيران بالأمـة العربية. وكانت الأمانة العامة ترغب فى أن تتفـهم حكومة إيران خطورة هذه الخطوة ومـضاعفـاتها السلبيـة على إيران ذاتها وعلى علاقاتها العربية، وارتأت أن تتابع الأحداث بكل روية أملا منها أن تعيد الحكومة الإيرانية النظر بموقفها هذا وأن تعيد الجزر العربية إلى السيادة العربية، ولكن أمام تصميم الحكومة الإيرانية وإصرارها على الإستمرار بموقـفها لم تجد الأمانة العامة للاتحاد الدولى لنقابات العـمال العرب بدا من إعـلان موقفـها القومى الواضح فى الوقـوف إلى جانب الإمارات العربيـة المتحدة وتأييد جـهودها لاستعادة الجـزر العربية إلى السيـادة العربية، ودعمها فى خطواتها المسؤولة هذه بعيدا عن التـدخلات الأجنبية وبالوسائل الدبلوماسية والقانونيـة. إن الأمانة العامة إذ تحيى الموقـف القومى المسؤول لحكومة الإمـارات العربية المتحدة تطالب فى نفس الوقت حكومة إيران، وحرصا على العلاقات التاريخية المشتركة والعيش بسلام من أجل حرمان القوى الخارجية الاستعمارية من استغلال هذه الظروف، أن تعيـد النظر بخطواتها هذه وأن تتجـاوب مع المساعى السلمية الجـادة لدولة الإمارات العربية المتحدة(٢).

---

١ ـ الدولية ٧/ ١/ ١٩٩٥م.

٢ ـ أحمد التدمرى ـ نفس المرجع ص٣٦٠.



والأمانة العامة للاتحـاد الدولى لنقابات العمال العرب تتخـذ هذا الموقف انسجاما منها مع مواقفها القومية، والتمسك بالدفـاع عن الأرض العربية مهما كانت التضحيات، وعدم التنازل عن أى شـبر من الأراضى العـربية لأية جهـة كانت، وحرصـا منها على علاقات الجوار وأمن المنطقة. كما أصدر اتحاد المعلمين العرب بيانا تضامنيا مع الإمارات فى ختام اجتماع رؤساء المنظمـات الأعضاء فى الاتحاد المنعقد فى مدينة تونس يوم الأول من أكتوبر ١٩٩٢ نص على مايلى: بعد أن استعرض المجـتمعون التحديات الكبيرة التى تواجه مستقـبل أمتنا العربية ودور المعلم العربى فى مواجهتـها أكد الحاضرون على إدانة الأعمال العدوانية التى قامت بها إيران باحتلال الجزر العربية الثلاث فى الإمارات العربية المتحدة(طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى) ويطالبون بانسحابها فورا دون قيد أو شرط. وأصدر اتحاد المحامين العرب فى ختـام اجتماعهم الطارىء فى مدينة عمان يومى ١٥-١٦ أكتوبر ١٩٩٢ بيانا أكدوا فيه على عـروبة الجزر الثلاث وسيادة الإمارات العربية المتحـدة عليها، ودعا المكتب الدائم للاتحـاد إيران لاحترام تعهـداتها، واحتـرام ومراعاة حسن الجوار، وتعزيز الأمن والسلام فى منطقة الخـليج العربي. وفى اجتماعات المكتب الدائم للاتحاد التى انعقدت فى تونس فى ٢٨/ ٢٩/ ١٩٩٤ أصدر المكتب تأكيدا لقرارات دوراته السابقـة فى استنكار المخططات الإيرانية الراميـة إلى إحكام استيلائهـا على الجزر العربية الثلاث، وأكـد المحامون العرب على عروبة هذه الجزر. وقـال البيان: إن المكتب الدائم يعلن دعمه بغـير حدود لجهود الإمـارات لاستعادة الجزر الثـلاث بالطرق السلمية ومن خلال الاتجاه إلى التحكيم ووساطة الأمم المتحدة، كما يطلبُ جامعة الدول العربية وملوك ورؤساء العـرب باتخاذ ما يلزم لتـدعيم مسعى الإمـارات فى استعادتهـا للجزر باعتبارها حقًا عربيًا خالصًا[1].

وكانت مصادر مطلعة فى أبو ظبى قالت لـ«الحياة» ان موضوع الوساطة بحث فى أثناء الزيارة التى قـام بها أخـيرا أمـير قطر للإمـارات، وفى محـادثاته مع رئيس الدولة كذلك أثير الموضوع فى الزيارة التى قام بها أخـيرا لطهران وزير الخارجية القطرى والتقى الشيخ حمد كبار المسؤولين الإيرانيين فى مقدمتهم الرئيس هاشمى رفسنجانى. وتركزت الوساطة القطرية فى المرحلة الراهنة على إقناع إيران ببدء مـفاوضات بين الجانبين. وفى

---

١ ـ أحمد التدمزى ـ نفس المرجع ص٣٦٠.



طهران ذكر ناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية أن بلاده أكدت مجددا استعدادها لبدء مفاوضات ثنائية مع الإمارات بشأن الخلاف على الجزر الثلاث الاستراتيجية فى جنوب الخليج العربى. وفى القاهرة: أعرب مصدر مسؤول فى جامعة الدولة العربية لـ «الحياة» عن أن الجامعة تنظر بقلق إلى تصعيد إيران مشكلة جزيرة أبو موسى فى الخليج العربى. وأكد موقف الجامعة الداعم للحقوق المشروعة لدولة الإمارات فى الجزر الثلاث المحتلة وطالب إيران مراعاة حسن الجوار والعلاقات داخل الأسرة الإسلامية. إلى ذلك وصف الناطق الرسمى باسم الخارجية المصرية السفير ناجى الغطريفى فى تصريح لـ «الحياة» تعيين ايران السيد حسن رضائى حاكما لجزيرة أبو موسى بأنه خطوة سيكون لها انعكاس سلبى. وأعرف عن أمل مصر بألا تكون هناك خطوات تعمق الخلاف القائم مع ايران. أكد مسؤولون فى مجلس التعاون فى أبو ظبى أن دول مجلس التعاون تقف موقفا موحدا من النزاع الإماراتى حول الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وأن توصية فى هذا الشأن ستصدر عن قمة مجلس التعاون المقبلة المقررة فى الرياض فى ٢٠ ديسمبر. وذكر المسؤولون ان التوصية المقترحة قيد الدرس والتداول حاليا، وستعرض بصيغتها النهائية على وزراء خارجية دول المجلس، حين يعاودون الاجتماع مرة أخرى فى ١٨ديسمبر المقبل فى الرياض. وكان وزراء الخارجية قد قرروا خلال اجتماعهم الأخير فى ١٦ نوفمبر إبقاء دورتهم التحضيرية التاسعة والأربعين مفتوحة لاستكمال تحضير جدول أعمال القمة لدول مجلس التعاون. وقالت مصادر مطلعة أن الوزراء اتفقوا على عقد اجتماع لوكلاء وزاراتهم خلال الأيام القليلة المقبلة لإعداد صياغة أوراق العمل السياسية التى ستطرح على القمة وبينها التوصية المتعلقة بالجزر الثلاث. وتضيف هذه المصادر ان التوصية تستند فى خطوطها العريضة إلى دعوة إيران إلى جزيرة أبو موسى والعمل على حل المشكلة عن طريق التفاوض والاحتكام إلى القانون الدولى والشرعية الدولية. ويتفق المسؤولون لدول مجلس التعاون على أن التصرف الإيرانى إزاء الجزر العربية، وتحديدا أبو موسى، لا يقتصر على مجرد توافر صفات العدوان المسلح، بل إنه تصرف تتحقق فيه شروط التغير الإقليمى غير المشروع سواء من حيث المس السلامة الإقليمية لدولة الإمارات أو من حيث تعريض الأمن والسلم الدوليين للخطر. ويشدد المسؤولون على القول أن الممارسة الفعلية للسيادة على الجزر ستؤدى فى النهاية إلى الاعتراف بسلطة الدولة المعتدية إذا لم تتخذ الإجراءات الكلية بأداء الحقوق إلى أصحابها، ولذلك فإن الإمارات تتخذ حاليا كل الخطوات



القانونية والسياسية التى تهدف إلى عدم الاعتراف بسياسة الأمر الواقع، والحيلولة دون تحويل الاحتلال من احتلال مؤقت إلى احتلال دائم. ويعتبر المسؤولون لدول مجلس التعاون أن أى محاولة من إيران للاستفراد بدولة الإمارات العربية المتحدة لن تكون مجدية، لأن دول المجلس متفقة حيال هذا الموضوع ولن تتردد فى اتخاذ أى خطوة من شأنها تدعيم حق الإمارات فى الجزر المحتلة، مؤكدين فى الوقت نفسه أن هذه الدول تريد علاقات حسن جوار طبيعية مع طهران تقوم على الاحترام المتبادل وعدم تدخل أى طرف فى الشئون الداخلية للطرف الأخر. ويضيف المسؤولون أن القيادة الإيرانية تحاول باستمرار شق الموقف العربى بإطلاق التصريحات الإيجابية حول الإفادة من تحريك بعض الخلافات الطارئة بين دولة واخرى، لكن المؤكد أن دول مجلس التعاون لن تسمح لطهران بالقفز فوق مياة الخليج، فمثل هذا التطور يشكل تهديدا مصيريا يستدعى ردا مشتركا على مستوى التحدى، أيا كانت النتائج أو الأسباب.

وتقول مصادر دبلوماسية فى مجلس التعاون أن إيران استعجلت الإجراءات الأخيرة فى جزيرة أبو موسى، فى محاولة منها لامتصاص الخلافات الدولية وقطع الطريق على التيار المتشدد الذى عاد بقوة إلى الساحة السياسية. بعد البيان الختامى لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الذى أكد عروبة الجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى مطالبا إيران بالتخلى عنها للمحافظة على العلاقات العربية ـ الإيرانية، وبعد هذا البيان طالعتنا إيران كعادتها ببيان آخر تؤكد فيه احتلالها واغتصابها لهذه الجزر العربية، لا تستند على اساس لأن الجزر ملك لإيران وأن السيادة على الجزر الثلاث غير قابلة للتفاوض.

موقف الاتحاد البرلمانى العربى

ذكرت مصادر مطلعة فى القاهرة أن هناك مشاورات مهمة واتصالات مكثفة تجرى على المستوى الدبلوماسى بين الدول العربية، فى إطار الاتحاد البرلمانى العربى، وذلك بهدف التوصل إلى اتفاق فى أقرب وقت لعقد اجتماع طارئ للاتحاد البرلمانى العربى لمناقشة التهديدات التى تتعرض لها الإمارات العربية المتحدة نتيجة للعدوان الإيرانى على جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى . وقالت المصادر أن الهدف من هذا الاجتماع الذى تؤيد أطراف عربية عديدة عقده فى أى عاصمة عربية عضو بالاتحاد، هو بحث تطورات الأزمة بين إيران والإمارات لإصدار قرار يعكس



رفض الإرادة الشعبية العربية، واستنكارها للعدوان الإيرانى. ولم تستبعد المصادر البرلمانية فى القاهرة عقد هذا الاجتماع، وأوضحت أن موجة الاستنكار والرفض قد تنعكس على الساحة السياسية فى مصر إزاء التصرفات الإيرانية الأخيرة وبصورة غير مسبوقة(١).

وفى استنكار حاد للعدوان الإيرانى، أعلن الدكتور محمد عبداللاه رئيس لجنة العلاقات الخارجية فى البرلمان المصرى فور عودته من اجتماعات مؤتمر الاتحاد البرلمانى الدولى، أن إقدام إيران وهى دولة مسلمة على احتلال جزيرة أبوموسى والاعتداء على سيادة الإمارات الشقيقة، يعد خرقا حادا لأحكام ومواثيق المجتمع الدولى، وأعرب عن أسفه لوقوع هذا الاعتداء فى وقت تتطلع فيه شعوب الأمة العربية والعالم كله إلى تحقيق سلام عادل وشامل بين العرب وإسرائيل فى الشرق الأوسط. وأضاف المسئول المصرى أن صدور قرار يدين هذا الاعتداء من الجامعة العربية فى دورة اجتماعات وزراء الخارجية يؤكد من جديد أن الشدائد تظهر المعدن العربى الأصيل، وأن أى عربى لايقبل هذا الاعتداء المرفوض شكلا وموضوعا، خاصة وأنه وقع من دولة جارة مسلمة، كان العرب قد قطعوا خطوات كبيرة نحو تطبيع علاقاتهم معها. وأوضح الدكتور طلبة عويضة رئيس لجنة الشئون العربية فى البرلمان المصرى أن اللجنة ستجتمع قريبا لبحث هذا الموضوع الخطير، وأن مسئولا من الخارجية المصرية سيحضر الاجتماع لتقديم تقرير كامل حول متابعة الوزارة لتطورات هذه القضية. وأعلن عويضة رفضه الكامل أن يكون هناك اعتداء على شبر واحد من الأراضى العربية، وهو نفس موقف الدول العربية إزاء محاولات تقسيم العراق لما فى ذلك من إضعاف للأمة العربية. ونددت صحيفة الأخبار باحتلال إيران للجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وقالت أن هذا التصرف أزاح القناع عن وجه الذئب الإيرانى الذى سبق أن عرض خدماته لحماية دول مجلس التعاون(٢).

نشر الكاتب الصحفى عباس الطرابيلى فى صحيفة الوفد كلمة قال فيها: خلال الحرب الأمريكية ـ العراقية كتبت سلسلة مقالات عن الأمن القومى العربى، وتحدثت فيها عن نظرية المجال الحيوى التى تحاول بعض الدول تطبيقها هناك وتحدثت عن مخاطر القوة العراقية ونبهت أيضا من مخاطر انفراد ايران، وخطورة أن تكون لها اليد الأولى

---

١ ـ الاتحاد ـ ٢٢/٩/١٩٩٢م.
٢ ـ الاتحاد ـ ٢٢/٩/١٩٩٢م.

فى أمن الخليج، وربما كانت أول من نبه إلى أهمية وجود أمن قومى عربى استراتيجى يتحرك بما يحفظ للخليج عروبته واستقلاليته وشخصيته المنفردة. وقلت وقتها أن إيران وإن تراجعت عن فكرة تصدير الثورة إلا أنها لم تغير نظرتها لمن حولها، وأن استراتيجية إيران لم تتغير سواء وهى تحت حكم الشاه محمد رضا خان المازندرانى أو وهى تحت حكم آيات الله بعد ثورة الخمينى، فالهدف الإيرانى واضح منذ الثلاثينات، وهو إحياء الامبراطورية الفارسية، ولو على حساب الجيران العرب، ولم تتنازل عن دعوى تصدير الثورة إلا بعد التوتر الذى أصاب المنطقة، وظهر أن هذا التنازل كان ظاهريا(١).

وهنا لايمكن أن ننسى أطماع ايران فى البحرين، والتى حسمها رأى شعب البحرين فى الاستفتاء الشهير عام ١٩٧١، والذى تمسك فيه شعب البحرين بعروبته وشخصيته، ولم يكن أمام الشاه إلا أن يقبل على مضض قرار شعب البحرين، ولكن الشاه للأسف بعد هذا القرار الجرئ أراد أن يعوض ماخسره فى البحرين بالاستيلاء على جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لإمارة رأس الخيمة، إحدى إمارات دولة الإمارات العربية بعد ذلك، وقد استغلت إيران ـ الشاه توقيتا حرجا هو فترة انتهاء الوجود البريطانى فى هذه الإمارات، وقبيل إعلان مولد دولة الإمارات العربية المتحدة الوليدة بساعات، ونزلت قوات إيران المسلحة فى الجزيرتين ودارت معركة غير متكافئة بين القوة العسكرية الشاهنشاهية الصاعدة وبين قوات الشرطة التابعة لإمارة رأس الخيمة. أما حكاية جزيرة أبوموسى فتختلف فى تفاصيلها وأحداثها، إذ بعد أن تأكد حاكم الشارقة السابق الشيخ خالد بن محمد من أن إمارته لن تستطيع الصمود أمام القوة الإيرانية، فكر فى أن يطلب مساعدة الأشقاء العرب، وسعى إلى ذلك بالفعل، بل وطلب مساندة الجامعة العربية، وشرح كل الملابسات، ولكن العالم العربى كان للأسف يعيش مأساة ما بعد هزيمة ١٩٦٧، ولم يجد حاكم الشارقة إلا أن يوقع على اتفاقية تعطى لإيران نصف الجزيرة، ونصف ما عليها أو حولها من ثروات بترولية ومعدنية فى البر والبحر، وتم كل هذا قبيل أن يعلن الشيخ زايد بن سلطان حاكم إمارة أبوظبى من مدينة دبى مولد الإمارات العربية المتحدة يوم الثانى من ديسمبر ١٩٧١(٢).

---

١ ـ الاتحاد ـ ١٩٩٢/٩/٢٢م.

٢ ـ الاتحاد ـ ١٩٩٢/٩/٢٢م.



الجزر المحتلة ليست قضية إماراتية بل مشكلة أمن عربي مهدد من إيران

فى دراسة مقدمة للبرلمان المصرى حذرت دراسة يبحثها البرلمان المصرى فى جلساته من تهديد إيران لأمن الخليج العربي بتمسكها باحتلال جزر الإمارات الثلاث «أبوموسى وطنب الصغرى والكبرى» وامتلاكها ثلاث غواصات بحرية نووية كانت حصلت عليها من روسيا. وعرضت الدراسة الحق القانونى الثابت لدولة الإمارات فى الجزر الثلاث، بينما كشفت عن أن أطماع إيران فى هذه الجزر بدأت من العام ١٩٠٤. وأشارت الدراسة إلى محاولة إيران الأولى لاحتلال جزيرة أبوموسى فى العام ١٩٠٤، حيث دفعت باحدى سفنها الحربية إلى الجزيرة إلا أنها تراجعت أمام دفاع ساكنيها من العرب ومساعدة القوات البريطانية، وأعادت إيران ذات المحاولة مرة أخرى فى العام ١٩٦٤ ولكنها باءت بالفشل أيضا. وأكدت الدراسة التى أعدتها لجنة الشؤون العربية بالبرلمان أن جزيرتى طنب الكبرى والصغرى تعرضتا لأول عدوان إيرانى فى التاسع والعشرين من نوفمبر فى العام ١٩٧١ وقبل ٤٨ ساعة فقط من إعلان قيام الإمارات العربية المتحدة، وفى نهاية ذات الشهر ١٩٧١، تم الاتفاق بين إيران والشارقة حول جزيرة أبوموسى، وتبقى بمقتضى الاتفاق سيادة الشارقة على الجزيرة، ومنحها منطقة مياه إقليمية قدرها ١٢ ميلا بحريا وتستغل مواردها الطبيعية بين الشارقة وإيران، على أن تحصل الشارقة على مساعدة مالية تبلغ ١,٥ مليون جنيه استرلينى سنويا ولمدة تسع سنوات، والسماح للقوات الإيرانية بالمرابطة فى بعض النقاط المتعارف عليها فى الجزيرة[1].

وأشارت الدراسة إلى أن مذكرة الترتيبات التى وقعت بين إيران والإمارات حددت المسؤوليات لكل منهما، ويتمتع مواطنو إيران والشارقة بحقوق متساوية للصيد فى المياه الاقليمية، ومؤكدة فى الوقت نفسه أن لدى الشارقة من الوثائق ما يثبت ملكيتها لجزيرة أبوموسى. وأوضحت اللجنة أن تجدد النزاع فى عام ١٩٩٢ بدأ بتصعيد الموقف من جانب إيران حيث قامت القوات الإيرانية بطرد ٦٠ عاملا من الجزء الخاضع لسيادة الإمارات فى جزيرة أبوموسى فى مارس ١٩٩٢، واعتراض سلطات خفر السواحل الإيرانية الموجودة فى المنطقة فى ٢٠ أغسطس من نفس العام ١٩٩٢ طريق

---

١ - الشرق الأوسط ١٥/ ١٢/ ١٩٩٣م.



سفينة ركاب كانت قادمة من الشارقة وعليها ١٠٤ مدرسين أغلبهم من المصريين الذين يعملون فى مدارس الجزيرة والتى تنفق عليها الإمارات، ومنعتها من دخول الجزيرة بدعوى عدم حصولها على إذن دخول إلى المياه الإقليمية الإيرانية. وإقدام إيران على طرد عدد من العمال العرب الذين يديرون عددا من محطات الخدمة فى المنطقة الواقعة تحت سيادة دولة الإمارات فى نطاق جزر أبو موسى. بل اشترطت على السفن الحصول على تصريح رسمى مسبق وتأشيرة دخول إلى الجزيرة. وقد ربطت اللجنة بين التصرف الإيرانى تجاه أبو موسى بصفة خاصة وتصعيد حدة الموقف فى أغسطس ١٩٩٢ وبين توقيع إعلان دمشق الثمانى الذى يضم مصر وسورية ومجلس التعاون الست الذى سبق التصرف الإيرانى بنحو شهر واحد، حيث وقع الإعلان فى سبتمبر ١٩٩٢، واعلان الدول الثمانى عزمها على بحث آليات تنفيذ الإعلان إضافة إلى أن التصرف الإيرانى جاء مواكبا لإبرام عدد من دول مجلس التعاون لاتفاقيات أمنية مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، مرجحة أن ذلك قد يكون رسالة موجهة إلى الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون للتنبيه إلى صعوبة تجاهل إيران كقوة إقليمية فى المنطقة بعد تحجيم آلة الحرب العراقية(١).

وأكدت اللجنة التأييد المصرى والعربى الكامل للمطالب الإماراتية يومى ٢٦ و٢٧ سبتمبر ١٩٩٢ بضرورة إنهاء الاحتلال العسكرى لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى والتزام إيران بمذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ بشأن أبوموسى وإيجاد إطار ملائم لحسم مسألة السيادة عليها خلال فترة محددة. وعدم التدخل فى ممارسة الإمارات لولايتها الكاملة على الجزيرة المخصص لها فى جزيرة أبوموسى بموجب مذكرة التفاهم والغاء كل التدابير والإجراءات التى وضعتها إيران على أجهزة الدولة فى أبوموسى. وأعلنت تأييدها لموقف الإمارات الذى يؤكد عروبة الجزر من الناحية التاريخية والسياسية والقانونية والسكانية، حيث تقع ضمن المنطقة الاقتصادية الخالصة للإمارات العربية المتحدة وأنها أقرب إلى المياه الاقليمية الدولية لدولة الإمارات منها إلى إيران. وأشارت اللجنة إلى وقوف مصر إلى جانب الإمارات فى كل الخطوات التى تتخذها لتأكيد سيادتها على الجزر، محذرة إيران من ضرورة أن تحترم وتلتزم مبادئ حسن الجوار وأحكام القانون الدولى وسيادة

---

١ ـ الشرق الأوسط ١٥/ ١٢/ ١٩٩٣م.



الدول على أراضيها وإعادة الوضع إلى أصله فى الوقت الذى أكدت فيه الجامعة العربية نفس الموقف. وأشارت اللجنة إلى أن إيران قد انتهزت فرصة انشغال دول مجلس التعاون بإعادة ترتيب الأوضاع الأمنية لمنطقة الخليج العربى. وأشارت إلى برامج التسلح الإيرانى لإعادة بناء وتحديث القوات المسلحة خاصة الغواصات البحرية الثلاث التى ستحدث نقلة نوعية فى موازين القوى البحرية فى المنطقة، وأنه لا يمكن لإيران استقبال وتشغيل هذه الغواصات بدون المياه العميقة فى جزيرة أبو موسى[١].

وأن مثل هذا الوجود القوى لإيران فى الجزيرة التى تشرف على مضيق هرمز الاستراتيجى وسواحل الخليج العربى ستيح لإيران فرصة السيطرة على طرق مواصلات البترول فى الخليج العربى مما سيؤدى إلى أن تكون لإيران الكلمة العليا فى الخليج العربى. وأن يكون لها دور مؤثر عند الإعداد للترتيبات الأمنية فى منطقة الخليج العربى محذرة أيضا من محاولات إيران تحويله إلى خليج فارسى الهوية. وألقت اللجنة باللوم على بعض الدول العربية التى أصيبت كما تقول بالعجز والقصور وباتت كل دولة مشغولة بفسها. وأكدت اللجنة ضرورة إجماع دول مجلس التعاون على سياسة دفاعية واحدة وانتهاج استراتيجية قوامها بناء قوات مسلحة قوية لمجلس التعاون والإسراع بوضع إطار لترتيبات أمنية راسخة بمنطقة الجزيرة العربية ضمن منطقة الشرق الأوسط ككل تشمل ضوابط لمواثيق عدم اعتداء ومعاهدات لحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل والحد من سباق التسلح بما يصون للمنطقة أمنها واستقرارها ويمنع عنها الصراعات المدمرة. وقالت اللجنة أن القضية لم تعد قضية الإمارات مع إيران بل قضية الأمن العربى المهدد فى الصميم، مؤكدة أن أمن الجزيرة العربية جزء لا يتجزأ من الأمن القومى العربى، وأن الضمان الحقيقى والفعلى لمنع تكرار هذا الحادث هو تطوير مجلس التعاون على مستوى الجزيرة العربية كله وزيادة فعالية مؤسسات العمل العربى المشترك وتعزيزها خاصة جامعة الدول العربية حتى تكون قادرة على تأمين رد فعل عربى جماعى على أى انتهاك للحقوق العربية، وتعزيز وتدعيم إعلان دمشق وضعه موضع التنفيذ الحقيقى بجوانبه العسكرية والاقتصادية حتى يستتب الأمن القومى العربى[٢].

---

١ ـ الشرق الأوسط ١٥/١٢/١٩٩٣م.

٢ ـ الشرق الأوسط ١٥/١٢/١٩٩٣م.



موقف الشارع العربى

نتطرق إلى الشارع العربى بعد ما درسنا الموقف الرسمى العربى، حيث أن المواطن العربى أكثر التصاقا به بالأرض العربية، وبما أن الجزر العربية جزء من الأرض العربية فكان هناك رود وأفعال تجاه هذا الاحتلال، وهنا سوف نرصد هذه الردود للمواطن العربى، فقد كتب الدكتور عبدالغنى عماد المحاضر فى الجامعة اللبنانية عن الاحتلال الإيرانى بقوله:ـ

لم يكن مفاجئا عودة قضية الجزر العربية الثلاث فى الخليج العربى إلى دائرة الضوء مجددا. فقبل مدة عبرت إيران عن غضبها حيال موقف الجامعة العربية المؤيد لحق الإمارات العربية المتحدة فى السيادة على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وفى المقابل اعتبرت إيران أن هذا الموقف خطر يضر بالسلام والاستقرار فى المنطقة. واعتبر مسئولون فى وزارة الخارجية الأمريكية أن تبنى مجلس الشورى الإيرانى قانونا يحدد المياه الإقليمية بـ١٢ميلا بحريا أمرا لا يشكل خطرا ما دامت طهران لا تعرقل الملاحة فى الخليج العربى والذى يعتبر بنظرها مياه دولية. وما لم يشر المسئول الأميركى إليه هو أثر هذا القرار الإيرانى على قضية الجزر العربية الثلاث. فهذا القانون يعتبر نقله نوعية فى السياسة الإيرانية، لأنه يحدد بوضوح ان الجزر الثلاث وبحر عمان تخضع للسيادة الإيرانية، وبالتالى فهو يطلق يدها فى التعامل مع قضية جزيرة أبو موسى،ومن جهة أخرى سيضع هذه الجزر داخل المياه الاقليمية الإيرانية،وتصبح مطالبة الإمارات العربية بحقها فى الجزر عملا عدوانيا يمس السيادة الإيرانية وكانت جزيرتا طنب الكبرى وطنب الصغرى جزءا من رأس الخيمة، أما جزيرة أبو موسى فكانت جزءا من الشارقة. وهى جغرافيا أقرب إلى الساحل الإيرانى منها إلى ساحل الإمارات العربية المتحدة[١].

إلا أن هذه المقارنة الجغرافية لا يمكن فصلها عن الواقع التاريخى للمنطقة والذى يفيد أن الساحل الإيرانى ـ حاليا ـ المقابل للجزر الثلاث التى تتحكم بمضيق هرمز، المتحكم بدوره فى الملاحة بين الخليج العربى وأنحاء العالم، كان أصلا ساحلا عربيا يطلق عليه إقليم الأهوار أو عربستان، ولا يزال العرب يمثلون أكثرية سكانه على رغم

---

١ ـ السياسة ـ الكويت ١٢/٧/١٩٩٣م.



مرور عقود على ضم هذا الإقليم إلى إيران نتيجة صفقة جرى خلالها تقسيم المغانم فى المنطقة العربية كلها،وهو ما تعرضت له مناطق عربية جرى سلخها وضمها أو اغتصابها مع بداية هذا القرن. انتهت الحماية البريطانية رسميا على الإمارات العربية فى ٣٠/ ١١/ ١٩٧١، وفى اليوم نفسه الذى انتهت فيه هذه الحماية قام شاه إيران بالاستيلاء على الجزر الثلاث،وقتها طردت إيران سكان الجزيرتين طنب الكبرى وطنب الصغرى وحولتهما إلى قاعدتين للبحرية الإيرانية، فيما اتفقت مع الشارقة على أداة مشتركة لجزيرة أبو موسى، وهى الأكبر مساحة والأكثر سكانا من شقيقتيها. ويشمل ذلك اقتسام عوائد استثمار حقول النفط المحيطة بهذه الجزيرة، ثم بدأت إيران فيما بعد تنقل مواطنين إيرانيين لاستيطان هذه الجزيرة فى محاولة لإحداث تغيير ديمغرافى فيها. وقد شاع حينذاك أن هذه التطورات ما كانت لتحدث إلا نتيجة لصفقة أو مقايضة ما خاصة عندما أعلن شاه إيران تخليه عن المطالبة بما أسماه الحق التاريخى فى إمارة البحرين، مقابل الاستيلاء على الجزر العربية الثلاث والتى تكرس عمليا سيطرة إيرانية على هذا الممر المائى الاستراتيجى[1].

ترافقت هذه التطورات مع تمركز قوات إيرانية مسلحة فى الشطر الشمالى لعمان المطل على مضيق هرمز، مقابل اشتراك قوات مع الجيش وسلاح الطيران الإيرانيين فى قمع ثورة ظفار بالتنسيق مع بريطانيا. وقد نتج عن هذه الصفقة إقامة قواعد لسلاح البحرية والطيران الإيرانيين فى جزيرة أم الغنم وفى رأس مسندم وحوله. ولعبت إيران بنجاح دور الشرطى فى الخليج العربى، ووصل هذا الدور إلى ذورته فى السبعينات، وقد تبنت الولايات المتحدة مسئولية الرعاية والدعم لهذا الدور بما يفوق قدرة إيران واحتياجاتها، ومن جهة أخرى رعت تنسيقا استراتيجيا بالغ العمق والشمول بين إيران وإسرائيل. ولا يمكن النظر إلى التطورات التى حدثت فى الخليج العربى فى السبعينات من دون ربطها بما يجرى فى المنطقة لجهة بروز الدور الخطير للمضايق والممرات المائية،وخاصة فى الخليج العربى، الممر النفطى الاستراتيجى الذى يغطى ما نسبته ٧٥٪ من حاجة الغرب الصناعى، ويمثل معظم ما سوف يتبقى من احتياطى نفطى مكتشف فى العالم مع مطلع القرن الحادى والعشرين. هذا هو محور اللعبة التى ارتكز عليها التخطيط الغربى الذى يستهدف هذه المنطقة وممراتها المائية. فالدور الأثيوبى كان له تأثير

---

١ ـ د. عبدالغنى عماد ـ السياسة ـ الكويت ـ ١٢/ ٧/ ١٩٩٣م.



هام فى البحر الأحمر وهو تبلور فى التنسيق مع إسرائيل بهدف التحكم بمضيق باب المندب وتوج بإقامة قاعدة اتصالات وتنصت إسرائيلية فى جزيرة «دهلك» وبتعاون عسكرى إسرائيلى ـ أثيوبى لمنع تحول البحر الأحمر إلى منطقة نفوذ عربية[1].

والملفت أن هذه العلاقة استمرت من نظام هيلاسيلاسى الإمبراطورى إلى نظام هيلى مريام ـ الماركسى ـ وكان قمتها ذلك الجسر الجوى الذى تولى نقل يهود الفالاشا الأثيوبيين إلى فلسطين المحتلة، بإشراف هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأميركى للشئون الأفريقية، وهو تتوج آلاف بالغزل القائم بين الرئيس الارتيرى اسياسى أفورقى وإسرائيل. ولسنا فى حاجة للحديث عن مضيق جبل طارق الذى تخضع ضفتاه الجنوبية والشمالية للسيطرة الأوربية عبر إدارة طنجة وسبته ومليله. أما قناة السويس فيكفى أن نتذكر ما عانته مصر من أجل استعادتها للسيادة الوطنية، وما دار على ضفتيها من حروب اشتركت فيها بريطانيا وفرنسا وإسرائيل. فى هذا الإطار يجب تفسير ما جرى أخيرا على جزيرة أبو موسى، وهو تجلى بطرد موظفى الإمارات العربية المتحدة منها بعدما كانوا يمثلون مشاركة شكلية فى السيادة على تلك الجزيرة. هذه السيادة تجسدت فى مدرسة ومكتبة ومركز إعلامى ومركز شرطة لخدمة نحو ألف عربى هم سكان الجزيرة الأصليون. وما أعلنه الرئيس الإيرانى هاشمى رفسنجانى فى يوم ١٨/ ٩/ ٩٢ من أن هذا الإجراء كان نتيجة إلقاء القبض على هولندى قدم بزورق إلى شاطئ الجزيرة وهى حادثة تبين أنها تعود إلى مطلع العام ١٩٩٢ قبل أكثر من تسعة أشهر على الإجراء الإيرانى الأخير الذى استكمل السيطرة على جزيرة أبو موسى[2].

ولا شك أن هذه الأمور تبقى تفاصيل هامشية أمام الدلالات الاستراتيجية التى تتضمنها هذه القضية. وصحيح أن النظام الدولى القديم قد انتهى بسقوط أحد قطبيه، ولكن الصحيح أيضا أنه لم يتأسس نظام دولى جديد، وان كان ذلك يمثل شعارا أميركيا طرح فى فترة نشوة الانتصار. ومما لا شك فيه أن الولايات المتحدة استطاعت أن تظهر بعد أزمة الخليج الثانية أنها الضامن الرئيسى لأمن النفط العالمى فهل سقطت استراتيجية السيطرة على الممرات المائية مع سقوط التنافس بين القطبين العالميين؟ إن ما يبدو ظاهرا

١ ـ د. عبدالغنى عماد ـ السياسة ـ الكويت ١٢/ ٧/ ١٩٩٣م.
٢ ـ د. عبدالغنى عماد ـ السياسة ـ الكويت ١٢/ ٧/ ١٩٩٣م.



على السطح الآن أن الولايات المتحدة وكما عملت في الماضي على محاصرة السوفييى ومحاولة إبقائه خارج المنطقة، تعمل الشيء ذاته تجاه الخطر الأوروبي وا على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. وبكلام آخر فإن التنافس الجيو - استراتيجي المنطقة العربية تراجع ليتقدم عليه التنافس الجيو - اقتصادي والذي يبدو أنه سيكود المرحلة القادمة. إن العالم العربي، يبقى في هذا الإطار، الطرف المستهدف منذ حملة التوسعات الدولية، وهو اليوم مركز استقطاب اقتصادي عالمي بسبب مـ ثروته. وإذا كانت استراتيجية شرطي الخليج العربي قد سقطت، على رغم الشعارات، فإنه من مصلحة الجميع إخضاع هذه القضية إلى مناطق توازن المد الذي يؤسس بالنهاية، لمشروع قد يقدر له مواجهة التنافس الجيو - اقتصادي الجديد(

الإمارات وإيران، أزمة مصالح أم أزمة مطامع؟

كتب السياسي المعروف رياض نجيب الريّس عن الأطماع الإيرانية يقول[٢]:-

لعل تفسير الأزمة القائمة اليوم بين الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، يبدأ من السؤال الآتي: كيف المصالح الإيرانية والمصالح العربية في الخليج العربي وأين تصطدم؟ لكن قبل هذا لابد، أولا، من تحديد هوية الدور الإيراني ودوافعه الحقيقية، استنادا إلى الـ التاريخية والحقائق الجغرافية التي تؤثر على أحداث اليوم وتضغط عليها. إن الصرا احتلال المركز الأقوى والأهم في الخليج العربي، ليس وحده العامل الحاسم في يحدث اليوم بين إيران وعرب الخليج العربي، فالوضع الجغرافي، مثلا لا ينفرد دور إيران الآن، كما كان ينفرد في الماضي. إذ ليس من قبيل المصادفة ان يكون ا التاريخي السائد لدى الإيرانيين أن الخليج «بحيرة فارسية» وأن دورهم الحالي ما استمرار لدورهم التاريخي السابق، فكل حاكم لبلاد فارس كان يتطلع إلى العربي، والظروف الداخلية لهذا الحاكم أو ذاك - وخصوصا إذا كانت مريحة - ه كانت تقرر حجم الدور الذي يمكن إيران أن تضطلع به في الخليج العربي، بة كانت الظروف الخارجية تحدد من هذا الدور أوتدفعه إلى مداه الأضيق أو الأوسع

---

١ - رياض نجيب الريّس - النهار - ٨/ ١٠/ ١٩٩٣م.

٢ - د. عبدالغني عماد - السياسة - الكويت ١٢/ ٧/ ١٩٩٣م.



قبل أن تبدأ اهتمامات الشاه السابق فى الخليج العربى، إثر ثورة العراق فى ١٤ يوليو ١٩٥٨، التى أطاحت النظام الملكى، شريكه فى حلف بغداد، كانت علاقات إيران بمعظم الدول العربية علاقات ودية، بما فى ذلك مصر وسوريا حتى انها أيدت مصر ضد إسرائيل وفرنسا وبريطانيا فى حرب السويس عام ١٩٥٦ التى عرفت بـ «العدوان الثلاثى». ذلك أن إيران كانت تشعر أن وضعها فى الخليج العربى سليم، مادامت بريطانيا هى القوة الاستعمارية المسيطرة شرق السويس، وما دامت الملكية قائمة فى العراق، كل ذلك تغير بعد ١٤تموز ١٩٥٨، حين خافت إيران أن تؤدى الثورة العراقية إلى «دومينو» تنتقل إلى دول الخليج العربى، فتطيح الأنظمة «الرجعية» هناك. ومنذ ذاك والعلاقات العربية ـ الإيرانية تسير من سيئ إلى أسوأ. وكانت هذه العلاقات تزداد سوءا كلما اتسع مد القومية العربية بزعامة جمال عبدالناصر وأحزاب اليسار فى العالم العربى. ولم يقتصر الخلاف مع إيران على الدول «التقدمية ـ الثورية» بل تعداها إلى الدول «اليمنية ـ الرجعية» فاختلفت إيران مع السعودية حول السيادة على جزيرتى «فارسى» و«عربى» التابعتين لها، واللتين تطالب بهما إيران. ولم يحل هذا الخلاف إلا عند استقلال دول شرق الجزيرة العربية فى العام ١٩٧١، إذ تنازلت السعودية عن جزيرة «عربى»، الأقرب إلى الساحل الفارسى، لإيران، واحتفظت بالسيادة على جزيرة «فارسى» الأقرب إلى سواحلها. ثم كان احتلال إيران لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى فى ٣٠ نوفمبر ١٩٧١، بعدما كان الخلاف على البحرين قد سوى بإسقاط المطالبة الإيرانية بها، إثر استفتاء دولى فى إشراف الأمم المتحدة، أعلنت البحرين بعده استقلالها فى ١٤ أغسطس ١٩٧١. وقد جاء هذا الاحتلال بمثابة رد على الذين كانوا يقولون أن إيران لن تلجأ إلى القوة فى حل خلافاتها مع العرب، ولم يكن قد سبق لإيران أن تحدثت عن حقوقها التاريخية المزعومة فى الجزر العربية الثلاث، إلا بعدما سويت قضية المطالبة بالبحرين. كأنها أرادت بهذا العمل أن تعوض خسارتها بالتنازل عن البحرين. وكان التوقيت الإيرانى لاحتلال الجزر بارعا. إذ حدث قبل شهر تماما من انسحاب بريطانيا نهائيا من الخليج العربى، أى فى الوقت الذى لم تكن تستطيع لندن القيام بأى إجراء عسكرى مضاد (على افتراض أنها كانت راغبة فيه أو قادرة عليه) وكان هذا أول احتلال حقيقى لدولة أراضى دولة أخرى، منذ الحرب العالمية الثانية[1].

١ ـ رياض نجيب الريس ـ النهار ـ ٨/ ١٠/ ١٩٩٣.



فشل الإيرانيون فى فهم الاستياء العـربى من عملية الاحتلال، خصوصا أن ردود الفعل العربية على هذا الأمر جـاءت، كعادتها، مختلفة ومتناقضة ومتـباعدة، تماما كما فشلوا من قبل فى فهم عمق الاستيـاء العربى عندما ألغى الشاه الاتفاق على شط العرب مع العراق، والمعمول به منذ ٤ يوليو ١٩٣٧ ،واستـمر سارى المفعول إلى أن ألغته إيران من طرف واحد فـى ١٩ أبريل ١٩٦٩ ،وكان سببا مـباشـرا ومعلنا لنشـوب الحرب مع العراق بعد عقد كـامل من الزمن، إلى أن كان اتفاق الجزائر فى ٦ مارس ١٩٧٥ ، المذل للعراق والذى رضخ فـيه للأمر الواقع، إذ قـبل بتخطيط حدوده النهـرية مع إيران حول شط العرب بموجب الشروط الإيرانية، فى المقابل وقف المساعدة الإيرانية للأكراد بزعامة الملا مصطفى البارزانى، وإنهـاء التمرد الكردى ضد النظام البعثى فى الـشمال العراقى. وقامت الحرب بين البلدين بـعد ذلك خمس سنوات،وكان هدفهـا المعلن، أيضا، إلغاء هذا الاتفاق. وجاء الانسحـاب البريطانى من الخليج العربى ومضاعـفاته، ليوفر لإيران الأسبـاب الكاملة للسيطرة والتدخل. فـقد كانت إيران تعتـبر نفسهـا، وحدها، الدولة المؤهلة لملء الفراغ العسكرى والسياسى الذى تركته بريطـانيا، خصوصا فى وجه المنافسة الأميركية ـ السـوفيتية فى المنطقة. وبات فى اعتـقادها، تاليا، أن أمن الخليج العربى هو مسؤوليـتها منفردة، وعلى كيانات الجـزيرة العربية أن تقر بهذا الدور وأن تتـعاون معه. فراح الشاه يتصرف كأنه صاحب الحق الوحيد والوريث الشرعى لمصالح بريطانيا والغرب فى الخليج العربى، معتمدا على أمور ثلاثة(١):

أولها العـجز العربى المتأصل فى أنـظمة شرق الجزيرة العـربية ضعيـفة، لا تملك الكثافة البشرية ولا السـلاح، وإن ملكت النفط والمال. إلى جانب عالم عربى لا يملك قوة الموقف الموحد ولا السياسة الواضحة فى هذا المجال.

ثانيها: كون القوة العسكرية الإيرانيـة، ذات التسليح الأميركى ـ الغربى الحديث، هى الأبرز والأقوى فى المنطقة.

ثالثهـا: القوة المتمـثلة فى الجالية الإيـرانية الضخـمة والتى تحمل جنسـيات دول مجلس التـعاون وتسيطر على اقـتصادها وكـبار ضبـاط الجيش والحكومة، المنتـشرة من الكويت شمالا حتى رأس الخيمة جنوبًا، والتى تشكل طابورا خامسا لأى نظام حاكم فى طهران.

---

١ ـ رياض نجيب الرئيس ـ النهار ـ ٨/ ١٠/ ١٩٩٣.



فعن طريق استخدام القوة العسكرية وتحـريك الجاليات المدنية، كانت إيران تعتقد انها تستطيع تحقيق مـعظم مطالبها، وربما مطامعها. يضاف إلى ذلك اعتـبار إيران نفسها الدولة الحاميـة للشيعة، من العراق شـمالا إلى عمان جنوبا، مما كان يسئ باسـتمرار إلى ولاء الشيعة فى شرق الجزيرة العربية ويقـحمهم، بالاكراه، فى عملية المطامع الإيرانية، ويعرضهم لحملات تشكيك دائمة فى وطنيـتهم لدول مجلس التعاون وعروبتهم. وهكذا ظل كل ما فى العـلاقات العربية ـ الإيرانية ينذر بالخـوف . ولم يزل هذا الخوف بزوال الشاه. إذ كان الخوف العربى فى عهده خوفا جغرافيا. وعندما جاءت الثورة الإسلامية، تضاعف هذا الخوف وأصبح خوفا دينيا تدفعه طموحات جغرافية وما كان تناسى العرب خوفـهم، خلال فتـرة قصيرة مـا بين سقوط الشـاه وتولى الخميـنى السلطة، إلا تفاؤلا منهم. لكن سرعان ما اغتال الإيرانيون التفاؤل العربى ببراعة فريدة، عندما عاد الخمينى إلى المطالبة بالبحرين جزءا من إيران، إما مباشرة وإما عن طريق تصريحات لمجموعة من آيات الله، أبرزها تصريحات آية الله الخلخالى الشهيرة، ولا سـيما عندما جرت محاولة قلب نظام الحكم فى البحـرين عام ١٩٨١ . ونسى نظام الثورة الإسلامـية فى إيران، أن الشاه لم يسقط المطالبة بالبـحرين مجانا، بل استعاض عنها باحـتلال ثلاث جزر عربية، هى: طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتان لرأس الخيمة، وأبو موسى التابعة للشارقة. وصعق العرب لكون تجديد المطالبة بـ «فارسية» البحرين يحصل فى عهد الثورة الإسلامية التى هللوا لها انتصارا وفرحًا وإعجابا. فهم عندما طالبوا بإعادة الحق الذى اغتصبه الشاه (الطاغية الذى أسقطته الثورة) جـاء جواب آيات الله الحاكمين فى طهران: أن هذه الجزر هى فارسية وستـبقى فارسية. وأصبح منذ ذاك للقوة الإيرانية ـ الشاهنشـاهية والخمينية ـ ثقل مبنى على العجـز العربى المتأصل، وعلى القدرة الدولية على استـغلال هذا العجز الدائم. إلا أنه بقى بين الهـاجس الإيرانى بالتوسع، والخـوف العربى منه، خـيط رفيع يفصل بين الضعف والرعونة الفارسية(١).

لذلك ما إن هدأت رياح «عاصفة الصحـراء»، حتى تطايرت رمالها من جديد فى الخليج العربى، بعد حرب ما زالت تجر فـصولا، ولم يمر على انقائضها ثلاث سنوات. فالصحراء فى شرق الجزيرة العربية تهدد اليـوم بإنفجار أزمة بين الإمارات العربية المتحدة

---

١ ـ رياض نجيب الريس ـ النهار ـ ٨/ ١٠/ ١٩٩٣ .



وإيران، قد تؤدى إلى «عاصفة» جديدة، أين منها العاصفة الأولى. هذه الأزمة هى مشكلة الجزر الثلاث بين البلدين التى عامت على سطح الأزمات الملحة التى تواجه دول مجلس التعاون الخليجى اليوم، والتى كانت نتيجة مباشرة لمخلفات الحرب الأمريكية ـ العراقية. وكانت الأزمة قد بدأت حين طردت إيران فى أبريل ١٩٩٢ مجموعة من العمال الأجانب والمعلمين العرب من جزيرة أبو موسى، كانت ترسلهم الشارقة إلى هناك للعمل فى الجزيرة. وكانت حجة إيران فى طرد هؤلاء أنهم غير حاصلين على تأشيرات دخول إيرانية، وأنها تريد تنظيم أمور «السيادة المزدوجة» على الجزيرة. وأبو موسى جزيرة تتقاسم السيادة عليها إيران والشارقة (الإمارات) كما تتقاسمان نفطها وعائداته. فحين دخلت الإمارات العربية المتحدة، منظمة الأمم المتحدة، عند استقلالها عام ١٩٧١، كان هذا الاستقلال ناقصا جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لإمارة رأس الخيمة، ونصف جزيرة أبو موسى التابعة لإمارة الشارقة، والتى صار لها وضع خاص بحكم مبدأ «السيادة المزدوجة». وقد قبلت الإمارات فى حينه هذا الاستقلال الناقص، لأنها كانت دولة ناشئة ذات تركيبة دستورية هشه وفريدة، غير قادرة على التصدى لجارة قوية. إضافة إلى أن بريطانيا، الدولة المستعمرة، كانت فى عجلة من أمرها للانسحاب، ولم يكن يهمها، لا من قريب ولا من بعيد، ان تقضم إيران جزيرة من هنا وجزيرة من هناك، مما ليس من حقها، أضف أن بريطانيا أرادت أن ترضى شاه إيران بالتنازل عن هذه الجزر للحفاظ على مصالحها فى بلاده، ولو كان ذلك على حساب الإمارات، الدولة التى كانت بريطانيا، ومازالت، تعتبر الأكثر رعاية لها ولمصالحها(١).

إلا أن الأهم فى هذه الصفقة، أن التخلى عن الجزر كان له ثمن، وهو الأفدح، إذا وضع فى إطاره التاريخى، ذلك أن اعتراف إيران الشاه بدولة الإمارات فى حينه، يعود إلى أن الأخيرة كانت فى حاجة إلى الاعتراف الإيرانى بها للحفاظ على كيانها الجديد المستقل. إلى جانب خوف الدولة الفتية من النفوذ البشرى الإيرانى المتمثل فى الجاليات الإيرانية الكبيرة فى مدنها والتى تحمل جنسيات الإمارات. ففى لحظة من لحظات غضب الشاه المحتملة، سيندفع الأخير إلى تحريك جحافل مواطنيه فى داخل

---

١ ـ رياض نجيب الريس ـ النهار ـ ٨/ ١٠/ ١٩٩٣.



الإمارات، مزعزعا الاستقرار فى دولة ما زالت تحبو فى مجالات البناء الداخلى والعلاقات الدولية. إلى جانب الخوف من القوة العسكرية الإيرانية التى لم تكن بريطانيا (ولا غيرها) قادرة فى تلك الأيام على ردعها ـ ولا اليوم. فكان مبدأ الاعتراف فى مقابل مبدأ التنازل والنفوذ. وعندما سقط الشاه، لم يسقط مبدأ التنازل، واستمر النفوذ بأشكاله الثورية والإسلامية الجديدة. وبقى الاعتراف. ووقعت الإمارات فى أول خطأ لها فى مواجهتها أزمتها الجديدة مع إيران، بعد احتلالها جزيرة أبو موسى، إذ عتمت على هذا الخبر فى إعلامها مدة تزيد على ستة أشهر، حرصا منها على احتواء المشكلة عن طريق السكوت عليها، لعلها تحل بالتى هى أحسن وحرصا منها على عدم اثارة مشكلة مع إيران، خصوصا فى الوقت الذى مازالت مضاعفات حرب الخليج العربى الثانية تزداد فصولا. ولما لم يجد الصمت، أعلنت الإمارات غضبتها وبدأت حملة احتجاج عربية ودولية واسعة على السياسة الإيرانية، مطالبة بعودة سيادتها على الجزر الثلاث بكاملها، وليس عودة سيادتها على نصف جزيرة أبو موسى وحدها. واعتبرت الإمارات الجزر الثلاث مغتصبة، أكانت سلمت طوعا ام كرها إلى إيران عند الاستقلال(1).

ولم تول دول مجلس التعاون أهمية واضحة هذا الخلاف عند بدايته، لأسباب عدة، منها أن موضوع جزيرة أبو موسى، موضوع فريد فهى جزيرة ذات سيادة مشتركة بين إيران والشارقة، اتفق على وضعها عند توقيع وثائق استقلال الإمارات، يتم بموجبها تقاسم البلدين عائدات نفطها، ويدخلها ويعمل فيها مواطنو البلدين. وقد استمرت هذه التجربة «بنجاح» طوال عشرين سنة من دون شكاوى علنية معروفة، إلى حين وصول أعداد متزايدة من الأجانب إليها من طريق الشارقة من دون تأشيرات إيرانية، فعمدت إيران إلى توقيفهم، ومن ثم طردهم من الجزيرة، من غير ان توقف وصول مواطنى الإمارات. ولفرادة هذا الموضوع خصوصيته الإمارتية ـ الإيرانية لم تشأ دول مجلس التعاون أن يكون لها، بادئ الأمر، رأى فى هذه الأزمة. سبب آخر، ان تصعيد التوتر فى العلاقات بين إيران والإمارات، لم يكن فى مصلحة مجلس التعاون، خصوصا بتوقيته. فقد تزامن مع توتر آخر فى العلاقات السعودية ـ الإيرانية، وجاء فى وقت

١ ـ النهار ـ ٨/ ١٠/ ١٩٩٣م.



مازالت دول مجلس التعاون تعانى غياب سياسة إقليمية واضحة بعد حرب الخليج العربى الثانية. فضلا عن أن الإمارات لم تستشر أحدا من زملائها فى مجلس التعاون قبل أن تثير علنا موضوع خلافها مع إيران، ولم يكن هناك أى تنسيق ـ كما هو مطلوب عادة ـ فى أمور بهذه الخطورة. لكن دول التعاون كانت قد بدأت تدرك، أن تصاعد الخلاف على الجزر الثلاث بين إيران والإمارات، واستمراره فترة زمنية طويلة، قد يؤدى إلى إحداث تغييرات أساسية فى العلاقات العربية ـ الإيرانية، وهى علاقات حذرة بطبيعتها عبر التاريخ، بقدر ما يفتح ثغرة فى العلاقات فيما بين دول مجلس التعاون نفسها، التى ليست فى مصلحة أحد من مجلس التعاون فى الظروف الراهنة. لذلك بات الجميع يقفون على لغم موقوت قد يعرض الخليج العربي كله للانفجار، إذا لم يبذل مسعى لاحتوائه فورا. داعيا إلى معاودة المفاوضات لإنهاء النزاع على الجزر العربية الثلاث بالطرق الدبلوماسية، وأن هذا التكيف يشمل إبلاغ طهران الموقف المبدئى الذى يفيد أن تحسين العلاقات وتطويرها مع دول مجلس التعاون يتوقفان على ما ستتخذه السلطات الإيرانية من إجراءات لإنهاء أزمة الجزر[1].

على أثر ذلك صدر بيان فى أبو ظبى يعلن إلغاء زيارة الشيخ حمدان بن زايد لطهران لاقتناع الإمارات العربية المتحدة بعدم توافر أى رغبة لدى الجانب الإيرانى فى إنجاحها. وكان ذلك يعود إلى سببين. الأول: عدم قبول إيران بإصدار بيان يشير إلى أن الزيارة تهدف إلى البحث فى الخلاف بين الإمارات على الجزر الثلاث. الثانى: التصريحات التى صدرت عن الخارجية الإيرانية، عشية إلغاء الزيارة، تؤكد تبعية الجزر، وجاء فيها «إن هذه الجزر إيرانية وستبقى إيرانية». وفى اليوم التالى أعلنت الإمارات أنها سترفع موضوع الجزر العربية الثلاث إلى الأمم المتحدة، وأنها فى انتظار مبعوث من الأمين العام للأمم المتحدة لتقصى الحقائق فى شأن النزاع مع إيران. ولم تسكت إيران على موقف الإمارات، فصعدت بدورها موقفها من جديد بإعلان وزير خارجية إيران على أكبر ولايتى، فى خطاب له يوم ١٨ سبتمبر ١٩٩٣، أمام «شباب حرس الثورة الإيرانية»، أن إيران «ستدافع عن وحدة أراضى جزرها الثلاث فى الخليج العربى فى حال ممارسة أى ضغوط أو وقوع أى عدوان». وانتقل التصعيد مجددا إلى الإمارات،

---

١ ـ النهار ـ ٨/ ١٠/ ١٩٩٣م.



بإعلان الشيخ حمدان فى حديث له أن «لاسبيل لدولة الإمارات العربية المتحدة لحل أزمة الجزر الثلاث إلا الأمم المتحدة إذا رفضت إيران المفاوضات المباشرة، إذ لا حاجة إلى تدخل طرف ثالث بيننا «(الوسط ـ ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢). فى الوقت نفسه أعلن صقر بن محمد حاكم رأس الخيمة (التى تعود إليها جزيرتا طنب الكبرى وطنب الصغرى) رفض بلاده «تأجير الجزر أو بيعها» وأن سياسة النفس الطويل مع إيران «لم تعد تجدى»(١).

وفجأة دخلت بريطانيا على الخط، عندما زار مساعد وزير الخارجية البريطانى، مايكل بورتون، طهران فى سبتمبر ١٩٩٣، داعيا البلدين إلى تسوية خلافها الإقليمى بالطرق السلمية. واعتبرت بريطانيا نفسها معينة بالموضوع، لأن التسوية الإقليمية لموضوع جزيرة أبو موسى تحديدا، قد تمت بوساطة بريطانية بين الشارقة وإيران. لكن الأخيرة رفضت أى وساطة بريطانية فى الموضوع، مذكرة بأن بريطانيا «تذكى العداوة دائما بين إيران ودول مجلس التعاون» فسقطت المحاولة البريطانية قبل أن تبدأ. من ناحية أخرى، تحركت جامعة الدول العربية فى اجتماعها الأخير فى سبتمبر ١٩٩٣ فى القاهرة، بإعلان دعمها لدولة الإمارات فى نزاعها مع إيران على الجزر الثلاث، مؤيدة «الشجب القوى» الذى أصدره مجلس التعاون فى دورته الأخير فى قطر، ولم تشذ أى دولة عربية عن الإجماع فى ادانه إيران.

إن قضية الجزر الثلاث، وقد فجرت على الشكل الذى تتابعت صوره، لا تترك لدولة الإمارات خيارات كثيرة. فمن الخيارات غير المتاحة، المواجهة العسكرية بين البلدين، ليس فقط بسبب عدم التكافؤ العسكرى بين الإمارات وإيران، بل لأن مواجهة كهذه، ولأى سبب كان، ستجر على الخليج تحديدا والعالم العربى عموما، ناهيك بمضاعفاتها على الجانب الإيرانى، آثارا كارثية لا مكانها ولازمانها الآن. وستمنع دول مجلس التعاون، ومعها دول العالم الغربى كله، احتمالات قيام مواجهة عسكرية، مهما صغر حجمها، ومن أى جهة أتت. إن مجرد التفكير فى هذا الأمر هو من قبيل الممنوعات(٢).

---

١ ـ النهار ـ ٨/ ١٠/ ١٩٩٣م.

٢ ـ رياض نجيب الريس ـ النهار ـ ٨/ ١٠/ ١٩٩٣م.



لذلك ليس أمام الإمارات خيار إلا الحوار السياسى، وسط سباق بين التصعيد والتهدئة، ولو وصل إلى حد من الجدل العقيم مع إيران، التى تصر على أن المشكلة غير موجودة. وعلى رغم أن الإمارات لم تستطع أن تصل إلى أى نتيجة عبر الوسائل السلمية التى اتبعتها، فإن لا حلول أمامها إلا المزيد من الإصرار على هذه الوسائل، عبر حشد التأييد الإقليمى والعربى والعالمى لحقوقها التاريخية، وتحكيم القانون الدولى واستمالة شرعة الأمم المتحدة إلى جانبها. ومن طريق الوسائل السلمية، وبنقل قضية الجزر العربية الثلاث إلى دائرة اهتمامات المجتمع الدولى، وعبر طرحها فى أروقة الأمم المتحدة ومنابرها، يمكن مجموعة من وساطات ـ مجلس التعاون أولا ومن ثم العربية، وآخرها البريطانية ـ أن تجد سبيلا لها بين رغبة الإمارات فى التوصل إلى حل سريع لهذه القضية، والعناد الإيرانى فى التطرق إليها. وبين أصحاب هذه الوساطات من يعتقد أن مسألة الجزر الثلاث برمتها لا تستحق المجازفة أو المغامرة بايجاد بؤرة توتر جديدة فى الخليج العربي، وهى المنطقة الشديدة الحساسية والتى تعيش اليوم أجواء ملبدة بعشرات الاحتمالات الخطرة. لذلك تمتحن اليوم من جديد العلاقات الإيرانية ـ العربية التى تطفو فوق ثلاث جزر صغيرة وسط مياه الخليج العربي الضحلة، وقد مر على قضيتها عقدان من الزمن. فإذا تم التوصل إلى حل عادل وسلمى لها، فازت هذه العلاقات فى امتحان المتغيرات العالمية الجديدة. وإذا لم تحل، فهناك من سيقول أن إيران الشاه قد عادت إلى الخليج العربي، بثياب آيات الله. ومنها قد تختلط المطامع بالمصالح إذا اختلطت المصاحف بالسيوف[١].

جزيرة أبو موسى التحكيم هل الحل؟

الكاتب الإسلامى فهمى هودى أيضا كتب عن الاحتلال الإيرانى يقول[٢]:ـ

عدنا إلى نقطة الصفر فى قضية جزيرة «أبو موسى». فبعدما منعت السلطات الإيرانية بعض العرب القادمين إلى الجزيرة من النزول فيها، واشترطت عليهم الحصول على تأشيرات دخول مسبقة من الجهات الإيرانية، انفتح ملف المشكلة من جديد، وأثير السؤال الذى لم تحسم إجابته طيلة العشرين عاما الماضية: من صاحب الحق فى الجزيرة

---

١ ـ رياض نجيب الرئيس ـ النهار ـ ٨/ ١٠/ ١٩٩٣م.
٢ ـ الشرق الأوسط ـ ١٤/ ٩/ ١٩٩٢م.



وتوابعها: الشارقة أم إيران؟ فى بيان مجلس وزراء دول مجلس التعاون الذى صدر عقب اجتماعات جدة، شدد على «أن جزيرة أبو موسى من مسئولية حكومة الإمارات العربية المتحدة منذ قيام الاتحاد»، وأعرب عن رفضه القاطع لاستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى. عبرت مختلف الصحف فى الجزيرة العربية عن الموقف ذاته، من قبيل ذلك ما نشرته صحيفة «الخليج» الصادرة فى الشارقة من أن جزيرة أبو موسى «كانت منذ بداية التاريخ على اتصال بالساحل العربى، وخاضعة فى إدارة شؤونها العامة لإمارة الشارقة، ولم يحدث أن انفصلت عن الشارقة إلا فى فترات تاريخية وجيزة ونادرة، نتيجة لتحولات القوة بين الجانبين العربى والإيراني للخليج العربى، وانتهت من ذلك إلى أن «كل الوثائق والحقائق التاريخية والجغرافية تؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن جزيرة أبو موسى تابعة للشارقة، وأنها جزء لا يتجزأ من أراضى الإمارات العربية المتحدة. (مقال للدكتور عبدالخالق عبدالله، نشر فى ٩٢/٩/٧). فى مقابل ذلك، نقلت وكالات الأنباء عن الناطق باسم الخارجية الإيرانية مرتضى سرمدى قوله أن «وثائق تاريخية دامغة تظهر أن الجزر الثلاث كانت دوما من صميم الأراضى الإيرانية وتتبع سيادتها، وأشار الناطق الإيرانى إلى حرص بلاده على تعزيز روابطها مع جيرانها، لكنها فى الوقت نفسه لن تسمح لأى دولة بالتدخل فى شؤونها الداخلية، كما لن تقبل بأى انتهاك لوحدة أراضيها.

لم يكن هناك جديد فى هذا الكلام الذى رده الجانبان لكنه كان قراءة بصوت عال للأسطر الأولى فى «فاتحة» ملف الأزمة التى تفجرت منذ قامت إيران باحتلال الجزر العربية الثلاث فى نهاية نوفمبر ١٩٧١، قبل يومين من إعلان انسحاب بريطانيا من الخليج وإعلان استقلال الإمارات، إذ حين توسطت بريطانيا آنذاك لعقد اتفاق تنظيم إدارة جزيرة أبو موسى بين إيران والشارقة، فإن مقدمته التى أشارت إليها جريدة «الخليج» نصت صراحة على أنه لا إيران ولا الشارقة ستتخلى عن المطالبة بأبو موسى، ولن عترف أى منها بمطالب الأخرى. بعد تعليق الأمر على ذلك النحو، لم يكن أمام الطرفين الا الاتفاق على حل وسط لإدارة الجزيرة، وتمثل ذلك الحل فى بنود ستة.

* الإبقاء على قوات إيرانية فى الجزيرة، ضمن حدود معينة تم ترسيمها، وبينتها خريطة أرفقت بالاتفاق.



* تمارس إيران صلاحياتها كاملة ضمن الحدود المتفق عليها، ولها أن ترفع العلم الإيرانى على ذلك الجزء من «أبوموسى» وتمارس الشارقة صلاحيات كاملة على بقية أنحاء الجزيرة، ويظل علم الشارقة مرفوعا على نفس الأسس التى يرفع بموجبها العلم الإيرانى على الثكنة العسكرية الإيرانية.

* تقر إيران والشارقة بامتداد المياه الإقليمية للجزيرة، إلى مسافة ١٢ ميلا بحريا.

* تباشر شركة «باتسى جاز آند أويل كومبانى» استغلال الموارد البترولية لأبوموسى وقاع البحر فى مياهها الإقليمية، وتدفع الشركة نصف العائدات النفطية إلى إيران والنصف الآخر للشارقة.

* يتمتع مواطنو إيران والشارقة بحقوق متساوية للصيد فى المياه الإقليمية لأبوموسى.

* يتم توقيع اتفاقية للمساعدة المالية بين إيران والشارقة.

طبقا لهذه البنود، فثمة جزء على الأقل يفترض أن تمارس عليه الشارقة صلاحياتها الكاملة، كما أعطيت إيران صلاحيات مماثلة على الجزء الآخر من الجزيرة، الذى توجد عليه قواتها، الأمر الذى يفترض أن يؤدى إلى تسكين المشكلة ونزع فتيل التوتر بصورة مؤقتة، إلى أن يتمكن الطرفان من حسمها بصورة نهائية، وهو ما تحقق طيلة السنوات العشرين الماضية، ثم اختل وانفلت عياره فى الآونة الأخيرة، الأمر الذى أثار العديد من علامات الاستفهام حول دوافع إيران وأهدافها من هذه الخطوة. عندما أتيح لى أن أطرح السؤال على أحد المسؤولين فى الخارجية الإيرانية، كان رده أن وقائع القضية تحتاج إلى تصويب، سواء فى شقها المتعلق بالأحداث الأخير، أو فى خلفيتها المتمثلة فى الاتفاق المبرم بين الشارقة وإيران. الرواية الإيرانية للأحداث الأخيرة كما يلى: عندما وصلت السفينة «خاطر» إلى شاطئ جزيرة أبو موسى فى آخر أغسطس ١٩٩٢، تبين للسلطات الإيرانية أن عليها ١٤٠ عربيا من غير أبناء الإمارات، هم أساسا ٤٠ مدرسا وزوجاتهم وأبناؤهم، فلم تسمح لهم بالنزول لأنهم لا يحملون تأشيرات دخول من السلطات الإيرانية، وإثر الأزمة التى نشأت عن ذلك، وبعد الاتصالات الدبلوماسية بين المسؤولين على الجانبين، صرح للمدرسين بالدخول باستثناء ١٤ شخصا اعترضت عليه السلطات الإيرانية لأسباب أمنية، وبهذا حلت مشكلة المدرسين بصفة



مؤقتة. أما الرواية الإيرانية للاتفاق الخاص بـ «أبو موسى» فهى تذهب إلى أن البنود التى نشرت فى الإمارات تمثل «قراءة إماراتية» له تختلف فى بعض جوانبها بصورة جوهرية عن القراءة الإيرانية، فطهران تعتبر أن الاتفاق الذى تم بينها وبين الشارقة فى عام ١٩٧١، ينص على أن السيادة والأمن فى الجزيرة هما لإيران، بينما الإدارة مشتركة بين الجانبين، وهذا هو ما أعلنه رئيس الوزراء الإيرانى آنذاك، عباس هويدا، أمام برلمان بلاده. تضيف الرواية الإيرانية أن الاتفاق الذى وقعته الشارقة مع إيران فى ذلك الحين لم يحظ بموافقة الإمارات التى قامت بعد ذلك، كما أنه كان محل تحفظ من جانب أربع دول عربية. بناء على ذلك، فالأمر من وجهة نظر الطرف الإيرانى ليس فيه مفاجأة، ولكنه يعتبر تصرفا عاديا فى ظل تلك الخلفية، إذ مارست السلطات الإيرانية فى الجزيرة مسؤوليتها ـ التى تفترض أنها مقررة ـ طبقا لما هو متفق عليه مع إمارة الشارقة[١].

إزاء ذلك فإن المسألة تصبح أبعد وأعقد مما نتصور، حيث تصبح المشكلة انتهاكا إيرانيا لاتفاق موقع مع الشارقة التى هى الآن جزء من الإمارات، ولكنها تغدو منازعة فى أصل الاتفاق ومضمونه، لأن ما يقوله الإيرانيون يقلب الصورة ويثير مجددا مسألة الحق التاريخى، وهى نقطة الصفر فى ملف الموضوع. القدر المتيقن أن هناك اتفاقا، لكن من تجاربنا العديدة (التى أبرزها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الخاص بالانسحاب من الأراضى المحتلة) تعلمنا أن الذى لا يقل أهمية عن الاتفاق حول بنود بذاتها، أن تكون تلك البنود واضحة بحيث لا يثور خلاف حول منهج قراءتها، فيقرؤها كل طرف بشكل مغاير يخدم به مصالحه، وسواء حدث الالتباس من هذه الزاوية، أو من أى زاوية أخرى، كالترجمة مثلا، فمن الواضح أن الأمر لم يحسم رغم ذلك الاتفاق، لأن الاطمئنان الذى يعبر به الإماراتيون عن أن الاتفاق يقرر سيادة الشارقة على الجزيرة، يقابله تأكيد قاطع من جانب الإيرانيين بأن السيادة والأمن لهم بمقتضى ذات الاتفاق! مع ذلك، فتمرير الموضوع يقتضى التثبت من نصوص الاتفاق، لأن ذلك هو المدخل الأساسى لاستجلاء الأمر، من الناحيتين السياسية والقانونية على الأقل. على صعيد آخر، فالأمر المقطوع به أن إيران حريصة على الوجود فى الجزيرة، لأسباب استراتيجية بحته، فوجودها قريبا من مضيق هرمز يضفى على موقعها أهمية بالغة، تدفع أيه قوة فى المنطقة للتطلع إليها فى حساباتها الأمنية. وهذا الجانب أعلنته إيران صراحة فى أكتوبر

---

١ ـ الشرق الأوسط ـ ١٤/ ٩/ ١٩٩٢م.



سنة ١٩٧٠، أى قبل رحيل القوات البريطانية عن الخليج العربى، فقد ذكر متحدث رسمى آنذاك أن إيران ستضع أيديها على الجزر الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى) لأسباب استراتيجية، والمعنى ذاته كرره الشاه فى نوفمبر من ذلك العام، وبعد تصريحه بوقت قصير احتلت القوات الإيرانية الجزيرة(١).

ولئن حدث ذلك فى مستهل السبعينات، فإن تجربة إيران الثورة إبان الثمانينات، فى حربها ضد العراق والضغط عليها بواسطة الأساطيل الغربية التى تجمعت فى الخليج العربى، تلك التجربة أكدت لطهران على نحو عملى مدى الأهمية الاستراتيجية لأبو موسى ومدى الفائدة التى تجنيها باستمرار الوجود فيها، وثمة معلومات تشير إلى أن الزوارق العسكرية الإيرانية انطلقت من الجزيرة فى عديد من العمليات التى نفذت فى تلك الفترة. من الواضح أن الطرفين لم يغلقا الباب أمام احتمالات التفاهم حول الموضوع غير أن الطرف الإيرانى يرحب بالتفاهم على أساس من أن السيادة لإيران فى البدء والمنتهى، أى فى حدود الترتيبات الإدارية التى تتطلبها عملية تسيير مصالح العرب الموجودين فى الجزيرة، و من الواضح أن ذلك إطار يرفضه الطرف الإماراتى الذى يتمسك بحقه فى السيادة. وفى كل الأحوال، فنحسب أن حقل التوازن الاستراتيجى القائم فى منطقة الخليج العربي، خصوصا بعد ضرب القوة العسكرية العراقية، إضافة إلى حالة التشرذم التى جعلت العالم العربى يعانى من شبح الفراغ السياسى، هذه الملابسات لا توفر للطرف الإمارتى مركزا تفاوضيا مناسبا يسمح له بالخروج بنتيجة إيجابية من أية مفاوضات مع إيران حول الموضوع. ومع افتراض حسن النية على الجانبين، فإنه فى ظل الموازين الراهنة ليس بوسع الإمارات أن تخرج بنتيجة تختلف كثيرا عن الوضع الراهن(٢).

وإذ نستبعد الوساطة العربية أو الإسلامية، بعد ما ثبت ضعف المؤسسات التى تعبر عن هاتين الإرادتين وعجزها عن أداء دور فعال فيما دون ذلك من مشكلات، فلم يبق سوى أمل أخير فى الحسم والانصاف هو: التحكيم الدولى. تجربة «طابا» التى احتلتها إسرائيل وتمسكت مصر بحقها فى السيادة عليها، ثم حسمت محكمة العدل الدولية الأمر لصالح مصر، بعدما قدم إليها كل طرف أسانيده ووثائقه، هذه التجربة

---

١ ـ الشرق الأوسط ـ ١٤/٩/١٩٩٢م.
٢ ـ الشرق الأوسط ـ ١٤/٩/١٩٩٢م.



يمكن تكرارها فى النزاع حول أبو موسى، خصوصا أن اجواء حسن النية والجوار بين الإمارات وإيران لابد ان تكون مختلفة عن الأجواء بين إسرائيل ومصر، حيث المشترك فى الحالة الأولى لا يقارن برصيد العداء والحساسية المتراكم فى الحالة الثانية. ترى هل نستطيع أن نصل إلى حل سلمى ومتحضر للأزمة، أم نبقى على التوتر مؤججا، لنضيف فصلا جديدا إلى مشهد العبث الراهن، حيث مصر تتنازع مع السودان حول «حلايب» وقطر مع البحرين حول جزيرة «حوار» و «زبارة»، ومسلمو أفغانستان يتسابقون على الانتحار، ومسلمو الصومال يهلكون جوعا، ومسلمو البوسنة يبادون ويطردون من أراضيهم، وقضية فلسطين تتآكل فى السر والعلن. وما خفى كان أعظم!(١)

موقف شجاع

كتب جلال دويدار فى جريدة الأخبار عن الاحتلال الإيرانى للجزر العربية يقول(٢):

فى إطار عملية «فضح وكشف أعداء الأمة العربية والإسلامية والمتربصين بها كتبت تحت عنوان «اللعب على المكشوف» عن الأطماع الإيرانية فى منطقة الخليج العربى. هاجمت نظام «الملالى» الإيرانى الذى يختفى تحت عباءة الإسلام متخذا من طهران قاعدة لتصدير الإرهاب، وتجنيد العملاء بالمال والشعارات، لضرب استقرار الدول العربية، أشرت إلى عدوان إيران واستيلائها على جزيرة أبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية باعتباره برهان إدانة على الدور المشبوه الذى تقوم به إيران فى منطقة الخليج العربى. وبعد التطورات التى شهدتها الساحة العربية فى الأيام الأخيرة أجد أنه من الواجب والضرورى أن أحيى وأشيد بالموقف الشجاع الذى اتخذته الإمارات العربية دفاعا عن حقوقها التاريخية الثابتة ضد عمليات البلطجة والابتزاز والإرهاب. إن تصديها ورفضها الاحتلال العدوانى الإيرانى لجزيرة «أبو موسى» وعدم الخوف من الإقدام على فضح النظام الحاكم فى طهران ـ رغم التهديد والوعيد ـ هو خطوة على الطريق الصحيح لوقف الجالسين على عرش الطاووس عند حدهم: إنها دعوة للشرعية الدولية للتدخل لإنهاء هذا العدوان وإعادة الحق إلى أصحابه بما يتفق والمبادئ التى يجب أن تسود العلاقات بين الدول فى ظل النظام العالمى الجديد. ولقد أحدث موقف الإمارات وعدم

---

١ ـ الشرق الأوسط ـ ١٤/٩/١٩٩٢م.

٢ ـ جلال دويدار ـ جريدة الأخبار ـ ٢١/٩/١٩٩٢م.



سكوتها على العدوان أو الاستسلام له اضطرابا فى أوساط حكام طهران الذين فقدوا عقولهم واتزانهم، عبرت صحافتهم عن هذا الموقف بالهذيان والتهديدات المرتشعة. وعند التساؤل عن أسباب فقدان طهران لأعصابها نجد أن هناك عوامل جديدة ظهرت على الساحة السياسية العربية والدولية أدت إلى تسليط الأضواء على تحركاتها وأطماعها تمهيدا لاتخاذ موقف دولى حيالها. وهى تشمل:

١ ـ إدانة مجموعة دول إعلان دمشق استيلاء إيران على جزيرة «أبو موسى» والتأكيد على وقوفها بكل قوة ضد هذا العدوان والمطالبة بإعادتها إلى الإمارات العربية. وضح هذا الاتجاه فى تلك القرارات الحاسمة التى صدرت عن مؤتمر الدوحة الذى حضرته دول مجلس التعاون الست وكل من مصر وسوريا. وكان للموقف المصرى القوى الذى عبرت عنه تصريحات الرئيس حسنى مبارك ووزير الخارجية عمرو موسى دور أساسى فى دعم سياسة عدم مهادنة العدوان الإيرانى. كما جاء رفض سوريا ـ التى تربطها بإيران أقوى العلاقات ـ لعملية الاحتلال ومساندتها لقرارات الدوحة تأكيدا لدخول العلاقات بين دول إعلان دمشق إلى الممارسة العملية دفاعا عن الأمن القومى العربى.

٢ ـ صدرت بعد ذلك قرارات مجلس الجامعة العربية متضمنة تنديدا ورفضا لعملية القرصنة التى قامت من خلالها إيران بالاستيلاء على جزيرة أبو موسى والمطالبة بالانسحاب فورا. إن هذا الاجماع العربى يفتح الطريق أمام اللجوء إلى تدويل القضية باعتبار السلوك الإيرانى عدوانا مفضوحا على الشرعية الدولية. وفى مباحثات الرئيس مبارك والرئيس السورى حافظ الأسد التى دارت فى الأسكندرية كانت قضية الاستيلاء على جزيرة «أبو موسى» على رأس القضايا التى تم بحثها. أكد الرئيسان على ضرورة انسحاب إيران منها حفاظا على أمن واستقرار منطقة الخليج العربى.

٣ ـ زيارة الشيخ زايد رئيس الإمارات للقاهرة والتى، تستهدف إجراء مباحثات هامة مع الرئيس مبارك حول كل ما يتعلق بالعدوان الإيرانى بصورة خاصة والأوضاع العربية بصورة عامة. إن نتائج هذه المباحثات ستكون بمثابة رسالة موجهة إلى النظام الحاكم فى طهران بأن مصر ـ أكبر دولة عربية، ومن منطلق مسئوليتها التاريخية والقومية ـ ترفض هذا العدوان وهو ما يؤكد وقوفها إلى جانب الإمارات العربية الشقيقة حتى



تستعيد سيادتها على الجزيرة. إن ما يجرى وتشـهده الساحة السياسية العربيةوالدولية إنما يؤكد حقيقة واحدة، وهى أن لا الدول العربيـة ولا المجتمع الدولى على استعداد لقبول افتراس الثعلب الإيرانى لجزيرة «أبو موسى» (١).

أزمة «أبو موسى» والعلاقات العربية ـ الإيرانية

يقول د. حسن بكر من جامعة أسيوط قسم العلوم السـياسية فى جريدة السياسية الكويتية عن الاحتلال الإيرانى للجزر العربية:ـ

فجأة ومن جانب واحـد دفعت إيران بأزمة جديدة فى سجل العـلاقات العربية ـ الإيرانية، إذ أقدمت على اتخـاذ مجموعة من الإجـراءات الإدارية منفردة ـ على خلاف الاتفاقية الموقعة ـ لبسط السلطة الإيرانية التامة على الجزيرة التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، جـزيرة أبو موسى إيران الجار الاستراتجى وأحد أركـان مثلث توازن القوى فى منطقة الشـرق الأوسط تربطنا بها علاقات اخـتلطت بالصراع والتعاون عـبر ما يزيد عن ألفى عام. عـلاقات فى مـعظمها كـانت تمتلئ بالعقـد والحزازات، ثمة مـجمـوعة من المحددات البارزة فـى علاقة العرب بإيران عـموما وخلال العـقدين الأخيرين خـصوصا وهذه المحددات تبرزها وقائع الأحداث وسير العلاقات العربية ـ الإيرانية(٢):

١ ـ إن إيران لم تتـخل عن الدور القـائد الذى أراده لها الـشاه الراحل من عـام ١٩٧٩، كقـوة إقليمية مـسيطرة ذات دور بارز فى تشكيل الأحـداث وتسييرها وكـأحد أضـلاع مثلث توازن القـوى الاستـراتيـجى فى منطقـة الشرق الأوسط ولكن بوسـائل وأشكال وأفكار جديدة.

٢ ـ منذ نهاية عام ١٩٨٨ أى بعد انتهاء حرب الخليج الأولى ظهر خطان رئيسيان داخل القيادة الإيرانية وفى القوى الموالية لإيران عبر العالم بأكمله. أولهما ويقوده تحالف رفسنجانى ـ خامئنى ويدعو إلى نظرية «الدولة» بمعنى قيام دولة إسلامية داخل بلد واحد هو إيران لإعطاء النموذج لبقية الدول الإسلامية فى حذوها. وكان من عبارات رفسنجانى آنئذ: «ان إيران حولت جميع الأصدقاء إلى أعداء وقد حان الوقت لإدراك ذلك والتخلى عنه»، أما خط التشدد داخل القيادة الإيرانية فقد كان يتبنى نظرية «الثورة» الدائمة، ذلك

---

١ ـ جلال دويدار ـ جريدة الأخبار ٢١/٩/١٩٩٢م.

٢ ـ د. حسن بكر ـ السياسة الكويتية ـ ٢٤/٩/١٩٩٢م.



أن نجاح الثورة فى العالم الإسلامى لن يتم إلا بتصديرها لبقية البلدان على النمط الإيرانى، وقد قاد هذا الخط حراس الثورة وبالذات تحالف منتظرى ـ محتمشى الذى هزم فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة ولكن سيادة الخط المعتدل لم تعن إطلاقا التخلى عن فكرة تصدير الثورة.

٣ ـ إن إيران سعت فى الفترة الأخيرة إلى إنجاز تفوق عسكرى واضح تقليديا ونوويا. كان واضحا حتى فى أثناء ضرب العراق أن الغرب يضع إيران المستقبل فى اعتباراته وشكلت مقولة توازن القوى فى الخليج العربى الأثر الفعال فى سير المعارك فى أزمة الخليج الثانية ولا تزال. ففى مجال التسلح التقليدى وعبر سنوات خمس منذ انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية أنفقت إيران ما قيمته ٢٠ مليار دولار على برامج التسلح ولإعادة بناء قواتها المسلحة. فى هذا الإطار تأتى أزمة «أبو موسى» مع العرب. فبعدها أبدت إيران حسن نواياها إبان حرب الخليج العربى الثانية وكفت عن سياسة تصدير الثورة والتدخل فى شؤون جيرانها، أبدت الدول فى مجلس التعاون رغبتها فى تحسين علاقاتها مع إيران على أساس الاحترام المتبادل والتعاون لما فيه مصلحة الجانبين، واستطاع الرئيس رفسنجانى ـ بعد وفاة الخمينى ـ من خلال تبنى مواقف ومبادرات عديدة، كسب ثقة العرب.

ولكن خلال الفترة الأخيرة ورغم توقيع الشارقة وهى إحدى الإمارات العربية المتحدة التى تتبعها الجزيرة ـ وتحت رعاية بريطانية ـ اتفاقامع إيران عام ١٩٧١ إبان حكم الشاه يقضى باقتسام الجزيرة مناصفة، إلا أن إيران قامت بسلسلة إجراءات إدارية تعنى طرد ٧٠٠ من مواطنى الإمارات، وتحويل الجزيرة إلى السيادة الإيرانية كاملة إذا قامت بمنع موظفى الإمارات من دخولها وبالتالى تعطيل جميع المؤسسات والمرافق الإماراتية عن العمل مما يعنى رحيل العرب عنها نهائيا، ورغم محاولة إيران أن يبقى الأمر «إجرائيا» وأن تنحصر الأزمة بينها وبين الشارقة، دون أى تدخل عربى أو من مجلس التعاون، إلا أن خطب وسلوك القادة الإيرانيين قد دفع بالأمر إلى سدة الأزمة، بل إن الأمر وصل بقائد سلاح الجو الإيرانى إلى التهديد بضرب أى طائرة تقترب من المجال الجوى للجزيرة، وإن الإمارات والدول العربية أدانت السلوك الإيرانى وطالبت بوقف العدوان على الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الصغرى والكبرى واتجهت الإمارات بكل هدوء وروية فى عدة اتجاهات. أولها المفاوضات المباشرة مع إيران لترك احتلال الجزر الثلاث



وتحكيم اتفاق عام ١٩٧١، وثانيها وساطة سورية مع إيران دون جدوى، وثالثها التحرك على المستوى العربى فقام الشيخ زايد بزيارة خمس دول عربية، ورابعها هو اللجوء إلى الشرعية الدولية فى حالة فشل التحرك الثنائى والعربى(١).

لقد أدركت الإمارات العربية أن الخطر المحدق يستهدف عزل الشارقة عنها بالترغيب والترهيب من خلال فرض الأمر الواقع، كما يستهدف عزل الإمارات نفسها عن منظومة مجلس التعاون، كمقدمة لإبعاد الإمارات نفسها عن دول إعلان دمشق وحل الخلاف ثنائيا دون «تعريبه»، وهى محاولات باءت كلها بالفشل لأن الهدف الأساسى هو شق الصف العربى، وإعلان إيران زعيمة للخليج العربى وبالتالى الإخلال بتوازن القوى القائم فى أهم منطقة فرعية فى النظام الدولى الجديد. إن المطلوب فى ظل هذه الظروف الصعبة هو التضامن بين أبناء الوطن الواحد فى الإمارات العربية بشكل أساسى، ثم زيادة التعاون والتنسيق على مستوى مجلس التعاون، ثم وجود وحدة على المستوى الحركى على الأقل واتفاق الحد الأدنى بين الدول العربية لإرجاع الحق لأصحابه وفق مبادئ العدالة والمساواة فى التعامل وتحكيم مبادئ القانون الدولى(٢).

السياسة الإيرانية فى الخليج تستدرج وجوداً اميركيا ثابتا

كتب د. شفيق المصرى وهو أستاذ محاضر فى الجامعة الأمريكية فى بيروت عن الاحتلال الإيرانى للجزر العربى يقول(٣):ـ

«ليس أمام دولة الإمارات سوى اللجوء إلى كل الوسائل والسبل السلمية المتاحة لتأكيد سيادتها على الجزر العربية الثالث». هذا ما أعلنه البيان الصادر عن حكومة الإمارات العربية المتحدة على أثر فشل المفاوضات الثنائية التى أجرتها مع إيران حول أزمة الجزر، والتى قررت، بعد ذلك، تدويل قضيتها بواسطة الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة. والأزمة فى منطقة الخليج العربي متشعبة الأبعاد لأنها تتعلق بشكل وثيق، بعدد من المسائل والمشكلات. فهى مرتبطة بأمن الخليج العربى إقليميا، و بخطوط نقل النفط عبر مضيق هرمز دوليًا، وبأسعار النفط اقتصاديا، وبمستقبل الدور الاقليمى لإيران

---

١ ـ السياسة الكويتية ـ ٢٤/٩/١٩٩٢.

٢ ـ السياسة الكويتية ـ ٢٤/٩/١٩٩٢م.

٣ ـ د. شفيق المصرى ـ جريدة الحياة ١٤/ ١٠/ ١٩٩٢م.



خليجيا، وربما بالنظام العالمى الجديد سياسيـا وعسكريًا. لهذه الأسباب تبدو الجزر العربية الثلاث فى الخليج مسألة يشكل تفاقمهـا أو حلها مدخلا إلى الأمور الأخرى التى أشرنا إلى بعضها. ونقـول «الجزر العربية» استنادًا إلى عدد من المعطيات التاريخيـة والقانونية، وإذا كان من المهم توكيد عروبة هذه الجزر، فمن الاهم، طبعًا، اعتماد الوسائل السلمية التى تكفل عـودة السيادة العـربية على هذه الجزر. فـالبيـانات والإعلانات والتوصـيات الإقليمـية والدولية لا تجدى نـفعًا إلا إذا اقتـرنت بخطوات عملية ضـامنة وعادلة. وهذا ماتسعى إليه بالفعل الإمارات الـعربية المتحدة فى تحركاتها الدبلوماسية والسـياسية المكثفة الحالية.

عروبة الجزر الثلاث:

يتضح بالاستناد إلى الدراسات الجـغرافية والتاريخية والسيـاسية، أن جزر الخليج الثلاث، الطنب الكبرى والطنب الصغرى وأبو موسى، عـريقة فى عروبتها، فجزيرة أبو موسى تابعـة لسيادة الشارقـة، وجزيرتا الطنب الكبـرى وطنب الصغرى تابعتـان لإمارة رأس الخيمة، وهذه الجزرالثلاث كانت تحكمها أسرة «القواسم» منذ منتصف القرن الثامن عشـر على الأقل، ومن دون انقطاع إلى العام ١٩٧١. وعـندما سيطرت بريطـانيا على منطقة الخليج العربى اسـتطاعت أن تفرض أمنها عليه باتفاقيـات ثنائية مع حكام المنطقة المحليين. وبـقيت الإمارات العـربية تتولى شـؤونها الداخليـة التى كانت تشـمل ممارسة السيادة العربيـة المتواصلة على الجزر الثلاث. وتشير الدراسات التـاريخية إلى أن إمارتى الشارقة ورأس الخيمة كـانتا تستوفيان الرسوم على استثمـار الجزر الثلاث من الغواصين والصيـادين والرعاة. وكـذلك كانت الإمـارتان تمنحان الامتـيازات للشـركات الأجنبـية لاستـغلال الثروات الطبيـعية (النفط ضمنًا) فى هـذه الجزر. وكانتا السلطات البـريطانية تتولى التصديق على هذه هذه الامتيازات[١].

ويتـضح من المراسلات الـدبلوماسـية التـى كانت فى ٣٠/ ١١/ ١٩٧١، عندمـا اشتـرط شاه إيران، وهو يومـذاك «شرطى الخليج» فـرض سيادته على جـزيرتى الطنب الكبرى والطنب الصغرى مقابل قبوله باستقلال الإمارات العربية المتحدة. كما وقع، بعد تدخلات إقليميـة ودولية، على مذكرة تفاهم مع الشارقة تقضى باقـتسام النفوذ والموارد

---

١ ـ جريدة الحياة ـ ١٤/ ١٠/ ١٩٩٢م.



بين إيران والشارقة ورفع علمهما على الجزيرة. ومن الواضح أن هذا الوضع لم يكن عادلا. وقد أشار إليه وزير الخارجية فى الإمارات فى خطابه أمام الجمعية العامة عندما قال أن الإجراءات الإيرانية الأخيرة خرق صارخ «النصوص ولروح مذكرة التفاهم للعام ١٩٧١ التى تفتقر إلى العدالة والتكافؤ أصلا، والتى فرضت فى ظروف التهديد باستعمال القوة والإكراه..». والآن ما هو الوضع القانونى للجزر الثلاث، بعدما فرضت إيران سيطرة كاملة ومعلنة على اثنتين منها، منذ العام ١٩٧١ لغاية تاريخه، وشبه سيطرة على الثالث (واليوم سيطرة كاملة)؟ الواقع ان هذا الاحتلال الإيرانى للجزر لا يشكل سندًا قانونيا لاكتساب الإقليم بواسطة التقادم (أو مرور الزمن). وذلك لعدد من الأسباب أهمها(١):

١ ـ انه تم اصلا بالقوة وليس سلمًا. وهذا مخالف لمبدأ أساسى فى القانون الدولى الذى فرض على الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة (أو حتى خارجها) الامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأية دولة أخرى. يمكن أن تصدر الجمعية العامة بيانًا تدعو فيه فريقى النزاع إلى التفاوض الثنائى مجددًا مع تأييد الجمعية لمذكرة التفاهم للعام ١٩٧١، كونها معاهدة دولية ثنائية ملزمة. إن مثل هذا البيان يشجع الحل السلمى للنزاع لكنه يعيد الكرة إلى الملعب الأساسى الذى حاولت الإمارات إخراجها منه. لكنه إذا تضمن تأييدا لمذكرة التفاهم، فهو يعطى الإمارات دعمًا دوليا فى أوساط الرأى العام الدولى. ومن محاذيره: إغفال الحق العربى فى جزيرتى الطنب الكبرى والصغرى، وترك أمرتفسير هذه المذكرة لطاولة المفاوضات (على غرار القرار ٢٤٢ والتفسيرالإسرائيلى له المناقض تمامًا للتفسير العربى).

٢ ـ يمكن الجمعية العامة أن تكلف لجنة تقصى حقائق برئاسة الأمين العام أو سواه لدرس الأوضاع وإبلاغ الجمعية النتيجة أو يمكنها تكليف الأمين العام القيام بدور الوساطة لتطبيق المذكرة فى ضوء مبادئ القانون الدولى. وهذه الإجراءات تأخذ من الوقت والجهد والمماطلة قسطًا وفيرًا.

٣ ـ كذلك يمكن الجمعية العامة أن توصى باتخاذ التدابير لتسوية الموقف (المادة

---

١ ـ جريدة الحياة ـ ١٤/ ١٠/ ١٩٩٢م.



١٤ من ميثاق المم المتحدة) بين الدولتين وتطالب بانسحاب إيران من الجزر العربية. ومع تحقيق مثل هذا الافتراض المتفائل تبقى العـقبة الكبرى: مدى الاستجابة الإيرانية لمثل هذا الطلب، لأن جميع قـرارات الجمعية العـامة تصدر على شكل توصيات لا قـوة إلزامية لها.

٤ ـ ويمكن الجمـعية العامـة أن تطلب من محكمة الـعدل الدولية رأيا استـشاريا (المادة ٩٦ من الميثاق) حول الحدود بين الدولتين وتفسـير مذكرة التفاهم. ومن المعروف أن لهذه الآراء الاستشارية مرجعـية دولية ذات شأن وإن لم تكن ملزمة لفريق النزاع مثل الأحكام القضائية. المهم، فى ضـوء هذه الاحتمالات الأربعة، إن الجمعـية العامة، مع ثقل الرأى العام الدولى الذى تمت فيه، لا تستطيع تمكين الدولة الإمـاراتية إعادة سيادتها على الجزر إذا أصرت إيران على موقفهـا. ونتذكر هنا الرفض الإيرانى للحكم القضائى الذى صـدر فى العام ١٩٨٠ عن مـحكمة العـدل الدولية بصـدد الإفراج الفـورى عن الرهائن الأمـيريكييـن، من دون أن تتمكن أية هيـئة دوليـة أخرى تنفيـذ هذا الحكم أو تفعيله، مع أن المادة ٩٤ من الميـثاق تخول مجلس الأمن تطبـيق أحكام المحكمة الدولية بالقوة إذا اقتضى الأمر. نستعـرض هذه الاحتمالات،ولا نخال أن ديبلوماسي الإمارات غافلون عنها. لذلك نظن أن لجوء الإمـارات إلى الجمعية العامة جاء مناسـبة ديبلوماسية لتدويل قضـية الجزر وللحصول على موقف دولى مـؤيد لدولة الإمارات بصددها. وفى ضوء هذا الموقف الذى تنتظره الإمـارات، بمساعدة دول الغـرب عمومًا والدول العـربية جميعًا، يمكن الإمارات أن تباشر الخطوة التالية، أى رفع شكوى إلى مجلس الأمن، إذا لم تغير إيران موقفها شؤونها الداخليـة التى كانت تشمل ممارسة السيادة العربية المتواصلة على الجزر العربية الثلاث[١].

تشير الدراسـات التاريخية إلى أن إمـارتى الشارقة ورأس الخيمـة كانتا تستـوفيان الرسوم على اسـتثمار الجـزر الثلاث من الغواصـين والصيادين والرعاة. وكـذلك كانت الإمارتان تمنحان الامتيازات للشركات الأجنبية لاستغلال الثروات الطبيعية (النفط ضمنا) فى هذه الجزر. وكانت السلطات البريطانية تتولى تصديق على هذه الامتيازات. ويتضح من المراسلات الديبلومـاسية والوقـائع السياسـية أن الجزر الثـلاث كانت تابعة للسـيادة

١ ـ جريدة الحياة ـ ١٤/ ١٠/ ١٩٩٢م.



الكاملة للإمارتين. فمن ناحية سكانية كان سكان هذه الجزر، وما يزالوا، من القومية العربية. ومن الناحية السياسية والقانونية لم يكن ثمة نقاش إقليمى ولا اعتراض إيرانى (قبل العام ١٩٧١) على ممارسة سيادة رأس الخيمة على جزيرتى الطنب الكبرى والصغرى وسيادة الشارقة على جزيرة أبو موسى. ففى العام ١٩١٢ مثلا كتب المقيم السياسى البريطانى فى الخليج العربى (برسى كوكس)، الذى أصبح فيما بعد مندوبًا ساميًا لبريطانيا فى العراق) إلى شيخ رأس الخيمة يطلب منه السماح بإقامة منارة فى جزيرة الطنب الكبرى لإرشاد السفن فى الخليج. وفى العام ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ حرر البريطانيون مراسلات متعددة إلى رأس الخيمة بضرورة رفع العلم العربى لرأس الخيمة على الجزيرتين. وفى العام ١٩٧٠ اكد وزير الدولة البريطانى للشؤون الخارجية رسميًا أن السيادة على جزيرة أبو موسى إنما تعود، بحق حصرى، إلى الشارقة. وكذلك أعلن المعتمد البريطانى فى دبى فى العام ١٩٧٠ الموقف ذاته. ومن الواضح أن هذه السيادة العربية على الجزر الثلاث كانت فعلية، ومتواصلة،ومتصلة بالأصل البشرى للإمارة الأم، وسلمية ومعلنة،و كاملة. وهذه الشروط جميعها ضرورية، بحسب القانون الدولى العام، لشرعية امتلاك الإقليم أصلا[1].

أما من الجهة الإيرانية لا يبدو أن ثمة دليلا قانونيا واحدًا يثبت الإدعاء الإيرانى السيادة على الجزر الثلاث. حتى أن ما يتداوله بعض وسائل الإعلام عن وجود خرائط بريطانية تعتبر الجزر ضمن السيادة الإقليمية الإيرانية لا قيمة له. فهذه الخرائط لا تعتمد فى القضاء الدولى وسائل إثبات، أو حتى قرائن، ما لم تكن صادرة عن السلطات البريطانية المختصة بتاريخ تقدمها،ومؤيدة منها. كذلك فإن الحاجات الأمنية والاستراتيجية والاقتصادية للدولة فى ضم بعض الأقاليم إليها لا تشكل سندًا قانونيًا مشروعًا فى نظر القانون الدولى. والواقع أن السيادة العربية على الجزر الثلاث بقيت محفوظة ومستمرة للإمارتين العربيتين حتى الاحتلال الايرانى عام ١٩٧١. إن الإمارات العربية لم تسكت عن هذا الاحتلال ولم تتنازل عن حقها فى الجزر لاضمنًا ولا صراحة ولم تهمل مطالبتها فيها. فقد تقدمت باعتراضات علنية ومراجعات متكررة إلى جامعة الدول العربية فى العام ١٩٧١. وإلى هيئة الأمم المتحدة فى العام ١٩٨٠، وأخيرًا فى

---

١ ـ جريدة الحياة ـ ١٤/ ١٠/ ١٩٩٢م.



سبتمبر ١٩٩٢ إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة على أثر احتلال القسم الثانى من جزيرة أبو موسى فى أغسطس ١٩٩٢. ويتضح من المراجعات والشكاوى أن السيادة الإيرانية على الجزر ليست سلمية ولا محسومة من دون أى اعتراض. فضلا عن أن موقف السكان فى هذه الجزر لم يشر علنًا إلى قبوله بالسيادة الإيرانية. ان الحكومة الإيرانية نفسها أعلنت قبولها بمذكرة التفاهم فى ١٩٧١، مع أن لديها تفسيراً آخراً لهذه المذكرة، ما يعنى أنها لا تدعى سيادة حصرية ومطلقة على جزيرة أبو موسى. ان مدة الاحتلال الإيرانى لاتقارن بالفترة الطويلة جدا لممارسة السيادة العربية على الجزر الثلاث[1].

وسائل استعادة السيادة العربى على الجزر:

من المعروف فى القانون الدولى أن المفاوضات والمساعى الحميدة والوساطة تشكل، بحسب المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، وسائل سلمية لحل النزاع بين الدول، إلا أن هذه الوسائل تبدأ وتستمر بإرادة فريقى النزاع. كذلك يمكن اللجوء إلى التحكيم أو التقاضى الدولى بإرادة الفريقين معا. ولكن أحد الفريقين لا يستطيع اعتماد وسيلة سلمية من هذه الوسائل إذا رفض الفريق الآخر فى النزاع القبول بها. وعلى هذا يبقى متاحا لهذا الفريق اللجوء إلى الهيئات الأخرى الدولية مثل الجمعية العامة أو مجلس الأمن. وهذا ما فعلته حكومة الإمارات العربية بعد ما رفضت إيران التحكيم والتقاضى الدولى وبعدما فشلت المفاوضات والمساعى الحميدة. والسؤال الذى يطرح هو ماذا بعد؟

طالما أن القضية عرضت على الجمعية العامة، يمكننا أن نتحدث عن بعض الإمكانات الفرضية التى قد تصدر عن هذه الجمعية. نستعرض هذه الاحتمالات، ولا نخال أن ديبلوماسيى الإمارات غافلون عنها، لذلك نظن أن لجوء الإمارات إلى الجمعية العامة جاء مناسبة ديبلوماسية لتدويل قضية الجزر وللحصول على موقف دولى مؤيد لدولة الإمارات بصددها[2].

فى ضوء هذا الموقف الذى تنتظره الإمارات، بمساعدة دول الغرب عمومًا والدول العربية جميعًا، يمكن الإمارات أن تباشرالخطوة التالية، أى رفع شكوى إلى مجلس

---

١ ـ جريدة الحياة ـ ١٤/ ١٠/ ١٩٩٢م.

٢ ـ جريدة الحياة ـ ١٤/ ١٠/ ١٩٩٢م.



الأمن، إذا لم تغير إيران موقفها (استنادًا للمادة ٣٧ ـ الفقرة الأولى من الميثاق). ولمجلس الأمن الحق فى أن يوصى بما يراه مناسبًا من الإجراءات وطرق التسوية، بدءا بدعوة طرفى النزاع إلى اللجوء إلى محكمة العدل الدولية أو إلى التحكيم أو غير ذلك من الوسائل السلمية، ومرورًا بإصدارقرار بالطلب إلى إيران الانسحاب من الجزر، وانتهاء باتخاذ إجراءات تنفيذية بحق الدولة الرافضة تشتمل على المقاطعة الاقتصادية والديبلوماسية وغيرها. وقد تنتقل إلى استخدام القوات المسلحة من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن. وفى خضم هذه الافتراضات أو الاحتمالات الواردة يمكن أن ننبه إلى محاذير يجب على فريقى النزاع أخذها فى الحسبان منعًا لتكرار المآسى الماضية وانقاذًا لأمن الخليج العربي ولاستقراره واستقلاله(١):

١ ـ يبقى طريق التفاوض الثنائى، من حيث المبدأ، هو الطريق الأقصر والأسلم شرط أن يكون لدى السلطات الإيرانية نية فعلية وصادقة لإنهاء النزاع وللإقرار بالحق العربى فى الجزر الثلاث. وإذا كانت الدولة الإيرانية اعتمدت إثاره هذه الأزمة فى جزيرة أبو موسى لفرض التطبيع الاقتصادى مع دول مجلس التعاون، أو للضغط عليها من أجل رفع أسعار النفط أو لتذكير الولايات المتحدة بوجوب إشراكها فى أمن الخليج العربى كقوة إقليمية أولى فى المنطقة، أو للحصول على مساعدات مالية أو إعفاءات وديون خارجية، إذا كان القصد واحدًا من هذه الاحتمالات، أو كلها، فالثمن الذى قد تدفعه إيران نتيجة ذلك ربما كان باهظًا بحيث لا يوجد ما يعوض عنه.

٢ ـ يخشى مع التصعيد وتدويل قضية الجزر العربية بواسطة مجلس الأمن، أن يصدر هذا الأخير قرارًا مستندًا إلى الفصل السابع، أى استخدام القوات المسلحة لتأمين الانسحاب الإيرانى من الجزر. ويتكرر السيناريو ذاته الذى أخرج القرار ٦٧٨ بصدد العراق ـ الكويت أى «تفويض الدول الأعضاء (عمليًا الولايات المتحدة) مساعدة الإمارات باسترجاع الجزر، وعمليًا إحلال القوات الأميركية محل الإيرانية فى الجزر الثلاث، وعلى هذا يكتمل الوجود الأميركى المسلح فى منطقة الخليج العربى ولكن بواسطة إيران وسياستها.

---

١ ـ د. شفيق المصرى ـ جريدة الحياة ١٤/ ١٠/ ١٩٩٢م.



أزمة الجزر العربية ومستقبل العلاقات العربية ـ الإيرانية

كتب د. عبدالله الأشعل والذى يعمل نائب مدير المعهد الدبلوماسى فى القاهرة والخبير فى قضايا الحدود عن الاحتلال الإيرانى للجزر العربية يقول(١):

من الواضح أن إيران عندما عينت محافظا لجزيرة أبوموسى وخصصت لها ميزانية مستقلة للتنمية، إنما تسعى إلى تصعيد المواجهة مع الإمارات العربية، ومن المهم ان تحدد مغزى التصرفات الإيرانية والأسباب والدوافع والظروف التى ترتبط بأزمة الجزر العربية، سعيًا إلى تحديد وسائل التسوية السياسية لهذه الأزمة حرصا على العلاقات العربية ـ الإيرانية، ولعل هذا الهدف وهو المحافظة على العلاقات العربية ـ الإيرانية يحتاج إلى تحديد هو الآخر فى وقت تختلط فيه المشاعر العربية وتتقاطع فبه وجهات النظر تجاه إيران سواء من زاوية سياساتها الدينية أو سياسات القوة التى تظهر فى صورة متعددة حرصا منا على وضع هذه العلاقات فى إطارها الصحيح وإيمانا بأن العلاقات الخليجية ـ الإيرانية ومن ورائها الإيرانية ـ العربية هدف يستحق العمل من أجله.

والمسألة فى إيجاز تتلخص فى أن إيران التى حجبها الاحتلال البريطانى للإمارات العربية على الساحل العربى حتى عام ١٩٧١ ع ممارسة نفوذها على هذا الساحل قد انطلقت قبل ساعات من تنفيذ الانسحاب العسكرى البريطانى إلى احتلال الجزرالعربية أبو موسى وطنب الصغرى والكبرى، وقبيل قيام دولة الإمارات العربية المتحدة فى محاولة لفرض الأمر الواقع الذى لا تلبث الدولة الجديدة أن تقبله طوعا أو كرها، وقد استندت إيران جزئيا فى هذا الغزو إلى اعتبارين أحدهما: قانونى وهو أن الغزو قد جاء تنفيذا لاتفاق أبرمته إيران مع حاكم الشارقة يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ دون أن تعلن مضمون هذا الاتفاق الذى يعطيها بعض الحقوق، ولكنه لا يمنحها السيادة ولا الاحتلال الكلى لجزيرة أبو موسى، فاعتبرت هذا الاتفاق المؤقت وغير المحدد المدة بشأن أبو موسى أساسا شاملا لاحتلال الجزر الثلاث دفعة واحدة متذرعة بأن هذه الجزر كانت إيرانية قبل أن ترغمها بريطانيا على التوقف عن ممارسة السيادة عليها. وثانى هذين الاعتبارين فهو اعتبار سياسى يستند إلى شعور إيران فى ذلك الوقت بأنها صارت

---

١ ـ د. عبدالله الأشعل ـ عالم اليوم ١٩٩٣/١٢/٢م.



الوريث الشرعى لبريطانيا، خاصة وأن الاستراتيجية الأمريكية الكبرى قد أوكلت إليها مهمة أساسية فى التنصت على الاتحاد السوفيتى عبر مسافة ٢٥٠٠كم وكان المقابل يتضمن الكثير لإيران ومن ضمنه السكوت على هذا الاحتلال. أما العالم العربى فى ذلك الوقت فكان يعانى من مضاعفات نكسة عام ١٩٦٧، فكانت أصوات المعارضة العربية لهذا الغزو خافتة، بل أن البعض يرى أن المعارضة العراقية للغزو كانت جزءا من لعبة الصراع بين إيران والعراق، وواصل العراق فى تشدده إلى حد معارضة انضمام الإمارات العربية إلى الجامعة العربية بحجة أنها سكتت على هذا الغزو وقبلت انضمام الشارقة إليها فى فبراير من العام التالى، وما ينطوى عليه ذلك فى نظر العراق من قبول ضمنى لهذا الواقع(١).

ومعلوم أيضا ان الوضع فى الجزر ظل على ما هو عليه خلال الفترة من ١٩٧١ حتى أغسطس ١٩٩٢، اعترف خلالها العالم بأن إيران تحتل هذه الجزر احتلالا واقعيا غير مشروع ولكنها لا تمارس فيها مظاهر السيادة ولا تكرس فيها ادعاءاتها بالتبعية، فكان وضعا وسطا لم تشأ الإمارات العربية أن تقحم القضية فى إطار العلاقات مع إيران لأنها قدرت أن إيران ما بين ١٩٧١ و١٩٧٩ قد اهتمت بالحوار مع دول مجلس التعاون لبلورة ترتيبات إقليمية لأمن الخليج العربى، وأن قضية الجزر يمكن أن تحل فى إطار العلاقات الودية التى بشرت بها السياسة الإيرانية فى تلك الفترة، خصوصا وأن إيران قد بذلت من الود للعرب خلال حرب أكتوبر ومن الصداقة لمصر، ما إعتبر أنه رصيد لهذه الصداقة الإيرانية ـ العربية المتنامية. وعندما قامت الثورة الإيرانية فى فبراير ١٩٧٩ كانت العلاقات المصرية ـ العربية والمصرية ـ الإيرانية قد اضطربت اضطرابا شديدًا، ثم لم تلبث الثورة الإسلامية أن عبرت عن سياسات أثارت مخاوف دول مجلس التعاون وشكوكها، لعل العراق قد لعب دورا فى احترامها بحكم طموحاته الجديدة صوب كل من مصر وإيران، وكانت تقاليد التفكير السياسى فى مجال التحالفات يقتضى التحالف بين مصر وإيران ضد العراق عبر محاولات إيرانية حميمة صوب العالم العربى لحشده ضد مصر ولكن مصر اختارت موقفا قوميا فى الصراع الجديد بين إيران والعراق الذى صوره العراق على أنه حرب عربية ـ إيرانية، ويجب أن نشير للإنصاف بأن الإمارات

---

١ ـ عالم اليوم ـ ٢/١٢/١٩٩٣م.



العربية وبعض دول مجلس التعاون لم تعتبر الأمر كذلك وعكست مناقشات المجلس الأعلى والمجلس الوزارى فى مجلس التعاون دور الإمارات والكويت للتوسط بين إيران والعراق، ولم يكن ممكنا لدول الإمارات أن تثير مشكلة الجزر حتى لا يفسر الأمر على انه استغلال لفرصة التورط الإيرانى رغم أن العراق حرضها على ذلك فلما انتهت الحرب العراقية الإيرانية بالشكل الذى انتهت إليه ثم ما كان من أزمة الخليج العربى الثانية وتداعياتها، قامت إيران بتأكيد سيطرتها على الجزر عام ١٩٩٢، ولا يخفى على المراقبين ان السلوك الإيرانى بعد أزمة الخليج الثانية وتحجيم الدور العراقى قد اختلف اختلافا ظاهرا عما كانت عليه واتجهت إيران إلى نفس الدور الذى كانت تمارسه فى عهد الشاه مما يقطع برجحان عوامل الثبات والاستمرار فى السياسة الإيرانية مع اختلاف طفيف فى وسائلها وأساليبها[١].

إذا كان الموقف الإيرانى قد أحدث أزمة محققة فى علاقاتها مع الإمارات، فإن هذا الموقف قد أدى إلى سحابات وتوترات متفاوتة فى علاقات إيران بأعضاء مجلس التعاون وبالمنطقة العربية. صحيح أن العالم العربى يمر حاليا بمرحلة تتسم بخصائص عديدة وأن أبرزها المتصل بسياق هذا التحليل هو أنه ليس هناك اتفاق بين الباحثين والرسميين على ما يمكن أن يسمى بالقضية القومية بعد أن زال هذا الوصف عن القضية الفلسطينية وتفكك الإجماع العربى حولها ضمن تداعيات أزمة الخليج العربى الثانية وترتب على ذلك أن الخلافات والمنازعات بين الدول العربية وبعض دول الجوار، أو الدول الأجنبية لم تعد قضية قومية وإنما هى منازعات ثنائية بين دولة عربية معينة ودولة غير عربية مجاورة أو بعيدة كما يصدق على أزمة الجزر العربية، وسواء كان هذا الوضع ضاراً أو نافعا للعالم العربى فإننا يجب أن نتعامل فى هذا التحليل مع الواقع. وتطبيقا لذلك فإن موقف الإمارات وموقف مجلس التعاون يعبر عن حالة نموذجية، فالإمارات لا تزال تأمل فى تسوية ودية تتراوح بين التسوية السياسية والتسوية القضائية وتأمل ألا تتأثر العلاقات بين البلدين بشكل خطير بسبب هذه الأزمة، وتفضل قدر الإمكان بين هذه الأزمة التى عرفت طريقها إلى محكمة العدل الدولية وبين أن تكون هذه الأزمة سببًا لأزمة فى العلاقات بين البلدين، وهو فاصل مهم ينبغى المحافظة عليه، ويجب ان

---

١ - عالم اليوم - ١٩٩٣/١٢/٢م.



تساعد إيران على ذلك، فى الوقت الذى يتخذ مجلس التعاون موقفا حازما قوامه تأييد موقف الإمارات وإفهام ذلك لإيران، بل إن مجلس الجامعة العربية قد جعل أزمة الجزر العربية وإن لم تصل إلى أزمة لهذا السبب بالذات فى العلاقات الإيرانية ـ العربية إلا انها صارت بمعنى ما قضية قومية عربية فى مواجهة إيران. على أننا إذا كنا قد رأينا ذلك التناقض بين الموقفين الإيرانى والعربى وسعى كل طرف إلى تحقيق هدفه فى الأزمة، وحرص الإمارات على عدم تصعيد الموقف سياسيا فى إطار الأمم المتحدة والاكتفاء بالاحتكام إلى القانون الدولى فى محكمة العدل الدولية، فإن إيران من ناحيتها تعمل على تأكيد مظاهر سيادتها على هذه الجزر(١).

نرى أهمية الطريق القضائى فى إدارة الأزمة، لكن إيران حتى لو صدر الحكم لصالح الإمارات يمكن أن تمتنع عن تنفيذه، وفى هذه الحالة فإن إجبار إيران على التنفيذ سوف يخضع للعلاقات الإيرانية ـ الأمريكية، بل إن هناك من يحاول أن يغرى الولايات المتحدة بإيران دون أن يتنبه إلى ان الولايات المتحدة لن تتخذ موقفا أساسيا من إيران بسبب الجزر العربية، و إنما قد تتذرع بقضية الجزر فى إطار سياساتها المتطورة إزاء إيران. فإذا كان العرب العقلاء حريصين على إيران المسلمة والجارة التاريخية للعالم العربى فإن حرص إيران على العلاقات العربية الصحية يجب ألا يقل عن الحرص العربى على إيران. ودون أن نخوض فى هذه النقطة الحساسة فإن الأمل يحدو فى أن تتحقق مصالحه عربية ـ إيرانية شاملة لو صحت النوايا من الجانب الإيرانى وأخذ العرب حذرهم من الأطراف العديدة التى يهمها أن تستخدم غيرها لخدمة مصالحها الخاصة بها. ولا يجوز أن يخفى على المراقبين أن مجلس الأمن يمكنه أن يلعب دوراً مهما ضد إيران سواء اتصل الأمر بالحكم القضائى الذى سيستغرق إصداره وقتا طويلا أو قبله، ولعلنا نلاحظ أن الأمر لن يعرض على المجلس أو الجمعية بشكل جدى، ولكن الاحتمال قائم وفى هذه الحالة فإن قرارات المجلس ضد إيران لن تكون مثل قراراته ضد الصرب فى قضية البوسنة. والحق أن إيران بهذا العمل فى الجزر تضر بمجمل مصالحها فى المنطقة، وكان عليها أن تجمد الوضع على فرض أن المسألة نزاع حول السيادة إلى أن تبت هيئة قضائية

---

١ ـ عالم اليوم ـ ٢/١٢/١٩٩٣م.



أو تحكيمية فى هذه المسألة، بدلا من أن تقرر لنفسها بنفسها تحديات وإحراجا على النحو الذى تصرفت به[1].

نلاحظ مما سبق أنه:

لم يكن الموقف العربى إيجابيًا نحو الجزر العربية، فقد كان الموقف العربى من الاحتلال الإيرانى بادئ الأمر مانعا ومجاملا لحكومة الشاه وذلك لانشغال العرب بالقضية الفلسطينية من جانب وحرص على الصعيد العربى بشأن الجزر، ويمكننا القول بأن الموقف العربى كان عبارة عن استنكار وشجب على المستوى الشعبى فقط، وهذا ما نلاحظه فى الاجتماع الطارئ الذى عقده مجلس الجامعة العربية يوم الإثنين ٦ديسمبر ١٩٧١م، وقد صدرت عنه القرارات التالية[2]:

أ. التأكيد على عروبة الجزر الثلاث بحكم الواقع والتاريخ والقانون والشرعية الدولية وإن السيادة عليها لأصحابها العرب.

ب ـ إدانة هذا الاحتلال لجزء من الأرض العربية بالقوة، مما يهدد الأمن والاستقرار بالمنطقة،ويجافى ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والمعاهدات الدولية.

جـ ـ تحميل بريطانيا مسؤولية تخليها عن التزاماتها الدولية وإدانتها تنكرها لارتباطاتها.

د. إن إيران بهذا الاحتلال تعرض الصداقة والعلاقات العربية ـ الإيرانية للخطر. وتجنبًا لذلك فإن المجلس يكلف الأمين العام للجامعة بالاتصال فورًا على أعلى المستويات من أجل إعادة إيران النظر فى موقفها.

هـ . أن يعرض الأمين العام على مجلس وزراء الخارجية فى اجتماعه المقبل نتائج اتصالاته، ويجدر الذكر هنا أن رؤساء وفود كل من العراق واليمن الجنوبى وليبيا تحفظوا على البند الرابع (الفقرة د. السابقة) أما رئيس الوفد المغربى فقد تحفظ على كلمة الإدانة الواردة فى البند الثانى (الفقرة ب. السابقة) وتم إبلاغ هذه القرارات إلى الأعضاء فى

---

١ ـ د. عبدالله الأشعل ـ عالم اليوم ـ ٢/ ١٢/ ١٩٩٣م.

٢ ـ الرائد يعقوب خليل القائد ـ المرجع السابق ص٢٩.



يومهـا، أما معظم الوفود العـربى فإنها رأت أن صـداقة إيران يجب أن تأخذ بالاعتـبار وستترك القضية للمتابعة. واستمرت المواقف العربية فى الشجب والاستنكار ودعوة إيران إلى إنهاء الاحتلال والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر بالقوة واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم وفق مبادئ وقواعد القانون الدولى بما فى ذلك القبول بإحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، و قد تأكد ذلك من خلال عدة مؤتمرات عربية منها:

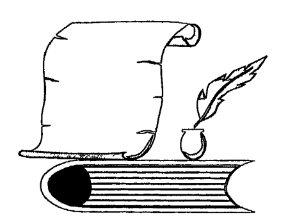
أ. مؤتمر القـمة العربيـة فى القاهرة يوم ٢٣ يونيو ١٩٩٦م والذى انـتهى بتكليف الأمين العـام لجامعة الدول العربيـة بمتابعة موضـوع الجزر ورفع تقرير بشأنهـا إلى مؤتمر القمة العربى القادم.

ب. اجتماع وزراء خارجيـة دول إعلان دمشق فى اللاذقية يوم ٢٦ يونيو ١٩٩٧م والذى أكدوا فيه أن الوصول إلى حلى سلمى لقضـية جزر الإمارات الثلاث التى تحتلها إيران أمر هام لفتح صفحة جديدة فى العلاقات العربية ـ الإيرانية[١].

---

١ ـ الرائد يعقوب خليل القائد ـ نفس المرجع ض٢٩.





الفصل السادس

الموقف الدولى من الاحتلال الإيرانى للجزر العربية ١٩٩٢-١٩٩٧

- الإمارات والموقف الدولى.
- موقف الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها (٤٧).
- الإمارات والأمم المتحدة عام ١٩٩٣.
- الموقف الأمريكى من إيران عام ١٩٩٢.
- الموقف الأمريكى من الاحتلال الإيرانى للجزر عام ١٩٩٦.
- الموقف البريطانى من الاحتلال الإيرانى لجزيرة أبوموسى.
- الموقف الروسى من قضية الجزر العربية.
- الموقف الفرنسى من قضية الجزر العربية.
- الندوة الدولية فى باريس والجزر العربية.

الإمارات والموقف الدولى

تحرك الإمارات العربية المتحدة كان لإيضاح حقها باستعادة جزرها المحتلة على مختلف الأصعدة، ومن ذلك المذكرة التى قدمها وفد الدولة إلى المؤتمر العالمى الذى عقد فى نيودلهى بالهند فى شهر إبريل ١٩٩٣ حيث قالت المذكرة:

يتشرف وفد الإمارات العربية المتحدة بأن يقدم لزملائه أعضاء الوفود البرلمانية العالمية تحياته، وينتهز هذه الفرصة لتذكير المجتمع الدولى بأنه منذ أن احتلت إيران جزرنا طنب الكبرى والصغرى وأبوموسى الواقعة فى الخليج العربى فى ١٩٧١/١١/٣٠ وطردت سكانها وشردتهم واغتصبت أموالهم، ونحن نطالب باستعادة حقنا فى هذه الجزر بالطرق السلمية، إلا أن إيران لم تعر هذه المطالبة أية أهمية، كما أن هيئة الأمم المتحدة لم تتخذ قراراً يعيد الحق إلى ذويه، مع أن إيران فى احتلالها الجزر قد خالفت مخالفة صارخة نص المادة الثانية، الفقرة من ميثاق الأمم المتحدة التى تمنع استخدام القوة فى المنازعات الدولية. إننا وإن كنا حريصين على أمن الخليج العربى واستقراره والمحافظة على علاقات ودية مع جارتنا إيران إلا أننا بنفس الوقت لن نتوقف عن المطالبة باستعادة حقوقنا فى الجزر العربية الثلاث والسماح لأهاليها بالعودة إليها وإعادة ممتلكاتهم لهم، وسنبذل قصارى جهودنا فى التوصل إلى أهدافنا بالطرق السلمية والوسائل الشرعية وفقًا لمبادئ الأمم المتحدة وميثاقها. وإننا نناشدكم مساعدتنا على تحقيق أهدافنا العادلة باستخدام جميع وسائل الضغط المتاحة لكم لإرغام إيران للإذعان لصوت الحق والعدل.
وفى رد على الانتهاك الإيرانى فى نهاية شهر سبتمبر ١٩٩٤ لسيادة الإمارات بافتتاحها خطًا جويًا يربط بين مدينة بندر عباس وجزيرة أبوموسى، صرح مصدر مسؤول فى بيان صحفى بأن هذه الخطوة تعتبر انتهاكًا لسيادة الإمارات العربية المتحدة على جزيرة أبوموسى وتتعارض مع مبادئ الصداقة وحسن الجوار(١).

وقال البيان: تؤكد الإمارات العربية المتحدة أن تسيير مثل هذا الخط لايعبر عن واقع الحال بالنسبة لجزيرة أبوموسى، حيث أنه يوم إنزال القوات الإيرانية على جزيرة أبوموسى فى نوفمبر ١٩٧١ لم يكن يوجد على الجزيرة أى مواطن إيرانى، وبالتالى فإن الوضع الذى تم تحت الاحتلال الإيرانى العسكرى للجزيرة لايثبت أى حقوق سيادية

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص٣٢٧.



لإيران على الجزيرة. واختتم المصدر المسؤول تصريحه قائلا: إنه تأسيسًا على المبدأ المستقر فى القانون الدولى، فإن الاحتلال العسكرى لايغير الوضع القانونى للإقليم المحتل ولايكسب سيادة للطرف المحتل مهما طال أمد الاحتلال(١).

كلمة الإمارات فى الأمم المتحدة:

وأعلن وزير الخارجية موقف الإمارات بوضوح وكذلك مساعيها الدائمة لحل مشكلة الجزر بالتفاهم والحوار الودى وذلك فى كلمة ألقاها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٣٠سبتمبر ١٩٩٢ قال فيها(٢):

نص الكلمة التى ألقاها وزير خارجية الدولة فى الجمعية العامة للأمم المتحدة.

السيد الرئيس . .

شهدت منطقة الخليج العربى أحداثا غير طبيعية فى السنوات الماضية ابتداء من الحرب العراقية ـ الإيرانية وما تلاها من حرب الخليج الثانية، وكانت لتلك الأحداث آثار سلبية على الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى منطقتنا، ونتيجة لتلك الأوضاع وفى ظل المتغيرات الدولية الجديدة التى ترتبت على زوال نظام القطبين، وتوفير الأمن والاستقرار، والتعايش السلمى، وتسوية النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية، فإننا نعمل مع الدول الشقيقة فى مجلس التعاون على وضع هذه المفاهيم فى قواعد وأسس تحكم العلاقات والروابط بين دول المنطقة. وفى الوقت الذى قطعنا فيه شوطا كبيرا فى هذه المسيرة السلمية البناءة وبالذات نحو إعادة الاستقرار والأمن إلى منطقتنا التى هى فى أمس الحاجة إليهما ومن ضمنها سعينا إلى بدء حوار مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية لإنهاء القضايا المعلقة بين البلدين وبالذات الاحتلال العسكرى الإيرانى للجزر العربية الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، طنب الكبرى وطنب الصغرى. وأبوموسى، قامت السلطات الإيرانية باتخاذ مجموعة من الاجراءات والتدابير غير القانونية بشأن جزيرة أبوموسى انتهاكا لمذكرة التفاهم لعام ١٩٧١. لقد عبرت بلادى عن رفضها لهذه الإجراءات لما تمثله من انتهاك صارخ لسيادة ووحدة

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ٣٢٧.

٢ ـ أوراق ـ ١٥/ ١٠/ ١٩٩٢م.



أراضى الإمارات. ومبدأ حسن الجوار، إلى جانب تعارضها مع نصوص وروح ومذكرة التفاهم، التى تفتقر إلى العدالة والتكافؤ أصلا، والتى تم فرضها فى ظروف التهديد باستعمال القوة والاكراه. وتستهدف الإجراءات الإيرانية الأخيرة السيطرة على جزيرة أبوموسى وضمها إليها أسوة بما فعلته حكومة إيران عام ١٩٧١ فى احتلالها العسكرى لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى التابعتين لدولة الإمارات، ومن الطبيعى أن هذه الاجراءات ستزيد التوتر، وتزعزع الاستقرار والأمن فى المنطقة مما يتنافى مع مفهوم التعايش السلمى وحسن الجوار والعلاقات التقليدية بين البلدين.

السيد الرئيس . .

فى يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٧١ قامت القوات المسلحة الإيرانية بمهاجمة واحتلال جزيرتى طنب الكبرى والصغرى الذى ترتب عليه مقتل عدد من المدنيين وطرد اعداد أخرى منهم بالقوة العسكرية، كما قامت القوات الإيرانية فى اليوم التالى ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ باحتلال جزيرة أبوموسى، نتيجة لذلك تحركت الإمارات على جميع الأصعدة والمستويات العربية والدولية بما فى ذلك مجلس الأمن، من أجل المطالبة باستعادة الجزر الثلاث التابعة لها والتى هى جزء لايتجزأ من أراضيها. وخلال مايزيد عن ٢٠ سنة من الاحتلال للجزر الثلاث اعتمدت الإمارات القنوات السياسية كوسيلة هامة متبعة الدبلوماسية الهادئة، منطلقة من قناعتها بأن الحق فى جانبها، وأن هذه الجزر ستعود يوما إلى سيادة الإمارات، وقد عزز هذه القناعة المناخ الدولى الراهن، ورغبة الإمارات والمجتمع الدولى بحل المشاكل الإقليمية القائمة بالطرق الدبلوماسية ومن خلال القوانين الدولية حفاظا على الأمن والاستقرار.

السيد الرئيس . . ورغبة من الإمارات العربية المتحدة فى تسوية كافة المسائل والقضايا المتعلقة باستمرار احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى وانتهاكاتها لمذكرة التفاهم عام ١٩٧١ بشأن جزيرتى أبوموسى وحفاظا على الاستقرار والأمن فى المنطقة عقدت مؤخرا فى أبوظبى لقاءات ثنائية بين البلدين بهدف التوصل إلى تسوية سلمية تفاوضية، إلا أن الجانب الإيرانى رفض مناقشة إنهاء الاحتلال العسكرى لجزيرتى طنب الكبرى والصغرى كما رفض أيضا الاتفاق على إحالة هذه القضية إلى محكمة العدل الدولية، لذا لم يكن أمام الإمارات العربية المتحدة سوى



اللجوء إلى المجتمع الدولى، وأننى أخاطبكم هنا من منطلق حرصنا على إيجاد تسوية سلمية لهذه المشكلة مرتكزة على ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولى.

السيد الرئيس .. تؤكد الوثائق والحقائق التاريخية والجغرافية أن السيادة على الجزر العربية الثلاث كانت منذ أقدم العصور ولاتزال لدولة الإمارات العربية المتحدة، ولم يغير الاحتلال العسكرى الإيرانى لهذه الجزر من وضعها القانونى وثابت فى القانون الدولى أن الاحتلال الناجم عن استخدام القوة لن يكسب الدولة المحتلة سيادة على الإقليم المحتل مهما طال الزمن. وأن الاحتلال الإيرانى لتلك الجزر وما تلاه من إجراءات وتدابير يتناقض مع مبادئ الميثاق وأغراضه، ويتنافى مع مبادئ القانون الدولى، وبالذات احترام استقلال وسيادة الدول ووحدة أراضيها، وحسن الجوار وعدم التدخل فى الشئون الداخلية ونبذ اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدامها وحل النزاعات بالطرق السلمية.

السيد الرئيس ..

كانت بلادى ومازالت على استعداد لتسوية هذه المسألة بالطرق السلمية، المنصوص عليها فى المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة، مع الأخذ فى الاعتبار سيادة الإمارات على الجزر الثلاث وهى طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، وفى هذا الصدد نطالب حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأن تقوم من جانبها بالعمل على تسوية هذه المسألة بتلك الطرق السلمية التزاما بأحكام ونصوص القانون الدولى والمبادئ الأساسية التى تحكم العلاقات الدولية.

عرض راشد عبدالله وزير الخارجية على مجلس وزراء الخارجية العرب خلال اجتماعهم فى مقر الأمم المتحدة آخر التطورات بالنسبة للخطوات التى اتخذتها الإمارات لحل أزمة الجزر، وأكد مجلس وزراء الخارجية العرب مساندته وتأييده لموقف الإمارات ودعم كل ما تتخذه قيادة الإمارات من خطوات، ومن جهته أكد عمرو موسى وزير خارجية مصر أن القاهرة تتمسك بموقفها الرافض احتلال الجزر العربية. كما أكدت الحكومة الأمريكية تأييدها لحل أزمة الجزر سلميا. فقد أكد الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة العربية لـ «الاتحاد» أن الجامعة تدعم موقف الإمارات، وعلى استعداد للاستجابة لأى مطلب من جانب الدول العربية الشقيقة ازاء أسلوب التحرك



العربى لمواجهة هذه الأزمة. وفى تصريحات خاصة، قال الأمين العام للجامعة أنه أثار قضية الجزر والسلوك الإيرانى المرفوض فى التعامل مع أزمة الجزر خلال اجتماعاته مع عدد كبير من وزراء خارجية دول أوروبا. ومع وزير خارجية فرنسا رولان دوما، وأكد أهمية الحرص على دعم استقرار السلام فى هذه المنطقة، وردع محاولات الهيمنة الإيرانية(١).

أضاف الأمين العام: لقد اتخذت الجامعة العربية موقفا حاسما جدا إزاء هذه المشكلة بشجب الموقف الإيرانى وتقديم التأييد الكامل لدولة الإمارات، وقال: إن إيران فوجئت بصلابة الموقف العربى، ويبدو أنها لم تتصور أن الموقف العربى سيكون بهذه الصلابة وبهذا الحسم، وربما تكون إيران قد فوجئت بالموقف العربى الداعم للإمارات فى هذه الأزمة. وقد شارك الأمين العام عصمت عبدالمجيد فى اجتماعات وزراء الخارجية العرب الذى عقد بالأمم المتحدة، ووصف جو الاجتماع بأنه إيجابى للغاية، وصرح لـ «الاتحاد» بأن المناقشات والمشاورات العربية على مستوى وزراء الخارجية تناولت عملية السلام واحتلال إيران لـلجزر الثلاث، واستمع الوزراء إلى تقييم وزراء خارجية الدول المشاركة فى المفاوضات مع إسرائيل حول جولة واشنطن الأخيرة، كما استمعوا إلى تقييم وزير خارجية الإمارات إزاء الخطوات التى اتخذتها حكومته للتوصل إلى حل لأزمة الجزر. من جهة ثانية طالب وزير الخارجية البحرينى الأمم المتحدة بالتعاون مع المنظمات المعنية باستخدام الدبلوماسية الوقائية للحيولة دون نشوب نزاعات عرقية دامية وخلافات حدودية عميقة واحتلال أراضى الغير بالقوة أو إحداث أى تغييرات فى الحدود القائمة بين الدول. وأعرب وزير الخارجية البحرينى عن قلق دولة البحرين البالغ للتطورات المؤسفة التى استجدت مؤخرا فى منطقة الخليج العربي نتيجة للإجراءات التى اتخذتها إيران، وأعاد التأكيد على السيادة والحقوق الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، داعيا إيران فى هذا الصدد إلى احترام مذكرة التفاهم الموقعة بينهما وبين الإمارات(٢).

وأكد وزير خارجية مصر عمرو موسى فى تصريحات خاصة «للاتحاد» أن مصر

---

١ ـ جريدة الاتحاد ١٩٩٢/٩/٣٠م العدد ٦٥٣١.

٢ ـ جريدة الاتحاد ١٩٩٢/٩/٣٠م العدد ٦٥٣١.



تتمسك بموقفها الرافض لسياسة إيران واحتلالها للجزر العربية، وقال: لو أن إيران لها مطالب أو ادعاءات، فإن عليها أن تتعامل سلميا مع مطالبها، وليس من خلال الاحتلال وفرض الأمر الواقع، وأكد موسى أن منطقة الخليج العربي عانت من حربين ضروسين، وهذه المنطقة أحوج ما تكون إلى الاستقرار، وأضاف: مصر ترى أن إيران كدولة شقيقة يجب أن تراعى الكثير من الأمور فى تصرفاتها، وأن تحافظ على علاقات جيدة بين الشعب الإيرانى والشعوب العربية المجاورة، وكلها شعوب مسلمة. وصرح وزير الخارجية الجزائرى الأخضر الإبراهيمى بأن الاجراءات الإيرانية الأخيرة فى الخليج العربي تعتبر عملا غير شرعى ويتعين عليها التراجع عنها، كما تعتبر انتهاكا للاتفاقات التى سبق أن أبرمتها مع حكومة الإمارات. من جهة أخرى أكدت الحكومة الأمريكية من جديد تأييدها القوى لحل مشكلة الجزر العربية سلميا، كما أكدت معارضتها لأسلوب القوة لتسوية المشكلة بين إيران ودولة الإمارات حول الجزر الثلاث. وقال الناطق باسم الخارجية ريتشارد باوتشر: لقد أعلنت واشنطن تأييدها للحل السلمى للمشكلة، كما أكد وزير الخارجية بالوكالة لورانس ايجلبرجر معارضة الحكومة الأمريكية القوية استخدام القوة لحل المشكلة. وأكد الناطق استنكار الأسلوب الإيرانى واستخدام طهران الأيدى الغليظة للهيمنة على الجزر وادعاء السلطة عليها، وهذا الأسلوب لايتفق مع الموقف الأمريكى الذى يحث على حل النزاعات الإقليمية سلميا. وقال باوتشر أن الحكومة الأمريكية تحث الدولتين على توخى الأساليب السلمية لحل المشكلة، وكشف النقاب عن اتصالات أجرتها واشنطن للحيولة دون تفجر الأزمة، وقال: لقد أوضحنا خلال اتصالات هامة أن أمريكا لن تقبل استخدام القوة، وقد أعلنت واشنطن موقفها هذا رسميا بالطرق الدبلوماسية والعلنية[1].

وخلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأثناء اجتماع يوم ٣٠ سبتمبر ١٩٩٢ أفسح المجال لوفدى الإمارات وإيران لإصدار بيانات كل منهما ردًا على ما ورد فى كلماتهما أمام الجمعية انطلاقًا من مبدأ حق الرد. ونورد فيما يلى النص الكامل لبيانات حق الرد:

ممثل إيران: استمعت الجمعية بعد ظهر اليوم إلى البيان الذى أدلى به وزير

---

١ ـ جريدة الاتحاد ١٩٩٢/٩/٣٠م العدد ٦٥٣١.



خارجية الإمارات العربية المتحدة. ويود وفد بلادى أن يسترعى انتباه الجمعية إلى النقاط الآتية فيما يتصل بذلك البيان: بالنسبة لما ورد فى بيان الإمارات العربية المتحدة من إشارات إلى بلدى، اسمحوا لى بأن أؤكد مجدداً باختصار شديد نهجنا الشامل وسياستنا تجاه منطقة الخليج العربي وجيراننا فى هذه المنطقة، التى تقوم على صيانة وتعزيز علاقات الصداقة وحسن الجوار. ونحن نرى أن هذا النهج وحده هو الذى يمكنه أن يكفل الاستقرار فى المنطقة. لقد شرح وزير خارجيتنا هذا الأمر فى بيانه إلى الجمعية، والحقيقية أنه قدم خطة عمل مفصلة إلى الجمعية. وإذا قلت هذا، اسمحوا لى بأن أضيف أنه منذ البداية حاولت حكومة جمهورية إيران الإسلامية بجد أن تحسم عدم التفاهم فيما يتعلق بوضع الأفراد المقيمين فى الجزيرة أبوموسى من غير مواطنى الإمارات العربية المتحدة. وتحقيقها لهذه الغاية، وإدراكا لحاجة المنطقة إلى الهدوء التى هى حاجة ماسة أكثر مما كانت عليه فى أى وقت مضى، وكذلك لضرورة أن تحكم التفاهم وحسن الجوار العلاقات بين البلدين فى منطقة الخليج العربي، دخلنا فى مفاوضات مع الطرف الآخر. وكان أملنا أن يتبع الطرف الآخر نفس النهج ونفس السلوك، إلا أن طرف الإمارات العربية المتحدة أثار بعض المسائل فى المفاوضات كانت كلها غير ذات صلة بالموضوع المطروح، مما دفع بالمحادثات الثنائية إلى التوقف فى تلك المرحلة. وهذا المسلك لا يساعد على حسم المشكلة. وجمهورية إيران الإسلامية ترى أن النهج الذى تناول به الطرف الآخر المسألة، بما فى ذلك الإسراع بإصدار بيان عن حالة المفاوضات، يتعارض مع مصالح البلدين والمنطقة بأسرها. وجمهورية إيران الإسلامية بينما تؤكد مجددا نهجها القائم على المبدأ بالنسبة للحالة فى جزيرة أبو موسى، والتزاماتها بالاتفاقيات والتفاهمات القائمة، بما فى ذلك تلك التى جرى التوصل إليها عام ١٩٧١، تؤكد مجددا مرة أخرى استعدادها لمواصلة المحادثات الثنائية لحل سوء التفاهم الأخير، على أساس احترام مبادئ السيادة ووحدة الأراضى وحسن الجوار وضرورة صيانة الأمن والهدوء فى المنطقة. إن لنا تاريخنا من العلاقات الأخوية مع الأمارات العربية المتحدة، ونحن واثقون بأن الحكمة والتصبر سيسودان فى نهاية الأمر مما لا يتيح مزيدا من الفرص أمام عناصر خارجية راحت فى بياناتها وإعلانتها الرسمية تتظاهر بالنقاوة والدفاع عن الحق بينما هى تحاول إزكاء نيران مصالح ليست هى مصالح الإمارات العربية المتحدة أو إيران أو منطقة الخليج العربي[1].

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص٣٢٠.



ممثل الإمارات: أود أن أؤكـد هنا من جديد أن السيـادة على جزر أبو مـوسى وطنب الكبـرى وطنب الصغرى هى لدولـة الإمارات العربيـة المتحـدة. وأود باسم وفد بلادى أن أؤكـد على أن الإمارات العـربية المتـحدة رفضـت منذ عام ١٩٧١ الاحـتلال العسكرى الإيرانى لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، ومازالت ترفض هذا الاحتلال وتعتبره عملا غير مشروع ومخالفا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولى. ولقد أكدت بلادى هذا الرفض بتمسكها بالسيادة على هذه الجزر فى مجلس الأمن وفى غيره من أجهزة الأمم المتحدة وبأنها تعتبـر الوجود الإيرانى فيها مجرد احتلال ليس إلا. وكانت بلادى تأمل أن تقـوم جمهـورية إيران الأسلاميـة بإعادة تلك الجزر العـربية إلى الإمارات فى إطار تصحـيح المظالم التى سببهـا عهد الشاه. واعتـمادا على ذلك وعلى العلاقات التاريخية التى تربط شعـبينا، حاولت بلادى تسوية ذلك النزاع بالطرق السلمية وخـاصة ضـمن إطار الاتصالات الـثنائية. ومن المؤسف أن حـكومة جـمهـورية إيران الإسلامية لم تستجب لمحاولاتنا، بل على العكس قامت مؤخرا بتصعيد النزاع عن طريق اللجوء إلى مجموعة من الممارسات والإجراءات غير الشرعية ضد مواطنى الإمارات فى جزيرة أبوموسى، بما فـى ذلك استعمال القـوة العسكرية. ورغم هذا كله تود بلادى أن تؤكد مرة أخـرى استعدادها لتـسوية هذا النزاع بأى من الطرق السلمية التـى نص عليها الميثاق، استهدافا لاستعادة سيادتها على الجزر الثلاث التى هى جزء من أرضها. وينطلق هذا من إيمان بلادى بأن الاسـتقرار فى منطقة الخليج العـربي يستلزم التعاون فـيما بين دولها، واحترام كـل دولة لسيادة الأخرى، وضرورة تسوية النزاعـات بالطرق السلمية. وندعو جمهورية إيران الإسلامية للاستجابة لذلك(١).

ممثل إيران: لم أكن أعتـقد أننى سـأضطر للتكلم ثانيـة لأننى افترضـت أننا قد أوضحنا موقـفنا فى الجمعيـة العامة فى البيـان الذى أدلى به وزيرنا فى وقت سابق وفى بيانى الموجز الذى أدليت به قبل بضع دقائق. إن الحالة جلية تماما وموقفنا تجاهها واضح كل الوضـوح. وإنه لمن المؤسف أن يستـخدم وفـد الإمارات العـربية المتـحدة عـبارات استفـزازية وإثارية بشأن مشكلة الحـالة فى جزيرة أبو موسى التى أوضحنا فى مـناسبات عديدة أنه يمكن حلها بسهولة بالغة على أسـاس التعهد الذى قبلناه فى عام ١٩٧١. إن فكرة المزاعم الإقليـمية، وخـاصة فى الخليج فكرة غريبـة، فالجمـيع يعلم أن إثارة هذه

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ نفس المرجع ص٣٢١.



المزاعم من قبل فى منطقتنا سيؤجج النار فى المنطقة بأسرها. ليس هنال جدوى من وراء هذه المزاعم الإقليمية. لقد تلقينا للتو فى نشرة الأنباء التى أذيعت عصر اليوم وقوع اشتباك مسلح بين المملكة العربية ودولة قطر قتل فيه مواطن مصرى وآخر قطرى، هذه هى الحالة فى المنطقة. فمن يريد أن يفتح صندوق الأفاعى؟. إن ما نحتاجه فى المنطقة هو السلم والهدوء والاستقرار وعلاقات حسن الجواروالتفاهم ومشاعر الصدق والإخلاص بين الأشقاء. إننا نناشد أشقاءنا فى الإمارات العربية المتحدة أن يصغوا إلى صوت العقل والحكمة، إننا نناشدهم بكل صدق، وكما قلت قبل بضع دقائق، يجب ألا نسمح لبعض العناصر الخارجية أن تؤجج النار. وإننى متأكد أن هذا الوفد واثق، شأنه شأن الوفد الآخر الجالس فى الطرف الآخر من القاعة، بأن تأجج النار لا يخدم مصالحنا[1].

فى ظل النظام الدولى الجديد وزيادة نشاط الأمم المتحدة فى حل النزاعات الدولية، فيجب أن يكون دور المنظمة كبيراً فى هذه المشكلة والتى تهدد استقرار المنطقة. ومن هذه المنطلق، وبموجب توجيهات رئيس الإمارات العربية المتحدة، سارعت الأجهزة السياسية والدبلوماسية للتحرك الشامل والمتعدد الأطراف من أجل محاصرة المناورات الإيرانية التى تهدف إلى المماطلة فى حسم النزاع. وفى إطار تأييد من المجلس الوزارى للجامعة العربية قرر رفع المسألة برقيا إلى الأمم المتحدة، حيث أعرب بطرس غالى السكرتير العام للأمم المتحدة«عن عميق قلقة من تنامى الدور الإيرانى فى المنطقة» من جهتها اعتبرت الامارات العربية المتحدة عرض ومناقشة النزاع المعنى فى الأمم المتحدة وتحديدا فى مجلس الأمن أحد الخيارات الدبلوماسية المتاحة، بخاصة إذا ما فشلت المساعى والجهود فى إيجاد حل مقبول وسلمى من قبل طرفى النزاع. هذا وقد توضح جليا موقف الإمارات فى كلمة ألقاها وزير الخارجية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها السابعة والأربعين. مما قاله ما يلى: «أن الإمارات العربية المتحدة مازالت على استعداد لتسوية هذه المسألة بالطرق السلمية المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة مع الأخذ بالاعتبار سيادة الإمارات على الجزر الثلاث». استطرد ممثل الإمارات بالقول «لقد عبرت بلادى عن رفضها لهذه الأجراءات مما تمثله من انتهاك صارخ لسيادة

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ نفس المرجع ص٣٢١.



وحدة أراضى الأمـارات ومبـدأ حسن الجـوار إلى جانب تعـارضها مـع نصوص وروح مذكـرة التفاهم (١٩٧١) التـى تفتقـر إلى العدالة والتكافـؤ أصلا والتى تم فرضـها فى ظروف التهـديد لاسـتعمال القـوة والاكراه». ومن الجدير بالملاحـظة، أن رفض الجانب الإيرانى فى مباحثاته الأخيرة مع الإمارات (التى عقدت فى نهاية سبتمبر ١٩٩٢) الاتفاق على إحالة النزاع مشـار البحث إلى محكمة العدل الدوليـة، اضطر الإمارات اللجوء إلى المجتمع الدولى فى إطار ما أخذ يعرف بالنظام الدولى الجديد[١].

تتابع الإمارات العربية المتـحدة تحركاتها الدبلوماسية وجهودها السلـمية لاستعادة سيادتها على ثلاث جزر استراتيجية تقع على مدخل مضيق هرمز الشريان الحيوى للطاقة وهى أبوموسى وطنـب الكبرى وطنب الصغـرى، فيمـا ترد إيران على هذه التحـركات بسلسلة من البيانات المعادية، والدعوة إلى إجراء جولة ثانية من المفاوضات بين الإمارات وإيران بعد انهـيار محادثات أبوظبى فى ٢٨ سـبتمبـر عام ١٩٩٢. ووصل الرد الإيرانى إلى حـد توجيـه التـهديدات المبطنة إلـى بعض دول المنطقة ولكـن أبوظبى لاتعيـر هذه البيـانات الإيرانية اهتمامـا كبيرا طالما أنـها لاتقدم جديدا من شـأنه أن يؤدى إلى تسوية سلمية واستعادة الجزر العربية الثلاث، وتؤكد التـزامها باستخدام جميع الوسائل السلمية الممكنة لإنهاء احـتلال جزيرتى طنب الكبـرى والصغرى وإلغـاء الترتيبات الأخـيرة التى اتخذتـها طهران فى جـزيرة أبوموسى، لـكن ما هى الأسبـاب التى دفعت طـهران إلى تفجير الأزمة وماهى النتائج التى يمكن الوصـول إليها؟ وإذا كانت إيران تخشى مناقشة أزمة الجزر العربيـة فى مجلس الأمن، فما هى الخطوات التكتيكية التى تتبـعها للحيلولة دون ذلك؟ التطورات التى حدثت بعد انهـيار مفاوضات أبوظبى انحـصرت فى اتجاهين أساسيين: «أولهما من جانب الإمارات التى تابعت «هجومها السلمى» لاستعادة حقوقها وسيادتها على الجزر الثلاث وتأكيدها استخدام جميع الوسائل السلمية الممكنة لتحقيقها. وفى هذا الإطار عرض وزير خـارجيتها مـوقف الإمارات أمام الجمـعية العمـومية للأمم المتحدة[٢].

---

١ ـ د. محمد عبدالله الركن ـ المرجع السابق ص٤.
٢ ـ مجلة الوسط ـ ١٢/ ١٠/ ١٩٩٢م.



وعقد الوزير الإماراتى اجتماعات مع رئيس الجمعية العمومية لهذه الدورة والدكتور بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة والدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية ووزراء الخارجية العرب، مما اعتبره المراقبون خطوة لعرض القضية أمام مجلس الأمن الدولى. وقد أعطت الإمارات إشارة قوية إلى أنها ستعرض القضية أمام مجلس الأمن الدولى ويمكن أن تتقدم بطلب مباشر بهذا الغرض، أو أن تقوم مجموعة الدول العربية أو مجموعة دول صديقة بتبنى عرض القضية على مجلس الأمن الدولى. هذه الإشارة هى اجتماع عقده محمد جاسم سمحان مندوب الإمارات العربية المتحدة الدائم لدى الأمم المتحدة فى الثانى من الشهر الجارى مع الرئيس الحالى لمجلس الأمن السفير الفرنسى جان برنارد ميريمى، ومع سفير الولايات المتحدة إدوارد بركنر حيث بحث معهما آخر التطورات فى المنطقة. وقام ميريمى بإطلاع اعضاء مجلس الأمن على موقف الإمارات التى أبلغته أنها ستقدم طلبًا للمجلس لإصدار قرار حول قضية الجزر. وقد أكد المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية الفرنسية أن فرنسا باعتبارها رئيسة الدورة الحالية لمجلس الأمن الدولى على استعداد لإجراء اتصالات ومناقشات غير رسمية للنزاع بين الإمارات وإيران حول الجزر، فيما أوضح إدوارد دجيرجيان مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشؤون الشرق الأوسط «أهمية التوصل إلى حل سلمى لهذا النزاع، وأن على إيران أن تفهم أنه لا يمكن حل هذه المشكلة بالقوة». وبهذا التحرك تكون الإمارات هيأت الساحة الدولية سياسيا ودبلوماسيا لعرض القضية رسميا أمام مجلس الأمن الدولى للاحتكام إلى القانون الدولى، وذلك بعد أن حددت أهدافها التى تنطلق من حقها التاريخى فى جزرها الثلاث والمؤكد بوثائق تاريخية، والوصول إليه بالطرق السلمية(1).

وفى مقابل هذا التحرك السلمى للإمارات استمرت إيران على رفضها بحث قضيتى جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى بحجة عدم «المساس بالسيادة الإيرانية على هاتين الجزيرتين» واستمرارها فى إجراءاتها التى اتخذتها فى جزيرة أبوموسى ضد مواطنى الجزيرة والعاملين فيها على رغم حديثها السياسى عن التزامها بالعودة إلى مذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ الخاصة بجزيرة أبوموسى. وأكد محمد أبو غانم حاكم الجزء الإماراتى من جزيرة أبوموسى أن إيران مازالت تسير الدوريات العسكرية فى أنحاء

١ ـ مجلة الوسط ١٢/ ١٠/ ١٩٩٢م.



جـزيرة أبوموسـى وتمارس الضغط على المـواطنين الذين مـازالوا فيـهـا (وعددهم ألفـا شخص) وإغلاق المدرستين فيها لعدم سماح السلطات الإيرانية للمدرسين العرب بالعودة إلى الجـزيرة. غيـر أن التطور الأهم فى الموقف الإيرانى انعكـس فى الخطاب السيـاسى والإعلامى لسلطات طهـران التى خرجت عن الخط المتوازن الذى حاولت أن تظهـر فيه قبل مـحادثات أبوظبى فى محـاولة لتمرير خطـطها التوسعـية. فقـد أعربت الخارجـية الإيرانية فى بيان رسمى أصـدرته فى ٣٠ سبتمبر عام ١٩٩٢ عن اعـتقادها «بأن تصرف الإمارات فى هذه القضية لن يكون لصالح العلاقات الثنائية وأن طرح ادعاء السيادة على أية أرض فى المنطـقـة بمقـدوره أن يدخل المنـطقـة فى سلسلة جـديدة من الادعـاءات والخلافات، مما سيكون له مـضاعفات مضرة. وذكرت الخـارجية الإيرانية أنه فى الوقت الذى تؤكد إيران عـدم تغيير سيـاستهـا تجاه جزيرة أبو مـوسى، كمـا كان الوضع فى الماضى، فإنها تعلن استعـدادها لمواصلة المحادثات وإزالة سوء الفهم، وذلك على أساس احترام السيادة وعلاقات حسن الجوار وكذلك الحفاظ على حدود وأمن المنطقة[1].

لكن طهران كشـفت سياستها الحقـيقية تجاه الجزر وتجـاه المنطقة ككل، حين هدد محـمد جـواد لاريجانى المسـتـشار لدى المجلس الأعلى للأمن القـومى فى إيران دول مجلس التعاون، مؤكدا أن إيران «مصممـة، كما أظهرت دائما، على الدفاع عن سلامة جميع أراضيها». وصعدت طهران حرب البيانات، فصدر بيان عن مجلس الأمن القومى الإيرانى وهو أعلى سلطة سياسية وأمنية فى إيران، يتحدث عن استعداد إيران لجولة ثانية من المفاوضات مع الإمـارات حول جزيرة أبوموسى «من دون شـروط مسبقة» مـتجاهلا كليا الحديث عن جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى اللتين تعتبرهما الإمارات جوهر المشكلة. وأسقط هذا البـيان، مرة أخـرى، التعهدات التى قـدمها الوفـد الإيرانى بشأن جـزيرة أبوموسى وهى إلغـاء الإجراءات التى اتخـذتهـا السلطات الإيرانية فى الجـزيرة والالتزام بمذكرة التـفاهم لعام ١٩٧١. وعاد مـجلس الأمن القومى الإيرانى إلى إطلاق التـهديـدات والتلويح «بالذراع العـسكرية القـوية» للجيـش الإيرانى. وقـالت مصـادر دبلوماسية مطلعة أن التحرك السياسى والدبـلوماسى لدولة الإمارات كشف للعالم حقيقة المطامع التوسـعية لإيران. وأوضحت المصـادر أن التحرك السيـاسى للإمارات تمكن من

---

١ ـ مجلة الوسط ـ ١٢/ ١٠/ ١٩٩٢م.



كشف أبعاد التحرك الإيرانى الأخير فى المنطقة والذى يستهدف التوسع على حساب الآخرين باستكمال سيطرته على جزيرة أبوموسى التى احتلت إيران جزءا منها عام ١٩٧١، وتجاه هذا الهدف تمكنت الإمارات من إيقاف هذا التوسع وإجبار إيران على إعلان عزمها عن التراجع عن الإجراءات الأخيرة التى اتخذتها فى الجزيرة والالتزام بمذكرة التفاهم لعام ١٩٧١. وتؤكد مصادر دبلوماسية أن أى سكوت عن تصرفات إيران الأخيرة سيفتح شهية طهران نحو مزيد من التوسع على حساب الآخرين ويدخل المنطقة فى صراعات اقليمية ليس لها نهاية(١).

مواقف الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الـ٤٧

تناولت وفود بعض الدول العربية والأجنبية فى كلمتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى اجتماعاتها ما بين شهرى أكتوبر وديسمبر ١٩٩٢ موضوع الاحتلال الإيرانى للجزر الثلاث والتجاوزات الإيرانية لمذكرة التفاهم الخاصة بجزيرة أبو موسى. ونعرض فيما يلى ما ورد فى كلمات تلك الوفود حول التطورات فى منطقة الخليج العربى وقضية الجزر العربية الثلاث(٢):

الكويت: لقد تابعنا وبقلق شديد التطورات المستجدة بشأن جزيرة أبو موسى، هذه التطورات التى ستؤثر على الأمن والاستقرار فى المنطقة، الأمر الذى يستوجب منا أن نتجنب نتائجها حفاظا على علاقات حسن الجوار التى تربطنا بجمهورية إيران الإسلامية الصديقة. إننا فى الوقت الذى نعلن فيه عن تأييدنا الكامل لدولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، لنرجو من جمهورية إيران الإسلامية الالتزام بالاتفاقية التى تتعلق بجزيرة أبو موسى، والاحتكام إلى المواثيق الدولية فى حل المنازعات بالطرقة السلمية، وإننا لواثقون بسيادة منطق الحكمة والتعقل.

جمهورية مصر العربية: فى منطقة الخليج العربي التى هى جزء من الشرق الأوسط نشهد توترا آخر على حدوده الشرقية يتمثل فى احتلال إيران لجزر عربية آخرها احتلال جزيرة أبو موسى وهو أمر لا يمكننا تجاهله أو السكوت عنه، ومن هنا فنحن

---

١ ـ مجلة الوسط ١٢/ ١٠/ ١٩٩٢م.

٢ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص٣٦٧.



نطالب إيران بأن تراجع موقفها من القضية وأن تلتزم بمبادىء حسن الجوار واحترام أحكام القانون الدولى وسيادة الدول على أراضيها وبالتالى إعادة الوضع إلى أصله. إن المأمول أن تكون مسيرة العلاقة بين إيران والشعوب العربية مسيرة صداقة وأخوة وتعاون إذ ما يربط بين هذه الشعوب جميعا أكثر كثيرا مما يفرقها.

سلطنة عمان: فى بداية هذا الشهر أعلنت الإمارات العربية المتحدة عن فشل الجهود التى بذلتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، خلال هذا العام للتوصل إلى تفاهم ودى بشأن حقوق سيادتها على ثلاث جزر فى الخليج العربي وهى أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وإن سلطنة عمان تشعر بالقلق البالغ من احتمالات التطور السلبى لهذا الوضع. ومن منطق الإيمان بالمبادىء التى نص عليها الميثاق باحترام سيادة الدول وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للغير وحل القضايا بالطرق الودية والأساليب السلمية. فقد أكدنا على حقوق الإمارات العربية المتحدة فى هذا الموضوع كما فعلت الدول العربية الأخرى، ونطالب الجمهورية الإسلامية الإيرانية التى نرتبط معها بعلاقات الصداقة والجوار والمصالح المشتركة أن تجد فى اللجوء إلى الوسائل السلمية لحل هذا الخلاف ما يضمن الحقوق والمصالح المشتركة مع دول مجلس التعاون.

الجزائر: تطور آخر لا يمكن التقليل من خطورته حدث فى المنطقة ذاتها بإقبال إيران على الإستيلاء على جزيرة أبو موسى بغير حق والتنكر لالتزامها وللاتفاقيات المبرمة بينها وبين الإمارات العربية المتحدة. وإننا نؤيد مطالبة حكومة الإمارات بإلغاء الإجراءات التى اتخذتها إيران من طرف واحد والعمل على حل هذه المشكلة عن طريق التفاوض والاحتكام إلى القانون الدولى والشريعة الدولية.

البحرين: لقد تابعت البحرين بقلق بالغ التطورات المؤسفة التى استجدت مؤخرا فى منطقة الخليج العربي نتيجة للإجراءات التى اتخذتها جمهورية إيران الإسلامية فى جزيرة أبو موسى. وإننا إذ نؤكد على السيادة والحقوق الإقليمية لدولة الإمارات العربية، وحرصا منا على حسن الجوار وتجنيب المنطقة أية توترات أخرى، فإننا ندعو جمهورية إيران الإسلامية إلى احترام مذكرة التفاهم الموقعة بينها وبين الإمارات العربية المتحدة.

المملكة العربية السعودية: لقد سمعنا بقلق بالغ، إعلان الإمارات العربية المتحدة



عن فشل الجهود التى بذلتها مع الجمـهورية الإسلامية الإيرانية للوصول إلى حل سلمى وودى بشأن أسترداد كامل حقوق سيادتها على كل من جزيرة أبو موسى وجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغـرى وإننا نعرب عن تأييدنا لدولة الإمارات العربيـة المتحدة فى هذا الإطار ومطالبتـها بإلغاء الإجراءات التى اتـخذتها إيران من جانب واحـد، العمل على حل هذه المشكلة عن طريق التفاوض والاحتكام إلى القانون الدولى والشرعية الدولية.

قطر: أما فيـما يتعلق بجزيرة أبومـوسى، فإنه ليؤسفنا فى هذه المرحلة التـاريخية التى تمر بهـا منطقتنا أن يـحدث ذلك الخـلاف بين الجارتين الإمـارات العربيـة المتحـدة وجمهورية إيران الإسـلامية. وإننا انطلاقا من حرصنا على سلامة المنطقـة واستقرارها، نرى أن حل هذا الخلاف ينبـغى أن يكون بالطرق السلمية ومن خلال الحـوار أو اللجوء إلى القضاء.

السودان: لقد نشبت فى الآونة الأخيرة أزمة عابرة بين دولتين شقيقين هما إيران والإمارات العربية المتحدة حول الجـزر المتنازع عليها. ولقد أقلقنا هذا النزاع لانتقاله من التعـامل الثنائى إلى منابر إقليميـة ودولية مما يزيد من هذا الخلاف ويؤججـه. إننا ندعو وبشدة إلى إحتـواء هذا الخلاف والعودة به إلى التعامل الثنائى وفق الآليـة السابقة والتى تستند إلى اتفاقية عام ١٩٧١، فقد عـانت منطقة الخليج العربي من حروب أقعدتها عن المضى قدما عى عملية التنمية.

تونس: من مظاهر التصعيد ما يحدث من احتلال عسكرى إيرانى لجزر أبوموسى وطنب الكبـرى وطنب الصغـرى التابعـة لدولة الإمارات العـربية المتحـدة. وإن تونس المتشبثة بالمبادئ الثابتة للأمم المتحدة وبالشرعية الدولية التى هى كل لا يتجزأ، إذ تتضامن مع الإمارات العربية المتحدة فى تأكيد سـيادتها الكاملة على أراضيها وتذكر بالقرار الذى اتخذه مجلس جـامعة الدول العربية فى هذا الغرض، وتدعـو إلى ضرورة تجنب كل ما من شأنه أن يخل بأمن منطقة الخليج العربي والاحتكام بمبدأ حسن الجوار والاعتماد على المعاهدات والنصوص والمواثيق الدولية واللجوء إلى الأطر والهياكل المؤهلة للنظر فى مثل هذه النزاعات.

موريتانيا: نحن ومع تأييدنا الكامل لـدولة الإمارات العربية المتـحدة الشقيـقة فى



تحقيق مطالبها واسترداد حقوقها المشروعة فى جزيرة أبوموسى، لنستغرب ما أقدمت عليه إيران فى هذا الصدد وندعـوها إلى أن تعالج هذه المشكلة طبقـا للاتفاقيات المبـرمة بين البلدين وفى إطار علاقات الأخوة وحسن الجوار والاحترام المتبادل.

الأردن: فى الوقت الذى نشـعر فـيه بأمل كـبيـر فى تصفـية ذيول أزمـة الخليج العربي الثانيـة، يؤسفنا أن نرى بداية أزمة جديدة متمـثلة بالنزاع الذى نشب مؤخرا بين الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسـلامية حيث تنكر الثانية على الأولى حقها فى السيـادة على الجزر أبوموسى والطنب الـكبرى والطنب الصغـرى، وفى هذا الصدد يؤكد الأردن مواقفة الثابتة باحترام مبدأ عدم جواز احتلال أراضى الغير بالقوة كما يدعو كلا من جمهورية إيران الإسلاميـة والإمارت العربية المتحدة إلى التوصل إلى حل سلمى يبنى على الجوار ويستند إلى مـبادئ الأمم المتحدة حفاظا على علاقات الجـوار وترسيخا لقواعد الأمن والاستقرار فى منطقة الخليج العربي.

الجماهيرية الليبية: أما بصـدد النزاع بين جمهـورية إيران الإسلاميـة والإمارات العربيـة المتحدة حول جزر أبـوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغـرى، فإننا فى الوقت الذى نعلن فيـه ضرورة التمسك بالمواثـيق والأعراف الدولية التى تدعو إلى عـدم جواز احتلال أراضى الغير بالقوة. فإننا ندعو أشـقاءنا فى إيران والإمارات العربية المتحدة إلى تحكيم منطق العقل والحوار واحترام مبدأ السـيادة والبحث عن حلول سلمية لهذا النزاع، بما يجنب المنطقة أى تصعيد.

ناميبيا: كما ألقى وزير خارجية ناميبيـا أمام الجمعية العامة يوم ٦ أكتوبر ١٩٩٢، بيانا وردت فيه إشارة إلى النزاع بين الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر، وقال: إن إيران والإمارات العربية المـتحدة شقيقان وجـارتان ولا يجب أن يكون بينهما فى هذا الوقت سوء تفاهم يفـسد عليهما عـلاقتهما المتينةوعلـيهما حل مشاكلهـما بالحوار وفق المفاهيم السلمية.

الإمارات والأمم المتحدة عام ١٩٩٣

أكدت الإمارات العربية المتحدة أن الأحداث الأخيرة فى منطقة الخليج العربى بعد تحرير دولة الكويت الـشقيقـة جسدت واقـعا سيـاسيا جـديدا على المسـتويين الإقليمى والدولى زادت فيه القناعة بأهمية حل المنازعات بالحـوار والحلول السلمية بمقتضى ميثاق



الأمم المتحدة والقانون الدولى، استهدافا لبناء الثقة ولتعزيز السلم والأمن والاستقرار والتعايش وحسن الجوار بين دول المنطقة. وأعربت الإمارات فى الكلمة التى ألقاها وزير الخارجية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الثامنة والأربعين عن استعدادها التام ورغبتها الصادقة فى إجراء حوار مباشرة مع جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق باحتلالها عام ١٩٧١ للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة. وقال الوزير الإماراتى: إننا نناشد جمهورية إيران الإسلامية مرة أخرى بالإستجابة لفتح حوار وبدء مفاوضات من أجل إنهاء هذا الإحتلال وعودة الجزر الثلاث لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة[١].

وقال: إن الإمارات العربية المتحدة تعمل مع الدول الشقيقة فى مجلس التعاون فى إطار من التعاون والتآزر والتلاحم لتحديد سياستها وعلاقتها الإقليمية والدولية، استنادا إلى الحقائق الجغرافية والسياسية والاقتصادية القائمة، وفقا لمصالحها القومية. وذلك من منطلق انتمائها العربى والإسلامى. وقد أكد قادة دول مجلس التعاون فى مؤتمر القمة الأخير الذى انعقد فى أبوظبى بدولة الإمارات العربية المتحدة فى ديسمبر ١٩٩٢ أهمية اتباع أسلوب الحوار والتفاوض كنهج أساسى لتسوية النزاعات بين الدول بالطرق السلمية. وبما يتمشى وينسجم مع الشريعة الإسلامية السمحاء، وبما يجسد التزامها بميثاق الأمم المتحدة والقوانين والأعراف الدولية. إن دول المجلس تؤكد حرصها التام على أهمية احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وعدم التدخل فى شؤونها الداخلية واحترام النظام السياسى لكل دولة وسيادتها على مواردها الطبيعية، وفقا لسياساتها الإنمائية والبيئية، ورفض استخدام القوة أو التهديد باستعمالها كوسيلة لحل المنازعات القائمة، حتى يتسنى لها تسخير طاقاتها ومواردها لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى تتطلبها المرحلة الراهنة[٢].

مواقف أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها ٤٨

وفى الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ألقى وزير خارجية الإمارات كلمة الدولة ٤/ ١٠/ ١٩٩٣ أشار فيها إلى أهمية حل المنازعات بالحوار والطرق

---

١ ـ جريدة الخليج ـ الإمارات ـ ٥/ ١٠/ ١٩٩٣م.

٢ ـ جريدة الخليج ـ الإمارات ـ ٥/ ١٠/ ١٩٩٣م.



السلمية بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى استهدافا لبناء الثقة ولتعزيز السلم والأمن والاستقرار والتعايش وحسن الجوار بين دول المنطقة. وقال: وانطلاقا من هذه المبادىء والقواعد والمفاهيم التى التزمنا بها فى علاقاتنا الإقيمية والدولية، فقد أعلنت بلادى عن استعدادها التام ورغبتها الصادقة فى إجراء حوار مباشر مع جمهورية إيران الإسلامية فيما يتعلق باحتلالها عام ١٩٧١ للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة. ومن على هذا المنبر الذى انطلقت منه دعوات السلام فإننا نناشد مرة أخرى جمهورية إيران الإسلامية بالاستجابة لفتح حوار وبدء مفاوضات من أجل إنهاء هذا الإحتلال، وعودة الجزر الثلاث لسيادة الإمارات العربية المتحدة. وفى الجلسة المسائية ألقى المندوب الإيرانى لدى الأمم المتحدة كلمة رد فيها على كلمة وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة قال فيها: لقد حاولت بلادى خلال السنوات الماضية أن تتوصل مع دول المنطقة للسلم، ونحن أعلنا فى مناسبات عدة بأنه لابد من التوصل إلى اتفاقيات أمنية ترتكز على:

- احترام السلامة الإقليمية والسيادة.
- عدم مطالبة الآخرين بأراضيهم.
- حل المنازعات بالطرق السلمية.
- احترام الاتفاقيات بالتفاهم.
- عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول.

ويعلم المندوبون بالأمم المتحدة أن وزير خارجية بلادى قد تناول خطة مفصلة كان قد تم تقديمها فى الدورة(٤٦) للجمعية العامة للأمم المتحدة. أما بالنسبة للنقطة الثانية بخصوص النزاع بين الإمارات ففى عام ١٩٩٢ حاولت حكومتى إزالة سوء التفاهم بين البلدين وتأكيد أهمية التفاوض للبلدين، وفى سبتمبر ١٩٩٢ أرسلت إيران مندوبا عنها للإمارات قد وضع الطرف الآخر شروطا مسبقة فى المفاوضات غير مقبولة علىٰ الإطلاق مما أدى إلى وقف المباحثات الثنائية، وأعلن أنه سيستأنف المباحثات فى طهران. وقد حاول الطرف الآخر استخدام وسائل أخرى مثل التحريضات فى مواضع عدة وإنه لا

يرغب فى اشتراك أطراف أخرى فى المنطقة وخارجها لحل المشكلة وبقيت المشكلة وقام بالإدلاء ببيانات. وإن الطرف الآخر أراد استمرار النزاع وتؤيده فى ذلك دول أخرى. إن حكومتى ترغب فى استئناف المفاوضات، وعند زيارة وزير خارجيتنا للإمارات عام ١٩٩٣ عبر عن موقفنا فى بيان مشترك، حول ضرورة تحسين العلاقات فى أقرب وقت ممكن تعزيزا للسلم والأمن فى المنطقة(١).

وأعلن وزير خارجية الإمارات أنه سيقوم بزيارة فى سبتمبر ١٩٩٣ إلى طهران إلا أن هذه الزيارة تم إلغاؤها من قبل أبو ظبى. وأرسل سفير الإمارات فى طهران رسالة إيجابية إلينا من قبل الوزارة تفيد بأن الزيارة ستتم، وأن الطرف الآخر يقوم بتقويض استمرار المباحثات. ونحن مستعدون للمفاوضات دون وضع شروط مسبقة وينبغى احترام المفاوضات، أما فيما يتعلق بالسيادة على الجزر فهى ملك لنا منذ قدم التاريخ وقد حاولنا عام ١٩٠٤ استرجاعها ولكن لم نستطع بسبب السياسات الاستعمارية فى تلك الفترة. إن حكومتى قامت عام ١٩٩١ بإصدار إعلان أكدت فيه احترامها للسلامة الإقليمية للدول الأخرى، وعلى الدول الأخرى أن تتفهمه. وهناك مطالب ترتكز على عنصر تاريخى لا يمكن للمجتمع الدولى بحثها لأنها خطيرة. وإن حكومتى على استعداد للمفاوضات الثنائية لحل المشاكل حلا سلميا ويحدونا الأمل بأن أشقاءنا يتصرفون من خلال حسن الجوار ويتحاشون أن يتركوا الفرصة لعناصر إقليمية. وإن السياسة الإستراتيجية لحكومتى فى المنطقة تبنى على استعدادنا للمفاوضات الثنائية والسلمية لحل كافة المسائل العالقة وعلى عدم تصعيد الموقف، انطلاقا من علاقات حسن الجوار. وعقب ذلك توجه مندوب دولة الإمارات لدى الجمعية العامة باستخدام حق الرد، وألقى الكلمة التالية:

«أود باسم وفد دولة الإمارت العربية المتحدة الرد على ما ورد فى ذلك البيان للتأكيد على أن بلادى رفضت الاحتلال الإيرانى للجزر الثلاث منذ بدايته عام ١٩٧١ والذى يترتب عليه مقتل عدد من السكان المدنيين من مواطنى الإمارات العربية المتحدة وطرد أعداد أخرى منهم بالقوة العسكرية، وأعلنا هذا الموقف أمام الجمعية العامة،

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص٣٧٣.



ومجلس الأمن والأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة، إلى جانب المنظمات الإقليمية الأخرى، ولازلنا نعتبر الوجود الإيرانى فى الجزر الثلاث مجرد احتلال عسكرى غير مشروع ومخالف لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولى، وعلاقات حسن الجوار.

السيد الرئيس. لقد حاولنا من خلال الاتصالات التى تمت بين البلدين تسوية هذا النزاع سلميا، إلا أن الجانب الإيرانى أستمر فى موقفه الرافض لمطالبنا، وبالذات رفضه بأية صورة من الصور البحث فى احتلاله العسكرى لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى، وبالتالى إصراره على معالجة مسائل ثانوية لا تتعلق بصلب النزاع، بل العكس فإنه قام خلال السنتين الماضيتين بتصعيد النزاع عن طريق اللجوء إلى مجموعة من الإجراءات والممارسات غير الشرعية ضد مواطنى الإمارات العربية المتحدة فى جزيرة أبوموسى بما فى ذلك استعمال القوة العسكرية منتهكا بذلك مذكرة التفاهم لعام ١٩٧١.

ورغم هذا كله تود بلادى أن تؤكد مرة أخرى استعدادها التام لتسوية هذا النزاع بأى من الطرق السلمية التى نص عليها الميثاق استهدافا لاستتباب سيادتها على الجزر الثلاث التى هى جزء لا يتجزأ من أراضيها. وينطلق هذا الموقف من إيمان الإمارات العربية المتحدة بأن الاستقرار والأمن فى منطقة الخليج يستلزم التعاون فيما بين دولها واحترام كل دولة لسيادة الأخرى، وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للغير وضرورة تسوية النزاعات بالطرق السلمية، خاصة فى ضوء المستجدات الإقليمية والدولية. وبناء على ذلك نناشد جمهورية إيران الإسلامية مرة أخرى الاستجابة لدعوتنا هذه.»[١].

من كلمات الوفود أمام الجمعية العامة

لقد أثار حق الإمارات بالجزر الثلاث ومطالبتها إيران بإعادة الحق إلى نصابه مؤازرة عدد كبير من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة إضافة إلى التأييد الكامل من الدول العربية الشقيقة. ومما جاء فى كلمات الوفود أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الدورة الثامنة والأربعين[٢].

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ نفس المرجع ص٣٧٥.
٢ ـ أحمد التدمرى ـ نفس المرجع ص٣٧٥.



الشيخ محمد بن مبارك وزير الخارجية البحريني:

يحدونا الأمل أن يفضي الحوار بين الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية إلى إزالة كافة المسائل العالقة بينهما بشأن الجزر الثلاث أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، بما يضمن حقوق دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك حسبما دعت إليه قرارات مجلس التعاون.

الشيخ صباح الأحمد وزير خارجية الكويت:

تولى الكويت أهمية إلى تحسين وتطوير علاقاتها مع الجمهورية الإيرانية الإسلامية وفق مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل، واحترام السيادة، كما حددها المجلس الأعلى لمجلس التعاون. كما يهم الكويت التأكيد على سيادة الإمارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث أبوموسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى، وتأييدها المطلق لكافة الإجراءات والوسائل السلمية التى تتخذها الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها، معربا عن أمل الكويت بأن يؤدى الحوار بين البلدين إلى إزالة كافة المسائل العالقة بينهما. وترجو الكويت من جمهورية إيران الإسلامية الالتزام والأحتكام إلى المواثيق الدولية واللجوء إلى الوسائل السلمية لحل هذا الخلاف.

محمد عبد الرحمن ولد أمين ـ وزير الشؤون الخارجية والتعاون الموريتاني:

إن ما عرفت به الإمارات العربية المتحدة من اتزان وحكمة وتعقل مضافا إلى عدالة موقفها إزاء موضوع احتلال جزر أبوموسى وطنب كبرى وطنب الصغرى التابعة لها هو ما جعل موريتانيا تساند هذا الموقف مساندة كاملة وتأمل أن تستجيب إيرن المسلمة الشقيقة والجارة للمطالب العادلة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

محمد صلاح ديمبرى وزير الخارجية الجزائرى:

إن بلادى تؤكد تأييدها لحكومة الإمارات العربية المتحدة باتخاذ الإجراءات والمساعى القانونية لأجل استعادة سيادتها على الجزر الثلاث الواقعة تحت الاحتلال الأجنبى الذى استهان بكل الشرائع والقوانين.

حمد بن جاسم وزير خارجية قطر:

إن دولة قطر تؤيد كافة الجهود المبذولة لحل الخلاف حول الجزر الثلاث أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى بين الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية



الإيرانية بالحوار والطرق السلمية، آملة أن تؤدى هذه الجهود السلمية إلى إزالة كافة المسائل العالقة بين دولتين، ونرحب فى هذا الصدد بما صدر مؤخرا من تصريحات من المسؤولين فيهما عن حرصهما على حل هذا الخلاف بالطرق السلمية وعبر القنوات الثنائية.

الحبيب بن يحيى وزير الخارجية التونسى:

إننا نأمل أن يتم الاتفاق على الحلول المناسبة والمعقولة والكفيلة بإزالة كل الإشكاليات القائمة حاليا فى الخليج العربى، بما فيها قضايا الحدود مثل تلك التى بين العراق والكويت أو الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية بالطرق السلمية وطبقا للاتفاقيات القائمة وانسجاما مع الشريعة الدولية وتماشيا مع الروح الجديدة السائدة فى العلاقات الدولية وتطلعات العالم للسلم والاستقرار بهذه المنطقة الحساسة. أما وفود الدول الأجنبية فقد عبر رؤساؤها عن اهتمامهم بالسلام العالمى وتحدثوا عن أهمية الاستقرار والتعايش بين الشعوب واتخاذ الحوار مبدأ لحل خلافاتها، كما أكدوا فى مجمل كلماتهم رفضهم لاحتلال أية دولة أراضى دولة أخرى، وركزوا على ضرورة أحترام الدول للقوانين والشرائع الدولية.

مسئولية المجتمع الدولى

وهكذا يتجسد موقف الإمارات العربية المتحدة بقيادة رئيس الدولة وحكمته فى الحرص على روابط العقيدة الإسلامية والعلاقات التاريخية والمصالح المتبادلة بين الشعبين والبلدين (الإمارات وإيران) مؤكدا على علاقات حسن الجوار التى التزمت الإمارات بمراعاتها دوما يحدوها الأمل فى أن يقوم المجتمع الدولى ممثلا فى هيئة الأمم المتحدة بالاطلاع بمسؤولياته فى حل هذه القضية بما يصون الأمن والسلام والاستقرار فى منطقة الخليج العربى، من منطلق الالتزام بمبادئ القانون الدولى التى تقر بأن الاحتلال العسكرى لا يغير الوضع القانونى للاقليم المحتل، ولا يكسب أية سيادة للطرف المعتدى مهما طال أمد الاحتلال[١].

الإمارات والأمم المتحدة عام ١٩٩٦

طلبت الإمارات العربية المتحدة من الأمم المتحدة تعميم نص الجزء المتعلق بمسألة

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ نفس المرجع ص٣٧٦.



الاحتلال الإيرانى للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، الذى ورد فى البيان الختامى الصادر عن اجتماع وزراء دول مجلس التعاون الذى عقد فى الرياض يومى ٧و٨ سبتمبر. ووجه السفير محمد جاسم سحمان مندوب الإمارات لدى الأمم المتحدة رسالة إلى الدكتور بطرس غالى الأمين العالم الأمم المتحدة طلب فيها تعميم هذا الجزء الذى يتعلق بالجزر الثلاث وهى «جزء لا يتجزأ من السيادة الاقليمية لدولة الإمارات». وطلب غالى تعميم الرسالة التى وزعت فى أبو ظبى والجزء الخاص بالجزر الثلاث الوارد فى البيان الختامى للمجلس الوزارى لمجلس التعاون كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن. وأكدت مصادر دبلوماسية أن هذا التحرك جاء بسبب الموقف الذى عكسه البيان لدول مجلس التعاون فى شأن الجزر، خصوصا أنه كان الأقوى والأوسع تأييدا لدولة الإمارات فى استعادة سيادتها الكاملة على طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. ورأت المصادر نفسها أن الجزء الخاص بالجزر الإماراتية يشكل برنامجا متكاملا يمثل موقف دول مجلس التعاون الست إزاء التعامل مع الاحتلال الإيرانى للجزر، ويهدف إلى حشد تأييد دولى للتحرك الإماراتى فى شأن استعادة السيادة الكاملة على الجزر استنادا إلى القانون الدولى. وتطالب الإمارات إيران بإجراء مفاوضات سلمية على الجزر الثلاث أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، وتؤكد أن الإجراءات التى تتخذها إيران من جانب واحد فى هذه الجزر لا تغير الوضع القانونى للجزر. وتشير المصادر إلى أن موقف مجلس التعاون من الاحتلال الإيرانى للجزر الثلاث، الذى عكسه البيان الختامى لمجلس التعاون، شكل أقوى موقف من الأحتلال الإيرانى. ما أدى إلى وضع ضغوط إضافية على طهران. وكانت إيران أبدت انزعاجا كبيرا من بيان مجلس التعاون ، وخرجت على حدود الدبلوماسية. واعتبرت أنه كان الأجدر بوزراء الخارجية أن يشجعوا قادة الإمارات على متابعة الحوار مع طهران بدل إصدار «أحكام مسبقة» عن سيادة إيران على الجزر العربية(١).

تقول مصادر دبلوماسية أن طهران تتجاهل أنها كانت المسؤولة عن فشل محاولتين من جانب الإمارات للوصول إلى حل سلمى لهذه المشكلة جرتا فى سبتمبر ١٩٩٢ فى أبو ظبى وفى نوفمبر ١٩٩٥ فى الدوحة، بسبب رفض إيران البحث فى احتلالها لجزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى. ولفتت المصادر إلى أن الإمارات تتعامل

---

١ - الحياة - ١٣/٩/١٩٩٦م.



بإيجابية كاملة مع أى توجه إيرانى يهدف الوصول إلى حل سلمى. واستقبل رئيس الإمارات فى جنيف أخيرا حسين صادقى مبعوث الرئيس الإيرانى هاشمى رفسنجانى الذى نقل إليه رسالة من الرئيس الإيرانى تتعلق بمسألة الجزر[1].

دعت الإمارات العربية المتحدة إيران إلى تفكيك منشآتها على الجزر الثلاث المتنازع عليها فى الخليج العربي وإلى الدخول فى مفاوضات لتسوية النزاع أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية، فيما أكدت المملكة العربية أنه يتعين على مجلس الأمن الدولى التدخل لحل النزاع بين البلدين. وقال وزير خارجية الإمارات فى كلمة ألقاها فى الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه مر ٢٥ عاما منذ احتلال إيران «الجزر الثلاث» طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وأضاف أن هذه الجزر عربية وأنها عربية فى تاريخها وأصلها وأنها تمثل دعائم السيادة الوطنية وسلامة الأراضى والحقوق الوطنية الثابتة. وقال أن إيران رفضت الجهود السلمية التى تهدف إلى حل المشكلة وأقامت وجهزت منشآت تبين ملامحها أنها ليست مدنية خالصة. وأضاف أن محطة لتوليد الكهرباء أقيمت فى طنب الكبرى، كما أقيم مطار ومحطة تبريد ومحطة لتصنيع الأسماك فى جزيرة أبوموسى، بينما تم توطين رعايا إيرانيين معظمهم من العسكريين فى هذه الجزر. وقال أنه يرى فى ذلك عملا استفزازيا واضحا يهدف إلى تغيير الهوية السكانية للجزر وفرض أمر واقع جديد. وأضاف أن إيران من خلال ذلك تكرس احتلالها غير الشرعى للجزر العربية. وقال أن إيران لم تستجب لنداءات متكررة من جانب الإمارات ومجلس التعاون والقمة العربية ومجلس جامعة الدول العربية. وأضاف أن هذا انتهاك لسيادة بلاده وأيضا للقانون الدولى. وأضاف أنه يدعو حكومة إيران إلى تفكيك جميع المنشآت المدنية والعسكرية التى قال أنها أقيمت بطريقة غير شرعية على الجزر العربية الثلاث. وقال أن الإمارات تدعو إيران إلى الاستجابة لمبادرات السلام التى عرضتها وأيدتها الدول الشقيقة والصديقة والمحبة للسلام، والدخول فى مفاوضات ثنائية غير مشروطة تؤدى إلى تسوية سلمية للنزاع أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية[2].

---

١ ـ الحياة ـ ١٣/٩/١٩٩٦م.

٢ ـ جريدة القبس ـ الكويت ٣/٦/١٩٩٦م.



وجدد الوزير الإماراتي تأييد بلاده «لكل الإجراءات التي اتخذتها الكويت لحماية سيادتها وأمنها ووحدة أراضيها» . من جهة أخرى أكد مساعد وزير الخارجية السعودي عبدالرحمن منصوري أمام الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة أنه في ضوء استمرار النزاع بين الإمارات وإيران فإنه «يتعين على مجلس الأمن إبقاء قضية الجزر ضمن المسائل المعروضة على جدول أعماله». وأضاف: «أن احتلال إيران لهذه الجزر يعد مصدر قلق وانشغال، ليس لدولة الإمارات العربية المتحدة فحسب، بل لسائر دول مجلس التعاون. وتابع يقول: «طالبنا إيران مرارا بانتهاج الوسائل السلمية لتسوية هذا النزاع الذي طال أمده مع دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال الشروع في مفاوضات ثنائية جدية»(١).

الموقف الأمريكي من إيران

وما التحرك الأمريكي في الخليج العربي والقول بأن العراق وإيران تشكلان الخطر الدائم المهدد لدول مجلس التعاون وضربات الاستنزاف المتواصلة للعراق والإعلان عن التوجه الأمريكي لتغيير نظام الحكم فيه إلا صورة جديدة من أساليب الاحتواء والإخضاع والاستنزاف للثروات العربية والإيرانية على حد سواء، وما التحرك الأمريكي في أوروبا إلا رسالة للعالم عمومًا لمنطقة مجلس التعاون خصوصًا تفيد بأن هذا التحرك يمكن أن تمارسه أمريكا مع الجميع، وبذلك تضمن الولايات المتحدة بقاء الخليج العربي بيدها، كما تضمن عدم التفاعل عربيا ودوليا مع العراق ومع إيران الإسلامية بتوجهاتها التسليحية باعتبارهما كما تدعي الخطر الماثل ضد دول الجوار، مما يبرر لأمريكا أن تبقى الحامية والأمل في صد الأطماع الإيرانية أو العراقية وفي تحقيق السلام والاستقرار الإقليمي لمنطقة الخليج العربي. ومن ملامح التطورات الدولية وخاصة في مجال العلاقات الإيرانية الأوروبية والتوجهات الإيجابية في العلاقات الإيرانية الأمريكية دعم إيران للطروحات الغربية تجاه العراق، مما تأمل معه أن يعطيها موقعًا دوليًا إيجابيًا في تحركاتها تجاه دول مجلس التعاون، إضافة إلى تحييد دول العالم عن التدخل في قضية الجزر العربية التي تحتلها(٢).

---

١ ـ جريدة القبس ـ الكويت ٣/٦/١٩٩٦م.

٢ ـ أحمد التدمري ـ أضواء على العلاقات العربية ـ الإيرانية ص١٩.



وكانت المناورات العسكرية البحرية الإيرانية فى الخليج العربي تحت نظر القوات الأمريكية والبريطانية المتمركزة فى الخليج العربي بمثابة خطوة لإثبات ذلك الموقف التوافقى. وتشير الصحافة الغربية إلى قيام مفاوضات إيرانية أمريكية غير علنية لتحسين العلاقات بينهما تتضمن كما يذكر الكاتب الأمريكى غارى سيك بنداً حول مطالب إيران بدور إقليمى كاسح لها فى الخليج العربي. فهل تعنى تلك المطالبة لو صحت بأن تعود إيران لتستعيد دور الشاه المخلوع فى طموحه للسيطرة على الخليج العربي، ولتكون شرطيًا احتياطيًا جديدًا لصالح الغرب الأمريكى البريطانى، الأمر الذى لا يمكن تصوره لما للثورة الإيرانية من مبادئ وأهداف تجعل تعاملها مع الغرب ضمن حدود الأخلاقيات الإسلامية.

وفى سبيل تشجيع التقارب الأمريكى الإيرانى سبق أن أبدى الرئيس الأمريكى كلينتون فى تصريح رسمى له رغبة الولايات المتحدة فى تحسين العلاقات بين البلدين. وفى تحرك إيجابى مقابل دعا الرئيس السابق لمجلس الشورى الإيرانى مهدى كروبى الأمين العام الحالى لجمعية رجال الدين المقاتلين، دعا إلى اعتماد سياسة «انفراج» مع الولايات المتحدة الأمريكية وأضاف بأن مسألة إعادة العلاقات مع واشنطن ليست جدية إلا أنها أصبحت أكثر أهمية بعد وفاة الإمام الخمينى فى يونيو ١٩٨٩. وعلى هذا التصعيد يرى المحللون السياسسون أن عمليات الابتزاز الأمريكى للعرب فى الخليج العربي بلغت حدا يوازى الانتهاكات للحقوق وللسيادة واختراقا للعلاقات المفترض أن تكون متوازية(١).

وعلى هذا النحو أصبح أمن الخليج العربى ليس مهددا من العراق أو إيران فحسب بل مهددا من الحليف الأمريكى ذاته. لقد كشف كوهين وزير الدفاع الأمريكى عن ذلك الموقف فى مؤتمراته الصحفية خلال جولته الأخيرة التسويقية للسلاح التى أشار فيها إلى خطر عسكرى إيرانى، مستندا إلى تطوير السلاح الإيرانى والمناورات العسكرية الاستفزازية الواسعة التى أجرتها إيران مؤخرا أمام بوابة الخليج العربي وعلى مشارف دولة الإمارات العربية المتحدة وفى جزرها المحتلة. إذن من الضرورى لإيرن أن توضح موقفها من ذلك التوجه الأمريكى، وتنهى القضايا المعلقة مع جيرانها العرب، وفى طليعتها قضية الجزر الثلاث لتفوت الفرصة على الطامعين، ولتضع حدا أمام الابتزاز الأجنبى. ومما هو جلى للعيان ولا شك أن الساسة الإيرانيون يدركون أن الولايات

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ نفس المرجع ص١٩.



المتحدة لم تتـوقف عن محاولاتها تطويق الثورة الإسـلامية الإيرانية منذ قيامـها فى عام ١٩٧٩ والضغط عـليها بكل الـوسائل لإخضـاعهـا للنهج الإمريكى نهج العـولمة ونهج التطبيع العلمـانى، وفى نفس الوقت الابتعاد بهـا عن أى تقارب أو تحالف مع جيـرانها العرب الملاصقين لها من الشمال وحتى الجنوب. ولاننسى هنا الدور الإسرائيلى المعادى للعرب ولإيران الإسلامية، ومحاولة إسـرائيل التفاوض سرا مع طهران من خلال رجال أعمال إسرائيليين بدعوى سداد الديون المترتبـة لإيران منذ عهد الشاه والتى تقدر بخمسة مليارات دولار أمريكى مقابل وقف الدعم الإيرانى لحزب الله اللبنانى(١).

تلقت الإمارات دعما قويا من زعيـمة النظام الدولى (الولايات المتحدة الأمريكية) حيث أبدت الأخيرة معـارضتها للإجراءات غير المشروعة التى اتخـذتها إيران. كما وقد شددت على ضـرورة التوصل إلى حل سلمى للأزمة بين إيران والإمارات المتحدة. مع ذلك، لا زالت الولايات المتحدة الأمـريكية تعتقد بأن إيران يمكنها أخـيرا أن تعيد الحق لأصـحابه من خـلال موقف دبـلوماسى مـرن وواقعى. هـذا ما أكـده أحد المسـؤولين الأمريكان فى العبارات التالية:

«لا أصنف الحكومة الإيرانية على أنها حكومة لا يمكن أن تتراجع. فنحن نعرف أنها فى نهاية الأمر اسـتسلمت للعراق بعد ٨ سنوات من الحرب. كمـا أن الخمينى تبنى مطالبة الشـاه بالبحـرين ثم تخلى عن هذه الفكرة. وقبل بضع سنوات ادعـى ملكية أبو موسى ثم اضطر إلى الـتخلى عن هذه الفكرة بفضل الدبـلوماسيـة الهادئة». من هنا، وكنتيجة لاقتناع الولايات المتحـدة الأمريكية بأن طرق الحل السلمى لم تستنفذ بعد، لذا لم تدع الحاجـة بعد إلى أى دور أمريكى كـما أوضحت الإدارة الأمـريكية. بالرغم من ذلك، دعت الولايات المتـحدة الأمريكـية وعلى لسان القـائم بأعمـال وزارة الخارجـية الأمريكييـة أيجلبرجر أن تقوم دول مـجلس التعاون بالمزيد من الجهـد من أجل تأسيس النظام الأمنى الخاص بهم. ومـن جهته أكـد الأمين العام لمجلس التـعاون، أن خطوات ملموسة قد اتخذت فى ذلك الاتجاه ستترجم ماديا فى فترة قريبة. هذا وقد أوضح جليا إيجلبرجر خطة الإدارة الأمـريكية الخاصة بإقامة نظام أمنى لدول مـجلس التعاون تتكون من ثلاث دوائر(٢):

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ نفس المرجع ص١٩.

٢ ـ د. محمد عبدالله الركن ـ المرجع السابق ص١١.



أ ـ دعم وتنمية الولايات المتحدة الأمريكية لإمكانات الدفاع لكل دولة فى مجلس التعاون.

ب ـ تشكيل الترتيبات المرتبطة بالأمن الجماعى بين دول المجلس.

جـ ـ عمل الترتيبات الأمنية ـ الثنائية مع كل دولة فى مجتمع التعاون بخاصة فيما يتعلق بالإعداد المسبق للمواقع العسكرية، وكذلك فى مسألة قابلية الوصول إلى المنطقة.

أعتبر كل ذلك، بمثابة منهج متجانس متكامل يوفر الأمن والسلم فى منطقة الخليج العربى. هذا وقد أعادت الولايات المتحدة الأمريكية تأكيد موقفها فى النزاع حول أبوموسى بالقول: إن القوة يجب أن لاتستخدم لحل النزاع. وبالطبع مثل هذا الحديث موجه إلى طهران التى ابتدأت باستخدام القوة ووسائل الإرغام المادية قبل أن تلجأ لحل النزاع بالطرق السلمية ـ الودية، مما عقد المشكلة مضيفا عناصر توتر جديدة فى العلاقات الثنائية بين إيران والإمارات من جهة وبين إيران ودول مجلس التعاون من جهة أخرى. ولكن ما إمكانية حل النزاع فى الأمد القريب؟ للجواب على ذلك لابد من الإشارة إلى المطالب الإماراتية التى طرحت فى اللقاء الثنائى الذى اخفق فى التوصل إلى حل بين الدولتين، حيث أنها وكما يبدو ستكون الأساس السليم لاستشراف التسوية السلمية لنزاع طال أمده[1].

لازالت تعتقد الولايات المتحدة بأن إيران يمكنها أخيرا أن تعيد الحق لأصحابه من خلال موقف دبلوماسى مرن وواقعى. وهذا ما أكده أحد المسؤولين الأمريكان حيث قال «لا أصنف الحكومة الإيرانية على أنها حكومة لايمكن أن تتراجع. فنحن نعرف أنها فى نهاية الأمر استسلمت للعراق بعد ٨ سنوات من الحرب. كما أن الخمينى تبنى مطالبة الشاه بالبحرين ثم تخلى عن هذه الفكرة. وقبل بضع سنوات ادعى ملكية أبوموسى ثم اضطر إلى التخلى عن هذه الفكرة بفضل الدبلوماسية الهادئة» من هنا، وكنتيجة لاقتناع الولايات المتحدة بأن طرق الحل السلمى لم تستنفذ بعد، لذا لم تدع الحاجة بعد إلى دور أمريكى كما أوضحت الإدارة الأمريكية. بالرغم من ذلك، دعت الولايات المتحدة وعلى لسان القائم بأعمال وزارة الخارجية الأمريكية إيجلبرجر أن تقوم دول مجلس التعاون بالمزيد من الجهد من أجل تأسيس النظام الأمنى الخاص بهم.

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان وزيرة الخارجية لشؤون الشرق

---

١ ـ د. محمد عبدالله الركن ـ نفس المرجع ص٢٨.



الأدنى وشمال أفريقـيا أن الولايات تدعم الموقف الإماراتى فى قضية أحقيـتها فى الجزر محل النزاع مـع إيران وناشد الوزير السلطات الإيرانيـة إلى فتح باب الحـوار مع أمريكا وعدم تمسكها بقـطع العلاقات معهـا وذلك لمصلحت الجمهورية الإسـلامية لكى تزدهر وتتطور، كمـا أعرب عن استـعداد الولايات المتحـدة للدخول كوسيـلة بين دولتين لحل النزاع، ولكى تتمتع إيران بعـلاقات طيبة مع دول مجلس التعاون فى ظل اتبـاع سياسة الحـوار ودون فرق للقـواعـد والأسس الرئيـسيـة للمـجـموعـة الدوليـة. ترى الدوائر الدبلوماسية فى أبوظبى أن المسرح السياسى أصبح مـهيأ لإثارة قضية التجاوزات الإيرانية فى جزيرة أبوموسى، بعد رسالة التأييد التـى تلقاها رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة من الرئيس الأمريكى جورج بوش، والتصريحات التى أدلى بها ادوارد جيرجيان مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشؤون الشرق الأدنى. تقول مصادر وزارة خارجية الإمارات أن التأييد المتتابع لموقف أبوظبى بدأ من جانب مجلس التعاون، ثم دول إعلان دمشق، تبعه دعم مجلس جامعة الدول العربية. ثم جاء التأييد الأمريكى كخطوة مكملة ثمرة للجهود الدبلوماسية التى استهدفت حشد التأييد لموقف الإمارات. وقد سلم الرئيس بوش رسالته إلى محـمد حسين الشـعالى سفيـر الإمارات الجديد فى واشنطن ـ أثناء تقـديمه أوراق اعتـماده فى البيت الأبيض ـ وأشـاد فيها بـ «القـيادة الحكيمـة والشجاعـة للشيخ زايد، خاصة أثناء أزمـة الخليج الثانية»، وأعرب عن سعـادته «للعمل مع رئيس الإمارات على الصعـيد الثنائى وعبر الأمم المتـحدة، لمواجهة تحـديات الفترة الجديدة» والالتـزام بصورة وثيقـة مع الأصدقاء فى الإمارات وذلـك فى إشارة إلى الترتيبـات الأمنية المشتـركة بين البلدين. ولاحظت الأوساط الـدبلوماسية أن الإدانة الأمـريكية لجاءت نتـيجة للجـهود المكثـفة التى يبذلـها وزير الدولة للشـؤون الخارجيـة ـ الذى يتولى ملف الجـزيرة ـ منذ التصـعيد الإيرانى الأخيـر، وقالت أنه يعد لتـقديم تقرير إلى الشـيخ زايد عن الموضوع خلال الأيام القليلة المقبلة، قبل أن يتوجه إلى نيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة(١).

وجدير بالذكـر أن قضيـة جزيرة أبوموسى وجـزيرتى طنب الكبرى والصـغرى ـ اللتين احتلتهـما إيران فى شهر نوفمبر عام ١٩٧١ ـ أمام الأمم المتـحدة بالفعل منذ عام ١٩٧٨، ولكن من المتوقع الآن طـرح موضوع أبومـوسى على جدول أعمـال الجمعـية العامة المقبل بشكل مستقل، لأن الوضع فى الجزيرة تحكمه اتفاقات إدارة منفصلة، إضافة

---

١ ـ الشرق الأوسط ١٤/٩/١٩٩٢م.



إلى أن هناك قضايا حياتية ملحة لسكان الجزيرة، مما يتطلب إجراء عاجلا لمعالجة الجانبين السياسى والقانونى فيها. وتقول الدوائر الدبلوماسية أن النجاح الذى حققته الإمارات على الأصعدة العربية والدولية، يقترن بصعوبة التحرك على الدائرة الإسلامية، لأن إيران لها علاقات متشعبة مع العديد من الدول الإسلامية مما يحول دون إقدام البعض منها على اتخاذ مواقف صريحة مؤيدة للإمارات، ولكن تلك الدوائر لم تستبعد دعوة مجلس الأمن لبحث القضية واستصدار قرار منه بهذا الشأن، فى ضوء مناقشات الجمعية العمومية. وكان مجلس الجامعة العربية قد اختتم اجتماعاته فى القاهرة، وأكد على «إدانة الاحتلال الإيرانى لجزر طنب الكبرى والصغرى وأبوموسى التابعة لدولة الإمارات، ودعا إلى احترام سيادة الإمارات على أراضيها، وأعرب المجلس عن تأييده المطلق لكل الإجراءات التى تتخذها الإمارات تأكيدا لسيادتها على هذه الجزر، ورفع الانتهاكات الإيرانية التى تعرض الأمن والاستقرار فى المنطقة للخطر أمام الأمم المتحدة ومطالبة إيران باحترام المواثيق والمعاهدات الدولية الموقعة مع الإمارات، وسيادتها على الجزر الثلاث»(1).

وكذلك دعا المغرب الحكومة الإيرانية إلى مراجعة موقفها. أكدت مصادر أمريكية مسؤولة لـ «الوسط» أن الولايات المتحدة أبلغت إيران عن طريق طرف ثالث. أنها تعارض الإجراءات التى اتخذتها فى جزيرة أبوموسى والتى تعطى الانطباع القوى بأن إيران تريد ضم هذه الجزيرة إليها، وشددت خلال هذا الاتصال على أن إدارة بوش تؤيد «الحل السلمى» للأزمة، وأنها تدعم دول مجلس التعاون. والواقع أن المسؤولين الأمريكيين يتابعون باهتمام كبير تطورات أزمة أبوموسى هذه. وقال مسؤول كبير فى وزارة الخارجية الأمريكية لـ «الوسط»: يبدو أن إيران سعت إلى انتزاع السيادة على جزيرة أبوموسى ولكنها لم تفعل ذلك بصورة كاملة. إذ أنها لم تطرد بقية رعايا الإمارات العربية المتحدة المقيمين فى الجزيرة ولكنها تمارس الضغط على السكان من غير مواطنى الإمارات، ليس من الواضح ما الذى يعده الإيرانيون إذ أن مافعلوه لايخدم أى هدف مفيد، كما أنه آثار ذعر جيران إيران من العرب ودفعهم إلى الاستنتاج بأن إيران معادية. إلا أن الدافع غير واضح، فهل السياسة الإيرانية معادية أم هى ببساطة غير متجانسة وغير منسجمة. وعندما سألنا المسؤول الأمريكى لماذا تقدم إيران على هذه الخطوة إذا لم يكن لديها سياسة متجانسة ومتماسكة رد بقوله: «صحيح أن إيران

---

١ ـ الشرق الأوسط ١٤/٩/١٩٩٢م.



اغتنمت الفرصة وأخذت بزمام المبادرة. فالأزمة كلها من صنعها إلا أن المنطق غير واضح. ونحن غير متأكدين من النية الإيرانية. وسألنا المصدر الأمريكى إذا كانت الحكومة الإيرانية تحاول تجديد مكانتها ووضعيتها مثلما كانت فى عهد الشاه أجاب «إن الأمر يتجاوز ذلك. فقد كان هناك أصلا نزاع على السيادة على أبوموسى فى عهد الشاه. ذلك أن الشارقة توصلت إلى اتفاق مع إيران عام ١٩٧١ تدير كل منهما بموجبه جزءا من الجزيرة بينما تشترك الدولتان فى تقاسم عائدات النفط من الحقل الواقع قبالة الشاطئ، ولهذا فإن ماتفعله إيران الآن هو مخالفة الاتفاق مع الشارقة والضغط إلى مابعد الاتفاقية وممارسة السيادة التى لم يسبق اطلاقا أن كانت من حقها فى عهد الشاه[١].

أكد المسؤول الأمريكى: «والموقف الأمريكى واضح فنحن نؤيد دول مجلس التعاون فهى صديقتنا وهى تشعر بالقلق من التصرفات الإيرانية». وردا على سؤال عما إذا كانت الدبلوماسية الهادئة ستجعل إيران تتراجع، صمت المسؤول الأمريكى لبرهة طويلة ثم قال: «إن ماتراه هو كل ماحدث. ولربما كانت الدول العربية تفتش عن مخرج دبلوماسى لنا فنحن لانعتقد أن الحاجة تدعو إلى أى دور أمريكى وقد أوضحنا بجلاء موقفنا». وقلنا للمسؤول الأمريكى: هل هناك مجال الآن لاستئناف العلاقات بين واشنطن وطهران؟ أجاب: «لقد بعثنا إلى الإيرانيين بطلب إجراء حوار مباشر معهم لمناقشة قضيتين أساسيتين هما: خطط التسلح الإيرانية، بما فى ذلك التسلح النووى، ورعاية طهران للإرهاب ودعمها للارهابيين. وقد رفض الإيرانيون هذا العرض، لأنهم على ما يبدو يرغبون فى التحاور معنا، لكن ليس لبحث قضايا الارهاب والتسلح». ويقول دبلوماسى أوروبى يراقب السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط: «من الأمور التى ستساعد على حل الأزمة أن تستأنف الولايات المتحدة وإيران علاقاتهما، إذ أن هذه الخطوة ربما تساعد على إرساء الأساس لإقامة حوار هادئ مهذب بين إيران وجيرانها»[٢].

أكد وزير الخارجية الأمريكى وارن كريستوفر خلال لقائه بوزراء خارجية دول مجلس التعاون، الذى عقد بمدينة الرياض يوم الأربعاء ٢٧/٤/١٩٩٤، نيابة عن رئيس بلاده بيل كلينتون، التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن دول مجلس التعاون. وجاء فى

---

١ ـ مجلة الوسط ٢٨/ ١٠/ ١٩٩٢.

٢ ـ مجلة الوسط ٢٨/ ١٠/ ١٩٩٢م.



البيـان الختامى للقاء أن وزراء خـارجية دول مجلس التـعاون ووزير الخارجيـة الأمريكى أعربوا عن تقديرهم البالغ لجهود الإمارات العربية المتحدة الرامية لحل قضية الجزر الثلاث مع جمهورية إيران الإسلامية. وطالبـوا إيران بالدخول فى مفاوضات جادة مع الإمارات العربيـة المتحدة لحل القـضية. وفى نفـس الفترة أى فى يوم ٨/ ٥/ ١٩٩٤ أعلن المسـتر روبرت بلليتر مساعد وزير الخارجيـة الأمريكى. أن الولايات المتحدة الأمريكية ستواصل فرض ضغوط اقتصادية على إيران لتغيير سياستها المتصلبة فى النزاع مع الإمارات العربية المتحدة حـول جزر طنب وأبوموسى ولتجـعلها جارا صالحا فى المـنطقة، وأشار إلى أن تلك الضـغوط تسـاعد على تحـقيق الأمن العـام فى الخليج العـربي. بحث رئيس دولة الإمارات العـربية المتحدة مع روبرت بيلـلترو مساعـد وزير الخارجية الأمـريكى لشؤون الشرق الأدنى وشـمال أفريقيـا التطورات الجارية فى اليمن والأوضـاع فى منطقة الخليج العربي وعملية السلام. وفى مايتـعلق بالأوضاع فى المنطقة تطرق المسؤول الأمريكى إلى موضوع احتـلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، وقال أن الولايات المتـحدة تؤيد موقف الإمارات الذى يدعـو إيران إلى الحوار لحل الخـلاف بالوسائل السلميـة. وعندما سـألته «الشرق الأوسط» عما إذا كانت الولايات المتحدة ستؤيد الإمارات إذا ماقررت رفع قضية الجزر إلى الأمم التحدة ومجلس الأمن، قال أنه يعتقد أن مثل هذا التطور لابد أن تسبقه مشـاورات بين البلدين. وقـال: أننا فى هذه المرحلة ندعم الإمـارات لإيجاد حل عـبر التفاوض مشيرا إلى أن العرض الإمـاراتى فى هذا المجال لم يجد ردة فعل إيرانية. وقال بيلليـترو أن تطوير البيـئة الأمنيـة فى الخليج العـربي لايزال ضمن أولويات السـياسـة الأمريكية فى المنطقة[١].

وقال: إن هدفنا هو تقليل الفـرص بأن يقوم معتـد جديد بتهديد اسـتقرار الدول القائمـة أو يفرض سياسـته على هذه المنطقة. وبالنسـبة لإيران فلدينا قلق عمـيق وجاد بالنسبـة لسلوكها فى خمسـة مواضيع هى: سعـيها الدائم للحصـول على أسلحة نووية وأسلحة الدمار الشامل وطرق تسـليمها، وتورط الحكومة الإيرانية المستـمر فى عمليات الارهاب والقتل حـول العالم ودعـمها العنف، ومـعارضـتها لعـملية السـلام العربى ـ الإسرائيلى، وتهديداتها ونشـاطاتها المعادية ضد جيرنها، وسـجل حقوق الإنسان داخل إيران[٢].

---

١ ـ الشرق الأوسط ٩/ ٥/ ١٩٩٤م.

٢ ـ الشرق الأوسط ٩/ ٥/ ١٩٩٤م.



وقال بيلليترو: إن سياستنا لاتهدف إلى تغيير الحكومة الإيرانية، بل حث إيران لتغيير سلوكها فى هذه المجالات، ونحن مستعدون للدخول فى حوار مع ممثلين للحكومة الإيرانية لمناقشة الخلافات فى ما بيننا. نحن نسعى لإقناع ايران بأنه لا يمكنها التمتع بعلاقات طبيعية مع دول العالم والولايات المتحدة طالما أنها تخرق القواعد والأسس الرئيسية للمجموعة الدولية. وهذا يعنى العمل مع دول أخرى لمنع إيران من الحصول على التكنولوجيا الحديثة والقروض الجديدة ووسائل أخرى يمكن من خلالها أن تستمر فى سعيها لإحداث عدم استقرار ودعم الارهاب أو حصولها على أسلحة الدمار الشامل. واستشهد بيلليترو فى حديثه حول موضوع الدفاع عن دول مجلس التعاون بالوزير كريستوفر خلال زيارته للمملكة العربية، حيث قال بأن إدارة كلينتون لديها التزام بإرادة حديدية للدفاع عن دول مجلس التعاون وأنه شجعت دول مجلس التعاون للعمل مع بعضهم البعض على أمور مثل الدفاع المشترك والترتيبات الأمنية. وقال: إن هدفنا يمكن تلخيصه بزيادة الاستقرار الاقليمى وردع أى تهديدات، وزيادة الاستعداد فى ما يمكن أن تبرز الحاجة إليه للقيام بأى عمل عسكرى أمريكى وقال: نحن نعتقد بأننا أوضحنا لأصدقائنا فى المنطقة بأن الإجراءات والجهود المستمرة لتطوير التعاون بين دول المجلس تشكل عنصرا مهما لردع أى تهديد لهذه المنطقة مستقبلا. أما بخصوص الديمقراطية المشاركة الشعبية فى الحكومة فقال بيلليترو إن وجهة نظرنا لم تكن سرا وقلنا إن زيادة المشاركة الشعبية فى الحكومة تقوى ولاتعطل، الاستقرار الداخلى والإقليمى وتشكل رافدا لنجاح جهودها المشتركة. وقال: لقد رحبنا بالخطوات التى تحققت بزيادة المشاركة الشعبية فى بعض دول مجلس التعاون مثل الانتخابات التى جرت فى الكويت والمملكة العربية والبحرين وعمان(1).

الموقف الأمريكى من الاحتلال الإيرانى للجزر عام ١٩٩٦

تؤيد واشنطن موقف الإمارات من الجزر العربية الثلاث. جاء هذا المانشيت من صحيفة الحياة وهو رد فعل واشنطن. فقد أدلى مسؤول أمريكى رفيع المستوى طلب الإمارات إحالة قضية الجزر الثلاث التى هى موضع خلاف بينهما وبين إيران على محكمة العدل الدولية وأكد مسؤول فى البيت الأبيض أن الرئيسين الأمريكى والروسى كانا متفقين على أمور كثيرة تتعلق بإيران خلال المحادثات التى جرت بينهما. وأضاف

١ ـ الشرق الأوسط ٩/ ٥/ ١٩٩٤م.



المسؤول أن الإدارة الأمريكية تتفهم موقف الإمـارات وشعورها بالإحباط والأسباب التى دفعتها إلى اللجوء إلى محكمة العدل الـدولية، خصوصا بعدما رفضت إيران أن تبحث فى موضوع الجزر مباشرة وبشكل ثنائى معها.

أيد مسؤول أمريكى رفيع المستوى طلب الإمـارات إحالة قضية الجزر الثلاث التى هى موضـوع خلاف بينها وبين إيـران على محكمة العـدل الدولية. وأكد مـسؤول فى البيت الأبيض أن الرئيسين الأمريكى بيل كلينتون بوريس يلتـسن كانا متفقين على أمور كثيرة تتعلق بإيران خلال المحادثات التى جرت بينهـما فى العاصمة الأمريكية. وقال إن الادارة مـرتاحة إلى الالتـزام الذى قدمـه الرئيس الروسى لجـهة عـدم التوقـيع على أى صفقات أسلحة جديدة مع طهران بعدما تنتهى موسكو من تسليم الأسلحة الموصى عليها بموجب صفقات قديمة. واعترف المسؤول الأمريكى بأن سعى واشنطن إلى إقناع موسكو بوقف فورى لشحن الأسلحة الروسية إلى إيران لم يتكلل بالنجاح وأن القضية بقيت من دون حل، لكنه أوضح أن الجانبين اتفقا على تبادل المعلـومات فى شأن صفقات السلاح إلى إيران، بينمـا عرض الجـانب الروسى عـدم توقيع صـفقـات جديدة، وأضـاف أن واشنطن تعتبر ذلك تقدما ملموسا، كون الرئيسين اتفقا على العمل على حل أى مشكلة تتعلق بهـذا الموضوع. وأضاف المسؤول أن الجـانب الأمريكى لايعرف حـتى الآن حجم صفقات الأسلحة الروسية الراهنة إلى إيران أو مدتها. وأن اتفاق تبادل المعلومات يهدف إلى الحصول على هذه المعلومـات الأساسية. ويذكر أن التقديرات تـشير إلى أن موسكو تبيع طهران ماقيمته بليون دولار من الأسلحة التقليدية والمتطورة وأبرزها الطائرات المقاتلة والغواصات وتكنولوجيا صنع الصواريخ. ومن جـهة أخرى أعلن مسؤول أمريكى رفيع المستوى أن الولايات المتحدة تؤيد فكرة إحالة قـضية جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى التابعة لدولة الإمـارات العربية المتحدة والتى تحتلهـا إيران إلى محكمة العدل الدولية. وقال المـسؤول أنه على رغم أن القضيـة لاتمس الولايات المتحدة مبـاشرة وأنها مسألة عائدة إلى الأطراف المعنية، لكن الإدارة تعتقد أن مسألة إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية أمر شرعى[1].

يشكل التفـسير الذى قدمتـه الإدارة الأمريكية فى ردها على الاحـتجاج الإيرانى

---

١ ـ الحياة ـ ١/ ١٠/ ١٩٩٤م.



على تحليق طائراتها الحربية فوق جزيرة أبوموسى تطورا مهما وجديدا فى موقف واشنطن من قضية الجزر الإماراتية الثلاث أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، التى تحاول أبوظبى استعادة السيادة عليها عبر الوسائل السلمية المتاحة وهى التحكيم الدولى أو العرض على الأمم المتحدة، وذلك بعد أن فشلت محاولاتها السابقة لحسم هذه المسألة عبر التفاوض المباشر مع طهران. فقد تضمن التفسير الأمريكى على تحليق الطائرات الحربية فوق أبوموسى ثلاث نقاط مهمة: أولها أن الولايات المتحدة لاتعترف ولاتقر بسيادة إيران على جزيرة أبوموسى وهو أمر لم تعلنه واشنطن بمثل هذا الوضوح من قبل، إذ كانت تكتفى فى بياناتها وتصريحات مسؤوليها حول النزاع الإماراتى ـ الإيرانى بتأييد مسعى الإمارات السلمى لحل قضية الجزر دون أن تأخذ موقفا مسبقا يؤكد عدم اعتراف الولايات المتحدة بشرعية الاجراءات التى تتخذها إيران فى جزيرة أبوموسى خصوصا، وباقى الجزر المتنازع عليها عموما، وهى إجراءات تغيير فى التركيبة الديموغرافية فيها أو إضافة إنشاءات ومرافق عسكرية ومدنية تضفى على هذه الجزر طابعا إيرانيا. النقطة الثانية أن الولايات المتحدة بتفسيرها تحاول استدراج إيران لمناقشة النزاع حول جزيرة أبوموسى فى الأمم المتحدة وهو أمر حاولت إيران منذ احتلالها للجزيرة عام ١٩٧١ تجنبه باعتبار أن مثل هذه المناقشة تطال أراضى اعتبرتها جزءا من أراضيها. فالولايات المتحدة فى تبريرها لتحليق الطائرات قالت أنها لاتعتبر أن طائراتها انتهكت مجالا جويا إيرانيا، وأن الأمم المتحدة وحدها هى التى تقرر ما إذا كانت جزيرة أبوموسى المتنازع عليها مع الإمارات جزءا من الأراضى الإيرانية(١).

ومن الواضح أن الولايات المتحدة بهذا التفسير وضعت إيران أمام خيارين صعبين فطهران لاتستطيع اللجوء للأمم المتحدة لمعرفتها بأن مناقشة قضية جزيرة أبوموسى سيفتح ملفات تاريخية وقانونية تحاول إخفاءها، ولمعرفتها أيضا بأن التوازنات السياسية داخل المنظمة الدولية لن تمكنها من استصدار أى قرار لما تعتبره انتهاكا لسيادتها ولأجواء أراضيها. أما الخيار الثانى فهو سكوت إيران عن تحليق الطائرات الأمريكية فوق أبو موسى، الأمر الذى سيفتح المجال أمام التصعيد، خاصة أن للولايات المتحدة مبررات عسكرية ودبلوماسية عديدة لذلك. فأمريكا تتابع بقلق عمليات نشر الصواريخ فى جزيرة

---

١ ـ الشرق الأوسط ١١/٨/١٩٩٦م.



أبوموسى وعمليات تعزيز القواعد الحربية فيها مع مايجر ذلك من تحديات ومخاطر على الملاحة فى الخليج العربى من جهة واستقرار فى المنطقة ككل. ولذلك فإن المراقبين لايستبعدون أن يكون تحليق الطائرات الأمريكية بمثابة اختبار لاجراءات أكبر قد تصل إلى حد محاصرة الجزيرة المتنازع عليها والطلب من إيران وقف عمليات الحشد العسكرى فيها، باعتباره حشدا فى أراض غير إيرانية ومتنازع عليها مع دول مجاورة. أما النقطة الثالثة التى يحملها التفسير الأمريكى لتحليق الطائرات الحربية فوق أبوموسى فهى أن الإمارات قد حصلت على مايمكن اعتباره ضوءا أخضر لتصعيد مطالبها السلمية فى الجزيرة بما فى ذلك اللجوء للأمم المتحدة وهو أمر كانت الإمارات تتريث فيه رغبة منها باستنفاد الوسائل السلمية الأخرى كالتفاوض والمساعى الحميدة التى بذلتها أطراف عربية ودولية فى هذا الاتجاه، ثم لحشد تأييد دبلوماسى دولى كاف يضمن فعالية أية مناقشة فى الأمم المتحدة حول هذه القضية. ولاشك أن تطور موقف الإدارة الأمريكية من قضية الجزر يشكل العمود الفقرى لذلك الحشد الذى توجد أطراف دولية كثيرة مستعدة لتأييده والعمل فى إطاره(١).

أكد السفير روبرت بلليترو، مساعد وزير الخارجية الأميركى لشؤون الشرق الأوسط تأييد بلاده للمساعى التى تبذلها الإمارات العربية المتحدة من أجل الوصول إلى حل سلمى للخلاف مع إيران على الجزر الثلاث. طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى. وكرر بلليترو فى احتفال فى جامعة جورج تاون فى واشنطن تصميم الولايات المتحدة على الدفاع عن مصالحها فى الخليج العربى، كما أظهر ذلك خوضها الحرب لتحرير الكويت. واعتبر أن غزو العراق للكويت كان بمثابة «جرس الإنذار» لدول مجلس التعاون والذى أيقظ المنطقة على «الخطر من الاعتماد على العراق كقوة موازنة للتهديد الإيرانى». وقال فى الاحتفال الذى أقيم لمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لإعلان قيام دولة الإمارات إن «الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة تشعران بقلق مشترك من سياسات إيران وممارساتها ومساندتها للإرهاب، ومحاولتها الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وجهودها لتهديد استقرار المنطقة، وممارساتها الساعية إلى الهيمنة على الخليج(٢).

---

١ ـ الشرق الأوسط ١١/٨/١٩٩٦م.

٢ ـ الحياة ١٤/١٢/١٩٩٦م.



الموقف البريطانى من الإحتلال الإيرانى لأبوموسى

أكدت بريطانيا اهتمـامها بأمن واستقرار منطقة الخليج العربـي ورفضت استخدام القوة لإنهاء الوضع المأسوى الحالى فى البـوسنة ـ الهرسك. وقال وزير الدولة البريطانى للشـؤون الخارجيـة دوغلاس هوغ أن الوضع فى البـوسنة ـ الهرسك «يصـل إلى حرب أهلية وهو أمر مختلف عن الوضع فى الصومال». وقال أن الصومال ضحية المجاعة وأن المشكلة تتمـثل فى كيفية إيصـال إمدادات الغذاء للشعب الصـومالى. وكان وزير الدولة البريطانى أجـرى محادثات مع رئيس دولة الإمـارات تناولت عددا من القضـايا الدولية ذات الاهتمام المشترك. القوة فى البوسنة ـ الهرسك لوقف الظلم الذى يتعرض له شعب البوسنة ـ الهرسك. وقال أن الأمم المتحدة والمجتـمع الدولى وجميع دول العالم بما فيها دول مجلس التعاون يجب أن تتحمل مسؤوليـاتها كاملة تجاه شعب البوسنة ـ الهرسك. وأكد هوغ فى مؤتمر صحافى عقده فى أبوظبى ليـل أمس اهتمام بريطانيا بأمن واستقرار منطقة الخليج العربـى. وكان يرد بذلك على سؤال حول امتـلاك إيران أسلحة متطورة. وقال إن تشكيل قوة موحدة لدول مجلس التعاون وبحثها فى مؤتمر القمة لمجلس التعاون الذى سـيعـقد فـى أبوظبى فى ٢١ ديسمـبـر الجارى «هو من مـسـؤولية دول مـجلس التعاون». مؤكدا أن بريطانيا ستقدم كل مساعدة لهذه الدول فى مجال التدريب والمناورات المشتركة. وأشار إلى أن بريطانيا رحبت بـ «إعـلان دمشق» وترى أن مصر وسورية لهما دور مهم فـى الأمن فى المنطقة، ولكنه لا يعـرف لماذا تراجع هذا الإعلان عن التطـبيق حتى الآن(١).

وعن موقف بريطانيـا من احتلال إيران جـزرا إماراتية فى الخليج العـربي أكد أن «بريطانيا ترفض احتلال أى جزيرة أو جزء من الأرض بالقوة»، ودعا إلى حل الخلافات بين إيران والإمارات حول الجزر فى إطار القانون الـدولى والاحتكام إلى محكمة العدل الدولية. وبخصوص محـادثات السلام فى الشرق الأوسط ذكر أن المحادثات الدائرة الآن محـادثات ثنائية تحت رعاية الولايات المتحـدة وروسيا وأن أوروبا يمكنهـا التدخل لدفع هذه المفوضات لتحقيق حل شامل للصراع(٢).

صرح فى لنـدن ناطق باسم وزارة الخارجيـة فى رد على تصريح لرئيـس مجلس

---

١ ـ الحياة ٩/١٢/١٩٩٢م.
٢ ـ الحياة ٩/١٢/١٩٩٢م.



الشورى الإيرانى الذى قال فيه «إن الجزر الثلاث تعود ملكيتها إلى إيران بموجب اتفاق تم توقيعه مع بريطانيا» فنفى الناطق البريطانى أن تكون الحكومة البريطانية قد تفاهمت مع طهران لبسط سيادة إيران على جزيرة أبوموسى وقال الناطق: «لقد رفضنا استعمال القوة ودعونا إلى حل هذه الجزيرة الإستراتيجية القريبة من مضيق هرمز، وعلى جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى القريبتين منها. وأضاف الناطق قوله: إن إيران والشارقة أبرمتا اتفاقا على أبوموسى فى العام ١٩٧١ بعد استقلال الإمارات عن التاج البريطانى يقضى باقتسام السيادة على الجزيرة. وأكد الناطق البريطانى القول بأنه لم يحصل أى اتفاق فى العام ١٩٧١ عند الانسحاب البريطانى من الخليج العربي، على جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى، وأن هذا ما كانت الحكومة البريطانية فى حينه قد أسفت له. نفت وزارة الخارجية البريطانية أمس وجود أى اتفاق بين بريطانيا وإيران على اعتبار الجزر الثلاث طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبوموسى «أراضى إيرانية». وكان ناطق بلسان الوزارة يرد على سؤال لـ«الخليج» حول تصريحات أدلى بها على أكبر ناطق نورى رئيس مجلس الشورى الإيرانى «البرلمان» ونشرتها صحيفة «رسالات» وجاء فيها «أن جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة أبوموسى أراض إيرانية بموجب اتفاق موقع مع الإنجليز». وأكد الناطق بلسان وزارة الخارجية البريطانية أن مثل هذا الاتفاق مزعوم ولا وجود له على الإطلاق(١).

أشار الناطق إلى أن اليك دوجلاس هوم وزير خارجية بريطانيا فى العام ١٩٧١ كان أبلغ مجلس العموم البريطانى فى حينه أن الحكومة البريطانية تأسف لعدم التوصل إلى حل لمشكلة طنب الكبرى وطنب الصغرى. وأوضح الناطق أنه بالنسبة لجزيرة أبوموسى فقد توصلت إيران إلى اتفاق مع الشارقة يتم بموجبه تقسيم السيطرة على الجزيرة ولكن مع عدم حسم موضوع السيادة. وكانت مصادر بريطانية مسؤولة قد أكدت أن تصرفات إيران توضح تجاهلها لهذه الاتفاقية. تصريحات رئيس مجلس الشورى الإيرانى التى تضمنت مزاعة حول الجزر العربية جاءت خلال حديثه أمام طلاب فى طهران حول قضية الجزر. ولم يشدد نورى على المزاعم الإيرانية بشأن الجزر فقط، بل جدد مزاعم إيران حول البحرين، حيث عبر عن أسفه لأن الشاه العاجز أضاع البحرين ووصفها بأنها «إقليم إيرانى»(٢).

---

١ ـ الحياة ـ ٩/١٢/١٩٩٢م.
٢ ـ الحياة ـ ٩/١٢/١٩٩٢م.



علما بأن الموقف البريطانى حيال الاحتلال كان متواطئًا مع إيران بادئ الأمر حيث علل بعض المسؤولين البريطانيين عدم تدخلهم بأن بريطانيا ليست مسؤولة قانونيًا بالدفاع عن الجزيرتين(طنب الكبرى والصغرى) حيث اتفاقية الحماية لعام ١٨٩٢م كانت ستنتهى خلال يومين من وقوع العمل العسكرى الإيرانى، ولنا أن نشير هنا أن المعاهدات والاتفاقيات ملزمة لطرفين حتى آخر يوم فيها، ودرجة الإلزام لا تنحسر باقتراب مدة نهاية المدة وعلى الأطراف تنفيذ المعاهدات بحسن نية، ولقد فرضت بريطانيا نفسها على مشيخات ساحل عمان وجرتها تحت حمايتها الاستعمارية، إلا أن موقفها هذا قد خذل حكام ساحل عمان رغم الاتفاقيات المعقودة بينهما،ولكن المتفحص للمواقف البريطانية الأخيرة نجدها قد تحولت من الموقف المحايد إلى الموقف المؤيد لدولة الإمارات العربية المتحدة بإحالة النزاع إلى للتحكيم الدولى بعد أن فشلت الجهود التى بذلتها الإمارات لحل الخلاف عن طريق المفاوضات الثنائية(١).

أكدت بريطانيا وقوفها إلى جانب الإمارات فى مواجهتها لأى تهديد من جانب إيران التى تحتل ثلاث جزر إماراتية منذ عام ١٩٧١. وكشف مسؤول بريطانى انه بحث مع القادة العسكريين فى أبو ظبى، احتياجات الإمارات من الأسلحة البريطانية، وأنه سيعود إلى أبو ظبى الشهر المقبل ولديه «أشياء جاهزة فى هذا المجال». وقال روجر فريمن وزيرالدولة لشؤون المشتريات والدفاع البريطانى فى مؤتمر صحفى عقده فى أبو ظبى: «إننا جاهزون لدعم الإمارات ويمكن أن تأتى بعض طائراتنا لتكون مع طيران الإمارات هنا فى أبوظبى». وأكد فى رده على سؤال عن توقعات بريطانية بمواجهة دول مجلس التعاون لأى تهديدات من العراق أو إيران أنه «يجب أن يكون واضحًا أننا بالتأكيد نقف كتفا إلى كتف مع الإمارات وحلفائنا فى المنطقة». وقال «نحن مهتمون بمشكلة الجزر، وندعم الإمارات وتصميمها على رفع هذه القضية إلى محكمة العدل الدولية». وأضاف: «نشارك الإمارات عسكريًا فى مواجهة أى خطر يهددها مستقبلا، والمهم أن نبقى على اتصال دائم». وأكد أن بريطانيا تقف مع الكويت والإمارات ضد وإيران، وقال «ان تحركنا السريع أخيرا هو الدليل». وكشف فى هذا الصدد عن «وجود جنود بريطانيين فى الإمارات زاد عددهم أخيرًا استجابة لطلب الإمارات»(٢).

---

١ ـ يعقوب خليل قائد ـ المرجع السابق ص٨٠.

٢ ـ الحياة ـ ٢٤/ ١٠/ ١٩٩٤م.



وأوضح أن زيارته القصيرة للإمارات هى للبحث مع ولى عهد أبو ظبى نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس أركان القوات المسلحة، فى متابعة نتائج زيارة رئيس الوزراء البريطانى جون ميجور الأخيرة لأبو ظبى. وقد اجتمع المسؤول البريطانى مع الشيخ خليفة والشيخ محمد ووصف المحادثات التى أجراها معهما بأنها كانت «مفيدة» وقال انه: «فى زيارتى المقبلة سيكون لدينا شىء محدد لمناقشته، لن ننتظر حتى معرض أبو ظبى للدفاع الدولى الذى سيقام فى أبو ظبى فى مارس المقبل، واعتبرت مصادر دبلوماسية أن بريطانيا تبحث فى تزويد الإمارات أسلحة جديدة، وان عقدا قد يتم بينهما الشهر المقبل. وأشار الوزير البريطانى إلى أن بلاده ستلبى احتياجات الإمارات من الأسلحة البريطانية، وأنه يعود للإمارات أمر تحديد نوعية الأسلحة التى تريدها ومصدرها. وقال: «عندما يفكر أى صديق فى زيادة مستويات دفاعه فالأمر راجع له». وسئل إذا كان التحرك البريطانى يدخل فى إطار المنافسة مع فرنسا والولايات المتحدة، فقال: «أنا أرحب بجو تنافسى لبيع الأسلحة مع الحلفاء منافسة عادلة، وبريطانيا تستطيع المنافسة بأنظمتها الممتازة وطائراتها المتقدمة»[1].

حثت الحكومة البريطانية السلطات الإيرانية بأن تسعى إلى التوصل إلى حل سلمى لمشكلة أبو موسى مع جيرانها فى الخليج العربي. وقالت وزارة الخارجية البريطانية فى بيان صدر أن المحافظة على الاستقرار والسلام ينبغى أن يكون هدفا رئيسيا لكل دول المنطقة. وأشارت الوزارة إلى أن بريطانيا لاحظت البيان الصادر من وزراء خارجية دول مجلسى التعاون يوم ٩سبتمبر والذى يؤكد على رفض استخدام القوة لحل المنازعات. ومن ناحية أخرى قالت مصادر بريطانية مسؤولة لـ«الخليج» أن تصرفات السلطات الإيرانية عبر السنين توضح أنها تتجاهل الترتيبات التى كان قد تم التوصل إليها فى أواخر عام ١٩٧١ بين إيران وإمارة الشارقة حول تقسيم الإدارة فى جزيرة أبو موسى بينهما. وكشفت المصادر النقاب عن أن الحكومة البريطانية أثارت الموضوع مع إيران فى شهر إبريل خلال زيارة (عاصفى) مدير إدارة غرب أوروبا فى وزارة الخارجية الإيرانية لبريطانيا ومحادثاته مع المسؤولين فى الخارجية البريطانية. وأضافت المصادر إلى أن بريطانيا أوضحت لإيران أن تصعيد النزاع حول جزيرة أبو موسى سيؤدى إلى وقوع خطر إشاعة عدم الاستقرار فى المنطقة وأن ذلك سيتعارض مع ما أعلنته إيران من نوايا بأنها

---

١ ـ الحياة ـ ٢٤/ ١٠/ ١٩٩٤م.



على استعـداد للتعاون مع جيـرانها فى الخليج العربى. وقالت المصـادر أن بريطانيا على اتصال بدولة الإمارات العربية المتحدة حول الموضوع وتراقب الموقف بعناية(١).

كما ورد هذا التـأييد البريطانى الرسمى أيضـا خلال اجتماع اللجنة المشـتركة بين الإمارات الـعربيـة المتحـدة والمملكة المتحـدة فى لندن يوم ٢٥/ ١٠/ ١٩٩٤، وكـان وفد الإمارات برئاسة حـمدان بن زايد وزير الدولة للشؤون الخارجية، ووفـد المملكة المتحدة برئاسة المستر دوجلاس هوج وزير الدولة فى وزارة الخارجـية البريطانية. وقد نص البيان الرسمى المشترك لاجتماعات اللجنة على ما يلى:

«إن الجانبين بحثا الموضوعات المتعلقة بالسيادة على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصـغرى، وإن جـانب الإمـارات أوضح الأسبـاب التى دعـته إلى طلب إحـالة الموضوع إلى محكمـة العدل الدولية فى لاهاى وقد أعرب الجـانب البريطانى عن تأييده لموقف الإمارات العـربية المتـحدة فى هذا الصـدد». وقد تجدد الموقف البـريطانى المؤيد للإمارات تجاه مطالبتها بالجزر التابعة لها، خلال اجتماع الذى عقد يوم ٣١/ ١٠/ ١٩٩٤ فى مقر وزارة الخـارجية فى أبو ظبى بين سعادة السفـير سيف سعيد سـاعد وكيل وزارة خارجية الإمـارات بالنيابة وسعادة آندرو جرين مـساعد وكيل وزارة الخارجيـة البريطانية المسؤول عن شـؤون الشرق الأوسط حيث أكـد المسؤول البريطانى دعم المملكة المتـحدة لدولة الإمارات فى توجهها لإحالة الموضوع إلى محكمـة العدل الدولية باعتبارهما الجهة الدولية المخولة بحل النزاعات بين الدول(٢).

الموقف الروسى من قضية الجزر العربية

علمت «الحيـاة» أن فيكتور بوسوفالـيوك مدير دائرة الشرق الأوسط وأفـريقيا فى الخارجيـة الروسية سيـبدأ اليوم الجمعـة زيارة لدولة الإمارات العربية المتـحدة والكويت للبحث فى القضايا الإقليمية والتعاون العسكرى والعلاقات الثنائية. وأوضح خبير روسى فى شؤون المنطقة أن موسكو أبلغت طهران أنها لن تضع عـقبات أمام طرح قضية الجزر الإماراتية المحتلـة فى مجلس الأمن، وأن زيارة بوسوفاليوك لأبوظبى ستـحمل تطمينات إليها فى شأن هذه القضية. من جهة أخرى أكدت مصادر مطلعة فى أبو ظبى لـ «الحياة» أن الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبدالمجيد سيزور الإمارات لإجراء

---

١ ـ الخليج العدد ٤٨٧٣.

٢ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص٣٥٦.



اتصالات مع عدد من المسؤولين فى أبو ظبى فى شأن الترتيبات الخاصة برفع قضية الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى إلى مجلس الأمن لإنهاء الاحتلال الإيرانى هذه الجزر(١).

وأوضحت المصادر أن عبد المجيد لن يصل إلى الإمارات اليوم كما ذكر بعض وسائل الإعلام العربية، بل إن الاتفاق بينه وبين الخارجية فى أبو ظبى يحدد موعد الزيارة مطلع نوفمبر المقبل. وجاء هذا التوضيح بعد ساعات من اعتقال البحرية الإيرانية أربعة صيادين هنود كانوا فى مراكب تابعة للإمارات قرب جزيرة طنب الكبرى. واكد أحد الصيادين الإماراتيين «أن الإيرانيين صعدوا إلى المراكب من دون أى انذار قبل أن يلحقوا أضرارا بخزانات الوقود، وضربوا الصيادين وألقوا حصيلة الصيد فى المياه وطلبوا منا عدم العودة بعد الآن إلى هذه المنطقة». وأضاف: «إن الإيرانيين صادروا المركبين الكبيرين واعتقلوا أربعة صيادين من الهنود قبل أن يتوجهوا نحو أبو موسى وكنا بعيدين عن جزيرتى طنب واعتدنا الصيد فى هذه المنطقة منذ سنوات عدة». فى موسكو قال مصدر مقرب من الخارجية الروسية لـ «الحياة» أن زيارة بوسوفاليوك للإمارات تأتى بعد زيارة وكيل وزارة الخارجية الإيرانية محمود وأعطى للعاصمة الروسية والتى كان من مواضيعها النزاع على الجزر الثلاث مع الإمارات وصادرات الأسلحة إلى إيران. وأكد مصدر مطلع على تفاصيل صفقات السلاح لـ «الحياة» أن واحدة من ثلاث غواصات اتفق على تصديرها إلى إيران غادرت حوضًا لبناء السفن فى زيغا فيما توجد غواصتان أخريتان يجرى إعدادهما، لكن القرار النهائى فى شأنهما سيتخذ فى وقت لاحق، وقد يكون لتطور العلاقات السياسية والاقتصادية مع الإمارات دور فى تحديد موقف موسكو. وكانت الإمارات تعاقدت مع روسيا على صفقات لشراء أسلحة، واطلع وزير الدولة للشؤون الخارجية على نماذج من المدرعات وأجهزة الدفاع الجوى اثناء زيارته الأخيرة لروسيا(٢).

وفى ما يتعلق بموضوع الجزر قد تكون زيارة بوسوفاليوك تطمينًا للإمارات و«معادلا» للمفاوضات التى أجراها واعظى فى موسكو، وأبلغ خبير روسى فى شؤون المنطقة إلى «الحياة» أن موسكو أشعرت الإيرانيين بأن موقفهم من الجزر «لم يحظ بتأييد»، وأحاطتهم علمًا بأنها لن تضع عقبات أمام البحث فى الموضوع فى مجلس

١ ـ الحياة ١١/ ١٠/ ١٩٩٢م.
٢ ـ الحياة ١١/ ١٠/ ١٩٩٢م.



الأمن، وقد ينصح الروس باللجوء إلى محكمة العدل الدولية لحسم النزاع إلى جانب مواصلة الجهود الدبلوماسية لمنع تصعيده حاليًا.

أظهرت روسيا الاتحادية ترددا فى الالتزام سياسيا بدعم سعى الإمارات لعرض قضية الجزر الإماراتية الثلاث التى تحتلها إيران، فيما أبدت اهتمامًا بمسائل التعاون الاقتصادى والتبادل التجارى بين البلدين. وفى الوقت الذى ركز فيه فيكتور تشيرنوميردين رئيس وزراء روسيا، الذى اختتم زيارة للإمارات فى نطاق جولته الحالية فى منطقة الخليج العربي، على الموضوعات الاقتصادية التى تناولتها محادثاته فى الإمارات فان المسؤولين الآخرين فى الوفد الذين أدلوا بتصريحات حول المحادثات أعطوا إجابات عامة حول بعض القضايا السياسية المتصلة بموقف روسيا من قضية الجزر والأمن فى المنطقة والعقوبات المفروضة على العراق. وقد استفاض رئيس الوزراء الروسى فى شرح آفاق التعاون الاقتصادى مع الإمارات، وقال فى تصريحات له قبيل سفره أن هناك مشروعات تحت الإعداد لإبرام اتفاقيات فى مجال الإزدواج الضريبى والتعاون العلمى والفنى فى العديد من المجالات الدقيقة. وأضاف أنه تم الاتفاق من حيث المبدأ على تنشيط التعاون الثنائى فى مجال الطاقة والبترول والغاز، مشيرا إلى أن روسيا الاتحادية تقوم بجهود كبيرة لتحويل العديد من الصناعات الحربية فيها إلى صناعات مدنية مما يتيح توفير التقنيات الحديثة التى يمكن إستخدامها فى الأغراض المدينة وأن لدى بلاده النية لعرض مثل هذه الصناعات على الإمارات(1).

وأكد رئيس الوزراء الروسى أن المطلوب ليس إنشاء أو قيام شركات أو مشروعات مختلطة فى روسيا وإنما أيضا فى الإمارات حيث يمكن تقديم ما تنتجه هذه الشركات إلى الأسواق الإماراتية والاستفادة من خبرات الطرفين فى العديد من مجالات التعاون وخاصة فى القطاع النفطى مشيرا إلى أن بلاده متقدمة فى هذا المجال حيث تستخدم التكنولجيا المتطورة لاستخراج النفط من مناطق صعبة وفى ظروف صعبة أيضا. وقال إن بلاده مطلعة على الاهتمامات التى تبديها الإمارات فى ما يخص انتاج الألمنيوم والنتروجين والأوكسجين وتحلية المياه وكلها آفاق مهمة ولروسيا الاتحادية معرفة علمية واسعة بهذه المجالات، مشيرا إلى أن موسكو ستعمل على تحليل ودراسة إمكانياتها فى هذا الخصوص بهدف التعاون المشترك فيها. ودعا رجال الأعمال فى البلدين إلى تبادل الزيارات والاطلاع على المشروعات الروسية فى هذه الجوانب الهامة معربا عن إعتقاده

---

١ ـ الشرق الأوسط ٢٤/ ١١/ ١٩٩٤م.



بأن بلاده ستقدم كل ما لديها من خبرة فى هذه المجالات كما أشار إلى أن بلاده ستشارك بفعلية فى معرض ايديكس١٩٩٥ وستعمل على عرض كل ماهو متوفر لديها من أسلحة حديثة. فى الجانب السياسى قال نائب رئيس الوزراء الروسى دافيدوف فى مؤتمر صحافى عقده قبيل اختتام زيارة الوفد الروسى أن بلاده تؤيد حل النزاعات بالطرق السلمية، وتجنب إعطاء رأى محدد فى رده على سؤال الشرق الأوسط، حول ما إذا كانت روسيا تؤيد عرض قضية الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى على محكمة العدل الدولية، وقال أن قضية الجزر كانت من الموضوعات التى تم تناولها، لكنه نفى أن يكون البحث قد تطرق لفكرة عرض النزاع على محكمة العدل الدولية. وقال بأن موقف روسيا مشابه لمواقف الدول الأخرى من حيث ضرورة حل النزاع بالوسائل السلمية وعن طريق المحادثات(1).

وقال المسؤول الروسى أن الإمارات لم تطلب من روسيا أى وساطة لحل خلافها مع إيران حول الجزر وكل ما تم فى هذا الصدد تبادل وجهات النظر حول هذه المسألة. وقال نائب رئيس الوزراء الروسى أن البحث تطرق إلى وجود عسكرى روسى دائم فى منطقة الخليج العربي، مشيرا إلى أن هذا الوجود يهدف بالدرجة الأولى إلى ضمان الاستقرار والأمن فى المنطقة. ورداً على سؤال ثان لـ «الشرق الأوسط» قال نائب رئيس الوزراء الروسى بأن موضوع مبيعات الأسلحة الروسية لإيران كان من الموضوعات التى تناولها البحث إلا أنه قال أن هذه المبيعات تتعلق بعقود واتفاقيات سابقة أبرمها الاتحاد السوفيتى السابق، واكد ان روسيا لا تنوى إبرام أية اتفاقيات جديدة مع إيران، لكنه قال ان تقليص حجم مبيعات السلاح الروسى لإيران سيكون له نتيجة واحدة وهى أن الفراغ الذى ينشأ عن توقف المبيعات الروسية سيتم ملؤه من جانب أطراف ثالثة. وحول مبيعات السلاح الروسى لمنطقة الخليج العربى قال المسؤول الروسى بأن البحث لم يتناول صفقات محددة إلا أنه أشار إلى وجود مسؤولين من وزارة الدفاع الروسية ضمن الوفد المرافق لرئيس الوزراء قائلا أن هؤلاء المسؤولين بحثوا إمكانية بيع السلاح لدول المنطقة على أن يتم بحث هذه المسائل بالتفاصيل من خلال مباحثات المختصين فى البلدين. وقال أن المبادرة الخاصة لشراء أسلحة يجب أن تأتى من جانب المشترين. وحول المغزى السياسى لزيارة رئيس وزراء روسيا للمنطقة والتى تجئ بعد مبادرة روسيا لحمل العراق على الاعتراف بالكويت قال المسؤول الروسى أن زيارة رئيس الوزراء الروسى مقررة منذ

---

١ ـ الشرق الأوسط ٢٤/١١/١٩٩٤م.



وقت طويل وأنه لاتوجد علاقة بين الزيارة والتطورات الأخيرة بين العراق والكويت. ولكنه قال بأن البحث تناول موضوع رفع العقوبات عن العراق(١).

ورداً على سؤال حول ما إذا كان البحث قد تناول مسألة تسوية الديون المستحقة على روسيا قال نائب رئيس وزراء روسيا بأن هذا الموضوع كان من الموضوعات التى شملها البحث، حيث أبدى الجانب الروسى استعدادا لتسوية موضوع المديونيات فى إطار الالتزامات الدولية لروسيا وكذلك فى إطار الاتفاقات الخاصة بجدولة المديونيات الروسية التى تمت من خلال نادى باريس ونادى لندن. على صعيد آخر أجرى رئيس الوزراء الروسى مباحثات فى غرفة تجارة وصناعة أبوظبى حيث أكد تشيرنوميردين خلال محادثاته مع رحمة المسعود رئيس مجلس إدارة الغرفة وأعضاء مجلس الغرفة بأن الحكومة الروسية تقوم بحملة مكثفة لجذب الاستثمارات والمستثمرين الأجانب، كما أنها تشجع المستثمرين الروس على الاستثمار فى بلادهم، وأكد أن الحكومة الروسية حريصة على عمل كل ما من شأنه توفير الحماية والبيئة المناسبة الآمنة لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية وهى تقوم الآن بوضع التشريعات والقوانين التى توفر الحماية القانونية الرسمية للاستثمارات والمستثمرين الأجانب،وقال أنه من أجل ذلك أنشأت حكومته المجلس الخاص بالاستثمارات الأجنبية من بين أعضائه ٢٠عضواً يمثلون كبريات الشركات العالمية التى تستثمر فى روسيا، وقال «إننا نقوم حاليا بإعداد صيغ قوانين لحماية الاستثمارات الأجنبية وسوف نقوم بتوقيع العديد من الاتفاقيات المتعلقة بهذا الموضوع مع العديد من الدول ومن بينها الإمارات العربية المتحدة»(٢).

فتحت «الحياة» ملف العلاقات الروسية الإيرانية فى حديث مطول مع أحد أهم المسؤولين فى الحكومة الروسية عن هذا الملف، وكان صريحا فى عرضه هذه العلاقة لكنه تحفظ عن ذكر اسمه وفى ما يأتى نص الحديث(٣):

* ثمة آراء بأن موسكو تعزز علاقاتها مع طهران «نكاية» بواشنطن. ما هى منطلقات روسيا فى روابطها مع إيران؟

ـ علاقاتنا تقوم على محصلة من عوامل سياسية واقتصادية وعسكرية وجيوسياسية

---

١ ـ الشرق الأوسط ١٩٩٤/١١/٢٤م.
٢ ـ الشرق الأوسط ١٩٩٤/١١/٢٤م.
٣ ـ الحياة ـ ١٩٩٥/٥/٣٠م.



تحكمها مصالحنا الوطنية، فإيران جارة جنوبية لا يمكن إلا ان نتفاعل معها. وهى شريك تجارى اقتصادى تعود الصلات معه بمنافع للطرفين وهذا أمر ليس قليل الأهمية فى ضوء الوضع الاقتصادى الـراهن للبلدين، ولدينا فرص واسعة للتعاون لا تنحـصر فى الميادين التى تثير حساسية الولايات المتحدة ونذكر بمجمع الحديدو الصلب فى أصفهان والمحطات الكهربائية الحرارية وأعمال التنقيب الجيـولوجى، وثمة مشاريع تدرس حاليا للتعاون فى المجال الزراعى.

إلى ذلك، إيران دولة اقليمية مؤثرة سواء بالنسـبة إلى القوقاز أو آسيا الوسطى أو منطقة الخليج العربى. وأورد التـأكيد أن سياسة طـهران هناك تتطابق من حيث الأهداف مع سياستنا فى حالات كثيرة وفى حالات أقل. ثمة تمايزات، لكن تناقض المصالح نادراً جداً، وهذا ينطبـق على النزاعات الإقليمـية فى القوقـاز وطاجكستـان. وفى ما يخص منطقة مـا وراء القوقـاز (جورجيـا وأذربيجان وأرمنـينيا) نشطت طهران منـذ البداية فى خطوات لتسوية النزاع «القره باخى» فى «ازربيجـان»، علماً أنها عملت بارتباط وثيق مع موسكو، وأن حال السلام، وإن لم يكن راسخا، والاستـقرار وان كان هشا بعد، قائمة منذ أكثـر من سنة هناك، ويعود فـضل كبـير فى ذلك إلى الجهـود الروسيـة ـ الإيرانية المشتركة. أما عن دور إيران كدولة إقليمية فى التسوية الشرق الأوسطية فهناك اختلافات جذريـة بيننا وبين إيران التى تتخـذ موقـفًا سلـبيًا مـطلقا من إسـرائيل. لكننا لا نملك معطيات ملموسة تؤكـد ان طهران تعمل بوسائل غير شرعية فى تصـديها لعملية السلام فى الشرق الأوسط. صحـيح أن بعض المجموعات مثل «حزب الله» و «حـماس» وعدد من الفرق اليسارية المتـطرفة الفلسطينية تجاهر بأنها معتـمدة على إيران،و قد تكون إيران تقدم لها مساعدات، ولكننى أود التأكـيد على مساعدات مماثلة، إن لم تكن أكبر،تصل إلى هذه المنظمات من بلدان عربية فى صورة رسمية أو غير رسمية.

* متى يصل إلى موسكو حسن روحانى نائب رئيس مجلس الشورى الذى يتوقع المراقبون أن يجرى محادثات مهمة فى العاصمة الروسية؟

ـ فى يونيو نتوقع وصـول روحانى الذى يشغل إضافة إلى منصبـه البرلمانى موقع الأمـين العـام لمجلس الدفاع الـوطنى، وستكـون زيارته بناء على دعـوة من ميـخـائل مينتيوكوف النائب الأول لرئيس مجلس الدوما (البرلمان). وحسن روحانى شخصية مهمة متنفذة فى السياسة الإيرانية، ولديه صلاحيات كافية. ونحن نعتبر زيارته حلقة فى سلسلة الروابط البرلمانية. وسـيجرى محادثات فى وزارة الخارجـية لمناقشة مجمـوعة واسعة من



القضايا، منهـا القضايا المالية والاقتـصادية وحان الوقت لإحياء نشـاط اللجنة الحكومية المشتركة للتـعاون العلمى والتقنى لكننى أكرر أن الزيارة ستتم أسـاسا فى إطار العلاقات البرلمانية.

* التعاون النووى الروسى ـ الإيرانى كاد يحـدث أزمة فى العلاقات بين موسكو وواشنطن. إلى أى مدى ستمضى روسيا فى هذا المجال؟

ـ طهران انضـمت إلى معـاهدة حظر انتشار الأسلحـة النووية وفتـحت مواقعـها للتفـتيش الدولى ولم تسجل عليـها حادثة انتـهاك واحدة، والغريـب فى هياكل السلطة الإيرانيـة بين من تمكن تسـميـتهم اصطلاحـا «البـراغمـاتيين» بـقيـادة الرئيس وفريقـه و«الراديكاليين» الذين يقودهم عدد من رجال الدين. وثمة تنـاقضات بين المجموعتين فى التعـاطى مع عدد من القضـايا المحورية مثل مـوقع إيران فى العالم المعاصـر والنزاعات الإقليمـية والتنمـية الاقـتصاديـة. وبديهى أن الولايات المتحـدة تراهن على المجمـوعة الأولى، ولكن لدى الثانية عتـلات مهمة لإحباط عملية التطبـيع مع «الشيطان الأكبر». واشيـر إلى أن وضعا مماثلا يوجد فى واشنطن، فـهناك مناصرون للتطبيع وخـصوم له، خاصة فى الكونغرس الذى يسيطر عليه الجمهوريون. وأخيرا فإن روسيا تسترشد عموما بمصالحـها الوطنيـة، آخذة فى الاعتـبار مـصالح الأطراف الأخرى ومن بـينها الأطراف العربية(١).

وفى ما يتعلق بطاجكستان هناك تطابق فى وجهات النظر بين موسكو وطهران بل هناك مستوى عال من التفاعل البناء بينهما لتسوية النزاع الطاجيكى ـ الطاجيكى. ونذكر بأن اتفـاق وقف النار الذى وقع فى إسـلام اباد كـان صـيغ فى طهـران ولإيران نفـوذ ملحوظ فى أوسـاط المعارضة الـطاجيكية المعـتدلة ما يسـمح بتحقـيق تقدم فى عـملية التسوية. ويهمنا أيضـا التعاون مع إيران فى موضوع بحر قزوين الذى يبـقى وضعه غير محدد منذ انهيار الاتحاد السوفياتى، ما يعقد التعاون بين البلدان الخمسة المطلة عليه وهى روسيا وإيران وأذربيجان وتركـمانستان وكازاخستان، لاستثـمار ثرواته. ويكتسب أهمية فائقة وضع إليه للتـعاون المتعدد الأطراف فى ضوء إنشاء الكونسرتيوم الـدولى لاستثمار النفط الاذربيجانى. وتتفق موسكو وإيران على أن قزوين الذى نعتبره بحرا داخليا يجب أن يكون محـور جهـود مشتـركة للحـفاظ على مـوارده البيولـوجية وصـيانة السـلامة

---

١ ـ الحياة ٣٠/٥/١٩٩٥م.



الايكولوجية هناك. ولدى موسكو وطهـران مواقف متقاربة ومتطابقة إلى حـد كبير فى اعتبار البحر هبة مشتركة لـكل الدول الساحلية ولا يجوز تقسيمها قطريا. وللأسف فإن أذربيجان تدعو إلى تقسيم البحر إلى مناطق قومية ما يهـدد قزوين وسواحله. وموقف باكو مفهوم ويرتبط إلى حد كبير بآفاق استخراج النفط من المياه الساحلية. وأشير إلى أن «الكونسرتيوم» على رغم أنه يضم شركة روسية يتألف فى غالبيته من دول خارج المنطقة لا يهمها النقاء الأيكولوجى فى قزوين بل الحصول على أعلى الأرباح.

* تحدثتم عن النفـوذ الإقليمى لإيران فى الخليج العربى ألا تتفـقون مع من يقول أن طهران تستخدم أحـيانا هذا النفوذ على حساب مصالح جيرانهـا العرب، كما حصل بالنسبة إلى الجزر الثلاث طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى؟

ـ ثمة حقيقة لافكاك منها هى أن إيران قـوة إقليمية متنفذة فى الخليج العربي وأن محاولات عـزلها عن نظام الأمن الإقليمى الجمـاعى لن تكون مثمرة من حـيث النتائج النهائية. وتدعو طهران إلى ضمان هذا الأمن من قبل الدول المطلة على الخليج العربى، فيمـا يرى عدد من البلدان العربية أن ضمـانات أمنة تتمثل فى استـقدام دول من خارج المنطقة والاعتـماد على قوتها العـسكرية، وفى النتيجة نلاحظ أن هنـاك وجودا عسكريا أميركيا ضخمًا لا نرى حاجة لمثـيله. أما بالنسبة إلى الجزر فنحن نعتقد أن المشكلة يجب أن تحل على أساس ثنائى فى مفاوضات ومشاورات بين إيران والإمارات، والقضية كلها موروثة عن بريطانيـا ومعقدة. وأذكر بأن إيران احـتلت الجزر عام ١٩٧١ ليس من دون دعم لندن والغرب الذى كانت له علاقات ممتازة مع نظام الشاه والآن يترتب اخراج هذه العظمة من الحلقوم. وأكرر أن الموضوع معقد قانونيا ولا ترى موسكو أن بامكانها اتخاذ موقف المشـتركة للتـعاون العلمى والتقنى لكننى أكـرر أن الزيارة ستتم أسـاسا فى إطار العلاقات البرلمانية.

* التعاون النووى الروسى ـ الإيرانى كاد يحـدث أزمة فى العلاقات بين موسكو وواشنطن إلى أى مدى ستمضى روسيا فى هذا المجال؟

ـ طهران انضمت إلى معـاهدة انتشار الأسلحة النووية وفتحت مواقعـها للتفتيش الدولى، ولم تسجل عليها حادثة انتشار واحدة. والغريب أن إسرائيل التى كانت من أكبر الدول المعترضة على التعاون مع إيران فى بناء محطة بوشهر لم تقدم على خطوات ماثلة (فتح منشآتها للتفتيش). وعمومًا موقفنا معروف فالمحطة لأغراض علمية ويعكف خبراء روس وأميركيون الآن على إعداد تقارير تفصيليـة سترفع إلى لجنة مشتركة برئاسة رئيس



حكومتنا فيكتور تشيرنوميردين ونائب الرئيس الأميركي البرت غور، للتأكد من أن التعاون القوى لن تكون فيه «ثغرات» تسمح بالاقتراب من صنع مواد صالحة لانتاج السلاح.

* ظهرت أخيراً أنباء عن زيارة محتملة قد يقوم بها الرئيس الروسى بوريس يلتسن لطهران ما هى الحقيقة؟

- لدى الرئيس يلتسن دعوة رسمية لزيارة إيران، كما لدى الرئيس على أكبر هاشمى رفسنجانى دعوة لزيارة موسكو، ولاتوجد هنا أسرار. لكن الضجة المفاجئة أثيرت، كما يبدو، بسبب الجو الحساس الذى يحيط حاليا بمثلث العلاقات بين روسيا وإيران وأميركا. وأى موعد للزيارتين لم يتحدد، خاصة أننا لا نعتبر زيارات الرؤساء اجراء بروتوكوليا بل هى عمل مهم فى العلاقات يجب أن يتكلل بتوقيع وثائق يمكن أن تدفع التعاون الثنائى. ونحن نعمل مع الإيرانيين فى إعداد مثل هذه الوثائق، ومنها «إعلان مبادئ عن العلاقات بين البلدين سيحدد الاتجاهات الأساسية لتعاوننا. ونعمل أيضا لإعداد وثائق أخرى منها اتفاق للتعاون فى مكافحة تهريب المخدرات واتفاقات اقتصادية وثقافية وبعد انجاز هذا العمل سيعلن موعد الزيارتين؟ أما الضجة التى أثارها عدد من وسائل الإعلام فى شأن زيارة لم تتم، فواضح أنها تعكس التصدع الحاصل فى الغرب فى موضوع التعامل مع إيران. وألفت النظر إلى أن العقوبات الأميركية (على إيران) لم تحظ بتأييد أى دولة سوى إسرائيل، واتخذ موقفا سلبيًا منها كل بلدان أوروبا الغربية واليابان. وترى العواصم الأوروبية أن أساليب «الضغط» المماثلة لن تساعد فى حل المشكلات بل تزيد تفاقمها، لذلك فهى تدعو إلى حوار سياسى مع إيران وفى الوقت ذاته توسع التعاون الاقتصادى معها. أما الولايات المتحدة فلديها نوع من العقدة النفسية حيال إيران، وغالبا ما تكون الغلبة فى واشنطن للعواطف، سواء كانت مبررة أو غير مبررة. ولا تنسى أيضا الاعتبارات السياسية الداخلية وأخيرا فإن الحملة على إيران هى قناة صالحة لتوسيع الوجود العسكرى الاميركى فى الخليج العربي، وفى الماضى استخدم لهذا الغرض بعبعان العراق وإيران، و يبدو أن الأول أخذ يتضاءل «مردوده» لذا يجرى .. « تضخيم» الثانى[1].

وفى موازاة ذلك تجرى واشنطن، عبر وسطاء، حواراً مع طهران لخفض التوتر فى

١ - الحياة - ٣٠/ ٥/ ١٩٩٥م.



العلاقات الثنائية ونحن، كالأميركيين، نعـتقد أن صراعًا يجرى فى أنقرة، أعلنت تركيا أمس تأييدها لإيجـاد حل بالتفاوض لقضيـة جزيرة «أبو موسى» التى احتلـتها إيران فى العـام ١٩٧١ مع جزيرتى طنـب الكبرى وطنب الصـغـرى. وأعلن الناطق باسم وزارة الخارجـية التركيـة أن بلاده ترى أن «على الدول المطلة على الخليج العربي أن تجـد حلا بالتـفاوض للمـشكلة فى إطار مبـادئ القـانون الدولى القائمـة على الاحتـرام المتبـادل وعلاقات حسن الجوار». اضـاف «إن تركيا تولى أهمية كبيرة لتـوفير السلام والأمن فى الخليج العـربى حيث تسـود الشكوك وبخاصـة بعد حرب الخليـج العربى الثانـية». فى بيروت انتقدت صـحيفة «السفيـر» اللبنانية بشدة موقف إيران فى قضـية جزر أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبـرى ووصفته بأنه «موقف لا يمكن قبـوله أو تبريره». وقال رئيس تحرير الصحيفة طلال سلمان فى مـقاله الافتتاحى أن التصرف الإيرانى فى جزيرة أبو موسى (تصرف أخرق) وأن تبريره بالبيان الصادر عن وزارة الخارجية الإيرانية «يستفز أى عربى». وأكد أن ما من عربى إلا وكـان يتمنى لو أن إيران قد راعت روابط الأخوة والجوار ولم تقدم على «غزوتها الجديدة» التى من شأنها أن تفتح جراحا قديمة[1].

الجدير بالذكـر أن حكومة جمهوريـة إيران الإسلامية رفضت دعـوة دول مجلس التعاون لإلغاء إجراءاتها فى جزيرة أبو موسى، كما رفضت تأكيد دول المجلس على حق الإمارات فى جـزيرتى طنب الكبرى والصغـرى. كما رفضت دعـوة مماثلة صدرت عن اجتـماع دول «إعلان دمـشق» فى الدوحة. وجدد ناطـق باسم وزارة الخارجيـة الإيرانية المزاعم بملكية إيران لجزر أبو مـوسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. كـما جدد الناطق اعتبار مواطنى الإمارات مجرد «مقيمين» فى جزيرة أبو موسى[2].

أكد فى جاكرتا وكيل وزارة الخارجية بالنيابة أن الدعوات المتكررة الجادة والصادقة الصادرة عن الإمارات العـربية المتحدة والداعيـة للدخول فى مفاوضـات ثنائية جادة مع إيران لإنهاء احتلالها لجزرها الثـلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى بالطرق السلمية قد وصلـت إلى طريق مسدود بسبب عدم استجـابة إيران لتلك الدعوات الجادة وكذلك للدعوات الصادرة عن مـجلس التعاون والقمة العربية الأخيـرة ومجلس جامعة الدول العربية ودول إعلان دمشق. وأوضح سعادته الذى يرأس وفد الإمارات إلى المؤتمر الإسلامى الرابع والعشرين لوزراء الخارجية المنعقد فى جـاكرتا حاليا خلال اجتماعه مع

---

١ ـ الخليج ـ العدد ٤٨٧٣.

٢ ـ الخليج ـ العدد ٤٨٧٣.



معـالى على العطاس وزير خارجيـة أندونيسيا أن الإمـارات بصدد اتخاذ خطوة سلمـية أخرى وهى إحالة القضية إلى محكمة العدل الـدولية مع استعدادنا التام للقبول بأى قرار تصدره المحكمة(١).

وقد أكـد معالى على الـعطاس تأييد بلاده لموقف الإمارات ومـساعـيها السلمـية ووصف هذا الموقف بأنه عقـلانى وحكيم ويتسم ببعـد النظر، وقال أن أندونيسـيا تؤيد التوجـه السلمى لدولة الإمارات بحل النزاع من خلال مـحكمة العدل الدولية. وحـضر الاجتـماع القائم بأعـمال سفـارة الإمارات لدى أندونيـسيا وعـدد من المسؤولين بوزارة الخارجية. وقد أشاد معالى على العطاس خلال الاجتماع بما حققته الإمارات من إنجازات عظيمة فى شتى الميادين بفضل القيادة الحكيمة التى تنتهجها إقليميا ودوليا مما جعلها تحتل مكانة مرموقـة فى المجتمع الدولى. كما أشـاد بالعلاقات بين البلدين، مشـيرًا إلى أنها تشهد تقدما ملموسا وخاصة فى المجالات الاقتصادية والتجارية والفنية. وتناولت المقابلة تبادل وجـهات النظر حول القضـايا الإقلمية والدولية الراهنة. كـما نقل سعادتـه تحيات وزير الدولة للشؤون الخارجية وزير الخارجية للوزير الأندونيسى وترحيبهما بزيارته المزمع القيام بها لأبو ظبى. وأعلن مـوقف جمهورية الصين الشعبيـة من خلال التصريح الذى أدلى به سعادة/ لى بى ياو نائب رئيس المجلس الوطنى لنـواب الشعب الصينى، خلال اجـتمـاعه يوم ٥/١١/١٩٩٤ بوفـد من أعضـاء المجلس الوطنى الاتحـادى فى أبوظبى برئاسة سعـادة الحاج بن عبدالله المحيربى رئيس المجلس، مـعربًا عن تقدير بلاده لموقف الإمارات بشـأن موضوع الجزر حـيث قال: نحن نقدر كـثيرًا موقف الإمـارات من عدم اللجوء إلى القوة لحل هذه الخلافات، وكذلك الجـهود التى تبذلها من أجل الحفاظ على الاستقرار فى منطقة الخليج العربي(٢).

الموقف الفرنسى من قضية الجزر العربية

وفى النطاق الأوروبى، طالب المجلس الوزارى الـذى يضم وزراء خارجـية دول مجلس التعاون ووزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبى فى اجتماعهم بالرياض فى ٨ مايو ١٩٩٤، إيران بالتجاوب مع مبادرة الإمارات التى أعلـنها رئيس الدولة لحل قضية الجزر عن طريق المفاوضـات وفقًا لبنود القـانون الدولى والتعايش الـسلمى بين الدول. وذكر

١ ـ الاتحاد ١٢/١٢/١٩٩٦م.
٢ ـ الاتحاد ـ ١٢/١٢/١٩٩٦م.



البيان الختامى لهذه الاجتماعات أن الوزراء المجتمعون لاحظوا بقلق عدم إحراز تقدم فى الحوار بين الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية، حول قضية الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، لذا فإن الوزراء يطالبون جمهورية إيران الإسلامية بأن تتجاوب بصورة إيجابية مع مبادرة الإمارات. وفى تأكيد لموقف فرنسا المؤيد لدولة الإمارات تجاه حقوقها فى الجزر الثلاث، قال المسيو ريشارد دوكيه المتحدث باسم وزارة الخارجية الفرنسية:

«إن موقف فرنسا واضح من هذه القضية، فقد أعربت فرنسا دومًا عن تأييدها للحل السلمى لجميع الخلافات، خاصة النزاعات المتعلقة بالأراضى والحدود وفق ميثاق الأمم المتحدة». وأضاف المتحدث الرسمى الفرنسى فى تصريحه الذى أدلى به فى باريس يوم ٤/١١/١٩٩٤ لوكالات الأنباء، إن من بين وسائل التسوية السلمية، الوساطة والتحكيم واللجوء إلى محكمة العدل الدولية وقال: «إن دولة الإمارات العربية المتحدة أعربت من جهتها عن رغبتها باللجوء إلى محكمة العدل الدولية لحل قضية الجزر، وإن فرنسا من جهتها تؤيد هذه المبادرة كما أن فرنسا فى جميع الأحوال تأمل ألا يتم اتخاذ أى مبادرة من طرف واحد على الأرض كما حصل للأسف فى (جزيرة أبو موسى) عام ١٩٩٢»(١).

قال نائب وزير الخارجية الإيرانى محمود واعظى فى باريس أن إيران ترغب فى شراء ١٠ طائرات من طراز «ايرباص» وقمر اصطناعى للاتصالات من فرنسا يقدر ثمنه بأكثر من ٥٠٠ مليون دولار. وأضاف أنه منذ سبتمبر ١٩٩٢ أعطت وزارة المال الفرنسية الضوء الأخضر لمؤسسة ضمان الاستثمار «كوفاس» لتغطية الاستثمارات الفرنسية فى إيران وعلم أن فرنسا عرضت اقتراحًا لتسوية النزاع بين إيران والإمارات على الجزر الثلاث، ووافقت طهران على درس التدخل الفرنسى لإيجاد حل(٢).

وردًا على سؤال لـ «الحياة» عما إذا كانت شركة النفط الفرنسية «ألف اكيتان» جمدت مفاوضاتها مع إيران فى شأن تطوير حقل نفط وغاز فى الخليج العربى نتيجة قانون «داماتو» قال واعظى أن وفدا من الشركة زار إيران قبل ثلاثة أسابيع للتفاوض على مشروع تطوير حقل فى الخليج العربى يقدر بأكثر من بليون دولار. وتابع أن المفاوضات

---

١ ـ أحمد التدمرى ـ المرجع السابق ص٣٦٣.

٢ ـ الحياة ـ ٩/١١/١٩٩٦م.



مستمرة رغم قانون «داماتو» الأميركى وأن وزير الخارجية الفرنسى هيرفى دوشاريت ووزير النقل برنار بونس اعربا عن رغبة فرنسا فى تجاهل قانون «داماتو» وأن أعضاء الاتحاد الأوروبى توصلوا إلى وضع إطار للرد على العقوبات الأميركية التى قد تتبع القانون يذكر أن القانون يقضى بفرض عقوبات على الشركات التى تستثمر فى حقلى النفط والغاز فى إيران وليبيا. وقال واعظى أنه التقى خلال زيارته لفرنسا بالإضافة إلى الوزير دوشاريت كلا من الأمين العام للخارجية برنار دوفورك والرئيس السابق فاليرى جيسكار ديستان ومستشار الرئيس جاك شيراك، جان دافيد ليفيت، ولاحظ أن هناك عزمًا فرنسيًا على تعزيز العلاقات والتعاون الاقتصادى بين البلدين. وأعلن دوشاريت وجه دعوة إلى نظيره الإيرانى على أكبر ولايتى لزيارة فرنسا، مشيراً إلى انه (واعظى) سيلتقى «الترويكا» الأوروبية أواخر نوفمبر فى دبلن. ومعروف انه فى اطار «الحوار الانتقادى» بين أوروبا وإيران جمد تبادل الزيارات الرسمية على مستوى عال بين مسؤولين إيرانيين[1].

الندوة الدولية فى باريس حول الجزر العربية

عقدت صباح ٥/١١/١٩٩٣ فى باريس ندوة دولية تحت عنوان (جزر الخليج العربى أسباب النزاع ومتطلبات الحل) أقامها مركز الدراسات العربى ـ الأوروبى. وقد وجه الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة العربية كلمة فى افتتاح الندوة شدد فيها على عروبة هذه الجزر وتبعيتها لدولة الإمارات. وأشار فى كلمته التى ألقاها نيابة عنه السفير محمد الطرابلسى مدير مكتب الجامعة فى باريس إلى الجهود التى بذلتها دولة الإمارات من سنوات عديدة منذ الاحتلال الإيرانى للجزر الثلاث بهدف التوصل إلى حل سلمى لهذه القضية مع إيران. واستعرض الدكتور عصمت عبد المجيد مواقف الإمارات السلمية من قضية الجزر ومطالبتها لإيران فى كل مناسبة، بأن تدخل معها فى مفاوضات جدية لحل هذه المشكلة وفقا لقواعد القانون الدولى. وأشار فى هذا الصدد إلى أن الإمارات ترتكز فى شرعية سيادتها على الجزر الثلاث على عدة حقائق أهمها عروبة سكان هذه الجزر وانتماؤهم إلى قبائل وعشائر عربية معروفة فى الإمارات، وممارسة سيادة الإمارات على هذه الجزر لفترات طويلة ومتواصلة، فى الوقت الذى لم تمارس فيه إيران أى مظهر من مظاهر السيادة على أى من الجزر الثلاث مؤكدا «أن الادعاءات الورقية لا تكفى لإزاحة السيادة القائمة على الحيازة الفعلية للإقليم» بالإضافة

---

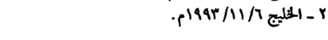
١ ـ الحياة ـ ٩/١١/١٩٩٦م.



إلى أن رفع علم الإمارات على هذه الجزر ووجود ممثلين لحاكمي الشارقة ورأس الخيمة فى الجزر بصفة مستمرة، ووجود مرافق عامة تابعة للإمارتين على جزيرتى أبوموسى وطنب الكبرى يثبت أن هذه الجزر عربية سابقا ولاحقا(١).

وذكر أن الإمارات طرحت فى الاجتماع الثانى الذى عقد فى أبو ظبى فى ٢٨سبتمبر ١٩٩٢ بين ممثلى الإمارات وإيران مقترحات سلمية لحل هذه المسألة إهمها، إنهاء الاحتلال العسكرى للجزر، وتأكيد التزام إيران بمذكرة التفاهم لعام ١٩٧١ بشأن جزيرة أبوموسى، كما أكد وزير خارجية الإمارات فى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها السابعة والأربعين استعداد دولة الإمارات لتسوية هذه المسألة بالطرق السلمية المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من ميثاق الأمم المتحدة، داعيا المجتمع الدولى إلى الاضطلاع بمسؤولياته فى هذا الصدد، بما يصون الأمن والسلام والاستقرار فى منطقة الخليج العربى. كما أشار الأمين العام للجامعة العربية إلى اهتمام مجلس الجامعة فى هذه القضية منذ إثارتها أمامها فى السبعينات «وقد أصدر مجلس الجامعة فى دورتها الأخيرة فى ٢٠ سبتمبر ١٩٩٣ قرارا تضمن الوقوف إلى جانب الإمارات فى التمسك وسيادتها الكاملة على الجزر الثلاث، وتأييد المجلس لكافة الإجراءات التى تتخذها الإمارات لتأيد سيادتها على هذه الجزر، ومطالبة إيران باحترام العهود والمواثيق الموقعة مع الإمارات». ودعا الدكتور عصمت عبد المجيد المشاركين فى الندوة إلى تأييد موقف الإمارات ودعمهم لها فى تأكيد سيادتها على هذه الجزر، معربا عن أمله بأن تستجيب إيران للدعوات المخلصة لمعالجة الأمر بالحكمة والوسائل السلمية تحقيقا للأمن والاستقرار فى منطقة الخليج العربي(٢).

بدأت الندوة بجلسة برئاسة السيد جوليان وولكر السفير السابق وعضو مجلس الكومنولث البريطانى خصصت للبعد التاريخى والاستراتيجى لجزر الخليج العربى. وتحدث فيها عن الأسس التاريخية للنزاع حول الجزر العربية عام ١٩٧١. وقدم السيد وولكر فى بداية كلمته سردًا تاريخيًا موثقًا لتطور العلاقات وميزان القوى بين العرب وإيران منذ عام ١٧٢٢ حتى عام ١٩٧١ عند احتلال إيران للجزر قبل الانسحاب البريطانى من منطقة الخليج العربي بيوم واحد. ثم ألقى الدكتور صالح بكر الطيار رئيس مركز الدراسات العربى الأوروبى محاضرة تحدث فيها عن البعد التاريخى للجزر مستندا


١ ـ الخليج ـ ٦/ ١١/ ١٩٩٣م.
٢ ـ الخليج ٦/ ١١/ ١٩٩٣م.



إلى الوثائق والتطورات التاريخية التى تثبت عروبة هذه الجزر. واستعرض الدكتور الطيار الوثائق التاريخيـة التى تؤكد أحقية الإمارات فى الجـزر الثلاث، وبطلان ادعاءات إيران لحقهـا فى هذه الجزر وقال: إن السلطان البريـطانية تلقت عام ١٨٦٤ رسالة رسـمية من حاكم قواسم الساحل تؤكد بموجبها تبعية جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وصير بونعير له منذ أجداده الأوائل، وهذه الوثيقـة تعد أول مستند رسمى تؤكد السيادة العربية على هذه الجـزر، بالإضافة إلى أن حاكم الشارقة عام ١٨٩٨ رفـض منح امتياز لشركة أجنبية للتنقيب عن بعض أنواع المعادن الموجودة فى باطن أرض جزيرة أبوموسى. ذكر الدكتـور الطيار أن هناك دليلين آخرين يؤكـدان بطلان أحقية إيران فى الجـزر، هما انسحـاب إيران من جزيرة أبو موسى عندمـا عجزت عن تقـديم ما يؤيد سيـادتها على الجزيرة عـام ١٩٠٤ عندما طالب ممثل بريطانيـا فى المنطقة طهـران بتقديـم ما يؤيد هذه السيـادة على الجزيرة فى الوقت الذى احـتج فيـه حاكم الشارقـة آنذاك على رفع العلم الإيرانى على الجزيرة والدليل الثانى هو مطالبة إيران عام ١٩٣٠ باستئجار جزيرتى طنب الكبرى وطنب الصغرى من رأس الخيمة لـمدة خمسين عامًا وهو ما يعنى أن أى دولة لا يمكن أن تطلب استئجار شىء تملكه. ثم ألقى سفير دولة الإمارات فى باريس كلمة فى الندوة استعرض فيها جـهود دولة الإمارات للتوصل إلى حل سلمى لمسألة الجزر، وقال أن الإمارات استمرت منذ بداية الأزمة فى مطالبتها إيران باتباع الدبلوماسية والحوار على أساس من حسن الجوار واحترام سيادة الدول على أراضيها معربًا عن أسفه بأن اتصالات مع طهران لم تسفر حتى الآن عن أى نتيجة[1].

أكد سعادة السفير أنه بالرغم مـن عدم تحقيق أى نتائج حتى الآن إلا أن الإمارات ما تزال تسعى للتوصل إلى حل سلمى لهـذه المشكلة وفقا للقانون الدولى. وأوضح أن الإمارات لم تتقـدم حتى الآن بطلب استصـدار قرار من مجلس الأمن الدولى لحـرصها على حسن الجوار مع إيران وعلى أمن واسـتقرار المنطقة. وقد وافق الدكـتور بكر الطيار رئيس الندوة على استقبال وفد من الإيرانييـن الذين تظاهروا خارج مقر الندوة للاستماع إلى وجهة نظرهم. وفى الجلسـة الثانية للندوة وجه الدكتـور مفيد شهاب رئيس جـامعة القاهرة وأستاذ القانون الدولى كلمة أكد فـيها أن الجزر الثلاث أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى خضعت منذ أوائل القرن الثامن عـشر أى منذ نشأت إمارات ومشيخات الخليج إلى دولة القواسم وأن السـيطرة على الجزر قد قـسمت بين فرعى قبـيلة القواسم

---

١ ـ الاتحاد ـ ٦/ ١١/ ١٩٩٣م.



فأصبحت حـزيرتا سرى وهنجام تابعتين لقواسم لنجة فى حـين صارت جزر أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى تابعة لقواسم ساحل عمـان ـ رأس الخيمة والشارقة فيما بعد، وبقيت هذه السيادة مستمـرة حتى تاريخ انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج العربى فى أواخر الستينات من القرن الحالى. كما قدم الدكـتور مفيد شهاب الأدلة بشأن سيادة القـواسم على الجـزر وهى الرسائـل المتبـادلة بين حـاكم قـواسم الساحل والمـسئـولين البريطانيين فى الخليج العربي واعتراف بريطانيـا بسيادة القواسم على تلك الجزر ووجود مظاهر السيادة العربية كجباية الضرائب وخدمات التعليم والصحة والاحتياجات الرسمية التى وجهها العرب فيما يتعلق بأى انتهـاك للسيادة العربية على الجزر وكذلك قيام حاكم الشارقة بمنح امتياز للتنقيب عن المعادن عام ١٨٩٨ لإحدى الشركات الأجنبية فى جزيرة أبوموسى، وأن الأطمـاع الإيرانية من الجزر الثلاث قـد ظهرت بشكل واضح منذ أوائل القرن الحـالى وتحديدا منذ عام ١٩٠٤ حين نازعت إيران الشـارقة سيادتهـا على جزيرة أبوموسى(١).

دحض الدكتور مـفيد شهاب الحجـة الإيرانية المتعلقة بعدد من الخـرائط البريطانية التى أشارت إلى تبـعية الجـزر للسيادة الإيرانيـة ومنها تلك الخـريطة التى قدمتـها وزارة الخارجية البريطانية عام ١٨٨٦ لإيران وظهرت فيها الجزر باللون الإيرانى. وذكر أن تلك الخرائط هى مـن نوع الخرائط الخاصـة التى تستـخدم لأغـراض الملاحة البحـرية وليس لترسيـم الحدود وأن هناك خريطة إيرانية صـادرة عام ١٩٥٢ أشارت بوضوح إلى تبـعية الجزر لإمارتى الشارقة ورأس الخيـمة وليس لإيران وأن الاستناد إلى خرائط بريطانية أمر لا يستقيم نظرا لأن بريطانيا اعترفت على الدوام بتبـعية هذه الجزر للجانب العربى. كما فند الدكتـور شهاب أسبـاب النزاع على الجزر الثلاث على ضوء مـبدأ احترام الـسلامة الإقليمية.

المبادئ الرئيسية

وكان الدكتور مفيد شهاب قد بدأ كلمته باستعراض المبادئ الحاكمة للمنازعات فى القانون الدولى حيث يتعامل القانون الدولى بصفة عامة مع ظاهرة الحدود بطريقة مختلفة عن غيـرها من الظواهر والقضايا الـدولية مشيـرا إلى ان المبدأ الرئيـسى الحاكم فى هذا الخصوص هو مبدأ نهاية الحدود الدولية واستقرارها(٢).

---

١ ـ الاتحاد ـ ٦/١١/١٩٩٣م.

٢ ـ الاتحاد ـ ٦/١١/١٩٩٣م.



ذكر أن هذا المبدأ الرئـيسى يتفرع إلى عدد من المبـادئ الأخرى مثل مبـدأ خلافة الدول فى معاهدات الحدود ـ مبدأ لكل ما فى حوزته ـ مبدأ أستثناء معاهدات الحدود من نطاق تطبيق نظرية التغير الجوهرى فى الظروف ـ مبدأ احـترام السيادة الإقليمية ـ المبادئ الخاصة بأدلة الاثبات ومنها مبدأ السلوك اللاحق ـ مبدأ إغلاق الحجة وحجية الخرائط فى منازعات الحدود ـ فكرة التاريخ الحـاسم. ثم يعرض الدكتور مفيد شهـاب بتفصيل لكل واحد من هذه المبادئ، فمبـدأ إثبات الحدود واستقرارها مثلا يعتبـر أمرا ضروريا لتفادى الصراعات بيـن الدول المتجاورة. ذلك أن فتح البـاب أمام إمكانية إحداث تغـييرات فى خطوط الحدود مـن حين لآخر من شـأنه أن يؤدى إلى نشوب صـراعات مـسـتـمرة بين الدول. مبدأ خلافة الدول فى معاهدات الحدود وفق الإتفاقيات الدولية يشمل معاهدات تجوز الخلافة فـيها ومثالها المعـاهدات الخاصة بتنظيم الأنهار الدولية وغـيرها من الممرات المائية المخصـصة لأغراض الملاحة الدوليـة كالقنوات والمضايق والخلجان وكـذلك تشمل معـاهدات لاتجوز الخـلافة فيـها ومن أمـثلتها مـعاهدات التـحالف والحـماية الخ، وان معـاهدات الحدود تعتـبر من النوع الذى يجوز الخـلافة فيـها. وهناك مبـدأ لكل ما فى حوزته وملخصه أن الدول المتجاورة والتى حصلـت على استقلالها حديثا توافق على أن تكون الحدود التى تفصل بين أقاليمها هى ذات الحدود التى تفصل بين هذه الأقاليم إبان فترة السيطرة الإستعـمارية ورغم تطبيق هذا المبدأ إلا أنه لم يحل فى الواقع دون نشوب العديد من المنازعـات بين الدول التى أعلنت التمسك به. ووفق مـبدأ استثـاء معاهدات الحدود من نطاق تطبـيق نظرية التغير الجوهرى فى الظـروف وإنه إذا كان لا يجوز للدولة نطاق القانون الدولى تحـريم استخـدام القوة أو التهـديد بها ضد السـلامة الإقليمـية أو الإستـقلال السياسى للدول. ثم يسـتعرض الدكـتور مفيـد شهاب المبادئ الخـاصة بأدلة الإثبات ودلالاتها القانونية فى نزاعات الحدود وهى[1]:

١ ـ مبدأ السلوك اللاحق وهو جميع مـا يصدر عن طرف معين من أطراف النزاع الدولى بشأن الحدود من أعمال ومواقف يمكن الإرتكان إليها لفهم وجهة نظر بخصوص هذا النزاع وتأخذ الأعمال والمواقف صورا شتى منها التـشريعات والخرائط والتصريحات والبيانات المنسوبة للدولة والتجنيد الإجبارى لـلمواطنين وجباية الضرائب وتسجيل وقائع الزواج والميلاد والوفاة ومباشرة الإختصاص القضائى.

٢ ـ مبـدأ إغلاق الحجـة ويقصد به أنه يـمتنع على الدولة التى تسلك سلوكـا ما

---

١ ـ الاتحاد ـ ٦/١١/١٩٩٣م.



يحقق لها نفعا أن تدعى لنفسها حقوقا تضر بدولة أخرى على نقيض هذا السلوك.

٣ ـ مبدأ حجية الخرائط إذ أن الخرائط أضحت تلعب دورا مهما فى العديد من النزاعات التى تثور بشأن الحدود فى العلاقات الدولية المعاصرة والمعروف أن القيمة الإستدلالية للخرائط فيما يتعلق بمنازعات الحدود ليس مقطوعا بها تماما ويجب أن تتوفر فيها شروط معينة وهى على أنواع منها ماهو ملحق بمعاهدات ولها أهمية كبرى والخرائط التى تصدرها الدول بالارادة المنفردة وهو يعبر عن وجهة نظر الدولة الواضعة للخرائط. وقد طبق الدكتور مفيد شهاب هذه المفاهيم العامة للقانون الدولى عن مسألة النزاع بشأن الجزر الثلاث(١).

النزاع ومتطلبات الحل

كما ألقى الدكتور أرسلان محمد أحمد وهو استاذ قانون يمنى بحثا حول أسباب النزاع ومتطلبات الحل حيث ينطلق من بحث الأهمية الاستراتيجية الجيوبوليتيكية والجيو ـ اقتصادية لملكية الجزر الثلاث لأنها تمثل موقعا جغرافيا مهما فى توفير الحماية الاستراتيجية العسكرية وتأمين قسط وافر من متطلبات أمن الملاحة الدولية على مداخل الخليج العربى وقد أصبحت الجزر اليوم إحدى بؤر التوتر فى منطقة الخليج والجزيرة العربية بسبب السيطرة العكسرية الإيرانية عليها ومحاولة إيران تغيير الملامح التاريخية والتركيبة الديمغرافية ـ السكانية فيها باعتبارها جزرا عربية أصلية ولازال ارتباطها «الجيو ـ بولتيكى» يجسد ملكيتها القانونية الشرعية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وأكد أن الوضعية الجغرافية ـ السياسية للجزر تثبت أن الجزر عربية والوضعية التاريخية ـ السياسية تقدم الدليل الثانى على ملكية الجزر عربيا. ويستعرض الدكتور أرسلان حركة الهجرة السكانية مابين الساحل العربي للخليج والساحل الإيرانى والتى رافقت الفتوحات الإسلامية، مشيرا إلى أنه بعد سقوط الدولة الصفوية فى إيران سنة ١٧٢٢ ضاع نفوذ السلطة الإيرانية المركزية مماساعد على تعزيز وتزايد حجم الهجرة العربية من عرب الخليج نحو تلك الشواطئ باعتبارها جزءا من وطنهم الجغرافى وكونها مواقع آمنة بسبب الظروف السياسية المختلفة التى عاشتها شبه الجزيرة العربية واليمن تاريخيا. وأضاف الدكتور أرسلان فى مداخلته أن قضية السيادة على جزر طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبوموسى فى ظروف النزاع السياسى الراهن أنما هى فى جوهر الحقيقة مسألة سيادة

---

١ ـ الخليج ٦/١١/١٩٩٣م.



وطنية وذات جـذور تاريخية يمتد فـيها عمق هـذا الصراع إلى قضايا اسـتراتيجيـة بالغة الأهميـة لكون هذه الجزر تشكل تحـديا فى أهم ممر من ممرات الملاحة الاقليـمية العـربية والدوليـة على مدخل الخليج العـربى». ويؤكـد على أن الملكية السـياسـية التـاريخيـة والجغـرافية وبالوثائق الرسمـية تثبت حتـى عهد قريب ومنذ عـام ١٨٣٥ تبعيتـها لأبناء العمومة من قـبيلة القواسم فى امارتى رأس الخيمة والشـارقة وفق المراسلات والمستندات التاريخية المتداولة مع الحكومة البريطانية(١).

يذكر الدكتـور أرسلان فى مداخلته أن الجزر «تعتـبر ملكية اقتصـادية تباعة لدولة الإمارات العربيـة المتحدة وهى جزر غنية بالثـروة البحرية المحيطة بسواحلهـا وأيضا غنية بالثروات المنجميـة والدليل على ملكيتها الاقتصادية أنه فى عام ١٩٢١ اعـتفرت حكومة الهند باستـقلال رأس الخيـمة واعتـبرت جزيرتى طنـب الكبرى وطنب الصغـرى ضمن أملاكها الاقتصادية القانونية بينما احـتفظت الشارقة بجزيرة أبوموسى، والجزر غنية بالمياه العذبة والواحات الزراعيـة الخضراء، التى استخدمـها شيوخ القواسمة كـمشتى لأسرهم وكمنطقة رعى لحيواناتهم ولصيد الصقـور البرية. ويقوم الدكتور أرسلان بتحليل الأبعاد السياسية الراهنة لإيران فى المنطقة ومسـتقبل أمن الملاحة الدولية لمضيق هرمز فى الخليج العربى منذ فشل المفاوضات البريطانية ـ الإيرانية سنة ١٩٣٢ ـ ١٩٣٤ وحتى ١٩٧١ حين دخلت القوات الإيرانـية العسكرية إلى الجـزر. وأشار إلى أن الجانـب العربى استـخدم الأسلوب الدبلومـاسى فى معالجـة الأزمة. وطالب باسـتخدام منطق التـفاوض السلمى والإحتكام إلى الشرعـية الدولية فى ظل النظام العالمى الجديد. بعـد ذلك ألقى مهر دار خونارى (إيراني) محاضرة قدم فيها ما وصـفه بالأسانيد القانونية والتاريخية وتحدث عن التصور الإيرانى لقـضية الجزر الثـلاث. كما تحدث السيـد جعفر رائد وهو سفـير سابق لإيران فى السعـودية حول مسـتقبل العلاقات الإيرانيـة العربية فى ضـوء الخلاف حول الجزر. وتحدث بعد ذلك الدكتور حسن ايجليبور رئيس مايسمى بحكومة إيران الحرة فى المنفى واستعرض وجهة نظر إيران ازاء وضع الجزر الثلاث(٢).

أكدت الندوة الدولية التى عـقدت فى باريس فى ختام اعمـالها تحت عنوان«جزر الخليج العربى ـ أسـباب النزاع ومتطلبات الحل» والتى اقـامها مركز الـدراسات العربى ـ الأوروبى عروبة كل من جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وتبعيتها لسيادة

---

١ ـ الاتحاد ـ ٦/ ١١/ ١٩٩٣م.

٢ ـ الاتحاد ٦/ ١١/ ١٩٩٣م.



الإمارات العربية المتحدة وضرورة علاقات حسن الجوار والإحترام المتبادل بين كل من الإمارات وإيران. وناشدت الندوة التخلى عن سياسة التوسع وبسط النفوذ والتحلى بالحكمة والموضوعية وبعد النظر فى علاقاتها مع جيرانها. وناشدت أيضا طرفى النزاع التحلى بالحكمة والصبر والموضوعية وبعد النظر فى معالجة هذه القضية وأبعاد هذه المطقة الحساسة من العالم عن مخاطر التدخلات الأجنبية المتربصة بالمنطقة ثرواتها. وأكد الحاضرون على ضرورة حل هذا النزاع حلا سلميا عادلا وفقا للأسس الموضوعية المجسدة فى توصيات الندوة. وكان الدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية قد وجه كلمة فى إفتتاح الندوة شدد فيها على عروبة الجزر وتبعيتها للإمارات. وفيما يلى التوصيات التى أصدرتها الندوة مساء أمس(١):

ـ أولا: التأكيد على مقررات جامعة الدول العربية والمنظمات الإقليمية الأخرى التى تؤكد على عروبة كل من جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى وتبعيتها لسيادة الإمارات العربية المتحدة.

ـ ثانيا: التأكيد على ضرورة علاقات حسن الجوار والإحترام المتبادل بين كل من الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية.

ـ ثالثا: ضرورة إحترام جمهورية إيران الإسلامية لكافة المواثيق والعهود التى ابرمتها مع الإمارات العربية المتحدة والإعتراف بحقها فى بسط سيادتها الكاملة على جزرها الثلاث.

ـ رابعا: نناشد جمهورية إيران الإسلامية التخلى عن سياسة التوسع وبسط النفوذ والتحلى بالحكمة والموضوعية وبعد النظر فى علاقاتها مع جيرانها.

ـ خامسا: نناشد طرفى النزاع التحلى بالحكمة والصبر والموضوعية وبعد النظر فى معالجتها لهذه القضية وأبعاد هذه المنطقة الحساسة من عالم عن مخاطر التدخلات الأجنبية المتربصة بالمنطقة وبثرواتها.

ـ سادسا: التأكيد على أحكام مبادىء القانون الدولى فيما يخص حل هذا النزاع وعرضه على محكمة العدل الدولية والقبول بأحكامها أيا كانت حال ما تعذر الوصول إلى اتفاق عادل لهذه القضية من خلال المفاوضات المباشرة.

---

١ ـ الاتحاد ٦/ ١١/ ١٩٩٣م.



ـ سابعا: مناشدة جميع الدول العربية والإسلامية خاصة تلك التى تربطها علاقات مميزة مع ايران بممارسة جميع ما لديها من ضغوط على القيادات السياسية فى جمهورية إيران الإسلامية من أجل إعادة الجزر التى احتلتها إلى سيادة الإمارات العربية المتحدة.

ـ ثامنا: مناشدة القوى الفاعلة والمؤثرة فى المنطقة وعلى رأسها المملكة العربية التوسط بين الأشقاء لإيجاد حل عادل لهذا النزاع لما تتمتع به قيادتها وسياستها الحكيمة من ثقة ودور فعال إقليميا وعربيا وإسلاميا ودوليا.

ـ تاسعا: ضرورة بناء العلاقات العربية الإيرانية بصفة عامة ومجلس التعاون مع إيران بصفة خاصة.

- عاشرا: التأكيد على ضرورة نبذ العنف كأسلوب لإدارة الخلافات والتسليم بحق كل دولة فى تبنى النهج السياسى والأقتصادى الذى يختاره شعبها ويناسب أوضعها الخاصة. إن هذه التوصيات إذ تشكل فى مجملها دليا واضحا على رغبة جميع المشاركين فى هذه الندوة بكافة إتجاهتهم ومواقفهم السياسية بالمساهمة فى إخراج المنطقة من هذه الأزمة فى أطار من التفاعل الأسلامى والإنسانى والتعاون الأخوى فى أطار احكام الشريعة الإسلامية السمحاء التى تكفل لكل ذى حق حقه. وإننا إذ نعتبر هذه التوصيات بمثابة مساهمة متواضعة وجادة من مركز الدراسات العربى - الأوروبى فى باريس لإحقاق الحق مبتلهين إلى المولى عز وجل أن يلهم الجميع الحكمة والموعظة الحسنة لما فيه الخير والصلاح والسلام والاستقرار للمسلمين وللناس أجمعين(١).

شاركت جريدة «عكاز» السعودية فى هذه الندوة وكتبت نقول(٢):

نظم مركز الدراسات العربى الأوروبى بالعاصمة الفرنسية باريس مؤتمرا هاما بعنوان «مؤتمر الجزر العربية - أبو موسى - طنب الصغرى ـ وطنب الكبرى - أسباب النزاع ومتطلبات الحل» يشارك فيه عدد كبير من السياسيين والمتخصصين الذين ألقوا الضوء على هذه القضية الاستراتيجية من بينهم الدكتور صالح بكر رئيس المركز والدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية والدكتور مفيد شهاب رئيس لجنة الشؤون العربية بمجلس الشورى المصرى وغيرهم. وقد افتتحت الندوة بكلمة الدكتور

---

١ ـ الاتحاد ـ ٦/١١/١٩٩٣م.

٢ ـ عكاز ١١/١١/١٩٩٣م.



صالح بكر الطيار التى أشار فيها إلى أن قضيـة الجزر الثلاث المشار إليها هى قضية هامة وحساسة تشغل بـال جميع المخلصين من المتهمين بشؤون الخليج فى العـالم لما تتميز به هذه القضـية من أهمـية بالغـة ليس على المستـوى الخليجى فـحسب بل على المسـتوى الدولى. وأضاف أننا لا نهدف من هذه الندوة زيادة حـدة التوتر بين الأطراف المعينة بل الرغبة الأكـيدة فى البحث سريا عن أسلوب علمى وعـملى لحل هذا الخلاف الذى ينذر فى حال بقائه دون حل بحـدوث تطورات سلبية تهدد إمكنيات المنطقة وثرواتـها البشرية والمادية. وقـال: كفى منطقـة الخليج ما شـهدته من مـآسى الحروب التى عـصفت بـها وبقدراتهـا، آن الأوان لتعـيش دول المنطقة وشـعوبهـا فى سلام وتفاهـم تام من خلال الأخوة التى يحثنا عليها ديننا الحنيف دون الرغبة فى السيطرة أو إبراز عقدة التفوق. إن تلك الحروب التى لم تخلف وراءها سوى أطفال يتامى وأمهات ثكالى كافية لأن تشكل هاجسا لـدينا ولدى كل المخاصمين للعـمل على نزع أسباب أى توتر ونزاع مـحتمل.. خاصة وأن هنـاك من القواسم المشتركـة التى تفرض على قيادات هذه المنطقـة أن تحافظ على شعوبـها وأمنها وسلامة أراضـيها والعيش فى سـلام، ويأتى فى أول هذه القواسم المشتركة الدين الإسلامى الحنيف الذى تؤمن به كل شعـوب المنطقة والذى تدعو تعاليمه ومبادؤه بـشكل واضح وصريح إلى السلام وإلى احتـرام حسن الجار وإلى احتـفاظ كل صاحب حق بحقه وإلى نبذ العنف والكراهية وإلى إحلال الوئام والمحبة بين الأشقاء(1).

وأضاف قائلا: لقد طال النزاع حول هذه الجزر وطال الخلاف بين الأطراف المعنية ولذا حان الوقت لايجاد حل سلمى لهذه القضية دون الاعتماد على أية قوى خارجية قد تتربص بنا وبمقـوماتنا. وقال الدكـتور عصمت عـبد المجيـد الأمين العام لجامـعة الدول العربيـة لقد آن الأوان أن تأخذ قضـية الاحتلال الإيرانى بـالقوة المسلحة للجزر العـربية الثلاث والتى بدأت قبـيل الإعلان عن قيام دولة الإمـارات العربية المتحدة فى ٣ديسـمبر ١٩٧١ استمرت طوال الـ ٢٢ عاما الماضية طريقهـا إلى الحل السلمى المبنى على قواعد القانون الدولى والمبادئ الإسلامية التى تحكم العلاقات بين دولتين تجمعهما منظمة المؤتمر الإسلامى. وأشار الدكتور عبد المجيـد أن الإمارات ترتكز فى شرعية سيادتها على هذه الجزر على عدة حقائق أهمها:

---

١ ـ عكاز ـ ١١/١١/١٩٩٣م.



عروبة سكان هذه الجزر حيث أن لغتهم عربية وروابطهم الأسرية والتجارية وثيقة ومباشرة مع الساحل العربى للخليج وكما أنهم ينتمون إلى قبائل وعشائر عربية معروفة فى دولة الإمارات: ولاء سكان هذه الجزر لحكام الشارقة ورأس الخيمة. وحيث أن حيازة الإمارات للجزر كانت فعلية ومتواصلة وهادئة. وبالمقابل فإن إيران لم تمارس أى مظهر من مظاهر السيادة على من الجزر الثلاث. ومن المستغرب قانونا أن الادعاءات الورقية لاتكفى لإزاحة السيادة القائمة على الحيازة الفعلية للإقليم. رفع أعلام إماراتى الشارقة ورأس الخيمة على هذه الجزر ووجود ممثلين لحاكمى الإمارتين فى الجزر بصفة مستمرة واستيفاؤهما رسوما معنوية عن الأنشطة الأقتصادية منها فضلا عن وجود مرافق عامة تابعة للامارتين جزيرتى أبوموسى وطنب الكبرى وقيامهما بمنح الامتيازات لاستخراج الثروات المعدنية والنفطية فى الجزر الثلاث ومياهما الإقليمية[1].

وأشار الدكتور عبد المجيد إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة بذلت جهودا سلمية مستمرة منذ وقوع العدوان الإيرانى على الجزر فى مختلف المحافل الدولية الإسلامية والدولية للتوصل إلى حل سلمى لهذه القضية مع إيران وكان آخرها فى الاجتماع الثنائى الذى عقد فى أبوظبى فى سبتمبر ١٩٩٣ بين ممثلى إيران والإمارات العربية المتحدة. وازاء تعذر إحراز أى تقدم فى هذه المفاوضات الثنائية أكد وزير خارجية دولة الإمارات فى خطابه أمام الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة استعداد بلاده لتسوية هذه المسألة بالطرق السلمية المنصوص عليها فى المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة. وأضاف الأمين العام لجامعة الدول العربية قائلا: برغم الرغبة التى عبرت عنها دولة الإمارات فى عدة مناسبات من أجل إيجاد حل سلمى لمشكلة احتلال إيران لهذه الجزر فإن إيران لم تستحب بعد لهذه الرغبة ما يدعونى إلى طلب تأييدكم على ضوء الدراسات والوثائق لموقف دولة الإمارات العربية أودعمها فى تأكيد سيادتها على الجزر. وحول موقف القانون الدولى من الأزمة قال الدكتور مفيد شهاب بأن القانون الدولى يتعامل بصفة عامة مع ظاهرة الحدود بطريقه مختلفة عن غيرها من الظواهر والقضايا الدولية.

وأضاف أن الجزر الثلاث خصصت منذ أوائل القرن الثامن عشر أى منذ نشأت

---

١ ـ عكاز ـ ١٩٩٣/١١/١١م.



إمارات ومشيخات الخليج العربي إلى دولة «القواسم» وإن السيطرة على الجزر قد قسمت بين فرعى قبيلة القواسم فأصبحت جزيرتا «صرى ومنجام» تابعتين لقواسم لجنة. في حين صارت جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى تابعة لقواسم ساحل عمان «رأس الخليج والشارقة فيما بعد» وبقيت هذه السيادة مستمرة حتى تاريخ انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج العربي فى أواخر الستينات من القرن الحالى. ثم يقدم الدكتور مفيد شهاب الأدلة بشأن سيادة القواسم على الجزر وهى الرسائل المتبادلة بين حاكم قواسم الساحل والمسؤولين البريطانيين فى الخليج واعتراف بريطانيا بسيادة القواسم على تلك الجزر، ووجود مظاهر السيادة العربية كجباية الضرائب وخدمات التعليم والصحة والاحتجاجات الرسمية التى وجهها العرب فيما يتعلق بأى انتهاك للسيادة العربية على الجزر وكذلك قيام حاكم الشارقة بمنح امتياز للتنقيب عن المعادن عام ١٨٩٨ لاحدى الشركات الأجنبية فى أبوموسى وأخيرا أن حاكم الشارقة قد أنشأ منذ السبعينات من القرن الماضى استراحة خاصة له فى جزيرة أبوموسى. أما فيما يتعلق بالجانب الإيرانى فقد أورد الدكتور شهاب أن المطامع الإيرانية فى الجزر الثلاث قد ظهرت بشكل واضح منذ أوائل القرن الحالى وتحديدا من عام ١٩٠٤حين نازعت إمارة الشارقة سيادتها على جزيرة أبوموسى. ويدحض الدكتور مفيد شهاب الحجة الإيرانية المتعلقة بعدد من الخرائط البريطانية التى أشارت إلى تبعية الجزر للسيادة الإيرانية ومنها تلك الخرائط التى قدمتها وزارة الخارجية البريطانية عام ١٨٨٦ لشاه إيران وظهرت فيها الجزر باللون الفارسى، حيث يقول الدكتور شهاب إن تلك الخرائط هى من نوع الخرائط الخاصة التى تستخدم لأغراض الملاحة البحرية وليس لترسيم الحدود. إن هناك خريطة إيرانية صادرة عام ١٩٥٢ أشارت بوضوح إلى تبعية الجزر لإمارتى الشارقة ورأس الخيمة وليس لإيران، وأن الاستناد إلى خريطة بريطانية أمر لايستقيم نظرا لأن بريطانيا اعترفت على الدوام بتبعية هذه الجزر للجانب العربى. وأخيرا يفند الدكتور شهاب أسباب النزاع على الجزر الثلاث على ضوء مبدأ احترام السلامة الإقليمية. ويعبر الدكتور أرسلان محمد أحمد عن وجهة النظر العربية عموما فى مسألة أزمة الجزر الثلاث، وهو ينطلق من بحث الأهمية الاستراتيجية ـ الجيوبوليتيكية، والجيو ـ اقتصادية لملكية الجزر الثلاث لأنها تمثل موقعا جغرافيا مهما في توفير الحماية الاستراتيجية العسكرية وتأمين قسط وافر من متطلبات أمن الملاحة الدولية على مداخل الخليج العربى، وقد أصبحت الجزر اليوم أحد بؤر



التوتر في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربيـة بسبب السيطرة العسكرية الإيرانية عليها ومحاولة إيران تغيير الملامح التـاريخية والتركيبة الديموغرافية ـ السكانية ـ فـيها باعتبارها جزرا عربيـة أصيلة ولازال ارتباطها الجيـو ـ بولتيكى يجسد ملكيـتها القانونية الشـرعية لدولة الإمارات العربية المتحدة. فالوضعية الجغـرافية ـ السياسية للجزر تثبت كون الجزر عربيـة والوضعيـة التاريخيـة ـ السياسـية تقدم الدليل الثـانى على ملكية الجزر عـربيا، ويستـعرض الدكـتور أرسلان حـركة الهـجرة السكانية مـابين الساحل العـربى للخليج والساحـل الإيرانى والتى رافقت الفـتوحـات الإسلامـية ويقول إنـه بعد سقـوط الدولة الصفـوية فى إيران سنة ١٧٢٢ ضاع نفوذ السلطـة المركزية مما ساعـد على تعزيز وتزايد حجم الهجـرة العربية من عرب الخليج نحـو تلك الشواطئ باعتبـارها جزءا من وطنهم الجغرافى وكونها مـواقع آمنة بسبب الظروف السياسية المختلفة التى عاشـتها شبه الجزيرة العربية واليمن تاريخيا.

يقول الدكتور أرسـلان فى مداخلته: «إن قضية السيـادة على جزر طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى، فى ظروف النزاع السياسى الراهن إنما هى فى جوهر الحقيقة مسـألة سيـادة وطنية وذات جـذور تاريخـية يمتد فـيهـا عمق هذا الـصراع إلى قضـايا استراتيـجية بالغة الأهـمية لكون هذه الجزر تشكل تحـديا فى أهم ممر من ممرات الملاحة الإقليمية العربية والدولية على مدخل الخليج العربى»، وباختصار يشدد الباحث على أن الملكية السياسية التاريخية والجغرافـية وبالوثائق الرسمية تثبت حتى عهد قريب ومنذ عام ١٨٣٥ تبعيتهـا لأبناء العمومة من قبيلة القواسم فى إماراتى رأس الخـيمة والشارقة وفق المراسلات والمستندات التاريخية المتداولة مع الحكومة البريطانية.



الخاتمة:

تحدثنا فى هذه الدراسة عن موضوع هام ألا وهو أطماع إيران وادعاءاتها واحتلالها للجزر العربية ومن خلال تعرضنا لهذه الدراسة أبرزنا مجموعة من النقاط التاريخية الهامة التى تبرزه وتوضحه الوثائق التاريخية وتؤكد على سيادة ملكية الجزر العربية للإمارات.

أوضحنا بأن مسألة الجزر العربية تعتبر من أهم الحلقات فى العلاقات العربية ـ الإيرانية وفى أمن الخليج العربى، كما يتضح لنا من الدراسة الدور البريطانى المزدوج فى الأحداث التاريخية حول الجزر العربية. وأن الملكية السياسية والتاريخية والجغرافية والوثائق الرسمية تثبت حق الإمارات فى الجزر العربية. ورأينا من خلال دراستنا كيف أن إيران قامت بالتهديد ثم الاحتلال العسكرى للجزر العربية، وأن هذا الاحتلال يشكل خطرا حقيقيًا على أمن الخليج العربى لأنه ممر مائى استراتيجى حيوى وبفضل ما تحتويه من النفط.

حل مشكلة الاحتلال الإيرانى لا يحسمها السلاح ولا الحرب، وبغض النظر عن الوقت الذى قد يتطلبه أى مسعى لإنهاء الاحتلال الإيرانى فى ظل الانعكاسات الدولية الإقليمية، تبقى الطرق السلمية على أساس الحوار والتفاوض أنجح الوسائل للتوصل إلى حل لقضية الجزر العربية وإن منطق الاعتداء وفرض الأمر الواقع بالاحتلال أسلوب مرفوض للتعامل بين الدول المجاورة، لقد لعبت القوى الاستعمارية المسيحية دورًا مهمًا فى خلق النزاعات العربية ـ الإيرانية، وآن الأوان لكى يحل العرب والإيرانيون هذه المشكلات سلميًا بعيدًا عن تأثير وتوجيه تلك القوى المعادية للإسلام والمسلمين.

يجب أن يكون الحل لمشكلة الجزر وفقًا لميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولى والاحتكام إلى محكمة العدل الدولية وقبول طرفى النزاع مسبقًا للجوء إليه والرضوخ للحكم الصادر عن هيئة التحكيم. فهل تقبل إيران بالاحتكام إلى محكمة العدل الدولية؟ وبذلك تنهى العداء والتوتر فى العلاقات العربية ـ الإيرانية وتعمل على جمع صفوف المسلمين فى المنطقة أم تستمر السياسة التوسعية الإيرانية القديمة المعادية للعرب؟ هذا ما سوف تثبته الأيام القادمة.

أتمنى من الله العلى القدير أن أكون قد تناولت الموضوع كما يجب والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آل بيته الأخيار.

د. محمد حسن العيدروس

روتردام . هولندا



الفهرس

الصفحة

مقدمة	٥
الفصل الأول ـ السياسة الإيرانية تجاه الجزر العربية ١٩٧٩ ـ ١٩٩٢.	٧
الفصل الثانى ـ الاحتلال الإيرانى لجزيرة أبوموسى ١٩٩٢	٤١
الفصل الثالث ـ سياسة الإمارات تجاه الاحتلال الإيرانى لجزيرة أبوموسى ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧	١٤٣
الفصل الرابع ـ موقف مجلس التعاون من الاحتلال الإيرانى للجزر العربية١٩٩٢ ـ ١٩٩٧.	٢٧١
الفصل الخامس ـ الموقف العربى من الاحتلال الإيرانى للجزر العربية ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧	٣٤٧
الفصل السادس ـ الموقف الدولى من الاحتلال الإيرانى للجزر العربية ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧	٤٢٣
الخاتمة	٤٩٠





المؤلف

○ من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة

○ يعمل في جامعة روتردام الإسلامية ـ هولندا .

○ حاصل على الليسانس من لبنان والماجستير والدكتوراه من مصر عام 1983 في العلاقات العربية الإيرانية

○ من مواليد أبو ظبي 1950

○ عمل في دائرة الإسكان والمشتريات بالحكومة المحلية في إمارة أبو ظبي 1970-1972 ثم مديراً للعلاقات الثقافية والمكتبات العامة في وزارة الإعلام والثقافة بالحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1979-1984 ثم جامعة الإمارات العربية المتحدة 1984-1993 وقام بالتدريس في كلية زايد العسكرية في مدينة العين وكذلك بكلية الشرطة المصرية في أبو ظبي ، كما شارك في دورة تدريب الدبلوماسيين في وزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة ثم عمل في جامعة الكويت . ويعمل حالياً في ... الإسلامية في هولندا ... ورئيس تحرير مجلة ... الإسلامية وعضو في ... لاتحاد المؤرخين العرب ... وحتى الآن .

○ صدر له أكثر من ... من أربعين بحثاً معظمها ... العربي والدراسات العربية ...

محتويات الجزء الرابع

تتناول الدراسات في هذا الجزء الرابع ستة فصول هي :

الفصل الأول : السياسة الإيرانية تجاه الجزر العربية

الفصل الثاني : الاحتلال الإيراني لجزر أبو موسى 1992

الفصل الثالث : سياسة الإمارات تجاه الاحتلال الإيراني لجزيرة أبو موسى 1992-1997

الفصل الرابع : موقف مجلس التعاون من الاحتلال الإيراني للجزر العربية 1992-1997

الفصل الخامس : الموقف العربي من الاحتلال الإيراني للجزر العربية 1992-1997

الفصل السادس : الموقف الدولي من الاحتلال الإيراني للجزر العربية 1992-1997